الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

في

ضوء المتغيرات الإقليمية بعد العام ٢٠١١

إعداد الطالب

باسم جلال القاسم

أطروحة

مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

في

ضوء المتغيرات الإقليمية بعد العام ٢٠١١

مقدمة من الطالب

باسم جلال القاسم

أطروحة

مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

إشراف

أ.د. خليل حسين
أستاذ العلوم السياسية
ورئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
الجامعة اللبنانية

د. ترتيل تركي الدرويش
أستاذ مشارك
في قسم القانون الجزائي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بيروت العربية

٢٠٢١

جـامعة بيروت العربية
BEIRUT ARAB UNIVERSITY

لجنة الحكم على مناقشة أطروحة الدكتوراه للطالب باسم جلال القاسم

تصدّق أنّ هذه النّسخة الموافق عليها للأطروحة أدناه

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في ضوء المتغيرات الإقليمية بعد العام ٢٠١١

لجنة الحكم:

١- أ.د. محمد حسن قاسم **رئيساً**

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني –عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بيروت العربية

٢- أ.د. محمد وليد عبد الرحيم **عضواً**

أستاذ في قسم القانون الدولي العام _ كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بيروت العربية

٣- أ.د. كمال حماد **عضواً**

أستاذ القانون الدولي العام – كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية – الجامعة اللبنانية

٤- أ.د. خليل حسين **مشرفاً رئيساً وعضواً**

أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية_الجامعة اللبنانية/ الفرع الأول

٥- د. ترتيل تركي درويش **مشرفًا مشاركًا وعضوًا**

أستاذ مشارك في قسم القانون الجزائي – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بيروت العربية

٦- د. سناء حمودي **عضواً**

أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية – منتدبة للتدريس في كلية الحقوق والعلوم السياسية _ جامعة بيروت العربية

الإهداء

إلى من بــها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القــلب المعطاء

(والدتي الحبيبة)

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي

(والدي العزيز)

إلى من سهرت الليالي وكانت خيرَ سندٍ، إلى المرأة التي أحببت

(زوجتي الغالية)

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي....

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.....

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسال الله تعالى أن يتقبله خالصاً....

الشكر والتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل، الآية ﴿١٩﴾].

فما يسعني إلا أن أشكر الله عزّ وجلّ على نِعَمِه التي لا تُعدّ ولا تُحصى وأسأله التوفيق، وأتقدم بالشكر والتقدير لعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور محمد حسن قاسم الذي شرّفني برئاسته لجنة مناقشة أطروحتي، رغم انشغالاته والتزاماته الكثيرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد وليد عبد الرحيم على دعمه المستمر منذ السنة الأولى في الدكتوراه التمهيدي وإمدادي الدائم بالمعرفة والمعلومات بالرغم من مشاغله ووقته الثمين. لقد كانت المواد التي درستها على يديه من المواد المحببة إليّ.

ويسرني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الامتنان والشكر للأستاذ الدكتور كمال حماد الذي شرفني بتكرمه بأن يكون عضواً في لجنة مناقشة هذه الأطروحة، وأنا على يقين من أني سأستفيد من ملاحظاته حول الأطروحة؛ فهو قامة علمية يُرجع إلها دائماً.

ويسرني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الامتنان والشكر من أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور خليل حسين الذي تشرّفت بالنهل من عِلْمه والإسفادة من تجربته وتوجيهاته، وبالرغم من مشاغله والتزاماته، لقد حرص على متابعتي وتقديم النصح والمعرفة والأفكار المفيدة لدعم هذا البحث بآفاق العلم والمعرفة.

والشكر موصول للدكتورة ترتيل تركي الدرويش، التي آمنت بي كباحث منذ اللحظة الأولى، ودعمتني وشجتني، ولم تتوان في بذل الجهود لمساعدتي على إتمام هذه الأطروحة وتذليل العقبات، دون أن أنسى حرصها ومتابعتها الدؤوبة وتقديم النصح والدعم في مجال البحث العلمي وأصوله.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتورة سناء حمودي، التي نهلت من علمها الغزير وخبرتها منذ السنة الأولى في الدكتوراه التمهيدي، وقد عَمِلَتْ على إيصال الأفكار والمعلومات بأسلوب علميٍّ مُحكمٍ؛ فمحاضراتها فيها الجديد والإضافة دائماً.

المقدمة

يُعَدُّ الأمن كمفهوم ظاهرة اجتماعية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، وهو يعكس حالةً ذهنيةً ونفسيةً وعقليةً للفرد والشعب والجماعة والدولةِ بشكل عام، ويُشكل مطلباً ضرورياً وملحاً لقيامها[١]. و"إسرائيل" كدولة لم تخرج عن هذا السياق، فالأمن في قائمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسة لها، حيث يتمّ النظر إلى الأمن على أنه الضامن الأول لوجود الدولة والحاضن لها[٢].

يتصدر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسة لـ"إسرائيل"، حيث يتم تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنها تشكل مرادفاً لوجود الدولة. ويرتبط ذلك بالحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، من خلال العمل باتجاه تحليل المتغيرات والتحولات الداخلية والخارجية. وتخضع هذه المتغيرات لمعطيات الواقع الراهن على المستوى الداخلي والإقليمي، وتحولات السياسة الدولية، وبالتالي وضع الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة وتصدي تلك التحديات والتهديدات[٣].

فالأمن من القضايا الرئيسية في الفكر السياسي السياسي الإسرائيلي، نظراً لارتباط قضية الأمن بنظرة "إسرائيل" ووجودها في المنطقة، فقد وضع ديفيد بن جوريون[٤] David Ben Gurion (أول رئيس وزراء إسرائيلي) الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، والاستراتيجيات الأمنية لتحقيق تلك النظريات.

---

[١] غازي نهار، الأمن القومي العربي، ط ١، دار الأمل، عمّان، ١٩٩٣، ص ٣-٤.

[٢] منيب شبيب، "نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي للشعب الفلسطيني"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نابلس، ٢٠٠٣، ص ١١.

[٣] إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، موقع عكا للشؤون الإسرائيلية، ٢٠١٦/٧/١، انظر: https://cutt.us/B2BeJ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢١/١/١٢.

[٤] لا ترجع شهرة ديفيد بن جوريون إلى كونه أول رئيس وزراء إسرائيلي (١٩٤٨ – ١٩٥٣) فحسب، بل لكونه واحداً من المؤسسين الأوائل للدولة الإسرائيلية، حيث قاد انتصارات اليهود على العرب في حرب ١٩٤٨ التي انتهت بقيام إسرائيل، وكان عنصراً فاعلاً في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧. اعتزل الحياة السياسية عام ١٩٧٠ وألف العديد من الكتب منها "إسرائيل.. تاريخ شخصي" Israel A Personal History الذي أصدره عام ١٩٧٠، و"اليهود في أرضهم" Jews in Their Land الذي صدر له بعد عام من وفاته. توفي سنة ١٩٧٣. موقع الجزيرة.نت، ٢٠٠٤/١٠/٣، انظر: https://cutt.us/P1DIZ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/١.

أدرك **بن جوريون** منذ البداية، ماذا يعني نشوء دولة مصطنعة على أرضٍ ليست لها، ولأهلها جذورٌ حضارية وتاريخية فيها، ضاربة منذ تاريخٍ قديم، فوصف الأمن القومي الإسرائيلي بأنَّه "الدفاعُ عن الوجود"، وعمد إلى وضعِ أساسٍ أوليٍ للأمن قائم على فكرة "الشعب المسلح" إدراكاً منه لحجم الأخطار المحدقة بالدولة حديثة النشوء من حيث تعداد سكانها الصغير، مقارنة بالتعداد العربي الكبير الذي نشأت في وسطه، وقائم كذلك على ضرورة نقل المعركة إلى أرض العدو، اعتقاداً من **بن جوريون** إلى أنَّ أي معركة قد تجري على "أرض إسرائيل" قد لا تمنحها الفرصة لإعادة ترتيب جيشها أو قوتها، نظراً لافتقادها العمق الملائم لذلك.

مع اندلاع أحداث ما سُمي بـ "الربيع العربي" سنة ٢٠١١ والتطورات التي حدثت خلال السنوات التي أعقبته؛ شهدت منطقة الشرق الأوسط وبالأخص المنطقة العربية تحولات وتغيرات كان لها أثر كبير على الأمن القومي الإسرائيلي، خصوصاً فيما يتعلق بالجبهة الشمالية للكيان؛ أي سورية ولبنان، وكذلك الأمر وإن بدرجة أقل خطورة، بالنسبة للجبهة الجنوبية التي تضم قطاع غزة وسيناء المصرية. لقد شهدت المنطقة دخول لاعبين دوليين وإقليميين على المنطقة (سورية)، وكذلك بروز دور فاعل وكبير لقوى ومنظمات تحت دولية (جبهة النصر في بلاد الشام، تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام "داعش") باتت تسيطر على مساحات واسعة من الدولة القومي (سورية، العراق، ليبيا، سيناء). الإضافة إلى تعاظم وتراكم القوة والخبرة القتالية لدى حزب الله في لبنان، وحركة حماس في قطاع غزة.

هذا التبدل في المشهد الإقليمي ونشوء علاقات ناظمة متغيرة بين مختلف الدول والقوى الفاعلة في المنطقة، فرض على صانع القرار الإسرائيلي إعادة تقييم الخطط والاستراتيجيات التي كانت سائدة قبل اندلاع الأحداث، وفحص مدى قدرة هذه الخطط والاستراتيجيات على التعامل مع هذه التطورات والمتغيرات؛ التي تحول بعضها إلى تهديدات وجودية، فيما اعتُبر بعضها الآخر بمثابة تهديدات متعاظمة يجب التعامل معها بجد وحذر كي لا تتحول إلى تهديدات وجودية خطرة.

وبما أن استراتيجيات الأمن الإسرائيلي ليست ثابة بل في تطور دائم بحسب سيرورة التطورات والمتغيرات في البيئة المحلية والإقليمية والدولية؛ فإن الفترة التي ستغطيها الدراسة (٢٠١١-٢٠٢١) ستكون مليئة بعمليات تحديث وتطوير لفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وكذلك بالنسبة للاستراتجيية الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بما يتناسب مع كل فترة من التحولات خلاف فترة الدراسة.

على ضوء ذلك، دخلت نظريات الأمن الإسرائيلي في مرحلة مهمة وملحة للتحليل والتقييم السياسي والأمني، للوقوف على العديد من الثغرات في استراتيجيتها وتكتيكها وخططها التطويرية في جميع المجالات الأمنية والعسكرية. وحاول خبراء الأمن الاستراتيجيين وصنَّاع القرار البحث عن استراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي قادرة على التعاطي والتعامل مع المستجدات على الساحة الإقليمية والعالمية، وبما يتناسب والمتطلبات الخاصة بالفكر الإسرائيلي (الصهيوني)[٥].

ولإيضاح كل ما تقدم وغيره، سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مفهوم الأمن الإسرائيلي، ومفهوم الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وما هي المرجعيات والمحددات والنظريات والأهداف لكل منهما، بالإضافة إلى التعرف على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي وضعها صانع القرار الإسرائيلي لمواجهة المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ولمواجهة التحديات والتهديدات التي نتجت عن تلك المتغيرات والتطورات والأحداث.. وما هي الطرق التي اتبعتها "إسرائيل" لتحقيق أهداف تلك الاستراتيجية الأمنية؟ وهل حققت مبتغاها في ظل هذه الظروف المحلية والإقليمية والدولية؟

أولاً: موضوع الدراسة:

يدور موضوع الدراسة حول البحث في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، من خلال التركيز على التغيرات والتحولات، وكذلك التهديدات الجديدة، التي أصبحت تواجهها "إسرائيل" منذ بداية سنة ٢٠١١ وتستمر حتى كتابة هذه السطور (حزيران/ يونيو ٢٠٢١)، أي الفترة التي شهدت بداية أحداث ما يُسمى بـ"الربيع العربي". وقد شهدت هذه الفترة تطورات وأحداثاً متسارعة طالت الدول المجاورة والقريبة من الكيان الإسرائيلي. وقد برز التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر من خلال عمليات قصف جوي للمواقع والقواعد العسكرية التابعة لإيران وحزب الله في سورية. كما شهدت هذه الفترة نشوب ثلاث اعتداءات (حروب) إسرائيلية على قطاع غزة سنة ٢٠١٢ و٢٠١٤، و٢٠٢١، كذلك تصاعد العمليات الفردية العسكرية، وعمليات الطعن والدهس في الضفة الغربية، بالإضافة إلى نشاط التنظيمات الإسلامية في سيناء المصرية.

ومن هنا تتناول هذه الدراسة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، التي وضعها صانع القرار الإسرائيلي لمواجهة هذه المتغيرات والتهديدات في البيئة الإقليمية، وكذلك ما اتصل من تحولات

[٥] علاء طاهر، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥٢.

وتغيرات في البيئة الدولية، التي لها انعكاسات مباشرة على البيئة الإقليمية، وكذلك على القرارات الأمنية الإسرائيلية في هذه الفترة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة اعتبارات لعل أبرزها:

- تتناول هذه الدراسة بالعرض والتحليل أهم الركائز التي تصدَّرت وما زالت، قائمة مكونات الأهداف الاستراتيجية العليا لـ"إسرائيل"، وهي "الأمن"، ورصد التطورات والتغيرات التي طرأت على هذا المفهوم، وبشكل أساسي في الفترة من بداية سنة ٢٠١١ وحتى حزيران/ يونيو ٢٠٢١. وإبراز وتحليل مصادر التهديدات التي تنبَّهت لها الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في تلك الفترة. لذلك تكمن أهمية الدراسة في معرفة استراتيجية "إسرائيل" الأمنية وسياستها الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك على مستقبل الكيان الإسرائيلي ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.
- يكتسب موضوع الدراسة أهمية أيضاً في جوانب كثيرة من أهمها، طبيعة النظرة السائدة حول منطقة الشرق الأوسط والمكانة الأمنية لـ"إسرائيل"، فمنطقة الشرق الأوسط تكتسب أهمية لكونها منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة والقوى الكبرى؛ وهي محطٌّ تصارع وتنافس دولي وإقليمي أيضاً، بالإضافة إلى النظرة الأمريكية لمسألة الأمن القوي الإسرائيلي، ودورها الوظيفي في المنطقة.
- إعادة قراءة الأحداث والتطورات والمتغيرات في المنطقة من المنظور الأمني الإسرائيلي؛ ما يعطينا صورة واضحة عن مدى الترقب والمتابعة الإسرائيلية لهذه الأحداث وكيفية معالجتها للمخاطر، والاستعداد للتحديات المستقبلية على المدى الزمني القريب والمتوسط والبعيد. وبناء على ذلك، قد تصبح هذه الدراسة مادة مهمة بين يدي صانعي السياسات؛ خصوصاً القيادات والنخب في الدول العربية، التي تواجه الظروف والتحديات ذاتها.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من المتوقع أن تكون مرجعاً للدارسين والباحثين في قضايا الأمن والاستراتيجية الإسرائيلية، إذ يُعدّ هذا الموضوع من المواضيع القليلة التي لم يوجه إليها الاهتمام الكافي.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

تواصلت المتابعات الأمنية الإسرائيلية لتطورات الموقف الميداني في الدول العربية التي طالتها الثورات والاضطرابات. وقد انشغل صانع القرار الإسرائيلي في تقييم الأوضاع والمستجدات، خصوصاً أن هذه المتغيرات كانت من نصيب البلدان المجاورة أو القريبة من الدولة العبرية؛ ما رفع من حالة الاستنفار والتوجس لدى القيادات الأمنية الإسرائيلية، تحسباً من انعكاسات هذه الأحداث على الأمن القومي الإسرائيلي.

إن ما سيتم طرحه في هذه الدراسة على بساط البحث والتقويم، هو ردٌّ على سؤال: **ما هي التحولات والتغيرات التي أُدخلت على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لمواكبة التغيرات والتحولات التي أصابت البيئة الإقليمية، ولمواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن هذه التغيرات والأحداث؟ وهل نجحت هذه الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في الحدِّ أو مواجهة المخاطر والتهديدات الآتية من هذه المناطق؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- كيف نظرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للثورات والتطورات في البلدان العربية ومدى تأثيرها على الواقع الأمني الإسرائيلي؟
- ما هو طبيعة التقدير الأمني الإسرائيلي لأثر هذه الأحداث على واقع القضية الفلسطينية؟
- هل نجحت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي وضعتها القيادة الإسرائيلية في مواجهة التغيرات والتهديدات الناجمة عن التطورات والأحداث، التي وقعت في البيئة الإقليمية والحدود المحاذية لإسرائيل، وبالتالي هل استطاعت الاستراتيجية الأمنية لـ"اسرائيل" أن تحقق "الأمن" لـ"إسرائيل" وتبعد أو تخفف عنها المخاطر والتهديدات الأمنية الاستراتيجية؟
- هل أدى تغير المعطيات الاستراتيجية والسياسية في البيئة الإقليمية إلى إعادة ترتيب سلم التهديدات المتصورة على الأمن الإسرائيلي؟
- ما هي انعكاسات التدخل الدولي والإقليمي في مسار الأحداث على أداء الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية؟
- ما هي المعضلات الخارجية والداخلية التي واجهة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية؟

رابعاً: حدود الدراسة:

تم تحديد النطاق الزمني لهذه الدراسة ابتداءً من سنة ٢٠١١، أي مع بداية أحداث ما يُسمى بـ"الربيع العربي"، وحتى حزيران/ يونيو ٢٠٢١. حيث شهدت هذه الفترة أحداثاً وتطورات ومتغيرات عديدة على صعيد الأنظمة العربية، وكذلك بالنسبة للأحلاف داخل وخارج الإقليم، أدت إلى بروز تهديدات استراتيجية وأمنية على الكيان الإسرائيلي بالإضافة إلى تحولات في المشهد الدولي.

أما فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للدراسة، فهو يشمل المنطقة الجغرافية الجيو – سياسية المحيطة بـ"إسرائيل"، أي الجبهة الشمالية (لبنان وسوريا)، والجبهة الشرقية (الضفة الغربية)، والجبهة الجنوبية (قطاع غزة وسيناء المصرية)، بالإضافة إلى البيئة الإقليمية المحاذية لهذه الجبهات، والتي تشمل إيران وتركيا ومصر والأردن والخليج العربي، والمناطق الواقعة ضمن هذا المجال أو المحاذي له من الخارج.

خامساً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

١- تسليط الضوء على مصادر التهديدات الجديدة، التي أصبحت تواجه مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، سواء التهديدات الداخلية التي تتمثل بـ(المقاومة الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة)، والمهددات الخارجية (الثورات العربية، النفوذ الإيراني في المنطقة، البرنامج النووي الإيراني، "الإرهاب"، الأصولية الإسلامية، والجبهة الشمالية: سورية وحزب الله). وتوضيح هذه المهددات على مستقبل الأمن الإسرائيلي.

٢- معرفة الانعكاسات التي أحدثتها التحولات والتطورات الإقليمية والدولية خلال فترة الدراسة، على المناخ الأمني المحيط بـ"إسرائيل".

٣- التعرف على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي وضعها صانع القرار الإسرائيلي لمواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية الخارجية خلال هذه الفترة.

٤- التعرف على المعضلات التي واجهت صانعي القرار الإسرائيلي، خلال عملية وضع وتطبيق الاستراتيجيات الأمنية.

٥- التعرف على النجاحات والإخفاقات التي نتجت عن تطبيق الاستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية.

سادساً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية:

التطورات والمتغيرات والأحداث التي طرأت على البيئة الإقليمية لـ"إسرائيل" بعد سنة ٢٠١١، أفضت إلى جعل الأمن الإسرائيلي أمام تحديات جديدة لم تكن موجودة قبل ذلك، وبالتالي فرض على صانع القرار الإسرائيلي وضع استراتيجيات أمنية جديدة، تراعي متطلبات الواقع الأمني الجديد، وتجعلها أكثر استعداداً لمواجهة التهديدات الطارئة المستجدة.

ويتفرع عن هذه الفرضية عدة فرضيات، أبرزها:

١. إن ارتفاع منسوب التهديدات الخارجية انعكس على الواقع الاستراتيجي الأمني لـ"إسرائيل". وأدى الواقع الأمني والسياسي والعسكري الجديد، الذي نتج عن الثورات والأحداث التي وقعت في العالم العربي بعد سنة ٢٠١١، وأ إلى تغير سلم التهديدات ونوعها على البيئة الأمنية الاستراتيجية لـ"إسرائيل". كما أدى إلى بروز لاعبين من الدول ومن منظمات في الساحة الإقليمية، زاد الواقع الأمني والسياسي والعسكري الجديد في المنطقة من تعاظم دور لاعبين دوليين وإقليميين، وزيادة تأثيرهم على تطورات وأحداث المنطقة.

٢. إسرائيل غير قادرة لوحدها على مواجهة كافة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية، مما دفعها إلى التنسيق مع قوى دولية وإقليميه لمواجهة التحديات. نظرية الردع الإسرائيلية تقوم على أساس أن "إسرائيل" ستبقى مستهدفة من قبل جيرانها العرب وبعض الدول الإقليمية، ولذلك ينبغي على "إسرائيل" أن تحتفظ دائماً بزمام المبادرة في حالة الحرب، كما ينبغي أن تحتفظ بالتفوق العسكري النوعي على جيرانها، حتى في حالة السلام.

٣. النظرة الإسرائيلية للأحداث والتطورات الحاصلة في الإقليم لا تقتصر على المراقبة والتقييم، بل ترتقي إلى مستوى الاستعداد والاستنفار الدائم لأي مستجدات دون استبعاد التدخل العسكري والأمني المباشر في هذه التطورات، وأحياناً يُحتّم عليها التدخل مباشرة.

سابعاً: منهجية الدراسة:

اعتمدنا في كتابة الأطروحة على عدة مناهج؛ إذ لا يمكن اعتماد منهج واحد في هذا البحث حيث تفرض طبيعته المتغيرة ومواضيعه المهمة اعتماد المناهج التالية: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي.

المنهج الوصفي: تعد هذه الدراسة "دراسة تتبعية" كونها إحدى أنواع الدراسات الوصفية حيث تتناول ظواهر أمنية وعسكرية وسياسية.

المنهج التاريخي: الاعتماد على الوقائع والأحداث التاريخية المتسلسلة والتجارب التي أسهمت في نشوء الواقع الإسرائيلي في المنطقة، كما أسهمت في نزوع صانع القرار الإسرائيلي إلى تبني نوعاً معيناً من عناصر الأمن القومي الخاص بطبيعة الكيان الإسرائيلي، وكذلك تبنيه بعض الاستراتيجيات الأمنية التي تتوافق مع طبيعة الكيان وظروف البيئة الإقليمية والدولية التي يتفاعل معها ويتأثر بها.

المنهج التحليلي: لم نقم بسرد الأحداث والوقائع بطريقة نهائية؛ إنما قمنا بتحليل هذه الأحداث والوقائع والتطورات من خلال إجراء عملية تفكيك وتركيب وربط منطقي بينها ومركزين على استنتاجات مهمة من خلالها، مستخدمين المنهجين الاستدلالي والاستقرائي.

ثامناً: تقسيم الدراسة:

من أجل ذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على خطة علمية ثنائية، قُسّمت إلى بابين اثنين، وكل باب إلى فصلين وكل فصل إلى مبحثين والمبحثين إلى مطلبين، وكان هناك كذلك خاتمة تضم استناجات ومقترحات.

نتناول في **الباب الأول:** الأمن القومي والاستراتيجية الأمنية من المنظور الإسرائيلي، كما نتناول فيه مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي وتحديات الأمن القومي الإسرائيلي، ثم نعرّج على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ومنطلقاتها الفكرية، كذلك نتوسع في النظريات الاستراتيجية الإسرائيلية، واستخدام إسرائيل لنظرية المباريات في إدارة الصراع.

أما **الباب الثاني** فنتناول فيه: تقييم وضع "إسرائيل" الاستراتيجي وخططها لمواجهة التحديات والمتغيرات في المنطقة، بحيث نبحث في هذا الباب المتغيرات والتحديات المحلية والإقليمية وأثرها

على الأمن الإسرائيلي، ونسلط الضوء على بيئة إسرائيل الاستراتيجية في الفترة ٢٠١١-٢٠٢١. ونتطرق إلى الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة تحديات البيئة الاستراتيجية، ونتعرض للعقيدة الأمنية العسكرية الإسرائيلية وتطوراتها، وخطط الجيش الإسرائيلي التي صِيغت وتطورت خلال هذه الفترة، ثم ننتقل إلى الحديث عن رؤية إسرائيل وخططها العملية الأمنية والدبلوماسية لمواجهة الملف النووي الإيراني، ومواجهة التمركز الإيراني في سورية، وكذلك لمواجهة تعاظم قوة حزب الله في الجبهة الشمالية، ودخول لاعبين دوليين وإقلميين ولاعبيت (تحت دوليين)، وتعاظم قوة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، ولمواجهة والوضع الأمني والسياسي في الضفة الغربية، وأخيراً تناولنا الاستراتيجية والخطط الإسرائيلية لمواجهة تحديات الوضع في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، والتهديدات الأمنية في سيناء وتطورات العلاقة مع مصر في ما يتعلق بالوضع في الجبهة الجنوبية (قطاع غزة وسيناء).

ثم ننتقل إلى الخاتمة، والتي تضم الاستنتاجات الكلية للدراسة بالإضافة إلى المقترحات.

الباب الأول

الأمن القومي والاستراتيجية الأمنية من المنظور الإسرائيلي

يتفق كثير من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة "الأمن القومي" كظاهرة علمية ومستوى للتحليل[٦]. فقد قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الأوضاع السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتوالي التغيرات في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قيادته. بيد أن الاهتمام الفكري والعلمي بتلك الظاهرة، ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي والقومي، لدى الدول التي تمارس وتتعامل أكثر مع مفهوم العنف، كإسرائيل التي وضعت مسألة الأمن في قمة أولوياتها، وبلورت استراتيجيا متكاملة لمفهوم أمنها القومي وتحديداً العسكري.

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن"، فإن المفاهيم المرتبطة به أصبحت محددة وواضحة إلى حدٍّ بعيد في فكر القيادات السياسية والأمنية، وعقلها في كثير من الدول. وفي المقابل، أخذت تتسع اهتمامات بأبعاد أُخرى لمفهوم الأمن القومي، وهي جديدة وغير عسكرية وأكثر تعقيداً وبعيدة عن الفكر الواقعي المرتبط بمفهوم القوة، لتشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغيرها[٧].

يُعرّف الأمن القومي لأي دولة في العالم، بقدرتها على الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها. لكن تعريف الأمن القومي الإسرائيلي يكاد يكون شاذّاً عن جميع تلك المفاهيم، إذ يعرّف ديفيد بن جوريون الأمن القومي الإسرائيلي بقوله: هو "الدفاع عن الوجود"، مرهوناً بالهاجس الأمني الذي يقوم على الفرضية القائلة، بأن إسرائيل موجودة في حالة خطر كياني دائم. لذلك، فإن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يمتد ليشمل محاولة التأثير في خط التفاعلات الإقليمية، التي تضمن منع أي تحديد لقدرات إسرائيل السياسية والجيوبوليتيكية، الأمر الذي يفرض احتكاكاً دائماً مع محيطها الإقليمي، وفرض التعامل معها على أساس واقعي لا يمكن تغييره، وهو ما يضع إسرائيل أمام معضلات استراتيجية تتطلب استراتيجية عسكرية فعَّالة، مثل الملف النووي الإيراني، والتموضع

---

[٦] Richard Rosecrance, International Relations: Peace or War?, : Macmillan, New York, 1966, pp. 33-35

[٧] ما هو الأمن البيئي، موقع أراجيك، ٢٠١٩/١٢/١٤، انظر: https://cutt.us/8huVg، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

الإيراني في سورية، والتدخل الروسي في سورية، وتطور العلاقة مع "محور المقاومة"، وتراكم قدرات حزب الله الصاروخية، وتعاظم قدرات الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة[٨].

تشكِّل نظرية الأمن الإسرائيلي، المفاهيم الشاملة السياسية والأمنية والعسكرية، التي يتم من خلالها تحقيق الأمن القومي الإسرائيلي، وهو الإطار الذي تعمل من خلاله على تعظيم مميزاتها الذاتية والإقليمية والدولية، مع العمل في الوقت نفسه، على التغلب أو تأمين نقاط ضعفها الاستراتيجية، بهدف هزيمة أعدائها وتحقيق هدفها القومي، وذلك من خلال تبنّي عدد من المفاهيم الاستراتيجية والأمنية والعسكرية المتطورة والمتلائمة، مع مستجدات الواقع وتطور الأحداث.

وهي تشمل عدة عناصر، لعل أبرزها العقيدة الاستراتيجية العسكرية، التي تُشكِّل في السياق نفسه الإطار الناظم لسياستها العسكرية، التي تعمل من خلالها على تطوير وتطبيق استراتيجيتها العسكرية. لا يوجد نموذج محدد لنظرية الأمن الإسرائيلي التي تتجاوب مع متطلبات الواقع الإسرائيلي، وإنما هناك تراكم بالتدريج لمبادئ وأسس الاستراتيجية الأمنية المبنية خلال التجربة العسكرية الإسرائيلية منذ ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي وحتى تاريخ كتابة هذه السطور. فإن قسماً مهماً من مفهوم الأمن الإسرائيلي تم تداوله شفهياً، والقسم الآخر تمت كتابته على شكل قوانين، وقرارات صادرة عن حكومات إسرائيل المتعاقبة، وكذلك على شكل تعليمات من قيادات عسكرية وأوامر هيئة الأركان العليا، بالإضافة إلى كتب وكتيبات إرشاد صادرة عن أذرع الجيش الإسرائيلي. وبهذا، فإن الأسس الاستراتيجية الأمنية والعلمية والتنظيمية، كما هي موجودة في هذه المصادر، تُكوّن نظرية الأمن لإسرائيل التي كانت وما زالت فعَّالة حتى المرحلة الراهنة[٩].

ولكي نتعرف على الأمن القومي والاستراتيجية الأمنية من المنظور الإسرائيلي؛ سوف نقوم بتقسيم هذا الباب إلى فصلين؛ بحيث نتناول في الفصل الأول مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومرجعياته الفكرية والتاريخية ومحدِّداته وتحدِّياته، بينما نتناول في الفصل الثاني الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، ومنطلقاتها وتأصيلها في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، بالإضافة إلى نظرياتها.

---

[8] Gabi Siboni and Yuval Bazak and Gal Perl Finkel, "The Development of Security: Military Thinking in the IDF," Strategic Assessment, vol. 21, no. 1, April 2018.

[٩] Dan Meridor and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine: The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine, Ten Years Later," Memorandum, February 2019.

الفصل الأول

مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

يتصدَّر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسة لـ"إسرائيل"، حيث يتم تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة، على أنَّها تشكَّل مرادفاً لوجود الدولة، ويرتبط ذلك بالحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، من خلال العمل باتجاه تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تخضع لمعطيات الواقع الراهن، على المستوى الداخلي والإقليمي وتحولات السياسة الدولية[١٠].

فالأمن من القضايا الرئيسية في الفكر السياسي الإسرائيلي نظرا لارتباط قضية الأمن بنظرة دولة "إسرائيل" ووجودها في المنطقة، فقد وضع ديفيد بن جوريون الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة بما يتناسب مع الأخطار والتحديات التي تواجهها اسرائيل وبما يتجاوب مع موازين القوى في المنطقة والعالم[١١].

فإسرائيل في مفهومها "للأمن القومي" استندت على مبادئ صهيونية منها "نكون أو لا نكون"، وعلى اعتبار أنها "في تهديد مستمر" من الدول العربية، وأن قضية "الأمن" هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية، وانطلقت "إسرائيل" في بناء نظرياتها الأمنية على العوامل الديمغرافية والاقتصادية والجيوسياسية. إن قواعد نظريات الأمن الإسرائيلي، تظلّ في تطور دائم بناءً على إدراك القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، بأنَّه من الصعب المحافظة على نظريات ثابتة، لا سيما في ظل مفاهيم الأيديولوجية الصهيونية التي تتمحور حول التوسع والسيطرة[١٢].

---

[١٠] علاء طاهر، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٤٠.

[١١] علاء طاهر، المرجع نفسه.

[١٢] خضر محمود عباس، سلسلة علم النفس الأمني "الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته"، مركز الوعي للدراسات والتدريب، غزة، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

وتستلزم الطبيعة الدينية والوظيفية للدولة العبرية: أن يكون الإطار العام للأمن القومي إطاراً أمنياً عسكرياً بالدرجة الأولى، أما الإطار السياسي؛ فهو عملية تكميلية لسدِّ الثغرات المفتوحة في الإطار العسكري[١٣].

تعاني نظريات الأمن الإسرائيلي التي تخضع للتحليل والتقييم السياسي والأمني من العديد من الثغرات في استراتيجيتها وتكتيكها وخططها التطويرية، في جميع المجالات العسكرية. ويحاول خبراء الأمن الاستراتيجيين الإسرائيليين البحث عن استراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي، بالتكيف مع المستجدات على الساحة العالمية، وبما يتناسب والمتطلبات الخاصة بالفكر الإسرائيلي.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وسنتحدث في المبحث الأول عن المرجعية الفكرية والتاريخية لنظرية الأمن الإسرائيلي، وكذلك المحدِّدات الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي ومدى تأثير هذه المحدِّدات على العقيدة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، ثم سنتناول في المبحث الثاني المكونات الأساسية في مفهوم الأمن القومي المحدث لـ"إسرائيل"، وما هي الضروريات والأسباب التي أدت بصانع القرار الإسرائيلي إلى العمل المستمر على تحديث هذه المكونات، بما يتوافق مع المتطلبات الظرفية الزمانية والمكانية، ثم نستعرض التحديات الأمنية بعيدة المدى التي تواجه الكيان الإسرائيلي، والتي يأخذها صانع القرار على محمل الجد، ويعمل بصورة مستمرة على وضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهتها والتقليل من أضرارها.

---

[١٣] تيسير على الحساينه، مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي (غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، انظر: الموقع الالكتروني لـ د. كمال الأسطل، انظر: http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=116، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢٢.

المبحث الأول

نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

انطوى البحث في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وأبعاده وركائزه ومضامينه، على قدر كبير من الغموض والتعقيد أحياناً، قد يكون امتزاجه بالأسطورة الدينية، أحد أسباب هذا التعقيد. وعلى الرغم من أن مسألة الأمن احتلت وضعاً رئيسياً في السياسات الخارجية لبعض الدول، بينما احتلت القضايا الأخرى وضعاً ثانوياً أو تابعاً بالمقارنة بقضية الأمن[١٤]؛ إلا أن الموضوع يبدو مختلفاً في "إسرائيل"؛ فمنذ قيام "إسرائيل" سنة ١٩٤٨، وضعت القيادة الإسرائيلية مسألة الأمن في قمة أولوياتها، وبلورت استراتيجية متكاملة لمفهوم أمن قومي وسبل تحقيقه، وحدَّدت قواعده الأساسية على النحو التالي[١٥]:

- اعتبار الأراضي التي حصلت عليها عبر قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١) وبالقوة عام ١٩٤٨-١٩٤٩ لا توفر الأمن الاستراتيجي لدولة "إسرائيل"، وهي رفضت – وما تزال ترفض– ترسيم وتحديد الحدود النهائية للدولة[١٦].
- الاعتماد على صيانة أمن الدولة الخاص على القوى الذاتية، واعتبار القوى الخارجية الأخرى مجرد قوى داعمة مساعدة، وبناء المؤسسات الأمنية والقدرات العسكرية الكفيلة بذلك.
- تكريس وتعزيز وجود "إسرائيل" وأمنها بنقل أكبر عدد من اليهود إليها، وتهجير أكبر عدد من الفلسطينيين، ورفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ورفض عودة اللاجئين (أرض أكبر عرب أقل).
- تعزيز أمن "إسرائيل" من خلال بناء التحالفات وعقد الاتفاقيات على هذا الأساس.

---

[١٤] خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٣.

[١٥] إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، ط ٢، مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٦-٣٧.

[١٦] نص قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١، موقع الجزيرة.نت، ٢٠١٦/١١/٢٨، انظر: https://cutt.us/vb5wC، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١.

ولإيضاح ذلك، سنتناول في هذا المبحث المرجعية الفكرية والتاريخية لنظرية الأمن الإسرائيلي، وكذلك المحددات الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي، ومدى تأثير هذه المحددات على العقيدة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

المطلب الأول

المرجعية الفكرية والتاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي

الأمن بمفهومه الواسع أو الأمن القومي للدولة يخضع لتعريفات متعددة، حيث تتباين الرؤى والنظريات المعرفة له، فالبعض يحصره في المفهوم العسكري، والآخر يُوسعه ليشمل نظرياتٍ تنموية واقتصادية واجتماعية. فضمن المفهوم التقليدي، تعرف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن القومي على أنّهُ: "قدرة الأمة في الدفاع عن أمنها من أي تهديدٍ خارجي"[١٧].

انطلقت "إسرائيل" في بناء نظرياتها "الأمنية" على العوامل الديموغرافية والاقتصادية والجيوسياسية. إن قواعد نظريات الأمن الإسرائيلي، تُعدّ في تطور دائم بناءً على إدراك القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، بأنه من الصعب المحافظة على نظريات ثابتة، لا سيما في ظل مفاهيم الأيدلوجية الصهيونية التي تتمحور حول التوسع والسيطرة. وعليه سنتناول هذا المطلب من خلال الفرع الأول الذي يتحدث عن تعريف الأمن القومي وخلفياته، بينما نتطرق في الفرع الثاني إلى تعريف الأمن القومي الإسرائيلي ومرجعياته ومحدداته ومرتكزاته.

الفرع الأول

تعريف الأمن القومي وخلفياته

مما لا شك فيه أن الأمن يحتل مكانة مهمة في أولويات الفرد والدولة، وهو مطلب دائم، وتحرص الحكومات على أن تؤمِّنه لأراضيها ومواطنيها. فالأمن القومي كلمة مرادفة لقيام الدول واستقرارها وتطورها وصيانة حدودها ومصالحها؛ وبما أن الدولة ككيان تمتاز بالشمول والأهمية، فإن تعريف الأمن القومي شمل مخلف جوانب الدولة وعناصرها وأركانها.

---

[١٧] محمود محارب، عملية صُنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ١، أو انظر "National Security", in : International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 11 ,Macmillan,1968.

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي "أَمِنَ" أي: حقَّق الأمان. قال ابن منظور: "أَمنتُ فأنا آمِنٌ، وأَمَنْتُ غيري، أي: ضدّ أخفته، فالأمن ضدّ الخوف، والأمانة ضدّ الخيانة، والإيمان ضدّ الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضدّه التكذيب، فيقال أَمنَ به قوم، وكذَّب به قوم"[١٨]. وقد ورد هذا المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: " فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْف"[١٩].

ويتفق عدد من الباحثين في المجال الأمني مع هذا التعريف، فهارولد كليم Harold Clym وستانلي فولك Stanley Volk يعتقدان أن الأمن لا يخرج عن كونه حمايةً للدولة باستخدام القوة العسكرية التي لا تنفك عنها. أما حامد ربيع[٢٠] وهو من أصحاب **المدرسة الاستراتيجية المعاصرة**، فيضيف بعداً آخر للأمن القومي، ويرى أن السياسة بإمكانها درء الأخطار والتهديدات الخارجية على الدولة إلى جانب القوة العسكرية أو بدونها، وهو يرى أنّ الأمن مجموعة قواعد إذا ما احترمتها الدولة، فإنها قد تضمن لنفسها وضعاً آمناً لا يكلفها تدخلاً عسكرياً إقليمياً أو دولياً لحماية نفسها[٢١]. بينما يميل أصحاب **المدرسة الاجتماعية** إلى أنَّ الأمن من الممكن أن يتحقق من خلال تماسك المجتمع وقوته وثقافته، بحيث يلعب العامل الاجتماعي دوراً بارزاً في تعزيز القوة، وفي هذا السياق يرى هارولد لاسويل[٢٢] Harold Lasswell، عالم اجتماعي وسياسي أمريكي (١٩٠٢-١٩٧٨)، أنَّ الأمن ما هو إلا :"القيم العليا المتوقع الوصول إليها كوضعٍ حقيقي وقوةٍ محتملة، تعزز التأثير

---

[١٨] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، دت، ص١٤٠.

[١٩] سورة قريش، الآيتان ٣-٤.

[٢٠] الدكتور حامد عبد الله ربيع عبد الجليل (١٩٢٤ – ١٩٨٩) مؤلف ومفكر عربي ومن أعلام الفكر السياسي العربي المعاصر. عمل كأستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وأستاذ للنظرية السياسية. هو من روّاد الدراسات الصهيونية، وممن أدخل دراسة الصهيونية في الجامعات العربية، حيث كان مهتمًا بدراسة إسرائيل وجذور ارتباطها بالفكر الصهيوني، والقدرة التي تتميز بها إسرائيل في تصدير مشكلاتها الداخلية إلى محيطها الإقليمي. من أهم مؤلفاته؛ نظرية الأمن القومي 'والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي ١٩٨٤. المصدر: موقع مصر العربية، ٢٠١٥/٩/٢٨، انظر: https://cutt.us/0GEsU، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢١/٥/٨.

[٢١] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة ، ١٩٨٤، ص ٣٣.

[٢٢] عالم اجتماعي وسياسي أمريكي (١٩٠٢-١٩٧٨)، ارتبط لاسويل بتخصصات العلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع – لكنه لم يلتزم بالتمييز بين هذه الحدود، ولكنه محى الخطوط المرسومة لتقسيم هذه التخصصات، انظر موقع (ara.agromassidayu.com)؛ انظر: https://cutt.us/tE86W، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٥.

والفاعلية للدولة وتحفظ أمنها"[٢٣]، بينما يُضيف أصحاب **المدرسة التنموية** بعداً آخر للأمن، فيقرنوا الأمن الناجح بالتنمية الناجحة، ويعتقدون أنّ الأمن يتحققُ من خلال ذلك، فروبرت مكنمارا[٢٤] Rober Mcnamara وزير الدفاع الأمريكي الأسبق يقول في هذا السياق في كتابه "جوهر الأمن": "إذا كان الأمن يتضمنُ شيئاً، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية [ولو] بالحد الأدنى منها فإنَّ الأمن يُصبح مستحيلاً، [...]، إنَّ الأمن هو التنمية"[٢٥]. فأصحاب هذه المدرسة يرون في الأمن الداخلي والتنمية أساساً للأمن الخارجي.

ولا يقف مفهوم الأمن بالمعنى الحديث على الأمن الكلاسيكي للدول والحدود، بل بدأت المقاربات الحديثة تدرج الإنسان في قلب معادلات الأمن، وقد برز مفهوم الأمن الإنساني[٢٦] في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، ونطاق دراسات الأمن؛ إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة، أن المنظور السائد للأمن – وهو المنظور الواقعي – لم يعد كافياً للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة لتوسيع منظور الأمن يعكس طبيعة مصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة؛ وكان مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية يقتصر على حدود أمن الدولة القومية، باعتبارها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وذلك ضدّ أي تهديد عسكري خارجي يهددها، أو يهدد تكاملها الإقليمي، أو سيادتها، أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس إحدى مصالحها القومية[٢٧].

---

[23] Harold Lasswell and A.Kaplan," National Security", in :" International Encyclopedia of the SocialSciences",Vol.11 ,Macmillan,1968.

[٢٤] روبرت سترانج ماكنامارا (١٩١٦ – ٢٠٠٩)، هو business executive أمريكي، وثامن وزير دفاع للولايات المتحدة. عمل وزيراً للدفاع في عهد الرؤساء جون كينيدي، وليندون جونسون خلال [حرب فيتنام] من ١٩٦١–١٩٦٨. يعد ماكنمارا أحد مفكري الاستراتيجية البارزين، ومهندس مفهوم التدمير المتبادل المؤكد، وهي إحدى السمات الرئيسية لسباق التسلح النووي خلال الحرب الباردة. المصدر: موقع معرفة، انظر: https://cutt.us/YWopE، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٣٠.

[٢٥] روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، دار القومي، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٢٠.

[٢٦] أشار قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٦ إلى أن "مفهوم الأمن البشري يشكل نهجاً لمساعدة الدول الأعضاء على استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها، وتنال من سبل رزقها وكرامتها والتصدي لها". ويتطلب الأمن البشري "اتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس، ملائمة لسياقات محددة بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وتمكينهم". موقع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، انظر: https://www.un.org/humansecurity/ar/what-is-human-security/، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٧.

[٢٧] ظهرت فكرة الامن الانساني على يد كل من الباكستاني(محبوب الحق) والهندي (امارتيا سان) في التقرير الذي رفعاه الى الامم المتحدة عام ١٩٩٤، والذي حدد مرتكزات الامن الانساني والذي يعتمد على سبعة محاور اساسية وهي:-

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، خصوصاً بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية، وأطر مؤسساتية، وصولاً إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل: "الاحتواء" و"الردع" و"التوازن و"التعايش السلمي" كعناوين بارزة في هذه المقاربات، بهدف تحقيق الأمن والسلم، وتجنب الحروب المدمِّرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين[٢٨].

نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي: مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، من معاهد ومراكز بحثية تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية، ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل "مجلس الأمن القومي" في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات.

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور" قانون الأمن القومي" لعام ١٩٤٧ عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو "الدراسات الاستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له

١- الامن الاقتصادي- ومنها ان يكون للانسان حد ادنى من الاجور تكفيه لمعيشته.

٢- الامن الغذائي- ان يتوفر للانسان الحد الادنى من الطعام.

٣- الامن الصحي- ان يتوفر له الحد الادنى من الخدمات والرعاية الصحية.

٤- الامن البيئي- ان يعيش في بيئة امنة ونظيفة وان يكون محميا عند حصول الكوارث.

٥- الامن الفردي- توفير الحماية له من العنف والجريمة وبطش السلطة وقمعها.

٦- الامن المجتمعي- الحماية من العنف والاحتراب الطائفي او القومي.

٧- الامن السياسي- ان تصان فيه حقوقه وحرياته الاساسية.

ومن مفهوم الامن الانساني ظهرت فكرة التدخل الانساني بصفته العسكرية من اجل ارغام السلطات على عدم التجاوز على حقوق الانسان وحرياته الاساسية باعتبارها قيم عليا لا يجوز التعدي عليها بحجة السيادة او المصالح المشروعة، انظر الموقع الالكتروني للموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، انظر: https://cutt.us/7zPbN، تاريخ الزيارة ١٣-٨-٢٠٢٠.

[٢٨] عبد الحي زلوم، مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ٣٢.

خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول[٢٩].

واستناداً لما ذكر، يمكننا القول بأن مفهوم "الأمن" مفهوم غامض ومعقَّد يستوعب في نطاقه معانٍ متعددة، تتدرج من مجرد قيام الدولة بإجراءات وقائية لحماية نفسها من المخاطر الخارجية، ووضع القواعد المناسبة لحراسة حدودها وسواحلها وأجوائها، والمحافظة على أسرارها وتشكيلاتها المسلحة، وعمل الأحلاف العسكرية، إلى حدِّ قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها بدءاً من الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمسهم وأموالهم، ووضع القوانين والتشريعات، التي تكفل هذه الحماية، وما يتضمنه ذلك من وجود السلطات القائمة على تنفيذ القانون، لتمتد هذه الإجراءات لتشمل الإجراءات المتعلقة بتأمين الدولة في مواجهة غيرها من الدول.

ولم يقتصر مفهوم الأمن على الإجراءات التي تتخذها الدولة فحسب، بل يشمل ويمتد لمعانٍ جديدة، مثلما يُعرف بالأمن الاقتصادي، والاجتماعي والأمن الغذائي.. وهي معاني جديدة في نطاق مفهوم الأمن، أصبحت تحتل مكانةً بارزة عند معالجة قضايا الأمن.

إن "الأمن" بمفهومه الواسع لا يمكن أن ينحصر في مجرد التحرر من التهديد العسكري الخارجي، كما لا يمكن تحديد مفهومه بسلامة الوطن وأراضيه وسيادته، وإنما يمتد إلى آفاق أوسع تشمل معاني الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي للمجتمع، حيث أن الأمن يرتبط بعلاقة ديناميكية جدلية بين الاستقرار الداخلي والعدواني الخارجي، ولا يمكن الفصل بين الأمنين الخارجي والداخلي[٣٠].

وعلى الرغم من حداثة الدراسات التي تناولت موضوع "الأمن" فإن مفاهيم الأمن قد أصحبت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول، وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره، لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي"،

---

[٢٩] عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي العربي، في الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٤-١٧.

[٣٠] مازن محمود علي وآخرون، الأمن القومي الإماراتي والخليجي والجزر الإماراتية المحتلة، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٩، ص ١٥.

و"الأمن القومي السوفياتي" قبل تفككه، و"الأمن الأوروبي"، و"الأمن القومي الإسرائيلي"، و"الأمن القومي العربي"، و"أمن الخليج العربي".

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" ما أوضحه روبرت مكنمارا في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها في كافة المجالات، سواء الحاضر أو المستقبل"[٣١].

هذا ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية[٣٢]:

١. إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
٢. رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة، والحاجة إلى الانطلاق المؤمِّن لها.
٣. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، ببناء القوة المسلحة، والشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.
٤. إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.

ثانياً: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم "القومية":

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (قوم)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفرادها الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة، وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية[٣٣].

---

[٣١] جاسم محمد محمد، "الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي"، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، العدد (٦٥)، ١٩٨٣، ص ١٩.

[٣٢] أمين هويدي، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤١.

[٣٣] تعريف ومعنى قومية في معجم المعاني الجامع، انظر: https://cutt.us/KZyf6، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/١٥.

وفكرة القومية[٣٤] Nationalism قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة؛ أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي محل خلاف، فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية[٣٥]، والثاني يفصل بين القومية والدولة القومية[٣٦].

ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة، ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة[٣٧].

ثالثاً: مفهوم "الأمن القومي":

يُعد مفهوم الأمن القومي مفهوماً متغيراً تغير العلاقات بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، التي غالباً ما تكون مرهونة بعلاقة قسرية مع واقعية العلاقات الدولية، التي تتسع وتضيق، وفقاً للمصالح الذاتية لكل دولة على حدة.

---

[٣٤] القومية فكرة وضعية نشأت أول ما نشأت في البلاد الأوروبية شأنها شأن غيرها من الحركات والأفكار التي تبحث عن التفلت من رابطة الدين، ويلاحظ أن دعاتها قد اختلفوا في المفهوم الصحيح لها، هل هي بمعنى تجمع أمة من الناس وارتباط بعضهم ببعض هدفاً وسلوكاً وغاية، إما لانتمائهم إلى لغة واحدة – كما يرى القوميون الألمان – وإما لانضوائهم في عيشة مشتركة – كما يرى القوميون الفرنسيون – أم أنها لكليهما؟ الموقع الإلكتروني للموسوعة السياسية، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٣ بتصرف.

[35]George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited, 1964).

[36]Anthlny Giddens," Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus, The Free Press, New York, 1984.

[٣٧] مفاهيم سياسية: القومية والهوية والعلاقة بينهما، انظر: الموقع الإلكتروني للموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٨/١٠/٣٠، انظر: https://cutt.us/UKDgh، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

تقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية والتنموية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز Arnold Wolfers (باحث سويسري– أمريكي متخصص بالعلاقات الدولية) مثل هذا التعريف عندما قال: "يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم"[٣٨].

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حدِّ ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً، ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ظهر مفهوم الأمن القومي مع إنشاء مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية American National Security Council (NSN)؛ غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك بموجب قانون الأمن القومي سنة ١٩٤٧. وفي العام ١٩٤٩ أُنشئ منصب السكرتير التنفيذي للأمن القومي، الذي تطور فأصبح مستشار الأمن القومي، ليصبح المجلس مع إحداث هذا المنصب من أهم الكيانات المتعلقة بصياغة السياسة الخارجية، والمعني في وضع المحددات الرئيسية لدعم وتوجيه قرارات الرئيس المتعلقة بالسياسة الخارجية، في إطار حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في العالم[٣٩].

---

[38] Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics, JohnHopkins University Press, Baltimore, 1962, P. 150.

وانظر أيضاً: علاء الدين أبو زينة، مسألة أمن قومي، مقال نشر في صحيفة الغد، عمّان، ٢٠١٣/١٠/٢٣.

[٣٩] عبد النور عنتر، "تطور مفهوم الأمن القومي في العلاقات الدولية"، مجلة السياسات الدولية، القاهرة، العدد (١٦٠).

حاول العديد من الباحثين الاستراتيجيين تقديم أطروحات لتعريف "الأمن القومي"، وفي المراحل الأولى لدخول مفهوم "الأمن القومي" مجال العلوم السياسية والعسكرية، اختزل هذا المفهوم لدى – الأمريكيين – لعنصرٍ أساسي تمثل في قدرة الردع العسكرية التي تمتلكها الدولة، والتي تحدد موقعها ضمن شبكة العلاقات الدولية السائدة، وهو ما عبَّر عنه وولتر ليبمان[٤٠] Walter Lippmann (١٨٨٩ – ١٩٧٤) عام ١٩٤٣، حين قال إن "الدولة تكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة على التحدي لأجل المحافظة على تلك المصالح بالحرب"[٤١]. وهذا يدل على أن الأمن مرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة سواء بعدم التضحية لتجنب الحرب أم بالمحافظة عليها بالحرب؛ وعلى هذا فإن المصالح تُعدّ لصيقة بأمن الدولة، وبناء عليه تكون الدولة على استعداد لخوض الحرب دفاعاً عن كيانها ومكتسباتها.

وقد تعرض هذا المفهوم إلى الانتقادات، فقد قال الضابط الأمريكي جوهان أ. كولينز .John A Collins (١٩٣١– ٢٠٠٣) بأن "الأمن القومي: هو دفاع عن شعب ضدّ جميع أنواع الأعمال العدوانية من الخارج"[٤٢].

ويذهب البعض إلى تعريف الأمن القومي، كوزير الدفاع الأمريكي الأسبق هارولد براون Harold Brown (١٩٢٧–٢٠١٩) على أنه "القدرة على الحفاظ على السلامة الجسدية للأمة وعلى أراضيها؛ والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع بقية العالم بشروط معقولة؛ والحفاظ على طبيعتها ومؤسساتها وحكومتها من الاضطراب من الخارج؛ والسيطرة على حدودها"[٤٣]. ويعرِّفها أستاذ التاريخ الأمريكي تشارلز إس. ماير Charles S. Maier (١٩٣٩–) أنها "القدرة على التحكم في تلك الظروف

---

[٤٠] كاتب أمريكي ومراسل ومعلق سياسي مشهور ويعتبر من أوائل من أدخل مفهوم الحرب الباردة، موقع britannica، انظر: https://cutt.us/JpAtk، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/٧/٢٢.

[41] Joseph J Romm, Defining national security: the nonmilitary aspects. Pew Project on America's Task in a Changed World (Pew Project Series), Council on Foreign Relations, 1993, p. 122.

[٤٢] https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/national-security، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١.

[43]Harold Brown, Thinking about national security: defense and foreign policy in a dangerous world. As quoted in Watson, Cynthia Ann,1983.

المحلية والأجنبية، التي يعتقد الرأي العام لمجتمع معين أنها ضرورية للتمتع بتقرير المصير أو الاستقلال الذاتي والازدهار والرفاهية"[٤٤].

والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني؛ "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، أما موسوعة العلوم الاجتماعية، فقد عرَّفته على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية"[٤٥]. ويعرفه القاموس العسكري بأنه "مصطلح جماعي يشمل كلا من الدفاع الوطني والدفاع الأجنبي، أي وضع دفاعي قادر على مقاومة الاعتداءات أو التدمير من الداخل أو الخارج، بصورة علانية أو سرية"[٤٦].

يختصر هنري كيسنجر[٤٧] Henry Alfred Kissinger ماهية الأمن القومي بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه تحقيق حقِّه في البقاء"[٤٨]. ويعود لكيسنجر أيضاً وضع المحدِّدات الرئيسية لماهية الأمن القومي، منذ توليه منصب مستشار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون[٤٩] Richard Milhous Nixon في العام ١٩٦٩، حيث حدد مهام المجلس بما يتلاءم ومتغيرات النظام الدولي، وذلك بالنظر إلى القومية كفاعل سياسي ودبلوماسي مؤثر في سلوك الآخرين، والاستفادة من الأبعاد النظرية في تفسير الظاهرة السياسية من جميع جوانبها المعرفية، والاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، عن طريق توازن يقوم على صراع عالمي، يستمد شرعيته من التوفيق بين الدبلوماسية والقوة بمفاهيمها الجديدة في عصر الأمم المتحدة، وذلك بالأخذ بالأبعاد النظرية في صياغة

---

[44]Charles S Maier, Peace and security for the 1990s. Unpublished paper for the MacArthur Fellowship Program, Social Science Research Council, 12 Jun 1990. As quoted in Romm 1993, p. 5.

[٤٥] Encyclopedia of the Social, Vol. 11, P. 140.

[٤٦] DOD Dictionary of Military and Associated Terms, P. 150.

[٤٧] هو سياسي ودبلوماسي أمريكي، وخبير استشاري جيوسياسي، شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومي الأمريكي في ظل حكومة الرؤساء ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد. حيث لعب كيسنجر دورًا بارزًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بين في الفترة (١٩٦٩ – ١٩٧٧)، موقع ذا نوبل برايز، انظر: https://cutt.us/RGEb1، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٣٠.

[٤٨] فؤاد عبد الحليم، الأمن الأسيوي والشرق الأوسط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٨؛ وانظر أيضاً: Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy, Wild Field and Nicholson, London, 1969, p. 46.

[٤٩] هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثون (١٩٦٩–١٩٧٤) ونائب الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون (١٩٥٣–١٩٦١). اضطر للتنحي من منصبه عام ١٩٧٤ خوفًا من أن توجه إليه تهمة التستر على نشاطات غير قانونية لأعضاء حزبه في فضيحة ووترغيت تحت وطأة تهديد الكونغرس بإدانته، موقع الجزيرة.نت، انظر: https://cutt.us/LGKLW، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٢٢.

الاستراتيجية الأمريكية، من خلال الدراسات والأبحاث والأفكار، كمهمة وُضعت على عاتق المجلس الذي استطاع أن يضطلع بها"[٥٠].

ورأى آخرون أن الأمن القومي هو "مجموعة الوسائل الناجعة والقوى المادية والمعنوية التي تتوفر لدولة ما لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية، التي تطالها أو تهددها"[٥١]. وقد ذهب البعض إلى تعريف الأمن القومي "بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية"[٥٢].

تأسيساً على ما سبق، يمكن صياغة الأمن القومي على النحو التالي: قدرة الدولة على تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي الوقت نفسه قدرتها على حماية مصالحها القومية من التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية. كما قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية واستثماراتها الداخلية والخارجية، واستقلالها في رسم فضاءات تطوير قدراتها ومواردها في الحاضر والمستقبل.

رابعاً: مستويات الأمن القومي:

تدخل الدولة بحكم عضويتها في المجتمع الدولي في علاقات مع غيرها من الدول، أو المنظمات، أو الهيئات الدولية، وتتحدد هذه العلاقة بمجموعة من الاعتبارات منها الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، ولكن هناك جانباً آخر يؤثر في طبيعة هذه العلاقات، وهو الجانب المتعلق بالأمن، وهذا الجانب يحكمه اعتبار هام، وهو الأمن القومي للدولة ذاتها، الذي يهدف إلى إضعاف تأثير أي من الاعتبارات السابقة على تأمين الدولة وحمايتها، فلا تطغى الاعتبارات الاقتصادية أو السياسية أو غيرها على اعتبارات الأمن. وللأمن القومي حدود يعمل في إطارها بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في داخل الدولة أولاً، ثم في علاقاتها بغيرها من الدول ثانياً، وأول هذه الحدود هي حدود الدولة المعترف بها دولياً، والتي تمارس سيادتها في إطارها، ويلي ذلك بعد آخر وهو الحدود التالية لحدود الدولة، أو ما يطلق عليها "العلاقات الإقليمية" ويتبع ذلك البعد الثالث، وهو خطر غير مرئي تحكمه الاعتبارات الدولية وعضوية الدولة في المجتمع الدولي "العلاقات الدولية".

---

[٥٠] مازن محمود علي وآخرون، الأمن القومي الإماراتي والخليجي والجزر الإماراتية المحتلة، مرجع سابق، ص ٣٦.

[٥١] ياسين سويد، كيف يتحقق الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، العدد (٨٨)، ١٩٩٢، ص ١١-١٢.

[٥٢] نبيل خليفة، مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم، مجلة الوحدة، العدد (٧٦)، ١٩٩١، ص ٤١.

وهنا يمكن القول بأن هناك ثلاثة مستويات للأمن القومي لأية دولة وهي:

١. المستوى الداخلي (المحلي):

ويتعلق بحماية الدولة من التهديدات الداخلية، خاصة تلك المدعومة بقوة خارجية. تضع حدود الدولة الجانب الأول: ذاتها في الاعتبار الأول، والعمل على حماية استقلالها وسيادتها الإقليمية، وسعي الدولة إلى حماية هذا الكيان وما يرتبط به، كشكل نظام الحكم، أو القيم الهامة الواجب حمايتها داخل الدولة، وذلك بالنص عليها صراحة ضمن مجموعة القواعد الأساسية للدولة التي اصطلح على تسميتها بـ "الدستور" أو من خلال مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى حماية الجماعة ذاتها، أو مجسدة في الحكومة من أعدائها في الداخل أو في الخارج، في الحاضر والمستقبل[٥٣].

ويجري استخدام "اصطلاح" (أمن الدولة) أو (الأمن الداخلي) عادة للإشارة إلى تحقيق الأمن في المستوى الداخلي، وهو بذلك يختلف عن الأمن القومي الذي يشمل هذا المستوى، والمستويين الإقليمي والدولي.

٢. المستوى الإقليمي:

ويرتبط هذا المستوى بعلاقة الدولة بالدول المجاورة لها في نفس الإقليم الجغرافي، وهو ما يطلق عليه "النظام الإقليمي"، ويؤثر هذا المستوى تأثيراً مباشراً على الأمن القومي للدولة، لذلك تولي الدولة أهمية خاصة من أجل إقامة علاقات طيبة وطبيعية مع الدول المجاورة لها في الإقليم نفسه، فتدخل معها في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لحماية الحدود المشتركة، أو لإنشاء منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق الأمن والمصالح المشتركة، والتكامل الاقتصادي لهذه الدول[٥٤].

٣. المستوى الدولي:

ويشير إلى علاقة الدولة بالمجتمع الدولي، ويتأثر هذا المستوى بعلاقة الدولة بغيرها من الدول _ خاصة الكبرى _ وطبيعة تحالفاتها الدولية والسياسية التي تنتهجها اتجاه الأمن الدولي،

---

[٥٣] محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، دن، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٧-٢٨.

[٥٤] عبد الخبير محمود عطا، الإعلام وقياس الرأي العام، جامعة أسيوط، كلية التجارة، أسيوط، ٢٠٠٤، ص ٥٠-٥٢.

ومشاركتها في المؤتمرات الدولية، والقيود التي يفرضها عليها نظام الأمن الجماعي الذي ارتضته الدولة في إطار المجتمع الدولي[٥٥].

لا يمكن لأي دولة أن تغفل أي مستوى من هذه المستويات، خاصة وأن التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصال والأسلحة وسرعة التحرك أدت إلى تشابك هذه المستويات، وأصبح من الصعب التفرقة بين ما هو متعلق بالأمن الداخلي أو الأمن الإقليمي أو الأمن الدولي.

إن تقسيم الأمن إلى مستويات ثلاث ينعكس على الجانب التطبيقي الذي تنتهجه الدولة لحماية كيانها، حيث تقوم هذه الدولة بإنشاء أجهزة تختص بحماية كيان الدولة حسب مصدر الخطر الذي يمكن أن تواجهه الدولة.. فيتولى جهاز أو أكثر حماية الدولة من الأخطار الخارجية والداخلية.

الفرع الثاني

نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

يعتبر واضعو نظرية الأمن القومي في "إسرائيل" أن الوضع الدفاعي لـ "إسرائيل" يختلف عن وضع معظم دول العالم، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة "إسرائيل"، من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة وجود أساسية، ويلزمها بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له، كما يعتبرون أنه "لا توجد دولة في العالم تعتبر مسألة الأمن القومي حيوية لوجودها كما هي لإسرائيل، حيث إن مسألة الأمن القومي بالنسبة لها ليست مسألة وجود قومي فحسب، بل هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للدولة و لمواطنيها". ولا يوجد مكان في العالم ينطبق عليه قول الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي، أن الأمن القومي يبقى مجال النشاط حيث "أن خطأ واحداً بإمكانه قتلنا" بأكثر مما ينطبق على "إسرائيل"[٥٦].

---

[٥٥] عبد الخبير محمود عطا، الإعلام وقياس الرأي العام، مرجع سابق.

[٥٦] موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٠/٢/٢٣، انظر: https://cutt.us/pkX7G، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤.

أولاً: تعريف الأمن القومي الإسرائيلي:

يُعرّف الأمن القومي لأي دولة في العالم، بأنه قدرتها على الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها. لكن تعريف الأمن القومي الإسرائيلي يكاد يكون شاذاً عن جميع تلك المفاهيم، إذ يعرّف ديفيد بن جوريون الأمن القومي الإسرائيلي بقوله: هو "الدفاع عن الوجود"، مرهوناً بالهاجس الأمني الذي يقوم على الفرضية القائلة بأن إسرائيل موجودة في حالة خطر كياني دائم. لذلك، فإن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يمتد ليشمل محاولة التأثير في خط التفاعلات الإقليمية التي تضمن منع أي تحديد لقدرات إسرائيل السياسية والجيوبوليتيكية، الأمر الذي يفرض احتكاكاً دائماً مع محيطها الإقليمي، وفرض التعامل معها على أساس واقعي لا يمكن تغييره، وهو ما يضع إسرائيل أمام معضلات استراتيجية تتطلب استراتيجية عسكرية فعالة، مثل الملف النووي الإيراني، والتموضع الإيراني في سورية، وتراكم قدرات حزب الله الصاروخية، وفصائل المقاومة في قطاع غزة[٥٧].

يأخذ الأمن القومي الإسرائيلي أكثر من تعريف، ويصحبه أكثر من توضيح تبعاً للجهة المعرفة ووجهة نظرها، فهناك من يُوسع مفهومه، ومنهم من يجعلُ منه أكثر ضيقاً، فالجنرال الإسرائيلي **يسرائيل طال**[٥٨] Yisrael Tal ، يُعرفه على أنه: "ضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها"،[٥٩] أمّا **يهوشفاط هاركابي**[٦٠] Yehoshafat Harkabi فيعُدّ الأمن القومي الإسرائيلي مفهوماً فضفاضاً واسعاً، فهو يشمل الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها، وكمالها الإقليمي، والدفاع عن حياة مواطنيها ونظام

---

[57]Gabi Siboni, Yuval Bazak, Gal Perl Finkel, "The Development of Security: Military Thinking in the IDF," Strategic Assessment, vol. 21, no. 1, April 2018.

[٥٨] هو قائد عسكري إسرائيلي (١٩٢٤–٢٠١٠)، متخصص في حرب المدرعات، عُيّن عام ١٩٦٤ قائداً لسلاح المدرعات التي قام بوضع أسسها. خلال حرب ١٩٦٧ قاد الكتيبة التي احتلت القطاع الشمالي لسيناء من رفح حتى قناة السويس. في سنة ١٩٧٠ قررت الحكومة الإسرائيلية بأنه يجب أن لديها آليات برية وطنية، فقاد يسرائيل الفريق الذي قام بدراسة وتطوير دبابة ميركافا. موقع كشّاف، انظر: https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed8ade967717625af0d7315، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١١.

[٥٩] يسرائيل طال، الأمن القومي: قلة مقابل كثرة،: مطبعة دفير، تل أبيب، ١٩٩٦، ص ١٥.

[٦٠] ولد عام ١٩٢١ في حيفا، وهو قائد في الجيش الاسرائيلي، كان قد خدم في صفوف الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، واشترك في حرب العام ١٩٤٨. شارك في الوفد الاسرائيلي إلى محادثات الهدنة في جزيرة رودوس، وتولى دائرة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي العام ١٩٥٥، وبقي في منصبه هذا حتى العام ١٩٥٩. بعد أن أنهى عمله في دوائر الحكومة، اتجه نحو دراسة التاريخ الشرقي والاسلامي بوجه خاص. موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، انظر: https://cutt.us/rreNZ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٦/٢١.

الحكم فيها، وعن أمنها الداخلي وأمنها اليومي، وعن أيديولوجيتها، وميزانها الديموغرافي، ومكانتها في العالم[٦١].

يُعدّ **ديفيد بن جوريون**[٦٢] أول من وضع أُسس الأمن الإسرائيلي ونظرية أمنه القومية، فقد أدرك الرجل منذ البداية ماذا يعني نشوء دولة مصطنعة على أرضٍ ليست لها، ولأهلها جذورٌ حضارية وتاريخية فيها ضاربة منذ تاريخٍ قديم، فوصف الأمن القومي الإسرائيلي بأنَّه "الدفاعُ عن الوجود"، وعمد إلى وضعِ أساسٍ أوليٍّ للأمن قائم على فكرة "الشعب المسلح" إدراكاً منه لحجم الأخطار المحدقة بالدولة حديثة النشوء من حيث تعداد سكانها الصغير، مقارنة بالتعداد العربي الكبير الذي نشأت في وسطه، وقائمٌ كذلك على ضرورة نقل المعركة إلى أرض العدو، اعتقاداً من **بن جوريون** إلى أنَّ أي معركة قد تجري على "أرض إسرائيل" قد لا تمنحها الفرصة لإعادة ترتيب جيشها أو قوتها، نظراً لافتقادها العمق الجغرافي الملائم لذلك. وبذلك كانت نظرة "بن جوريون" للأمن بالدرجة الأولى نظرةً عسكرية مرتكزةً للقوة، منطلقةً من أنَّ حل مشكلة وجود إسرائيل في ظروف القلة العددية أمام كثرة عدد الخصوم لا بُد وأن تستند "إسرائيل" إلى القوة المصحوبة بالتفوق العسكري، والتسليح الجيد، وتبني سياسة هجوميةٍ لا دفاعية، لأنَّ الثانية (الدفاعية) معناها استنزاف إسرائيل، وهو أمرٌ صعب التنفيذ. مع إدراكه لأنَّ تلك القوة ولضمان بقائها فمن المفترض أن يُصاحبها جهدٌ سياسيٌّ في الساحة الدولية، وفي هذا السياق يقول بن جوريون: "يعتمد دفاع إسرائيل بالدرجة الأولى على رفعة شأننا وعلو كعبنا في الحلبة الدولية. إن الشؤون العسكرية والخارجية أمران متشابكان، لا يمكن لأيهما أن يكون العامل الحاسم بمفرده في البلاد، وذلك لسبب مهم هو أن باستطاعتنا، أو عدم استطاعتنا، الحصول على الأسلحة الثقيلة المناسبة لتجهيز جيشنا، يعتمد على علاقاتنا الدولية، وهي دون روابط صداقة سياسية، تصبح الأداة الرئيسية للدفاع عن دولتنا الصغيرة، أي– جيشنا – أداة ضعيفة"[٦٣].

فنظرية الأمن القومي الإسرائيلي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية فحسب، بل تشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الاستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بكيان الدولة، ومدى التناقض

---

[٦١] يهوشفاط هاركابي، حرب واستراتيجية، وزارة الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب، ١٩٩٠، ص ٥٢٩–٥٣٦.

[٦٢] تم الحديث عنه في مقدمة الأطروحة.

[٦٣] "تطور نظرية الأمن الإسرائيلي وتأثيرها على العقيدة القتالية العسكرية في إسرائيل"، الموقع الإلكتروني لمجلة عكا للشؤون الإسرائيلية، ٢٠١٦/٨/٦، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط التالي: http://akka.ps/2016/08، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٤.

أو التقارب الأيديولوجي بين الكيان وبين الدول المجاورة، ودراسة إمكانيات الدول المعادية للكيان وقدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية، وتحديد القصور أو التفوق لدى هذه البلدان لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في مواجهتها، إذا اقتضى الأمر، أو تحديد حماية أمنية قومية إزاء الأخطار المحتملة الظهور من قبل الأعداء المباشرين، أو توطيد صلات التقارب والتعاون مع البلدان الصديقة والحليفة للدولة المعنية، من أجل الحصول على مساندة لها في حال نشوب صراع بينها وبين دولة معادية[٦٤].

لا يوجد نموذج محدد لنظرية الأمن الإسرائيلي التي تتجاوب مع متطلبات الواقع الإسرائيلي، وإنما هناك تراكم بالتدريج لمبادئ وأسس الاستراتيجية الأمنية المبنية على التجربة العسكرية منذ ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي، والتجربة التي اكتسبتها المنظمات العسكرية من خلال الحرب العالمية الثانية والنكبة، إضافة إلى المعطيات الجيوسياسية. وأيضاً، لا يوجد نص مكتوب وواضح ومتكامل لنظرية الأمن الإسرائيلي، إذ إن قسماً منها تم تداوله شفهياً، والقسم الآخر تمَّت كتابته على شكل قوانين سنَّها البرلمان الإسرائيلي، وقرارات صادرة عن حكومات إسرائيل المتعاقبة، وكذلك على شكل تعليمات من قيادات عسكرية بارزة في الجيش وأوامر هيئة الأركان العليا، إضافة إلى كتب وكتيبات إرشاد صادرة عن أذرع الجيش الإسرائيلي. بهذا، فإن الأسس الاستراتيجية، الأمنية والعلمية والتنظيمية، كما هي موجودة في هذه المصادر، تُكوّن نظرية الأمن لإسرائيل التي كانت وما زالت فعالة حتى المرحلة الراهنة[٦٥].

لقد بنت "إسرائيل" نظريتها الأمنية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوة أو الضعف للبلدان العربية، فهي دولة عسكرية في حالة مواجهة دائمة مع أعدائها، على أن هذه المواجهة لا توضع باستمرار في سياق عملية الحرب الفعلية أو المواجهة العسكرية المستمرة، بل هي احتمال موجود يحدث في فترات غير محددة، وقد تكون مفاجئة على الأكثر، مقترنة بشروط ومحفزات إقليمية محيطة بها[٦٦].

---

[٦٤] إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص ٤١.

[٦٥] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٤.

[٦٦] إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص ٤١.

لذلك انصبَّ اهتمام "إسرائيل" الأمني على الناحية العسكرية قبل السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية أمست تابعاً يخضع للاحتياجات العسكرية بهدف توفير الاستعداد الدائم للمواجهة. وقد صاغت "إسرائيل" نظرية أمنها القومي طبقاً لاستراتيجية وتكيتيك حربيين، بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانيات الدول العربية المواجهة لها. ومن أهم الإمكانيات التي تأخذها "إسرائيل" بعين الاعتبار، العامل البشري والتفوق العددي للدول العربية، والموارد الاقتصادية والعمق الاستراتيجي المتسع لهذه الدول، مما يوفر لها عمقاً استراتيجياً يؤهلها عسكرياً لحركات الدفاع، والتراجع التكتيكي ثم الهجوم العام[٦٧].

لقد أخذت "إسرائيل" هذه العوامل الأساسية بالحسبان لأجل صياغة نظرية أمنها القومي التي تركزت بالتالي، وفقاً لهذه العوامل، **في اتجاهين: الأول:** اتجاه استراتيجي نظري عام، **والثاني** وهو الأكثر أهمية: اتجاه استراتيجي عسكري وتقني خاضع للمؤثرات السياسية أو الجغرافية العسكرية، ومن التحام هذين الاتجاهين، تتكامل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

مع هذا طرأ على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية الإسرائيلية، والمتغيرات والمعطيات الجغرافية والسياسية الناجمة عنها، وما تغيَّر عبر هذه السنوات فقط أدوات تحقيق هذا الأمن، ولكن ليس بمعنى التغيُّر الكامل أو الإحلال. **وقد تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عبر عدة مراحل وهي:**

١. قام مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في مرحلته الأولى على مفهوم "الضربة المضادة"، الذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي لإسرائيل. وينطلق هذا المفهوم من مقولة مفادها أن من الحيوي عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض إسرائيل، بل يجب نَقْلها وبسرعة إلى أراضي العدو، وطوَّرت مفهوماً للردع، ثم استبدلته بمفهوم ذرائع الحرب الوقائية، الذي يقوم على شن حرب وقائية إذا حاول العدو (العربي) التصرف في أرضه على نحو يقلق إسرائيل، مثل المساس بحرية العبور أو حشد قوات على الحدود الإسرائيلية، أو حرمانها من مصادر المياه. ولذا كانت عملية تأميم قناة السويس تستدعي عملاً عسكرياً، تمثَّل في عملية "قادش" أو ما نسميه "العدوان الثلاثي ١٩٥٦"[٦٨].

---

[٦٧] إحسان أديب مرتضى،، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، المرجع نفسه.

[٦٨] شمعون بيرز، شرق أوسط جديد ، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٤، ص ٦٤.

٢. تطوَّر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي لتظهر نظرية "الحدود الآمنة". وهي نظرية وُضعت أُسسها قبل ١٩٦٧ لكنها تبلورت بعد حرب ١٩٦٧، وقد شرحها آبا إيبان Abba Eban وزير الخارجية الإسرئيلي آنذاك، بأنها نظرية تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية. ويُلاحَظ في هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل تام، إذ يُنظَر للشعب العربي باعتبار أنه يجب القضاء عليه تماماً، أو تهميشه، فنظرية الحدود الآمنة إعلان عن نهاية التاريخ العربي[٦٩].

٣. أكدت حرب ١٩٧٣ فشل معظم نظريات الأمن الإسرائيلي المكانية، وهو ما استدعى تكوين نظرية جديدة هي نظرية "ذريعة الحرب" لمعالجة مشكلة غياب العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، وتذهب هذه النظرية إلى أن إسرائيل لن تتمكن بأي شكل من الأشكال من الامتناع عن تبنِّي استراتيجية الحرب الوقائية، وتوجيه الضربات المسبقة في حال تَعرُّضها لتهديد عربي مثل ضرب المفاعل العراقي في الثمانينيات، وضرب مصنع اليرموك في السودان، وضرب مفاعل دير الزور في سورية[٧٠].

وقد وضعت "إسرائيل" لنفسها لائحة من "ذرائع الحرب"، منها على سبيل المثال لا الحصر[٧١]:

١. قيام حشود عسكرية عربية على أي جانب من حدود "إسرائيل".

٢. تغيير ميزان القوى العسكرية على حدود "إسرائيل" الشرقية نتيجة دخول قوات دولة أخرى إلى الأردن، أو قيام وحدة سورية الطبيعية أو إنشاء أو قيام دولة فلسطينية معادية على حدود الكيان.

٣. تهديد الأمن القومي الإسرائيلي بسبب حصول الأطراف العربية على أفضلية نوعية في سباق التسلح غير التقليدي النووي أو الكيماوي.

٤. إغلاق المضائق أو الممرات المائية، أو أية خطوط بحرية أو جوية.

٥. تحويل مصادر المياه في لبنان أو في الجولان أو الأردن بطريقة ترى "إسرائيل" أنها تهدد أمنها القومي.

---

[٦٩] خضر محمود عباس، سلسلة علم النفس الأمني "الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته"، مرجع سابق.

[٧٠] عبد الوهاب المسيري، حرب الخليج أثبتت انعدام جدوى دور إسرائيل القتالي في المنطقة، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٠٦/٩/٢٦، انظر: https://cutt.us/rJ7kY، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٠/٥.

[٧١] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٢٦٩.

وتُعدّ مبادئ **بن جوريون** أولى مراحل النظرية الأمنية الإسرائيلية التي تبدلت وتحولت بعد ذلك تبعاً للظرف والمراحل التي مرت بها تكتيكياً، فمن الشعب المسلح والعمق الاستراتيجي عام ١٩٤٨ إلى الضربة الاستباقية عام ١٩٦٧، ومروراً بالحصول على القوة النووية، وانتقالاً إلى المراجعة عام ١٩٧٣ وضرورة الاحتفاظ بإنذار مبكر، ومواجهة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وحرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ والتي دفعت القيادة الإسرائيلية إلى التفكير بعمق في نظريتها الأمنية لا سيما وأنَّ الصواريخ قد تجاوزت العمق الاستراتيجي بمفهومه الواسع، وأدخلت مفهوماً جديداً في النظرية الأمنية طرحه **شمعون بيرز**، وهو ضرورة إقامة نظام إقليمي للمراقبة والرصد تُطوره إسرائيل[٧٢]، انتقالاً إلى الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، وحرب لبنان عام ٢٠٠٦ وضرورة العمل على تطوير الجبهة الداخلية، وحروب غزة الأخيرة من العام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠٢١، حيث تصدعت النظرية الأمنية الإسرائيلية وتكشفت خباياها، وبرزت التساؤلات والتحقيقات حول مدى نجاعتها وقدرتها في حفظ الأمن ضمن وضع داخلي وإقليمي لن يتميز بالهدوء، ومع هذا التغير التكتيكي، إلاّ أنَّ إسرائيل أبقت على ثوابتها التقليدية.

ويمكننا أن نُعرف نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بشكلٍ عام على أنها، المفاهيم والأدوات والوسائل، التي تنتهجها إسرائيل لضمان أمنها، أو هي مجموعة القواعد والمبادئ والأساليب، التي يتم في إطارها تحديد التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل، طبقاً لأهميتها وطرق مواجهتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل لمعطيات القوة الإسرائيلية، في مقابل تحجيم وإضعاف معطيات القوة العربية، والسيطرة على القوة "الإقليمية"، واحتلال مكانةٍ في الساحة العالمية.

ثانياً: المرجعية الفكرية التاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

أ. المرجعية الدينية:

استطاعت الصهيونية أن تسخر الدين لخدمة أغراضها السياسية، وتمثل ذلك بربط اليهودي وجدانياً بفلسطين، وتكريس مبدأ سيادته على الأمم، على اعتبار أن ذلك وعد إلهي لا بد من تحقيقه، وقد حاولت أن تجعل من حروب إسرائيل، حروباً مقدسة؛ لأن الرب هو الذي يقودها، وفي ذلك يقول موشيه جورين حاخام الجيش الإسرائيلي أثناء حرب ١٩٦٧: "إن حروب إسرائيل الثلاث

[٧٢] شمعون بيرز، شرق أوسط جديد، مرجع سابق، ص ٦٤.

مع العرب في سنوات ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، إنما هي حروب مقدسة، إذ دارت أولاها لتحرير إسرائيل، وقامت الثانية لتثبيت أركان الدولة، أما الحرب الثالثة فكانت لتحقيق كلمات أنبياء إسرائيل؛ ومن أجل تحرير وتثبيت وتحقيق أمن إسرائيل نؤمر بالقتال"[٧٣].

تُستمدُّ المرجعية الدينية من خمسة مصادر أساسية هي:

– **العهد القديم "التوراة":** هناك العديد من النصوص التي يستند إليها من التوراة لربط اليهود بالأرض وحثهم على القتال: مثل "كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلمت موسى"[٧٤]. أي أن هذا النص يبيح لإسرائيل الحق بأن تتوسع دون قيد أو شرط، لأي أرض تطؤها أقدام جنودها.

وجاء في التوراة أيضاً على لسان الرب: "إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان، فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم، وتخربون جميع مرتفعاتهم، وإن لم تطردوا كل سكان الأرض من أمامكم، يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم".[٧٥]وورد كذلك، "وَحَرَّمُوا [اقتلوا] كُلَّ مَا فِي الْمَدِينَةِ مِنْ رَجُل وَامْرَأَةٍ، مِنْ طِفْل وَشَيْخٍ، حَتَّى الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَالْحَمِيرَ بِحَدِّ السَّيْفِ".[٧٦] أمّا في سياق الاستعلاء والنظرة الدونية للغير فجاء في التوراة حسب الزعم: "وبنو الغريب يبنون أسوارك، وملوكهم يخدمونك".[٧٧]

– **التلمود:** من النصوص التي وردت في التلمود، وترغب وتشجع اليهود للسكن في فلسطين: "الأرض المقدسة هي أعلى من كل الأراضي" "هواء فلسطين هو الأفضل في الكون، وهو يكفي لجعل الإنسان حكيماً"[٧٨].

---

[٧٣] المرجعية الدينية والتاريخية للفكر العسكري الإسرائيلي، الموقع الإلكتروني لموسوعة مقاتل من الصحراء، انظر: https://cutt.us/hojt8، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٢.

[٧٤] المرجعية الدينية والتاريخية للفكر العسكري الإسرائيلي، المرجع نفسه.

[٧٥]الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر العدد ٣٣، انظر: الموقع الالكتروني للأنبا تكلا هيمانوت، انظر: https://cutt.us/gJ51u، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٤.

[٧٦] الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر يشوع: ٦–٢١، انظر: موقع الأنبا تكلا هيمانوت، انظر: https://cutt.us/nY3vT، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٤.

[٧٧]الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر إشعيا: ٦٠–١٠، انظر: موقع الأنبا تكلا هيمانوت، انظر: https://cutt.us/v3vA8، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٤.

[٧٨] المرجعية الدينية والتاريخية للفكر العسكري الإسرائيلي، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سابق.

وقد دعت نصوص في التلمود إلى العنف والاستعلاء، بشكل أكثر وضوحاً وصرامة، وشددت على وجوب الأخذ بكل الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق الأمن والسيادة لليهود مهما كان نوعها، حيث جاء فيه "أرواح اليهود تتميز عن باقي الأرواح، لأنّ الأرواح غير اليهودية أرواحٌ شيطانية"، "اليهودي لا يخطئ إذا اعتدى على عرض غير اليهودية لأنها تُعتبر بهيمة"، "من العدل أن يقتل اليهودي بيده كل من هو غير يهودي، لأن من يسفك دم غير اليهودي يُقرب قرباناً إلى يهوه"[٧٩].

– **فكرة الخلاص والعودة إلى أرض الميعاد:** تتلخص هذه الفكرة بإعادة بعث الشعب اليهودي وعودته إلى الأرض التي وعدهم بها الرب مثل ما ورد في التوراة، "فِي ذلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ مِيثَاقًا قَائِلًا: لِنَسْلِكَ أُعْطِي هذِهِ الأَرْضَ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ"[٨٠]. وقد أشارت جولدا مائير Golda Meir رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة إلى أن "إسرائيل" وجدت "تنفيذاً لوعد الرب، وبهذا لا يصح أن تسأله إيضاحاً عن شرعية ذلك الوجود"[٨١].

– **فكرة السيادة العالمية لليهود:** تنبع هذه الفكرة من عقيدة التفوق والتمييز، حيث يعتقد اليهود أنهم شعب الله المختار، وأن عليهم قيادة العالم الذي يجب أن يتحول إلى مجموعة من الخدم والعبيد (جوئيم) ولن يتحقق ذلك؛ إلا بعد العودة إلى أرض الميعاد. طبقاً لما جاء في التوراة حسب الزعم اليهودي، حيث قال الرب:" لأَنَّكَ أَنْتَ شَعْبٌ مُقَدَّسٌ لِلرَّبِّ إِلهِكَ. إِيَّاكَ قَدِ اخْتَارَ الرَّبُّ إِلهُكَ لِتَكُونَ لَهُ شَعْبًا أَخَصَّ مِنْ جَمِيعِ الشُّعُوبِ الَّذِينَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ"[٨٢]، "أنا الرب إلهكم الذي ميزكم عن الشعوب؛ تكونون لي قديسين لأني قدوس، أنا الرب وقد ميزتكم عن الشعوب لتكونوا لي"[٨٣].

---

[٧٩] نصوص متفرقة من التلمود البابلي المطبوع في وارسو سنة ١٨٦٣؛ أو انظر: حسن الخولي، "سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٧–٩، وانظر أيضاً: عبدالحميد الهمشري، خزعبلات وتخاريف يهودية (١)، صحيفة الدستور، عمّان، ٢٠٢٠/٦/٢٣.

[٨٠] الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التكوين: ١٥–١٨، انظر: موقع الأنبا تكلا هيمانوت، انظر: https://cutt.us/hryZN، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/٤/٤.

[٨١] جمال مصطفى عبد الله السلطان، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، دراسة لواقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية، وانعكاسها على المنطقة العربية، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، ٢٠٠٠، ص ١٩.

[٨٢] الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التثنية: ٦–٨، انظر: موقع الأنبا تكلا هيمانوت، انظر: https://cutt.us/Mdmsu، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٤.

[٨٣] الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر اللاويين: ٢٠: ٢٤–٢٦، انظر: موقع الأنبا تكلا هيمانوت، انظر: https://cutt.us/OEipH، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٤.

-**استغلال اللاسامية:** استطاعت الحركة الصهيونية أن تستغل موضوع اللاسامية لفرض هيمنتها على العالم، حيث تعتبر العنصر اليهودي هو العنصر السامي فقط، وأن معاداة الغرب لليهود؛ هي معاداة للسامية، وهو ما تحاول إسقاطه على العرب، مع أن العرب ساميون أيضاً.

ب. المرجعية التاريخية:

لا يوجد في تاريخ المنطقة العربية ما يعرف باسم التاريخ اليهودي؛ صحيح أن اليهود استوطنوا بعض أجزاء من فلسطين أثناء حكم مملكة النبيَّيْن داود وسليمان عليهما السلام، إلا أنهم لم يتركوا تاريخاً أو أثراً حضارياً: لأنهم كانوا عبارة عن قبائل بدوية متحركة لم تعرف المدنية والحضارة[٨٤].

لذلك كلف بن جوريون مجموعة من المؤرخين اليهود لصياغة ما عرف باسم التاريخ العسكري اليهودي، وقد بذل هؤلاء المؤرخون جهداً كبيراً في ذلك، حيث ربطوا بين معارك العبرانيين في التاريخ القديم وحروب دولة إسرائيل في التاريخ الحديث ليقنعوا أنفسهم قبل غيرهم: أنهم أصحاب مهمة إلهية تخصهم بشرف إتمام رسالة الآباء والأجداد.

وفي ذلك يقول بن جوريون "إن كل تاريخ إسرائيل القديم الذي يرويه لنا الكتاب المقدس هو بالدرجة الأولى تاريخ إسرائيل العسكري، لقد حارب اليهود الأوائل الأشوريين والبابليين والمصريين والعمونيين والفرس والإغريق والرومان؛ وحين هزموا على يد فيالق تيتطس بعد معركة يائسة، آثروا أن يقتلوا أنفسهم في ماسادة على أن يستسلموا"[٨٥].

ويحاول بن جوريون تبرير عسكرة المجتمع الإسرائيلي باللجوء إلى أسطورة الاستمرار، فيقول: "إن جنود موسى ويوشع وداود لم يكفّوا عن القتال... وكذلك صهيون (أي دولة إسرائيل) لن يتوقفوا عن القتال"[٨٦].

إن منظري الحركة الصهيونية رووا في تلقين الجيش الإسرائيلي، دروس التاريخ العسكري اليهودي القديم جنباً إلى جنب مع الدروس الحربية المستقاة من التاريخ العسكري العالمي القديم والحديث، أمراً تقتضيه الضرورة ومستلزمات المرحلة التاريخية، التي هي بمثابة امتداد لتاريخ

---

[٨٤] عبد الوهاب المسيري، من هم اليهود؟ وما هي اليهودية؟ أزمة الهوية وأزمة الدولة اليهودية، ط ٤، دار الشروق، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٥٩.

[٨٥] مركز السياسات السياسية والاستراتيجية العسكرية الصهيونية، المجلد (٢)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٦.

[٨٦] عبد الوهاب المسيري، من هم اليهود؟ وما هي اليهودية؟ أزمة الهوية وأزمة الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص ١٨٢.

النبيين داود وموسى اللذين جابوا أرض فلسطين قبل مئات السنين منتصرين، فقيمة المعارك التي خاضوها والنظريات التي طبقوها لا تقل شأناً عن معارك اليهود اليوم مع أعدائهم، ونظريات التاريخ العسكري الحديث تدلل على صدق تلقينهم[٨٧].

ج. المرجعية الصهيونية[٨٨]:

تعد نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ذات مركزية خاصة بالنسبة للكيان الصهيوني. فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين، وتغيّبهم ضمن ما يسمى بنظرية العربي الغائب، وتلغي تاريخهم وتستولي على أرضهم، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية، وهذا هو الإطار الحقيقي الذي تدور داخله نظرية الأمن الإسرائيلي، وما عقلية الحصار سوى نتاج لهذا الوضع البنيوي، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلي والهاجس الأمني يفترضان أن الصراع حالة دائمة[٨٩].

هذا الإدراك يعبِّر عن نفسه في كثير من المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن القومي في إسرائيل، والتي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان، فهناك نظرية الأمن الأبدي،

---

[٨٧] هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، وزارة الدفاع السورية، دمشق، ١٩٦٢، ص ٦٥.

[٨٨] الصهيونية Zionism هي فكر أيديولوجي وطني سياسي يدعو إلى إنشاء وطن قومي لمجموعة دينية اجتماعية هي الشعب اليهودي. ويعتبر اليهودي النمساوي ثيودور هرتزل مؤسس أو "أبو" الصهيونية السياسية. تشير كلمة "صهيون" في التراث الديني اليهودي إلى جبل صهيون والقدس، بل إلى الأرض المقدسة ككل، ويشير اليهود إلى أنفسهم باعتبارهم "بينت صهيون". ويبقى هذا المصطلح إشكالي فهو يمثل البعد الديني عند اليهود، لكنه يمثل البعد الاستعماري عند غير اليهود. تم بلورت المفاهيم الصهيونية وملامح المشروع الصهيوني بشكل كامل في الفترة بين منتصف القرن التاسع عشر وعام ١٨٨٠ على يد المفكرين الصهاينة غير اليهود، مثل لورد شافتسبري ولورانس أوليفانت. وقد لخص شافتسبري التعريف الغربي لمفهوم الصهيونية في عبارة (أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض) في كلمات تقترب كثيراً من الشعار الصهيوني، بعد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ في بازل في سويسرا، تحدد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن بمشروع بازل. بعد ذلك بدأت دلالات الكلمة تتفرع وتتشعب، فهناك "صهونية سياسية" و"صهيونية توفيقية"، وكل صهيونية لها توجهها وأسلوبها الخاص، وإن كانت جميعها لا تختلف في الهدف النهائي. وتذهب الصهيونية التوفيقية إلى أن كل الاتجاهات الصهيونية غير متناقضة، بل يكمل الواحد منها الآخر، ومن ثم يسهل التوفيق بينها. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص 14-13.

[٨٩] عبد الوهاب المسيري ونظرية الأمن الصهيونية، الموقع الإلكتروني للمعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٠/٧/١٦، انظر: https://cutt.us/qzEGq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٢.

أي أن أمن "إسرائيل" مهدد دائماً، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية، وأن البقاء هو الهدف الأساسي للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية[٩٠].

وأمّا الحركات الصهيونية فقد رفعت شعاراً لا يقل عنصريةً وعنفاً وإرهاباً عن التوراة والتلمود، وغيرها، فَتَحتَ شعار "بالدم بالنار سقطت يهودا، بالدم بالنار ستعود يهودا"[٩١]، مارست تلك الحركات أبشع صور العنف والإرهاب بحق الفلسطينيين، لطردهم وتهجيرهم والتنكيل بهم.

وعلى مستوى صُنَّاع القرار السياسيين الإسرائيليين، كان العنف حاضراً وبقوة في خطاباتهم وممارساتهم السياسية، ونقاء العرق اليهودي والاستعلاء كانت صفةً ملازمة للتحريض، **فمناحيم بيغن**[٩٢] Menachem Begin يقول: "عندما تبنّت الأيديولوجيات الصهيونية المسلّمات اليهودية بكل ما فيها، وجعلتها إحدى مرتكزاتها الأساسية، كانت قد كرّست نهج القوة سبيلها الأوحد، وجعلت أمر استخدام العنف أداتها الحتمية. فلكي تتحول المقولات الفلسفية والنظرية اليهودية إلى وقائع على الأرض، لا بد من استخدام أقصى قدرٍ من العنف والقسوة والبطش، باعتبار أن قوة التقدّم في تاريخ العالم ليست للسلام بل للسيف"[٩٣]. ويقول كذلك: "لقد قامت إسرائيل بالدم والنار وبالإكراه والتضحيات، ولم تكن لتقوم بغير ذلك، ولكننا لم ننته، يجب أن نُكمل حربنا".[٩٤]

أمَّا **زئيف جابوتنسكي**[٩٥] Zeev Jabotinsky فيقول: "هل رأيتم على مر الزمن شعباً يُعطي بلده بمحض إرادته؟ وعرب فلسطين كذلك لن يتخلوا عن سيادتهم دون استخدامنا العنف ضدهم"[٩٦]. أمّا

---

[٩٠] عبد الوهاب المسيري ونظرية الأمن الصهيونية، مرجع سابق.

[91] Yael Zerubavel, "Recovered Roots: Collective Memory and The Making Of Israel National Tradition", University Of Chicago, Chicago, 1995, P. 23.

[٩٢] يعتبر مناحيم بيغن من الشخصيات اليهودية التي لعبت أدواراً مهمة وخطيرة في تاريخ المنطقة العربية، فقد شارك في تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وأوصل حزب الليكود إلى السلطة لأول مرة عام ١٩٧٧، وهو سادس رؤساء وزراء إسرائيل. وقبل قيام دولة إسرائيل كان قائد المنظمة العسكرية القومية إرجون، ووقَّع أول اتفاقية سلام مع مصر، وبعدها ضرب المفاعل النووي العراقي، واحتل جنوب لبنان، ثم استقال من منصبه. موقع الجزيرة.نت، ٢٠١٠/٣/٣، انظر: https://cutt.us/1045n، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٢.

[٩٣] عبد الوهاب المسيري، نهاية التاريخ: دراسة في بنية الفكر الصهيوني، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٥.

[٩٤] مناحيم بيغن، الإرهاب، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٥٢.

[٩٥] زئيف جابوتنسكي ولد العام ١٨٨٠ في أوديسا – روسيا. مؤسس وزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية، أسس عدداً من المنظمات اليهودية مثل بيتار، هاتزوهار، وإركون. عارض جابوتنسكي بشدة خطة التقسيم التي عرضتها لجنة بيل عام

ديفيد بن جوريون فيقول: "إنَّ العالم المعاصر لا يُقدسُ شيئاً غير منطق القوة، بقوة السلاح فقط نحل مشاكلنا"[٩٧]. وعلى مستوى التنفيذ فقد قتلت إسرائيل آلاف الفلسطينيين تحت حفظ أمن الدولة، مستخدمة وسائل وأساليب لا أقل من أن يُقال عنها إرهابٌ ممنهج. في هذا السياق تقول وزيرة التعليم العالي الإسرائيلية السابقة **شلوميت ألوني**[٩٨] Shulamit Aloni: "إسرائيل لم تعد ديمقراطية بعد تحولها لإثنوقراطية يسودها الأبرتهايد، وتفوح منها روائح العنصرية على أنواعها"[٩٩].

إسحاق رابين[١٠٠] Yitzhak Rabin استخدم تعبير "الحرب الراقدة" لوصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي، كما استخدم الكثير من القيادات الإسرائيلية تعبيرات مشابهة مثل تعبير "الحرب منخفضة الحدة" التي تشير كلها إلى غياب الحدود الواضحة بين حالة الحرب وحالة السلم، في علاقة الدولة الصهيونية بمحيطها[١٠١].

ويرى كثيرون من أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، أن التوجه نحو السلام هو مجرد مرحلة انتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال، وهو ما أثبته تاريخ الصراع عبر الأعوام المائة السابقة، ومن ثم يصبح من الضروري محاصرة العنصر البشري الفلسطيني وقمعه بضراوة، مثلما حصل أثناء الانتفاضة، ومثلما يظهر في المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي. أما بالنسبة للعرب

١٩٣٧، ودعا إلى رفض الاكتفاء بإقامة (إسرائيل) على أرض فلسطين وحدها، بل مدها إلى الأردن وصحراء سوريا، توفي في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٠، الموقع الإلكتروني لمدار، انظر: https://cutt.us/NCUkT، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/١٠/١٣.

[٩٦] مكسيم رودنسون، إسرائيل واقع استعماري، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٦٧، ص ٧٢.

[٩٧] نبيل هادي، أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط ، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٦٠.

[٩٨] هي واحدة من مؤسسي الكيان الإسرائيلي، حيث شاركت في الحركة الصهيونية منذ ما قبل إعلان الدولة، ثم درست القانون لتصبح محامية، ثم شاركت كمقاتلة في حرب عام ١٩٤٨، وذلك قبل أن تنتقل إلى العمل السياسي كقيادية حزبية، ثم عضواً في الكنيست، ثم زعيمة لحزب ميريتس ثم وزيرة، وعرفت بعد ذلك بمناصرة الفلسطينيين والدفاع عن حقوق المرأة، الجزيرة.نت، ٢٠١٤/١/٢٤، انظر: https://cutt.us/GXorl، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/١٢.

[٩٩] صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠٠٨/١٠/٥، انظر: https://cutt.us/apuil، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١٥.

[١٠٠] إسحاق رابين (١٩٢٢ – ١٩٩٥) سياسي إسرائيلي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي، ورئيس وزراء إسرائيل، يُعد من أبرز الشخصيات الإسرائيلية وأحد أهم متخذي القرارات في الشؤون الخارجية العسكرية والأمنية في إسرائيل. في عام ١٩٩٢ انتخب رابين رئيساً للوزراء للمرة الثانية بعد فوز حزب العمل، وأضيف إليه منصب وزير الدفاع. توصل إسحق رابين مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى اتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ ووقع الاثنان عليه في البيت الأبيض بحضور الرئيس بيل كلينتون. لم ترض أحزاب اليمين الإسرائيلية المتشددة عن تحركات رابين السياسية فاغتاله اليهودي إيجال أمير عام ١٩٩٥. موقع الجزيرة.نت، ٢٠٠٤/١٠/٣، انظر: https://cutt.us/JCNf1، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/٤/٩.

[١٠١] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

فلا بد من ضربهم باستمرار لبث روح اليأس فيهم، وإقناعهم بأن الاستمرار في تبنّي الصراع العسكري كوسيلة لاستعادة الحقوق غير مجدٍ[١٠٢].

وإذا كان الزمان تكراراً رتيباً لا يأتي بالسلام أو التحولات الجذرية، لا يبقى إذن سوى المكان، الثابت الذي لا يعرف الزمان، وبالفعل نجد الأرض تشكل حجر الزاوية في الأيديولوجية الصهيونية وفي نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، فالأرض الخالية من العرب أي من الزمان العربي، هي المجال الحيوي الذي يمكن توطين الشعب اليهودي فيه، وتحويله إلى عنصر استيطاني يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية، ومن دون الأرض سيظل الشعب اليهودي شعباً مشرداً مطارداً بلا سيادة سياسية أو اقتصادية، والأرض التي يستولي عليها الصهاينة لا بد أن تعقّم من زمانها التاريخي العربي، لكي تصبح أرضاً بلا تاريخ، وبالتالي بلا شعب[١٠٣].

لكل هذا نجد أن نظرية الأمن الإسرائيلي تؤكد البعد المكاني الجغرافي بشكل مبالغ فيه، وتهمل البعد التاريخي الزماني– الإنساني، وإذا قبلته فإنها تفعل ذلك صاغرة وتحاول الالتفاف حوله.

ولذا فنظرية الأمن الإسرائيلي تدور داخل فكرة الحدود الجغرافية الآمنة ذات الطابع الغيتوي التي تستند إلى معطيات جغرافية مثل الحدود الطبيعية: نهر الأردن، هضبة الجولان، قناة السويس. وقد اقترح الاستراتيجي الإسرائيلي حاييم أرونسون Chaim Aronson ما سماه "الحائط النووي"، أي أن تقبع "إسرائيل" داخل حزام مسلح تحميه الأسلحة النووية. وهي فكرة بسيطة مجنونة، تتجاهل العنصر الإنساني الملتحم بالجسد الصهيوني نفسه، ولا تختلف فكرة المستوطنات – القلاع المحصنة كثيراً عن الحائط النووي، وهي سلسلة من المستوطنات التي تحيط بحدود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والنقب، وهي مستوطنات أمنية مختلفة عن تلك التي أقيمت لأسباب دينية أو اقتصادية[١٠٤].

---

[١٠٢] القدس العربي، لندن، ٢٠٠٨/١٠/٥، انظر: https://cutt.us/apuil، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١٥.

[١٠٣] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

[١٠٤] عبد الوهاب المسيري، المرجع نفسه، ص ٢٦٩.

المطلب الثاني

المحدِّدات والمرتكزات للأمن القومي الإسرائيلي

تُعد "إسرائيل" كـ "دولة" ظاهرة فريدة من نوعها من حيث التأسيس والتطور الجغرافي والسكاني والسيادي. لازم هذا الكيان هاجس الخوف والاستعداد للحروب المستقبلية مع المحيط العربي؛ خصوصاً بسبب فقره إلى عمق جغرافي استراتيجي، بسبب مساحة الكيان الصغيرة، بالإضافة إلى قلة عدد سكانه وقلة الموارد الاقتصادية مقارنة بالمساحة الجغرافية الكبيرة للدول العربية وعدد سكانها الكبير، والقاعدة الاقتصادية القومية، مما يوفر للدول العربية عمقاً استراتيجياً يؤهلها عسكرياً لحركات الدفاع والتراجع التكتيكي ثم الهجوم العام، كما أن الدول العربية باستطاعتها- إن توحدت- القيام بحروب استنزاف طويلة المدى، بسبب توفر القدرة البشرية والاقتصادية.

هذه المحدودية الجغرافية، والبشرية، والاقتصادية، فرضت على صانع القرار الإسرائيلي وضع مرتكزات ومحددات معقَّدة ومركبة، تختلف عن ما يمكن أن تكون عليه دولة صغيرة. وهو ما سنتناوله في الفرع الأول والذي نتحدث فيه عن محددات الأمن القومي الإسرائيلي ومشكلات العمق والموارد الاقتصادية، أما في الثاني فسنتحدث من خلاله عن مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي.

الفرع الأول

محددات الأمن القومي الإسرائيلي

يندرج المفهوم الأمني (الأمن القومي) في التقاليد العسكرية الإسرائيلية ضمن مجموعة من العناصر التي تعبِّر عن ذاتها في إطار عام من المبالغة، لم تعهده دول العالم قديماً أو حديثاً، وهذا الإطار العام يهدف إلى مجابهة أية محاولة عربية لاتخاذ بعض التدابير الدفاعية أو صيانة أمنها القومي. كما تضع "إسرائيل" إمكاناتها الإعلامية والسياسية والعسكرية لإحباط نهوض أية قوة عسكرية عربية، واستمرار تفوقها العسكري والأمني على العرب. وتعكس المحددات الإسرائيلية الطبيعية العدائية التوسعية والعنصرية للدولة الصهيونية.

أولاً: المحددات:

أ. محددات داخلية:

١. إشكالية الجغرافيا وعدم توافر عمق استراتيجي، والديموغرافيا المرتبطة بالهجرة إلى إسرائيل، والهجرة العكسية منها إلى الخارج[١٠٥].

٢. التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣. موقف الفكر الديني اليهودي وصعود التيار الديني _ اليميني المتشدد، ووضع العقيدة الأيديولوجية اليهودية في خدمة العقيدة الأمنية[١٠٦].

٤. الوضع الاقتصادي الداخلي وأثره على تطور السياسة الأمنية والاستراتيجية العسكرية[١٠٧].

٥. وضع فلسطينيي ١٩٤٨ داخل إسرائيل، والمخاوف من تقاربهم مع فلسطينيي الخارج، أو التقارب مع الجماعات الإسلامية، خصوصاً حماس والجهاد[١٠٨].

٦. حل القضية الفلسطينية والعلاقات مع الدول العربية.

٧. حماية الجبهة الداخلية لما لها من أهمية لبقاء الدولة، واستمرار وجودها، تحول الجبهة الداخلية إلى جبهة أمامية في الحروب الحديثة[١٠٩].

---

[١٠٥] محمود مراد، "الدولة اليهودية": إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديمغرافيا، العدد (٧٥)، كانون الثاني ٢٠١١، الموقع الالكتروني للجيش اللبناني، انظر: https://cutt.us/3V1mU، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١.

[١٠٦] إحسان مرتضى، الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: ديناميكية الانقسامات والتحولات، العدد (٤٩)، تموز ٢٠٠٤، موقع الجيش اللبناني، انظر: https://cutt.us/C4lLd، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١.

[١٠٧] محمد المصري، نظرية الأمن الإسرائيلي، موقع دنيا الوطن، ٢٠٠٩/٧/١٤، انظر: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/14/139596.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٥؛ ويمكن بصفة عامة القول أن الاقتصاد الإسرائيلي له أوجه ضعف، حاولت إسرائيل باستمرار أن تخفض من آثاره، وخاصة ما يتعلق بالأمن الإسرائيلي ومن أبرز مؤشراته . 1 :الموقع الجغرافي وتأثره بالحصار العربي الذي فرض على إسرائيل عند قيامها، أضف إلى هذا المقاطعة العربية وانعكاساتها خاصة في السنوات الأولى. 2 . نقص القوة البشرية. 3 . قلة الموارد الطبيعية متمثلة في ضيق الرقعة الزراعية وصعوبة توسيعها لنقص موارد المياه، وانعكاسها على الاستراتيجية الأمنية، وعدم توفر الثروات والمواد الأولية التي تمكن من خلق صناعات ثقيلة. 4 . ضيق السوق المحلي. 5 . قلة الاستثمارات المحلية 6 . . عدم قدرة إسرائيل على التحرر من المنح والمساعدات الأجنبية وفي مقدمتها الأمريكية.

[١٠٨] إحسان مرتضى، عرب ١٩٤٨: إشكاليات الهوية والدور، العدد (٤٧) ، كانون الثاني ٢٠٠٤، الموقع الإلكتروني للجيش اللبناني، انظر: https://cutt.us/nmfNf، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١.

[١٠٩] أحمد خليفة (محرر)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (٣)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٧٥.

ب. محددات إقليمية:

١. خطر الأصولية الإسلامية والإرهاب[١١٠].
٢. موقف الجبهة الشمالية من سورية وحزب الله، مع تموضع إيران في سورية لتصبح جاراً إقليمية.
٣. أوجه اهتمام دول المنطقة بتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٤. تأثير الأوضاع العربية (الحراك الشعبي) على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية[١١١].
٥. التقارب العربي ــ العربي وانعكاسه على أمن إسرائيل.
٦. صعود قوى إقليمية تهدد أمن إسرائيل، خصوصاً إيران[١١٢] وتركيا[١١٣].
٧. إحاطتها بدول معادية وغير قابلة لوجودها.

ج. محددات دولية:

١. انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي، وتمتع إسرائيل بعلاقة استراتيجية قوية معها[١١٤].
٢. تعزيز نظام الشراكة الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)[١١٥].
٣. التقارب مع الدول الكبرى؛ تعزيز العلاقة مع روسيا والصين والهند[١١٦].

---

[١١٠] احمد خليفة (محرر)، الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل، سلسلة قضايا استراتيجية (٤)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٤١ –١٤٨ .

[١١١] وضاح مصطفي حسن الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، ٢٠١٣، ص ٤٠.

[١١٢] احمد خليفة (محرر)، المشروع النووي الإيراني: الرؤية الإسرائيلية لأبعاده وأشكال مواجهته، سلسلة قضايا استراتيجية (١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢.

[١١٣] الصادق جراية، مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٣٠٩.

[١١٤] جمال عبد الجواد، "العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية ١٩٤٨ – ١٩٨٢"، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد (١٣) ،٢٠٠٧/١/٢٤ ، ص ١٩.

[١١٥] أشرف كشك، إسرائيل والناتو.. من التعاون إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٧، ص ٧٦.

[١١٦] معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا: رؤية جيو– استراتيجية، مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٢، وانظر أيضاً: العلاقات الروسية الإسرائيلية في مرحلة ازدهار، الموقع الالكتروني للجزيرة.نت، ٢٠١٦/٨/٣٠، انظر:

٤. دعم الوجود الإسرائيلي في إفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز[١١٧].

٥. عدم تعرض إسرائيل لأي ضغوط دولية، تحدُّ من تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، تدخل الولايات المتحدة في إحباط أي قرار إدانة أممي من مجلس الأمن، وضمان امتناع بعض القوى الكبرى عن المساهمة في إدانة "إسرائيل" في المحافل الدولية[١١٨].

٦. هشاشة الاقتصاد القومي والاعتماد على المساعدات الخارجية.

٧. بعد إسرائيل الجغرافي عن أصدقائها.

وفي ما يلي سوف نستعرض بشيء من التفصيل أهم المحددات التي تحمل مكانة مهمة لدى الأمن القومي الإسرائيلي، والتي لها تأثير كبير على صياغة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

ثانياً: مشكلة العمق الاستراتيجي:

تعد المساحة بشكل عام عنصراً من العناصر المكانية المعتمدة في معادلة كشف قوة الدول، لأنها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي، طالما أن عامل المساحة يحدد إمكانيات الدول المادية بشكل خاص، كما أن الاتساع الكبير للدولة من وجهة النظر الجيوبوليتكية قد يكون عنصراً في قدرتها على مقاومة الأعداء، أي توفر ميزة الدفاع في العمق التي تحقق استدراج العدو لكسب الوقت، وإعادة تنظيم القوة ثم الهجوم المضاد[١١٩].

بحث صنَّاع القرار في "إسرائيل" منذ بن جوريون إلى القادة الحاليين، كثيراً في مشكلة العمق الاستراتيجي، خصوصاً إذا كان هناك بحث في مسألة تسوية سلام أو مفاوضات إسرائيلية فلسطينية أو إسرائيلية عربية. فأي حديث عن حدود معترف بها أو متفق عليها، من وجهة نظر استراتيجية إسرائيلية، يكون في إطار مقدرة إسرائيل على حفظ وصيانة حدودها الأمنية في زمن السلم، والدفاع عنها وقت الحرب. وهذه المسألة تُعدّ معضلة كبيرة في أي توافقات وتصورات سواء

---

https://cutt.us/wNADD، وانظر أيضاً: يوسف أيمن ومهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا الهند الصين وروسيا (رام الله: المركز الفلسطيني للدارسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١١)، ص ١٩٧.

[١١٧] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية: إخفاقات في المركز ونجاحات في الأطراف، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٦، ص ١١١.

[١١٨] عبد ربه حسن المصري، إسرائيل ديمقراطية للإرهاب والعنصرية، ط ١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٤٥.

[١١٩] محمود المصري، نظرية الأمن الإسرائيلي، مرجع سابق.

في فضاء البحث الإسرائيلي الداخلي (القيادة والجمهور الإسرائيلي) أو في مسار التطور التفاوضي في الفضاء الخارجي (القوى الدولية الداعمة لإسرائيل أو التي تقابلها عربياً وإقليمياً)[١٢٠].

يمكن تعريف "العمق الاستراتيجي" Heartland بأنه "المنطقة الواقعة ما بين الخط الأمامي المتقدم، الذي تستطيع دولة ما أن تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسها، وبين مناطقها الحيوية، من دون المساس بسيادة دولة أخرى". و"المنطقة الحيوية" هي المنطقة التي يعني احتلالها من قبل العدو– القضاء على سيادة تلك الدولة، وفي حالة "إسرائيل" القضاء على الوجود المادي للدولة. والبحث في مفهوم مناطق حيوية هو أمر ضروري وإلا، لا يمكن الحديث عن عمق استراتيجي، إلا إذا كانت الدولة المعنية تمتلك أراضي صحراوية، أو بحيرات أو بحاراً. وفي حالة "إسرائيل" يمكن تعريف "المنطقة الحيوية" بأنها المنطقة التي تأخذ شكل مثلث، والتي تقع ضمن منطقة القدس–تل أبيب–حيفا، أو التي تُطلق "إسرائيل" عليها اسم منطقة "غوش دان" والتي تضم أكثر من ٤ ملايين إسرائيلي؛ وتحتوي القسم الأكبر من المرافق الحيوية ومؤسسات الحكم[١٢١].

أ. عناصر العمق الاستراتيجي:

إن المسافة ما بين الخط الأمامي والمنطقة الحيوية، هي تعبير واحد، ولكنه ليس الوحيد، عن مفهوم العمق الاستراتيجي. ولن يكون هناك تعبير كامل لهذا المفهوم، إلا إذا أضفنا عليه المعطيات الآتية[١٢٢]:

١. طول الخط الأمامي (الحدود في حالة "إسرائيل").
٢. والنسبة بين طول هذا الخط ومساحة المنطقة الواقعة التي يجب حمايتها منه (الخط).
٣. والطابع الطوبوغرافي للخط الأمامي (الحدود) وتكوين المنطقة التي يجب الدفاع عنها.

وقد جرى حصر هذه المعطيات الأساسية في جدولين:

الجدول الأول: يعرض النسبة بين طول خط "إسرائيل" الأمامي وبين مساحة المنطقة التي تقع داخل هذا الخط وفقاً لاختلاف طبيعته.

---

[١٢٠] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، في أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢١.

[١٢١] أهرون ياريف، المرجع نفسه، ص ٢١.

[١٢٢] أهرون ياريف، المرجع نفسه.

الجدول الثاني: يعرض النسبة المذكورة في دول مختلفة من أنحاء العالم.

جدول رقم (١): النسبة بين طول خط "إسرائيل" الأمامي وبين مساحة المنطقة التي تقع داخل هذا الخط وفقاً لاختلاف طبيعته[١٢٣]:

خط إسرائيل الأمامي	الطول الإجمالي بـ(كلم)	تقسيم الطول بين البر والبحر (كلم)	النسبة بين طول الخط ومنطقة الدفاع
بعد الانسحاب من سيناء	١٠٩٦	براً – ٧٣٤ بحراً – ٣٦٢	براً فقط– ١ : ٢٦[١٢٤] براً وبحراً– ١: ٢٠

جدول رقم (٢): يعرض النسبة المذكورة في دول مختلفة من أنحاء العالم[١٢٥]:

اسم الدولة	النسبة بين طول الخط ومنطقة الدفاع (براً فقط)
لبنان	١: ١٨
اسرائيل	١ : ٢٦
الأردن	١ : ٤٠
سورية	١ : ٥٦
فرنسا	١ : ١٧٨
جنوب إفريقيا	١ : ٢٢٣
مصر	١ : ٢٣٠

[١٢٣] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ٢٣.

[١٢٤] أي كل كلم واحد من الخط الأمامي يقوم بـ"الدفاع" على ٢٦ كلم^2 من المنطقة من العمق الاستراتيجي.

[١٢٥] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ٢٣.

الصين	١ : ٤٢١
الولايات المتحدة	١: ٦٤٧
الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	١: ٩٢٩

ب. الطابع الطوبغرافي للخط الأمامي الإسرائيلي[١٢٦]:

١. في الشمال (لبنان)–لا يوجد حاجز طبيعي، ولكن الأرض غير مريحة لاستخدام قوات ضخمة، ومن الممكن توفير ميزة لدفاع منظم مُعد مسبقاً. وإلى جانب ذلك فإن هذه الأرض سهلة التسلل، وتحرك قوات صغيرة.

٢. في الشمال الشرقي (هضبة الجولان) – صحيح أن نهري الرقاد واليرموك يشكلان حاجزاً معيناً في قطاعات من المنطقة التي يقعان فيها. ولكن لا يوجد في المنطقة عائق متكامل، الأمر الذي يتيح استخدام قوات برية مدرعة ضخمة.

٣. في الشرق (الأردن) – يشكل نهر الأردن حاجزاً محدوداً، يمكن استغلاله للدفاع بشكل متداخل مع سلسلة الجبال الواقعة غربي الأردن ومنحدراتها، وفي الإمكان استخدام قوات ضخمة ومدرعة في هذه المنطقة.

٤. في الجنوب (مصر) يمر الخط الحدودي عبر أراض صحراوية وجبلية ومنبسطة على التوالي ولذلك، فان قسماً منه مريح للدفاع، والآخر أصعب.

٥. الحدود البحرية ليست طويلة كثيراً، ويجب ألا تضع أمامنا مشكلة دفاعية صعبة.

تكوين منطقة الدفاع: إن التكوين الجغرافي من شأنه أن يسهل على عدو قوي ونشيط اقتطاع أجزاء من جسم الدولة بواسطة اقتطاع نتوءات، أو بتر مناطق ضيقة مثل: إصبع الجليل والشارون، وممر القدس، والرأس الحاد لإيلات.

ج. التمركز السكاني والمرفقي بجوار المنطقة الحيوية:

تجدر الإشارة إلى أن تجمعات سكانية ومرافق مهمة، تتركز وراء المنطقة الحيوية كما عرفتها. وتشكل إصابة هذه التجمعات والمرافق، أو فقدانها، ولو مؤقتاً، ضربة مادية ومعنوية قاسية بالنسبة إلى "إسرائيل". وتقع هذه التجمعات على مقربة شديدة (نسبياً في كل قطاع) من الخط الأمامي:

[١٢٦] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق.

تجمع بئر السبع في الجنوب، وتجمع طبريا – صفد في الشمال والشرق، وتجمع نهاريا في الشمال. وهذا الاقتراب لا ينطوي على المخاطر في حال نشوب حرب ضد قوات العدو النظامية فحسب، بل أيضاً في حال خوض حرب ضدّ "الإرهاب" وحرب العصابات[١٢٧].

إن إمعان النظر في مجمل المعطيات المذكورة يدل على مدى ضعف "إسرائيل" المنطقي والنسبي فيما يتعلق بالعمق الاستراتيجي. صحيح أيضاً أن عواصم لبنان وسوريا والأردن لا تتمتع بعمق استراتيجي واسع، ولكنها قد تعوض ذلك "بالعمق الاستراتيجي الإضافي" الذي ستمنحه لها دول المساندة – العراق والسعودية. وتجدر الإشارة أيضاً أن دمشق تتمتع بمؤخرة عريضة وعميقة، بخلاف المنطقة الحيوية الضيقة لدى "إسرائيل".

وطبقاً لجميع المقاييس، فإن المعطيات المذكورة تُوجد وضعاً استراتيجياً صعباً. أمَّا أن الأرض الواقعة وراء الخط الأمامي يمكن أن تشكل جزءاً من كيلومترات العمق الاستراتيجي، إذا لم تكن للعدو فيها قوات عسكرية دائمة، فهو زعم لا يمكن القبول به، لأن المقصود هنا هو أرض لا لـ "إسرائيل" السيطرة عليها، وفي إمكان العدو أن يتحرك فيها كما يشاء، إلا اذا التزم بتجريدها من السلاح. ولكن حتى في هذه الحالة، سيكون اعتبار هذه المساحة مجال إنذار أكثر معقولية من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العمق الاستراتيجي، والتجربة أكبر برهان[١٢٨].

ثمة من يزعم بأنه في عصر الصواريخ والطائرات الحديثة والدفاعات الجوية والغواصات النووية، بما تحمله من أسلحة متطورة، لا يتمتع العمق الاستراتيجي إلا بأهمية محدودة فقط. من المؤكد أن هذا الزعم مرفوض من أساسه، خصوصاً عندما تكون الحرب حرباً تقليدية، وذلك لعدة أسباب[١٢٩]:

أولاً: إن تجربة الحروب الحديثة قد أثبتت عدم إمكان احتلال أية أراض واسعة من خلال عمليات القصف وحدها، إلا إذا تضعضعت الروح المعنوية لدى الشعب المُهاجَم منذ البداية.

---

[١٢٧] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ٢٤.

[١٢٨] زعيم المعارضة الاسرائيلي، شمعون بيرس، يحدد ماهية العمق الاستراتيجي الذي تحتاج اسرائيل اليه، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (٢)، العدد (٦)، ربيع ١٩٩١، ص ١٧٣.

[١٢٩] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٥، وانظر أيضاً: غادي آيزنكوت وغابي سيبوني، توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن، ٢٠١٩/١٠/٢، انظر: https://cutt.us/ruMUG، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/٢٥.

ثانياً: لا انتصار في حرب من دون احتلال أرض، ومن أجل الاحتلال لا بد من الطوابير البرية، وعندها يلعب العمق الاستراتيجي (حتى النسبي) دوراً بالغ الأهمية.

ثالثاً: إن المعالجة الصحيحة لموضوع العمق الاستراتيجي قد تحدُّ من إغراء الحرب لدى المهاجم المحتمل.

رابعاً: أثبتت الحروب التي شنتها "إسرائيل" ضد حزب الله والفصائل الفلسطينية في الفترة سنة ٢٠٠٦-٢٠٢١، أن الصواريخ التي أصابت الجبهة الداخلية الإسرائيلية قد أثبتت صحة فرضية أهمية العمق الاستراتيجي، في المقابل إن قوة العمق الاستراتيجي لإيران منع "إسرائيل" وربما الولايات المتحدة من شن ضربات جوية ضد المفاعلات النووية الإيرانية.

د. حدة مشكلة العمق الاستراتيجي:

بالإضافة إلى ما قيل حتى الآن، يجدر الذكر أن هناك أيضاً عدداً من العوامل التي تؤدي إلى استفحال عمق "إسرائيل" الاستراتيجي، ومن أبرز هذه العوامل[١٣٠]:

١. **حجم الجيوش العربية، وطابعها:** فهذه جيوش ضخمة (قبل سنة ٢٠٠٣ وقبل أحداث ٢٠١١) وقائمة في أكثريتها الحاسمة على قوات نظامية، ذات قدرة على التحرك، وذات قوة ضاربة وقوة نيران ضخمة (مدرعات، آليات، ومدفعية، طائرات، قوة بحرية (مصر))، وتمتلك صواريخ أرض-أرض بعيدة المدى وقوة هجومية جوية كبيرة وحديثة. إن نسب القوى بين "إسرائيل" وبين الجيوش العربية (حتى من دون مصر) غير مريحة حتى بعد تجنيد احتياطي الجيش الإسرائيلي، فكم بالأحرى من دون هذا التجنيد.
٢. **اعتماد "إسرائيل" على تعبئة واسعة النطاق للاحتياط من أجل الصمود الدفاعي فقط.** وحتى التعبئة السريعة تستغرق فترة من الوقت، وقد تكون حرجة جداً إذا لم يكن هناك عمق استراتيجي معقول.

---

[١٣٠] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٥. وانظر أيضاً: عبد الوهاب المسيري، حرب الخليج أثبتت انعدام جدوى دور إسرائيل القتالي في المنطقة، مرجع سابق.

٣. **التعاظم المتسارع لقوة إيران العسكرية وجهود سورية** في هذا المجال يضيفان وزناً أكبر على الجبهة الشمالية الشرقية، حيث إن الضعف في عمق "إسرائيل" الاستراتيجي أكبر كثيراً مما هو في الجنوب.

٤. **أن العبرة المستخلصة من الحروب العربية – الإسرائيلية** تبرر حيوية المفاجأة في الهجوم. وتشكل معطيات العمق الاستراتيجي، والعوامل السابقة الذكر، إغراءً كبيراً لشن هجوم مباغت ضد إسرائيل، سواء لتحقيق أهداف واسعة أم لتحقيق مكاسب خاطفة هدفها خلق" أمر واقع" وجني مكاسب سياسية.

٥. **إن الدول الكبرى قد توافق على إيجاد** "أمر واقع" لفرض حل سياسي تقبل به جميع الدول العربية.

ثالثاً: مشكلة الموارد الاقتصادية والعسكرية:

احتل النقاش حول موارد "إسرائيل" الاقتصادية والعسكرية مساحة كبيرة في بحث موضوع مقومات القوة الإسرائيلية منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي سنة ١٩٤٨، وربما قبل هذا التاريخ. فعند بحث حدود القوة الإسرائيلية، فإن مصدر الموارد أكثر أهمية من كميتها. وبقي الكيان مسكوناً بهاجس العزلة المكانية في محيط عربي واسع، ليس له منفذاً سوى البحر. وبعد تأسيس الكيان احتاج إلى دعم بريطانيا العظمى، ثم كان الدعم الفرنسي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ثم بعد ذلك اعتمدت إسرائيل على الحليف الأمريكي، وما زالت حتى كتابة هذه السطور.

لكن هذا الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي بقي محط جدال واسع لدى القيادات الإسرائيلية على مدى العقود الماضية؛ ويرى اللواء المتقاعد في الجيش الإسرائيلي يسرائيل طال أنه "ثمة شرط ضروري لأمن قومي، وحتى وإن لم يكن كافياً، هو قوة تستند إلى قوة اقتصادية، ومن غير الممكن تحقيق قوة اقتصادية دون وجود مجتمع متعاف، وشعب يهودي موحد. وإذا ما فشلنا في بناء مجتمع متعاف ومتقدم، وفي توحيد الشعب اليهودي حول مهمة المحافظة على وجود الدولة اليهودية، فلن نستطيع العيش إلا على حسنات الولايات المتحدة فقط"[١٣١].

وقد حذر الجنرال طال من إفراط الاعتماد على الحليف الأمريكي دون الشروع في بناء بنية تحتية اقتصادية عسكرية أمنية؛ فهذا الأمر "لا يدل على مناعة أخلاقية، ولا يمكن أن يثير حافزاً،

[١٣١] يسرائيل طال، أمن إسرائيل في الثمانينات، في أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٩.

بالإضافة إلى أنه خطر أيضاً، ولا ينبغي أن نستخف بالحلفاء، وبالتالي لا ينبغي الاستخفاف بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والاقتصادية والردعية، لكن هذه المساعدة يجب أن تكون بمثابة إضافة إلى ثقلنا النوعي الذاتي، وإلى قوة الشعب اليهودي، لا أن تكون بدلاً عنها. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز أيضاً أن تعتبر شبكة علاقاتنا مع الولايات المتحدة أكثر أهمية من شبكة علاقاتنا مع العرب. يجب أن نرفض التمييز بين شراء الأسلحة من خارج البلد، وبين الإنتاج في البلد"[١٣٢].

وقد رأى اللواء طال أن هناك أهمية كبرى تتعلق بمستقبل "الدولة العبرية" وديمومتها وصيانة أمنها القومي، فعملية الاستثمار في الإنتاج الحربي المحلي يجب أن تكون أولوية؛ بحيث يُصبح هناك اكتفاء ذاتي فيما يتعلق بوسائل القتال الرئيسية، باستثناء الأسلحة الاستراتيجية التي لا يمكن تصنيعها محلياً، وهنا يبرز أهمية وجود حليف قوي كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ حقبة ستينيات القرن الماضي والى هذه الأيام[١٣٣].

ويرى المحلل الإسرائيلي شمعون شيفر أنه " ان الدبابات العراقية التي اجتاحت الكويت في أوائل آب / أغسطس (١٩٩٠) لم تنه استقلال الكويت وموازين القوى القائمة في الخليج فحسب، بل دُفنت الأسطورة التي كان الإسرائيليون كثيراً ما يتفاخرون بها وهي كون إسرائيل ثروة استراتيجية للولايات المتحدة". ثم أضاف: "إن كل ما تبقى من هذه الأسطورة هو ربما ما يحتاج كل بهلوان في السيرك: الشبكة، والمعرفة أنه إذا وقعت الواقعة ووجدت إسرائيل نفسها في وضع يُهدد بقاءها، فإنها تستطيع التفكير في أن توجد تحتها شبكة أمان، لا هاوية"[١٣٤].

ويطرح الصحفي الإسرائيلي يورام بيري بدوره صورة أكثر تشاؤماً عن العلاقة الاعتمادية مع الولايات المتحدة فيقول: "على الرغم من الحديث المرتفع عن الاستقلال والحرية فليس سراً على أحد أنه من دون المساعدة الاقتصادية المباشر وغير المباشرة، فلن يكون بوسعنا أن نأكل وجبة الفطور، ولم نكن نستطيع أن نضمن أمننا لولاً الطائرات ووسائل القتال الأخرى"[١٣٥].

---

[١٣٢] يسرائيل طال، أمن إسرائيل في الثمانينات، مرجع سابق، ص ٧١.

[١٣٣] يسرائيل طال، المرجع نفسه.

[١٣٤] أحمد خليفة، "إسرائيل في أزمة الخليج (١): الموقف العام، التعاون الاستراتيجي، التوقعات في شأن النزاع العربي – الإسرائيلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤)، خريف ١٩٩٠، ص ٢٠٧.

[١٣٥] أحمد خليفة، المرجع نفسه.

الفرع الثاني

مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي

استُخلصت عناصر الأمن القومي الإسرائيلي، من البيئة الاستراتيجية الجيو- سياسية لـ"إسرائيل"؛ لمواجهة أخطار نظرية وعملية تواجه الكيان، وكان يُفترض معالجة ثلاثة أنواع من الأخطار: النزاعات المنخفضة الوتيرة مثل حرب العصابات، وحروب الجيوش النظامية، وحرب أسلحة الدمار الشامل. وتتشكل عناصر الأمن القومي الإسرائيلي من مجموعة عناصر أمنية يُطلق عليها "قيود أمنية"، وهي دائمة التأثير، ومن الصعب تغييرها أو تليينها، إضافة إلى مجموعة عناصر يُطلق عليها "ردود أمنية" أو حلول استراتيجية، جرى بلورتها للرد على المخاطر المتأتية من عناصر "القيود أمنية"[١٣٦]، ويأتي في طليعة المجموعة الأولى الظروف التي يفرضها صغر مساحة الكيان الإسرائيلي، وانكشاف العمق الجغرافي والأهداف الحيوية فيها، والتعداد السكاني، والموارد الاقتصادية وغيرها، بينما يندرج في إطار المجموعة الثانية، والتي تُعد المرتكزات الأساسية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، وأهما[١٣٧]:

١. تعزيز قوة الردع.
٢. نقل المعركة في أقرب وقت ممكن إلى أرض العدو وإنهائها بسرعة.
٣. "هجوم استباقي" أو "حرب خاطفة وقائية" في حال التأكد من خطر وشيك تحت مسمى "الذرائع".
٤. تدمير قوات العدو العسكرية ومعداته.
٥. التفوق النوعي مقابل التفوق الكمي.
٦. الإنذار الاستخباراتي.
٧. رعاية الدولة العظمى.

---

[١٣٦] ستيورات كوهين، "تبادل النقد على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي"، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، العدد (٥)، ٢٠٠١، ص ٣.

[١٣٧] Dan Meridor and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine: The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine, Ten Years Later," Memorandum, February 2019.
وانظر أيضا: ديفيد رودمان، "مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية"، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، العدد (٣)، ٢٠٠١، ص ١٥.

٨. سلاح نووي كخيار أو ملاذ أخير.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، جرى اعتماد **مبدأين**. كان **الأول** منهما فكرة "جيش الشعب" الذي يمكن تعبئته بسرعة، وهو يتكوّن أساساً من المجندين في الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياط. وهو جيش نظامي محترف صغير وقوات احتياط كبيرة وقوات جوية متقدمة، وتفوقه على الأسلحة الجوية العربية مجتمعة، وأجهزة استخبارات عالية الكفاءة. **والمبدأ الثاني** أصبح يُعرف بـ "المثلث الأمني" الذي ترتكز عليه العقيدة الأمنية: الردع والإنذار المبكر والانتصار العسكري الحاسم. كذلك إدراك أن واقع انعدام التماثل في القدرات الاقتصادية والديموغرافية بين إسرائيل والدول العربية المعادية لا يسمح للأولى بإحراز انتصار نهائي. وتمت إضافة ركيزة رابعة إلى الثالوث الأمني الإسرائيلي، هي الدفاع (بمفهوم الحماية أو الدفاع السلبي)، الذي يُعنى أساساً ببلورة آليات فعالة لحماية الجبهة الداخلية من الصواريخ المعادية، الأمر الذي أحست به إسرائيل بعد الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦.

وفي العقدين الأخيرين، أصبح هناك إدراك ووعي، وخصوصاً لدى المؤسسات البحثية لضرورة إجراء تعديل جوهري على العقيدة الأمنية، نتيجة تراكم المتغيرات والمستجدات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل. إلاّ إننا لم نشهد أي قراءة رسمية تشير إلى أي تغيير أو تحديث جوهري في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وطالما أن "إسرائيل" لا تملك رؤية سياسية مستقبلية، فإن الذهنية الأمنية والعسكرية ستبقى هي المسيطرة، وتبقى التغييرات الأساسية ترتكز في المجال العملاني العسكري (الاستراتيجيا العسكرية) وفقاً للمحيط الاستراتيجي القائم[١٣٨].

وفي المقابل، توصي المؤسسات البحثية بإدراج أربعة عناصر جديدة تضاف إلى العقيدة الأمنية هي: الإحباط والمنع؛ التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية؛ التحالفات الإقليمية؛ التأقلم[١٣٩].

عنصر الإحباط والمنع في السياسة التي تنتهجها إسرائيل عملياً منذ سنوات، قوامه استخدام الوسائل التي في حيازتها من أجل إجهاض التهديدات غير التقليدية ضدها، مثل: استهداف العلماء

---

[١٣٨] Gabi Siboni and Yuval Bazak and Gal Perl Finkel, "The Development of Security: Military Thinking in the IDF," Strategic Assessment, vol. 21, no. 1, April 2018.

الإيرانيين، واستهداف قوافل الصواريخ إلى حزب الله، والهجمات على دير الزور سنة ٢٠٠٧ مستهدفة مفاعلها النووي.

ويشدد الخبراء على أهمية إعطاء العلاقات الاستراتيجية الاستثنائية مع الولايات المتحدة الأولوية لتنمية هذه العلاقات بأكبر قدر ممكن، من أجل ضمان التفوق العسكري المطلق والنوعي على كل الدول الإقليمية، وكذلك ضمان هذا الذخر السياسي والأمني الأكثر أهمية بالنسبة إلى إسرائيل على الساحة الدولية[١٤٠].

وفيما يتعلق بالتحالفات الإقليمية، ينبغي لإسرائيل أن تدفع في اتجاه بلورة تحالفات رسمية وغير رسمية، مع السعودية ودول الخليج، والعلاقات بدول شرق أفريقيا، وفي مقدمها إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا، ودول الحوض الشرقي للمتوسط، ومنها قبرص واليونان ودول البلقان.

أمّا العنصر الرابع المتعلق بالتأقلم، فكانت بلورته في ضوء الأزمات التي شهدتها الدول العربية منذ سنة ٢٠١١، إذ إن التحولات المتواترة والمتطرفة في المنطقة توجب تطوير آليات ووسائل لصناعة القرار خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بتقليص الأضرار على إسرائيل، ولا سيما عند فشل أجهزة الاستخبارات في استشراف الزلزال الذي شهده المشهد الإقليمي.

وفي ما يلي سوف نتناول بالتفصيل أهم مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي:

أولاً: مبدأ الردع[١٤١]:

يُنظر إلى الردع كمركب من مركبات العقيدة الأمنية للدول، وهو يهدف في حده الأدنى إلى المحافظة على الوضع الاستراتيجي القائم وعدم تحوله إلى بيئة معادية تستلزم تفعيل القوة العسكرية، بينما يصل في حده الأعلى إلى فرض الإرادة السياسية على الخصم من دون حروب.

---

[١٤٠] Gabi Siboni and Yuval Bazak and Gal Perl Finkel, The Development of Security: Military Thinking in the IDF," op. cit.

[١٤١] تُستخدم إستراتيجية الردع من أجل منع الخصم أو العدو من القيام بعمل عدائي عبر الإشارة له بأن الرد سيكون قويًّا وسيتسبب له بضرر فادح. ويقوم الردع على الوسائل التي يمتلكها الطرف الذي ينفّذ التهديد ومدى استعداده للقيام باستخدامها والقدرة على جعل التهديد يُؤخذ على محمل الجد من قبل الطرف المُهدَد، فالردع يُستخدم للتأثير على قرارات الطرف الخاضع للتهديد ومصالحه الإستراتيجية. وهو ما تحاول إسرائيل القيام به منذ نشأتها، انظر: منظومة الردع الإسرائيلية.. بين النجاح والاخفاق، موقع رؤية للتنمية السياسية، ٢٠١٦/١٢/٢٠، انظر: https://cutt.us/tplB8، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢٢.

ومن هنا، يتأتى تفسير مدى تمسك العقيدة الأمنية الإسرائيلية بمبدأ الردع، كمكوّن أساسي لها، لتحقيق أهداف إسرائيل أو المحافظة على وجودها ومصالحها، سواء من ناحية دفاعية أو هجومية.

ومنذ إعلان قيامها عام ١٩٤٨ اتبعت "إسرائيل" سياسة استراتيجية تعتمد مفهوم "الردع"، للحفاظ على أمنها، وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ديفيد بن جوريون، ومن ثم رئيس الأركان الإسرائيلي موشي ديان Moshe Dayan[142]، قواعد هذه السياسة القائمة على الرد غير المتكافئ في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقد أخذ المنطق، الذي استند إليه بن جوريون وديان، بالحسبان ثلاثة اعتبارات[١٤٣]:

الأول: افتقاد "إسرائيل" إلى العمق الاستراتيجي بسبب صغر حجمها، مما يجعل من الضروري نقل المعركة إلى داخل أراضي العدو، واحتلالها إذا ما كان من داع وضرورة لذلك.

الثاني: إن حجم دولة "إسرائيل" الصغير، وعدد سكانها المحدود، يجعل منها حساسة جداً للخسائر البشرية، وبشكل لا يسمح للقوات المسلحة أن تستوعب العديد من الهجمات داخل الأراضي الإسرائيلية، وبالتالي خوض حرب استنزاف طولية الأمد.

الثالث: الحاجة إلى منع وردع التفكير، الذي قد يساور البعض للقيام بأية هجمات جديدة على "إسرائيل" قد يكون من الممكن القيام بها، بالإشارة إلى أن كل جولة من الممارسات المعادية لـ"إسرائيل" ستنتهي بضربة قاضية ومدمرة توجهها "إسرائيل" إلى أعدائها العرب.

استخدمت "إسرائيل" مفهوم الردع على مدى طويل، وساعدها في تحقيق أهدافها في أغلبية معاركها ضد الدول العربية. لذا، هي تفضل نوعين من أنواع الردع المتعددة، وتحديداً "الردع

---

[142] يعتبر من أكثر الشخصيات الإسرائيلية تأثيرًا على إسرائيل في الثلاثين سنة الأولى من وجودها، تولى مناصب رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي ووزارة الزراعة والدفاع والخارجية. لعب أدوار أساسية في حروب إسرائيل الأولى، اعتبر بطل النصر في إسرائيل في حرب ١٩٦٧، واختتم حياته بعد أن شارك بفاعلية في مفاوضات السلام التي انتهت بالتوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. انظر موقع الجزيرة.نت، ٢٠٠٤/١٠/٣، انظر: https://cutt.us/xpNwf، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٥.

[١٤٣] أور هونيغ، العسكرية الإسرائيلية ونهاية سياسة ضبط النفس، فصلية الشرق الأوسط، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢.

بالمنع" و"الردع بالعقاب"، ولكل منهما مهمة عينية تتحدد بحسب الظروف الموضوعية وقدرات الخصم[١٤٤].

وتتحرك إسرائيل، وواضعو السياسة الأمنية فيها، في فهم وتقدير سلوك خصومها، مستندين إلى الافتراض القائم على أن السمة الأساسية لتحرك الخصم ليس إلاّ عبارة عن استجابة منه للفرص والقيود التي توفرها البيئة الاستراتيجية المحيطة به، وكيفية رؤيته لها، إضافة إلى توفر عاملي التحفيز والقدرة لديه؛ وبالتالي، كرد على ذلك، فإن وظيفة السلوك الإسرائيلي الأمني والسياسي، هي في إبقاء القيود قائمة وتعزيزها منعاً لشن حرب أو أعمال عدائية ضدها، إضافة إلى إبعاد الفرص عن متناول أيدي أعدائها.

وهذا المطلب يتحقق من خلال قدرة الردع التي تملكها إسرائيل وتظهرها لعدوها وتسقطها على وعيه، وهو ما يجسد للخصم عدم قدرته على إلحاق الضرر بإسرائيل فعلياً "الردع بالمنع"، أو أن ما سيقوم به لن يجلب له منفعة، وإنما عوائد تزيد في الضرر والخسائر التي ستلحق به. وكان القصد نقل رسالة إلى العالم العربي بعد المبادأة بالحرب، وذلك لأن إسرائيل ستلحق هزيمة بهم؛ بحيث يُصبح ثمن الشروع بالحرب يفوق المكاسب المتوقعة منها "الردع بالعقاب". ومن جهة أخرى، فإن موقف الردع الإسرائيلي المحدد، قد تمحور حول مفهوم وضع "خطوط حمر" واضحة المعالم، سيُؤدي تجاوزها إلى رد فعل عسكري حازم[١٤٥].

وأكدت العقيدة الأمنية الإسرائيلية على مبدأ التفوق العسكري لتحقيق الانتصار العسكري، وعدّت "أن الجيش القادر على الانتصار تكون لديه قابلية الردع، ولكي يُفلح الردع؛ فإن القوة العسكرية لن تفي وحدها، بل ينبغي أن يلازمها مصداقية استخدامها دون تردد، وفي الوقت الملائم، وبطريقة حاسمة"[١٤٦]. وفي هذا السياق يشير يسرائيل طال إلى أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية نصت دائماً على أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يحتفظ باستمرار بالقدرة على الردع، وبالتالي يجب أن يملك الوسائل المساعدة على ذلك "وإذا لم يكن الردع كافياً–عليه أن يحسم. لم نضع أبداً القدرة على

---

[١٤٤] منظومة الردع الإسرائيلية.. بين النجاح والاخفاق، الموقع الالكتروني لرؤية للتنمية السياسية، ٢٠١٦/١٢/٢٠، انظر: https://cutt.us/tpIB8، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢٢.

[١٤٥] ديفيد روهان، عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي: مراجعة ابتدائية، ترجمة: مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، ٢٠٠٣، ص ٢٦.

[١٤٦] إيغال لورن، تكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة: عثمان سعيد العودة، ١٩٧١، ص ٦٢.

الردع في مقابل القدرة القتالية، بل اعتبرنا الردع والحسم وجهين للعملة نفسها، فالردع ليس قضية تضليل بل هو سند مع تغطية، وما الردع إلا القدرة الكامنة على الحسم. وعندما لا يجدي الردع، سواء لأن العدو يخطئ في تقدير قدرتنا الرادعة، أو لأنه قادر على تحقيق أهدافه الحربية، حتى وإن لم ينجح في إحراز حسم عسكري في ميدان القتال؛ حينئذ تتحول القوة الكامنة إلى قدرة عملية تنفيذية في الحرب"[١٤٧].

لقد انطلقت "إسرائيل" في رسم وتحديد مفاهيمها الردعية التكتيكية بشكل خاص من القناعة بأنها ليست قادرة من الناحية العسكرية على التغلب على الدول العربية، وتحقيق انتصار ساحق عليها. وكان بن جوريون على قناعة بأنه من غير الجائز التفكير بأنه ستكون هناك من زاوية "إسرائيل"، معركة حاسمة ونهائية مع أعدائها، لأنها لن تستطيع ضرب العدو ضربة واحدة قاصمة، يختفي بعدها خطر الحرب وتزول الحاجة إلى صدام عسكري جديد. لذا كان استنتاج بن جوريون أنه لا بد لإسرائيل من قدرة رادعة ذات مرونة تكتيكية واستراتيجية، بوسعها إحباط محاولة نظرية أو عملية يمكن أن يقوم بها أعداؤها لسلخ أجزاء من أراضيها (نظرية عدم التنازل عن أي شبر) أو إلحاق أذى كبير بسلامة مواطنيها ولهذا السبب، وبعد تجارب حرب عام ١٩٤٨ انتقل القادة الإسرائيليون من تطبيق المنهج الدفاع الثابت للحرب، إلى المنهج الهجومي المتحرك المعتمد على الحركة السريعة والقوة الضاربة، التي تتمكن من تحقيق نجاحات تكتيكية خلال وقت قصير، مع الاقتصاد قدر الإمكان في الخسائر المادية والبشرية[١٤٨].

من هنا برزت استراتيجية الردع القائمة على استخدام القتال لتدعيم الردع بدلاً من استخدام الردع لتفادي القتال. ونجاح هذه الاستراتيجية مرهون بشرطين: الأول: قدرة "إسرائيل" الفعلية، والثاني: تصور أعداؤها لقدرتها هذه.

لكن هذه الأسس التي استندت إليها صدقية الردع الإسرائيلي تبدو واهية منذ البداية، فقد ظن الجانب الإسرائيلي أن مصر أصبحت مرتدعة بعد حرب عام ١٩٦٧، وأنها لن تسعى إلى شن حرب عسكرية لتحرير سيناء المحتلة، وقد ظنت أنها في حال قامت مصر بشن حرب فإن تل أبيب سوف تحرمها من تحقيق مكاسب ضخمة، بل وكانت واثقة من تحقيق ذلك؛ وهذه حقيقة تأكدت بشكل خاص في المرحلة الأولى التي تلت حرب ١٩٧٣، حيث كان تزايد التعويل في "إسرائيل"

---

[١٤٧] يسرائيل طال، أمن إسرائيل في الثمانينات، مرجع سابق، ص ٦٩.

[١٤٨] إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص ٧٠.

على قدرتها في استيعاب الضربة العربية الأولى وامتصاصها، نابعاً من يقينها بأن قدرتها على الردع قد أثبتت ضعفها نتيجة للحرب المباغتة التي شنَّها العرب[١٤٩].

ورأى بعض المحللين الأمريكيين صدقية في زعم العرب بأنهم انتصروا في حرب ١٩٧٣، وبأن نجاحاتهم الأولية على الأقل- قد دمرت أسطورة مناعة "إسرائيل" التي لا تقهر، ورأى هؤلاء المحللون أيضاً أن قوة "إسرائيل" الردعية في سياق حسابات أمنها القومي، ستتناقص أيضاً بفعل التقارب الذي يمكن أن يحصل ما بين الولايات المتحدة والمزيد من الدول العربية. وهذا يعني في المحصلة أن إسرائيل أدركت أن قوتها الردعية هي في حال نقصان وتآكل، وفي هذا السياق يقول إسحاق رابين: "بسبب عدم خوف العرب من الهزيمة العسكرية صار من الضروري لنا- على ما أعتقد- تغيير عقيدتنا العسكرية من أجل بناء الجيش الإسرائيلي، بهدف فهم قهر العدو بشكل حاسم أكثر من ردعه"[١٥٠].

لقد حاولت "إسرائيل" تعزيز قوتها الردعية عن طريق الإعلان بأنها في أي مواجهة في المستقبل لن تركز جهدها فقط على تدمير الجيوش العربية المشاركة في الحرب، بل ستسعى لتدمير البنى الاقتصادية لأعدائها وتدمير أهداف استراتيجية أخرى، محاولة ترميم صورة وصدقية ردعها؛ وهذا ما حاولت تطبيقه في حرب تموز ٢٠٠٦ ضدّ حزب الله في لبنان؛ والحروب الأربعة التي شنت ضد قطاع غزة في عام ٢٠٠٨، و٢٠١٢ و٢٠١٤، و٢٠٢١، حيث رسخت ما أطلقت عليه "عقيدة الضاحية" أي التدمير الشامل الهائل الذي طال المناطق الحيوية في لبنان، كما طال المباني السكنية والمراكز المدنية، كذلك الأمر في ما يتعلق بالحروب الأربعة ضد قطاع غزة. كما عملت على تطبيق سياسة الردع من خلال العمليات العسكرية المتواصلة ضد مواقع إيران وحزب الله في سورية منذ سنة ٢٠١٣، والتي ارتفعت وتيرتها وكثافتها بعد سنة ٢٠١٨.

ثانياً: مبدأ الهجوم الاستباقي والوقائي:

لم يكن ظهور مفهوم الهجوم أول الحرب الاستباقية أمراً جديداً في السياسة الدولية، بل يرجعه البعض إلى ما قبل منتصف القرن الماضي، مشيرين إلى الهجوم الياباني على ميناء "بيرل هاربر" الأميركي عام ١٩٤١، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. ويعرِّف أهل السياسة "الحرب الاستباقية" Preemptive War بأنها "التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع

[١٤٩] إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص ٧٠.

[١٥٠] إحسان أديب مرتضى، المرجع نفسه، ص ٧١.

هجوم محتمل، خاصة إذا تمكنت أجهزة الدولة من اكتشاف نوايا مبكرة بالهجوم لدى الخصم، بغض النظر عن مظاهر هذه النوايا"[١٥١] . كما ويعرفها صموئيل هنتغتون Samuel Huntington[152] بأنها عمل عسكري تقوم به دولةٌ واحدة ضد أخرى، بهدف منع حدوثِ تغييرٍ في ميزان القوى بين الدولتين، مما يؤدي إلى التقليل من الأمن العسكري للدولة الأولى[١٥٣].

ما يمكن استنتاجه من الحرب الوقائية Preventive War من ناحية الهجوم، هو أنها لا تعني الرد على هجوم الخصم لتصبح بذلك استخداماً للقوة كأداة دفاعية ضد الهجوم الموجه إليها، أو دفعاً للتهديد الذي تستشعره لمصالحها، وإنما الافتراض بالخطر كباعث للجوء للحرب، ويعرفها الباحث ميشال نوفاك Michel Novak (باحث وصحفي أمريكي) بأنَّها: "ذلك الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل، بمعنى أن القوة العسكرية تستخدم ضد بلد لمنع تهديد يمكن أن يطرحه في المستقبل، والذي يثير مخاوف البلد المهاجم، ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر من قبل الخصم، وإنّما الافتراض بنواياه الممكنة مستقبلاً"[١٥٤].

عند تحديد النظرية الاستراتيجية الإسرائيلية، يجب أن نتذكر أن العمق الاستراتيجي هو عامل لا تستطيع "إسرائيل" معه تحاشي التهديدات الأمنية بالدفاع فقط (ناهيك عن سائر الحيثيات المعروفة جداً في العلم العسكري). وعلى الرغم من مجموعة الحلول المذكورة أعلاه، التي تهدف الى سدِّ الثغرة في العمق الاستراتيجي، يوضح أهرون ياريف[١٥٥] Aharon Yariv، وهو رئيس سابق للاستخبارات العسكرية (أمان) العلاقة الجدلية بين العمق الاستراتيجي، وتبنِّي استراتيجية الضربة

---

[١٥١] ياسر قطيشات، " الضربة الاستباقية"، مقال نشر في صحيفة الاتحاد، دبي، ٢٠٠٩/١١/٧.

[152] مفكر سياسي أميركي، وأستاذ بجامعة هارفارد لأكثر من خمسين عاماً، اشتهر بتنظيره لفكرة "صراع الحضارات" التي أثارت جدلاً فكرياً وسياسياً على مستوى العالم. انظر: موقع الجزيرة نت، ٢٠١٦/١/٢١، انظر: https://cutt.us/oPrcG، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٢.

[153] Jonathan Renshon, "The psychological origins of preventive war", April 2006. Available at: www.people.fas.harvard.edu/.../Renshon-psychological%20origins%20preventive%20war.pdf

[154] Juan Carlos Iscara, "why preventive war is immoral?", May 2003, available at: www.sspx.org/against-the-sound-bites/might-is-not-right.htm-53K, تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٤.

[١٥٥] عسكري إسرائيلي، رئيس مقر قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي عام ١٩٥٧، ملحق عسكري في الولايات المتحدة وكندا بين السنوات ١٩٥٧-١٩٦٠، قائد كتيبة "غولاني" بين السنوات ١٩٦٠-١٩٦١، رئيس قسم الاستخبارات العسكرية بين السنوات ١٩٦٤-١٩٧٢، انظر: موقع الكنيست الإسرائيلي: https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=440، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٢.

الرادعة الاستباقية بقوله "فمن الواضح للجميع، أنه لاعتبارات الربح والخسارة، من الحيوي للكيان الإسرائيلي عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أراضيها، بل نقلها بسرعة وبقدر الإمكان، إلى أراضي العدو. لقد نادى بهذه النظرية وزير الدفاع الأول ديفيد بن جوريون، ولا تزال حيويتها المبدئية سارية حتى الآن. وبناءً عليه تنشأ ضرورة تقديم الوقاية على العلاج، كلما كان الأمر ممكناً، وضرب العدو قبل أن يضربنا؛ وليس القصد هنا حرباً وقائية، أي شن هجوم مخطط على جار نُقدّر أنه ينوي الكيد بنا في وقت ما في المستقبل، بل القصد هو استباق العدو بشن هجوم عليه، عندما تؤكد جميع الدلائل المادية والمعلومات المدروسة أنه ينوي بالفعل شنَّ هجوم علينا. وفقط عن طريق تقديم العمل الهجومي زمنياً، نكسب أيضاً ما لا نستطيع كسبه عن طريق استغلال رقعة ما في مجالنا، وهذا يعني توسيع العمق"[١٥٦].

وفي منتصف الخمسينيات تطورت نظرية الردع الإسرائيلية على يدي موشي ديان و إيغال آلون[١٥٧] Yigal Allon وتبلورت في مصطلح الضربة المضادة الاستباقية. تتضمن الضربة الاستباقية عنصر المبادأة بالهجوم، والمفاجأة من أجل تدمير وتحييد قوات العدو العسكرية. وبالتالي؛ فيه تجرِّد العدو من المرونة في اختيار وقت الهجوم ومكانه، كما تحرم العدو من عنصر المفاجأة وتراكم القوة والقدرة العسكرية، وفي المقابل فهي توفر للطرف المبادئ بها، مزايا انتقاء المكان والزمان، وأسلوب القتال الذي يناسبه[١٥٨]. وقد أكد العديد من منظري الاستراتيجية الإسرائيلية على أهمية هذا النمط من أنماط العمل الاستراتيجي الميداني، فالعميد يسرائيل طال Yisrael Tal

---

[١٥٦] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٨.

[١٥٧] عسكري إسرائيلي، عرف بدوره الفعَّال في حرب ١٩٤٨، وهو صاحب نظرية في الأمن القومي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في رسم توجهاتها الإستراتيجية خلال أربعة عقود. وقد لخص نظريته تلك في بحث بعنوان "الدروس المستفادة من حرب يونيو ١٩٦٧" –نشرته صحيفة معاريف– جاء فيه: "إن الأمن لا يتحقق بالضمانات الدولية ولا بالقوات الدولية ولا بمعاهدات السلام، إنه يتحقق فقط بالأرض، تلك الأرض التي تصلح كقواعد صالحة للهجوم الإسرائيلي في المستقبل". وكان يرى أنه لا مانع من انضمام الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، شريطة عدم وجود قوات أردنية فيهما، وتأمين الحدود الإسرائيلية الأردنية بإقامة مستوطنات أمنية على امتدادها. انظر: الجزيرة.نت، ٢٠١٤/١٠/١، انظر: https://cutt.us/0KEnE، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٢.

[١٥٨] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢.

يذهب إلى ضرورة قيام "إسرائيل" بهجوم استباقي في تمركز حشود عربية عدائية، على الحدود الإسرائيلية[١٥٩].

يتضح إذاً الفارق الذي يفصل بين ما هو استباقي ووقائي، هو عنصر الوقت، ففي الحرب الاستباقية، يكون عامل الوقت قصيراً جداً في التحضير لخوض هذه الحرب، حيث أن التحضير يبدأ بعد أن يكون قد تأكد أن الخصم في طريقه إلى الانتهاء من تجهيز قوته استعداداً للحرب، أما الحرب الوقائية، فإنها لا تتم بمثل هذه السرعة الخاطفة، وإنما يكون شنُّها تحت الظروف، وفي الوقت الذي يعتقد أنه يوفر أفضل الفرص للبدء بهذه الحرب[١٦٠] .

وهناك العديد من الأمثلة على العمليات العسكرية التي نفذتها "إسرائيل" ضمن نظرية الحرب الوقائية، ومنها على سبيل المثال تدمير المفاعل النووي العراقي في تموز/ يوليو ١٩٨١، وضرب منظمة التحرير في تونس عام ١٩٨٥، وتدمير مفاعل دير الزور في سورية عام ٢٠٠٧، والحروب الإسرائيلية ضد قطاع غزة.

ثالثا: مبدأ الحدود الآمنة- الترتيبات الأمنية:

جاءت فكرة الحدود الآمنة لـ"إسرائيل" من جوهر الإدراك الإسرائيلي لخطورة غياب العمق الاستراتيجي فيها. وقد وُضعت أسس هذه الفكرة قبل ١٩٦٧، لكنها تبلورت بعد حرب ١٩٦٧، وقد شرحها **آبا إيبان**[١٦١] Abba Eban وزير الخارجية آنذاك، بأنها نظرية تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية[١٦٢].

بسبب النزعة العدائية التي تحكم علاقة الكيان الإسرائيلي مع المحيط العربي، وضعت "إسرائيل" مبدأ الحدود الآمنة والترتيبات الأمنية في أولويات أي حل سياسي مع الجانب العربي والفلسطيني.

---

[١٥٩] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، المرجع نفسه، ص ١١.

[١٦٠] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٢٦.

[١٦١] سياسي ودبلوماسي إسرائيلي، لعب دوراً كبيراً في استصدار قرار تقسيم فلسطين، وكان الفاعل الأبرز في تدعيم العلاقات الإسائيلية الأميركية، وهو من السياسيين القلة الذين يتقنون سبع لغات، ما مكنه من ترويج سياسة إسرائيل الخارجية على نطاق واسع. موقع الجزيرة.نت، ٢٠١٤/٩/٣، انظر: https://cutt.us/bG5Mm، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٧.

[١٦٢] حسين خلف موسى، محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلى في ضوء ومرحلة ما بعد "الثورات العربية"، الموقع الإلكتروني للمركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٤/٤/١٧، انظر: https://democraticac.de/?p=219، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/١١.

ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك الكيان الإسرائيلي إلى عمق استراتيجي أولاً، ثم إلى عدم ثقة هذا الكيان بديمومة اتفاقات السلام التي تعقدها "إسرائيل" مع العرب والفلسطينيين. فما يشكل ضامناً مؤكداً لاستمرار اتفاقيات السلام، بحسب القادة الإسرائيليين هو استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي ونجاعة الردع وقدرة الحسم العسكري وتكبيد "الأعداء" خسائر جسيمة؛ وهو التصور الذي تعمل "إسرائيل" على ترسيخه لدى أعدائها و"أصدقائها". وقد لاحظنا ذلك من خلال بنود معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٩ مع الجانب المصري؛ حيث تضمنت المعاهدة عدم السماح للمصريين بتمركز قوات عسكرية مدرعة أو سلاح جوي وأسلحة ثقيلة في صحراء سيناء، أي على الحدود المتاخمة لـ"إسرائيل" من جهة الجبهة الجنوبية.

وفي هذا الجانب يؤكد اللواء أهرون ياريف أنه "إذا ما أدرك الجار المعني بالأمر أن إسرائيل ستعتبر خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها خرقاً للمعاهدة، وإنها سترد على ذلك بحزم وشدة وبسرعة، فقد يرتدع، إلا إذا قرر العودة إلى حالة الحرب بينه وبين إسرائيل، إلى شنِّ حرب علينا. وفي هذا الصدد، يجب النظر في جدوى الإعلان مسبقاً عن مبررات اتخاذ الخطوات المضادة أو الوقائية، وبالتالي ردع الطرف الثاني عن القيام بأي انتهاكات"[١٦٣].

كما دلت على أهمية الترتيبات الأمنية البنود الأمنية التي شملتها اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٣، وما نتج عنها من تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق[١٦٤]:

- منطقة مصنفة (أ) والتي لا تتجاوز مساحتها ٣٪ من مساحة الضفة الغربية، حيث سيكون الإشراف الأمني والإداري عليها فلسطينياً.
- ومنطقة مصنفة (ب) تبلغ مساحتها نحو ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون إسرائيلياً – فلسطينياً مشتركاً.
- ومنطقة مصنفة (ج) يكون الإشراف الأمني والإداري للكيان الإسرائيلي حصراً، وهي نحو ٧٠٪ من الضفة. وتشكل المستعمرات والمناطق الحدودية والمناطق التي تضم موارد زراعية ومائية مهمة.

---

[١٦٣] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٦.

[١٦٤] محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣، ص ٤٧٨.

بالإضافة إلى بنود متعلقة بالتنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية، والتي استمر العمل في مضمونها حتى في أوقات فشل المفاوضات بين الجانبين خلال السنوات الماضية، والتي كانت تترافق مع توترات أمنية، بسبب عمليات أمنية وعسكرية يشنُّها المقاومون الفلسطينيون ضدّ قوات الاحتلال في الضفة الغربية.

أما مفهوم الحدود الآمنة فهو مترسخ أيضاً كأحد الركائز المهمة في الأمن القومي الإسرائيلي، على الرغم من عدم اعتراف "إسرائيل" منذ تأسيسها بالحدود النهائية للدولة الإسرائيلية، وهذا يعكس الطبيعة التوسعية الاحتلالية للدولة، ومركب رئيسي من مركبات الفكر الإسرائيلي التوسعي؛ فالحدود الآمنة قابلة للتمدد بما يتوافق مع متطلبات الأمن الإسرائيلية، ويتوافق مع زيادة العمق الاستراتيجي.

وقد أكد هذا المفهوم من وجهة النظر الإسرائيلية مؤسس الدولة الإسرائيلية ديفيد بن جوريون، خلال اللقاء الذي جمعه مع الرئيس الفرنسي شارل ديغول في مطلع الستينيات، عندما طرح ديغول على بن جوريون، سؤالاً مفاده: أي حدود ترى لـ"إسرائيل"، أجاب بن جوريون أحبُّ الدولة بلا حدود، لو وجدت الحدود لما كان الاستيطان[١٦٥].

وقد حرصت "إسرائيل" خلال حروبها مع الدول العربية، في الفترة الأولى، على توسيع الحدود من خلال احتلال أراضي هذه الدول، ففي حرب ١٩٦٧ قامت باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى سيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السوري. كما احتلت جزءاً كبيراً من جنوب لبنان سنة ١٩٧٨ ثم وسعته خلال اجتياح بيروت سنة ١٩٨٢. وقد أعادت سيناء إلى مصر بعد توقيع معاهدة سلام كامب ديفيد، أما جنوب لبنان فقد اضطرت إلى الانسحاب بسبب ضربات المقاومة اللبنانية التي قادها حزب الله عام ٢٠٠٠.

رابعاً: مبدأ الإنذار الاستخباراتي:

إن زيادة العمق الاستراتيجي في الميدان، بواسطة عمق إنذاري في الوقت، هو أمر ذو أولوية قصوى، ويجب أن تكرس له على الدوام المصادر الملائمة من الطاقة البشرية والإمكانات. أضف إلى ذلك أنَّه يجب أن تؤخذ بالحسبان ضرورات الإنذار الاستخباراتي في تعيين الحدود النهائية، وفي وضع تفاصيل المراحل الانتقالية وصولاً إليها. ويوفر الإنذار الاستخباري لـ"إسرائيل" تحذيراً مبكراً لإحباط بشكل استباقي، نية العدو لإلحاق الضرر بالدولة. إن ذلك يمنح "إسرائيل" وقتاً كافياً

[١٦٥] مقالة لحاييم هتنجبي، نشرت في صحيفة معاريف الإسرائيلية ونشرتها صحيفة الرأي الأردنية، عمّان، ١٩٩٤/١/٣.

لصياغة رد مناسب على التهديدات، وتجنب حالة الاستعداد الدائم، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة[١٦٦].

وعلى مر السنين، طورت "إسرائيل" خبرة استخباراتية متفوقة لتحديد قدرات العدو ومعرفة نواياه لاستهداف الدولة، ويتم تطبيق هذه الخبرة على سيناريو تتعرض فيه الأراضي الإسرائيلية لهجوم من قبل القوات العسكرية.

ويتطلب واقع التهديدات المتغيرة وضع تصور حالي لمفهوم الإنذار المبكر. ولا يستلزم استخدام العدو المكثف لصواريخ قصيرة الأمد عمليات تحضير مطولة، وينطبق الأمر نفسه على الأسلحة الشائعة وأساليب حرب العصابات، وبالتالي، يمكن للمرء أن يحدد التفوق الاستخباراتي بخاصيتين رئيسيتين[١٦٧]:

١. **التفوق الاستخباراتي البعيد:** هي قدرة الوكالات الاستخباراتية على توفير إنذار مبكر لنشر قوات خارج حدود البلاد – على سبيل المثال، تحذيرات استخباراتية في سوريا أو تحذيرات استخباراتية محددة بدقة في قطاع غزة. وفي كلتا الحالتين، على مجتمع الاستخبارات توفير الإنذار المبكر في ظل غياب وجود بري دائم. ويعتبر توفير إنذار مبكر خارج حدود الدولة، صعباً بحدِّ ذاته عندما يتعلق الأمر بالنيران العالية المسار، مثل الصواريخ قصيرة المدى، أو نشر قوات غير رسمية تديرها منظمات معادية تستخدم تكتيكات حرب العصابات.
٢. **التفوق الاستخباراتي المترافق مع تواجد على الأرض:** يتميز قتال الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية خلال السنوات الماضية (بعد شن عملية السور الواقي ضدّ الضفة الغربية سنة ٢٠٠٢) بالقدرة على إصدار تحذيرات استخباراتية مبكرة فعالة، وهذه القدرة مبنية على الوجود الدائم للجيش في تلك المنطقة. وهناك، يتمكن الجيش الإسرائيلي وجهاز "الشاباك" في الحدِّ من نطاق العمليات العسكرية إلى حدٍّ كبير. وتثبت محاولة تحقيق نتيجة مماثلة في غزة ولبنان مدى صعوبة توفير معلومات استخباراتية فعَّالة من بعيد.

---

[١٦٦] غادي آيزنكوت وغابي سيبوني، توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق.

[١٦٧] غادي آيزنكوت وغابي سيبوني، المرجع نفسه.

وستعمل المؤسسات الأمنية على تزويد صنَّاع القرار في إسرائيل بتحذيرات استخباراتية مبكرة بشأن التقلبات التي يمكن أن تحدث في المنطقة، فضلاً عن الاستخبارات الضرورية لتكييف بناء قوة الدولة الاستراتيجية وضبطها.

خامساً: الدفاع الإقليمي (المستعمرات):

اعتمدت "إسرائيل" على "الدفاع الإقليمي"، والمقصود أن تبقى المستوطنات الحدودية مستعدة دائماً للقتال من حيث الطاقة البشرية، ووسائل القتال والتحصينات، وهو تصور يقوم على استغلال الحد الأقصى من الطاقة البشرية والتكنولوجية واللوجستية المتوفرة في منطقة معينة وبالعمق الأقصى، لمتطلبات القتال. إن عمق تلك المنطقة يجب أن يتحدد انطلاقاً من اعتبار واحد فقط هو: كمية الوسائل التي تستطيع الدولة أن تكرسها لمتطلبات تنظيم وتسليح وإعداد هذه المنطقة.

ورأى صانع القرار الإسرائيلي أن أقصى قدر من تنظيم المنطقة في العمق من شأنه أن تكون له أهمية أكبر في المستقبل، بعد الزيادة المأمولة في عدد السكان، وانتشارهم المتسارع في احتياطي الأراضي الموجودة في النقب والجليل وسائر الضفة الغربية، خصوصاً في المنطقة المصنفة "ج". وحتى لو تم تعيين حد لعمق الدفاع الإقليمي من حيث استعداده للقتال، ضمن الوسائل التي يمكن تخصيصها لذلك[١٦٨]، ويرى أهرون ياريف أنه لاعتبارات أخرى يجب عدم تعيين مثل هذا الحد، بل يجب أن تكون رقعة الدولة بمجملها معدة لمواجهة تلك الاعتبارات وهي[١٦٩]:

١. اعتبار القدرة على الدفاع السلبي في مواجهة القصف الجوي والصاروخي البعيد المدى. ففي هذا الصدد يطرح موضوع التحصين الذي سنضطر إلى مواجهته بالتأكيد، كما واجهناه في الماضي بصورة انتقائية وذكية.
٢. اعتبار الحماية المحلية ضد عمليات "تخريبية" و"إرهابية" في أوقات السلم والحرب على السواء، إن وجهة النظر هذه مقبولة بالفعل، والدولة مبدئياً، متأهبة وفقاً لها، ولكن لا بد من تأكيدها أيضاً فيما يتعلق بالعمق الاستراتيجي.

---

[١٦٨] حسام سويلم، "الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها"، مقال نشر في الجزيرة.نت، ٢٠٠٤/١٠/٣، انظر: https://cutt.us/jlzor، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١.

[١٦٩] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٧.

والى الترتيبات الأمنية، والإنذار الاستخباراتي والدفاع الإقليمي، التي تعزز كلها العمق الاستراتيجي في المنطقة، سواء بالوقت أو بالقوات التي تسد الثغرات في العمق الاستراتيجي، ينبغي أن نضيف أيضاً بعض الاهتمامات الضرورية[١٧٠].

سادساً: مبدأ استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتحصينات:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن استغلالاً مدروساً للتكنولوجيا المتقدمة والمتطورة، بوسعه أن يزيد من فعالية العوائق في الخط الأمامي لـ"إسرائيل"، والقدرة الدفاعية للقوات المرابطة في هذا الخط والدفاع الإقليمي. إن مدى استغلال التكنولوجيا مرتبط بالقيود المالية التي ستحول بالتأكيد دون الاستغلال الكامل لجميع الإمكانات. ولكن الاستغلال الجزئي حتى يمكن أن يوفر فائدة كبرى، وأن يمنح "إسرائيل" العمق التكنولوجي، إذا درست عملية الاختيار جيداً.

وفي ما يتعلق بالتحصينات يقول أهرون ياريف: "إن ظاهرة خط بار–ليف من شأنها أن تقودنا إلى الاستنتاج المتطرف، القائل أن علينا أن نتخلى تماماً عن التحصينات، وهذا غير صحيح! إن مجرد كوننا نفتقر إلى عمق استراتيجي، بالإضافة إلى جميع الظروف الأخرى التي ذكرت، يفسح في المجال لإنشاء تحصينات في الخطوط الأمامية. وينبغي أن يدرك الجند والقادة، من طابع هذه التحصينات ومظهرها، أنها تهدف إلى عرقلة هجوم الطرف الثاني، وتسهيل مناورة قواتنا، ولكنها مع ذلك لا تشكل وسيلة أساسية لإيقاف المهاجم وهزمه. ويجب أن تساعد هذه التحصينات قواتنا على الاحتفاظ بما يسمى باللغة العسكرية "قاعدة صلبة"، إن هذه التحصينات ستوضع في المكان الملائم، وستخصص لها نسب معقولة من الإمكانات من دون أن يمس ذلك قدرة الجيش الإسرائيلي الهجومية، من ناحية الوسائل والعقيدة والروح القتالية"[١٧١].

وهذا المبدأ ترسخ بشكل كبير من خلال الجدار العازل في الضفة الغربية والجدار الأمني (الذي يمتد إلى عمق بين ٣٠ و٤٠ متر تحت الأرض) بمحاذاة الحدود مع قطاع غزة، وكذلك الأمر في الجدار الأمني في الجولان، وعلى الحدود مع لبنان من جهة الجنوب.

---

[١٧٠] أهرون ياريف، العمق الاستراتيجي_وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٧.

[١٧١] أهرون ياريف، المرجع نفسه.

وتعالج "إسرائيل" مشاكل أمنها من خلال استراتيجية تطلق عليها استراتيجية "اللاءات العشر"، وتتقيد بتنفيذها كلاً من السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية للدولة، وتعكس الثوابت الأمنية لـ"إسرائيل" وتتمثل في الآتي[١٧٢]:

١. لا للانسحاب الكامل إلى حدود ١٩٦٧.
٢. لا لتقسيم القدس.
٣. لا لسيادة عربية كاملة على جبل الهيكل (المسجد الأقصى).
٤. لا لدولة فلسطينية ذات استقلال كامل.
٥. لا لإيقاف الاستيطان أو تفكيك المستوطنات الأمنية الرئيسية.
٦. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.
٧. لا لتحالف استراتيجي عربي يضم بعض أو كل دول المواجهة والعمق العربي.
٨. لا لامتلاك أي دولة عربية برنامج نووي.
٩. لا لأي خلل في الميزان العسكري القائم حالياً بين العرب وإسرائيل.
١٠. لا لحرمان إسرائيل من مطالبها المائية في الأنهار العربية.

[١٧٢] حسام سويلم، الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها، مرجع سابق.

المبحث الثاني

تحدِّيات الأمن القومي الإسرائيلي

منذ تأسيسها، واجهت "إسرائيل" العديد من التحديات الأمنية المعقَّدة التي تطلبت من قادتها صياغة مبادئ أساسية للأمن القومي، وردود فعل وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي التي تم تحديدها للمرة الأولى من قبل ديفيد بن جوريون. وبسبب طبيعة وجودها الاحتلالية التوسعية في بيئة عربية معادية ورافضة لها، تم تكييف ردود فعل محددة وتعديلها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية للكيان الإسرائيلي[١٧٣].

جسّدت عقيدة بن جوريون الدفاعية ثلاثة مبادئ أو ركائز: الردع والإنذار المبكِّر والحسم، هذه المبادئ لا تزال حجر الزاوية للدفاع الإسرائيلي، ومع ذلك، فإن بعض أفكار بن جوريون قد تم طمسها، خاصة في السنوات الأخيرة. والجدير بالذكر أن "إسرائيل" لم تعد تواجه تهديدات وجودية قصيرة المدى، فجيشها متفوق بشكل كبير على جيرانها، بالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع المواجهات الحربية "الكلاسيكية" التقليدية يضع "إسرائيل" في مواجهة تنظيمات في المقام الأول أو وكلاء "الدول المعادية".

لقد استوعبت الأطراف المعادية لـ"إسرائيل" عقيدة "إسرائيل" الأمنية، وأصبحوا يسعون لمواجهتها من خلال إطالة أمد الصراع، ونقل القتال إلى داخل حدود "إسرائيل"، يفعلون ذلك من خلال حرب غير متكافئة تشمل استخدام القوة والتهديدات الأمنية في "إسرائيل" وخارجها؛ حرب العصابات والصراع القريب المدى؛ الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى المضادة للدبابات والصواريخ وغيرها من المقذوفات؛ والأنفاق العابرة للحدود لتسهيل تهريب أنظمة الأسلحة وهجمات الكوماندوز[١٧٤].

ومع هذا طرأ على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية–الإسرائيلية، والمتغيرات والمعطيات الجغرافية والسياسية. وما تغير خلال هذه السنوات فقط أدوات تحقيق هذا الأمن، ولكن ليس بمعنى التغير الكامل والإحلال، فقد تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عبر عدة مراحل، فقام هذا المفهوم في مرحلته الأولى على **الضربة الاستباقية** ثم على **الحدود الآمنة**، أي حدود يمكن الدفاع عنها من دون اللجوء إلى **حرب وقائية**. ويلاحظ في هذه

---

[١٧٣] غادي آيزنكوت وغابي سيبوني، توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق.

[١٧٤] إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص ٥٣.

النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل عام، إذ ينظر إلى الشعب العربي باعتبار أنه يجب القضاء عليه تماماً أو تهميشه، فنظرية الحدود الآمنة إعلان عن نهاية التاريخ العربي[١٧٥].

وقد حرصت "إسرائيل" على تجييش "الشعب" بكامله، ونقل الحرب إلى أرض "العدو"، والنوعية مقابل الكمية، وإيجاد حدود قابلة للدفاع عنها، والتحالف مع القوى العظمى، خصوصاً الولايات المتحدة. وعليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، فنتناول في المطلب الأول المكونات الأساسية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي المحدث، وفي الثاني سنطرق إلى التحديات الأمنية بعدة المدى.

المطلب الأول

مكونات أساسية في مفهوم الأمن القومي المحدث لـ"إسرائيل"

إن جوهر "نظرية الأمن القومي" لن تتغير، حيث تدرك إسرائيل غياب متغيرات استراتيجية حادة على مستوى قدرات المواجهة لدى "الخصم العربي"، لكن التحديث الذي جرى شمل بعض أسس وجوانب الاستراتيجية العسكرية لتتلاءم مع مختلف التطورات المستقبلية، ورغم ذلك فإن الحديث عن العقيدة الأمنية الإسرائيلية يبقي الحديث عن الثوابت التي لا تتأثر بظرف عارض أو تكتيك مستحدث.. ولا تتبدل بإسقاط حكومة أو صعود حكومة أخرى، أو بانتصار أو إخفاق تكتل سياسي إلا بمقدار ما يعزز هذه العقيدة ويطورها، تبعاً لمتغيرات المرحلة وتحدياتها. وسوف نناقش في الفرع الأول نظرية الأمن القومي في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، أما في الفرع الثاني فسنتطرق إلى تحديث مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي.

الفرع الأول

نظرية الأمن القومي في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي

في الماضي، لم يخصص لنظرية الأمن القومي، مكاناً أساسياً في مجمل التفكير الاستراتيجي، كما يخصص لها في الوقت الحاضر. لقد اعتُبرت الاستراتيجية فنَّ القائد العسكري، وما زالت الأبحاث النظرية التي عالجتها تسير إلى التمحور حول إدارة الحرب، وأكثر من ذلك، حول إدارة المعارك؛ أي أن التكتيك وليس الاستراتيجية كان موضوعها النظري الأساسي، وحتى كلاوزفيتز، الذي تخطى المستوى التكتيكي إلى المستوى الاستراتيجي، يهتم بالحرب نفسها، وليس بنظرية الأمن

[١٧٥] عبد الوهاب المسيري ونظرية الأمن الصهيونية، مرجع سابق.

القومي. وفي الوقت الحاضر، ربما قليلون هم الباحثون الذي يهتمون بمسائل تطوير نظرية الأمن القومي، أو تشكيل مفهوم أمني.

أولاً: لماذا أهملت السياسة الأمنية:

بوسعنا أن نحاول طرح عدد من التفسيرات للسؤال لماذا مال التفكير الاستراتيجي إلى الاهتمام بالحرب أكثر من اهتمامه بالسياسة الأمنية؟ في الماضي، وخصوصاً في القرون الأخيرة، كانت الحروب شائعة جداً، وكان خوض الحروب يبدو مسألة مقبولة تكاد تكون "سلسة" وعادية. فلا عجب إذن إذا ما اجتذبت الحرب الانتباه إليها. وأما في الوقت الحاضر، فقد طبعت فكرة الردع بصماتها على الفكر الأمني العام، على الرغم من أن مصدرها هو الاستراتيجية النووية. وكان الردع معروفاً كنشاط بشري منذ الأزل، ولكن كلمة "ردع" لم تكن دارجة أبداً على ألسنة الناس كما في العقود الأخيرة[١٧٦].

لقد وقعت الحروب في أوروبا، خلال القرنين الـ١٧ و الـ١٨، على هوامش المجتمعات، وكانت نظرية إدارة الحرب تخص عدداً قليلاً من الأشخاص، ويتمحور تفكير كلازفيتز حول القائد العسكري، وهو قلما يهتم بقضية مهمة مثل قيادة الأركان. فالأركان عنده يحتويها القائد، في حين يبدو اليوم أن الظاهرة تتكرر معكوسة، أو على الأقل يخشى أن تحتوي الأركان القائد. لقد اتسع مفهوم الحرب والأمن اتساعاً كبيراً إلى حد لم يعد يشكل حدثاً عسكرياً صرفاً، فالاستعدادات للحرب تشمل الدولة بأكملها. لقد نشأت حاجة، لم يكن لها مثيل في الماضي، للجمع بين الأمن وباقي المهام الرسمية والتنسيق بينها، إلى حد إخراج الأمن من نطاق وزارة الدفاع. إن تشكيل "مجلس أمن قومي"، في مكتب رئيس الولايات المتحدة، يرمز إلى مركزية القضية الأمنية وشموليتها، وفي وضع كهذا، فإن مهمة النظرية الأمنية أن تشكل محوراً فكرياً للجهات المختلفة ذات العلاقة بالأمن. إن النظرية هي مسألة اجتماعية، ولذا، فان عملية الأدلجة الأمنية هي وسيلة للتثقيف الاجتماعي[١٧٧].

---

[١٧٦] يهوشافاط هركابي، خواطر في نظرية الأمن القومي، في أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥٩.

[١٧٧] يهوشافاط هركابي، المرجع نفسه.

ثانياً: تعريف "النظرية الأمنية":

ما هي النظرية الأمنية[١٧٨]؟ لقد أطلقت عليها أسماء مختلفة متعددة المعاني: نظرية الأمن، نظرية استراتيجية أو عسكرية، استراتيجية رئيسية، مفهوم أمني أو استراتيجي وما شابه. إن الفارق بين هذه المصطلحات هو مدى الإيجاز أو الإسهاب في تحويل المبادئ إلى نظرية أمنية محكمة، وفي مدى التركيز على المستويات، المستوى العسكري أو مستوى الدولة برمتها[١٧٩].

ولقد عرّف أحد المشتركين في مقتطفات مختارة عن "السياسة الدفاعية المقارنة " الآنفة الذكر، النظرية العسكرية... بأنها مجموعة من النظريات تصف البيئة التي يترتب على القوات المسلحة العمل فيها، وتحدد أساليب وظروف استخدام هذه القوات. والمهمة الأساسية لهذه النظرية هي تحقيق أقصى فعالية للقدرة العسكرية للدولة، كوسيلة لبلوغ أهدافها القومية[١٨٠]؛ هذا تعريف ضيق، لأنه محصور في نظرة عسكرية بحتة.

وينطلق تعريف كيسنجر من المستوى العسكري الى المستوى الاستراتيجي، وبالتالي فهو يشتمل أيضاً على تحديد الأهداف، فمهمة النظرية الاستراتيجية... هي تحديد الأخطار المرتقبة وكيفية معالجتها، واقتراح أهداف قابلة للتحقيق وكيفية بلوغها؛ أي أن عليها أن تطرح طريقة عمل في ظروف تعتبر اعتيادية، وبعد ذلك يتم الحكم على صحة هذه النظرية، لدى وقوع أحداث اعتيادية بالفعل، كما يتم التحقق، إلى حد ما، إذا ما كانت القوات التي أُعدت لمواجهتها ستكفي فعلاً. وعاد وكرر هذا التعريف في كتابه "قضايا الاستراتيجية القومية"[١٨١] وكرره بكلمات شبيهة في كتابه "المشاركة المضطربة"[١٨٢].

وأكد كيسنجر الذي يعتبر ضرورة صوغ نظرية كهذه مبدأ أساسياً في مذهبه الأمني على الحاجة الماسة إلى اعتمادها، وعلى الضرر الناجم عن انعدامها. وأشار قائلاً "وفي حال عدم وجود نظرية، حيث يعمل المجتمع بصورة براغماتية في حله للمشكلات كما تظهر تلقائياً، عندما يتحول كل حدث

---

[١٧٨] تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح "نظرية الأمن القومي" أو "النظرية الأمنية" أو "العقيدة الأمنية" أو "السياسة الأمنية" التي استخدمناها في هذا البحث هي للدلالة على المفهوم نفسه وهذه المصطلحات هي متشابهة في هذا السياق.

[١٧٩] يهوشافاط هركابي، خواطر في نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص ٦٠.

[١٨٠] F.B Horton and A.C. Rogerson and E.L. Warner, Comparative Defence Policy, John Hopkins University Press, 1974.

[١٨١] Henrt Kissinger, Problems Of National Strategy, Praeger, New York, 1965. P. 9.

[١٨٢] Henrt Kissinger, The Troubled Partnership, New York, 1965. P. 92.

إلى مسألة قائمة بذاتها، كما يقال. وتهدر طاقة كبيرة لتعيين موقعنا، أكثر مما يهدر لتحديد وجهة سيرنا. ويجري تحديد كل حدث، ويبحث فيه الخبراء تحت وطأة الصعوبات الخاصة به، دون مراعاة ارتباطه بالأحداث الأخرى"[١٨٣]. أي أن النظرية هي التي توفر وحدة المشكلات التي تعترض الدولة وترابطها: "تكييفها وفقاً للظروف وتحديد اتجاهها العام". بينما تتحول، "في غياب النظرية الى قضية كل مشكلة على حدة، وتكون النتيجة التخبط والضياع" ويضيف كيسنجر: "إن النظرية الاستراتيجية الأمنية الخاطئة قد تؤدي إلى كارثة. والنظرية الأمنية المتشنجة أكثر مما ينبغي تستنفد طاقة كبيرة في الجهد المبذول، للتوفيق بين ما حدث وبين ما كان يؤمل حدوثه"[١٨٤].

ومن الملفت للنظر أن صوغ النظريات الأمنية في الآونة الأخيرة اتخذ مراراً صياغة قاطعة ومبدئية، بصورة شعار في "إسرائيل" مثال "عقيدة الضاحية"، "الحرب بين الحروب"، "نظرية الردع بالمنع"، كما كان سائداً في السابق خلال فترة الحرب الباردة مثال على ذلك: "القدرة على التدمير المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي" والشعار السائد لدى الفرنسيين "الدفاع في كل الاتجاهات"، وفي حلف شمالي الأطلسي "دفاع مبكر". وما من شك في أن قول ماو تسي تونج Mao Zedong[185] "السلاح النووي نمر من ورق" وقد أخذ مغزى عقائدياً. وقد صاغ ماو تسي تونج نظريات أكثرها على المستوى التكتيكي، ضمن قوالب شعرية غنائية. وفي "إسرائيل" أيضاً صيغت نظريات، كانت لها تعبيرات مركزة مثل: "نقل الحرب الى أرض العدو"، "جيش الشعب"، "انتزاع زمام المبادرة منذ بداية الحرب". إن صوغ النظرية على شكل شعار لا ينتقص من مفعولها إنه يسهل انتشارها.

---

[١٨٣] Henrt Kissinger, The Troubled Partnership, Op. Cit., P. 92.

[١٨٤] Henrt Kissinger, Ibid., P. 94

[185] ماو تسي تونج زعيم وقائد سياسي صيني، شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٩، وتولى قيادة الحزب الشيوعي الصيني منذ عام ١٩٣٥ وحتى وفاته.

ثالثاً: من يصوغ "العقيدة الأمنية" أو "النظرية الأمنية"[١٨٦]:

لا يجري التخطيط للنظرية الأمنية، بل هي تستبق التخطيط وتكون أساساً له. فليس عمل الأركان هو الذي يؤدي إلى النظرية، بل إن النظرية هي التي توجه عمل الأركان، ولذلك فإن القادة (الرئيس في الولايات المتحدة، رئيس حكومة ووزراء كبار في دول أخرى) هم الذين يتوجب عليهم صياغتها، كتلخيص لفهمهم التاريخي، وما يتمتعون به من رؤيا. وأما عملية التخطيط فقط تأتي بعدئذ لاختبار صحة النظرية، وتوضيح مفاهيمها، واستخلاص التفاصيل منها. بيد أنه في أساس الأمر يتم الوصول إليها عن طريق الاستدلال، لا عن طريق الاستقراء. وليس في الإمكان استمداد النظرية من خلال معالجة المعطيات اليومية، بل إن وضع النظرية في صيغتها النهائية يتطلب الحسم، ولا يتوصل إليه بداهة. وهي ليست ذات مضمون إيجابي فحسب، أي ما نطمح إلى إنجازه بل تنطوي أيضاً على فحوى سلبي يشكل قيوداً علينا: "ما هي حدود قوتنا، ما الذي يجب أن نمتنع عن القيام به، وما الذي يجب الحذر منه؟ وبسبب مضمونها السلبي، فإن تشكيلها مؤلم، إنها تقص من الأجنحة، وبناء عليه فإن تعيينها لا يمكن أن يتم إلا على أعلى مستوى في الدولة"[١٨٧].

إن صوغ نظرية أمن قومي[١٨٨] هو المهمة الأساسية للقادة، ومنها ينبعث إلهامهم لينعكس على جميع الأجهزة العسكرية والسياسية، وفيها تتجلى زعامتهم، أكثر من أي شيء آخر. ولا ينبغي للقادة إطلاقاً أن يروا في التنسيق مهمتهم الأساسية، فالتنسيق يقوم به من هم تحت أمرتهم؛ أو بعبارة أصح، يتم التنسيق بوحي منهم وتوجيههم، وبسبب هيمنة التفكير الإداري على حياتهم، ثمة ميل أيضاً لتكبيل المرتبة العليا بقيود بيروقراطية، وتحويل قادة الى موظفين والى ضباط أركان. وهذا

---

[١٨٦] لفظ العقيدة هو تعريب لكلمة "Doctrine" وهي كلمة لاتينية الأصل وتعني النظرية العملية والفلسفية، وتترجم للعربية بمعنى "مذهب" والكثيرين اتفقوا حول كلمة "عقيدة" وقد ورد في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية أن العقيدة هي الحكم الذي يقبل الشك فيه لدى معتقده. العقيدة الأمنية تعتبر بمثابة القانون الأساسي للدولة في المجال الأمني والعسكري، وهي التي تمنح المشروعية للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة داخل الدولة وخارجها، وتقوم بتوجيهها وضبط سلوكياتها وإجراءاتها أثناء تنفيذ مهامها، وهي المرجعية الثابتة التي تحدد دور الأجهزة الأمنية، ومن ضمنها الجيش، وسلوكها في الأمة ومهامها في السلم والحرب، وغايتها القصوى حماية البلاد والشعب من كافة الأخطار. انظر: مجلة المسلح، ٢٠١٨/٢/١٩، انظر: https://www.almusallh.ly/ar/thoughts/1576-2018-02-19-18-39-06، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٨.

[١٨٧] يهوشافاط هركابي، خواطر في نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص ٦١.

[١٨٨] إن الدلالة العامة للأمن القومي تعني: "مجموعة التدابير والاحتياطات ،النظرية والعملية، الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما "، أما نظرية الأمن القومي، فتدل وفق مفهومها العام على: "الاحتياطات الواجب اتخاذها بغرض تكريس السيادة الوطنية للدولة على أراضيها الإقليمية ومصالحها الداخلية والخارجية، المرتبطة ببنائها القومي والثقافي الخاص"، انظر: الموقع الإلكتروني لعكا للشؤون الاستراتيجية، ٢٠١٦/٧/١، انظر: https://cutt.us/IP0kk، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٠/٤/١٤.

خطأ يريح القادة أنفسهم، ويشكل وسيلة للتنصل من واجبهم الأساسي، لذلك في الإمكان أن نتصور وضعاً يسود فيه "تنسيق" و "أداء وظيفي" مثاليان في الجهاز بأسره، بحيث يعمل الجميع كرجل واحد، ولكنهم ينفذون جميعاً سياسة غير هادفة أو غير صائبة. إن جودة السياسة هي التي يجب أن تكون على رأس اعتبارات القادة، "إن جودة المعزوفة التي تعزفها فرقة موسيقية لا تتوقف فقط على التنسيق الذي يوفره قائد الفرقة، بل تتوقف أكثر من ذلك على جودة تأليف اللحن". ما من شك في أنه قد يقع خلل في التنسيق، ولكن من المرجح أنه يُستكشف ويتم إصلاح الخلل[١٨٩]. إن الحاجة الى التنسيق تظهر في حال عدم وجود قيادة، وكما يقول هركابي "شعب من دون رؤيا، مصيره العذاب" وعندما لا يكون هناك اتجاه عام فعلي، وليس كلامياً فقط، عندها يسير كل واحد على هواه، وفي هذه الحالة تنشأ مشكلة التنسيق. وقد تتخلى القيادة عن مهمتها كمصدر للنظرية، وتكلف هيئة قيادية فريقاً من المساعدين بصوغها، وعلى هذا النحو تتحول القيادة إلى تابعة لهما. وبما أن هيئات كهذه تكون خاضعة لغيرها وليست مستقلة، فإن صياغتها للنظرية ستكون مقيدة باحتياطات توفر الحماية الذاتية، وبدلاً من أن تكون النظرية مصدر وضوح للرؤية والجزم، فإنها تزيد من التعتيم، وبدلاً من أن تتضمن قرارات حاسمة ومهمة، تبقى على مستوى يبدو يترتب عليه، ولكنه المستوى المبتذل أيضاً[١٩٠].

ويتابع هركابي "لا يمكن أيضاً توقع قيام المثقفين بصياغة العقيدة القومية، فقدرة هؤلاء تكمن في تطوير نظريات، ففي المجال العسكري يستطيعون إجراء بحث في كيفية تأثير وضع تكنولوجي معين لوسائل القتال في القتال نفسه. وهكذا تمكن أكاديميون أميركيون، على سبيل المثال، من تقديم مساهمة مهمة في النظرية الاستراتيجية النووية، عن كيفية تأثير السلاح النووي في مجمل الحرب، وخصوصاً في نظرية الردع. بيد أن هؤلاء الاستراتيجيين الأكاديميين الأميركيين لم يفلحوا في سد الفجوة التي ظهرت في الغرب، ولا تزال، ما بين نظرية الاستراتيجية النووية وبين ترجمتها إلى سياسة قائمة على عقيدة. ويتمتع المثقفون بميزة معينة في التفكير المجرد والمعايير العامة، لكنهم لا يتمتعون بالقدر نفسه بميزة التفكير في مشكلات استراتيجية ملموسة، أو في حل مشكلات سياسية ملحة، وكذلك لا يستطيع القادة أن يحيلوا إليهم مهمة صياغة نظرية الأمن القومي"[١٩١].

---

[١٨٩] يهوشافاط هركابي، خواطر في نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص ٦١.

[١٩٠] يهوشافاط هركابي، المرجع نفسه، ص ٦٢.

[١٩١] يهوشافاط هركابي، المرجع نفسه.

ولكي تكون العقيدة الأمنية قادرة على تأدية المهام المنوطة بها، فلا بد أن تكون واقعية، فهي ليست كلاماً بلاغياً، بل هي صوغ محكم يوفر الاتجاه الحقيقي للتفكير والعمل.

رابعاً: صعوبات صياغة "العقيدة الأمنية":

لا غرابة اذن أن نقول أن صياغة العقيدة الأمنية ليست أمراً سهلاً البتة، وفيما يلي سنعرض بعض الصعوبات التي تعترض سبيلها:

أ. صعوبة التفكير الواقعي في ظروف الحرب:

تكمن إحدى صعوبات صياغة العقيدة في الميل إلى الارتداع عن التفكير الواقعي في الحرب القادمة، وفي تحدياتها العسكرية والسياسية.. وقد لخص برنارد برودي Bernard Brodie، وهو من كبار المفكرين الاستراتيجيين في القرن العشرين، ذلك بالكلمات التالية: "لا يوجد أي شبه على الإطلاق بين توقعات المثقفين لاحتمال الحرب، وبين الغوص في ظروفها بصورة واسعة الخيال والجدية"[١٩٢]. إن النظرة الى الحرب كمجرد احتمال من شأنها أن تؤدي الى الإعداد لها بعمومية، كما هو الحال بالنسبة الى أي مشكلة عادية، دون التفكير بشكل تفصيلي في الظروف الواقعية والعسكرية والسياسية التي قد تنشأ. قد لا ينظر إلى ظروف الحرب القادمة نظرة مباشرة مواربة وتملص، وقد قال هيلموت فون مولتكه [193] Helmuth von Moltke بعد أن استخلص العبرة من الفشل في معركة المارن[١٩٤]: "لقد كان يجدر بنا في السنوات الأخيرة أن ننظر الى حدث الحرب الواقعة، نظرة مباشرة، وأن نعد أنفسنا، حتى ولو دبلوماسياً (وارد في ووغتس في كتاب الدفاع والدبلوماسية) إن نظرة التملص هي نظرة جزئية لا تحيط بمجريات الأحداث، بل تتمحور حول توقع أن يحدث ما هو مرغوب فيه، وأن تنشأ الظروف المريحة"[١٩٥].

---

[١٩٢] Strategy in the Missile Age, Princetion University Press, 1959-1962. P.187.

[193] قائد ألماني (٢٨ مايو ١٨٤٨–١٨ يونيو ١٩١٦). تولى رئاسة أركان الجيش الألماني من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤. هو ابن أخ هيلموت فون مولتكه الذي قاد الجيش البروسي إلى النصر في معركة سيدان عام ١٨٧٠ ضد الفرنسيين في الحرب الفرنسية البروسية، الموقع الإلكتروني لموسوعة مقاتل من الصحراء، انظر: https://cutt.us/xHkRG، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/٤.

[١٩٤] معركة المارن الأولى معركة مهمة بين القوات الألمانية والقوات الفرنسية والبريطانية في الحرب العالمية الأولى، حدثت في الفترة ٦–١٢ سبتمبر ١٩١٤ على نهر المارن، وانتهت بانتصار القوات الفرنسية والبريطانية.

[١٩٥] يهوشافاط هركابي، خواطر في نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص ٦٢.

يبدو أن "إسرائيل" قد واجهت، هي أيضاً هذه المشكلة في عام ١٩٧٣، فقد سعت إلى حرمان العرب من تحقيق مكاسب ضخمة فيما لو بدأوا الحرب، بل وكانت واثقة من قدرتها على تحقيق ذلك، وانسجاماً مع هذا الموقف نظرت الى مسألة الإنذار الاستخباري كمسألة غير مهمة، بل ولم تسارع الى التعبئة حتى عندما بات واضحاً أن الحرب على الأبواب. وبسبب الافتقار الى التفكير الواقعي المسبق في ظروف الحرب، يبدو أنه لم يكن مفهوماً لـ"إسرائيل" أن المكاسب العربية الضئيلة، ستغير من الخريطة السياسية، وما يجب منعه هو هذه المكاسب الصغيرة وليس المكاسب الضخمة التي لم تكن هدف العرب قط، من وجهة نظر إسرائيلية. ذلك أن تحويل مكسب تكتيكي عربي إلى مكسب استراتيجي سياسي هو أمر سهل على العرب، بالمقارنة بما كان سائداً لدى "إسرائيل" في هذا المجال. لكن المفاجأة الأساسية بالنسبة الى "إسرائيل" كانت في القيمة السياسية للمكسب العربي الضئيل.

إن التفكير الواقعي في موضوع الحرب بهدف تحديد نظرية أمنية، لا بد وأن يلم بظروف الحرب، وبالمشكلات السياسية التي قد تنجم عنها، والمشكلات الاقتصادية، وقضايا التسلح، والتسابق على مقارنة الخصم بعد ذلك. إن مشكلة حاجة الدولة، خصوصاً الصغيرة إلى الدعم السياسي والاقتصادي لتجديد احتياطها، تشكل قيداً سياسياً أساسياً، إذ يترتب عليها أن تكون يقظة لاحتمال تضاؤل هذا الدعم إذا ما انتهجت سياسة لا ترضى عنها الجهة التي تدعمها، فإذا ما توقف الدعم السياسي، لن يكون من السهل تجديده.

ب. الاختلاف بين التخطيط العسكري وصياغة النظرية:

ثمة صعوبة في فهم كنه النظرية الأمنية وتكوينها، قد تروّج بين العسكريين، ذلك أنهم، قياساً بوقائع عملية عسكرية يعرفونها، قد يصوغون نظرية، صحيح أن ثمة شبهاً بين هذين النوعين من النشاطات، ولكن الأهم من ذلك أنهما ينطويان على تباين.

لقد تعلّم العسكريون أن سر النجاح في عملية عسكرية يكمن، في كثير من الأحيان، في الإقدام. وقد تم إحراز نتائج ضخمة في المعارك بواسطة عملية جريئة، انطوت على مجازفة مؤقتة، مثل كشف جناح أو قطاع من الجبهة، أو حشد قوات ينطوي على إضعاف الجبهة في أماكن أخرى؛ مثال على ذلك "ثغرة الدفرسوار" التي تم من خلالها حصار قوات إسرائيلية للجيش الثالث الميداني المصري في حرب ١٩٧٣؛ ما أدى إلى انقلاب موازين الحرب إلى حدٍّ ما لصالح الجيش

الإسرائيلي[١٩٦]. فالقائد لا يمكنه أن يسير دائماً "على المضمون"؛ إن النتائج خلال المجازفة والمراهنة تتحقق بسرعة على المستوى التكتيكي، والانتصار التكتيكي هو انتصار نهائي في نطاقه. الانتصار في كل معركة هو انتصار نهائي بالنسبة إلى المعركة ذاتها، أما بالنسبة إلى مسار الحرب فالأمر مختلف. هذا هو الفارق الكبير بين المستوى التكتيكي والمستوى الاستراتيجي، ومجال استرداد الأنفاس على المستوى الاستراتيجي الواسع، أما الربح أو الخسارة التكتيكيان فقد يكونان مؤقتان[١٩٧].

لا ينبغي أن تكون السياسة الأمنية قائمة على المراهنة، فعلى المستوى الاستراتيجي، تسود الاستمرارية وليس الانقطاع. وعلى مستوى النظرية الأمنية لا ينبغي توقيع "شِكّ من دون رصيد". فالآماد الزمنية كفيلة بكشف السياسة التي لا غطاء لها، وحتى لو انقضت سنوات سيبقى الضرر بالفائدة المركبة، كما اتضح لإيطاليا التي انتهجت في عهد موسليني سياسة أمنية تفوق قدراتها بكثير، وانتهت إلى كارثة قومية. لذلك أدرك كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz أن "الحرب المحدودة" هي نظرية لها مكانها في إدارة الصراع بين الخصوم، وهي تمثل بديلاً مهماً عن "الحرب الشاملة الواسعة"؛ فالتطرف هو على المستوى التكتيكي لا على المستوى الاستراتيجي، الذي لا بد فيه من إجراء حسابات بعيدة النظر لأوضاع ستتشكل في المستقبل[١٩٨].

ج. فهم الظروف التاريخية:

إن الصعوبة الأساسية في صياغة نظرية أمنية صارمة تكمن في فهم الواقع العسكري والسياسي التي تعيشه دولة ما وظروفها. وقد أكثر ماوتسي تونغ، وهو من كبار المفكرين العسكريين المعاصرين، من الكتابة عن المسألة الواقعية هذه، وفهمها كشرط للنجاح في الاستراتيجية. إن منهجية كيفية التوصل إلى فهم واقعي متزن تشمل: النقد الذاتي؛ تجاوز الأحكام المسبقة؛ الرؤية المتزنة والمتوازنة؛ استيعاب الأمور كما ينبغي؛ محاولة إعطاء العوامل قيماً معقولة؛ استخلاص صحيح للعبر التاريخية[١٩٩].

---

[١٩٦] بشير عبد الفتاح، "الثغرة"، مقال نشر في صحيفة الشروق، القاهرة، ٢٠٢٠/١٠/١٩.

[١٩٧] الفرق بين التكتيكي والاستراتيجي، انظر: https://ar.maywoodcuesd.org/difference-between-tactical-and-strategic-8211، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٢٢.

[١٩٨] يهوشافاط هركابي، خواطر في نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص ٦٢.

[١٩٩] يهوشافاط هركابي، المرجع نفسه، ص٦٤.

"الواقع" الذي يجب تقويمه لا ينحصر في معطيات نسب القوى والموارد، حتى لو قيس بواسطة تقديرات نوعية، بل لا بد له من أن يلم بمجمل العوامل المؤثرة في وضع الأمة في الحرب والسلم، بما فيها الظروف والبيئة الدولية والإقليمية.

د. المبالغة والتقليل من قيمة القوة الذاتية:

التقويم السليم للظروف التاريخية يتطلب تجنب خطرين: الأول؛ انتهاج سياسة أمنية تبالغ في تقويم القوة الذاتية وحرية التحرك وحتى التمادي في تحديد أهداف قابلة للتحقيق، وهذه هي "سياسة الغطرسة". والثاني؛ الانتقاص من القدرة الذاتية وخفض الهامة، وبالتالي تفويت الفرص لتحقيق المكاسب، وهذه هي "سياسة الجبن"، وبالطبع فإن الحنكة السياسية والعسكرية تقضي بانتهاج الطريق الوسط، أي لا غطرسة ولا جبن، بل واقعية[٢٠٠].

إن "سياسة الغطرسة" قد تؤيدها أيديولوجية تفيد من التصلب والتصميم على الصعيد الدولي، وتبني نفسها على الكبرياء والقومية. وهي قادرة على إغواء فئة الضباط، من خلال الخلط بين المجال التكتيكي الذي يقع فيه التصلب، وبين المجال الاستراتيجي والسياسي الذي لا يكفي فيه التصلب[٢٠١]. ومن الممكن القول أن حرب ١٩٦٧ تصح كمثال على "سياسة الغطرسة" الإسرائيلية؛ فقد بالغت "إسرائيل" في رفض التنازل عن سيناء لمصر بعد الحرب، معتبرة أن ما حازته من أراضٍ لا يمكن أن تضطر للتنازل عنه مستقبلاً، بسبب اعتقادها أن مصر أصبحت مردوعة بعد نكسة ١٩٦٧، فأصيبت بالصدمة بعد انهيار دفاعاتها خلال الساعات الأولى من حرب ١٩٧٣، وخسارتها جزءاً كبيراً من سلاحها الجوي؛ ما دفعها بعد ذلك من خلال المفاوضات إلى التخلي عن سيناء مع ترتيبات محددة، نصت عليها معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٩.

هـ. امتحان متأخر لـ "السياسة الأمنية":

في كثير من الأمور يوجد نوع من "آلية المردود العكسي" التي تشير إلى عدم اتساق بعض الخطى وعدم جودتها، وهكذا فإنها تعمل كجهاز للإنذار بأن شيئاً ما غير سليم قد وقع. ومن المفارقات البشرية أنه في القضايا الكبرى بالذات والمصيرية أحياناً، كالسياسة الأمنية لا يوجد جهاز

---

[٢٠٠] محمد بوجنال، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٩/١/١٣،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=624545، تاريخ الزيارة، ٢٠٢١/٥/١.

[٢٠١] يهوشافاط هركابي، خواطر في نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص ٦٦.

يعطي ردة فعل مباشرة. تستطيع أي دولة أن تبقى متمسكة بمفهوم سياسي استراتيجي خاطئ، لسنوات طويلة، من دون أن تكون مدركة لخطئها، ومن دون أن تتوفر شواهد واضحة على خطأ هذه السياسة بالفعل. وعندما تقع الواقعة، تدرك هذه الدولة فجأة أنها تسير وراء السراب، وعندها قد يصبح الضرر غير قابل للإصلاح. وفي كثير من الأحيان، عندما يتضح خطأ سياسة ما، يكون صانعوها قد تخلوا عن مناصبهم، أو ماتوا من دون محاسبتهم على تضليل الشعب، والشعب والدولة هما اللذان يعانيان في النهاية.

يشير كل ما تقدم إلى مقدار صعوبة وضع "سياسة أمنية"، وإلى مدى سهولة ارتكاب الخطأ فيها. إن هوامش الخطأ المسموح به بالنسبة لدولة صغيرة، هي هوامش ضيقة، ولذلك يترتب على صانعي السياسة فيها بالذات، أن يكرسوا تفكيراً رصيناً، وبحثاً ونقاشاً عميقاً وشاملاً في قضية بهذه الدرجة من الأهمية.

الفرع الثاني

تحديث مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

لم يتبلور مفهوم الأمن الذي صاغه بن جوريون إلى عقيدة أمنية متماسكة، مكتوبة ومُلزمة، إنما بقي بمثابة "عقيدة شفوية" كانت مقوماتها الأساسية مقبولة من المؤسسة الأمنية – السياسية في "إسرائيل" طوال سنوات وجودها. غير أن مفهوم الأمن الإسرائيلي مع مرور الزمن، أصبح متقادماً وأقل أهمية وملاءمة في الواقع الدينامي السائد في الشرق الأوسط الراهن، وبالنظر إلى وضع "إسرائيل" الجيو – استراتيجي والتحالفات الإقليمية، واتساع دائرة التهديدات وتنوعها، وإلى ميادين القتال الحالية والمستقبلية[٢٠٢].

وتستوجب سيرورات العولمة، والثورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات المختلفة، والإنترنت والفضاء، والتغيرات الإقليمية والكونية، وتغير طبيعة وطابع الحروب، كما التغيرات في المجتمع الإسرائيلي، إعادة النظر مجدداً في مفهوم الأمن وملاءمته للواقع الديناميكي في القرن الحادي والعشرين. ونظراً لاضطرار "إسرائيل" إلى مواجهة تشكيلة واسعة من التحديات والتهديدات المختلفة

[٢٠٢] شاؤول شاي وأليكس مينتس (تحرير)، مفهوم مُعدَّل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات، الجبهات والمحددات". في: "إسرائيل إلى أين؟، مناقشات مؤتمر هرتسليا ٢٠١٦، ترجمة: معهد السياسات والاستراتيجيا، هرتسليا، ٢٠١٦، ص ١–٤.

الأنواع والمرتفعة المخاطر، إلى جانب الفرص السياسية، فإن ثمة أهمية خاصة لتعديل وتحديث وملاءمة مفهوم الأمن للمحيط الإقليمي والاستراتيجي المتغير. ولقد جرت، على مرّ السنوات، بضع محاولات لتعديل مفهوم الأمن وتحديثه، غير أن حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تتبن تلك المحاولات.

على مدى السنوات الماضية، قام القادة الإسرائيليون بمحاولات عديدة لتحديث مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، بهدف مواكبة التطورات والمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، لكن هذه المحاولات واجهت العديد من التحديات والعقبات، وهو ما سوف نناقشه في السطور التالية.

أولاً: محاولات تحديث عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي:

لأكثر من أربعة عقود، ظلت وثيقة بن جوريون التي وضعها خلال سكنه في مستوطنة سديه بوكير[٢٠٣]، المحاولة الأولى والوحيدة الناجحة لتوضيح العقيدة الأمنية الإسرائيلية على الورق. والسبب في ذلك يكمن في بنية النظام الإسرائيلي، على عكس النظام الأمريكي، الذي يفرض تكراراً منتظماً للأمن القومي، فإن النظام الإسرائيلي لا يفعل ذلك. إذا كان هناك أي شيء، فإن النظام السياسي الإسرائيلي يكاد يكون بمثابة رادع للقيام بذلك. وتنطوي العملية على كسب تأييد الشخصيات السياسية المتضاربة حول المسائل الأمنية المثيرة للجدل والحساسة، مع تداعيات سياسية واقتصادية (في الميزانية) واجتماعية كبيرة أيضًا. وقد يجادل البعض أيضاً بأن خلفاء بن جوريون (الذين ينحدرون إلى حد كبير من حزب العمل) كانوا يرغبون في احترام إرثه، وبالتالي رفضوا استبدال عمله. لكن التفسير الأكثر إقناعاً هو أن إسرائيل تفتقر إلى البنية التحتية البيروقراطية. ولم يكن لدى إسرائيل حتى مجلس للأمن القومي National Security Council NSC حتى منتصف التسعينيات، عندها أطلقت البيروقراطية الإسرائيلية جهوداً لإنشاء مفهوم أمن قومي محدث أو جديد.

---

[٢٠٣] مستوطنة في النقب الشمالي بالقرب من الموقع الأثري عبدات. أصبح هذا الكيبوتس معروفاً عندما اتخذه بن جوريون مسكناً له ولعائلته العام ١٩٥٣ عندما اعتزل الحياة السياسية لأول مرة. وكانت رؤية بن جوريون هي في إحياء الزراعة والعمل في المنطقة الصحراوية، وأراد أن يكون نموذجاً لهذه الرؤية. وشجع بن جوريون مبادرة إقامة مدرسة سديه بوكير والتي يتواجد فيها معهد دراسة الصحراء، ومركز دراسة تراث بن جوريون، وهي تابعة لجامعة بن جوريون في بئر السبع، وسكن بن جوريون في المرحلة الأولى من العام ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٥ في الكيبوتس، وعاد إليه في منتصف ١٩٦٣ عندما اعتزل العمل السياسي للمرة الثانية. دفن بن جوريون وزوجته في هذا الكيبوتس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، راما الله، انظر: https://cutt.us/36Cm5.

وقد جرت العديد من المحاولات لتحديث مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، نستعرضها في ما يلي:

أ.اقتراح الجنرال يسرائيل طال سنة ١٩٩٨:

منذ بلورة العقيدة الأمنية في خمسينيات القرن الماضي، جرت عدة محاولات لتحديثها. وهكذا نشر الجنرال يسرائيل طال في العام ١٩٩٨ كتابه: "الأمن القومي: قلّة مقابل كثرة"، الذي عرض فيه تطور العقيدة الأمنية الإسرائيلية وأشار إلى التعديلات المطلوبة، التي كانت تلائم ظروف تسعينيات القرن الماضي. وقد تحدث عن أهمية الأمن القومي فقال إنه "ضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها"[٢٠٤].

ب. لجنة يتسحاق مردخاي سنة ١٩٩٨:

وفي عام ١٩٩٨، كلف وزير الدفاع يتسحاق مردخاي Yitzhak Mordechai اللواء (احتياط) ديفيد إيفري David Ivri (الذي أصبح أول مستشار للأمن القومي) برئاسة فريق عمل لتحديث مفهوم الدفاع والأمن[٢٠٥]. قسَّم إيفري فرق العمل إلى **خمس لجان فرعية نسبة للموضوعات التي ستبحثها وهي لجان تختص بـ:** الردع والنصر الحاسم والإنذار المبكر؛ العلاقات العسكرية – المدنية؛ السياسة العسكرية والعلاقات المجتمعية؛ القضايا الاستراتيجية؛ والتكنولوجيا، وضمت فرق العمل شخصيات ذات وزن ثقيل من داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وتمكنت فقط بعض اللجان الفرعية لفرق العمل من إكمال ونشر أعمالها جزئياً، لكن الفريق التكاملي، المسؤول عن إصدار المفهوم الأمني الشامل للموافقة عليه، لم يتمكن من إتمام مهمته. وأسفرت العملية عن صدام بين الفرق الخمسة، وعدم القدرة على استخلاص التحديات العديدة التي حددوها في وثيقة واحدة، تم حل الفريق بمجرد انتهاء مردخاي من ولايته، لذلك فإن هذه الاستنتاجات لم تُعرض على الحكومة الأمنية المصغرة، ولم تعتمد كعقيدة أمنية قومية[٢٠٦].

---

[٢٠٤] يسرائيل طال، الأمن القومي: قلة مقابل كثرة، مرجع سابق، ص ١٥.

[٢٠٥] فايز رشيد، "عقيدة آيزنكوت وتطوير الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية!"، مقال نشر في صحيفة الشرق، الدوحة، ٢٠١٥/٨/٢٠.

[٢٠٦] Jacob Nagel, From Ben-Gurion to Netanyahu: The Evolution of Israel's National Security Strategy, Site of Foundation for Defense of Democracies, 13/5/2019, see: https://www.fdd.org/analysis/2019/05/13/from-ben-gurion-to-netanyahu-the-evolution-of-israels-national-security-strategy/K، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢٢.

ج. لجنة دان مريدور سنة ٢٠٠٤:

في عام ٢٠٠٤، عيّن وزير الدفاع شاؤول موفاز Shaul Mofaz السياسي الإسرائيلي القديم دان ميريدور Dan Meridor (الذي كان أحد قادة اللجان الفرعية الخمسة في فرقة العمل عام ١٩٩٨) لرئاسة لجنة خبراء لإنتاج مفهوم إسرائيلي محدث للدفاع والأمن. بعد أن تعلم مريدور درساً من الفشل السابق، أنشأ لجنة واحدة فقط (بدلاً من خمسة)، تضم أكثر من ١٥ خبيرًا مختصاً بالأمن من خلفيات قادمة من الجيش والحكومة والبيروقراطية والأكاديمية وغيرها من المجالات، ومن بينهم اللواء غيورا أيلاند Giora Eiland (الذي أصبح في ما بعد رئيساً لمجلس الأمن القومي). في عام ٢٠٠٦، قدم مريدور تقريراً سرياً ومفصلاً من ٢٥٠ صفحة إلى رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، وهيئة الأركان، ووكالة الأمن الإسرائيلية، والموساد، وأجهزة أمنية أخرى[٢٠٧].

وبحسب استنتاجات اللجنة، تنقل المنظمات من خلال الوسائل العسكرية خصوصاً الصواريخ بعيدة المدى الحربَ من ميدان القتال المباشر إلى المواطنين في "الجبهة الداخلية"، الأمر الذي يستوجب تطوير ردّ يتمثل في الدفاع عن السكان المدنيين والبنى التحتية القومية. كما يوصي تقرير اللجنة بإعادة درس مدى ملاءمة مفاهيم الردع، والإنذار الاستراتيجي، والحسم، في مواجهة لاعبين من غير الدول على غرار التنظيمات كـ"حزب الله" وحركة حماس وغيرهما. كما أوصت اللجنة بضرورة استنباط ردّ مناسب دفاعاً عن أنظمة الحواسيب القومية (ضد الهجمات السيبرانية)[٢٠٨].

تبنَّى وزير الدفاع آنذاك شاؤول موفاز توصيات اللجنة بمجملها، فأوصى بأن يكون مخطط بناء قوة الجيش الإسرائيلي مرتكزاً على استنتاجات اللجنة. وعُرضت توصيات اللجنة على الحكومة الأمنية المصغرة، لكنها لم تُقرّ وتُعتمد كعقيدة أمنية لـ"إسرائيل"، ولم يتم اعتماد استنتاجات الفريق أو الموافقة عليها – على الأرجح بسبب تضارب الميزانية، والآثار السياسية والدفاعية لنتائجهم، والشعور بأن المنتج النهائي كان موجهاً بشكل كبير حول أولويات وزارة الدفاع، مقارنةً بأصحاب المصلحة الآخرين. ومع ذلك، تظل عناصر التقرير محورية في العقيدة الأمنية لـ"إسرائيل"، لا سيما

---

[٢٠٧] Jacob Nagel, From Ben-Gurion to Netanyahu: The Evolution of Israel's National Security Strategy, op. cit.

[٢٠٨] فايز رشيد، "عقيدة آيزنكوت وتطوير الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية!"، مرجع سابق.

في مجال الركيزة الجديدة المسماة "الدفاع"، والتي أضيفت إلى الركائز الثلاثة أي الردع، والإنذار المبكر، والحسم (القوة الهجومية)[٢٠٩].

د. تصور البروفسور إسحاق بن إسرائيل سنة ٢٠١٣:

وفي العام ٢٠١٣، نشر اللواء (في الاحتياط) البروفسور إسحاق بن إسرائيل Isaac Ben-Israel، تصوّره لعقيدة "إسرائيل" الأمنية، وأصدر كتاباً بذلك بعنوان "عقيدة إسرائيل الأمنية". وقرر "بن إسرائيل" أن التاريخ الأمني لـ"إسرائيل" ينقسم إلى ثلاث فترات، كان لكل منها عقيدة أمنية مختلفة[٢١٠]:

– "بدأت **الفترة الأولى** فور انتهاء الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني لأرض إسرائيل (فلسطين التارخية)". وكانت المواجهة في تلك المرحلة مواجهة محدودة، "واتخذت طابع خصام جيران متنازعين على مصادر المياه، وعلى تقسيم الأراضي وما إليه".

– بدأت **الفترة الثانية**، بحسب "بن إسرائيل"، عشية إعلان الدولة ١٩٤٨ واستمرت حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين. وكان التهديد الرئيسي في تلك الفترة يتمثل في خطر غزو جيوش دول الجوار العربية حدود "إسرائيل"، وخطر مواجهة بين دول.

– **الفترة الثالثة**، بدأ يتبلور في مطلع تسعينيات القرن العشرين، بحسب قول بن إسرائيل، **مفهوم أمني ثالث**، يعتبر أن "التهديد الأهم المحدق بها لم يعد يتمثل في غزو جيوش [the most relevant threat] أجنبية، وإنما في تنظيمات ومجموعات تحت – دولتية (كحركة حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان)"، وأنه يشمل مواجهات محدودة بين "إسرائيل" وهذه التنظيمات وغيرها.

وقرر "بن إسرائيل" أن مقالة زئيف جابوتنسكي Zeev Jabotinsky "الجدار الحديدي" Iron Wall ، التي نُشرت في روسيا عام ١٩٢٣، أسست المبدأ القائل أنَّه ينبغي حمل الدول العربية على التسليم بأنه لا يمكن القضاء على الوجود اليهودي في أرض "إسرائيل" بالقوة. لقد تنبأ الزعيم الصهيوني جابوتنسكي بأن الفلسطينيين العرب سيرفضون قبول اليهود في فلسطين التاريخية. فقال:

---

[٢٠٩] Jacob Nagel, From Ben-Gurion to Netanyahu: The Evolution of Israel's National Security Strategy, op. cit.

[٢١٠] Isaac Ben-Israel, Israel's Strategic Doctrine, Tel Aviv University, see: https://secdip.m.tau.ac.il/Israel-Strategic-Doctrine، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٤، وانظر أيضاً: فايز رشيد، "عقيدة آيزنكوت وتطوير الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية!"، مرجع سابق.

"لم يسبق في التاريخ أن قبلت مجموعة من السكان الأصليين وجود مجموعة جديدة نسبياً تسيطر على ممتلكاتهم المعلنة دون مقاومة". سخِر جابوتنسكي من أولئك الذين اعتقدوا أن السلام يمكن تحقيقه عن طريق التخفيف من الأهداف اليهودية، أو من خلال التنازلات الاقتصادية. وزعم أن العرب فهموا أن الصهيونية لا تسعى لقمعهم، ومع ذلك، "رفضوا تجديد الاستيطان اليهودي في فلسطين الانتدابية خوفًا من فقدان أغلبيتهم الديموغرافية"[٢١١]. لاحقاً تبنى بن جوريون مبدأ "الجدار الحديدي"[٢١٢] فأضحى أحد ركائز العقيدة الأمنية.

هـ. "منتدى هرتسيليا" سنة ٢٠١٣، ووثيقة أيزنكوت سنة ٢٠١٥:

وفي سنة ٢٠١٣، أُقيم "منتدى هرتسليا"[٢١٣] لتحديث مفهوم الأمن القومي في "المركز المتعدد المجالات" في هرتسليا، بهدف الاستفادة من خبرات المتخصصين الأكاديميين، وصنَّاع القرارات وقيادة الأجهزة الأمنية، بتشخيص الفجوات القائمة خلال تلك الفترة في مفهوم الأمن الإسرائيلي واقتراح مكونات جديدة وتعديلات ضرورية على مفهوم الأمن التقليدي. وهذا ينطبق، أيضاً على استراتيجية الجيش الإسرائيلي التي نُشرت في آب/ أغسطس ٢٠١٥، والذي نشرها رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي أيزنكوت Gadi Eizenkot ضمن وثيقة تحت عنوان "استراتيجية الجيش الإسرائيلي"، والتي جرى على أساس مبادئها المركزية وضع "الخطة المتعددة

---

[٢١١] Vladimir Ze'ev Jabotinsky, "The Iron Wall," November 4, 1923, translation accessed via the Jewish Virtual Library on May 6, 2019. See: https://www.jewishvirtuallibrary.org/quot-the-iron-wall-quot ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٢.

[٢١٢] أطلق زئيف جابوتنسكي (وهو قيادي في الحركة الصهيونية ولد في أوكرانيا في ١٧ أكتوبر ١٨٨٠) نظرية أو مسمى "الجدار الحديد"، والذي يعبر عن رؤيته ضرورة تنفيذ المشروع الصهيوني خلف جدار من حديد يعجز السكان العرب المحليون عن هدمه. غير أن نموذج جابوتنسكي لم يعارض فتح حوار مع الفلسطينيين في مراحل تاليه. بل على العكس كان يؤمن أنه وبعد أن يشج الفلسطينيون رؤوسهم بلا جدوى في هذا الجدار سيقرون مع الوقت بأنهم في وضع دائم من الضعف، وعندها يحين أو ان تدشين مفاوضات معهم حول وضعهم وحقوقهم القومية في فلسطين، انظر: الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي، موقع الجزيرة.نت، الدوحة، ٢٠١٤/١٠/٣، انظر: https://cutt.us/YTHMN، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٥.

[٢١٣] تأسس منتدى أو مؤتمر "هرتسليا" عام ٢٠٠٠ بمبادرة من مؤسس معهد السياسة والاستراتيجية، والضابط السابق في جهاز الموساد الصهيوني لعقدين من الزمن "عوزي أراد"، وتتم خلاله مناقشة مستقبل كيان إسرائيل ووضعها اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، ورصد الأخطار المحيطة بها من الداخل والخارج. ويعتبر مؤتمر "هرتسليا" الذي يُعقد سنوياً في منطقة هرتسليا، والذي يشارك فيه أركان الدولة، بدءاً بالرئيس ورئيس الوزراء وقائد الجيش، وصنَّاع القرار رفيعي المستوى، وضيوف مهمين من خارج "إسرائيل"، أحد أهم المؤتمرات الأمنية الاستراتيجية لإسرائيل، ويسعى لمساعدتها في تحديد المخاطر الأمنية التي تحيط بها، وكيفية مواجهتها: محلياً وإقليمياً ودولياً، وفي جميع المجالات: سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً واستراتيجياً.

السنوات"[٢١٤] لبناء قوة الجيش وتحديد المتطلبات المالية لتطبيقها. وأرسى رئيس الأركان بوثيقته تلك، أُسس عملية التنظيم الرسمي لمنطقة التماس بين مفهوم الأمن، من جهة، واستراتيجية الجيش الإسرائيلي، من جهة أخرى، وترجمتها إلى خطة عمل في مجال بناء القوة ومفهوم استخدام القوة. ففي غياب مفهوم رسمي للأمن القومي، جاءت وثيقة رئيس الأركان هذه لتسجد الثغرة أو الفراغ[٢١٥].

وحلّ هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق ضيف شرف على أعمال مؤتمر هرتسيليا الـ(١٦) الذي عُقد سنة ٢٠١٦، وقال في مداخلته "أنا مذعور إزاء مستقبل إسرائيل واليهود، في المدى المنظور إسرائيل هي الأقوى في المنطقة، لكنها ستواجه تحديات كبيرة على المدى البعيد، إلى جانب وجود فرص جديدة مع بعض الدول العربية، التي تتعاون حالياً معها في بعض الجوانب الخاصة"[٢١٦].

و. مسودة غور لايش سنة ٢٠١٥:

في عام ٢٠١٥ أيضاً، قدم مجلس الأمن القومي الإسرائيلي اقتراحًا بقيادة رئيس شعبة الدفاع والأمن، العقيد (احتياط) غور لايش Gur Layish، مسودة لتحديث المفهوم الأمني security concept[٢١٧]. وتناولت المسودة بشكل أساسي الاختلافات بين الحالات الروتينية والطوارئ، مشيراً إلى أن وثيقة بن جوريون، والمحاولات اللاحقة لمراجعتها، تناولت بشكل أساسي تهديد الحرب وأوقات الطوارئ. كما تناولت هذه الوثيقة قضايا تتعلق بالإنذار المبكِّر وردع "الإرهاب" وتعريف "النصر الحاسم". ولعل الأهم من ذلك، أن الوثيقة تناولت حاجة "إسرائيل" إلى إطالة أمد الهدوء لأطول فترة ممكنة، حتى لو كان ذلك يعني امتصاص عنف منخفض المستوى، مع الاستعداد دائماً لانتصار واضح لا لبس فيه بمجرد اندلاع "الأعمال العدائية". مرة أخرى، مع ذلك، فشل مجلس

---

[٢١٤] جاء تبرير الخطط المتعددة السنوات، أن المخاطر المحيطة بـ"إسرائيل" تستوجب ميزانية مالية طويلة المدى، لا تتأثر بتبدل الحكومات والتأثيرات الناجمة عن خلافات تحديد الموازنة العامة للدولة، ومن ضمنها ميزانية الدفاع الإسرائيلي.

[٢١٥] The IDF Strategy, INSS, 2017, see: https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2017/04/IDF-Strategy.pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٤، وانظر أيضاً: فايز رشيد، عقيدة آيزنكوت وتطوير الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية!، مرجع سابق.

[٢١٦] مؤتمر هرتسيليا يناقش المخاطر المحدقة بإسرائيل، الجزيرة.نت، ٢٠١٦/٦/١٦.

[217] Site Of Israeli Army, Col. (Res.) Gur Layish, (Main Points of the National Security Council's Security Concept – For Routine and Emergency)," *Eshtonot*, July 2015, see: (http://maarachot.idf.il/PDF/FILES/9/113729.pdf) تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٢

الأمن القومي في الحصول على الموافقة على نشر هذه الوثيقة، بعد أن بدأ تداولها داخل بيروقراطية الدفاع[٢١٨].

ز. وثيقة نتنياهو لتحديث عقيدة الأمن القومي سنة ٢٠١٨:

في عام ٢٠١٧، بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، الذي كان آنذاك يعتبر ثاني رئيس وزراء إسرائيلي حكم أطول فترة في تاريخ إسرائيل (بعد بن جوريون)، في التعبير عن رغبته الشخصية في وضع استراتيجية للأمن القومي، بمساعدة كبار مستشاريه وموظفيه المقربين (بما في ذلك مجلس الأمن القومي والأمانة العسكرية) وبالتشاور مع العديد من الخبراء. أكمل الوثيقة في سنة ٢٠١٨. عرض النقاط الرئيسية على مجلس الوزراء، وعلى مختلف الهيئات في جهاز الأمن، وعلى لجان الكنيست ذات الصلة. لقد ناقش بعض محتوياتها غير السرية في عدة مناسبات، بما في ذلك حفل تخرج كلية الأمن القومي، وفي مؤتمر جيروساليم غلوب في ٢٠١٨/١٢/٧ [٢١٩].

هدف نتنياهو من خلال هذه الوثيقة إلى أن تكون بمثابة موجه لرئيس الوزراء وللمستوى الأمني عند إعداد خططهم السنوية وطويلة الأجل. ومما يمكن استخلاصه من الأقسام غير المصنفة "سرية"، فإن عناصر الوثيقة هي ببساطة تدوينات للعقيدة القائمة، لكن نتنياهو طرح عدة مفاهيم جديدة كذلك. وقد عرض الرئيس السابق لهيئة الأمن القومي الإسرائيلي، العميد يعقوب نيغل Jacob Nagel، مقالاً "غير مصنف سري"، في الولايات المتحدة، عرض فيه مبادئ من العقيدة التي صاغها نتنياهو[٢٢٠]:

> "**أولاً:** يعرض نتنياهو ما قد يعتبره البعض مجرد تفاهات، لكنها مع ذلك هي القواعد التي تعمل "إسرائيل" بموجبها في الشرق الأوسط. وهو يلخص الحقيقة الوحشية القائلة بأن الضعيف لا يستطيع البقاء في الشرق الأوسط، ومن ثم فهو يلاحظ أن "إسرائيل" يجب أن تحصن قوتها وتزيد من ميزتها النسبية، خصوصاً في مواجهة عدم التناسق المتأصل في مواجهة أعدائها. يصنف التحالفات الأولية والثانوية، ويلاحظ أنه يجب صياغة السياسة وفقاً لذلك.

---

[٢١٨] Jacob Nagel, From Ben-Gurion to Netanyahu: The Evolution of Israel's National Security Strategy, op. cit.

[219] Site of Israel Ministry of Foreign Affairs, "Excerpt from PM Netanyahu's Remarks at the Globes Business Conference," 19/12/2018, see: https://cutt.us/encY1, تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٧.

[٢٢٠] Jacob Nagel, From Ben-Gurion to Netanyahu: The Evolution of Israel's National Security Strategy, op. cit.

ثانياً: يؤكد نتنياهو أن أمن "إسرائيل" يقوم على **أربع ركائز أساسية؛ الركيزة الأولى** هي **القوة العسكرية** التي تنبثق من قدرات الردع والإنذار المبكِّر والدفاع والهجوم. **الركيزة الثانية** هي **القوة الاقتصادية** التي تنبع من تقوية القطاع الخاص، وإزالة العوائق أمام التجارة، وتعزيز الروابط الاقتصادية العالمية. **الركيزة الثالثة** هي **القوة السياسية**، المستمدة من التحالفات القوية، والردع، وضمان حرية الحركة للجيش الإسرائيلي في العمل، وتقويض الأغلبية الانعكاسية المعادية لإسرائيل في المنظمات الدولية. **الركيزة الأخيرة** التي يصفها نتنياهو بأنها **القوة الاجتماعية والروحية**، والتي يمكن وصفها بشكل أفضل بأنها رأس المال البشري، مشيراً إلى مرونة "الشعب الإسرائيلي".

ثالثاً: وفقاً لنتنياهو، من الأهمية بمكان نشر الأركان الأربعة لمواجهة التهديدات الرئيسية لإسرائيل من أعداء الدولة وغير الدول و"الإرهابيين". إن الأعداء المسلحين نووياً هم، بطبيعة الحال، أكبر تهديد بين هؤلاء. تشمل التهديدات الأخيرة الأخرى الذخائر الموجهة بدقة (PGM) precision-guided munitions، والتحديات الإلكترونية الجديدة new cyber challenges، والتآكل المحتمل للجاهزية على الجبهة الداخلية home front، والجهود المستمرة لنزع الشرعية عن "إسرائيل"، من خلال حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) boycott divestment and sanctions والحرب القانونية في المحكمة الجنائية الدولية أو ما شابه.

رابعاً: بالنظر إلى المستقبل، يعتقد نتنياهو أنه يجب على "إسرائيل" رعاية رأس مالها البشري وضمان بقاء الأفراد المتميزين في الخدمة لفترة أطول. بالإضافة إلى ذلك، يجب على "إسرائيل" أن تضمن بقاء قدراتها التكنولوجية والتشغيلية متفوقة بشكل كبير على أعدائها. بالتوازي مع استمرار الاستثمار غير المتكافئ في الاستخبارات والقوات الجوية، يدعو نتنياهو إلى بناء قوة برية كبيرة. ويشير إلى أنه يجب ضمان تميز مماثل في مجالات الروبوتات والطائرات بدون طيار، وغيرها من التقنيات التي تمكن "إسرائيل" من العمل في عمق أراضي العدو.

خامساً: يشير نتنياهو إلى أن هناك حاجة إلى تحقيق تقدم مهم آخر لحماية السكان المدنيين. وهذا يشمل تكنولوجيا مضادة للصواريخ، ومضادة للأنفاق، وتكنولوجيا الحواجز المتقدمة. ويشمل أيضاً التكنولوجيا التي ستضمن استمرار العمليات من خلال حماية البنية التحتية العسكرية والحاسمة لـ"إسرائيل". ويعتقد نتنياهو أنه يجب على "إسرائيل" الحفاظ على

قدراتها السيبرانية المتفوقة، مع ابتكار طريقة أفضل للدفاع ضد نزع الشرعية، وتحسين العلاقات العامة لـ"إسرائيل"[٢٢١]."

بشكل عام، يحدد نتنياهو مبادئه وتوجيهاته لاستخدام "إسرائيل" للقوة. أولاً، يشير إلى أنه يمكن وينبغي نشر القوة لمواجهة أي تهديد وجودي. لكنه يشير كذلك إلى الحاجة إلى قدرات سريعة وقاتلة لتقليل الضرر الذي يلحق بالجبهة الداخلية، وبالتالي حرمان العدو من إنجازات كبيرة، وتقويض قدراته، وتقويض إرادته على مواصلة القتال؛ وتماشياً مع الرؤية الأصلية لبن جوريون، يجب أن تكون "إسرائيل" قادرة على هزيمة العديد من الأعداء في "حرب متعددة الجبهات"[٢٢٢].

تماشياً مع المحاولات الأخرى لوضع استراتيجية للأمن القومي، يحدد نتنياهو الحاجة إلى الحفاظ على الاستعداد لـ "الحرب بين الحروب". ويرى أهمية حماية الأراضي الإسرائيلية من "الإرهاب". وبصفته زعيم الدولة اليهودية، فإنه لا يزال يرى دور "إسرائيل" كحامي للجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم.

في مجال القتال الأخلاقي، تظل "إسرائيل" بالنسبة لنتنياهو، رائدة. وهي تواصل منع وقوع خسائر في صفوف المدنيين إلى أقصى حدٍّ ممكن، ويسعى نتنياهو إلى الحفاظ على هذه السياسة. ومع ذلك، يشير إلى أنه لن تكون هناك حصانة لمدبري "الهجمات الإرهابية" والمعتدين الآخرين ومرسليهم، ولن تخجل "إسرائيل" من ضرب الدولة المضيفة للعدو وبنيتها التحتية الحيوية، إذا كان ذلك يعني تقصير مدة الصراع[٢٢٣].

من المحتمل أن تكون هذه النقطة الأخيرة هي الأهم. إنها رسالة واضحة للعالم حول الطريقة التي تخطط بها "إسرائيل" للرد على التهديدات الاستراتيجية والوجودية، وكذلك الهجمات واسعة النطاق. سبق للقادة العسكريين أن أشاروا إلى هذه الرسالة في تصريحاتهم. لكن الآن، صاغه نتنياهو في وثيقة من المرجح أن تكون بمثابة سياسة إسرائيلية رسمية لسنوات قادمة.

رأت "إسرائيل" أنها تواجه تهديداً وجودياً طوال الوقت من الدول المعادية المحيطة بها. لذلك يجب أن تكون مستعدة دائماً لأنها لا تستطيع أن تخسر حرباً واحدة. كل المواجهات العسكرية بين

---

[٢٢١] العقيدة الأمنية لنتنياهو: منع تشكل تهديد وجودي وحماية الجبهة الداخلية، صحيفة الأخبار، بيروت، ٢٠١٨/٤/١٨.

[٢٢٢] Jacob Nagel, From Ben-Gurion to Netanyahu: The Evolution of Israel's National Security Strategy, op. cit.

[٢٢٣] Jacob Nagel, Ibid.

"إسرائيل" والدول العربية هي جولات "عنف" في حرب مستمرة، فـ"إسرائيل"، بسبب الحجم والموقع، ستكافح دائماً بسب عدم تمتعها بعمق جغرافي أو استراتيجي يخولها أن تحشد قواتها بمأمن عن عمليات الاستهداف، خلال أي حرب مستقبلية، كما أنها لا تملك مخزوناً ديموغرافياً يخولها حشد قوات عسكرية كبيرة تمكنها من تحمل حرب طويلة الأمد، لذلك، يجب أن يكون الجيش الإسرائيلي مستعدًا دائماً للرد على كل سيناريو تهديد حتى يتم تعبئة الاحتياطيات، كما يجب أن توفر للقوة الجوية أيضاً الوقت والمساحة لتعبئة الاحتياطيات. ولا بد أن تكون المخابرات الإسرائيلية مستعدة للعمل بكفاءة عالية لتكون قادرة على التنبؤ بالتهديدات والمخاطر الجديدة، وتوفير الإنذار المبكر. وفي حالة الحرب، يجب على "إسرائيل" نقل القتال إلى أراضي العدو، لمنع وقوع إصابات في صفوف "المدنيين الإسرائيليين" من خلال إصابة الجبهة الداخلية، ومحاولة تقصير مدة أي نزاع أو حرب[٢٢٤].

ثانياً: أثر التغيرات على مكوّنات عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية:

إن العولمة، والثورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات، والسايبر، والفضاء، والتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وتبدّل طبيعية الحروب، والمستجدات في المجتمع الإسرائيلي، تستدعي إعادة درس العقيدة الأمنية وملاءمتها لظروف الواقع الديناميكي للقرن الواحد والعشرين. وترتدي ملاءمة العقيدة الأمنية لأهداف الدولة، ولبيئتها الإقليمية والاستراتيجية المتغيرة، أهمية خاصة.

تُقدّر وثيقة استراتيجية الجيش الإسرائيلي التي نُشرت سنة 2015 أن: "(وثيقة) استراتيجية الجيش الإسرائيلي هي الأساس النظري والعملي لجميع الوثائق التأسيسية العسكرية. وبصفتها هذه، ترتكز على المصالح القومية الحيوية، وعلى الثوابت الأساسية في مجال الأمن القومي وعلى أسس التفكير والعمل العسكريين. وهي تُرشد إلى كيفية دمج ثوابت الأمن القومي الأساسية ضمن المبادئ والقواعد التي تقوم عليها العقائد العسكرية".

[٢٢٤] صالح النعامي، "مسوغات الدعوات لإعادة صياغة نظرية الأمن الإسرائيلية"، مقال نشر في صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٩/١٠/٢٧، انظر: https://cutt.us/96pzA، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/٢٢.

وينبغي لاستراتيجية الجيش الإسرائيلي، إذن، أن تكون مشتقة من مفهوم الأمن القومي، الذي يُفترض أن يكون مشتقاً بدوره من استراتيجية شاملة، كما هو مبين في التخطيط التالي[٢٢٥]:

استراتيجية شاملة

مفهوم الأمن القومي

استراتيجية الجيش الإسرائيلي

بناء القوة منظور الاستخدام

تحدد وثيقة استراتيجية الجيش الإسرائيلي أيضاً الأهداف القومية لـ "إسرائيل"[٢٢٦]:

أ. ضمان وجود دولة "إسرائيل"، حماية سلامة ووحدة أراضيها وأمن مواطنيها وسكانها.

ب. الحفاظ على قيم "إسرائيل" وطابعها، كدولة يهودية وديمقراطية وكوطن قومي للشعب اليهودي.

ت. ضمان مناعة دولة "إسرائيل"، الاجتماعية والاقتصادية.

ث. تعزيز مكانة دولة "إسرائيل" الدولية والإقليمية، إلى جانب السعي إلى تحقيق السلام مع جيرانها.

كما سبق ذكره، ترتكز عقيدة إسرائيل الأمنية على أربعة أسس: الردع، الإنذار الاستراتيجي، الحسم، والدفاع (أضيف هذا البند الرابع في تقرير دان مريدور).

قامت نظرية الأمن الإسرائيلية على ثلاثة أسس: الردع؛ الإنذار الاستراتيجي؛ الحسم. ولم يكن هناك اهتمام كبير بـ "الجبهة الإسرائيلية الداخلية"، باعتبار أن الحروب تدور في جبهات القتال. وقد بدأ الاهتمام بهذه الجبهة منذ حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١، وذلك عقب إطلاق صواريخ سكود العراقية على العمق الإسرائيلي، وأنشئت قيادة عسكرية خاصة لهذا العمق. لكن الوزن الأكبر بقي من نصيب الردع.

---

[٢٢٥] شاؤول شاي وأليكس مينتس (تحرير)، مفهوم مُعدَّل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات، الجبهات والمحددات، مرجع سابق، ص ١-٤.

[٢٢٦] شاؤول شاي وأليكس مينتس (تحرير)، المرجع نفسه، ص ٦.

وعقب حرب تموز ٢٠٠٦ أضيف أساس رابع هو الدفاع (بحسب توصيات لجنة مريدور). وفحواها في الظاهر "تحصين الجبهة الداخلية". وبناء على ذلك، قام مفهوم الأمن على مربع: "الأمن – الردع"، الإنذار، الدفاع، والحسم[٢٢٧]:

- **الردع:** أولاً وقبل كل شيء، بناء قدرات عسكرية تردع أعداء "إسرائيل" عن المبادرة إلى شنِّ حرب ضدها.
- **الإنذار المبكّر الاستراتيجي:** في حال فشل الردع في تحقيق غايته، مطلوب قدرة استخباراتية تعطي إنذاراً مبكِّراً عن نية العدو الإقدام على شنِّ الحرب.
- **الحسم:** في حال فشل الردع، وبادرت الجيوش العربية إلى الهجوم، ينبغي نقل الحرب إلى أرض الخصم باكراً، والسعي لحسم المعركة بأسرع ما يمكن.

وتنبع إرادة نقل الحرب إلى أرض الخصم من غياب العمق الاستراتيجي، ومن السعي لتقليص الأضرار التي تلحق بالبنى التحتية الاستراتيجية والسكان "المدنيين" بقدر الإمكان. وينبع مبدأ الحرب القصيرة من إدراك أن الجيش مضطر إلى استدعاء قوات الاحتياط إبَّان الحرب، وأن تعبئتها لفترة زمنية طويلة تضرّ اقتصاد الدولة. كما ينبع السعي لإنجاز حسم سريع من إرادة ردع الخصم عن خوض جولات إضافية من القتال مستقبلاً، لكن، بعد توقيع اتفاقات سلام مع مصر والأردن، تقلص كثيراً خطر الغزو المفاجئ للجيوش العربية.

منذ حرب ١٩٧٣ تغيرت طبيعة التهديدات التي تتعرض لها "إسرائيل"، وتراجع خطر الحرب الشاملة في مواجهة ائتلاف الجيوش العربية. وأضحت المواجهات مع تنظيمات من غير الدول هي عنصر التهديد الرئيسي المألوف، وبناءً عليه، رأى صانع القرار الإسرائيلي من الضروري البحث عن إجراء تعديلات على عقيدة الأمن القومي في مدى ملاءمة ركائز الأمن التقليدية (الردع، الإنذار، الحسم) في مواجهة خصم من هذا الطراز.

- **الدفاع:** الضلع الرابع الذي أضيف إلى "مثلث الأمن"، هو مجمل الجهود الأمنية اللازمة في المنظور القومي الواسع للدفاع عن الجبهة الداخلية (العمق الإسرائيلي) وحمايتها، التي تحولت إلى ساحة قتال مركزية، مع التشديد على السكان المدنيين ومنشآت البنى التحتية القطرية. وينطوي

---

[٢٢٧] ألكس مينتس وشاؤول شاي، "التغييرات الجيوسياسية في المنطقة تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنية"، ترجمة: جريدة السفير، بيروت، ٢٠١٤/٦/٢٩، انظر: http://palestine.assafir.com/article.aspx?articleid=2947، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٢٢.

الدفاع عن الجبهة الداخلية، بحسب الرؤية الإسرائيلية، أيضاً على فرصة كامنة لتعزيز الردع، ولتوسيع هامش المناورة لدى القيادة السياسية، ولتعميق الشعور بالأمن والمناعة القومية، ولتقليص الضرر المحتمل للسكان المدنيين ولمنشآت البنى التحتية القومية. ويتمحور البُعد الدفاعي، بوجه مركزي، في مجالات الدفاع الفاعل والسلبي، وحماية الحدود، بما في ذلك "الجدار الأمني" (الاسم الإسرائيلي الرسمي لجدار الفصل العنصري، الذي أقامه الاحتلال الإسرائيلي في مناطق واسعة جداً من الضفة الغربية) وأنشطة الحراسة في مواقع حيوية، وتجمعات سكانية وغيرها[٢٢٨].

شكل مبدأ الدفاع عاملاً أساسياً في بلورة توجهات الحكومة الإسرائيلية والخطط العسكرية والاستراتيجيات التي ترسمها في مواجهة التهديدات والأخطار. وترجمة لذلك، وضعت إسرائيل خططاً حول بناء وتطوير منظومات دفاع سلبي (التحصينات والملاجئ والغرف الآمنة) وإيجابي (منظومة الاعتراض الصاروخي). واستندت هذه الخطط الى حقيقة باتت مسلَّمة لدى الجيش والقيادة السياسية بأن إسرائيل لم تعد قادرة، في ظل التكتيكات التي تتبعها المقاومة في لبنان ـ وانتقلت لاحقاً الى فلسطين ـ على الحسم، لا على إسكات الصواريخ التي تدك جبهتها الداخلية.

يتهدد إسرائيل اليوم، بحسب الاعتقاد الإسرائيلي، أكثر من مئة ألف قذيفة صاروخية وصاروخ موجودة في حوزة حزب الله وحماس والفصائل الفلسطينية، والتي باتت تغطي كافة مساحة "إسرائيل". وعليه، ينبغي وفق استراتيجية الدفاع الإسرائيلية أن تحدد العقيدة الأمنية المحدثة، للردّ المطلوب على هذا التهديد، بواسطة مجمل ما يتوفر لدولة إسرائيل من وسائل (سياسية، وعسكرية – دفاعية وهجومية، وإمكانات لحماية السكان ودعم صمودهم).

يقوم المفهوم الأمني الذي تقترحه وتوصي به القيادة الإسرائيلية على مكوّنين اثنين: أحجار الأساس في مفهوم الأمن القومي التقليدي (مع ملاءمتها للواقع وللتغيرات المتوقعة) وأربعة أحجار أساس جديدة: الوقاية (المنع) والإحباط، العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأميركية، والتحالفات الإقليمية، والتكيّف والملاءمة. ربما يصح القول، أنه من غير الممكن الاكتفاء بالنموذج التقليدي الذي يتركز بصورة أساسية في الردع (الموجّه لمنع) اندلاع حرب شاملة، وذلك حيال تهديدات السلاح غير التقليدي و"الإرهاب". وبحسب الرؤية الإسرائيلية، ينبغي للمفهوم المعدّل أن يكون فعَّالاً، تجاه العوامل الدولتية أو غير الدولتية على حدٍّ سواء. وهو يرمي، في جوهره، إلى منع

[٢٢٨] ألكس مينتس وشاؤول شاي، "التغييرات الجيوسياسية في المنطقة تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنية"، مرجع سابق.

وتجنب المواجهة العنيفة، وفي حال الفشل في ذلك – إلى تعيين حدود المواجهة (من حيث "قواعد اللعبة"، حيز المواجهة ومدة المواجهة). ويتطرق مفهوم الأمن المعدّل الذي يقترحه الاستراتيجيون الإسرائيليون، إلى أربع ساحات جديدة لم يكن يشملها مفهوم الأمن التقليدي: السايبر، البحر، الفضاء، والمجال التحت أرضي (الأنفاق)[٢٢٩].

التغييرات في مفهوم الأمن القومي[٢٣٠]:

(مثلث) الردع، الإنذار، الحسم

(مربع) الردع، الإنذار، الحسم، الدفاع

(مثمن) الردع، الإنذار، الحسم، الدفاع، المنع والإحباط، العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة، التحالفات الإقليمية، (التكيّف) الملاءمة

ينبغي أن يأخذ المفهوم الأمني بالحسبان المقيّدات، أيضاً. أما المقيّدات الأساسية فهي اقتصادية (كما تجسدها ميزانية الأمن)، وقضائية (الجنائية الدولية) ووجدانية (الرأي العام). ويجب التأكيد على أن جزءاً كبيراً من توصيات منتدى هرتسليا لمفهوم الأمن القومي، تنسجم تماماً مع وثيقة "استراتيجية الجيش الإسرائيلي".

[٢٢٩] شاؤول شاي وأليكس مينتس (تحرير)، مفهوم مُعدَّل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات، الجبهات والمحددات، مرجع سابق، ص ٨.

[٢٣٠] شاؤول شاي وأليكس مينتس (تحرير)، المرجع نفسه.

ميادين المواجهة في مفهوم الأمن القومي

الميادين التقليدية: اليابسة، البرّ، الجو

الميادين الجديدة: المجال التحت أرضي (الأنفاق)، السايبر، الفضاء، البحر

محددات

ساحة الوجدان والإعلام

الساحة القضائية

ميزانية الأمن

وقد أوصى الباحثان الاستراتيجيان الإسرائيليان ألكس مينتس، وشاؤول شاي، بأن يشمل مفهوم الأمن الحالي (المحدث)، التقليدي، ثلاثة مركّبات (الردع، الإنذار، الحسم)، إلى جانب مركّب الدفاع. أما توصياتهما بشأن تعديل مفهوم الأمن فهي[٢٣١]:

١. اعتبار المنع والإحباط مركّباً (خامساً) في مفهوم الأمن القومي لإسرائيل.

٢. اعتبار العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأميركية مركّباً أساسياً (سادساً) في مفهوم الأمن القومي. وبناء عليه، يجب صون هذه العلاقات المميزة وتعزيزها، قدر الإمكان.

٣. اعتبار مسألة التحالفات الإقليمية والتسوية الإقليمية مركّبا أساسياً (سابعاً) في مفهوم الأمن القومي.

٤. اعتبار الملاءمة (التكيّف) مركّباً إضافيا آخر (ثامناً) في مفهوم الأمن القومي. تفترض الملاءمة توفر التكيف والمرونة إزاء دينامية التغيرات السريعة والمتواترة جداً. ويتعين على "إسرائيل" المبادرة إلى إملاء خطوات، وإلا فستنجرّ إلى توازن إقليمي جديد في الشرق الأوسط، قد يتحقق من دون (Inputs) مُدخَلاتها ومساهمتها.

٥. ينبغي لمفهوم الأمن المعدل لإسرائيل أن يغطي ميادين جديدة للمواجهة، مثل السايبر، الفضاء، المجال التحت أرضي (الأنفاق)، علاوة على التغيرات على الساحة البحرية.

---

[٢٣١] شاؤول شاي وأليكس مينتس (تحرير)، مفهوم مُعدَّل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات، الجبهات والمحددات، مرجع سابق، ص ٨.

٦. ينبغي لمفهوم الأمن القومي المعدّل لإسرائيل أن يأخذ في الحسبان، أيضاً، مقيدات اقتصادية، وجدانية وإعلامية، فضلاً عن مقيدات مشتقة من قوانين وأحكام ومعايير القانون الدولي.

٧. الحسم: إلى جانب الحاجة إلى تحقيق حسم "تقليدي"، ثمة حاجة أيضاً إلى وضع تعريفات مجددة لمفهوم الحسم، حيال تشكيلة من سيناريوهات المواجهة المترتبة على التغيرات الحاصلة لدى الخصوم (لاعبون غير دولتيين) والتغيرات في طابع الحروب.

٨. ينبغي ألا ننسى أيضاً إرث بن جوريون الذي يقول بأن السعي إلى السلام يشكل عنصراً استراتيجياً هاماً في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي.

ثالثاً: الحرب السيبرانية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي:

شكلت المستجدات العديدة في مجال تكنولوجيا الحرب السيبرانية تحدياً للمفاهيم السائدة حول الأمن القومي، وفرضت على صانع القرار الإسرائيلي مراجعة مفرداتها الأساسية. وهذا يرتب عليها إيلاء قضية الدفاع عن البنى التحتية الحيوية للدولة أهمية قصوى، ولا سيما في مجالات الطاقة والمياه والحوسبة والاتصالات والمواصلات والاقتصاد، في القطاعات المدنية والأمنية والعسكرية. وبناءً عليه، ينبغي إجراء التعديلات اللازمة في مفهوم الأمن القومي بهدف الردّ على التهديدات المستجدة[٢٣٢].

كما سبق ذكره، يُشكل مكوّن "الدفاع" إلى ثلاثية "الردع، والإنذار المبكّر، والحسم" ركائز مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي التقليدي. ويحتل الدفاع الناجع والفعَّال مكانةً كبيرةً في الحرب السيبرانية لأنه يضمن استمرار عمل الأنظمة الحيوية للدولة، كما أن القدرات السيبرانية العالية للدولة تمكّنها من الدفاع الناجع عن بناها التحتية الحيوية، وهي بذلك تسهم أيضاً في "الدفاع الفاعل" كما أكد تقرير لجنة مريدور ٢٠٠٧.

أ. تطور إمكانيات الحرب والدفاع السيبراني الإسرائيلي:

ولقد تطور على الصعيد الوطني مفهوم الدفاع عن الشبكات المحوسبة، بحيث صار ممكناً تعريفه بـ"الدفاع السيبراني" Cyber Defence. ومنذ نَشر تقرير لجنة مريدور، سُجّل ارتفاع ملحوظ في استخدام التكنولوجيا السيبرانية من أجل تلبية احتياجات متعددة للحرب، في ميدان المعركة

[٢٣٢] شموئيل أيفن ودافيد بن سيمان (محرر)، حرب في الفضاء الإلكتروني: اتجاهات وتأثيرات على إسرائيل، عرض: محمود محارب، معهد دراسات الأمن القومي، إسرائيل، ٢٠١١، ص ٢٠.

السيبرانية. وبناء على ذلك بات يتعين دراسة تأثير تكنولوجيا الحرب السيبرانية في عمليات تحديث مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي[٢٣٣].

في عام ٢٠٠٩، قام الجنرال غابي أشكنازي Gabi Ashkenazi، رئيس الأركان العامة آنذاك، بتعريف الفضاء الإلكتروني بأنه "منطقة قتال إستراتيجية وعملية لإسرائيل"[٢٣٤]. بعد هذا البيان، في عام ٢٠١٠، تم إنشاء مقر إلكتروني في المخابرات الوطنية الإسرائيلية (SIGINT) ووحدة فك تشفير الكود، أو ٨٢٠٠ كما هو معروف، لتنسيق وتوجيه عمليات الفضاء الإلكتروني العسكرية[٢٣٥]. كما تم إنشاء قسم للدفاع السيبراني في C4I Corps، وهي وحدة دعم قتالي مسؤولة عن جميع مجالات المعالجة عن بعد، والاتصالات في الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن معظم أنشطتها سرية، إلا أن هذا القسم معروف بتسهيل العمليات البرية والجوية والبحرية، في عصر يعتمد فيه الجيش الإسرائيلي بشكل كبير على أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصالات. يعمل القسم بالتعاون مع معظم وحدات النخبة في قوة الدفاع ويستخدم وسائل تكنولوجية متنوعة ومتقدمة لمواجهة الهجمات الإلكترونية للعدو[٢٣٦].

في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، قرر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي إيزنكوت، إنشاء فرع إلكتروني مستقل لقيادة نشاط الحرب الإلكترونية للقوات[٢٣٧]. سينضم هذا الفرع إلى مقرات القوات الجوية والبحرية وقيادة الجيش الإسرائيلي كفرع خدمة رئيسي يشرف على استراتيجية الحرب الإلكترونية للجيش. كما أوعز آيزنكوت إلى مدير الاستخبارات العسكرية هرتزل هاليفي بتشكيل مركز أبحاث خاص لمراجعة الإطار السيبراني للجيش[٢٣٨].

---

[٢٣٣] جيل برعام، تأثير تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية على بناء القوة في إسرائيل، في السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية، تحرير: رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٦.

[٢٣٤] Hanan Greenberg, "Virus bimkom matos," NRG, Nov. 11, 2011, see: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/305/039.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٢.

[٢٣٥] *Haaretz*, Jan. 1 2012.

[٢٣٦] Cyber Command: Defeating the Enemy that Can't Be Seen," Israel Defense Forces blog, Jerusalem, " Dec. 22, 2015.

[٢٣٧] Shmuel Even and David Siman-Tov and Gabi Siboni, "Structuring Israel's Cyber Defense," INSS Insight, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, Sept. 21, 2016.زز.

[٢٣٨] Breaking Israel News (Beit Shemesh), June 22, 2015.

في المؤتمر السيبراني الدولي الثاني الذي عقد في جامعة تل أبيب في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، كشف وزير الدفاع آنذاك إيهود باراك Ehud Barak لأول مرة أن إسرائيل لديها القدرة على شنّ هجمات إلكترونية هجومية. بينما شدد على أنه في حرب من هذا النوع يجب إعطاء الأفضلية للدفاع بدلاً من الهجوم، كشف أن إسرائيل لديها كلتا الإمكانيات[٢٣٩]. حتى الآن، لا توجد وثيقة متاحة للجمهور تحدد استراتيجية إسرائيل الرسمية بشأن طرق التعامل مع التهديدات الإلكترونية، على الرغم من أن قرار الحكومة الإسرائيلية ٣٦١١ يوفر خارطة طريق للحوكمة الوطنية للأمن السيبراني[240].

في عام ٢٠١١، تم إنشاء المكتب الإلكتروني الوطني لصياغة مفهوم رسمي للدفاع الإلكتروني، وتحديد الاستعدادات على مستوى الدولة في هذا المجال، والإشراف على الإجراءات والتعاون الوطني. في شباط/ فبراير ٢٠١٥، وافقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني تحت إشراف المكتب الوطني للإنترنت. هذه السلطة التنفيذية لديها عدة مهام: تحليل التهديدات والإنذار المبكر؛ عمليات الدفاع النشط تشغيل CERT-IL (فريق الاستعداد الوطني الإسرائيلي للأحداث السيبرانية) وإنشاء لائحة وطنية للمهن الإلكترونية الناشئة.

في نيسان/ أبريل ٢٠١٦، بدأت الهيئة الوطنية للأمن السيبراني عملها الرسمي. وتتمثل مهمتها الأساسية في الإشراف على "إجراءات الدفاع الإلكتروني لتوفير استجابة شاملة ضد الهجمات الإلكترونية بما في ذلك التعامل مع التهديدات والأحداث في الوقت الفعلي". ويخضع مدير الهيئة لرئيس المكتب الوطني للإنترنت، والذي يُعرف بأنه رئيس عملية الفضاء الإلكتروني الوطنية. وفي عام ٢٠١٦، تم تحديد الهيئة الجديدة لتوظيف أكثر من مائة موظف[٢٤١].

يُنظر إلى "إسرائيل" على أنها دولة رائدة عالمياً في مجال القدرات السيبرانية. وفي تقرير فحص الاستعداد السيبراني لثلاث وعشرين دولة، حصلت إسرائيل على أعلى درجة (٤.٥ نجوم من ٥).

---

٢٣٩. *Haaretz*, June 6, 2012.

240 Cyberwellness Profile—Israel," International Telecommunications Union", Geneva, Jan. 22, 2015.

٢٤١ "Cabinet approves establishment of National Cyber Authority," Israel Ministry of ForeignAffairs, Jerusalem, Feb. 15, 2015.

وأشاد مؤلفو التقرير بأنظمة الدفاع الإسرائيلية، وأشاروا إلى أن الدولة مستعدة جيداً للتعامل مع هجوم إلكتروني[٢٤٢].

مثل هذه الهجمات ليست مجرد مخاطر نظرية، ففي أيار/ مايو ٢٠١٣، في أعقاب غارة جوية إسرائيلية على دمشق، قالت جماعة تُدعى الجيش السوري الإلكتروني، إنَّها هاجمت نظام المراقبة والتحكم عن بعد الذي يدير البنية التحتية للمياه الرئيسية في حيفا[٢٤٣]. مرة أخرى، في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، تعرضت مئات المواقع الإسرائيلية، بما في ذلك تلك الخاصة بالبنوك والمدارس والمنظمات غير الربحية والصحف والوكالات الحكومية، لهجوم من قراصنة مرتبطين بمجموعة Anonymous الجماعية، وذلك كجزء من عملية مجموعة مناهضة لـ"إسرائيل" تسمى OpIsrael. وزعمت "إسرائيل" حينها أنَّها كانت مستعدة جيدًا لهذه الهجمات، حيث أفاد فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية بأن معظم المواقع التي تعرضت للهجوم كانت تعمل بشكل طبيعي[٢٤٤].

من الأسهل بكثير على "إسرائيل" الدخول في مواجهة مع العالم العربي من خلال معارك جوية متطورة، أو في مواجهات سيبرانية، من دخولها في مواجهة مع راشقي حجارة، أو في مواجهات من نمط "جندي ضد جندي". وبقدر ما يتشبّع ميدان المعركة بالتكنولوجيا المتطورة، تتقلص الفجوات الكمية، ويزداد التفوق النوعي في منظومات الأسلحة وفي القوة البشرية. وأدرك الجيش الإسرائيلي الطاقة الكبيرة الكامنة في الحواسيب، وبدأ منذ تسعينيات القرن الماضي استخدام حروب الحواسيب (warfare computer) على اختلافها.

إن التصدي للتهديد المستجد الناجم عن تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية، يتلاءم مع عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية.

ب. عناصر الأمن القومي (السيبراني):

في الوقت الحالي، تقف الحكومة الإسرائيلية في طليعة استخدام التقنيات الإلكترونية ضد التهديدات التي تواجهها الدولة في جميع المجالات. وتعتمد الحرب الإلكترونية على القدرات الإسرائيلية المستقلة، التي تجمع بين الإبداع المحلي والتقنيات الدولية، كما تندمج المقاربات التي

---

[٢٤٢] Homeland Security News Wire, Mineola, N.Y., Feb. 2, 2012; "Cyber-security: The vexed question of global rules," p. 66-7.

[٢٤٣] The Jerusalem Post, May 25, 2013.

[٢٤٤] RT Television Network, Washington, D.C. and London, Apr. 6, 2014; Ynet, Tel Aviv, Apr. 7, 2014.

تتبعها "إسرائيل" أيضاً مع المتطلبات الأصلية الثلاثة لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي التقليدي وتعززها[٢٤٥]:

أ. **الردع (السيبراني):** إن القدرات السيبرانية المتطورة تمكِّن إسرائيل من ردع أعدائها. وعلى سبيل المثال إن التغطيةَ الإعلامية الواسعة التي حظي بها فيروس ستاكسنت (الذي استُخدم لتخريب أنظمة الكمبيوتر التي تتحكم بمرافق تخصيب اليورانيوم في إيران) المنسوب إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، والذي شكَّل قفزة نوعية في كل ما يتعلق بالقدرة الهجومية السيبرانية للدول وقوتها ونفوذها، (هذه التغطية) أسهمت في تعزيز الردع الإسرائيلي.

ب. **الإنذار المبكر (السيبراني):** إن القدرات السيبرانية ستمكن إسرائيل من جمع معلومات كثيرة عن أعدائها، وفي الوقت ذاته ستمنع هؤلاء من الوصول إلى قاعدة بياناتها. وهذا يشكل بالنسبة للدولة إنذاراً فعّالاً بشأن نية أعدائها.

ج. **الحسم (السيبراني):** إن إسرائيل هي من الدول الرائدة في العالم من حيث قدراتها السيبرانية، وتمنحها هذه القدرات التفوق في المعركة من خلال استخدام أدوات سيبرانية متقدمة بهدف حسم المعركة. وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب حصر دلالة مفهوم الحسم، وكذلك مفهوم الردع بدقة في المجال السيبراني. ومع ذلك، من الواضح اليوم أن التفوق السيبراني المتكامل مع قدرات حركية (طاقة كينيتية)[٢٤٦] متقدمة، من شأنها أن تحسم المعارك[٢٤٧].

د. **الدفاع (السيبراني):** الدفاع هو مفهوم مهم للغاية في الحرب الإلكترونية لأن الدفاع الفعال يضمن استمرار الأنظمة الحيوية في البلاد في العمل. إن تطوير القدرات العملياتية في المجال السيبراني ضروري لحماية القوة القومية لإسرائيل، ويعتمد اقتصادها ومستقبلها كـ"مجتمع ديمقراطي" و"منفتح" إلى حد كبير على القدرة على حماية شبكات الكمبيوتر الحيوية في البلاد من أي اضطراب في الحياة الطبيعية.

---

[٢٤٥] جيل برعام، تأثير تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية على بناء القوة في إسرائيل، في السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية، مرجع سابق، ص ١٨.

[٢٤٦] كل جسم موجود في حالة حركة توجد طاقة حركية أو ميكانيكية (طاقة كينيتية)، الموقع الإلكتروني الخبير للصيانة، ٢٠١٠/١٠/٨، انظر: https://cutt.us/8rfXs، تاريخ الزيارة، ٢٠٢١/٨/٤.

[٢٤٧] جيل برعام، تأثير تطور تكنولوجيا الحرب السيبرانية على بناء القوة في إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٨.

أدى الاعتماد المتزايد على أنظمة الكمبيوتر في كل من إسرائيل وحول العالم إلى ظهور تحديات جديدة تتطلب استجابة فورية على المستوى الوطني. ومنذ أن قدمت لجنة مريدور تقريرها، عن الحرب الإلكترونية، تم استخدام التقنيات بشكل متزايد في ساحة المعركة الحديثة[٢٤٨].

يبدو أنه من الممكن دمج قدرات الحرب السيبرانية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بسهولة نسبية، شرط أن يجري تعديل هذا المفهوم في القريب العاجل. كما يمكن تطوير قدرات ذاتية في هذا المجال وفقاً لمبدأ النوعية في مواجهة الكمية: وجلّ ما تحتاج إليه، بحسب المزاعم الإسرائيلية، هو طاقة بشرية من ذوي المهارات العالية لتطوير أنظمة تسمح بتنفيذ أنشطة ضد أهداف بعيدة. وهذا الأمر لا يتطلب موارد مالية كبيرة، ولا يشكل خطراً على حياة الأفراد العاملين فيه. لكن في المقابل هناك ميول لدى النخب العلمية المتخصصة في مجال الحرب الإلكترونية في "إسرائيل" للهجرة إلى الخارج بهدف العمل في شركات تدفع مقابل مادي أكبر لهؤلاء الخبراء؛ وهو ما يعكس تراجع الروح "الوطنية" لدى اليهود في "إسرائيل"، وهذا من شأنه أن يهدد ميزة الجذب للمهاجرين اليهود التي تتغنى بها "إسرائيل"، بالرغم من أن دخل الفرد الإسرائيلي يُعدُّ من بين الأعلى في العالم والمنطقة.

المطلب الثاني

التحديات الأمنية بعيدة المدى

تواجه "إسرائيل" من خلال التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) عدة تهديدات وتحديات. هذا الأمر فرض على صانع القرار الإسرائيلي وضع استراتيجيات وتكتيكات محدثة ومتطورة وملائمة لمواجهة هذه الأخطار بأقل الخسائر، ومن خلال دفع أثمان غير مكلفة. وقد تنوعت التحديات والمخاطر، فبعضها تحديات أمنية عسكرية استراتيجية وهو ما سوف نناقشه في الفرع الأول، وبعضها الآخر تحديات إقليمية ومحلية وسيبرانية وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني.

---

[٢٤٨] Yitzhak Ben Israel, et al, "Lohama Kibernetit—he'archut medinat Israel lemitkafot al rishtot mahsehvim vetikshoret," Protocol 95, Science and Technology Committee meeting, July 4, 2011.

الفرع الأول

التحدي العسكري – الاستراتيجي

تعاني "إسرائيل" من حساسية زائدة تجاه التحديات ذات الطابع العسكري الاستراتيجي، بسبب طبيعة وجودها في بيئة عربية وإسلامية معادية بغالبيتها لهذا الكيان، وبسبب إدراكها أن أي تراجع في قدرتها على حسم الحروب ضد أعدائها، وأي تراجع في استعداداتها لشن حروب خاطفة وضربات استباقية يُعرضها لخطر الزوال، ويعرض ردعها للتآكل الخطير، وهو ما سوف نناقشه في ما يلي.

أولاً: انحسار القدرة على شن الحروب الخاطفة والضربات الاستباقية:

اعتمدت "إسرائيلُ" الحرب الوقائية والاستباقية في سياستها الأمنية، وجعلت منها نقطة ارتكاز مهمة استطاعت من خلالها تحقيق عدة إنجازاتٍ على المستوى الأمني والعسكري، لا سيما في حروبها مع خصومها من العرب، سواء البعيد منهم أو القريب[٢٤٩] وكمثال على ذلك، فقد هاجمت مصر عام ١٩٦٧ منهكة قواها العسكرية، ومدمرة للكثير من عتادها العسكري على الأرض قبل أن تتحرك، مما أكسبها ميزات عدة في تلك الحرب، قادت إلى حدوث النكسة وانتصار "إسرائيل" على عدد من الجيوش العربية واحتلالها العديد من الأراضي[٢٥٠].

في عام ١٩٨١ هاجمت "إسرائيل" المفاعل النووي العراقي لمنع العراق حينها من امتلاك التكنولوجيا النووية التي قد تقلب موازين القوى في مواجهة "إسرائيل"[٢٥١]. وفي العام ٢٠٠٧ قامت "إسرائيل" كذلك بتوجيه ضربة استباقية وقائية خاطفة للمفاعل النووي السوري في دير الزور السورية، والتي قالت "إسرائيلُ" حينها أنه كان على بعد أسبوعين من العمل، محتفظة بذلك لنفسها بالقوة النووية في المنطقة، ومانعة سوريا من تحقيق قوة ردع توازي القوة الإسرائيلية[٢٥٢]. كما وهددت

---

[٢٤٩] احمد خليفة (تحرير)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (٣)، مرجع سابق، ص ٤٣-٥٤. وانظر أيضاً: عوفر شيلح، "الضربة الاستباقية"، مقال نشر في جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٥/٨/١.

[٢٥٠] ميشيل أورين، ستة أيام من الحرب: حزيران ١٩٦٧ وصناعة شرق أوسط جديد، ترجمة: إبراهيم الشهابي، ط ١، دار العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٣٣٣.

[٢٥١] كولين كاهل، "على إسرائيل أن تَعلمَ الدرس من أوزيرياك"، مقال نشر في جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٨/٣/ ٢٠١٢.

[٢٥٢] إيريك فورث وهولغر ستارك، "هكذا دمرت إسرائيل المفاعل النووي السوري"، مقال نشر في مجلة دير شبيغل الألمانية، ٢٠٠٩/١١/٢، والمقال منشور أيضاً في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي:

"إسرائيل" مراراً وتكراراً بضرب إيران إذا ما استمرت في تطوير برنامجها النووي، وهو الأمر الذي لم تنفذه حتى كتابة هذه السطور، ربما الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى هو ما هدأ من روع "إسرائيل" على الرغم من التصريحات التي تصدر بين الحين والآخر بضرورة التصدي الإسرائيلي لإيران ومنعها من امتلاك أي سلاحٍ نووي مستقبلاً، مع الأخذ بالاعتبار احتمالية فشل عملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران[٢٥٣]. بالإضافة إلى أنّ "إسرائيل" استخدمت كذلك الضربات الاستباقية في عدوانها وحروبها على غزة وحزب الله اللبناني، حيث كانت دائماً هي الطرف المبادر بالعدوان، باستثناء عملية "معركة القدس" في أيار/ مايو ٢٠٢١، كانت الفصائل الفلسطينية هي المبادرة رداً على مخططات المستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى. وفي السنوات الأخيرة قامت "إسرائيل" بقصف العديد من المواقع العسكرية السورية بحجة تشكيلها خطراً عليها لتدهور الوضع الأمني في سوريا[٢٥٤].

أثبتت الحروب الأخيرة التي خاضتها "إسرائيل" فقدانها لتميزها بشن الحروب الخاطفة، وسرعة إنهائها، وتأثير ضرباتها الاستباقية على سير الحرب والمعركة، فقد أجبرت المقاومة الفلسطينية – في غزة مثلاً–"إسرائيل" على خوض حروب استنزاف طويلة لا ترغب بها، مما أنهك قواها وأضعف قدرتها على حسم المعارك العسكرية بسرعة، وخلخلت الاستراتيجيات التي استخدمتها سابقاً، في حروبها المتعددة التي خاضتها[٢٥٥].

وقد اعتبر الكثير من جنرالات الجيش الإسرائيلي أنه في حال لم يتم حسم المواجهة مع حركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فإن المشروع الصهيوني سيصبح في خطر كبير، على اعتبار أنَّ قدرة المستوطنين الذين يقطنون في محيط القطاع (مستوطنات غلاف القطاع) على الصمود ستؤول إلى الصفر، وقد أوجز الجنرال داني هارئيل Dan Harel[٢٥٦] نائب رئيس هيئة أركان الجيش

---

http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/sahafa-1464.htm، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٤.

[٢٥٣] دلال محمود السيد، "الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية"، الجزء (١)، لطبعة (١)، المكتب العربي للمعارف والنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٦١، أو انظر أيضاً: أرون أبرافوميتش، تقويم النوايا والقدرات الإيرانية، وثائق مؤتمر هرتسيليا الثامن، ١٦٤.

[٢٥٤]"إسرائيل تقصف موقعاً للجيش السوري"، موقع وكالة فرانس ٢٤ الإخبارية ٢٠١٦/٩/١٤، أنظر الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20160914-%، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٢.

[٢٥٥] عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٣٤.

[٢٥٦] ولد في حيفا في عام ١٩٥٥، وأنهى دراسته الجامعية في العلوم السياسية في جامعة حيفا، وانتسب إلى دورة طيارين في عام ١٩٧٤ إلا أنه أبعد عنها بعد أقل من عامين، فانتقل إلى سلاح المدفعية حيث تولى عدّة مهام ومناصب، منها: قائد

الإسرائيلي عندما قال: "إن مواصلة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المستوطنات المحيطة يعني أن تصبح الحياة فيها مستحيلة، وفي حال خسرت إسرائيل أياً من مدنها ومستوطناتها فإن هذا يعني ضربة قاصمة للفكرة الصهيونية من أساسها"[٢٥٧].

ثانياً: تآكل قوة الردع:

تُشكل قوة الردع أحد مرتكزات الأمن الإسرائيلي وفي هذا السياق يقول الجنرال **يسرائيل طال:** "إنّ العقيدة الأمنية الإسرائيلية نصت على أن يحتفظ الجيش الإسرائيلي بالقوة على الردع، وإذا لم يكن الردع كافياً فعليه أن يتمكن من الحسم، فالردع والحسم وجهان لعملةٍ واحدة".[٢٥٨] فـ""إسرائيل"" تعتمد وجهة النظر القائلة بأن عليها، أن تطور من قواتها وقدراتها باستمرار لضمان الحفاظ على مستوى عالٍ من قوة الردع، يحول دون قيام أي دولةٍ عدوة من شن الحرب على "إسرائيل"، دون أن تُدرك أنها ستعود خاسرة منهكة القوى، أكثر من وقت بدء الحرب[٢٥٩] .

تعددت أساليب الردع الإسرائيلي ووسائله، فقد كان الردع العسكري جزءاً أساسيّاً من الرؤية الأمنية كما وضع أساساتها **ديفيد بن جوريون**، أول رئيس للحكومة ووزير للدفاع، وارتأت "إسرائيل" بفعل طبيعة الظروف الأمنية المحيطة بها، أن تمتلك أكبر قوة ممكنة من أجل ردع خصومها، ومنعهم من مهاجمتها أو من تغيير الوضع القائم[٢٦٠]. وقد كان الحسم العسكري جزءاً أساسياً من السياسة الأمنية الإسرائيلية، فلم توفر "إسرائيل" جهداً في حسمها أيًّا من المعارك التي خاضتها. واعتمد الردع الإسرائيلي على مكونين أساسيين، هما: القدرة العسكرية للجيش الإسرائيلي وإعداده

كتيبة مدفعية على الحدود اللبنانية. وعُيّن في عام ١٩٩٣ رئيساً لدائرة العمليات في هيئة الأركان العامة، وبقي في منصبه هذا حتى عام ١٩٩٥ حين عُين ضابطاً رئيسياً لسلاح المدفعية. وعُين في عام ١٩٩٨ في منصب السكرتير العسكري لوزراء الدفاع: إسحاق مردخاي، وموشي أرنس، وإيهود براك. وعُين في عام ٢٠٠٣ قائداً للواء الجنوب في الجيش الإسرائيلي، وتولى قيادة العمليات العسكرية في قطاع غزة، وأشرف على تطبيق خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥. ثم عين ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

[٢٥٧]إبراهيم حبيب، "أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد (١٨)، العدد (٢)، ٢٠١٠/٣، غزة، ص ١٠٩٨.

[٢٥٨] دلال السيد محمود، الاستمرارية والتغيير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية، الجزء (١)، ط١، المكتب العربي للمعارف والنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١١٠. أو انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، ط١، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢١.

[259]Amos Perlmutter, "The Military and Politics in Israel ", in Anthony C. Rogerson and others (eds), Op. Cit, p. 89.

[٢٦٠] عوض منصور، دليل إسرائيل العام ٢٠١١: المؤسسة الأمنية والعسكرية، تحرير: كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٩٠-٦٢٣.

بشكل جيد، والجاهزية الإسرائيلية لتفعيلها وردع الخصوم، من جهة أخرى، يمكن تقسيم أنواع الردع الإسرائيلي إلى أربعة أنواع على النحو الآتي:[٢٦١]

١. **الردع الجارف:** وهو التهديد باستخدام قوة جارفة لمنع العدو من اتخاذ أي خطوات من شأنها تغيير الوضع القائم، أو القيام بأي ردٍّ من قبل الدول المحتملة كأعداء على الأعمال التي تقوم بها "إسرائيل"، كالتسلل إلى "إسرائيل"، والقيام بعمليات.

٢. **الردع المحدَّد:** وهو يهدف إلى منع الخصم من التخطيط لإجراءات بهدف تغيير الوضع القائم. والردع المحدَّد لا يشمل الخروج إلى حرب، وإنما يُنفَّذ عن طريق وضع خطوط حمراء، يكلِّف المساس بها ثمناً باهظاً كردٍّ عسكري (تُنفذ استراتيجية "الحرب بين الحروب" ضمن هذا المفهوم، مثلاً: طُبقت في سورية بعد ٢٠١١).

٣. **الردع الاستراتيجي:** وهو يعني منع الخصم من القيام بأي عمل يمثّل تهديداً وجوديّاً على "إسرائيل"، مثل الحرب الشاملة، وذلك من خلال إقناعه أن نتائج الحرب وثمنها سيكون قاسيًا. ووظيفة الردع هنا منع المهاجم من تحقيق أهدافه من خلال تفعيل القوة التقليدية. والجدير بالذكر هنا أنَّ "إسرائيل" تحافظ على سياسة الغموض النووي، كجزء من الردع الشامل.

٤. **الردع المتراكم:** هي سياسة طويلة الأمد، وهي معدة لإقناع أعداء إسرائيل على أنَّ إنهاء الصراع عن طريق القضاء على "دولة إسرائيل" هو أمر غير ممكن (ويدخل في هذا المفهوم "مبدأ كي الوعي").

استطاعت "إسرائيل" الحفاظ على مستوى جيد من قوة الردع لا سيما في ستينيات القرن الماضي، فتمكنت من مواجهة عددٍ من الدول العربية في حرب عام ١٩٦٧، بل ومن إلحاق الهزيمة بها، وبقيت "إسرائيل" تحتفظ بقوة ردع متراكمة حتى العام ١٩٧٣ حينما دخلت في حربها مع مصر، حيث تم إلحاقُ هزةٍ كبرى بقوة ردعها، لتتمكن القوات المصرية من اقتحام الخطوط الدفاعية لها، وعدم قدرة "إسرائيل" على اكتشاف مخططات الجيش المصري الهادفة لشن الحرب إلاّ

[٢٦١] عماد أبو عماد، "منظومة الردع الإسرائيلية.. بين النجاح والإخفاق"، بحث نشر في الموقع الإلكتروني لمركز رؤية للتنمية السياسية، ٢٠١٦/٤/٢٨، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/nlLyn، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١٢/٤.

وقت بدايتها، وقد اعتبر كثير من الخبراء الإسرائيليين أن تلك الحرب كانت النقطة الأولى في بداية تصدع نظرية الردع الإسرائيلي[٢٦٢].

سعت إسرائيل بعد ذلك بسنوات إلى التأكيد مجدداً على فاعلية وكفاءة قوة الردع التي تمتلكها، خاصة بعد نجاح المقاومة الفلسطينية في تحقيق اختراقاتٍ عدةٍ للأمن الإسرائيلي وتنفيذ عملياتٍ عدة، ففي عام ١٩٨٢ قامت بشن حربٍ على لبنان، بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية، وعملياً قد تكون نجحت إسرائيل في إبعاد المقاومة الفلسطينية عن حدودها المحاذية، ولكنها لم تستطع القضاء عليها، ولكن تلك الحرب أثبتت مرةً أخرى أنّ إسرائيل ما زالت تمتلك قوة ردع رغم الهزات التي تعرضت لها[٢٦٣]. ومع ذلك لم يتحقق ما أرادت له إسرائيل أن يكون، فما هي إلاّ سنوات قليلة واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، ولم تستطع إسرائيل إيقافها أو منع حدوثها، مؤكدةً على أنَّ قوة الردع الإسرائيلية مسألةٌ تحتاج إلى نقاش، فقد أيقنت إسرائيل أنّ الحلول العسكرية لم تعد القوة الأولى في تحقيق الانتصارات، فما هي إلّا سنوات أُخر حتى انسحبت إسرائيل من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ بعد استنزاف طويل من المقاومة اللبنانية.

ومع بداية القرن الحالي زادت قوة الردع الإسرائيلي تآكلاً وتصدّعاً، فقد شنّت إسرائيل منذ عام ٢٠٠٦ خمس حروب ضدّ فصائل المقاومة، الأولى كانت عام ٢٠٠٦ ضد حزب الله اللبناني، والثانية والثالثة والرابعة والخامسة كانت ضد فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في أعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٢١ على التوالي. ومثلت تلك الحروب اختباراً جديداً لإسرائيل، التي اعتادت خلال حروبها ومواجهاتها السابقة على خوضها في مواجهة جيوش منظمة، وليس تنظيمات وحركاتِ مقاومة، فلم تستطع إسرائيل حسم أيٍ من المعارك مع تلك التنظيمات لصالحها، رغم استخدامها للعنف المفرط[٢٦٤].

مع تراكم القدرة العسكرية خصوصاً ترسانة الصواريخ لدى إيران وحزب الله وحركة حماس، وحصول تعادل إلى حدٍّ ما في القوة التدميرية (التقليدية) خصوصاً بين إسرائيل وإيران، وينسحب

---

[٢٦٢] أوري بار يوسف، خمسون سنة من الردع الإسرائيلي: استنتاجات الماضي والمستقبل (ترجمة)، دار النشر للجيش الإسرائيلي، مرخوت، ١٩٩٩، ص ٣٦٥.

[٢٦٣] يوسي فيلد، ذكريات وعبر من حرب سلام الجليل (ترجمة)، دار النشر للجيش الإسرائيلي، مرخوت، ٢٠٠٧، ص ٥٢-٣٥.

[٢٦٤] شاؤول شاي، "نظرية الأمن الإسرائيلية بين الردع والحسم"، من وثائق مؤتمر هرتسليا، ٢٠١٥/٧/٧، انظر الرابط التالي: http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/dbsAttachedFiles/SHAULshay.pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٤.

الأمر على إسرائيل وحزب الله بدرجة أقل. أدى هذا الوضع إلى نشوء ردع متبادل؛ حيث يُصبح الطرفين غير قادرين أو غير راغبين في التحرك، وبالتالي تنشأ حالة من التكافؤ الفاعل، ينطبق عليها المصطلح النووي الذي استُخدم في حقبة الحرب الباردة: "التدمير المتبادل المؤكد" Mutually Assured Destruction MAD.

غير أن استمرارية هذه الحالة أمر خاضع للنقاش، فبالنسبة إلى إسرائيل تُعدّ حالة "التدمير المتبادل المؤكد" مشكلة حقيقية لأنها تنسف مبدأ حرية العمل الإسرائيلي من أساسه، فضلاً عن أن حالة "التدمير المتبادل المؤكد" تعطي الطرف المناوئ هامشاً للمناورة، الأمر الذي يكبح القوة المسلحة الإسرائيلية التي ترمي أساساً إلى حرمان خصومها من هذه الميزة. هكذا، وفي مفارقة أُخرى، تبدو حالة "التدمير المتبادل المؤكد" كأنها وبال على قدرة الردع الإسرائيلي، بدلاً من كونها تعزيزاً لها. وهذا الأمر يشكل معضلة كبرى لإسرائيل من الصعوبة أن تستطيع إسرائيل أن تتعايش مع هذه الحالة؛ لأن لذلك أثراً كبيراً على منظومة الأمن القومي الإسرائيلي، التي ترتكز بشكل كبير وحاسم على مبدأ الردع[٢٦٥] .

يشكل "الدفاع" ملاذاً، وقد تم ترسيخه كركن في العقيدة الإسرائيلية بعد تقرير وزير العدل السابق دان ميريدور عن الأمن القومي، لكن الدفاع: (أ) مكلف جداً؛ (ب) فيه ثغرات لأنه لا يمكن أن يكون كاملاً؛ (ج) هو كمبدأ يميل إلى السلبية، وبالتالي لا يبدو أنه سيقدم حلاً للتهديد المتنامي الذي تشكله الصواريخ الدقيقة أو الطائرات المسيّرة الموجهة بالأقمار الصناعية، أو ما يرجح أن تراه المنطقة خلال العقد المقبل من روبوتات قتالية، وأسلحة هجومية موجهة عن بعد[٢٦٦] .

لا شك أن "إسرائيل" ستعمل جاهدة على الخروج من نفق "الردع المتبادل" بكل الوسائل الممكنة، وهو ما تعمل عليه من خلال شراء أحدث الأسلحة كطائرات أف ٣٥ الاستراتيجية، والطائرات المزوّدة بالوقود والغواصات النووية. وتعمل أيضاً على تحديث معدات الجيش من خلال إدخال الروبوتات وتقنيات الذكاء الصناعي، وأجهزة الرصد والإنذار والكثافة النارية في الحروب والعمليات الخاطفة؛ لكن ذلك يجعلنا نتساءل عن مدى تأثير عدم استقرار الحكومات الإسرائيلية خلال الأعوام

---

[٢٦٥] التدمير المتبادل المؤكد (الردع)، الموقع الإلكتروني لخارج السرب، ٢٠١٢/٥/١٨، انظر: https://cutt.us/C7d2S، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٢.

[٢٦٦] احمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٢٢)، بيروت، ربيع ٢٠٢٠، ص ٨٥.

الماضية، وإجرائها العديد من الانتخابات التشريعية خلال العامين الماضيين، وتأثير ذلك على إقرار موازنات الدفاع، بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الإسرائيلي، وحدوث نوع من الانكماش الاقتصادي على غرار العديد من دول العالم.

ثالثاً: تراجع القدرة على نقل المعركة إلى أرض العدو:

قال ديفيد بن جوريون في مراتٍ عديدة منذ انتهاء حرب ١٩٤٨: "إذا هاجمونا وفرضوا علينا حرباً جديدة، لن نتبع استراتيجية دفاعية، بل سننتقل إلى مهاجمة العدو، وبقدر الإمكان على أرض العدو، [...]، لا ننوي إدارةَ حربٍ دفاعية ثابتةٍ، يجب ألّا نكتفي بخط الدفاع فقط، سنحارب خارج أرض إسرائيل، يجب إبادة قوة العدو على الأرض"[٢٦٧].

ونقل المعركة إلى أرض العدو كأحد ثوابتِ الأمن الإسرائيلي من حيث المبدأ النظري الفعلي الذي يرتكز عليه الفكر العسكري الإسرائيلي، يتمثل في ضرورة إدارة الحرب منذ البداية على أرض الخصم أو العدو أو على الأقل نقلها إلى أرضه بأسرع وقتٍ ممكنٍ بعد بدايتها، وهذه الضرورة تنبع من عدة اعتبارات، أهمها قوة الردع التي سبق ذكرها، والاعتبارات الأخرى كصغر المساحة الجغرافية بالنسبة لإسرائيل، وسعيها الدائم للتوسع، فقد تسعى للاستيلاء على أراضٍ جديدة لتوسيع حدودها أو تعديلها أو تأمين أراضيها أو تحسين وضعها التفاوضي[٢٦٨].

ونظراً لتعدد الاعتبارات في تبني مبدأ نقل المعركة لأرض العدو، فهو يُعد من ركائز الفكر والعمل الأمني والعسكري التي طبقت عملياً في كل حربٍ "إسرائيلية"، بل وفي كل استخدام إسرائيلي للأداة العسكرية دون مستوى الحرب. لقد كان التمسك بهذا المبدأ كاملاً لدرجة أنّه كان رداً آلياً منذ اللحظات الأولى لحرب أكتوبر ١٩٧٣، حتى قبل أنْ تنشأ الظروف الحربية المطلوبة لتنفيذ الهجوم، رغم ما توافر لإسرائيل من عمقٍ استراتيجي على الجبهة المصرية في ذلك الوقت. وبعد مرور عقودٍ من تصريحات **بن جوريون** السابق ذكرها، يقول **إسحاق رابين** في نفس الخصوص: "أنه في حالة كون الردع الإسرائيلي غيرَ كافٍ، سيكون علينا أن ننقل الحرب إلى أرض العدو"؛ وهذا يدلُ على تأصل المبدأ في الفكر الأمني الإسرائيلي.

---

[٢٦٧] أفي شليم، "دافيد بن غوريون: دولة إسرائيل والعالم العربي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (٨)، العدد (٢٩)، بيروت، شتاء ١٩٩٧، ص ١٨٦.

[٢٦٨] محمد فاروق الهيثمي، "تخطيط سياسة إسرائيل العسكرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣)، تموز ١٩٦٨، ص ١١٦_١١٧.

وحديثاً ما زالت "إسرائيل" متبعة لنفس الأسلوب، محاولةً تجنب أي معركة أو مناوشةٍ تحدث على أرضها، ويظهر هذا واضحاً من خلال عدوانها على لبنان وقطاع غزة أكثر من مرة، حيث سعت دائماً لإبقاء المعارك بعيدة عن أراضيها، وإن لم يكن النجاح حليفها بنسبة عالية في تلك المرات، حيث تمكنت المقاومة من خوض معارك خاطفة على الأراضي الإسرائيلية وداخل استحكاماتها، وقتلت عدداً من جنودها، وأثبتت بما لا يَدعُ مجالاً للشك أنَّ أي مواجهة قادمة لن تستطيع إسرائيل من خلالها أن تبقي أرضها خارج نطاق المواجهة، حيث تمكنت المقاومة من تحطيم أهم ركائز الأمن القومي الإسرائيلي من خلال ضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية و"العمق الاستراتيجي" طيلة فترة المواجهة معها، منهية بذلك عصر نقل المعركة لأرض العدو كما جرى في حروبها السابقة عندما كان يتم إبعاد "العمق الإسرائيلي" عن ساحة الحرب ومجرياتها. وبات واضحاً بشكل جلي أكثر من أي وقت مضى، أن نتائج الحروب بين إسرائيل وخصومها سوف تتحدد في المستقبل، ليس بناء على ما سيحدث في أرض المعركة فقط، وإنما بناءً على ما سيحدث في الجبهة الداخلية لإسرائيل، فلم يعد هناك فاعلية لمبدأ الحدود الآمنة لإسرائيل[٢٦٩] .

استيقظت "إسرائيل" في سنة ٢٠٠٦ على كابوس حرب تموز/ يوليو على لبنان، فعلى خلاف تجاربها السابقة منذ سنة ١٩٤٨، كانت الخلاصة الأولى أن العمق الإسرائيلي بات عرضة للهجوم، وبالتالي لم يعد مفهوم نقل الحرب إلى أرض العدو كافياً للإبقاء على الجبهة الداخلية الإسرائيلية في منأى عن ويلات الحرب؛ وفعلاً، أصبحت مشكلة إسرائيل تكمن في أنها نفسها أمست عرضة للتهديد، وهكذا أضحى "الدفاع" بشقّيه السلبي (الملاجئ والأماكن المحصنة) والنشط (منظومة صواريخ آرو، والقبة الحديدية، ومقلاع داود... إلخ) ركيزة أساسية متكاملة مع مجمل العقيدة العسكرية الإسرائيلية وتبدلاتها المستقبلية[270] .

غير أن حرب ٢٠٠٦ أفضت إلى خلاصة أُخرى سبق أن تجلت بوضوح في حرب ١٩٨٢ واحتلال لبنان: لقد تغيرت طبيعة التهديد الذي تواجهه إسرائيل من جيوش تقليدية conventional

---

[٢٦٩] الجبهة الداخلية الإسرائيلية نقطة ضعف مصيرية بالحرب، الموقع الالكتروني لعرب ٤٨، ٢٠٢١/٤/٢، انظر: https://cutt.us/jgDzG، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢٨.

[270] مخاوف إسرائيلية من سيناريو متطرف يستهدف "الجبهة الداخلية"، الموقع الإلكتروني لعدنان أبو عامر، ٢٠٢١/٤/٤، انظر: https://cutt.us/GcCQT، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١.

كبيرة معادية إلى: (١) قوات غير تقليدية non-conventional صغيرة القوام نسبياً كحزب الله و"حماس"؛ (٢) تحدي الصواريخ ومنظومات الأسلحة القصيرة والبعيدة المدى[٢٧١] .

وفي كلتا الحالتين، لم يعد الركنان التقليديان للعقيدة العسكرية الإسرائيلية يجديان نفعاً، فـ "الحسم" وفقاً لمفهوم المفكر العسكري الألماني وفيلسوف الحرب كارل فون كلاوتزفيتز (أي تدمير قوة العدو المسلحة) لم يعد معياراً نافعاً يُعلَن بموجبه الانتصار مثلما حدث في حربَيْ ١٩٥٦ و١٩٦٧، و"احتلال أراضي العدو" لم يعد يعطي أفضلية للتوسع المحتمل، أو لإجراء مقايضة سياسية. ففي المقام الأول ثبت أنه من المستحيل القضاء على قوات غير تقليدية صغيرة الحجم، تتحصن داخل حاضنة مدنية داعمة، بالأسلوب نفسه الذي اتُّبع للقضاء على أرتال الدبابات المصرية المكشوفة في سيناء في سنة ١٩٦٧[٢٧٢] .

وقد تكون مفارقة على قدر كبير من الأهمية في أن ميزان القوة النارية لم يعد في مصلحة إسرائيل بشكل مطلق، فكلما ازدادت كثافة النيران المستخدمة، كانت أي مقاومة متبقية من طرف العدو (أو مجرد نجاته من الدمار) سبباً في تقويض صورة القوة الإسرائيلية، وبالتالي تحويل ما قد يبدو إنجازاً كمّياً إسرائيلياً (بحساب عدد القتلى والدمار الناجم عن الحرب) إلى هزيمة نوعية[273].

علاوة على ذلك، ونظراً إلى الترابط الوثيق بين الحاضنة المدنية وقوات العدو غير التقليدية (وهو ما ينطبق بصورة خاصة على حزب الله و"حماس")، فإن احتلال مزيد من الأرض لأي فترة زمنية كانت، ينطوي على مجازفة الانزلاق إلى مستنقع نزاع مسلح طويل الأمد (حرب استنزاف) يضع قواعده الطرف الآخر، مثلما تبيَّن في مرحلة ما بعد اجتياح لبنان في سنة ١٩٨٢، وكما تجلى بوضوح في إحجام إسرائيل عن إعادة احتلال جنوب لبنان بعد سنة ٢٠٠٠، أو قطاع غزة بعد سنة ٢٠٠٥.

الخلاصة هي أن إسرائيل انتقلت إلى نمط جوهره الدفاع والردع، وهو نمط يبدو أنه متوقف على عدد من العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والنفسية، ولا نريد أبداً القول أن إسرائيل شطبت

---

[٢٧١] احمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات"، مرجع سابق، ص ٨١.

[٢٧٢] احمد سامح الخالدي، المرجع نفسه، ص ٨١.

[273] قامت المقاومة قي قطاع غزة بإطلاق أكثر من ٤٠٠٠ صاروخ على الأراضي الإسرائيلية خلال عملية سيف القدس التي وقعت في الفترة ١٠-٢٠٢١/٥/٢١. انظر: الموقع الإلكتروني لمتراس، ٢٠٢١/٥/٢٢، انظر: https://cutt.us/y5zVt، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٢٥.

"الهجوم" من قاموسها الاستراتيجي، بل إنه، على العكس، ما زال يتصدر القائمة مثلما نص عليه أول تدوين علني للعقيدة العسكرية الإسرائيلية في وثيقة "استراتيجيا الجيش الإسرائيلي"، لكن الدفاع من دون الرغبة في احتلال الأرض أو القدرة على الحسم الواضح، ليس إلّا مجرد استخدام واسع للكثافة النارية، أي استخدام للقوة العسكرية من دون أي مضمون سياسي.

من الممكن القول إنه "ما من بديل"، من وجهة النظر الإسرائيلية، لكن ما ينجم بالضرورة عن ذلك هو في أحسن الأحوال تأجيل جولة النزال المقبلة بدلاً من هزيمة العدو، أي استخدام القوة لاستنزاف موارد العدو وإفقاده العزيمة بمرور الوقت، وهو ما يسميه المحللون الإسرائيليون: "جز العشب" mowing the lawn. غير أن ذلك مرادف لمفهوم حرب الاستنزاف الطويلة الأمد التي كثيراً ما سعت إسرائيل لتلافيها. الحقيقة أنه عدا قيام القوى المعادية لإسرائيل (كـ "حماس" وحزب الله) باتخاذ قرار من جانب واحد بخفض سقف النزاع وإنهائه، أكان ذلك ببيان معلن أم بحكم سيرورة الأمور، فإن إسرائيل تبدو غير قادرة على الخروج من مأزق العقيدة، لا اليوم ولا في المدى المنظور خلال العقد المقبل[٢٧٤] .

رابعاً: عسكرة النِّظام السِّياسي:

يرى الخبراء والمحللون السياسيون الإسرائيليون أن أهمَّ أثر للمقاومة على النظام السياسي الإسرائيلي دفعها نحو تآكل النظام الديمقراطي في الدولة؛ حيث بدا واضحاً طغيان دور المؤسسة العسكرية على الهيئات السياسية، وتجاوز هذا الدور الحكومات المنتخبة نتيجة لاستمرار حالة النزاع، وتفويض الجيش لحسم المعركة دون النظر للخيارات الأخرى، مما أعطاه زمام المبادرة، والتحكم بالقرار السياسي، إضافة إلى جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين [٢٧٥] .

ولعلَّ أوضح معلمٍ من معالم تأثير المقاومة الفلسطينية على النظام السياسي، تآكل السمات "الديمقراطية" للنظام عبر اضطلاع الجيش بدور هائل في عملية صنع القرار، لدرجة أنَّ الكاتب الإسرائيلي عوفر شيلح Ofer Shelah يصف إسرائيل بأنها أصبحت "دولة يملِكُها جيش".[٢٧٦] كما اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شلومو بن عامي Shlomo Ben-Ami أن أخطر نتائج

---

[٢٧٤] أحمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات"، مرجع سابق، ص ٨١.

[٢٧٥] شلومو سفيرسكي وإيتي أطياس، صورة الوضع الاجتماعي الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧ (ترجمة)، مركز أدفا، تل أبيب، ٢٠٠٧، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط التالي: http://adva.org/ar/post-slug-1259/، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٥.

[٢٧٦] عوفر شيلح، "عندما يُقرر الجيش"، ط ١، ترجمة: مركز القدس للدراسات، القدس، ٢٠٠٨، ص ٩٨.

المقاومة الفلسطينية على النظام السياسي، تقديم المسوغات لتدخل الجيش في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، معتبراً أنّ إسرائيل تفقد تميزها في المنطقة كدولة "ديمقراطية"، منوهاً إلى أن بقاء حالة الصراع على حالها، تؤذن بظهور المزيد من مظاهر العسكرة التي ستؤدي إلى خنق المجتمع والدولة، وجعل القرارات المصيرية في أيدي العسكر، واستخفاف قادة الجيش بقرارات المستوى السياسي[٢٧٧].

ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال تبوؤ الجنرالات المتقاعدين من الجيش مراكز سياسية رفيعة، كرؤساء حكومات ووزراء ونواب، وقد أُقيم تحالف انتخابي "حزب أزق أبيض" سُمي بحزب الجنرالات ضم العديد من قيادات الجيش السابقين، في مقدمتهم رئيس الأركان السابق بني جانتز Benny Gantz الذي أصبح وزيراً للدفاع في حكومة نتنياهو التي شُكلت في أيار/ مايو ٢٠٢٠.[٢٧٨]

خامساً: العامل الاجتماعي الديموغرافي وتأثيره على المؤسسة العسكرية:

يتميز "المجتمع الإسرائيلي" بأنه مجتمع ذات مزايا غربية، يتأثر أفراده بحياة الرفاه التي يعيشها أقرانهم في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، وطبيعة المعيشة السهلة، والنزع نحو الكسب المرتفع من خلال العمل في وظائف مرتفعة الأجر. إن ثمن تحقيق مستوى معيشة على النمط الغربي (على الرغم من وجود نسبة فقر كبيرة في إسرائيل، إذ تشير التقديرات إلى أنه في سنة ٢٠١٨ بلغت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر ٢١.٢٪)[٢٧٩]، هو التغير المتدرج في الموقف المجتمعي حيال استخدام السلطة للقوة، فإسرائيل كنظيراتها الأوروبية، تشهد نفوراً وحساسية من الخسائر البشرية، الأمر الذي يثبط خياراتها العسكرية. وقد يكون المجتمع الإسرائيلي مستعداً لدفع ثمن باهظ لمواجهة التهديدات الوجودية الخطرة أو الواضحة، لكنه يبدو أكثر تردداً في تحمّل الخسائر البشرية في ظروف أكثر غموضاً أو أقل تهديداً، ولا سيما عندما يبدو أن استخدام القوة لن يُحدث تغييراً حاسماً لمصلحة إسرائيل، أو ينجز أهدافاً سياسية واضحة وجلية.

وبحسب اللواء يسرائيل طال "إن قوة الحافز تتناسب طردياً مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية. ومقدار حيوية المصلحة هي التي تحدد مستوى الثمن الذي يكون الفرد والمجتمع على

---

[٢٧٧] شلومو بن عامي، سلامٌ في أرضِ الأجداد، ترجمة: إصدار الكيبوتس الموحد، تل أبيب، ٢٠٠٧، ص ٧٦ .

[٢٧٨] من هو حزب «أزرق أبيض» الفائز بأكثر مقاعد الكنيست؟، الموقع الالكتروني لأخبار اليوم، ٢٠١٩/٩/١٧، انظر: https://cutt.us/yGQ3e، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٢٢.

[٢٧٩] Alon Einhorn, "21.2% of Israeli Population Lives Below the Poverty Line-New Report", The Jerusalem Post, 31/12/2018.

استعداد لدفعه من أجل المحافظة على هذه المصلحة. إن الأفراد على استعداد التضحية بحياتهم أو حياة أبنائهم، من أجل صون وحماية وجودهم المادي والقومي، لكنهم غير مستعدين لدفع مقابل مرتفع كثمن لأخطاء أو تقصير، أو سياسة غير مقبولة منهم. إن الحافز يتناسب طردياً مع مدى الموافقة الشاملة على الأهداف، وأما الحافز الأعلى فهو ذلك الذي تحكمه أهداف تتعلق بالوجود"[٢٨٠].

ثمة بُعد آخر متعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي نفسه، فقد تعمق الفصل بين ثلاث كتل متمايزة هي: اليهود غير المتدينين، والمتدينون (الحريديم)، والفلسطينيون من أهل ١٩٤٨. ويشكل الحريديم والفلسطينيون من أهل ١٩٤٨ معاً، ٢٥٪ من سكان إسرائيل حالياً، ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٥٠٪ بحلول سنة ٢٠٥٠، وما لم يحدث تغيير مهم في أوساط الحريديم والفلسطينيين من أهل ١٩٤٨، وفي النظام السياسي الإسرائيلي نفسه، فإن خسارة مورد بشري كبير كهذا سيثبط الآلة العسكرية؛ وفي المقابل، لا ترى الأوساط العسكرية الإسرائيلية في التجنيد الإجباري لهاتين الكتلتين إضافة إلى الجاهزية أو الفاعلية القتالية للجيش[٢٨١].

إن مشهد التجنيد في إسرائيل يتغير، ذلك بأن زمن التجنيد الشامل تبدل، ونتيجة لذلك يتوقع أن يخدم ٤٠٪ من الإسرائيليين في سن التجنيد في الجيش سنة ٢٠٢٠، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى ارتفاع نسبة الحريديم والفلسطينيين من أهل ١٩٤٨ إلى مجمل السكان. علاوة على ذلك، بات المجندون من الطبقات الوسطى والميسورة (غالباً من الأشكيناز، وإن لم يكونوا حصراً كذلك) يتوجهون أكثر فأكثر نحو الخدمة في الوحدات التقنية الآمنة والمرموقة كالوحدة ٨٢٠٠ التي تشكل حاضنة لرواد الأعمال المستقبليين في مجال التقانة العالية، والتي تقدم كل ما يلزم تقريباً في هذا المجال، بدءاً بما يحتاج إليه تطبيق ويز WAZE، وصولاً إلى شركة بلاك كيوب Black Cube[٢٨٢].

أمّا التحديات الأُخرى فتتعلق بمدى الاستعداد للخدمة، فمع ارتفاع مستوى المعيشة في إسرائيل، انخفضت الرغبة في أن يتحمل الفرد خسارة سنوية لجزء مهم من دخله، بسبب الخدمة في صفوف الاحتياط، وبما أن الدولة برهنت على عدم رغبتها أو قدرتها على تقديم تعويضات ملائمة، كانت

---

[٢٨٠] يسرائيل طال، أمن إسرائيل في الثمانينات، مرجع سابق، ص ٧١.

[٢٨١] Avi Jager, "The Myth of Compulsory Military Service in Israel", The Jerusalem Post, 18/10/2018.

[٢٨٢] أحمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات"، مرجع سابق، ص ٨٢.

النتيجة تقليص مدة الخدمة في الاحتياط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ لقدرات قوات الاحتياط.

لقد هوت فعلياً نسبة انضمام مجندي الخدمة الإلزامية إلى الجيش من ٧٥٪ إلى ٥٠٪ خلال ٢٠ عاماً فقط، وبينما يجيز القانون الإسرائيلي معاقبة الهاربين من الخدمة بالسجن، يتم في الواقع تجاهل أغلب الحالات، وعليه فإن التجنيد الإلزامي الشامل universal conscription في إسرائيل بات خرافة، فالحقائق تبيّن أن ٣٥٪ من السكان يحملون العبء بينما يجد الـ ٦٥٪ الباقين سبيلاً للتفلّت من الخدمة العسكرية، من دون أن يتحملوا التبعات. ونتيجة لذلك، فإن الدوافع بين المجندين الجدد للانضمام إلى الوحدات القتالية انخفضت، فبحسب آخر الاستطلاعات انخفضت نسبة الراغبين في الخدمة في الوحدات القتالية من ٩٠٪ في التسعينيات، إلى ٨٠٪ في سنة ٢٠١٠، ثم إلى ٦٧٪ فقط من دفعة سنة ٢٠١٨[٢٨٣].

كان مفهوم جيش الاحتياط (أو جيش الشعب) حاسماً لتفادي تكلفة إنشاء وحدات نظامية كبيرة دائمة standing forces، وللقيام بالتعبئة العامة من أجل مواجهة التفوق العربي الكمّي المفترض (لكن الواقع أن إسرائيل نجحت في أن تزج إلى الميدان بقوات برية يفوق حجمها الجيوش العربية المحاربة مجتمعة، بما في ذلك تلك التي شاركت في حرب ١٩٤٨).[٢٨٤] وكان "جيش الشعب" وسيلة لصهر عناصر اجتماعية وإثنية متفرقة، ما كان لها أن تمتلك لغة وروابط ثقافية مشتركة، وحساً قومياً وهوية، غير أن الجيش الجرار هو ضرورة لاحتلال الأراضي والحفاظ عليها.

هناك توجه بدأ يظهر لدى قادة الجيش الإسرائيلي يميل إلى خفض عديد بعض ألوية الجيش الإسرائيلي، وخصوصاً ألوية الاحتياط، في مقابل تحديث آلية عمل الألوية المتبقية مع إدخال أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية إلى هذه الوحدات. كما أن هناك نظرة طبقية إن صح التعبير، باتت تسيطر على وجدان الألوية العسكرية الأقل حظاً، من حيث الرعاية ومستوى الدخل

---

[٢٨٣] Avi Jager, "The Myth of Compulsory Military Service in Israel", op.cit.

[٢٨٤] وهذا يتناقض مع مقولة "قلة مقابل كثرة" التي درج القادة الإسرائيليون على تسويقها في خطاباتهم وكتاباتهم، ومن بين من أشاع ذلك الجنرال إسرائيل طال في كتابه "قلة مقابل كثرة"؛ لكن الواقع والوقائع أثبتت عدم صحة هذه المقولة، لإن اسرائيل عندما خاضت معظم حروبها كانت هي الأكثر حشداً للقوات في ساحة المعركة، بغض النظر عن كبر حجم الجيوش العربية، وكذلك الأمر في حروبها التي خاضتها مع الفلسطينيين، منذ اجتياح لبنان إلى يومنا هذا، وينطبق ذلك على حرب تموز ٢٠٠٦.

التي تتميز بها ألوية النخبة في الجيش الإسرائيلي، مما أوجد نوعاً من الفجوات الاجتماعية المعنوية بين رفقاء السلاح.

سيتبيّن أن اجتماع المسارين الاجتماعي – الاقتصادي ومسار التغيرات الديموغرافية بدأ بتقويض القاعدة المادية لمفهوم "جيش الشعب" الذي يعتمد على الاحتياط، وبالتالي تقويض بنية الجيش الإسرائيلي وإلغاء دوره الممكن. إن التخلي عن الاعتماد على قوات الاحتياط والخزان البشري المتناقص، سيزيد في الحاجة إلى قوات نظامية محترفة دائمة professional standing forces وصغيرة القوام نسبياً، وهو ما يجري العمل عليه حالياً. غير أن غياب الحشد العسكري سيحدّ من قدرة إسرائيل على احتلال مزيد من الأرض والثبات عليها، وفي الوقت نفسه سيخلق غياب قوات الاحتياط حاجة جديدة إلى الإنذار المبكر، وستزيد الحساسية من الخسائر البشرية في الميل إلى القوة النارية المطلقة والتعويل عليهما؛ ما يجعلها تصطدم بموقف القانون الدولي الجنائي تجاه هذه القوة النارية، ومن المرجح أن تذكّي جميع هذه العناصر بعضها بعضاً في منحى متصاعد يمتد خلال العقد المقبل[٢٨٥].

سادساً: تضاؤل الفجوة التقنية بين "إسرائيل" وأعدائها:

لا شك أن الكيان الإسرائيلي ما زال من ضمن الأفضل من حيث التقدم التقني خصوصاً العسكري؛ بفضل البنية التحتية التكنولوجية والصناعات الدقيقة وتكنولوجيا المعرفة، وهي تعد نفسها رائدة في هذا المجال. لكن وبسبب العولمة والانفتاح الاقتصادي التكنولوجي وسرعة انتقال المعلومات، بات العديد من الدول تحاول أن تسير في المسار نفسه، وإن بشكل أبطأ، وهذا ما تعمل عليه إيران بشكل مثابر، وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا باعتبارهما دولتين إقليميتين عظيمتين تتنافسان أو تتصارعان إن صح التعبير مع "إسرائيل" في فرض النفوذ والاستئثار بالهيمنة على المنطقة. لكن ما يعطي الجانب الإسرائيلي إضافة في هذا المجال، الدعم التقني الأمريكي غير المتناهي؛ وهو ما ينطبق على طائرات أف ٣٥ الاستراتيجية، ومنظومة الصواريخ الدفاعية (تمول الولايات المتحدة عدداً من مشاريع الصناعات الدفاعية الإسرائيلية)، وكذلك الأمر في ما يتعلق بالرادارات وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والدعم الاستراتيجي المتنوع[٢٨٦].

---

[٢٨٥] أحمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات"، مرجع سابق، ص ٨٤.

[٢٨٦] المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل.. حقائق وأرقام، الجزيرة.نت، ٢٠٢١/٤/١٢، انظر: https://cutt.us/W6GT2، تاريخ الزيارة، ٢٠٢١/٥/١.

ومع ذلك باتت بعض الأسلحة غير المكلفة على سبيل المثال كالطائرات المسيرة على أنواعها والصواريخ الموجهة أو المسبقة التوجيه وغيرها من الوسائل القتالية، تحدث ضرراً كبيراً في منظومة الدفاع وفي الجبهة الداخلية، خصوصاً إذا طالت منشآت حساسة استراتيجية واقتصادية. وقد دار جدال لدى الأوساط الإسرائيلية خلال السنوات الماضية حول تأثير هذه الأسلحة على "التفوق النوعي" الإسرائيلي، وقد تم تفحص ودراسة الأثر الذي نتج عن عمليات استهداف مصفاة بقيق السعودية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، بواسطة الطائرات المسيرة أو الصواريخ الموجهة، وأخذ ذلك كمثال على ما سوف يكون عليه شكل المواجهات القادمة خصوصاً مع إيران وحلفائها[٢٨٧].

الفرع الثاني

التحديات الإقليمية والدولية

تواجه "إسرائيل" العديد من التحديات الإقليمية والدولية والمحلية، منها ما هو عالي المخاطر، يفرض عليها توظيف كل إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لمواجهتها والحد من تأثيراتها، ومنها ما هو منخفض المخاطر، وتحرص "إسرائيل" على عدم تفاقمه وتحوله إلى خطر استراتيجي يتهدد وجودها، وهو ما سنتناوله في السطور التالية:

أولا: التحالفات الإقليمية:

تعيش البيئة الإقليمية في حالة سيولة بعد سنة ٢٠١١، وقد شهدت المنطقة العديد من الحروب والصراعات البينية والأهلية؛ ونتيجة لذلك تشكلت تحالفات جديدة، وتبدّلت العلاقات بين بعض الدول. وما زال المشهد غامضاً في ظل إعادة إنتاج الأزمات والصراعات من وقت إلى آخر، حتى بات على صانع القرار الإسرائيلي مواكبة هذه التطورات من خلال رسم استراتيجيات وصياغة مفاهيم جديدة متطورة، لاستيعاب ما يحدث من تطورات.

وقد شهدت المنطقة ترسخ أكبر للنفوذ الإيراني والتركي، قد لا يكون على حساب النفوذ الإسرائيلي في هذه المرحلة؛ لكن مع توسع دائرة نفوذ الآخرين تنحصر الدائرة التي قد تكون مسرحاً ومجالاً افتراضياً لبسط وتوسيع نفوذ التأثير الإسرائيلي. الفعل الإيراني بات ظاهراً في سورية والعراق والساحة اليمنية، بالإضافة إلى ما تملكه من نفوذ لدى حزب الله في لبنان، وعلاقة قوية مع

[٢٨٧] المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل.. حقائق وأرقام، المرجع نفسه.

الفصائل المقاومة في قطاع غزة. وفي الاتجاه ذاته تسير العجلة التركية من خلال تأثيرها الظاهر في سورية، وكذلك الأمر في ليبيا وتموضعها في بعض الدول الأفريقية كالصومال وغيرها[٢٨٨].

لا شك أن "إسرائيل" عملت على الاستفادة من هذا التوسع الإيراني التركي، من خلال نسج علاقات وعقد اتفاقيات تطبيع مع بعض الدول في الخليج العربي، وكذلك مع قبرص اليونانية واليونان لتشكيل جبهة مناوئة لإيران في حالة الخليج العربي، أو مواجهة لتركيا في حالة قبرص واليونان. ومع ازدياد منسوب التوتر في المنطقة، من الممكن أن تنشأ تحالفات جديدة بين اللاعبين كل وفق مصلحته، وهنا تصبح المساومات والتنازلات المقابلة، ودائماً هناك رابح وخاسر على طريقة "نظرية المباراة" التي تطبق عادة في هكذا حالة[٢٨٩] .

وعلى الرغم من توفر فرصة ذهبية لإسرائيل من خلال وجود حليف أمريكي متفانٍ في دعم "إسرائيل" أي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب Donald Trump، إلا أن إسرائيل لم تستغل ذلك لتوجيه ضربة عسكرية للمشروع النووي الإيراني، ربما لاعتبارات دولية وأمريكية وإسرائيلية (عدم تأكد تل أبيب من مدى نجاعة الضربة العسكرية، وهو ما سوف نناقشه في الفصل الأول من القسم الثاني من هذا البحث) أو ربما عدم استعدادها لدفع أثمان عسكرية (ردة الفعل الإيرانية ومحور حلفائها). واكتفى الجانب الإسرائيلي بهدية ترامب، أي الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران[٢٩٠].

ثانياً: مأزق التسوية الفلسطينية:

مع تراجع مسار التسوية مع الفلسطينيين، يتقدم بخطى حثيثة المشروع الاستيطاني ومخطط ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، ما يمكن اعتباره بمثابة رصاصة الرحمة على مشروع حل الدولتين، الذي لا يبدو أن هناك أملاً من إحيائه، خصوصاً مع ما شكلته فترة الرئيس الأمريكي السابق ترامب من دعم غير مسبوق للكيان في تنفيذ خطواته الأحادية الجانب. هذا الوضع بات بعض الإسرائيليين يعتبره مأزقاً بحد ذاته؛ حيث يوصف بأنه: الوقوع بين مسعى

---

[٢٨٨] فراس إلياس، "إيران والفصائل الفلسطينية المسلحة.. علاقة تجاوزت حدود المذهب"، مقال نشر في موقع نون بوست، ٢٠١٩/٧/٢٩، انظر: https://www.noonpost.com/content/28732، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٠/٣/١١.

[٢٨٩] التطبيع العربي مع إسرائيل .. مظاهره ودوافعه، صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠٢٠/٧/٢١.

[٢٩٠] Ronen Bergman and Mark Mazzetti, "The Secret History of the Push to Strike Iran", New York Times, 4/9/2019.

"إسرائيل" للحفاظ على "طابعها الديمقراطي واليهودي" من جهة (أي الإبقاء على أغلبية وسيطرة يهودية)، والانزلاق نحو نظام فصل عنصري، والإدانة الدولية من جهة أُخرى[٢٩١].

يبيّن الواقع أنه، علاوة على سكان غزة والفلسطينيين من أهل ١٩٤٨، بات هناك تقارب في عدد السكان العرب واليهود بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط[٢٩٢]، ويبدو أن مزيداً من التوقعات المستقبلية كافية لتبرير الخطر السكاني، وعلى الرغم من تفاوت التقديرات، ثمة مصدر موثوق يشير بوضوح إلى أن اليهود، وبحلول سنة ٢٠٢٥، سيكونون أقلية في الأراضي المقدسة (أي أقل من ٥٠٪)[٢٩٣].

لكن ثمة فجوة مادية تفصل بين التغيرات السكانية وانعكاساتها على السياسة، إذ يمكن التعامل مع "الخطر الديموغرافي" الفلسطيني من خلال رسم حدود اعتباطية، تفصل بين السكان الفلسطينيين واليهود للإبقاء على مظهر يوحي بالاستقلالية والانفصال بين الكيانين، وعبر اللجوء إلى ذرائع ذات شكل قانوني لـ "عدم التمييز" ضد السكان اليهود المستوطنين (مثلما يحدث الآن على صعيد شراء اليهود الأملاك الخاصة في الضفة الغربية)، ومن خلال الاحتفاظ بقطع أرض كبيرة بذرائع أمنية[٢٩٤].

والقول إن هذا يفضي إلى نظام أبارتهايد، مبني على فرضية أنه لا يمكن لذلك النظام أن يوجَد من دون أن تدفع إسرائيل ثمناً ملموساً، وأن إسرائيل غير قادرة على إيجاد أساليب جديدة تُبقي بها على منظومة سيطرة، تخلو مستقبلاً من الأبارتهايد، أو تحتوي على جرعة منخفضة منه على الأقل – مثلما فعلت نوعاً ما داخل حدودها حتى الآن[٢٩٥] .

إن الانسحاب من الضفة الغربية، من وجهة النظر الإسرائيلية يبدو أكثر الخيارات عقلانية، لكنه أقلّها إمكاناً، نظراً إلى توازن القوى، وطبيعة القوى النشطة على الساحة الإسرائيلية. ولا يرجح حدوث تقاطع مسارات يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى سحب أكثر من ٦٤٠ ألف مستوطن من

---

[291]"Full Transcript: Kerry Blasts Israeli Government, Presents Six Points of Future Peace Deal", Haaretz, 28/12/2016.

[٢٩٢] Jeffrey Heller, "Jews, Arabs Nearing Population Parity in Holy Land: Israeli Officials", Reuters, 26/3/2018.

[293]Charles Freilich, Israeli National Security: A New Strategy for an Era of Change, Oxford University Press, New York, 2018.

[٢٩٤] أنطوان شلحت، "إسرائيل والأبارتهايد"، مقال نشر في جريدة العربي الجديد، لندن، ٢٠٢٠/٧/٢٣.

[٢٩٥] أنطوان شلحت، "إسرائيل والأبارتهايد"، المرجع نفسه.

الضفة الغربية والقدس الشرقية، أو حتى جزء لا يستهان به من ذلك العدد، فجميع الأحزاب الإسرائيلية متوافقة على هذه المسألة. وسيكون ثمن الإبقاء على هذا الوضع هو نقل الصراع مع الفلسطينيين إلى قلب إسرائيل ذاتها بصورة لم نعهدها من قبل، وبحيث يصبح الصراع صراعاً "داخلياً" أكثر منه صراعاً بين إسرائيل وعدو "خارجي".

ثالثاً: زيادة أهمية الساحة البحرية:

بعد مرور ٦٦ عاماً على بلورة العقيدة الأمنية من قبل بن جوريون، لم يعد "الوزن النوعي" للمكوّن البحري في العقيدة الأمنية ملائماً لوزنه الحقيقي، والمطلوب بالتالي إجراء تعديلات وتغييرات في العقيدة الأمنية، ومن بينها الاعتراف بالأهمية الاستراتيجية للساحة البحرية كبند أساسي في عقيدة إسرائيل الأمنية.

إن ما يقارب ٨٠ في المائة من سكان إسرائيل يقطنون على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط، وغالبية المرافق الحيوية لدولة إسرائيل (محطات الطاقة، حقول الغاز، معامل تكرير النفط، معامل تحلية المياه، المرافئ، قواعد عسكرية وغيرها) مركزة بكثافة على امتداد الساحل. كما أن البحر الأبيض المتوسط هو شريان الحياة الذي يربط إسرائيل بأوروبا وأميركا، وفيه تقع حقول الغاز، في حين أن البحر الأحمر يربطها بأفريقيا وآسيا. وإن ما يقارب ٩٧ في المائة من استيراد وتصدير البضائع من وإلى إسرائيل يتم عن طريق الشحن البحري عبر الموانئ[٢٩٦].

وفي الأعوام الأخيرة، أضيفت عناصر جديدة إلى مكوّنات الأسس الجيوسياسية المبيّنة أعلاه، وتقتضي هذه العناصر المدرجة تالياً إعادة درس مكانة الساحة البحرية في عقيدة إسرائيل الأمنية: اكتشافات مكامن الغاز الطبيعي قبالة شواطئ إسرائيل، وترسيم حدود "المياه الاقتصادية" (المنطقة الاقتصادية الخالصة) وضرورة حماية هذه الموارد الاستراتيجية؛ تزايد أهمية البحر الأحمر بصفته ممراً تجارياً إلى القوى الكبرى الآسيوية (الصين، الهند، اليابان)؛ وخطة التطوير واسعة النطاق لمنطقة إيلات: مرفأ جديد، ومطار جديد، ومشروع "سكة حديد إيلات"، ومشروع " قناة البحرين" (جرّ مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت وما إليه)[٢٩٧].

---

[٢٩٦] ألكس مينتس وشاؤول شاي، "التغييرات الجيوسياسية في المنطقة تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنية"، مقال نشر في الموقع الإلكتروني لبيروت نيوز العربية، ٢٠١٤/٧/١، انظر:
http://www.beirutme.com/?p=1888&print=pdf، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١.

[٢٩٧] ألكس مينتس وشاؤول شاي، المرجع نفسه.

ويمثل البحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل ساحة صراع ضد الاختراق الاستراتيجي الإيراني لهذا الحيّز، وضد المحاولات الإيرانية لنقل الوسائل القتالية إلى الفلسطينيين عبر هذه المنطقة، وضد تهديدات إرهاب الجهاد العالمي الآتية من اليمن والقرن الأفريقي.

إن المواجهة الاستراتيجية ضد إيران في سياق تطوير قدراتها النووية العسكرية، تتطلب استعداد إسرائيل، بحيث يشمل الردّ على تهديد الساحةَ البحرية، والقدرةَ على العمل انطلاقاً منها إلى مسافات بعيدة ولفترة طويلة من الزمن. وقد شهدت الأشهر الأولى من سنة ٢٠٢١ عدة عمليات استهداف متبادلة لسفن بضائع إسرائيلية وإيرانية؛ ما أنذر بإمكانية اشتعال هذه الجبهة بالتوازي مع تدشين المفاوضات الأمريكية الإيرانية، بخصوص تجديد الاتفاق النووي الإيراني[٢٩٨].

رابعاً: الحرب السيبرانية كتهديد حتمي وخطر:

يُعدّ مفهوم "القوة السيبرانية" Cyber Force من المفاهيم الجديدة التي احتلت مكانة أكاديمية في أدبيات العلوم السياسية، وباتت تستخدم في توصيف من توصيفات القوة "الصلبة"، أو "الناعمة"، أو "الذكية" وشرحها. ويرجع الفضل في التنظير لهذا المفهوم إلى عالم السياسة الأميركي جوزيف ناي Joseph Nye الذي عرّف "القوة السيبرانية" بأنها القدرة على تحصيل نتائج مرجوّة من خلال الاعتماد على مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبراني؛ أي إنها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني بهدف إيجاد مزايا للدولة، وتحقيق مصالحها، ومنحها قوة للتأثير في محيطها بما يضمن أمنها القومي. وجادل، في كتابه القوة الناعمة، أنه في عالم اليوم المتسم بالتطور المتسارع، ما عاد في الإمكان حساب قوة الدولة اعتماداً على العناصر المادية، العسكرية والاقتصادية فحسب، حيث إنّ لتقدم العلم والتكنولوجيا آثار متناقضة في القوة المادية؛ فقد ظهر، مثلاً، عدد من التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب والجرائم الدولية وانتشار الأوبئة والأمراض السارية، التي تتطلب امتلاك موارد القوة الناعمة لمواجهتها والتصدي لها[٢٩٩].

ويُعرف عدد من خبراء الحرب السيبرانية Cyber Warfare بشكل عام بأنها "الإجراءات التي تتخذها دولة قومية أو منظمة دولية للهجوم ومحاولة إتلاف أجهزة الكمبيوتر أو شبكات المعلومات

---

[٢٩٨] الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة تحديات البيئة الاستراتيجية، الموقع الإلكتروني لفرانس ٢٤، ٢٠٢١/٤/١٥، انظر: https://cutt.us/wTDwJ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٦/٤.

[٢٩٩] نسرين الشحات الصباحى علي، "الأبعاد العسكرية للقوة السيبرانية على الأمن القومى للدول: دراسة حالة إسرائيل"، مقال نشر في الموقع الإلكتروني للمركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦/٤/٢٩، انظر: https://democraticac.de/?p=30962، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٩/١.

الخاصة بدولة أخرى من خلال (على سبيل المثال)، فيروسات الكمبيوتر أو هجمات رفض الخدمة"[٣٠٠]. ويعد الفيروس أو الفيروس المتنقل في الأساس برنامجاً، غالباً ما يتكاثر ذاتياً وعادة ما يكون مدمراً، ويتم تحميله على جهاز كمبيوتر دون معرفة المستخدم أو رغباته، وهجوم رفض الخدمة هو تعطيل وصول المستخدم إلى شبكة الكمبيوتر بسبب نوايا ضارة.

وهذه الحرب يمكن أن تشكل أداة مهمة في وقت الحروب التقليدية والمواجهات العسكرية، وكذلك في أوقات التوتر منخفضة الوتيرة أو الأوقات العادية. ويمتاز السلاح السيبراني من السلاح التقليدي بإمكان استخدامه أيضاً للتدخل والتأثير في السياسات الداخلية للدول، أو التأثير في الرأي العام في دولة معينة بصورة تتلاءم مع مصالح الدولة الخصم. كما يمكن أن تشكل الحرب السيبرانية مجالات لمواجهة غير متناظرة بين دولة قوية، وخصم أضعف منها بكثير. وهو ما باتت "إسرائيل" تحسب له ألف حساب، وتعتبره من المهددات والتحديات الأمنية الحاضرة والمستقبلية.

فالهجوم السيبراني Cyber Attack هو هجوم إلكتروني بواسطة أجهزة الكمبيوتر عبر شبكات الإنترنت والاتصالات الرقمية بهدف تغيير أو تعطيل برامج أو تدمير معطيات أو سرقة معلومات أو اختراق أنظمة التحكم والأوامر، بهدف إحداث أضرار في أنظمة وبرامج وأجهزة الطرف الآخر وتعطيلها عن العمل[٣٠١].

لقد أصبحت الهجمات السيبرانية من الأمور المتكررة في العلاقات بين الدول، حتى إنه يمكن الحديث الآن عن نمط جديد من الحروب، وهي الحروب السيبرانية التي تخوض غمارها الجيوش الإلكترونية، وعن سباق تسلح سيبراني جديد يشهده العالم. وتُعد هذه الحروب شكلاً جديداً لممارسة الصراع الدولي، بحيث أصبحت القوة السيبرانية أحد عناصر قوة الدولة الشاملة.

وسوف يؤدي تكرار الهجمات السيبرانية إلى مضاعفة الاهتمام بأمن المعلومات، وبالذات في ضوء قدرة القراصنة على التحكم في أنظمة القيادة الإلكترونية الذاتية، وسوف يؤدي ذلك إلى ازدياد اهتمام الدول بتطوير نظم أمن قواعد معلوماتها الاستراتيجية والعسكرية والأمنية، ويدل على ذلك ما صرح به الرئيس الأمريكي المُنتخب بايدن، بأن أمريكا بحاجة إلى تعطيل وردع خصومها عن القيام بمثل هذه الهجمات، كما سوف يؤدي إلى قيام الشركات المتخصصة في تطوير نظم التأمين

---

[٣٠٠] "Cyber Warfare," RAND Corp., accessed Sept. 16, 2016.

[٣٠١] Site of Cisco, What Are the Most Common Cyber Attacks?, see: https://cutt.us/mu1pH, تاريخ الزيارة 22/1/2020 .

الإلكتروني بتكثيف جهودها، وابتكار برامج تأمين وحماية إلكترونية جديدة، تجعل مهمة تنظيمات القرصنة الإلكترونية أكثر صعوبة[٣٠٢].

خامساً: العلاقة مع الولايات المتحدة (تراجع مكانة إسرائيل لدى داعمي الحزب الديمقراطي):

يُحسب للعلاقة المتينة التي جمعت "إسرائيل" في عهد نتنياهو مع الولايات المتحدة في عهد ترامب، أنها أسهمت ولأول مرة، في التسبب بخلافات داخل أمريكا. إذ برزت أشكال عديدة غير مسبوقة من النقد الموجه إلى "إسرائيل" داخل الحزب الديمقراطي من قواعده حتى مرشحيه للرئاسة (باستثناء بايدن)، الأمر الذي يعكس بصورة عامة تحولاً لدى جمهور الحزب الديمقراطي، وبعض أوساطه الشبابية ولدى الأوساط اليهودية الليبرالية نفسها.

ففي استطلاعات سنة ٢٠١٥، وصف ٤٧٪ من الأميركيين إسرائيل بالحليف، وفي سنة ٢٠١٧ انخفضت النسبة إلى ٤١٪، ثم إلى ٣٧٪ في أواخر سنة ٢٠١٨. أمّا الارتفاع الطفيف في نسبة داعمي إسرائيل من الجمهوريين/ المحافظين، فلم يعوّض الهبوط الحاد في نسبة داعميها من الديمقراطيين/ الليبراليين. وتكتسي الفجوة العمرية أهمية كبرى، فـ ٢٥٪ فقط ممّن تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عاماً قالوا إن إسرائيل حليف، مقارنة بـ ٥٥٪ ممّن تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاماً. واعتبر ٤٣٪ من البيض إسرائيل حليفاً، مقارنة بـ ١٩٪ فقط من الأفروأميركيين، و٢٢٪ من ذوي الأصول الإسبانية (اللاتيني)، وينظر ٢٧٪ من الليبراليين إلى إسرائيل بإيجابية، مقارنة بـ ٦٠٪ من المحافظين[٣٠٣].

وتشير إحدى النتائج إلى أن مصدر المصوتين التطابقيّين (أي الناخبين الذين يقولون بضرورة انعدام بروز أي فجوات بين إسرائيل والولايات المتحدة) انتقل من الأوساط اليهودية التقليدية إلى الأوساط الإنجيلية الصهيونية، المصممة على تهيئة الأوضاع الملائمة ليوم القيامة، وذلك بحسب معتقداتهم الدينية. ويمكن أن يُنسب جزء كبير من ذلك إلى الاستراتيجيا المقصودة التي استنبطها بنيامين نتنياهو للتحالف مع الجمهوريين على حساب التيارات الأكثر ليبرالية في الساحة السياسية الأميركية، والتي باتت أكثر تشككاً في مستقبل عملية السلام وحروب غزة والاحتلال

---

[٣٠٢] مواجهة ٢٠٢٠، خطة بايدن للحرب السيبرانية، الموقع الإلكتروني لقناة الحرة الفضائية، ٢٠٢٠/١٢/٢٩، انظر: https://cutt.us/Lle2Q، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢.

[303] Chemi Shalev, "New Poll Shows Support for Israel Plummeting Among U.S. Liberals, Millennials and Women", Haaretz, 26/10/2018.

والمستعمرات... إلخ؛ وهذا الأمر هو الذي جعل نتنياهو يبحث عن حليف متحرر من هذه القيود، فهو يبحث عن منفعة فجّة قوامها ٧٠ مليون أميركي إنجيلي في مقابل قرابة ٦ مليون أميركي يهودي (بحسب مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بلغ عدد اليهود في العالم سنة ٢٠١٩ نحو ١٤.٨ مليون يهودي، يعيش ١٢.٥ مليون يهودي منهم (أكثر من ٨٣٪) في دولتين – إسرائيل والولايات المتحدة. ويبلغ عدد اليهود في إسرائيل ٦.٨ مليون وفي الولايات المتحدة ٥.٧ مليون)[٣٠٤].

وفي مؤشر على ارتفاع منسوب دعم المسيحيين الصهيونيين لـ"إسرائيل" مقابل تراجع الدعم اليهود في العالم للكيان، ما نشرته صحيفة هآرتس في ٢٠٢١/٣/٩ عن امتناع متبرعين يهود، من الولايات المتحدة ودول أخرى، عن تمويل رحلة جوية قادمة إلى "إسرائيل" لنقل قرابة ٣٠٠ مهاجر جديد من الفلاشا، قادمين من أثيوبيا، وبدلاً من ذلك، موّل الإنجيليون الداعمون لـ"إسرائيل" هذه الرحلة الجوية. وأشارت الصحيفة إلى أن "سيناريوها كهذا، لا تتجند فيه أي منظمة يهودية من أجل إحضار مهاجرين جدد إلى إسرائيل، لم يفكر به أحد في السنوات الماضية"[٣٠٥].

وأضافت الصحيفة أنه "يتضح الآن أن هذه مسألة باتت اعتيادية. الأعمال الخيرية اليهودية آخذة بالتقلص، ومن ضمنها التبرعات لتمويل الهجرة إلى إسرائيل، والمنظمات المسيحية تدخل إلى هذا الفراغ، بحماس وحيوية".

متعددة هي الآثار المترتبة على أي تغير حقيقي في الموقف الأميركي، فعلاوة على المعونة العسكرية السنوية البالغة ٣,٨ مليار دولار، ثمة ٣,٨ مليار أُخرى على شكل ضمانات قروض حتى سنة ٢٠٢٣ (هي بمثابة احتياط مالي يجوز لإسرائيل أن تستخدمه مثلما ترتئي)[٣٠٦]، فضلاً عن إجراءات أُخرى تضمن تدفق رؤوس الأموال إلى إسرائيل، كعشرات الملايين من دولارات الدعم الخاص المعفى من الضرائب والموجّه إلى المستعمرات[٣٠٧].

خرجت فكرة تطوير العلاقات الأمنية العميقة والاستراتيجية القائمة بين البلدين إلى درجة "حلف دفاعي"، من خلال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي طرحها في شهر أيلول/ سبتمبر

---

[٣٠٤] تقرير إسرائيلي يكشف عدد اليهود في العالم، الموقع الإلكتروني لسبوتنيك، ٢٠٢١/٤/٦، انظر: https://cutt.us/McQsx، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٤.

[٣٠٥] *Haaretz*, 9/3/2021.

[٣٠٦] US Congressional Research Service, "US Foreign Aid to Israel", 7/8/2019.

[٣٠٧] Uri Blau, "Where Do Tax-Exempt U.S. Donations to the Settlements Go?", *Haaretz,* 15/12/2015.

من سنة ٢٠١٩، عشية الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، واعتبرتها قيادة الجيش الإسرائيلي، آنذاك، فكرة ظاهرها أمني وباطنها انتخابي، وتعاملت معها كجزء من الحملة الانتخابية لحزب الليكود، "يحاول فيها نتنياهو أن يظهر نفسه زعيماً بمستوى عالمي، يقف في خندق واحد مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب". وقد استخف بها بعضهم ورفضها البعض الآخر من الجنرالات، لكونها تكبل أيدي إسرائيل في عملياتها. وعاد نتنياهو ليطرح الموضوع نفسه في المعركة الانتخابية التالية التي جرت بعد نصف سنة، في آذار/ مارس ٢٠٢٠، ولكنه هذه المرة كسب تصريحاً من ترامب نفسه، أعرب خلاله عن تأييد الفكرة، وإنه تداول فيها مع نتنياهو[٣٠٨].

ومع تصعيد التوتر بين "إسرائيل" وإيران في الشهور الأخيرة من سنة ٢٠٢٠، بقي الموضوع ساخناً في مداولات المؤسسة الأمنية، وفي اللقاءات المشتركة مع القيادة السياسية التي تتم عادة في الكابنيت (المجلس الوزاري الأمني المصغر في الحكومة الإسرائيلية)[٣٠٩]. وأوضح الجنرالات عن مخاوفهم من حلف دفاعي مع واشنطن، لعدة أسباب، ووفقاً لتقرير "هآرتس"، فقد عبَّر عنها أحد كبار العسكريين على النحو التالي: "حلف كهذا، يشكل تحدياً استفزازياً لروسيا، التي قد تنتقم وتقيد الغارات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية في سوريا، وسيلزم إسرائيل بأخذ المصالح الأميركية في العراق بالحسبان ويمنع غارات إسرائيلية ضد أهداف إيرانية هناك، ثم وطالما أنه حلف دفاع مشترك، فقد تتورط إسرائيل في حروب ليست لها. وهناك احتمال أن تطلب الولايات المتحدة ألا تستخدم إسرائيل أسلحة أميركية، في حال شنت هجمات تتعارض مع المصالح الأميركية في الشرق الأوسط"[٣١٠].

وتولى في حينه أربعة رؤساء أركان سابقون في الجيش الإسرائيلي، بينهم ثلاثة وزراء أمن، مهمة الدفاع عن موقف الجيش، وهم غادي آيزنكوت، وبيني غانتس، وغابي أشكنازي، وموشيه

---

[٣٠٨] صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٢١/٢/٣.

[٣٠٩] يشير هذا المصطلح إلى مفهومين: الأول مجلس الوزراء بكامل أعضائه، والثاني إلى مجلس وزاري مُصغر لشئون محددة. ودرج استعمال هذا المصطلح بمفهومه الثاني في اسرائيلي. كانت بداية استعمال هذا المصطلح فعليا في اسرائيل عند التوقيع على اتفاقية الائتلاف الحكومي بين حزبي العمل والليكود في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٨٤. وتمّ الاتفاق على تشكيل مجلس وزاري مصغر (كابينت) مؤلف من عشرة أعضاء، خمسة عن كل حزب. وورد في الاتفاق أعلاه أن من صلاحيات هذا المجلس معالجة شئون الأمن في اسرائيل. وبإمكان هذا الكابينت مناقشة ومعالجة كل قضية يطرحها رئيس الحكومة أو القائم بأعماله. انظر: مركز مدار، رام الله، انظر: https://cutt.us/X6WxU، تاريخ الزيار، ٢٠٢٠/٨/٢.

[٣١٠] صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٢١/٢/٣.

يعالون. وقال آيزنكوت، في حينه: "إسرائيل ليست بحاجة إلى حلف دفاعي، وهذا أمر لا ينبغي الاعتناء به". واعتبر غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، أن حلفاً كهذا "سيقيد قدرة الجيش الإسرائيلي في الدفاع عن دولة إسرائيل، أمام التهديدات الماثلة أمامها"[٣١١].

ورد نتنياهو ومؤيدوه على ذلك، قائلين، إن ترامب وافق على طلبهم بأن يكون حلف كهذا، أحادي الجانب، للدفاع عن إسرائيل فقط، ومن دون التزام الجيش الإسرائيلي بالمشاركة في مهمات ينفذها الجيش الأميركي. لكن مسؤولي جهاز الأمن، اعتبروا أن إدارة أميركية مستقبلية قد تطلب تنفيذ التحالف بشكل متبادل وعدم الالتزام بتفاهمات بين نتنياهو وترامب، ولذلك لم يتم التقدم في الموضوع، غير أن نتنياهو عاد حالياً إلى إثارته، وهذه المرة عن طريق رئيس هيئة الأركان الحالي أفيف كوخافي[٣١٢].

سادساً: تراجع صورة "إسرائيل" لدى المجتمع الدولي:

لطالما تمتعت "إسرائيل" منذ تأسيسها بالحصانة الدولية من خلال مظلة الحماية الدولية التي حظيت بها خصوصاً خلال بداية توطد علاقتها مع الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي. كما أن الرأي العام الغربي المتأثر باستقطابات الحرب الباردة، والذي كان مؤيداً للكيان الإسرائيلي بشكل جارف، باعتبار أن "إسرائيل" كيان غربي يتمتع بنظام "ديموقراطي" في الشرق الأوسط. والمجتمع الغربي كان يتبنى السردية الإسرائيلية لأصل الصراع، لكن ما برحت تخسر المعركة على عدة جبهات خلال العقد المنصرم أو يزيد، ولا تبدو أنها ستتمكن من ترميم صورتها المعنوية السابقة في الغرب.

وينبع تحدي الشرعية من حقيقة أن سردية الصراع برمّتها تبدلت، فصارت إسرائيل جلاداً بعد أن كانت ضحية – ليس دائماً ولا أبداً ولا في كل مكان ولا مع كل الناس في الغرب، بل بصورة عامة في المعارك الفارقة في الأوساط الأكاديمية، وفي المعركة الحاسمة للظفر بالعقول والقلوب في الغرب، الذي نصّب نفسه كبوصلة أخلاقية للعالم[٣١٣].

وتشكل محاربة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) واحدة من أبرز وأكثر جوانب هذه المعركة نشاطاً، وفيما عدا الشق المتعلق بالعقوبات، فإن الأمر لا يتعلق بعدد

---

[٣١١] صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ، ٢٠٢١/٢/٣.

[٣١٢] صحيفة الشرق الأوسط، لندن، المرجع نفسه.

[٣١٣] أحمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات"، مرجع سابق، ص ٩٠.

الشركات الدولية أو المؤسسات الأكاديمية التي تقاطع إسرائيل فعلياً، بل بدور حركة المقاطعة التي تحثّ على وضع شرعية إسرائيل موضع تساؤل. إنها معركة حياة أو موت أخلاقي، ولذلك تعتبر بعض الدوائر في إسرائيل أن الأمر بمثابة صراع وجود لا يقل خطورة عن أي تهديد مادي بشن حرب، وأكثر التجليات على ذلك حدة يتمثل في الهجوم على حركة المقاطعة، بقيادة تحالف غير متوقع بين الممول الديمقراطي حاييم صبّان، والملياردير اليهودي الأمريكي شلدون أدلسون، الداعم الأسبق لنتنياهو، ومجموعة أُخرى من الأثرياء الأميركيين اليهود[٣١٤].

ثمة مأزق إسرائيلي آخر يكمن في الاستخدام المفرط للقوة وتبرير منطقه، إذ لا يمكن أن تُشنّ حرب معاصرة بمعزل عن الرأي العام الدولي وقضية مشروعية تلك الحرب، ولعل وطأة الأمر على الدول أكبر ممّا هي على القوى غير الدولية (non-state actors). فمع أن إسرائيل تتمتع بحماية الولايات المتحدة، إلّا أن استخدامها للقوة في لبنان وغزة كان إشكالياً، ويشهد على ذلك تقرير غولدستون وتقرير ميتشل الذي سبقه. وتجدر الإشارة إلى أن وثيقة آيزنكوت الاستراتيجية تولي اهتماماً خاصاً بالدفاع القانوني، والعلاقات العامة لتبرير الأعمال العسكرية الإسرائيلية، إلّا أن استعمال إسرائيل القوة غير المتكافئة، ولا سيما ضد أهداف مدنية، أضعف موقفها بشكل كبير حتى في قلب الولايات المتحدة، كما أن تعويلها على مزيد من القوة في المستقبل ينطوي على خطر ابتعاد مراكز الدعم الغربية عنها أكثر فأكثر.

ومع إقرار المحكمة الجنائية الدولية في شباط/ فبراير ٢٠٢١، بأن الأراضي الفلسطينية تقع ضمن اختصاصها القضائي، مما يمهد الطريق أمامها للتحقيق بشأن "جرائم حرب" مزعومة يشمل "الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، أي غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية"[٣١٥]، وبات على "إسرائيل" أن تضع في حساباتها مقاضاة قانونية قوية، ربما سيكون لها أثر على حرية سلوكها تجاه الأراضي الفلسطينية في قادم الأيام.

---

[٣١٤] أحمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات"، مرجع سابق، ص ٩٠.

[٣١٥] موقع بي بي سي، ٢٠٢١/٢/٦، انظر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55875797، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

واجهت إسرائيل عبر تاريخها تحديات كبيرة لأمنها القومي، ورغم ذلك، فهي لم تقم أبداً بالإعلان عن جميع عناصر نظريتها الأمنية القومية. غير أن تعاطيها مع تلك التحديات لم يكن أبداً عشوائياً، حيث توجد مجموعة من المفاهيم الأمنية التي ساعدت في التعرف على السلوك الإسرائيلي فيما يتعلق بالصراعات الصغرى والكبرى والحروب التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، علماً بأن الجانب العملياتي "لبعض هذه المفاهيم ظل مستقراً" على مدى الأيام، بينما تطورت مفاهيم أخرى لتتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية المستجدة للدولة، وقد طورت في هذا الإطار استراتيجيتها الأمنية[٣١٦].

دفعت طبيعة إسرائيلية الاحتلالية العدوانية إلى خوضها منذ نشأتها قبل سبعين عاماً حروباً شاملة ضد العرب، بمعدل حرب شاملة كل عشر سنوات في القرن العشرين، ومع الدخول في الألفية الثالثة، خاضت إسرائيل حربين كل عشر سنوات حتى كتابة هذه السطور، آخرها حرب مع قطاع غزة في أيار/ مايو ٢٠٢١.

وعلى الرغم من تفوقها بلا منازع في مجال الأسلحة التقليدية، فقد ظل تهديد نشوب حرب إسرائيلية–عربية تهديداً حقيقياً وسيستمر في المستقبل، كما توسع هاجس الأمن القومي الإسرائيلي وامتد ليتعدى ساحة المعارك التقليدية.

ومهما يكن من أمر، فإن الافتقار إلى نظرية أمنية قومية رسمية وكذلك تأثير خبرات الدولة وبيئتها أقنعا المخططين العسكريين الإسرائيليين بدراسة سُبل صياغة طاقم من المفاهيم الاستراتيجية الأمنية الأساسية. فمن ناحية، كانت هذه المفاهيم تشكل تعاطي إسرائيل مع المناخ الجغرافي والسياسي والبيئي الذي لا بد أن تعيش فيه، ومن ناحية أخرى فإن تجارب الدولة وقت الحرب ووقت السلم ساعدت في تشكيل نمط هذه المفاهيم؛ وقد وجهت هذه المفاهيم وقادت التفكير والسلوك الإسرائيلي منذ نشأة الدولة، لدرجة أنه يمكن تنظيمها وتنسيقها في إطار خاص وتحت

---

[٣١٦] ديفيد رودمان، "النظرية الأمنية الإسرائيلية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (٣)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، انظر: http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p14-3.htm، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

عناوين ثمانية متميزة وهي: الجغرافيا، القوة البشرية، الكم ضد النوع، المناورة الهجومية، الردع، التهديد التقليدي في مواجهة التهديد غير التقليدي، الإعتماد على النفس ودعم القوة العظمى.

تميزت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بالاستمرار والتغيير منذ نشأة الدولة. فمن ناحية، التزمت إسرائيل بشكل ثابت بمفاهيم مختلفة كالردع عن طريق التلويح بالرد الشامل وبالأسلحة النووية، وبشن حروب قصيرة على أراض عربية، وبالتفوق النوعي في العدة والعتاد، وبممارسة أعظم قدر من الاعتماد على النفس، وتأمين دعم قوة عظمى لها؛ ومن ناحية أخرى تعرضت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لتغيير ثوري على مر العقود، ومع أنها كانت دائماً تعبر عن رغبتها في مقايضة الأرض بالسلام، إلا أن السيطرة على الأراضي أصبحت رصيداً أمنياً، بدأت قيمته تقل في العقود الأخيرة خاصة امتلاك المنظمات والفصائل المعادية لإسرئيل صواريخ باتت تطال العمق الحيوي للكيان. ولهذا السبب أخذت إسرائيل تبحث أكثر من أي وقت مضى عن العمق الإستراتيجي والحدود الدفاعية بواسطة المعاهدات السلمية، التي تتضمن ضمانات حازمة وليس عن طريق احتلال الأراضي، وكذلك باتت تستثمر بالصناعات الدفاعية كمنظومة القبة الحديدة، ومنظومة حيتس ومعطف الريح وغيره[٣١٧]، على الرغم من أن الجيش الاسرائيلي ما زال قائماً على مبدأ الحرب الهجومية، إلا أنه جهز نفسه وأعدها لخوض أنماط قتالية بديلة.

سنتناول في هذا الفصل الحديث عن المنطلقات الفكرية للاستراتيجية الإسرائيلية من خلال الحديث في المبحث الأول عن التأصيل النظري المفاهيمي للاستراتيجية بشكل عام، والاستراتيجية الإسرائيلية بشكل خاص، ثم سنُعرِّج على الأهداف والرؤى الأمنية للاستراتيجية الإسرائيلية والفرق بين الاستراتيجية والتكتيك، وما هي ملاح الاستراتيجية الإسرائيلية، وكيف تجسدت لتحقيق أهداف السياسة العليا للدولة العبرية؟ ثم سنناقش في المبحث الثاني النظريات الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال الحديث عن نظرية المباريات (اللعبة) ومدى أهميتها لصانعي العلاقات الدولية ومن بينهم صانعي السياسة في إسرائيل، وكيف قامت "إسرائيل" بالارتكاز على هذه النظرية في إدارة صراعها مع العالم العربي، كما سنتحدث عن التحول لدى الكيان الإسرائيلي في الاعتماد في السنوات الأخيرة على استراتيجية الردع، بدلاً من استراتيجية الحسم؛ التي لم تعد مجدية خصوصاً في مواجهة اللاعبين من غير الدول.

---

[٣١٧] غادي آيزنكوت وغابي سيبوني، توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق.

المبحث الأول

المنطلقات الفكرية للاستراتيجية الإسرائيلية

ليست لدى إسرائيل استراتيجية أمنية مصاغة صياغة رسمية بشكل نهائي، تحتوي على مجموعة من المبادئ والأسس والتصورات التي تمت كتابتها، واتباعها أثناء مختلف المراحل التي مرت بها الدولة، إنما هي أطروحات فكرية تتعلق بأهمية وجود الدولة، وضرورة الحفاظ عليها، ثم تدعيم مستقبلها وتأمين استمرار وجودها. لقد شارك في رسم ملامح هذه السياسة العديد من القادة الإسرائيليين الذين كانوا ضمن المؤسسة العسكرية خاصة، أمثال بن جوريون، الذي يعتقد أن القوة هي الأساس في الحفاظ على إسرائيل، إلى جانب الاستناد على القوى العظمى[٣١٨].

كذلك أفكار موشي دايان[٣١٩] Moshei Dayen الذي تحدث عن مفهوم الأمن، وكيف تنظر إسرائيل لهذا المفهوم، وهو ما ورد في تصريحه بقوله: "ماذا نعني بالأمن؟ إنه وبصراحة ضم الأراضي، ومن الخطأ الإعلان عن هذا الضم، إذ إن من الحكمة أن نضم الأراضي أولاً ثم نعلن عن ذلك "، ثم يضيف "يجب أن لا نسمح للعرب بتعيين حدود إسرائيل، ولن تكون إيلات هي حدودنا الجنوبية وإنما شرم الشيخ، ولن تكون "المطلة" هي حدودنا الشمالية، ولكن القنيطرة، وستبقى غزة إسرائيلية، بينما تمتد حدودنا الغربية في أعماق سيناء، إننا نخلق خريطة جديدة وحدوداً جديدة، إننا نخلق إسرائيل"[٣٢٠].

ولإيضاح ذلك، سيكون من المناسب أن نبدأ هذا المبحث من خلال مطلبين، بحيث نتناول في المطلب الأول التأصيل النظري لمفهوم الاستراتيجية، ثم نتعرف على مفهوم الاستراتيجية في الفكر الإسرائيلي، بينما نتعرض في المطلب الثاني للأهداف والرؤى الأمنية وملامح الاستراتيجية الإسرائيلية، ونستعرض مكانة الاستراتيجية العسكرية في النظرية الأمنية الإسرائيلية.

---

[٣١٨] – Efram Inbar, Israeli national security (1973-1996), annals of American academy of political and social science, vol. 555, January 1998, p. 62.

[٣١٩] شارك موشيه ديان في معظم الحروب العربية الإسرائيلية، كان قائداً للجيش الإسرائيلي عام ١٩٥٦ إبَّان العدوان الثلاثي على مصر، ثم ذاع صيته بعد نكسة حرب ١٩٦٧ إذ كان وقتها وزيراً للدفاع، واختتم حياته بعد أن شارك بفاعلية في مفاوضات السلام التي انتهت بالتوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. انظر: الجزيرة.نت، ٢٠٠٤/٣/٢، انظر: https://cutt.us/2kCPp، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٣٢٠] Gil Meron, Isreal's national security and the myth of exceptionalism, political science quarterly, vol. 144, n. 3, autumn 1999, p. 409.

المطلب الأول

التأصيل النظري لمفهوم الاستراتيجية

يُعد مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم الواسعة والشاملة، فهي تشمل الحقول السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية..ومن الصعب حصر هذا المفهوم بقالب أو عدة قوالب. وتبقى الاستراتيجية الشاملة، والتي تمثل السياسة العليا للدولة، والتي تأتي في إطار مفهوم الأمن القومي للدولة، هي أهم ما توصل إليه العقل الاستراتيجي. ولقد جاءت الاستراتيجية الإسرائيلية لتستوعب هذا المفهوم، وتوظفه لتحقيق أهداف الأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما سوف نناقشه في الفرع الأول، الذي نسلط الضوء فيه على تعريف الاستراتيجية واستخداماتها، ثم نُعرِّج في الفرع الثاني على الاستراتيجية الإسرائيلية، ومدى توظيفها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا للكيان الإسرائيلي.

الفرع الأول

تعريف الاستراتيجية

يُعد مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية، التي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد. فكلمة استراتيجية، وصفة استراتيجي، تستخدمان استخداماً واسعاً من قبل الباحثين والمتخصصين في شتى العلوم، دون تحديد واضح لمعناها، أو تعريف لأبعاد المفهوم وحدوده، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الغموض والاضطراب الفكريين.

أولاً: التعريف اللغوي والإجرائي:

الاستراتيجية: مصطلح مشتق أصلاً من كلمة يونانية strato بمعنى جيش أو حشد ومن مشتقات stratego والتي تعني فن القيادة Art Of Generalship.[321] ولقد عرف أندريه بوفر[٣٢٢] A.

[321] مشتقة من Stratos التي تعني الجيش، و again التي تعنى قيادة أو إدارة، واستخدمت هذه الكلمة المركبة في اليونانية القديمة Strategos بمعنى قائد الجيش، ومنها اشتقت Strategie فن قيادة الجيش.

[٣٢٢] كان ضابطًا بالجيش الفرنسي واستراتيجيًا عسكريًا بلغ رتبة جنرال دريميه (جنرال بالجيش) قبل تقاعده عام ١٩٦١.

Beaufre (فرنسي ١٩٠٢-١٩٧٥) الاستراتيجية: "بأنها فن استخدام القوة للوصول الى هدف السياسة"[٣٢٣].

التعريف الإجرائي:

الاستراتيجية: وتعني فن إيقاع الهزيمة بالآخرين بأقل الأعباء والخسائر، وإنها الوجه الخشن للقوه، بمعنى أنها إذا لم تجد الدبلوماسية في تحقيق أهداف الدول، فلتدق طبول الحرب، وإنها أسلوب الأسد عند ميكافيلي (القوة، البطش، العنف).

وإذا كان تعبير الاستراتيجية يعني فن القيادة، فإن استخداماته المعاصرة قد تعددت وشملت العديد من الميادين، إذ نلاحظ أن الإغريق أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري[٣٢٤]. إذاً: فإن معناها من مصدرها الأصلي يعطينا بعض الدالات لتعريفها (الدهاء في المناورة العسكرية للتضليل أو الخداع أو المباغتة أو المفاجأة للعدو لتحقيق النصر)، كما يمكن جمع تعريف شامل لكتابات قادة القرن التاسع عشر العسكريين، أمثال: ليدل هارت Liddel Hart (مؤرخ عسكري بريطاني ١٨٩٥-١٩٧٠) ، مولتكه، (فن توزيع واستخدام المعارك بالأدوات والقوى العسكرية لتحقيق أهداف الحرب التي حددتها السياسة، عرفت بفن كبار القادة العسكريين أو بفن الأشياء العامة)[٣٢٥].

فقد يوصف موقع ما – أو جزء من دولة- بأنه استراتيجي، مثل القول بالموقع الاستراتيجي لمضيق هرمز، أو لباب المندب أو قناة السويس. وقد يُوصف قرار سياسي أو اقتصادي هام بأنه استراتيجي، إذا كان يؤثر على السياسة والاقتصاد في البلاد، كما يُطلق وصف استراتيجي على بعض الأسلحة ذات التأثير الحاسم في الحرب، كالتي شملتها معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية Salt[٣٢٦]، أو على قطاع من القطاعات الرئيسية في المجتمع. وتتحدث إحدى وثائق الأمم المتحدة عن (الأهمية الاستراتيجية للقطاع الريفي) في مجالي توزيع الدخل والعمالة، أو على بعض المواد الاقتصادية والمنتوجات، فتقول إن دولة ما فرضت حصاراً بحرياً على دولة أخرى فيما يتعلق بالمواد الاستراتيجية، وهي مواد تؤثر على السياسة الاقتصادية أو السياسة العسكرية

---

[٣٢٣] أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص 28.

[٣٢٤] سعد شاكر شبلي، محمد حسين المومني، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٣، ص ١٣.

[٣٢٥] كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ٢٠٠٠، ص ١٣.

[٣٢٦] Strategy Arms Limitation Treaty.

لدولة ما، كالبترول مثلاً. وأخيراً قد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي، أو دراسات استراتيجية. ومن هذا العرض السريع يتضح تعدد النواحي التي يستخدم فيها تعبير استراتيجية[٣٢٧]، ومن هنا تأتي ضرورة تحديد هذا المفهوم وتعريفه بشكل دقيق.

ثمة تعريفات كثيرة للاستراتيجية نستعرض أهمها: تعريف **كلاوزفيتز** Clausewitz "التكتيك هو استخدام القوات العسكرية في المعركة، أما الاستراتيجية فهي نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هدف الحرب"[٣٢٨]. يحصر كلاوزفيتز التكتيك بمسألة استخدام القوات العسكرية في المعركة. بينما يجعل مهمة الاستراتيجية في تحقيق الهدف السياسي للحرب من خلال استخدام المعارك[٣٢٩].

ومن هنا نخرج بالنقطة الرئيسية وهي التفريق بين الهدف السياسي والاستراتيجية، حيث يقف الهدف السياسي في المقدمة، وتأتي الاستراتيجية لتقوم بمهمة تحقيقه. ولكن سنرى فيما بعد أن الاستراتيجية ليست نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف فحسب، وإنما أيضاً، تشمل مجالات أخرى. كما أن مفهوم كلاوزفيتز للاستراتيجية محصور باستراتيجية القرار الحاسم أو "الدفع حتى الحد الأقصى"، فالحرب "عمل عنيف صُعّد حتى الحد الأقصى"، ويجب أن ينتهي دائماً بسحق العدو، أو الإطاحة به، أي "الحرب المطلقة". ومن هنا حصر الاستراتيجية بمفهوم تحقيق الهدف النهائي للحرب – سحق العدو أو تجريده من عوامل القوة – ولكن هذا الشكل من الاستراتيجية لا يغطي كل الحالات، فمثلاً استراتيجية أغلب حروب التحرير، لا تستهدف سحق القوات الرئيسية للعدو في المعركة وتجريده من السلاح، وإنما استخدام المعارك والنضال السياسي والرأي العام العالمي، والأزمة الداخلية للعدو لإجباره على الانسحاب[٣٣٠].

تعريف **أنطوان هنري جوميني** Antoine-Henri Jomini[331]: لم يخرج تعريف جوميني عن تعريف كلاوزفيتز عموماً، ولكن ركز على الاستراتيجية في المجال العسكري– استراتيجية العمليات

---

[٣٢٧] عبد القادر فهمي، المدخل إلى علم الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٦، ص١٨.

[٣٢٨] جهاد عوده، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، دار المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٤، ص ٦.

[٣٢٩] كارل فون كلاوزفيتر، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص١٧١.

[٣٣٠] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥١.

[331] جنرال عسكري ولد في سويسرا، خدم في الجيش السويسري ثم في الجيش الفرنسي ثم في الجيش الروسي، يعتبر ناقداً ومفكراً واستراتيجياً عسكرياً، ومؤرخاً، هو أحد مؤسسي الفكر العسكري الحديث في القرن التاسع عشر، الموقع الإلكتروني لمجلة درع الوطني، الإمارات العربية، ٢٠١٢/١/١، انظر: https://cutt.us/luSyA، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/٤.

والمناورة الاستراتيجية. وهذه لم تعد تنطبق على كل الحالات كما حددها، فمثلاً أصبح الاشتباك في الحرب العالمية الثانية مقدمة للعمليات الاستراتيجية[٣٣٢].

تعريف كراسة التدريب المشترك Combined Training البريطاني ١٩٠٢: "التكتيك هو فن قيادة القوات في المعركة، أما الاستراتيجية فهي فن التخطيط والإشراف على الحملة. فالاستراتيجية هي الأسلوب الذي يحاول القائد عن طريقه جلب عدوه إلى المعركة، بينما التكتيك هو الوسائل التي يُسعى من خلالها إلى إنزال الهزيمة بالعدو في المعركة"[٣٣٣].

يتفق هذا التعريف مع تعريف كلاوزفيتز حول التكتيك، أما بالنسبة إلى الاستراتيجية فهو يُسقط الهدف– وهذا نقص أساسي– ولكنه يوسع مفهوم الاستراتيجية إلى "فن التخطيط والإشراف على الحملة". فهي لا تقتصر على نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف، وإنما تتناول مسائل التخطيط للحملة والإشراف عليها.

تعريف **إدوارد هاملي** Edward Hamley[٣٣٤]: "إن مسرح الحرب هو مجال الاستراتيجية، أما ساحة الحرب فمجال التكتيك". يقوم هذا التعريف على تحديد نطاق عمل الاستراتيجية ونطاق عمل التكتيك ولكنه لا يُحدد ما هي الاستراتيجية وما هو عملها[٣٣٥].

أما فوندر غولتز Vonder Goltz[336] فيقول: "تشغل الاستراتيجية نفسها، عموماً، بالإجراءات ذات النطاق العام التي تخدم دفع القوات إلى العمل في الجبهة الحاسمة تحت أفضل الظروف الملائمة الممكنة، بينما يتناول التكتيك ما يجري في الاشتباك بالذات. ولهذا يمكن أن تسمى الاستراتيجية علم الجنرالية بينما يمكن أن يُسمى التكتيك علم قيادة القوات"[٣٣٧].

---

[٣٣٢] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥١.

[٣٣٣] منير شفيق، المرجع نفسه.

[٣٣٤] جنرال بريطاني، عاش في القرن التاسع عشر، هو كاتب متخصص في الشؤون العسكري والاستراتيجية.

[٣٣٥] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥٢.

[336] هو ضابط ألماني، ولد في ٨ ديسمبر ١٨٦٥ في بولندا، وتوفي في ٤ نوفمبر ١٩٤٦ في بيرنبيورن في ألمانيا، انظر: Encyclopædia Britannica، انظر: https://www.britannica.com/topic/Encyclopaedia-Britannica-print-encyclopaedia، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/٤/١.

[٣٣٧] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥٢.

يتناول هذا التعريف الاستراتيجية من شقين:

- الاستراتيجية التي تُعنى باتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة إلى مسرح الحرب ككل.
- واجب الإجراءات الاستراتيجية وضع القوات في الجبهة الحاسمة في أفضل الظروف الملائمة الممكنة (جزء من تعريف جوميني)[٣٣٨].

ولكن يظل هذا التعريف محصوراً في مرحلة ما قبل المعركة، بينما يشدد كلاوزفيتز على دور الاستراتيجية بعد المعركة – نظرية استخدام المعارك.

تعريف **ليدل هارت** إن الاستراتيجية هي "فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة"[٣٣٩]. وسرعان ما أدرك ليدل هارت بأن تعريفه هذا لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في عددها وحجمها، لذلك يرى الجنرال الفرنسي بير ماري غالوا Pierre Marie Galloi أن ليدل هارت أضاف إلى تعريفه السابق: "أن التعبئة هي التطبيق العملي للاستراتيجية في مستوياتها الدنيا، وإن الاستراتيجية هي التطبيق العملي للاستراتيجية العامة في مستوى أدنى". يركز هذا التعريف في جوهره على تعريف كلاوزفيتز، يجعل الاستراتيجية قائمة على أساس تحقيق الهدف السياسي، ولكن الفرق هنا أن ليدل هارت وسّع مفهوم كلاوزفيتز للهدف العسكري في الحرب، بحيث جعل الهدف مرناً غير محصور بمفهوم "الحرب المطلقة"، وربط الاستراتيجية بتحقيق مختلف الغايات التي تضعها القيادة السياسية، بما في ذلك تلك التي ذات الطابع المحدود[٣٤٠].

إلا أن تعريف ليدل هارت بدوره تعرض لانتقاد جوهره: إن هارت يقصر مفهوم الاستراتيجية على الجانب العسكري، ويستخدم تعبير الاستراتيجية للدلالة على الاستراتيجية العسكرية، التي لا تمثل في الحقيقة سوى جانب واحد من جوانب الاستراتيجية بمفهومها الأشمل. وهنا تبدو أهمية تعريف الجنرال بوفر، الذي ركز أن الاستراتيجية هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، وهي حوار القوى أو الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها.

---

[٣٣٨] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥٢.

[٣٣٩] مقتطفات مأخوذة من كتاب فن الحرب لصن تزو، ترجمة: محمود حداد، بيروت، ١٩٧٥. ,وانظر أيضا: Liddell Hart: Strategy: The Indirect Approach, Faber and faber, London, 1967, p. 335.

[٣٤٠] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥٣.

وتعكس هذه العبارة نظرته لاستخدام القوة المسلحة كأحد عناصر المواجهة بين أطراف صراع ما. ويميز العسكريون في هذ الإطار بين الاستراتيجية Strategy والتكتيك Tactic واللوجستيك Logistic (التأمين الإداري). فالتكتيك هو نظرية استخدام القوات المسلحة في الاشتباك، أو هو فن استخدام الأسلحة في المعركة للحصول على أكبر قدر من الفاعلية، واللوجستيك هو فن نقل القوات والمعدات والأسلحة إلى ميدان المعركة، أما الاستراتيجية فهي عمل تنسيق هذين النوعين من العلوم العسكرية، لتحقيق النصر، ولكيفية استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف الدولة[٣٤١].

وعلى سبيل المثال فإن الفرق بين الحرب على المستوى التكتيكي والاستراتيجي، فالمستوى التكتيكي يعني (التخطيط) والمستوى الاستراتيجي (أي الموقع الجغرافي)، الهدف الاستراتيجي يكون بتدمير العدو كلياً في الحرب، وقد تضطر أثناء الحرب إلى الانسحاب من منطقة لسبب ما أو تنفيذ خطة قبل خطة أخرى وهذه تسمى تكتيكي. ولكي يبقى هدفك الاستراتيجي: أن تدمر العدو حتى لو انسحبت.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا تلخيص الفروق الاستراتيجية والتكتيكية كما يظهر بما يلي[٣٤٢]:

١. الاستراتيجية يكون مستوى أهدافها ثابت وغير قابل للتجزئة، بينما الأهداف التكتيكية ثابتة ومتنوعة.
٢. المستوى الاستراتيجي ذو خطة شاملة، بينما المستوى التكتيكي ذو خطة متنوعة.
٣. حركات اللاعب الاستراتيجي متفاوتة ولكنها تميل للثبات، أما حركات اللاعب التكتيكي متعددة من أجل تحقق الاستراتيجية القومية.

وهكذا فإن الفهم المعاصر للاستراتيجية العسكرية يبتعد عن مفهوم كلاوزفيتز الذي عرّفها بأنها "فن استخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب". ويقترب أكثر من النتيجة التي توصل إليها ليدل هارت وأندريه بوفر، وهي أن الهدف الحقيقي ليس السعي إلى المعركة، بقدر ما هو إيجاد موقف مواتٍ للدولة، سواء حدثت معركة أو لم تحدث.

وكما كتب حكيم الصين صن تزو Son Sue (قائد عسكري صيني عاش في القرن السادس قبل الميلاد): "إن إخضاع العدو دون قتال هو قمة المهارة"[٣٤٣] .

---

[٣٤١] صلاح نيوف، المدخل الى الفكر الاستراتيجي، دار وائل لنشر، عمّان، ٢٠٠١، ص ٢٨.

[٣٤٢] فايز الزريقات، المدخل لدراسة الاستراتيجية، محاضرات دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مؤتة، عمّان، ٢٠١٦.

تعريف فيرديناند فوش Ferdinand Foch (قائد فرنسي ١٨٥١-١٩٢٩): "الاستراتيجية عملية تنبع من اشتباك بين إرادتين متنازعتين". يحاول هذا التعريف التركيز على الجانب السيكولوجي في الحرب، ودور الاستراتيجية في هذا المجال. ويقول أندريه بوفر أنها "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة "، أما التكتيك فهو "فن استخدام السلاح في المعركة بطريقة تجعله يمارس أكبر تأثير"[٣٤٤].

يعتمد هذا التعريف على الجمع بين تعريف ليدل هارت وتعريف فوش، وذلك بإسقاطه كلمة "عسكرية" من تعريف هارت، واستبدالها بمفهوم كلمة "قوة" في تعريف فوش لجعل الاستراتيجية تشمل الجانب العسكري والنفسي والسيكولوجي، مضافاً ضرورة استخدام تلك القوة بصورة تجعلها تمارس أكبر تأثير لتحقيق الغايات التي وضعتها السياسة.

أما المفهوم الأمريكي: فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام ١٩٥٩ الاستراتيجية بأنها: " فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة، لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها"[٣٤٥].

تعريف ماو تسي تونج[٣٤٦] Mao Zedong (صيني ١٨٩٣-١٩٧٦): "قوانين الحرب المحكومة بالزمان والمكان وطبيعة كل الحرب"، و"محكومة بالتطورات التكتيكية والاستراتيجية في جانب جبهة العدو وفي جانبنا، إذ إن الظروف تختلف من مرحلة إلى أخرى، حتى ضمن الحرب الواحدة". لذا: فإن "الاستراتيجية هي دراسة قوانين الحرب ككل". "إن مهمة الاستراتيجية هي دراسة تلك القوانين

---

[٣٤٣] أحمد علو، صن تزو: ما كتب قبل أكثر من ٢٥٠٠ سنة ما زال معتمداً اليوم!، الموقع الإلكتروني للجيش اللبناني، آذار ٢٠٠٩، انظر: https://cutt.us/zbyx8، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/٢/١.

[٣٤٤] أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٣٤٥] جهاد عوده، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، مرجع سابق، ص ٧.

[٣٤٦] لم يكن ماو تسي تونج (١٨٩٣-١٩٧٦) زعيم الثورة الصينية ومؤسس جمهورية الصين الشعبية فحسب، بل أصبح في وقت ما أحد أقطاب الشيوعية في العالم، بممارسة مختلفة عن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي السابق، انظر: الموقع الإلكتروني بي بي سي، ٢٠٠٩/١٠/٥، انظر:
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/10/091005_chairman_mao_tc2، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

التي تحكم الحرب في وضع حرب ككل، إن مهمة علم العمليات وعلم التكتيك هي دراسة القوانين الخاصة بقيادة الحرب في وضع جزئي"[٣٤٧].

تعريف صن تزو :"إن أفضل سياسات الحرب هي أن تهاجم استراتيجية العدو، وأفضل خطوة بعدها تمزيق روابط وحدتهم بطرق دبلوماسية، ثم الوسيلة التالية هي مهاجمة الجيش في الميدان"[٣٤٨].

ويعرف قاموس Websstres، وقاموس mourid-El وقاموس Oxford الاستراتيجية على أنها: "ذلك الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية، مما يمكِّن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة"[٣٤٩].

بناء على ما تقدم، نرى أن مفهوم كلمة استراتيجية وتعريفها تطور عبر مختلف عصور التاريخ وفقاً للاختلاف وتطور التقنية في كل عصر عن الآخر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، ومن هنا تنبع الصعوبة لتقديم تعريف جامع لكلمة استراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حتى الآن لهذه الكلمة. لأن الاستراتيجية تتطور تبعاً لتطور الاقتصاد والسياسة والعلوم، وتستفيد من أحدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

ثانياً: إجمال التعريفات:

إذا أردنا أن نُجمل كل هذه التعريفات، وهي قليل من كثير، نلاحظ ما يلي:

أ. بعد تحديد الهدف السياسي تأتي الاستراتيجية لتعالج المسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق هدف سياسي.

ب. تتضمن المسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف، ومن بينها تحديد جملة من القضايا التي تعالجها الاستراتيجية، نذكر منها دون حصرها كلها[٣٥٠]:

١. نظرية العمليات والتكتيك.

٢. نظرية بناء القوات المسلحة وتسليحها وتنظيمها وتدريبها واستخدامها.

٣. نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف.

---

[٣٤٧] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥٥.

[٣٤٨] سون تسي، فن الحرب، ترجمة: ربيع مفتاح، الشركة العربية للإعلام العلمي "شعاع"، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥.

[٣٤٩] انظر: قاموس200, Oxford

[٣٥٠] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٩.

٤. التخطيط والإشراف على الحملة.
٥. اختيار الأهداف الحاسمة.
٦. الإعداد العسكري والسياسي والمعنوي.

ج. لا توجد هنالك استراتيجية جاهزة تصلح لكل زمان ومكان وحرب.

د. مهمة الاستراتيجية تحقيق هدف الحرب أي الهدف السياسي.

على أننا عند هذا الحد نكون قد حصرنا، قدر الإمكان، الاستراتيجية العسكرية، ولكن ثمة هنا ما يُسمّى بـ"الاستراتيجية الكلية" وعرفها الجنرال الإسرائيلي باليت بأنها "فن تعبئة وتوجيه مصادر الأمة أو مجموعة الأمم، بما في ذلك القوات المسلحة، من أجل تحقيق الهدف السياسي". ويقول إن للاستراتيجية مستويات مختلفة: الاستراتيجية السياسية، والاستراتيجية العسكرية، واستراتيجية العمليات، ولكنها تتناول مختلف المستويات الاستراتيجية ضمن وحدة مفهوم عام. أما بوفر فيقسم الاستراتيجية أيضاً إلى مستويات، ويعرف الاستراتيجية الكلية "هي التي تقود الصراع سواء أكان عنيفاً مباشراً، أم غير عنيف، سواء أدار في الميادين السياسية، أم الاقتصادية، أم الدبلوماسية، أم العسكرية، أو شملها فيها كلها في وقت واحد، لأن المسألة في الواقع كلية، ومن ثم لا يمكن رؤية الاستراتيجية من وجهة نظر صرف، لأن ذلك سيغفل مجموعة من العوامل"[٣٥١].

من هنا، نخرج بالنتائج التالية حول الاستراتيجية عموماً[٣٥٢]:

١. الاستراتيجية ليست محصورة بمجال من المجالات دون الآخر، وتقوم الاستراتيجية عموماً بـ:
   - تقويم الوضع في المجال المعطى واكتشاف القوانين التي تحكمه.
   - وضع خطة استراتيجية تتضمن تلك القوانين أو القواعد أو المفاهيم.
   - تحدد نظرية التطبيق في المجال العسكري أو السياسي وخطوطه العامة العريضة لتشرف عليه وتقوده ككل.
٢. عندما نتحدث عن الاستراتيجية يجب:
   - تحديد المجال أو المجالات التي تتناولها الاستراتيجية.
   - تحديد السمات الرئيسية للاستراتيجية التي نتحدث عنها.

[٣٥١] منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٩.

[٣٥٢] منير شفيق، المرجع نفسه.

الفرع الثاني

الاستراتيجية في الفكر الإسرائيلي

انشغل المفكرون الاستراتيجيون الإسرائيليون منذ قيام الكيان الإسرائيلي بمسألة الأمن وأبعاده وضمان الوجود واستمرار الدولة. وبكون الاستراتيجية الإسرائيلية، استراتيجية أمنية في المقام الأول، يرى بعض الباحثين أن إسرائيل لن تصبح مجرد دولة في المنطقة، ولكنها ستصبح الدولة التي تمارس وظيفة المنطقة في إطار التوازن الاستراتيجي العام[٣٥٣].

وانشغل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بالبحث عن حل مشكلتين أساسيتين تشكلان جوهر عقيدته الأمنية وهما: **الأولى،** هي معضلة توازن القوى ومعضلاتها الكمية والنوعية، **والثانية،** يمثلها العمق الاستراتيجي الأمني. ويتم معالجة الإشكاليتين سابقتي الذكر على النحو التالي[٣٥٤]:

بالنسبة للأولى البدء بتعبئة القوى البشرية والعمل على قوة الاحتياط الإسرائيلي بجميع موارد القوة وضمان التفوق التكنولوجي باعتباره يمثل أهم عوامل التفوق النوعي على الأقطار العربية، واعتماد مرونة عمليات عالية وتحقيق أعظم جاهزية قتالية.

أما معضلة العمق الاستراتيجي، التي عالجها بن جوريون منذ عام ١٩٤٨ عندما تبنَّى مفهوم نقل الحرب إلى أرض الخصم، باتخاذ مواقع هجومية في مواجهة من ينوي معاداتها.

يمكنا القول: بأن الاستراتيجية الإسرائيلية: هي استراتيجية أمنية تضمها عقيدة عسكرية قتالية، قادرة على تلبية متطلبات الأمن والبقاء في كل زمان، وعلى اختلاف الظروف والمتغيرات، هدفها "التسوية السلمية"، فان العقيدة الأمنية تأتي في مقدمة أولويات الاستراتيجية الإسرائيلية، فقد بنيت على أساس توافر جملة متطلبات منها[٣٥٥]:

- مبدأ القدرة على تأمين ردع فعّال.
- مبدأ الضربة الاستباقية – الوقائية.

---

[٣٥٣] حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

[٣٥٤] جمال مصطفى عبد الله السلطان، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، دراسة لواقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية، وانعكاسها على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ١١٤.

[٣٥٥] عبد القادر فهمي، المدخل إلى علم الاستراتيجية، مرجع سابق، ص٢٥٠.

نلاحظ أن عملية تحديد الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية تختلط فيها الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية بالأهداف ذات الطبيعة التكتيكية – من ناحية، والأهداف ذات الطبيعة الكلية بالأهداف ذات الطبيعة الإقليمية _ من ناحية ثانية، كما تختلط فيها طبيعة الأهداف ذاتها بطبيعة الوسائل _ من ناحية ثالثة[٣٥٦]. ومع ذلك يمكن القول، بدرجة معينة من درجات اليقين، أن الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية هي في الوقت ذاته ذات طبيعة كلية، وهي الأهداف التي يمكن اعتبارها أهدافاً في حدِّ ذاتها، وبالتالي تكون الأهداف ذات الطبيعة التكتيكية في ذات الوقت الأهداف ذات الطبيعة الإقليمية، وهي الأهداف التي يمكن اعتبار تحقيقها – وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، مع التأكيد على ضرورة وضع (معايير النسبية) في الاعتبار[٣٥٧]. وفي ضوء ذلك فإن محاولة تحديد السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي للمنطقة (الاستراتيجية الإسرائيلية) لا بد أن تنطلق من البدء بتحديد مجموعة الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية:

- الأمن الإسرائيلي.
- الشرعية السياسية.
- الهيمنة الإقليمية.

وبالنسبة لـ"إسرائيل" فإن مفهوم الاستراتيجية القومية أشمل من مفهوم الاستراتيجية العسكرية، ولذلك يتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ونجد الفرق واضحاً بين الاستراتيجية القومية والعسكرية من أجل ضمان تحقيق هدفها القومي، فيتحدد الغرض الأساس من الأولى بتكييف مختلف الوسائل لتحقيق الأهداف القومية والوطنية، بينما الثانية، فتتخذ الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة وتنفيذها، من خلال العمليات الحربية. فتترتب من ذلك أهمية للتفريق بين الاستراتيجيات القومية والعسكرية، فالاستراتيجية القومية تعبر عن الاستراتيجية السياسية العليا للدولة، أي أنها نابعة من السياسية وتابعة لها، فالسياسية هي الوسط الذي يتأثر فيه الفعل الاستراتيجي، فلا استراتيجية بدون سياسية تحدد أهدافها وتعيّن وسائل عملها. بينما الاستراتيجية العسكرية ما هي إلا فنون وأساليب ووسائل وخطط عسكرية، وتكون الغاية من ورائها

---

[٣٥٦] مجدي حماد، مجلة شؤون عربية، آب/ أغسطس ١٩٨٢.

[٣٥٧] مجدي حماد، المرجع نفسه.

كسب الحرب التي تخوضها الدولة ضد أعدائها، وبهذا المعنى، فإنها تكون عملية فنية واختصاصية، إذن فهي ليست استراتيجية سياسية[٣٥٨].

يمكن القول إن هناك ثلاثة مستويات للاستراتيجية وهي:

المستوى القومي، أو ما عبر عنه بـ"**الاستراتيجية العليا**".. هذه تعني تحديد الأهداف القومية، أي الأهداف العليا، ثم يتم ترتيب هذه الأهداف بصورة تصاعدية، تسمح بتحديد الأكثر أهمية ثم الأقل أهمية، وأخيراً تصور محدد، وليس لبدائلها وكذلك لحدودها، أي بمعنى، حد أدنى لا يجوز تجاوزها من خلال دائرة لعملية صياغة الأهداف كخطة صالحة للتنفيذ، سواء من حيث جوهر مضمونها أو مداخلها، أي شكلها، وكذلك تتضمن هذه الدائرة بما يسمى بالأمن القومي وهذا **المستوى الأول**، فتعريف الأمن القومي من المنظور الإسرائيلي له عدة تعريفات، فيرى يسرائيل طال في كتاب له بعنوان "الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية" أن الأمن هو: "ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية دون تحديد ماهية المصالح الحيوية وكيفية تحقيقها"[٣٥٩].

فبقيت إسرائيل تعمل على ضمان أمنها القومي، ففي هذا السياق أكد ديفيد بن جوريون قائلاً: "إن أمننا القومي يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها سياستنا الخارجية"[٣٦٠]، وعليه تعتبر معادلة الأمن القومي الإسرائيلي المكونة من المتغيرين: "القدرة القومية والغاية القومية" أداة لضبط العمل الاستراتيجي الإسرائيلي بشقيه: التخطيطي والتنفيذي، فأي تعديل مثلاً في القدرة القومية يستدعي بالضرورة تعديلاً مناسباً في الغايات القومية، أي تجنيد القدرة القومية لأجل تحقيق الأهداف القومية لإسرائيل. حسب تعبير موشي ديان "ليست لدى الدول الصغيرة سياسة خارجية، وإنما فقط سياسة أمنية"[٣٦١].

المستوى الثاني، والذي يدور حول قطاعات الدولة، في كل قطاع من قطاعاتها هناك استراتيجية مميزة ومستقلة، تندرج في إطار "الاستراتيجية العليا"، ولكنها تستقل عنها دون أن

---

[٣٥٨] فايز الزريقات، المدخل لدراسة الاستراتيجية، مرجع سابق، ٢٠١٦.

[٣٥٩] يسرائيل طال، الأمن القومي: أقليه مقابل أكثرية: أمن إسرائيل في الثمانينيات، ترجمة: مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٢.

[٣٦٠] عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، دار قانة للنشر والتوزيع والتجليد، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٦.

[٣٦١] أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١١٧.

تعارضها، وبهذا المعنى لدينا استراتيجية عسكرية وأخرى اقتصادية، إذ الاستراتيجية العسكرية تصبح بهذا المعنى عسكرية للاستراتيجية القومية.

والمستوى الثالث، يسمى بالاستراتيجية الميدانية: بكون التعامل العسكري يفترض وجود تعداد وتناسق، فنقصد بالاستراتيجية الميدانية: تحويل ونقل الاستراتيجية الخاصة بقطاع معين إلى خطة للتعامل، وقد تحدد القطاع والمكان والوقت، إذ الاستراتيجية العسكرية، تتحول بدورها للاستراتيجية الميدانية تبعاً للسلاح المستخدم وموقع المعركة المتوقعة[٣٦٢].

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم الاستراتيجية المعاصرة في أربعة عناصر[٣٦٣]:

١. ارتباطه بأمن الدولة والمجتمع.
٢. يتغير ويتطور بتغير الظروف والموارد والخيارات المتاحة.
٣. يتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات المتخصصة التي تترابط وتتكامل فيما بينها لتحقق كلاً في مجالها، أغراض الاستراتيجية العامة، وصولاً إلى الأغراض التي حددتها السياسة. وتميزت في الاستراتيجية المعاصرة بتلاؤمها مع تغير طبيعة الحرب، إثر دخول الأسلحة النووية والصاروخية في ميدان الصراع المسلح، وهو ما أدى إلى ظهور تغيرات جذرية في طرائق الحرب، وفي تحديد الأغراض الاستراتيجية.
٤. ويعنى بتبعات موارد المجتمع وتنظيمها وتوجيهها.

لقد أصبحت الاستراتيجية الإسرائيلية قومية المعنى والمفهوم، وعلى هذا فإن الخطط التي تضعها الدولة، أو لنقل الاستراتيجية التي تضعها الدولة لخوض حرب يراد الانتصار فيها، كانت قد ارتبطت أساسا بسياساتها العليا، وبهذا المعنى كان ينظر إلى هدف الحرب كونه من أهداف الاستراتيجية السياسية. فكما ذكرنا في الأعلى فإن "إسرائيل" توظف القدرة القومية لتحقيق الأهداف والغايات القومية؛ فعلاقة الأهداف القومية بالقدرة القومية علاقة طردية كلما تعاظمت القدرة القومية تعاظمت معها الأهداف والغايات القومية الإسرائيلية، والتي هي توسعية بطبيعة الحال.

---

[٣٦٢] حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية: إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٩٨.

[٣٦٣] كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

ومن هنا فإن **الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية التي تسعى السياسة الإسرائيلية إلى تحقيقها تتمثل في**[٣٦٤]:

أ. الأمن الإسرائيلي:

ويُلاحظ أن الأمن الإسرائيلي ينطلق من فرضية لا تعرفها غالبية المجتمعات، وهي ضرورة التأكيد على تأمين الوجود في حد ذاته كمطلب حيوي أولي، حيث إن هذا الوجود كان محل منازعة جذرية، وفضلاً عن ذلك يتميز هذا الوجود بخاصيتين:

أولاً: إنه يسعى إلى الحافظة على (الشخصية اليهودية النقية) للدولة، **ثانياً:** انه وجود ديناميكي ممتد تحت ضغط الهجرة المتزايدة التي تأتي إعمالاً (للوعد الإلهي)، وفكرة (أرض الميعاد).

ولقد استتبع كل ذلك عدة توجهات أساسية: من **ناحية** ضرورة التأكد على استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل إعمالاً للفكرة الصهيونية، ومن **ناحية ثانية،** ضرورة التوسع الإقليمي للاستجابة للمتغيرات الديموغرافية (الهجرة الدائمة) والأيديولوجية (أرض الميعاد)، من **ناحية ثالثة،** ضرورة التفوق العسكري الكمّي والنوعي على الدول العربية مجتمعة، وتصبح القوة بمثابة هدف أساسي، فضلاً عن كونها وسيله رئيسية للردع المادي والمعنوي، ومن **جهة رابعة،** ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوفير متطلبات القوة، بمعنى، خلق اقتصاد قومي يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتكنولوجي، قادر على تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة لسكانه، كما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال في مواجهة الضغوط الخارجية- أي الاكتفاء الذاتي- كشرط أساسي لتحقيق شروط الأمن القومي[٣٦٥].

ب. الشرعية السياسية:

إذا كان الوجود الإسرائيلي محل منازعة جذرية، وهو ما يعني التشكيك في مقومات (شرعيته) فإن مطلب اكتساب عناصر هذه الشرعية، خاصة الشرعية السياسية الواقعية التي تتجاوز مجرد الاعتراف القانوني، يصبح في مقدمة أهداف السياسة الإسرائيلية، إذا لم نقل إنه يمثل جوهر استراتيجية (السلام بالإسرائيلي)، ويمكن هنا التمييز بين مصدرين من مصادر الشرعية: **أولهما الشرعية الدولية،** بمعنى: تأمين وضمان الوجود بالمعنى السابق الإشارة إليه، وهو ما تحقق

---

[٣٦٤] مجلة شؤون عربية، العدد ١٨، ص: ١٤٧-١٤٨.

[٣٦٥] مجلة شؤون عربية، المرجع نفسه، ص ١٤٧.

بالاعتراف الدولي بنشأة إسرائيل – من **ناحية**، فضلاً عن ضمان السلاح ومختلف وسائل الدعم – من **ناحية ثانية**، وأخيراً ضمان التأييد السياسي لحركة وتوجهات هذا الوجود بصفة خاصة من **ناحية ثالثة. وثانيهما: الشرعية المحلية**، بمعنى الاعتراف القانوني الواقعي بالوجود والأمن الإسرائيلي في المنطقة العربية – ومن قبل الدول العربية وفقاً لمفهوم الأمر الواقع، وسعياً وراء إقامة علاقات طبيعية كاملة مع أطراف الصراع السابقين (التطبيع)، على غرار ما حدث بين مصر وإسرائيل[٣٦٦].

ج. الهيمنة الإقليمية:

الأمن والشرعية مقدمات ضرورية لا غنى عنها، ثم ماذا بعد؟ هنا يتبلور الهدف الأساس طويل المدى ليس فقط للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وإنما في الأساس للوجود الإسرائيلي – من حيث النشأة والوظيفة والدور المنتظر، وهو ما يمكن تلخيصه في مطلب الهيمنة على الإقليم باعتباره يمثل (المجال الحيوي) للوجود الإسرائيلي – من ناحية، ولضمان ألا يتجاوز في نموه وتوجهاته حدّاً يعرض المصالح الغربية فيه لخطر ولتهديد جدي – من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب تأمين متطلبات (هذا الوجود).

د. تأمين متطلبات النمو الاقتصادي:

باعتبار أن النمو الدائم هو الذي يغطي الاحتياجات الأيديولوجية للوجود الإسرائيلي (الهجرة) وهو الذي يكفل المتطلبات الاستراتيجية (الأمن) كما أنه هو الذي يعطي للهيمنة بعدها الحقيقي، تأمين متطلبات النمو الإقليمي وفقاً لفكرة المجال الحيوي.

وهنا نعيد عناصر ما تقدم: الهجرة الدائمة، الشرعية الدولية، والتفوق العسكري، النمو الاقتصادي[٣٦٧]. فيعد الأمن القومي عند إسرائيل قضية وجود شامل، يمس صميم الوجود المادي، وأكد ذلك اللواء يسرائيل طال بقوله: "إن الفحوى الكاملة لعبارة "أمن" في حالتنا يطابق مفهوم الوجود عموماً... فاستراتيجيتنا لا تتقرر من نسب القوى، وحدود القوة، بل أيضاً الأهداف القومية التي تستطيع إسرائيل أن ترسمها لنفسها، وفوق كل شيء لدينا الحافز، فقوة الحافز تتناسب طردياً مع

[٣٦٦] مجلة شؤون عربية، العدد ١٨، مرجع سابق، ص ١٤٧.

[٣٦٧] مجلة شؤون عربية، المرجع نفسه، ص. ١٤٨.

مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية"[٣٦٨]. ومن هذا الخصوص، فإن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي وضعها ديفيد بن جوريون منذ أكثر من ستين سنة، أرادت أن تجيب على سؤال مصيري لإسرائيل، وهو كيفية تحقيق الأمن لشعب قليل العدد، يواجه بيئة عربية معادية؟ وفي معظم الحالات أخذ بن جويون في الحسبان قلة سكان إسرائيل وديموغرافية السكان، مقارنة بالشعوب العربية، ومساحتها الضيقة ومواردها المادية المحدودة. وهو ما دفعه لمبدأين شكَّلا ركائز نظرية الأمن القومي، وهما أن كل الشعب هو جيش (الشعب المسلح)، ونقل الحرب إلى أرض العدو[٣٦٩].

في ظل طابع العداء الذي يغلف العلاقات الدولية، تعتمد كل دولة في علاقاتها الخارجية لأجل تحقيق مصالحها القومية، وإخضاع الأطراف الأخرى لإرادتها على وسيلتين وأسلوبين أو منهجين: السلم أو الحرب، ولكل أسلوب منهما أداته: فالدبلوماسية هي أداة المنهج السلمي، والاستراتيجية هي أداة الحرب؛ ولا شك أن السلم مقدم على الحرب، لما فيه من تفادي إزهاق الأرواح، ومن تحقيق المصلحة من دون أعباء، وتكاليف المواجهة العسكرية. ولذلك فان إخضاع الخصم بالأداة الدبلوماسية، يجب أن يكون أولى وأسبق من محاولة إخضاعه بالأداة الاستراتيجية، كما ذكر صن تزو: "إن مائة نصر في مائة معركة ليس قمة المهارة، إنما قهر وإخضاع العدو بدون حرب هو أعلى درجات المهارة"[٣٧٠]، إلا أن إخفاق الدبلوماسية في تطويع إرادة الخصم تدفع للتحول إلى منطق الحرب– وأداته الاستراتيجية– كبديل لا مفر منه لإكراه الخصم على الخضوع والتسليم[٣٧١].

ولما كان الخصم هو الآخر يملك إرادة ومصالح قومية، كما إن لديه الرغبة نفسها في إخضاع الطرف الآخر وكسر شوكته، فضلاً عن امتلاكه هو الآخر لجيوش وقوات ومعدات عسكرية، ورغبة عارمة في تحقيق النصر على الطرف الآخر، فان عملية الصدام العضوي بين الطرفين تحتاج إلى حسابات وتقديرات مسبقة لقوة الخصم وموارده، ومواطن ضعفه واحتمالات صموده والدعم الذي يمكن أن يتلقاه من أحلافه وأنماط التفكير العسكري لدى قيادته، وطبيعة أرض المعركة والأحوال الجوية وغير ذلك من المعلومات التي تساعد على فهم طبيعة الخصم وتقدير قوته

---

[٣٦٨] يسرائيل طال، أمن إسرائيل في الثمانينات، مرجع سابق، ص ٧٠.

[٣٦٩] جمال عبد الهادي، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية، كيف تفكر إسرائيل، دار الوفاء، بيروت، ص ٥٤.

[٣٧٠] سون تسي، فن الحرب، مرجع سابق، ص ١٥.

[٣٧١] بدوي محمد طه، النظرية السياسية – النظرية الهامة للمعرفة السياسية، ط ١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٦.

الحقيقية، والتي في ضوئها يقوم كل طرف بوضع الخطة الملائمة لإدارة العمليات العسكرية، بما يكفل تحقيق النصر وإيقاع الهزيمة بالطرف الآخر.

هذه العمليات التمهيدية التي تسبق عملية المواجهة وتزامنها وما تتضمنه من أساليب وأدوات ومناورات وحيل، هي التي قد نقصدها من مصطلح الاستراتيجية، إنها فن إدارة الحرب لتحقيق الغايات السياسية للدولة، في ظل الطابع العدائي للعلاقات الدولية[٣٧٢].

ولكن الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي في وضع أفضل بعد مقارنة بالفترة التي أعقبت بداية "الربيع العربي". فبعد سنين من التوتر، تبقى معاهدة السلام التي وقعتها مع مصر سارية المفعول. وسورية دولة غارقة في حرب أهلية، تظل عصية على الحل. ربما ينشأ تهديد أمني لإسرائيل، لكن تمحور أي تهديد استراتيجي غير ممكن. وفي لبنان لا يبدو أن حزب الله يميل لشن حرب أخرى على إسرائيل، على الرغم من تعاظم قدراته الصاروخية، يبدو ذلك أن إسرائيل قادرة على احتواء التهديد الذي يشكله حزب الله من دون أن ينشأ عن ذلك تهديد استراتيجي للمصالح القومية الإسرائيلية. وعلى الأرجح أن النظام الأردني المتوافق مع إسرائيل سيصمد أمام الضغوط التي يمارسها عليه خصومه السياسيون. إذن، فإن "إسرائيل" مدركة أنه مهما كانت ظروفها الحالية مرضية، فهي ظروف متقلبة، ولا يمكن التكهن بها في المستقبل إلى حد ما. ربما لا تعتمد إسرائيل بشدة على الولايات المتحدة في هذه الظروف، ولكنها في الظروف الغائبة (السيناريوهات المحتملة) التي لن تكون إسرائيل قادرة على إدارة التهديدات الأمنية، التي تواجهها، من دون المساعدات الأمريكية، فالولايات المتحدة تلتزم بموقفها تجاه إسرائيل.

اهتم القادة الإسرائيليون عند إنشاء الكيان الإسرائيلي، بمشكلة غياب العمق الاستراتيجي الذي يمكِّن "إسرائيل" من امتصاص أي مبادرة هجومية عربية، وابقائها بعيدة عن مراكزها السكانية والاقتصادية الحيوية؛ وعلى الرغم من ثبات المفهوم الأمني الإسرائيلي بردع الدول العربية، وبعد مرور الوقت، تغيرت المعطيات الجيوسياسية، المحيطة بإسرائيل، تغيراً جذرياً وكلياً، ولم تعد إسرائيل تقدر أو ترغب في احتلال أراضي عربية لأسباب عديدة؛ منها تغير موازين القوى وتراجع أهمية احتلال الأراضي بسبب الأعباء العسكرية والأمنية والسياسية..

[٣٧٢] سون تسي، فن الحرب، مرجع سابق ، ص ٩-١٠.

مع ذلك، ظلت هذه العقيدة الأمنية من دون أي تغيير، ولم تفلح كل المحاولات التي جرت لتطويرها، ولم يصبح تحديث العقيدة الأمنية همّاً رئيسياً للقيادات الأمنية والسياسية في إسرائيل إلا بعد الحرب ضد حزب الله في تموز ٢٠٠٦، فبعد تلك الحرب التي تعرضت خلالها الجبهة الداخلية المدنية الإسرائيلية للهجمات الصاروخية، استخلصت القيادات الأمنية والسياسية أن العقيدة الأمنية، هي عقيدة هجومية، تفتقر الى مكون الدفاع[٣٧٣]، الذي يقوم على تعبئة وتهيئة المواطنين في أوقات الحرب، واقتراب الصواريخ منهم، وعلى تجهيز ملاجئ وغرف حصينة في المنازل، والدفاع الفعَّال، والذي يقوم على امتلاك وسائل اعتراض الصواريخ والقذائف الصاروخية[٣٧٤].

في مطلع سنة ٢٠١١، دخلت بالفعل الخدمة العملانية لمنظومة القبة الحديدية، المعدة لاعتراض القذائف الصاروخية وقذائف المدفعية التي يصل مداها إلى ٧٠ كيلو متراً، والتي من المتوقع أن تشتري إسرائيل منها ما مجموعه ١٣ بطارية. وبحسب المزاعم الإسرائيلية، حققت فاعلية منظومة القبة الحديدية، خلال عملية (عامود السحاب) في غزة ٢٠١٢، ، معدل نجاح بنسبة ٨٤ بالمئة، لكن في المقابل، تبلغ كلفة الصاروخ الاعتراضي الواحد ما بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي، بينما تبلغ تكلفة الصاروخ المصنع لدى المقاومة في غزة بين ١٠٠ و٣٠٠ دولار أمريكي. وإلى جانب هذه المنظومة، تسعى إسرائيل إلى تطوير وسائل اعتراضية أخرى على القذائف الصاروخية، مثل مقالع داود (العصا السحرية)، وصاروخ حيتس٢ وحيتس ٣. [٣٧٥]

إلا أنه في حال فشل حماية الجبهة الداخلية "العمق الاستراتيجي" يستوجب على "إسرائيل" فعل ما يأتي[٣٧٦]:

١. توفير القدرة العسكرية الكافية لإحباط هذه الجهود العسكرية ونقل الحرب إلى أرض الدولة المهاجمة.
٢. إنهاء الحروب في أقصر وقت لتجنب الحرب الطويلة والحرب الاستنزافية.

---

[٣٧٣] خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص ٣٤.

[٣٧٤] أحمد خليفة (محرر)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (٣)، مرجع سابق، ص ٤-٥.

[٣٧٥] ماهر الشريف، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحرب إسرائيل في العقد الأخير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢.

[٣٧٦] غادة كنفاني، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (١٠)، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢٣.

٣. إلحاق الخسارة بالطرف الآخر المهاجم، بحيث لا يجبر إسرائيل على تقديم تنازلات سياسية او إقليمية فيما بعد.
٤. تحقيق تفوق عسكري ضد الخصوم وذلك لتحقيق كل ما سبق.

ولمنع الوصول إلى وضع تصبح فيه "إسرائيل" وجبهتها الداخلية وبيئتها الاستراتيجية تحت تهديد استراتيجي خطر؛ صاغت "إسرائيل" ما يُسمى بذرائع الحرب، وفق مفهومها الاستراتيجي، ومنها[٣٧٧]:

١. وجود حشود عربية على كل جانب من حدود الدولة اليهودية.
٢. إغلاق المضائق أو الممرات المائية أو أي خطوط جوية أو بحرية.
٣. ازدياد نشاط العمليات الفدائية لحد لا تكفي معه العمليات الاستباقية لوقفها.
٤. حصول الأطراف العربية على أفضلية بسباق التسلح ومنها التسلح النووي.
٥. تغيير ميزان القوى العسكرية على حدود إسرائيل الشرقية، نتيجة دخول قوات أخرى إلى الأردن، أو قيام وحدة عربية بين أقطار سوريا الطبيعية، أو إنشاء دولة فلسطينية معادية على حدود إسرائيل.
٦. تحويل مصادر المياه في لبنان أو سوريا أو الأردن بخلاف مصلحة إسرائيل[٣٧٨].

استغلت "إسرائيل" هذه الذرائع للتسبب باتخاذ قرار ، بحسب الأوضاع الإقليمية والدولية، وتضمن المفهوم الأمني الإسرائيلي أيضاً اعتبار أن كل دولة عربية مسؤولة عن أي نشاط ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها، وعليها تحمل تبعات ذلك، وحرصت على تثبيت العمق الاستراتيجي من المفهوم الأمني الإسرائيلي. ونستطيع أن نحدد نظام القيم الجديدة والسياسية الإسرائيلية، وهي على الشكل التالي[٣٧٩]:

أولاً: إسرائيل هي دولة دينية تدافع عن القيم الأصلية والتاريخية للدين اليهودي.

ثانياً: إسرائيل تؤدي وظيفة حضارية أوسع وأكبر وأشمل من مجرد التعبير عن العلاقات بين اليهود والدولة العبرية.

---

[٣٧٧] غادة كنفاني، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (١٠)، مرجع سابق.
[٣٧٨] غادة كنفاني، المرجع نفسه.
[٣٧٩] حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية: إدارة الصراع العربي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٩.

ثالثاً: إسرائيل هي القائد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وتتحدث باسمها، ومن حقها أن تسيطر على تلك المنطقة، كونها نموذجاً لدولة السلام.

رابعاً: إنشاء إسرائيل الكبرى، هو عنصر آخر بكونه لها حق تاريخي بذلك، ولكنه مستقل عن وظيفة الهيمنة والسيادة على المنطقة.

وتأكد الاستراتيجية الإسرائيلية بإنجازها للمهمة التاريخية لبناء دولة إسرائيل[٣٨٠]، و"على الجيل الحالي أن يقوم بدوره بإضافة إنجازات جديدة لبناء الأمة الإسرائيلية، خلال العشرين عاماً القادمة"[٣٨١].

المطلب الثاني

الأهداف والرؤى الأمنية وملامح الاستراتيجية الإسرائيلية

تصوغ الدولة أهدافها القومية والاستراتيجية من خلال منظومة سياسية اقتصادية أمنية وعسكرية، أي من خلال مفهوم المنظومة الشاملة المتكاملة. وهذه المنظومة تتكون من جناحين رئيسيين، تحتل "السياسة العليا للدولة"، التي تمثل الشق السياسي والقومي، موقع الريادة في هذه المنظومة كجناح رئيسي. وتمثل "الاستراتيجية العسكرية"، والتي تعكس الشق العسكري والإجرائي؛ وتتجسّد من خلال رؤية الدفاع (السلبي) أي استيعاب وصد الهجمات، والدفاع (الإيجابي) أي الهجومي الاستباقي. وفيما يلي سوف نتحدث عن مكانة الاستراتيجية في الأمن القومي الإسرائيلي في الفرع الأول، ثم نتناول في الفرع الثاني الاستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية والأمنية في النظرية الأمنية الإسرائيلية.

الفرع الأول:

مكانة الاستراتيجية في الأمن القومي الإسرائيلي

تحتل الاستراتيجية مكانة مهمة في الأمن القومي الإسرائيلي، وهذه الاستراتيجية تمتاز بالدينامية. وصياغة هذه الاستراتيجية تخضع بشكل دائم للتطوير والتحديث والتقييم، بحسب الظروف

---

[٣٨٠] استراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨، الطبعة الإنجليزية، ص٦.

[٣٨١] ابراهيم البحراوي، استراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨ دراسة تحليلية، والباحث الرئيسي المعتمد أ.د درويش، ص ٤٢.

والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، لتخدم الأهداف والمصلحة القومية لـ"إسرائيل"، وهو ما سوف نناقشه في السطور التالية.

أولاً: الاستراتيجية العليا لـ"إسرائيل":

تأتي "الاستراتيجية العليا" في التراتبية بعد "السياسة العليا للدولة"؛ وهي الخطط العامة المدروسة التي تعالج الوضع الكلي للدولة، من خلال الاستخدام الأمثل لجميع مصادر القوة المتاحة حتى يتسنى تحقيق الأهداف الكبرى لهذه الدولة، وتنسيق جميع إمكاناتها الاقتصادية والبشرية (أي القوة القومية) لتلبية أهداف الأمن القومي، كما حددته "السياسة العليا"، ضمن كل الظروف الممكن تصورها، سواء في حالة الحرب أو السلم. ففي حالة السلم يكون هدف "الاستراتيجية العليا" دعم القوى المعنوية وتحصين المجتمع، وتعبئة الجماهير وفق سياسات الدولة العليا، وتنظيم توزيع الأدوار بين مختلف المرافق، والحفاظ على تماسك المجتمع ضد الظواهر الداخلية التي قد تهدد هذا التماسك (مثلاً: ظاهرة العزوف والفرار من الخدمة العسكرية لدى المجتمع الإسرائيلي، وهجرة الأدمغة بحثاً عن المال).

أما "**الأمن القومي**" لأية دولة فهو دفاع ووقاية ضد الأخطار الخارجية، مثل وقوع الدولة تحت سيطرة دولة أخرى أو معسكر أجنبي أو اقتطاع جزء من حدودها، أو التدخل في شؤونها الداخلية لتحقيق دولة خارجية مصالحها على حساب تلك الدولة. وفي حالة الحرب هو الذي يحدد الاستراتيجية والتكتيك العسكري في الحرب، بقصد تحقيق الهدف السياسي للحرب، وهو الذي يخطط للسلم الذي يعقب الحرب. فمفهوم الأمن القومي مفهوم متعدد الأبعاد، يمثل نواحي عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية[٣٨٢].

أما "**العقيدة العسكرية**" فيتم تحديد معالمها وصياغتها في إطار أهداف ومحددات "السياسة العليا" و"الاستراتيجية العليا"، وهي تعبِّر عن تصورات القيادة السياسية– العسكرية العليا لطبيعة الحرب، التي تتوقع خوضها في المستقبل، سواء من ناحية النتائج السياسية أو الإجراءات العسكرية. ومن ثم فـ"العقيدة العسكرية" تشمل تصور الدولة المعنية لأسلوب الاستعداد للحرب اقتصادياً واجتماعياً ومعنوياً، وكذلك كيفية إنشاء وتجهيز القوات المسلحة وطرق إدارة الحرب. وهي تعتمد بصورة مباشرة على البنية الاجتماعية للدولة، وعلى حالتها السياسية والاقتصادية. وفي

[٣٨٢] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

"إسرائيل" يذهب كثير من العسكريين إلى الإشارة إلى "العقيدة العسكرية" باعتبارها "**نظرية الأمن**"[٣٨٣].

وتتفرع عن "العقيدة العسكرية" ما يُسمّى "**الاستراتيجية العسكرية**" (أو سياسة الحرب) وهي الاستراتيجية أو السياسة التي توجّه الحرب (مقابل الاستراتيجية العليا التي تحكم هدف الحرب) وتضع المخططات اللازمة لتحقيق النصر العسكري، مهتدية في ذلك بمبادئ "العقيدة العسكرية"[٣٨٤].

كما أشرنا فنحن أمام منظومة متكاملة، أقصى أطرافها "السياسة العليا للدولة" ومن الناحية المقابلة "الاستراتيجية العسكرية". وسنفترض وجود نقطتين أساسيتين: الاستراتيجية، والأمن القومي. والاستراتيجية في تصورنا ستقترب من السياسي والأيديولوجي، أما الأمن القومي فسيقترب من العسكري والإجرائي، ورغم الفصل بين المصطلحين، فإنهما متداخلان، فنحن سنتعامل هنا مع الفاعل السياسي في علاقته بالعسكري، وكذلك مع الفاعل العسكري في علاقته بالسياسي.

صاغت إسرائيل فكرة أمنها القومي منطلقة من إدراكها لوضعها الجغرافي – السياسي وكيانها "القومي" الموجود داخل رقعة إقليمية مُهَدَّدة في وجودها الكلي، لتماسها الحدودي مع أعدائها المباشرين (أي الدول العربية).

لقد بنت "إسرائيل" نظريتها الأمنية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوة أو الضعف للبلدان العربية، فهي دولة عسكرية في حالة مواجهة دائمة مع أعدائها، على أن هذه المواجهة لا توضع باستمرار داخل عملية الحرب الفعلية أو المواجهة العسكرية المستمرة، بل هي احتمال موجود يحدث في فترات غير محددة، وقد تكون مفاجئة على الأكثر، مقترنة بشروط دولية ومحفزات إقليمية محيطة بها، لذلك انصب اهتمام "إسرائيل" الأمني الأول على الناحية العسكرية قبل السياسية أو السياسة الخارجية، بحيث أمست السياسة الخارجية تابعاً يخضع للاحتياجات العسكرية بهدف توفير الاستعداد الدائم للمواجهة.

وقد صاغت "إسرائيل" نظرية أمنها القومي طبقاً لاستراتيجية وتكتيك حربيين، بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانيات الدول العربية المواجهة لها، ومن لهم الإمكانيات التي تنظر إليها "إسرائيل"

---

[٣٨٣] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

[٣٨٤] عبد الوهاب المسيري، المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

بنظر الاعتبار العامل البشري، والتفوق العددي للدول العربية، والقاعدة الاقتصادية القوية واتساع الرقعة الجغرافية السياسية لهذه البلدان، مما يوفر لها عمقاً استراتيجياً يؤهلها عسكرياً لحركيات الدفاع، والتراجع التكتيكي ثم الهجوم التام[٣٨٥].

إن هذه العوامل الثلاثة تمنح الدول العربية قدرة على القيام بحرب طويلة الأمد، ليس باستطاعة إسرائيل تحملها بسبب العامل البشري المحدود، والإمكانيات الاقتصادية التي تعتمد في معظمها على المساعدات الأمريكية. ولذلك فإن إسرائيل تحرص على كسب النصر في كل معركة أو حرب مع العرب، لأن هزيمة إسرائيل لمرة واحدة في معركة أو حرب يعني تهديد وجودها "القومي"، في حين أن عدم كسب العرب للنصر في معركة واحدة أو في معارك عدة، لا يعني تهديداً لوجودهم القومي أو لكيانهم السياسي.

لقد أخذت إسرائيل هذه العوامل الأساسية في الحسبان لأجل صياغة نظرية أمنها القومي، التي تركز بالتالي – وفقاً لهذه العوامل – في اتجاهين، الأول اتجاه استراتيجي نظري عام، والثاني وهو الأكثر أهمية، اتجاه استراتيجي عسكري وتقني، خاضع للمؤثرات البوليتيكية أو الجغرافية العسكرية. ومن التحام هذين الاتجاهين، تتكامل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

تمتاز "الاستراتيجية العليا" لـ "إسرائيل" بأنها استراتيجيا تهدف إلى تحقيق أهداف حالية يمكن أن تلائم أكثر زمن السلم، وأخرى مستقبلية تراعي الاستعداد لوقت الحرب، ومواجهة الاستحقاقات والتحديات المستقبلية. وتدور هذه الاستراتيجية حول منطقين كلاهما يكمِّل الآخر: الأول شل المخاطر التي تواجهها، والثاني العمل على تحقيق أهدافها الصهيونية، لا بالمعنى الذي وضعه آباء الصهيونية الأوائل، ولكن بالمعنى الذي يفرضه الواقع المعاصر.

من هذا المنطلق، علينا أن نفصل ونميز في الأهداف القومية لـ"إسرائيل" بعدة مداخل أساسية منها[٣٨٦]:

١. تفتيت وإضعاف العالم العربي.
٢. تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة "دولة يهودية" ذات أكثرية يهودية مقابل أقلية عربية.

---

[٣٨٥] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

[٣٨٦] عبد الوهاب المسيري، المرجع نفسه، ص ٢٦٣.

٣. تحويل "إسرائيل" إلى دولة صناعية ذات قدرات تكنولوجية عالية تتمتع بجاذبية، تدفع الدول المتقدمة والنامية لتوثيق العلاقات معها.
٤. ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد "الإسرائيلي" من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية.
٥. توثيق علاقاتها مع الدول الأطراف المحيطة بالدول الإقليمية (دول القوقاز؛ أذربيجان المحاذية لإيران، واليونان وقبرص المحاذية للتركيا، والدول الأفريقية الواقعة في شرق ووسط وغرب القارة الإفريقية، المحاذية لدول شمال إفريقيا).

مما لا شك فيه أن حالة التشظي والانقسام التي تسود في العالم العربي والتي تفاقمت بعد سنة ٢٠١١، تصب في مصلحة السياسة العليا لـ"إسرائيل"؛ فهذه الدولة التي قامت على أساس ديني وتعرف عن نفسها بأنها "دولة يهودية"، يناسبها أن يُعاد تشكل البيئة المحيطة بها على أساس طائفي ومذهبي وعرقي، لتصبح "دولة يهودية" تعيش بشكل طبيعي في إقليم يحوي دويلات متناحرة متنافرة، قائمة على أسس الاختلاف على روابط الالتقاء والتشابه. كما أنها من خلال حالة الضعف والانقسام التي ستسود في البيئة الإقليمية، سوف تساعد "إسرائيل" أن تحقق أهدافها البعيدة المدى والمتعلقة بالسيطرة الكاملة، والتحكم في المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي[٣٨٧].

من الواضح تماماً، أن السياسة الإسرائيلية تسير بوعي حقيقي أساسه ألا تتسرع في خطواتها، وألا تلهث وراء تحقيق أهدافها، وأن تنتظر اللحظة المناسبة عندما يصير الموقف ناضجاً لتدفع عجلة التطور، وهي تعلم أن اقتطاف ثمرة سياستها في حاجة بدوره إلى حنكة معينة.

إن مفهوم "إسرائيل" للسلم هو أنه وسيلة لأن تُستوعب في النظام الإقليمي، بحيث يصير الوجود الصهيوني بجانب الوجود العربي في كل ما له صلة بإدارة المرافق الإقليمية حقيقة قائمة وثابتة ودائمة، بحيث يتعود العالم العربي على التعامل المباشر مع العنصر الإسرائيلي. هذه هي المقدمة الأولى لإمكانية التغلغل في الاقتصاد الإقليمي، وتوجيه خيرات المنطقة نحو المصالح الصهيونية. ولعل هذه الناحية هي التي تفسر كيف تسير "السياسة الإسرائيلية" بهذا الخصوص بتدرج متتابع من مبدأ خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف. والواقع أن "إسرائيل" تعلم بأن مستقبلها من حيث التقدم الاقتصادي يتوقف على فتح أبواب التعامل المباشر مع المنطقة العربية. فهي لذلك تسعى

[٣٨٧] أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت العالم العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦١.

لخلق سوق مشتركة إقليمية تقوم على مبدأ التعاون المباشر بين التكنولوجيا الإسرائيلية، والعمالة العربية ورأس المال العربي[٣٨٨].

وقد مهدت لهذا الاختراق نحو العالم العربي، من خلال عقد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن الرؤية التي كانت سائدة في تلك الحقبة "لا يمكن تطبيع العلاقات مع العالم العربي إلا من خلال حل المسألة الفلسطينية"[٣٨٩].

ولكن بعد سنوات من فشل السلام مع الفلسطينيين وعدم الرغبة الإسرائيلية في دفع أثمان لإنجاح مسار أوسلو، وجد الجانب الإسرائيلي أن استراتيجية إدارة الصراع مع الفلسطينيين بأثمان منخفضة، أقل تكلفة من حل الصراع بشكل نهائي وفق معايير الأمن القومي الإسرائيلي؛ خصوصاً فيما يتعلق بوجود دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة وغزة، والانسحاب من المستوطنات والترتيبات الأمنية. وتأسيساً على هذه الرؤية ساد التوجه بإقامة علاقات تطبيعية مع الجانب العربي كأولوية متقدمة على السلام مع الفلسطينيين، مستغلة الاضطرابات التي سادت في العالم العربي بعد "الربيع العربي" واشتعال الأزمات العسكرية والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي اتسمت بها سنوات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، كذلك مستغلة حالة العداء المتصاعدة لدى ما يُسمى بمحور الاعتدال العربي مع إيران كنصير "للشيعة العرب" وتركيا كحليف "للإسلام السياسي السني".

هذه السياسة ستحقق ثلاثة أهداف إسرائيلية في آن واحد[٣٩٠]:

١. هي مقدمة لاستيعاب النظام الإقليمي العربي، ومن ثم فبدلاً من أن يبتلع الجسد العربي الكيان الصهيوني تستوعب "إسرائيل" الجسد العربي من خلال التحكم في شرايينه الحيوية.
٢. هذه السياسة منطلق أساسي للسيطرة، فعقب السيطرة الوظيفية من خلال التحكم في الشرايين والمفاصل، تأتي السيطرة الاقتصادية بفضل الاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية من حيث الاستهلاك وتقديم الخدمات، وجميع هذه المداخل لا بد أن تفرض التبعية السياسية.

---

[٣٨٨] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

[٣٨٩] عبد الوهاب المسيري، المرجع نفسه.

[٣٩٠] عبد الوهاب المسيري، المرجع نفسه.

٣. لن تحدث هذه السياسة نتائجها في التعامل مع الجسد العربي فقط، بل كذلك مع كل من يريد التعامل مع ذلك الجسد، ومن ثم تصير هذه السياسة، وقد أضحت قوة ضاغطة، لا في مواجهة أوروبا الغربية فقط، بل كذلك في مواجهة الولايات المتحدة، وهو ما سوف يخلق وضعاً يفرض على أية قوة كبرى تريد أن تتعامل مع المنطقة أن تتعامل أولاً وأساساً من خلال الإرادة الإسرائيلية.

ثانياً: الاستراتيجية الصهيونية- الإسرائيلية:

تتبع الرؤية الاستراتيجية الصهيونية–الإسرائيلية من الإيمان بأن اليهود شعب واحد، وأن المستوطنين الصهاينة هم طليعة هذا الشعب، وأن مركزه هو الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة. هذه الدولة ستُنصِّب نفسها الحامية والراعية للشعب اليهودي بأسره أينما كان، وهي ملجأ لهذا الشعب حينما يضيق عليه الخناق، ورغم أن أعضاء هذا الشعب اليهودي منتشرون في أنحاء الأرض، وسيأتي كل واحد منهم حاملاً هوية حضارية مختلفة، فإنهم سيتم صهرهم في بوتقة واحدة ليصبحوا شعباً واحداً بحق[٣٩١].

بما أن المستوطنين الصهاينة سيعيشون في بيئة معادية لهم، فإنهم كجماعة بشرية لا بد أن يحققوا تفوقاً اقتصادياً (صناعياً وزراعياً) وأن يؤسسوا قاعدة تكنولوجية عصرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ولا بد أن يتمتع المستوطنون بمستوى معيشي مرتفع لضمان بقائهم حسب الشروط الصهيونية، ولضمان بقاء الدولة الصهيونية (داخل حدودها التي لم يتم تحديدها) وحتى يمكن إغراء المزيد من المهاجرين للقدوم إليها، ويتطلب المشروع الصهيوني توثيق العلاقة مع يهود العالم باعتبارهم مصدراً أساسياً من مصادر الدعم السياسي والمالي والمادة البشرية الاستيطانية[٣٩٢].

و"إسرائيل" ترى مصالحها الاستراتيجية باعتبارها متفقة تماماً مع المصالح الاستراتيجية الغربية (إن لم تكن جزءاً عضوياً منها) ومن ثم فهي قادرة على خدمة أهداف الغرب الاستراتيجية. ولذا تحدد "إسرائيل" أولوياتها الاستراتيجية في ضوء الأولويات الاستراتيجية الغربية. وهي دائماً مستعدة لتغيير وتبديل أولوياتها في ضوء ما قد يطرأ من تغيرات وتعديلات على الأولويات الغربية. فالدولة الوظيفية الصهيونية، إن لم تفعل ذلك، وجدت نفسها بلا وظيفة تؤديها ولا دور تلعبه[٣٩٣]. وعلى

---

[٣٩١] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

[٣٩٢] عبد الوهاب المسيري، الأديولوجية الصهيونية، الجزء (١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص ٣٣.

[٣٩٣] أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت العالم العربي، مرجع سابق، ص ٦١.

سبيل المثال فإن العدو الأكبر للحضارة الغربية في الستينيات كان القومية العربية، ثم خلال الحرب الباردة أصبح العدو المد الشيوعي الاشتراكي، أما في الوقت الراهن فقد أصبحت الأصولية الإسلامية هي الخطر الجديد الزاحف. وأصبحت مواجهة الإرهاب تمثل الركيزة الأساسية في الاستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية، و"إسرائيل" بذلك تخلق لنفسها دوراً جديداً تقوم من خلاله بأداء وظيفتها تجاه الغرب والولايات المتحدة، وهو يتفق مع دورها في إطار النظام العالمي الجديد، إذ يمكنها أن تبني الجسور لتتواصل من خلالها مع بعض النخب العربية التي تم تغريبها، وبذلك تعوّض الدولة الصهيونية ما فقدته من مكانة استراتيجية متميزة عقب انتهاء الحرب الباردة.

وقد استطاعت "إسرائيل نسج علاقات تحالف متينة برعاية أمريكية مع كل من إيران (الشاه) وتركيا (الأتاتوركية)، لتشكل "كفي كماشة" لسنوات عديدة في وجه الدول العربية من جهة الشمال والشرق. وتشهد البيئة الإقليمية العربية حالة اختراق إسرائيلي غير مسبوق من خلال اتفاقيات التطبيع التي عقدتها تل أبيب مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين في الخليج العربي، وحالة التوافق غير المعلنة بين "إسرائيل" والسعودية. كذلك الاختراق الإسرائيلي لدولتي السودان والمغرب في أفريقيا. ما يضعف هذا الفضاء العربي الذي كان موحداً لسنوات طويلة في وجه "إسرائيل"، ليتم توظيفه كجدار في وجه إيران من جهة، وفي وجه القومية العربية من جهة أخرى[٣٩٤].

ويُقسَّم العالم العربي، من المنظور الاستراتيجي الصهيوني الإسرائيلي إلى أربعة أقسام[٣٩٥]:

١. دائرة الهلال الخصيب وتتناوب كل من سوريا والعراق قيادتها.
٢. دائرة وادي النيل وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها.
٣. دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها.
٤. دائرة المغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر.

وتتمثل الاستراتيجية الإسرائيلية للتعامل مع هذه الدوائر في العمل على منع التقائها أو تعاونها لما يشكله مثل هذا التعاون من خطورة على الأمن الإسرائيلي، نظراً للإمكانات الضخمة التي تملكها كل دائرة إذا ما تعاونت مع غيرها. ولذا تصر "إسرائيل" على ضرورة مواجهة كل دولة عربية على حدة، سواء في الحرب أم في السلم. ومن هنا تصوّر "إسرائيل" للعالم العربي باعتباره

---

[٣٩٤] محمود ناصف، إيران وإثيوبيا وتركيا أضلاع استراتيجية شد الأطراف الإسرائيلية تجاه العالم العربي، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، ٢٠٢٠/٧/٢٤، انظر: https://cutt.us/9GlFr، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢٢.

[٣٩٥] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

"المنطقة"، أي منطقة جغرافية لا يربطها رابط تاريخي، تنقسم إلى دويلات صغيرة تتنازعها الانقسامات الطائفية بحيث تصبح هذه الدويلات الطائفية فاقدة لكل عناصر القوة وبشكل تقع فيه تحت السيطرة الإسرائيلية، والخطط الإسرائيلية المستقبلية بهذا الشأن[٣٩٦].

ثالثاً: الاستراتيجية الإسرائيلية وعملية التسوية السلمية:

تسود رؤية إسرائيلية أمنية لأبعاد "السلام" مع المحيط العربي، فحاجة "إسرائيل" للسلام ترتبط بالخوف متعدد المصادر (الهاجس الأمني)، لذلك توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها "إسرائيل" في المفاوضات والاتفاقات مع الدول العربية المحيطة، أنها تعتمد استراتيجية تهدف إلى مواصلة أوسع قدر من السيطرة العسكرية على محيطها، وهذا ما تعكسه بدقة المقولة الإسرائيلية "السلام الإسرائيلي العربي سيكون سلاماً مسلحاً"، وحديث نتنياهو عن "السلام القائم على الأمن"، أي على قوة "إسرائيل" العسكرية، وهي تكشف عن تأثير الأيديولوجية الصهيونية وهيمنة الشأن الأمني على الشأن السياسي، وأبعاد التسوية السياسية التي تتطلبها، وضمن ذلك رؤيتها للترتيبات المتعلقة بشؤون المياه والسكان والحدود والعلاقات الاقتصادية، ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات غير متكافئة تسيطر على أطروحات "إسرائيل" مع جوارها العربي كجزء من تنظيم شروط "اندماجها" الإقليمي في مرحلة ما بعد التسوية، وهو ما يتمثل في[٣٩٧]:

١. احتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاقات القاهرة اللاحقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويسري هذا على تدابير تضمنها الاتفاق (وادي عربة) مع الأردن عام ١٩٩٤، والإصرار على تضمين الاتفاقات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق منزوعة السلاح واسعة نسبياً، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسيع "إسرائيل"، وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية وتخفيض أحجامها، وتقليص قدراتها الهجومية. وحرصها على ألا تؤثر التسوية مع الدول العربية فيما تسيطر عليه من موارد مائية، وإصرارها على أن يأخذ الانسحاب الإسرائيلي من الجولان فترة زمنية تسمح لإسرائيل بتقويم الترتيبات الأمنية المعتمدة، وأن يشمل الاتفاق مع الأردن تحديداً لخطوط انتشار القوات العسكرية الأردنية واعتبار "إسرائيل" بقاء الكيان الفلسطيني المحكي عن إقامته منزوع السلاح أمراً مسلماً به كشرط من شروط التسوية النهائية.

---

[٣٩٦] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

[٣٩٧] جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥، ص: ١٧-١٩.

٢. وجود توجّه واضح لإقامة نظام أمني "إسرائيلي–أردني–فلسطيني" يرتبط لاحقاً، عبر "إسرائيل" بنظام أمني "إسرائيلي–سوري–لبناني" وذلك لتحويل أي انسحاب تقوم به "إسرائيل" من أية أراضي عربية محتلة إلى رصيد أمني لها.

٣. تحويل مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني المنصوص عليها في اتفاق أوسلو إلى مرحلة اختبارية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، يكون مقياسها أمن مستوطنات "إسرائيل" وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة.

٤. النظر إلى التجمعات الفلسطينية في الدول العربية وفي "إسرائيل" نفسها من منظور أمني، وتشترط أن تقبل الدول العربية التي تستضيفهم الموافقة على مبدأ توطينهم.

٥. النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها كعازل بين "إسرائيل" وبين الدول العربية المجاورة للأردن.

٦. اعتماد مفهوم الأمن اللامتكافئ في[٣٩٨]:

أ. اعتماد مقولة أن التفوق العسكري الإسرائيلي ومقدرة "إسرائيل" على الردع هو الذي أرغم الدول العربية على التفاوض معها، وأن الحفاظ على هذا التفوق أحد ضمانات السلام.

ب. استخدام العلاقات المتميزة التي تربط "إسرائيل" بالولايات المتحدة كدعامة من دعائم أمنها، أي قوة ردع مساندة لها في مواجهة محيطها العربي.

ج. اعتبار أن احتفاظ "إسرائيل" بتفوقها العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً أمر لا بديل عنه، وبالتالي البقاء خارج أية معاهدات قد تضع قيوداً على تسلّحها، وضمن ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

د. اعتبار أن وجود حالة عدم استقرار في الشرق الأوسط (والتي يجري توسيع حدودها لتشمل، إضافة للدول العربية، كلاً من إيران ودول آسيا الوسطى، وباكستان) يشكل تهديداً ممكناً لأمن "إسرائيل"، ومناقضاً لأية إجراءات يمكن أن تُتخذ للحد من الأسلحة.

هـ. بناء الثقة بين الطرفين العربي "والإسرائيلي"، يعني الإجراءات التي يقوم به الطرف العربي لكبح جماح المقاومة الفلسطينية، بل والقضاء عليها.

٧. مفهوم المنطقة العازلة منزوعة السلاح أو شبه المنزوعة: تبلور هذا المفهوم كنتيجة لحرب ١٩٧٣، وعلى أساسه تمت ترتيبات فصل القوات المصرية "الإسرائيلية" ثم اتفاق السلام سنة ١٩٧٩. لكن مفهوم "المنطقة العازلة منزوعة السلاح" كبديل عن مفهوم العمق

---

[٣٩٨] جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص: ٦٠–٦٦، وانظر أيضاً: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

الاستراتيجي بقي – من منظور الأمن الإسرائيلي– قابلاً للتطبيق على أوضاع الجبهة المصرية– الإسرائيلية فقط، وغير قابل للتطبيق على الجبهات الأخرى بدون إدخال ترتيبات إضافية. وإزاء موضوع العمق الاستراتيجي برزت في "إسرائيل" مدرستان[٣٩٩]: تعتبر **المدرسة الأولى** – التي تسود أوساط **حزب العمل واليسار الصهيوني**– أن نزع سلاح الضفة الغربية وقطاع غزة أمر حيوي في أية تسوية سياسية، وتُميّز بين مفهوم الحدود السياسية (حدود "دولة إسرائيل") والحدود الأمنية (حدود الوجود العسكري الإسرائيلي). على العكس تصر **المدرسة الثانية**، التي تسود أوساط **الليكود وأحزاب اليمين**، على أن إبقاء السيطرة العسكرية (المباشرة) على عموم المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لا بديل عنه، وترفض الفصل بين مفهومي السيادة والسيطرة العسكرية. وتفترض المدرستان كلتاهما مواصلة سيطرة "إسرائيل" على السفوح الجبلية للضفة الغربية وغور الأردن، وتفترض المدرسة الأولى أن نزع سلاح الضفة الفلسطينية يفترض استمرار سيطرة "إسرائيل" على المعابر والطرق. إن معظم المعنيين بالتخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي مقتنعون بأن هناك حاجة إلى وجود عسكري محدود لكن طويل الأمد في بعض المناطق شرقي خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩. "وبات أغلب صناع القرار في إسرائيل يوافق على أن أية ترتيبات في الضفة الغربية وقطاع غزة معنية بأن"[٤٠٠]:

- تمنع نشر قوات مسلحة معادية أو مدافع أو صواريخ أرض – جو يمكن أن تمنع إقلاع أية طائرة من أي مكان من "إسرائيل".
- تسمح بنشر قوات إسرائيلية قادرة على وقف تقدم أية قوات للعدو من الشرق فترة كافية لتعبئة "إسرائيل" احتياطاتها وإقامة خط دفاعي يحفظ السيطرة الاستراتيجية على الضفة الغربية. وتشكل الاعتبارات الأمنية كذلك عاملاً أساسياً في تشكيل الموقف الإسرائيلي المعارض لإقامة دولة فلسطينية، ويعتبر هذا الموقف أن وجود دولة "ثالثة" بين "إسرائيل" والأردن سيجعل مهمة تجريد الضفة الغربية من السلاح أصعب.

٨. تأكيد مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الإجهاضية، ويُقصد بها تلك الحرب التي تخوضها "إسرائيل" بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها وتحددها، وهي حرب تستجيب لتطور دور "إسرائيل" في الشرق الأوسط،

---

[٣٩٩] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٧٣، وانظر أيضاً: جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٥٢.

[٤٠٠] إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول، إلى دولة تؤكد دورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة.

٩. يمثل البُعد النووي في الأمن الإسرائيلي أحد المظاهر المهمة لسيطرة هاجس الأمن السرمدي الذي فرض ضرورة انفراد "إسرائيل" بامتلاك مقدرتها الخاصة بصرف النظر عن الارتباط العميق بدولة عظمى توفّر له المساندة السياسية والعسكرية. والبعد النووي احتل موقعاً خاصاً في الفكر الاستراتيجي الشامل للساسة الإسرائيليين، انطلاقاً من اعتباره مظلة أمنية مستقلة لا تعتمد على محددات وعوامل حاكمة خارجية. ومن هنا ظهور ما يُسمّى "عقيدة بيغن" التي تعني منع دول الشرق الأوسط من التسلح بأسلحة نووية، ومن امتلاك التكنولوجيا النووية. وكانت عملية قصف المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ فاتحة تطبيقات تلك العقيدة[٤٠١]. وموقع الخيار النووي في المنظومة الأمنية لم يكن مرتبطاً بركيزة إضعاف الخصوم، وإنما المحافظة على البقاء، الأمر الذي يتضح من كونه ذخيرة استراتيجية غير مطروحة للاستخدام المباشر الفعلي، إلا في حالات خاصة جداً هي على وجه الحصر تعرّض الدولة لتهديد حقيقي بالفناء، فاستخدامه الفعلي لن يكون إلا بعد اختلال الميزان التقليدي لصالح العرب ونشوب حرب شاملة تتعرض فيه الدولة لتهديد فعلي بإنهاء وجودها أو ضرب مواقع حيوية فيها، فالسلاح النووي هو الملاذ الأخير. أما الاستخدام الفعلي للبُعْد النووي، فكان الاستخدام السياسي سواء من خلال الضغط النفسي على الدول العربية بفرْض ستار من الغموض حول حدود طبيعة الخيار النووي، بحيث يؤدي إلى تحسين وضع "إسرائيل" التفاوضي، أو من خلال عملية الابتزاز التي تقوم بها مع الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية ضخمة، تغنيها عن اللجوء للقوة النووية[٤٠٢].

---

[٤٠١] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

[٤٠٢] عبد الوهاب المسيري، المرجع نفسه، ص ٢٧٤.

الفرع الثاني

الاستراتيجية العسكرية في النظرية الأمنية الإسرائيلية

تمتاز العقيدة العسكرية الإسرائيلية بأنها هجومية في إطار دفاعي، اتفق على ذلك واضعو الاسراتيجية العسكرية منذ قيام "إسرائيل"، والتزمت القيادات الإسرائيلية بها. وقد اعتمدت العقيدة الإسرائيلية على عدة مبادئ أساسية، وهو ما سوف نناقشه في السطور التالية.

أولا: العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

اعتمدت "إسرائيل" في مواجهاتها العسكرية مع العرب على ثلاث قواعد هامة لخوض أي معركة أو حرب مع الدول العربية، هي:

١- الحرب الخاطفة.
٢- الضربة الاستباقية (وخصوصاً تحقيق هذه الضربة إن أمكن في العمق الاستراتيجي للبلدان العربية)، وللوصول إلى هذا الهدف، حرصت إسرائيل على القاعدة الثالثة وهي الأكثر أهمية وهي:
٣- تحقيق التفوق العسكري على البلدان العربية مجتمعة، واستمرارية هذا التفوق عن طريق تنظيم الجيش ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال التسلح وفي العلوم العسكرية في العالم.

والحرب الخاطفة تتخذ صفة الضرورة الأولى داخل الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لتحقيق النصر المباشر، ولتحاشي عوامل الضعف التي يتصف بها الجيش الإسرائيلي بالمقارنة مع الجيوش العربية (كالعامل البشري، العمق الاستراتيجي...)، وترتكز نظرية الحرب الخاطفة على ضرورات تشكيل الهيكلية العامة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، وهي[٤٠٣]:

١- تواجه إسرائيل مشكلة النقص في الموارد البشرية والتفوق العربي العددي الدائم عليها.
٢- لا تستطيع إسرائيل حسم صراعها مع العرب نهائياً بالوسيلة العسكرية، نسبة للوضع الجيو –استراتيجي القائم، وعدم قدرة إسرائيل على بسط هيمنتها من المحيط إلى الخليج. ولذلك يتحتم على إسرائيل التوصل إلى فرض القبول العربي السياسي بها، بشتى الوسائل وعلى رأسها الحفاظ على تفوقها العسكري.

[٤٠٣] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، مرجع سابق، ص ٩.

٣- إن خسارة إسرائيل لمعركة حاسمة واحدة تؤدي إلى انهار الدولة الصهيونية، بينما يستطيع الطرف العربي استيعاب أكثر من هزيمة عسكرية دون أن يشكل هذا خطراً على كيانه[٤٠٤].

وتقضي الحرب الخاطفة بتعبئة إسرائيل لمواردها إلى أقصى حد ممكن، ولأن إسرائيل تفتقر إلى الموارد البشرية والاقتصادية الكافية للاحتفاظ بجيش نظامي ضخم قائم باستمرار، فإنها اعتمدت على جيش "شعبي"، يقوم على الاحتياط والتعبئة السريعة (يحتاج تعبئة جيش الاحتياط بشكل كامل إلى أربعة أيام) والقيام بمهمته العسكرية الخاطفة وتحقيق النصر بأسرع فترة ممكنة، لكي يعود هذا الجيش بعد ذلك إلى أماكن عمله المدنية، ولذلك تتوخى إسرائيل في معاركها الخاطفة ضرورة الحسم العسكري السريع تفادياً للاستنزاف البشري والاقتصادي، ومنعاً للضغوط الدولية ولإبعاد الحرب عن المراكز السكانية اليهودية[٤٠٥].

والمبدأ الأساسي الآخر في العقيدة العسكرية الإسرائيلية هو "**الحرب الوقائية**"، القاضية باستباق المعركة والمبادأة بالقتال للقضاء على الخصم قبل أن يبدأ هذا الخصم العملية القتالية[٤٠٦]. وتعتمد فكرة الحرب الوقائية على نظرية "**الضربة الأولى**"، أو "**الضربة الاستباقية-الوقائية**" التي تشكل إحدى الحلقات المركزية في سلسلة من الحلقات النظرية المتداخلة والمتكاملة، داخل المعتقد العسكري الإسرائيلي.

تضاف إلى "الضربة الأولى" نظرية "**الحرب الاستباقية**"، أي استباق التحركات العربية والقيام بضرب الحشود العربية قبل أن تتحرك أو تتخذ المواقع التي يمكن لها أن تنطلق منها نحو إسرائيل. وقد أكد هذه النظرية أحد الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين، وهو الجنرال يسرائيل طال قائلاً: "على إسرائيل القيام بهجوم استباقي في حالة تمركز حشود عربية عدائية على الحدود"[٤٠٧]. وتقوم هذه النظرية على افتراض ضرورة الهجوم الإسرائيلي في حال انتشار القوات العربية بشكل عدائي.

تشتمل الحرب الاستباقية على نظرية Anticipatory Counter– attack "الهجوم –المضاد الاستباقي"، وهي النظرية التي عمّمها إيغال آلون[٤٠٨] Yigal Allon في منتصف الستينيات نتيجة لدروس حرب السويس ١٩٥٦، وقد عرّفها كما يلي: "إنها مبادرة عملياتية إسرائيلية تتخذ ضدّ

---

[٤٠٤] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، مرجع سابق، ص ١٠.

[٤٠٥] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، المرجع نفسه، ص ١٠.

[٤٠٦] هيثم كيلاني، الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي، منشورات مجلة الفكر العسكري، دمشق، ١٩٨١، ص ١٢.

[٤٠٧] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، مرجع سابق، ص ١٠-١١.

[٤٠٨] عسكري وسياسي إسرائيلي (١٩١٨ -١٩٨٠)، وهو قائد لقوات البلماح، ولواء في الجيش الإسرائيلي، سبق ذكره.

التحشدات العدائية، وتستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو في وقت يقوم فيه العدو بحشد قواته، لكن قبل قيامه عملياً بتنفيذ هجومه"[٤٠٩]، والهجوم المضاد الاستباقي يتطلب ليس فقط ضرب العدو قبل أن يبدأ بهجومه المفترض، بل احتلال مواقع استراتيجية داخل أرض العدو أيضاً[٤١٠]. والفارق الأساسي أن "الاستباق" يفرض أن هناك تحركاً عربياً فعلياً عدائياً actual deployment بينما "الوقائية" لا تشمل فقط التحرك الفعلي فحسب، بل النوايا أيضاً، والحرب الوقائية تستهدف القوى العربية الكامنة ومنع قيام أي وضع أمني سلبي بالنسبة لإسرائيل، وقد تَعُد إسرائيل قيام جبهة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية معينة أو أية تحركات ومواقف عربية أخرى ذريعة للحرب للقيام بالضربة الأولى، وهناك أمثلة عديدة مثل الخطر التي شكلته على أمن إسرائيل القومي إغلاق مضائق شرم الشيخ قبيل حرب ١٩٦٧، أو موقف إسرائيل من تغيير النظام السياسي في دول مجاورة في مطلع السبعينيات[٤١١].

إن الربط بين نظرية الضربة الاستباقية– الوقائية وبين المفاهيم العامة للأمن القومي الإسرائيلي، يوضح بأن هذه النظرية تؤلف ركناً أساسياً من أركان نظرية الردع، فالتلويح أو التهديد بالضربة الأولى يستهدف حصر البدائل العربية، وشل القدرة على اتخاذ القرار، ومن هنا رد القدرات العربية عن القيام بأي عمل عدائي اتجاه إسرائيل، ومن جهة أخرى ترتبط نظرية الضربة الاستباقية بالمفهوم الإسرائيلي "الحدود الآمنة" وتقوم حجة إسرائيل بضرورة الاحتفاظ بالأراضي العربية، بأن ذلك يلغي أو يقلل من إمكانية قيام إسرائيل بالحرب الوقائية الاستباقية، وهكذا ضربة استباقية هي بمثابة خط الدفاع الثاني للمفهوم الإسرائيلي للحدود الآمنة، وإن كانت متناقضة معها نظرياً[٤١٢].

إن **قاعدتي الحرب الخاطفة والضربة الاستباقية** في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يحتمان بالضرورة الالتزام ببرنامج كثيف للتسلح متقدم ومقترن بفكر عسكري مرن، يواكب التطورات العسكرية عند العدو، والتجديدات والاكتشافات الحديثة في العالم والتكنولوجيا العسكرية، كما يحتم الالتزام بترسيخ قاعدة اقتصادية وحليف خارجي قوي يمد إسرائيل بالخبرة والسلاح. ومن هنا كان **الركن الأساسي الثالث** في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي يرتكز على **جيش إسرائيلي متفوق**

---

[٤٠٩] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، مرجع سابق، ص ١١.

[٤١٠] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، المرجع نفسه، ص ١١–١٢.

[٤١١] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، المرجع نفسه، ص ١٢.

[٤١٢] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر،المرجع نفسه، ص ١٢–١٣.

على الجيوش العربية مجتمعة من ناحية قدرته وقوته الضاربة؛ فإن التفوق البشري قضية غير ممكنة، ولذلك استعيض عنها بتطوير الترسانة العسكرية الإسرائيلية ورفدها بأحدث أنواع الأسلحة وأكثرها فاعلية، والتي تفتقر إليها الجيوش العربية.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي والأمني، قامت "إسرائيل" بتطوير التنظيم العسكري لجيشها. وخاصة بأسلوب التعبئة للاحتياط في حالة قيام حرب مفاجئة مع العرب. وقد تصاعد تطوير أسلوب التعبئة تدريجياً حتى بلغ سنة ١٩٨٠- وفي حالة التعبئة العامة- ما يقارب ٤٥٠ ألف جندي، منهم ٤٠٠ ألف في الجيش و٣٠ ألفاً في سلاح الطيران و١٥ ألفاً في البحرية. ووصل إجمالي عدد جنود الجيش الإسرائيلي سنة ٢٠١٨، وفق موقع (غلوبال فير بور) الأمريكي، ٧١٨ ألف جندي، بينهم ٥٥٠ ألفاً في قوات الاحتياط[٤١٣].

لقد ارتبط تطور الجيش الإسرائيلي بعملية تسليح مستمرة خصصت لها ميزانية مالية ضخمة أثارت غالباً الكثير من النقاشات بين أعضاء الحكومة الإسرائيلية، حيث طالب البعض بخفض هذه الميزانية وتكريس جزء منها للمشاريع المدنية الأخرى، لكن دعاة الحرب وهم الأكثرية، يرون أن الأمن القومي الإسرائيلي لا يترسخ إلا بفضل عمليات التسليح المستمرة، ليس بواسطة شراء السلاح من الخارج فحسب، بل عن طريق إيجاد بنية تحتية للصناعات العسكرية داخل إسرائيل وتطويرها، تستطيع أن تحقق لها نوعاً من الاكتفاء والاستقلال الاقتصادي، وعدم الارتباط الكامل بسوق السلاح العالمي وخصوصاً الأمريكي (خوفاً من حظر بعض الدول تصدير أسلحتها إلى إسرائيل بسبب الانتهاكات الأخلاقية، والممارسات العسكرية العنيفة، وارتكاب مجازر بحق المدنيين ترقى إلى جرائم حرب)[٤١٤].

ثانياً: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية

بسبب افتقارها للعمق الاستراتيجي، وافتقارها إلى الموارد البشرية والاقتصادية مقارنة بالمحيط العربي والإسلامي، أدركت "إسرائيل" منذ إنشائها أن اعتمادها على الأسلحة التقليدية في صراعها مع العرب لا يعدّ عاملاً مرجحاً وحاسماً لها، يضمن استمرار وجودها؛ لذلك عملت بجدية لحيازة

---

[٤١٣] بالأرقام... تَعرّف على قُدرات الجيش الإسرائيلي، الموقع الإلكتروني لدنيا الوطن، ٢٠١٩/٥/١١، انظر: https://cutt.us/qY9JP، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٠/١٢/٥.

[٤١٤] مركز إسرائيلي: خلافاتنا تهدد خطط الجيش والتحديات تتصاعد، موقع "عربي ٢١"، ٢٠٢١/٣/٢، انظر: https://cutt.us/NTbT5، تاريخ الزيارة، ٢٠٢١/٤/٥.

الأسلحة النووية، واستخدام هذا السلاح كعنصر ردع فعال، وكملاذ أخير ممكن اللجوء إليه، في أي حرب قد تكون الغلبة فيها للعرب بشكل حاسم.

أ. استراتيجية العقرب واستراتيجية العنقاء:

منذ سنة ١٩٤٨ وحتى بداية الثمانينيات، اتبعت إسرائيل تصوراً استراتيجياً عاماً يتحكم بطبيعة الصراع مع الدول العربية. وهذا التصور هو تنظير سابق على ممارسة العمليات العسكرية، أو بشكل أدق إن العمليات العسكرية منبثقة وصادرة منه لأجل تحديد صيغة الأمن القومي الإسرائيلي، أو احتياطات جوهرية أو احتمالية للمواجهة مع الدول العربية.

إن منظور إسرائيل الاستراتيجي هذا يتراوح بين اتجاهين في سياستها العسكرية العامة، قام بتحديدها العالم الاستراتيجي الفرنسي جان بول شارنيه[415] Jean Paul Sharnay هما: "استراتيجية العقرب[٤١٦] واستراتيجية العنقاء[٤١٧]. وهذه التحديدات الاصطلاحية تدخل ضمن معتقدات استراتيجية عديدة من الممكن أن تتعلق بالحرب الإسرائيلية القادمة، والتي من المؤكد بأن العنصر النووي سيدخل فيها كعامل أساسي وحتمي. فبعد الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨، ١٩٥٦, ١٩٦٧، ١٩٧٣ التقليدية أمست الضرورة النووية لنقل الصراع الإسرائيلي العربي إلى موقع متصاعد آخر من قبل إسرائيل ومن قبل العرب أنفسهم أيضاً[٤١٨].

---

[415] المفكر الاستراتيجي الفرنسي ورائد المدرسة الاستراتيجية الأوربية المعاصرة، وأستاذ المادة في جامعة السوربون، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٤/٩/٥.

[٤١٦] هي مأخوذة من العقيدة العسكرية الأمريكية، أي جعل السلاح النووي كخيار وملاذ أخير، إذا ما كانت إسرائيل في حالة انهزام عسكري يهدد بزوالها وفق استراتيجية "العقرب" بتدمير منطقة الشرق الأوسط كلها، بما فيها إسرائيل، انظر: "الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثابت والمتغير"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (١٢)، يناير ٢٠١٦. انظر: https://cutt.us/GrUsT، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٤١٧] تُرجع بعض الروايات أصل تسمية طائر العنقاء الخرافي الأسطوري إلى إحدى مدن اليونان، والتي أخذ عنها الفراعنة المصريون تلك الخرافة، وتقول الخرافات الموغلة في القدم، بأن العنقاء عندما يشعر باقتراب ساعة موته، يلجأ إلى بناء عشّه من أغصان أشجار معينة وهي أشجار التوابل، بعد ذلك يقوم بإشعال النار في العش ليحترق أخيرًا في لهيبها، وبعد أن تمر ثلاثة أيام على عملية الانتحار تلك، يقوم من بين الرماد طائر عنقاء جديد. انظر: خرافة العنقاء، انظر: https://cutt.us/lkPwF، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٤١٨] جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص ٦٣.

ب. تطور فكرة حيازة السلاح النووي الإسرائيلي:

ولدت فكرة إقامة قوة نووية في "إسرائيل" قبل إقامة الدولة نفسها، فقد بدأت الفكرة تراود ديفيد بن جوريون (أول رئيس وزراء الإسرائيلي) منذ عام ١٩٤٧، ولكنها لم تتحقق إلا في منتصف الخمسينات عندما تجمعت العناصر في ثلاثة رجال:

١. **ديفيد بن جوريون،** أول رئيس وزراء لإسرائيل، وهو الذي تصور أن القوة النووية هي التي تحل المشكلة الأمنية، وتصبح الملاذ الآخر الآمن لحماية الأمن القومي.
٢. **وارنست دفيد برجمان،** العالم الكيميائي الإسرائيلي الذي علّم بن جوريون كل شيء عن المسألة النووية.
٣. **وشمعون بيريز** الذي استغل الفرصة الدولية لتحقيق الحلم.

إن فكرة حيازة "إسرائيل" للسلاح النووي كانت قائمة منذ تأسيسها عام ١٩٤٨؛ بسبب المكانة والسمعة التي كسبها هذا السلاح بعد استخدامها من قبل الولايات المتحدة ضدّ اليابان في الحرب العالمية الثانية، وقد راود هذا الحلم "إسرائيل" منذ البداية، إلا إنه يمكن القول أن هذا الحلم تحول إلى هاجس بدأ يراود القادة الإسرائيليين بعد حرب ١٩٦٧، رغم أن "إسرائيل" خرجت منتصرة من هذه الحرب، وضمّت مساحات واسعة تكاد تكون مضاعفة للمساحة الجغرافية التي حازتها بعد حرب ١٩٤٨، وأصبح لديها عمقاً استراتيجيا أكبر نوعاً ما، إلا أنها كانت متخوفة من تحول الظروف وتقلبها في المستقبل، خصوصاً أن العرب باعتقادها، لن يقبلوا بهذه الهزيمة، وهم لن ينفكّوا يعملوا على كسر ميزان القوى لصالحهم تحضيراً لشن حرب جديدة على "إسرائيل" لاسترجاع الهيبة والأراضي التي خسرها العرب؛ على ضوء ذلك أصبح هناك حاجة ملحة للجانب الإسرائيلي لحيازة السلاح النووي لترسيخ نظرية الردع النووي في وجه المحيط العربي، الأكثر عدداً وأكبر مساحة بأضعاف مضاعفة.

وعلى الرغم من أن النظرية الأمنية الإسرائيلية تاريخياً التزمت وبشكل ثابت بمفاهيم مختلفة كالردع عن طريق التلويح بالسلاح النووي، وبشن حروب قصيرة على أراض عربية وبالتفوق العسكري والنوعي مع وجود حليف قوي، إلا أن التوجهات المستقبلية الخاصة بمسألة الأمن الإسرائيلي تقوم على استخدام المنطلقات الثابتة، وتكيفها مع المتغيرات الأمنية داخلياً وإقليمياً. إن الاعتماد على استراتيجية الردع النووي من أجل البقاء، هي دافعه الضروري بهدف الاستقرار

النفسي لدى الإسرائيليين لما ينتابهم من شعور بالقوة، وهذا بمنزلة تحدٍّ للدول العربية، بأن إسرائيل قائمة ولن تزول. وقد نجحت إسرائيل في خلق بلبلة في الأوساط العربية حول حقيقة امتلاكها لرادع نووي، وقد أورد الباحث الإسرائيلي شاي فليدمان Shai Feldman ثلاثة خيارات إسرائيلية[٤١٩]:

١. **الخيار النووي**: على الرغم من توفر القدرة لدى الدولة لإنتاج سلاح نووي عملي في غضون وقت قصير نسبياً، لكنها لم تنتجه بعد.
٢. **قنبلة في القبو**: تكون الدولة مستخدمة سياسة الغموض النووي، أي أنه يعني أن السلاح النووي تم إنتاجه فعلاً في حين ما يزال أمر إنتاجه سراً.

شكل المفهومان السابقان المنطق الاستراتيجي لإسرائيل قبل عام ١٩٧٣، لأن غايتها الردع وليس الترهيب، ولا ننسى مبدأ إسرائيل هو "السلام".

٣. **الردع النووي**: يعني أن وجود السلاح النووي قد أعلن عنه على الملأ، وأصبح جزءاً مما يعرفه الجمهور.

وهذا هو مسار السياسة الاستراتيجية لما بعد ١٩٧٣، وحتى إن كان الإعلان عن امتلاك سلاح نووي لم يكن رسمياً.

ج. استخدام "إسرائيل" الخيار النووي كاستراتيجية ردع:

وبين "شاي فيلدمان" أن استعداد الخيار النووي ليس له جدوى إبَّان اندلاع حرب بين إسرائيل والعرب، وأن استعداد قنبلة في القبو يؤكد على وجود إمكانية الاستغلال الآني للقدرة النووية، وأوضح أن للردع العلني أربع ميزات يمكن تلخيصها في الآتي[٤٢٠]:

١. أن الردع يمنح صدقاً أكثر لتهديدات الردع الإسرائيلي.
٢. يوفر إمكانية خلق نظرية لاستخدام السلاح النووي، ويعلل احتمال استعمال غير صحيح لهذا السلاح.
٣. يوفر إمكانية البدء بحوار استراتيجي بين أطراف النزاع، حوار يؤدي إلى تفاهم، ويجعل العدو يدرك أي الخطوات التي يجب الامتناع عن القيام بها، حتى يوفر على نفسه تلقي ضربة نووية.

---

[٤١٩] شاي فيلدمان، الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة: غازي السعدي، ط١، دار الجليل للنشر، عمّان، ١٩٨٤، ص ١٥.

[٤٢٠] شاي فيلدمان، الخيار النووي الإسرائيلي، المرجع نفسه، ص ١٥.

٤. الردع العلني، ويوفر إمكانية تعليم الطبقات المتزعمة في الشرق الأوسط وتكييفها مع واقع الحياة في محيط نووي، ومع القيود التي يفرضها هذا السلاح على تحديد الأهداف السياسية، وعلى إمكانيات تحقيقها.

إن هذا المنطق يوضح اتجاه إسرائيل إلى الخيار النووي كآلية تخدم مطامعها في إطار الصراع الدائر في المنطقة، من أجل تقوية مركزها الأمني والاستراتيجي لردع كل التدخلات العربية بالمنطقة، كما يتأتى في نظرها أن اللجوء إلى الردع النووي يمنحها استقلالاً عن المظلة الأمريكية، وهذا ما عبر عنه إيغال ألون Yigal Allon: "يجب على إسرائيل ألا تسمح _ مهما كانت الظروف_ بأن تجعل وجودها يعتمد على ضمان خارجي لعدة أسباب"[٤٢١]. ويمكن الإشارة هنا إلى أن حرب عام ١٩٧٣ شهدت انهيار السلاح التقليدي الإسرائيلي نتيجة تقدم في الاستراتيجية العربية كمّاً ونوعاً، وحينها رفعت القيادة الإسرائيلية في الأيام الأولى من الحرب شعار: "أنقدوا إسرائيل"، مما اضطر غولدا مئير Golda Meir إلى أن ترسل يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ رسالة إلى كيسنجر تقول فيها: "إننا نحتاج إلى المساعدة اليوم، لأن المساعدة سوف تصبح عديمة الجدوى في الغد"[٤٢٢]. يعني ذلك أن إسرائيل كانت على وشك تطبيق الخيار الثالث السالف الذكر، لولا تغير موازين القوى لصالحها، "وقد كشفت الدوائر المختصة أن هناك ثلاثة عشر رأساً نووياً إسرائيلياً [كانت] تُحمّل داخل أنفاق سرية، عندما شعرت غولدا مئير أن إسرائيل تواجه خطراً حقيقياً إثر سماعها نبأ اقتحام خط بارليف"[٤٢٣].

وفي ضوء ما سبق، فإن الزوبعة التي أثارها امتلاك "إسرائيل" للسلاح النووي كان من ورائها أبعاد هذه الاستراتيجية وآثارها في الشرق الأوسط، كمنطقة معرضة للانفجار في أية لحظة، ولذلك يوجد في الرؤية الإسرائيلية تغير في المجال الاستراتيجي حسب خصوصيات كل مرحلة: "فقد كان مصطلح (حرب الخيار) بمنزلة ركن أساسي في نظريات مناجم بيغين الأمنية"[٤٢٤]، وتجلى ذلك في رفضه لفكرة الدفاع أو ما يدعى برد الفعل الانتقامي، ودعا إلى ضرورة تبني الهجوم من أجل

---

[٤٢١] بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، دار البيان لنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص ١٩٠.

[٤٢٢] بيتر براي، المرجع نفسه، ص ١٩١.

[٤٢٣] ناجح الجسراوي، إسرائيل والطاقة الذرية، سلسلة دراسة صامد الاقتصادي، ط ٢، منشورات دار الكرمل، الأردن، ١٩٨٦، ص ٨.

[٤٢٤] مناجيم بيغين، تحرير زئيف كيلان، سياسة إسرائيل الأمنية، ترجمة: بدر عقيلي، ط ١، دار الجليل، عمّان، ١٩٩٠، ص ٣٧.

تحقيق إنجازات أكبر مع خسائر أقل. وهذا الفكر كان مضاداً لتوجه بعض القادة الإسرائيليين الهادف إلى انتظار الضربة العربية الأولى، ولا سيما بالنسبة للإشكالية التي أثارتها منطقة الشرق الأوسط كحلبة للصراع بين القوى العظمى في إطار الثنائية القطبية.

ثالثاً: العلاقات الخارجية والصناعة العسكرية:

إن عملية التسلح والميزانية المالية الضخمة المخصصة لها وهو ما تحتاجه "إسرئيل" لتنفيذ عقيدتها العسكرية، خصوصاً فيما يتعلق بالتفوق العسكري والردع والحسم ونقل المعركة إلى أرض العدو، جعلت إسرائيل تُخضع علاقاتها الخارجية للضروريات التي تحتمها نظرية أمنها القومي، وبذلك فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة تسير في هذا الاتجاه. فعلاقة إسرائيل بالولايات المتحدة هي المحور الذي يحدد طبيعة علاقة إسرائيل بدول العالم الأخرى سلباً أو إيجاباً، وفق التقارب أو التناقض مع اتجاه سياسة حليفتها الرئيسية الولايات المتحدة[٤٢٥]. وهنا نرى مدى توتر العلاقة أحياناً مع الجانب الأمريكي بسبب تطور العلاقات الإسرائيلية الصينية، خصوصاً في الصناعات التقنية والأمنية.

إن المساعدات المالية العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل أسهمت في إيجاد أرضية متينة لصناعة عسكرية إسرائيلية متطورة وقادرة على سد الاحتياجات الثانوية والعاجلة في المجال العسكري، كما أن هذا النوع من الصناعة قد أتاح مجالاً جديداً لاشتغال الأيدي العاملة الإسرائيلية وامتصاص البطالة، وزيادة الخبرة العسكرية للعامل الإسرائيلي الذي يعتمد عليه في الحرب، كقوة أساسية تضاف إلى الجيش النظامي. فعلى الصعيد الاقتصادي، تشكل الصناعة العسكرية مصدر عيش لحوالي ربع القوة الإسرائيلية العاملة[٤٢٦] .

لقد بدأت اليهود بالتصنيع العسكري قبل الحرب العربية –الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨؛ حيث أن المصانع اليهودية كانت تنتنج مدافع الهاون مع قنابلها منذ عام ١٩٣٩، ولبى الصهاينة في هذه الصناعة طلبات الجيش البريطاني خلال الأعوام ١٩٤٢– ١٩٤٤ لبيع ما ثمنه ٣٣ مليون

---

[٤٢٥] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، مرجع سابق، ص ٢٩.

[٤٢٦] دراسة تكشف تحديات الصناعات العسكرية الإسرائيلية، موقع "عربي ٢١"، ٢٠٢١/١/٢٧، انظر: https://cutt.us/NFbHh، تاريخ الزيارة، ٢٠٢١/٢/٤.

جنيه[٤٢٧]. كانت عمليات التصنيع تجري داخل مؤسسات ومصانع عادية استخدمت كغطاء للتمويه. وقد اعتبرت المستعمرات الزراعية الجماعية افضل الأماكن ملاءمة لمؤسسات الصناعة العسكرية. في شتاء ١٩٤٦ تمكن اليهود من إنتاج المجموعة المصنعة الأولى من الرصاص من عيار ٩ ملم. وقد أنتجت إحدى المؤسسات حتى أيلول ١٩٤٧ نحوا من مليوني رصاصة ستن. شمل الإنتاج العسكري عدة أنواع من الأسلحة منها: مدافع وقذائف هاون، رشيشات، قنابل يدوية من طراز ميلز وغيرها[٤٢٨]. هذا يعطينا فكرة عن مدى تقدم التقنية العسكرية اليهودية حتى عام ١٩٤٧، وبالرغم من أن السلطات البريطانية كانت تقوم بعمليات التفتيش عن هذه المصانع إلا أن الصناعة استمرت. لكن هذه الصناعة تطورت بشكل ملحوظ في سنوات الستينيات، بيد أن التطور الأكبر لها جاء بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ١٩٧٠، حيث منع الجنرال الفرنسي شارل ديغول تصدير الأسلحة الفرنسية لإسرائيل، الأمر الذي دفع بإسرائيل للتفكير بالتصنيع الحربي لسد الثغرة في احتياجاتها المتضخمة للسلاح[٤٢٩]، واستمر هذا التطور حتى يومنا هذا.

لقد نشأت هذه الصناعة بفضل مساعدات اقتصادية، وخبرة أمريكية، ولذلك فإن التطور الصناعي العسكري في إسرائيل وقوتها المسلحة مرهونان بعلاقاتها الاستراتيجية مع الإدارة الأمريكية، ومساعداتها الكبيرة لها، وهذا الجانب، على الرغم من مردوداته الإيجابية، يشكل في الوقت نفسه نقطة سلبية داخل القوة العسكرية الإسرائيلية، باعتبارها قوة غير مستقلة ذاتياً عن العون الخارجي (قوة مستعارة) الأمر الذي دفع ببعض الاستراتيجيين الإسرائيليين لأن يدعوا إلى التقليل من اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة، أو تنويع مصادرها العسكرية، لقد تزعّم هذا الاتجاه الجنرال يسرائيل طال[٤٣٠].

---

[٤٢٧] أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار أمريكا في خدمة الدولة اليهودية ١٩٣٩-١٩٤٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، تونس، ص ٣٤-٣٥.

[٤٢٨] حرب فلسطين ٤٧-٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة: أحمد خليفة، ط٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٣-٥٤-٥٥.

[٤٢٩] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، مرجع سابق، ص ٣٣.

[٤٣٠] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، المرجع نفسه، ص ٤٠.

يقول طال: "لا ينبغي أن نستخف بالحلفاء، وبالتالي لا ينبغي الاستخفاف بمساعدة الولايات المتحدة، السياسية والاقتصادية والردعية. لكن هذه المساعدة يجب أن تكون بمثابة إضافة إلى ثقلنا النوعي الذاتي، وإلى قوة الشعب اليهودي، لا أن تكون بدلاً عنها"[٤٣١].

إن الاعتماد الكلي على المساعدات الأمريكية والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يشكلان الأساس الأكثر أهمية في بناء نظرية الأمن الإسرائيلي، وإن أي انفصال بين الولايات المتحدة وإسرائيل، يؤدي إلى خلل تام في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي القائمة على أسس هامة، تستند على المعونات الأمريكية، مثل التسلح واقتصاديات التسليح والصناعة العسكرية، وبالتالي فإن علاقة إسرائيل بأمريكا ركيزة أساسية لحفظ أمن إسرائيل القومي.

[٤٣١] حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، مرجع سابق، ص ٤٠.

المبحث الثاني

النظريات الاستراتيجية الإسرائيلية

منذ قيام الكيان الإسرائيلي سنة ١٩٤٨، اعتمدت تل أبيب على اتباع العديد من الاستراتيجيات في عملية اتخاذ القرارات، بهدف التوسع لتحقيق ما يقولون بأنه وعد توراتي يتمثل في إقامة دولة إسرائيل الكبرى، التي تمتد حدودها من النيل إلى الفرات. اعتمدت إسرائيل على استخدام العديد من الاستراتيجيات في عملية اتخاذ القرارات أثناء صراعها مع الجانب الفلسطيني والعربي، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، وأقل ما يمكن من الخسائر، وعلى الرغم من النجاحات العديدة التي استطاعت إسرائيل تحقيقها في صراعها مع الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وفق الوسائل التقليدية، إلا أنها لجأت في المراحل اللاحقة إلى استخدام أساليب جديدة، أبرزها نظرية المباريات.

يرى جون فون نيومان John Von Neumann الذي أسهم بوضع نظرية المباريات، بأنها: "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين، يحاول فيه الفرد جاهداً أن يضمن لنفسه حدّاً أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة، رغم أن أفعاله وأسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل، وإنما مجرد التأثير فيه"[٤٣٢]. أما ستيفن برامز Brams فإنه يقول، بأنها: "مجموع القواعد التي تربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات"[٤٣٣]. أما توماس شيلنج فيرى بأن "نظرية اللعبة معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر، وهذا يعني التمييز بين الألعاب الاستراتيجية، وألعاب الحظ"[٤٣٤].

ومن خلال التعريفات وأنواع المباريات التي سنتطرق إليها في المطلب الأول، فإن التعريف الإجرائي لنظرية المباريات سيتركز على تحليل الآليات التي استخدمتها "إسرائيل" في إدارتها الصراع بعد سنة ٢٠١١، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى تحول صانع القرار الإسرائيلي من اعتماد استراتيجية الحسم إلى استراتيجية الردع في إدارة صراعه مع حزب الله والفصائل الفلسطينية.

---

[٤٣٢] علاء أبو عامر، العلاقات الدولية الظاهرة والتعليم: الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤، ص ١٤٥.

[٤٣٣] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دون دار نشر، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٠٥.

[٤٣٤] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مركز أحمد ياسين الفني، عمّان، ١٩٩٥، ص ٣٣٧.

المطلب الأول

نظرية اللعبة ودورها في الأمن الإسرائيلي

تُعدّ نظرية اللعبة أو المباريات إحدى مناهج دارسة العلاقات الدولية، والتي احتلت مركزاً مهماً لدى صنّاع القرار في الغرب، الذين أخذوا باعتمادها في اختيار سياساتهم مع الدول الأخرى، ومحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والفوائد وتجنب الخسائر، وبما أن "إسرائيل" تعد نفسها أحد أعضاء المجتمع الغربي المتقدم، فإنها استخدمت هذه النظرية بذكاء شديد في ضوء انفتاح صنّاع القرار فيها على التقدم العلمي الحاصل في مختلف المجالات، ومحاولة استثماره لتحقيق أفضل العوائد لبلدهم. وتبياناً لذلك، سنتحدث في الفرع الأول عن بدايات استخدامات نظرية المباريات في العلاقات الدولية وأنواعها، ثم سنتطرق في الثاني إلى الحديث عن استخدام "إسرائيل" لنظرية المباريات خصوصاً في إدارة علاقة الصراع مع العالم العربي.

الفرع الأول

مدخل إلى نظرية اللعبة

لا شك أن نظرية اللعبة باتت تحتل موقعاً مرموقاً لدى صنَّاع القرار لدى الدول والحكومات، فقد أصبح فن إدارة العلاقات الدولية يعتمد بشكل حثيث على نظرية المباريات، وقد توسعت الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا العلم وتطبيقاته في العلاقات السياسية والعسكرية وفي مختلف العلاقات. وتعتبر "إسرائيل" إحدى الدول الرائدة والمتمرسة في استخدام هذه النظرية، وقد دأبت على ذلك خلال إدارتها للصراع مع العالم العربي؛ وهو ما سنبحثه في السطور التالية.

أولاً: البدايات الأولى لنظرية اللعبة واستخدامها في العلاقات الدولية:

تقوم نظرية اللعبة Game Theory، على وجود مجموعة من اللاعبين قد يكونون طرفين أو أكثر تدور بينهم لعبة تسود فيها مجموعة من القواعد يتبعها جميع الأطراف من أجل الفوز، وطبعاً لا يمكن أن يكون جميع الأطراف فائزين، إلا في بعض المباريات، لذا فإن هناك من يربح وهناك من يخسر، ويحاول اللاعب الذي يدرك أن حظوظه في اللعب ليست جيدة، أن يختار استراتيجية تحقق له أقل قدر من الخسائر[٤٣٥].

[٤٣٥] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

وهناك أنواع مختلفة من المباريات، ويعود هذا إلى الأسلوب المستعمل في تصنيفها، بين صفرية وغير صفرية، وهي الأشهر، إلى تعاونية وغير تعاونية وهكذا وأخذت تظهر أنواع جديدة من المباريات نتيجة لزيادة اهتمام الباحثين بها لدرجة أن فاز البعض منهم بجائزة نوبل عنها.

تُعد نظرية المباريات أو اللعبة إحدى الوسائل الحديثة لبحوث العمليات التي تستخدم لاتخاذ القرارات في الحالات والمواقف التي تتميز بوجود صراع بين الوحدات المتنافسة، بحيث يسعى كل طرف لتحقيق مصلحته على حساب الطرف الآخر، وهنا لا يستطيع متخذ القرار أن يسيطر على العوامل المؤثرة عليه في ظل التغيرات الحاصلة. وتهدف نظرية المباريات إلى الوصول إلى استراتيجية معينة ترضي جميع الأطراف، ويحاول كل طرف القيام بأفضل أداء ممكن للحصول على أفضل العوائد. وتكمن الصعوبة هنا في أن كلا المتنافسَين يرغب بجعل عوائده أفضل ما يمكن مع مراعاة ردود فعل الأطراف المنافسة الأخرى. وتعتبر هذه النظرية وسيلة للنظر في مسائل الصراع الأكثر إثارة في الحاضر والمستقبل، إلا أنها لا تضمن تقديم الحلول لجميع مسائل الصراع، لكنها تقدم الطرق والوسائل الأكثر فاعلية للتحليل[٤٣٦].

ترجع البدايات الأولى لنظرية المباريات إلى بداية القرن العشرين، ومع ذلك تعتبر إحدى الوسائل الحديثة التي تُستخدم لاتخاذ القرارات في الحالات والمواقف التي تتميز بوجود الصراع بين الوحدات المتنافسة المستقلة. يعتبر العالم الفرنسي إميل بوريل Emil Borel، أول من طرح فكرة نظرية الألعاب سنة ١٩٢١، وأخذت تطبق في مجال الاقتصاد، وشهدت تطورات عدة في حقل هذا العلم، إلا أن الفضل الكبير لبرهنة النتائج الأساسية لهذه النظرية يرجع للعالمين الأمريكيين جون فون نيومان John Von Neumann وأوسكار مورغينسترن Oskar Morgenstern بعد أن أثبتا القانون الأساسي في نظرية الأدنى الأعظم سنة ١٩٢٨، وتعاونا في تقديم هذه النظرية كأداة لتحليل المواقف التنافسية المتعارضة في المجالات الاقتصادية.

طُورت نظرية المباريات أيضًا من قبل الرياضي الأمريكي جون فوربس ناش John Nash سنة ١٩٥٠؛ وهو أول من أعطى تفسيراً لمعنى الاستراتيجية المثالية للمباراة التي طبقت من طرف الاقتصادي الأمريكي جون هارساني John Harsanyi والبولندي رينهارد سولتن[٤٣٧] Reinhard

---

[٤٣٦] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

[٤٣٧] - Theodore L. Turocy and Bernhard Von Stengel .Game Theory ,CDAM Research Report LSE-CDAM 2001 -09, p.4,5.on the net: www.cdam.lse.ac.uk/Reports/Files/cdam-2001-09.pdf.تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/٤.

selten اللذين عملا في المباريات ذات المعلومات الناقصة، وأول تطبيق لتوازن Nash كان من طرف الأمريكيين ميلفن دريشر[٤٣٨] Melvin Dresher وميريل إم. فلوود Merill Flood سنة ١٩٥٠ ما يعرف بمعضلة السجناء[٤٣٩].

من المهم الإشارة إلى حصول عالم الرياضيات الأمريكي الإسرائيلي روبرت ج. أومان Robert J. Aumann على جائزة نوبل في الاقتصاد، بالاشتراك مع الأمريكي توماس س. شيلنج Thomas Crombie Schelling، عام ٢٠٠٥ في نظرية المباريات[٤٤٠].

وعلى الرغم من أن نظرية المباريات ارتبطت أساساً بالرياضيات والاقتصاد منذ مولدها، إلا أن تطبيقاتها اتسعت اتساعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، وطُبقت في علم السياسة خصوصاً في دراسات العلاقات الدولية. وتدين نظرية المباريات وتطبيقها في مجال العلاقات الدولية إلى عالمين اقتصاديين كبيرين هما مارتين شوبيك Martin Shubik ١٩٢٦ وهو عالم اقتصادي كبير وأستاذ في جامعة يال، وتوماس شيلينج. وقد جاء عدد من المفكرين أمثال هنري كاهن وبرنارد برودي وهنري كيسنجر ورونالد بربيان ممن طوعوا هذه النظرية للاستخدام في الصراعات السياسية بصفة عامة، وفي مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة.

استُخدمت نظرية المباريات في العلوم السياسية لدراسة أوضاع الصراع بصورة رياضية للمساعدة في إمكانية وضع حلول لأوضاع صراعية، قد تحدث في المستقبل عن طريق دراسة حالات سابقة، ووضع نماذج نظرية لها تمكن صانع القرار من إيجاد حلول مناسبة عند حدوث أوضاع مشابهة لها[٤٤١]، وكما تُطبق في الصراع فإنها تُطبق في التعاون، ذلك أن الأخير أحد أسس العلاقات الدولية، لذا نجد أن هناك من يعرفها بأنها: "دراسة منهجية للصراع والتعاون، ذلك أن

---

[٤٣٨] Rand Corporation , see: https://www.rand.org/pubs/authors/d/dresher_melvin.html
تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

[٤٣٩] Rand Corporation, see: https://www.rand.org/pubs/authors/f/flood_merrill_m.html
تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

[٤٤٠] يقول أومان: "إنه من المرجح أن تكون "إسرائيل" هي رقم واحد في حقل "نظرية الألعاب في العالم" نقلاً عن أحمد بهاء الدين شعبان. مسيرة العلم والتكنولوجيا في "إسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٢)، ابريل ٢٠٠٨، ص ١٣١.

[٤٤١] Steven J. Brams .Theory of Moves ,American Scientist, Vol. 81 ,November –December 1993, p.562, see : https://cutt.us/xCWXB تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٤.

المفاهيم النظرية للعبة تطبق حيثما أصبحت تصرفات عدة لاعبين متداخلة، وهؤلاء اللاعبون قد يكونون أفراداً، جماعات، مؤسسات، دولاً..."[٤٤٢].

تُعد ظاهرة الصراع أحد أخطر الظواهر الرئيسية للمجتمعات البشرية على كافة المستويات، سواء بين الأشخاص، أو بين المجموعات الاجتماعية، أو بين الدول نفسها. وإذا كانت ظاهرة الصراع تعني أن هناك طرفين –أو أكثر– لكل منهما أهداف تتناقض مع الطرف الآخر، فإن هذه الظاهرة يمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية[٤٤٣]:

أ. **المعارك (Fights):** وهو الشكل الذي يتدهور فيه ضبط النفس، حيث أن كل فعل في هذا الشكل يصبح بداية لرد فعل أقوى وأوسع، وهكذا تتصاعد عملية الصراع بسرعة تؤدي إلى فقدان الأطراف التحكم في نمط التفاعل. ومن أمثلة هذا الشكل، الحرب النووية التي ما أن تبدأ حتى تفقد الأطراف المتصارعة السيطرة عليها.

ب. **المناظرات (Debates):** هذا الشكل نعني به المناقشات أو المواجهات التي تؤدي إلى التغيير في التصورات والحوافز والبواعث. والحقيقة أن هذا الشكل من الصراعات يحتمل فيه التوصل إلى حل مقبول وملزم لطرفي النزاع، إذا تفهم كل طرف مواقف الطرف الآخر. وبالطبع فإن المناظرات تقدم صورة تحليلية للتهديدات والدفاعات وإمكانية ضم استراتيجية الدوافع المختلفة لطرفي النزاع. ومن أمثلة هذا الشكل المناظرة بين الشيوعية والرأسمالية في القرن العشرين.

ج. **المباريات (Games):** هذا الشكل من أشكال الصراع يفترض أن أطراف الصراع سوف يتبعون استراتيجيات رشيدة خلال مرحلة الصراع، هذه الاستراتيجية القائمة على تحقيق أكثر المكاسب أو أقل الخسائر للاعب.

ويفترض تحليل المباراة وجود أربعة عناصر رئيسية[٤٤٤]:

---

[٤٤٢] Theodore L. Turocy and Bernhard Von Stengel, Game Theory, op,cit, p.4, also see : سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي، بلا تاريخ، ص ١٩٢– ٢٠٠.

[٤٤٣] Antatol Ropoport, Fights, Games, and Debates, Ann Arbor, Mich University, 1960.

[٤٤٤] حامد أحمد موسى هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ز.

١. **اللاعبون:** فاللاعب وحده اتخاذ القرارات المستقلة في المباراة.
٢. **القواعد:** وهي تحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث أنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه.
٣. **الاستراتيجية:** هي تحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه ما.
٤. **النتيجة أو المحصلة (Pay off):** التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة، ويعبر عن المحصلة عادة بتعبير رقمي.

عند الحديث عن اللاعبين، يفترض أن محرك اللعب هم اللاعبون الأساسيون، أي أنهم أصحاب القرار في اتخاذ هذه الاستراتيجية أو تلك أو حتى في اختيار ساحة اللعب، وما دور اللاعب الثانوي إلا مسانداً في توفير الموارد أو دعم السياسات، لكن في بعض الأحيان يكون دور اللاعب الثانوي أساسياً في اختيار البدائل واتباع الاستراتيجيات في المباراة الواحدة، كما أن المباراة لا تحدث في فراغ، فالواقع الدولي والأوضاع الإقليمية تؤثر فيها، فهي عوامل مؤثرة جداً في اتجاه المباريات والاستراتيجيات التي يتخذها اللاعبون، كما أن الأوضاع الداخلية للطرف المعني تُحدث تأثيراً في مجريات المباريات، بل وحتى في تغيير الاستراتيجيات، فهناك داخل كل بلد عدة لاعبين، يمكن أن نطلق عليهم لاعبين محليين.

تحتاج المباراة إلى وجود تحديد مسبق لأهداف لكل طرف، وبالتالي وضع الاستراتيجية المتسقة لتحقيقها. وهو ما يتطلبه السلوك العقلاني واختيار أفضل البدائل التي تحقق المكاسب وتقلل الخسائر أو إن أمكن تجنبها[٤٤٥]. بشكل عام، تضع الدول أهدافاً أساسية تسير في إطارها في علاقاتها مع الدول الأخرى، يمكن تمييزها، إذ إنها في معظمها لا تخرج عن تحقيق الأمن والسيادة بمختلف أشكالها، لكن المشكلة تكمن في الأهمية المعطاة لكل هدف، وكيفية الاختيار من بينها عند الدخول في مباراة معينة من قبل صنّاع القرار، وبالتالي إمكانية الأطراف المختلفة توقع تحركات خصومهم[٤٤٦].

هناك إمكانية للتنبؤ بتحركات الخصم من خلال دراسة سلوكياته السابقة في مباريات مماثلة، لكن هذا الأمر ليس ثابتاً؛ فقد يحصل تغير في النظام السياسي لبلد ما، ومن ثم يحصل تغيير في

---

[٤٤٥] John C. Harsanyi, Game Theory and the Analysis of International Conflict ,in James N. Rosenau (Ed) International Politics and Foreign Policy, a reader in research and theory ,The Free Press, USA,1969, p. 370, 371.

[٤٤٦] John C. Harsanyi, Ibid., p. 371,372.

الأهداف أو الأولوياتٍ الموضوعة، وبالتالي يحصل تبديل في استراتيجياته الموضوعة، واختياراته لبدائله[٤٤٧].

في المباراة الواحدة يصنف اللاعب النتائج من الأسوأ إلى الأحسن أو العكس، أي أن تكون هناك تراتبية للنتائج، وبالتالي تراتبية للبدائل التي سوف يختارها في ظل هذه النتائج[٤٤٨]. وتفترض العقلانية اختيار البديل المناسب أثناء المباراة، لكن يجب ألا ننسى أن صانع القرار هو إنسان يخضع لضغوط مختلفة وقد يخطأ، فيختار بديلاً غير موفق[٤٤٩]. وهناك في بعض الأحيان اختيار عشوائي من طرف صانع القرار، وهو ما يسمى بالاستراتيجية المختلطة. والتي تختلف عما يمكن أن نسميه بالاستراتيجية النقية، فالأخيرة هي "خطة متسلسلة بشكل كامل بحيث تحدد الخيار للاعب في أي وضع قد يظهر في اللعبة"[٤٥٠]، بالإضافة إلى أن هناك خيارات قد يعتمد صانع القرار فيها على الحظ وليس العقل والحساب المنطقي للأمور.

يسعى اللاعب الذي يدخل مباراة معينة دائماً إلى تحقيق هدف الربح، لكن في بعض الأحيان يكون هناك إدراك مسبق لدى اللاعب أن الخسارة تحقق له ربحاً، في مقابل أن ربح المباراة من الممكن أن يؤدي إلى خسارة له، وعليه فان إمكانية التنبؤ صعبة، حيث أن صاحب اللعبة قد لا يدرك الأهداف المخفية للطرف الآخر، وبالتالي الاستراتيجية المتبعة[٤٥١].

ويعدّ توفر المعلومات بين الطرفين أو الأطراف المعنية أمراً مهماً، وكذا الاتصال بينهما، إلا أن بعض المباريات تعدها غير مهمة، لا بد أنها ترى في الخداع والإيهام وسيلة لربح المباراة، في الوقت نفسه هناك تقسيم للمعلومات بين معلومات ممتازة وأخرى كاملة، وتكون المعلومات ممتازة عندما يكون اللاعب على اطلاع بتحركات اللاعب السابقة[٤٥٢]. لكنه مثل لعبة البوكر لا يعرف

---

٤٤٧ John C. Harsanyi, Game Theory and the Analysis of International Conflict, op. cit., p. 371.

٤٤٨ Steven J. Brams, Theory of Moves ,American Scientist, op. cit., p.563.

٤٤٩ John C. Harsanyi .Game Theory and the Analysis of International Conflict, op.cit., p.370.

٤٥٠ Frank C.Zagare .Recent Advances in Game Theory and Political Science, p. 62.

٤٥١ John C. Harsanyi .Game Theory and the Analysis of International Conflict, op.cit., p. 371. .

٤٥٢ Steven J. Brams, Game Theory and Politics, Free Press, New York, 1975, p.13.

أوراق اللعب في أيدي بقية اللاعبين، أما الكاملة، مثل لعبة الشطرنج يكون اللاعب على علم بقواعد اللعبة وبجميع تحركات اللاعب السابقة، وما بحوزته من بيادق اللعبة[٤٥٣].

لا بد للاعب من أن يأخذ بالحسبان الحاضر والمستقبل عند اللعب، هناك من اللاعبين من يفكر بالحاضر والعوائد المتأتية من تحرك معين وتأثيره في الحركة التالية للعبة الواحدة وبالتالي نتيجة المباراة دون تفكير في اللقاء مستقبلاً، وبالتالي النتائج المستقبلية على مباريات أخرى قد تنشأ، وهؤلاء يعتمدون على عدم إمكانية تحصيل العوائد الحالية دون المستقبلية، وآخرون يحسبون إمكانية تكرار المواجهة في المستقبل، وبذلك تكون خياراتهم متأثرة بها[٤٥٤].

وتعد الحركة الأولى في المباريات أمراً مهماً، فهي تؤكد أفضلية من يتحرك أولاً (وهذا ما قامت إسرائيل بتطبيقه خلال الضربة الجوية الأولى ضدّ سلاح الجو المصري في بداية حرب ١٩٦٧)، فاللاعب الذي يتحرك أولاً يمتلك ميزة اختيار الاستراتيجية، والتي سوف يضطر اللاعبون الآخرون للالتزام بها. وتفترض نظرية المباريات عقلانية المشتركين في اللعبة، وبالتالي غالباً ما تكون نتيجة المباراة لصالحه، لكنه إذا أدرك اللاعب أن التحرك أولاً قد لا يحقق النتائج المرجوة من الربح أو تحصيل عوائد أقل من المطلوب، عندئذ سيترك المجال للاعب الآخر للقيام بالحركة الأولى[٤٥٥].

من المفترض أنه على اللاعب وقبل أن يدخل في أية مباراة أن يحسب حجم القوة الفعلية التي يمتلكها، كما يحسب حجم قوة خصمه، وبالتالي يحدد خياراته في ضوئها، فليس من المحمود أن يسعى لاستعداء الخصم وتحفيز العدو لأن يدخل معه في مواجهة بدون القدرة والإرادة من قبله على ذلك؛ لأنه سيتبع هنا سياسة غير عقلانية[٤٥٦]، وهو على الضدّ من نظرية المباراة التي تفترض العقلانية، وبالتالي سيخسر المواجهة (المباراة).

وضعت نظرية المباريات في البداية من أجل تناول أوضاع الصراع في العلاقات الدولية، لكن بما أن الصراع، وكما أسلفنا، أحد أوجه العلاقات الدولية، تطورت النظرية لتشمل المجالات الأخرى

---

[٤٥٣] حامد أحمد موسى هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٩.

[٤٥٤] Ae Jung Kim, Cooperation and Game Theory in International Politics, p.117. see: www.ir.library.osakau.ac.jp/metadb/up/LIBOSIPPK/20-9_n.pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٢٢.

[٤٥٥] Steven J. Brams. Theory of Moves, op.cit., p. 564.

[٤٥٦] John C. Harsanyi .Game Theory and the Analysis of International Conflict, op. cit., p.370.

المتعلقة بالتعاون والتنافس من خلال ألعاب مختلفة، نحاول تناول أهمها من خلال المباريات التعاونية وغير التعاونية.

ثانياً: أنواع المباريات:

ويمكن تقسيم المباريات حسب محصلتها إلى شكلين أساسيين:

أ. المباراة الصفرية (Zero – Sum):

وهي المباراة التي تتعادل فيها مكاسب اللاعب الأول مع خسائر اللاعب الثاني –أو العكس –، بحيث يكون أي مكسب لأي طرف هو خسارة للطرف الآخر– وبالتالي فإن محصلة هذه المباراة هي الصفر، والحقيقة أن المباراة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوفيق. وفي العادة أن كل لاعب مشترك في قضية دولية يرمي إلى تحقيق أقصى حد من المكاسب، مقابل أقصى حدٍّ من الخسائر لخصمه، ولكنه سيصل إلى حدٍّ أدنى من الربح مقابل حدٍّ أقصى من الخسائر لخصمه، وسيصل إلى حدٍّ أدنى من الربح إذا كان قد وجد أن هذا هو الممكن تحقيقه، وتنطبق الحالة نفسها على الحد الأقصى من الخسارة، وقبول الحد الأدنى والممكن منها[٤٥٧].

وإذا كانت الحالة السياسية الدولية قد أدت بتفاعلاتها إلى أن تكون في صالح فريق، فلا شك أن ذلك يتم على حساب الفريق الآخر. أما إذا كانت الخسارة والربح يمحو الواحد منها الآخر، فإن مثل هذه الحالة الدولية تشبه حالة العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، أي أنه إذا كان هناك مقابل كل خسارة ربح، أو كل ربح تقابله خسارة، فمعنى ذلك، أن مجال التوافق مستحيل، لأنه لا يوجد شيء يمكن الاتفاق عليه. ولكن الحساب السياسي الدولي لا يقف عند حد فرصة واحدة، وإنما تبنى الاستراتيجية السياسية من خلال تعدد فرص الربح والخسارة في المدى البعيد.

وبقبول الطرفين –عقلياً – أسوأ ما في الأحسن، وأحسن ما في الأسوأ، فإنهما يكونان قد وصلا إلى نقطة مستقرة بينهما، وتكون المباراة قد وصلت إلى الحل المستقر أو المتوازن. وهو الموقف الذي يحقق أكثر الاستراتيجيات عقلانية لكلا الطرفين، وبالتالي لا يستطيع أي طرف أن ينحرف عنه دون أن يحقق خسارة.

---

[٤٥٧] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

ب. **المباراة اللاصفرية (Non –Zero – Game):**

وهي بعكس المباراة الصفرية التي تفترض حالة الصراع الدائم، فإن المباراة اللاصفرية تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع، حيث أنهما قد يخسران أو يكسبان معا[٤٥٨].

مباريات ذات المجموع لا يساوي صفراً، أو ما يطلق عليه أحياناً مباريات المجموع المتغير (Variable – Sum) تعالج الأوضاع التي يمكن لأحد اللاعبين فيها الكسب، واللاعب الآخر الخسارة بكميات مختلفة. (بعكس مباريات المجموع يساوي صفر، حيث كانت الكميات متساوية بعكس الإشارة، فإذا كان ربح أحد اللاعبين (a)، فإن الخسارة للآخر (–a)). أو إن كلا اللاعبين يمكنه أن يربح أو يخسر في الوقت نفسه[٤٥٩].

وفي مباريات المجموع صفر، لم يكن لدى اللاعبين مصلحة مشتركة، أما في المباريات ذات المجموع المتغير، فإن اللاعبين لديهم مصالح تنافسية وتعاونية في آن واحد. ولهذا السبب يطلق على هذه المباريات أحياناً، المباريات ذو الحافز المختلط (mixed –motive games).

وبصورة عامة فإن هذه المباريات تمدنا بصورة أكثر واقعية للخلافات السياسية المعقدة، والتي – ما عدا أوضاع الحرب– تحوي صوراً من التعاون بين اللاعبين. بل حتى في الحروب نفسها يمكن أن يكون هناك اتفاق بين المتحاربين على عدم استخدام أسلحة مدمرة– (كحظر استخدام الغازات السامة في الحرب العالمية الثانية، أو تجنب استخدام الأسلحة النووي في الحروب الحديثة)، أو التعهد بمعاملة أسرى الحرب والمدنيين بصورة إنسانية، أو المحافظة على الهدنة، أو المحافظة على وقف إطلاق النار.

المعلومات داخل المباريات: يحاول اللاعب في أغلب الأحيان، اتخاذ استراتيجية تحقق له المحصلات الأكثر تفضيلاً والأكبر مردوداً، في دراستنا هذه تعظيم مكتسبات الأمن القومي. ويشار إلى مثل هذه المباريات والتي تحتوي لاعبين عقلانيين– الذين يختارون استراتيجياتهم المثلى– بمباريات الاستراتيجية (Game of strategy)، والتي هي عكس مباريات الحظ (Game of chance).

---

[٤٥٨] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

[٤٥٩] جيمس دورتي، المرجع نفسه.

والتي نواتجها لا تعتمد على الاختيارات الاستراتيجية للاعبين، وإنما على بعض العشوائية أو العمليات العشوائية، والتي تتحدد بواسطة توزيع احتمال.

والمباريات الاستراتيجية يمكن تقسيمها إلى نوعين[٤٦٠]:

١. مباريات ذات المعلومات التامة perfect information –كالشطرنج– حيث اللاعبان يتحركان بالتناوب، وفي كل حركة (نقلة)، فإن اللاعب يكون على علم بالكامل عن التحركات السابقة في المباراة.
٢. مباريات ذات المعلومات غير التامة Imperfect Information – كالبوكر– حيث لا يستطيع اللاعب أن يعرف جميع الكروت –Cards – التي في يد اللاعب –أو اللاعبين – الآخرين.

من المهم قبل التعرض لمبررات استخدام نظرية المباريات في تحليلنا للصراع العربي الإسرائيلي، يجب أن نذكر أن هذه النظرية هي أحد الأساليب الرياضية المستخدمة في تحليل ظواهر الصراع، ولكن هناك أساليب رياضية أخرى يمكن استخدامها في تحليل الظواهر –التي ليس بالضرورة أن تكون جميعها ظواهر صراع–نذكر منها:

أ. **أسلوب المحاكاة (Simulation):** نعني بهذا الأسلوب محاولة وضع شبيه للظاهرة محل الدراسة، دون المساس بتلك الظاهرة. أو بصورة أخرى، فإن هذا الأسلوب يعني وضع الترتيب الهيكلي المناسب للنظام الذي يتصرف مماثلاً للظاهرة قيد الدرس[٤٦١].

يتمتع هذا الأسلوب بعدة خصائص ومزايا أهمها[٤٦٢]:

١. يمكن استخدام هذا الأسلوب في اختبار محاولة تطبيق سياسة معينة، قبل اتخاذ قرار المخاطرة ببدء العمل بها.
٢. من خلال هذا الأسلوب يمكن دراسة بعض المتغيّرات في الظروف الخارجية المحيطة بالظاهرة، وذلك بعمل تغيير في النموذج المماثل.

---

[٤٦٠] استراتيجيات التفاوض، موقع المرجع الإلكتروني للمعلومات، ٢٠١٧/١١/٣٠، انظر: https://almerja.com/reading.php?idm=91999، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٨/١٤.

[٤٦١] https://computersimulation.yoo7.com/t69-topic، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٨/١٤.

[٤٦٢] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٥٨–٣٥٩.

٣. يعطي هذا الأسلوب صورة واضحة وتفصيلية للظاهرة محل الدراسة، مما يؤدي إلى تفهم أكبر للمتغيرات الأساسية التي تؤثر على تلك الظاهرة[٤٦٣].

ب. **بحوث العمليات (Operation Research):** هذا الأسلوب يعني استخدام الأساليب الرياضية في معالجة المسائل التي تظهر في مجال الرقابة، وإدارة الأموال والموارد والعناصر البشرية- كل في مجاله- وهدفه الأساسي إيجاد استراتيجية للرقابة، وذلك بالقياس والمقارنة والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية من خلال نموذج يمثل الموقف[٤٦٤].

وعلى هذا فإن بحوث العمليات تقدم لنا (نموذج) للظاهرة محل الدراسة، وذلك باستخدام (القياس والمقارنة والتنبؤ)، لتقييم بدائل متاحة لمتخذ القرار. والتي على أساسها يتم اختيار أفضل البدائل المتاحة، وبالتالي يمكن النظر إلى أسلوب بحوث العمليات على أنه وسيلة مساعدة تعيين متخذ القرار على اتخاذ قراره.

ج. **أسلوب نظرية اللعبة (Game Theory):** والأسلوب الأكثر استخداماً في الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي. ويمكن القول إن نظرية المباريات تعني ببساطة أنها دراسة للاستراتيجيات التي يتبنّاها الأطراف في مواقف النزاع. ومفهوم هذا النزاع أن الطرفين-أو أكثر- أمامهم فرص لاختيار بدائل متاحة أمامهم، ولكن كل بديل مفتوح أمام كل طرف منهم يؤثر على قيمة ما يحققه اللاعب الآخر من عائد، بحيث يوجد تعارض في الأهداف[٤٦٥].

وبطبيعة الحال فإن استخدامنا لهذا الأسلوب في تحليلنا للاستراتيجيات المتبعة من قبل صانع القرار الإسرائيلي في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، يعود إلى أن هذا الصراع يتضمن الأشكال السابقة-(المعارك-المناظرات-المباريات)، وبالتالي فإنه يمكن استخدام نظرية المباريات لتحليل هذه الأشكال جميعاً، من خلال الأطراف المشاركة بها، والاستراتيجيات التي يتبعها كل طرف للوصول إلى أهدافه.

---

[٤٦٣] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٥٨-٣٥٩.

[٤٦٤] بحوث العمليات- مفهومها وتطبيقاتها وأهم نماذجها، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، ٢٠٢١/٢/٢٤، انظر: https://cutt.us/pOhRW.

[٤٦٥] عمر يحيى، "نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية_ دارفور دراسة حالة"، الموقع الإلكتروني للحوار المتمدن، ٢٠١٥/٦/٢٢، انظر: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=473265

وتجدر الإشارة هنا أن هناك عدة قواعد أُخذت في الاعتبار عند استخدامنا لنظرية المباريات في تحليل الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في إدارة الصراع أهمها[٤٦٦]:

١. هناك طرفين أو أكثر يشاركون في المباراة، ولكن عدد المشتركين في أي حالة دائماً هو عدد محدود.
٢. لكل لاعب عدد محدود كذلك من البدائل المتاحة والتي يختار من بينها.
٣. الاختيارات المتاحة لأي لاعب متاحة لجميع اللاعبين الآخرين.
٤. العائد من جميع البدائل الممكنة لاستراتيجيات اللاعبين معلوم.
٥. قرار كل لاعب يؤثر فيما يحققه هو من عائد، وفيما يحققه اللاعبون الآخرون المشتركون في المباراة من عائد.
٦. قرارات جميع اللاعبين تتخذ في الوقت نفسه.
٧. جميع المشاركين في المباريات هم عقلاء، ويحكمهم المنطق في اتخاذهم لقراراتهم.

ثالثاً: المباريات التعاونية وغير التعاونية:

نذكر أولاً أن التعاون يحدث في الأوضاع التي تكون فيها المصالح متطابقة، طبعاً قد لا تكون متماثلة بشكل كامل، وإنما تقريباً هي ذاتها ومتكاملة، أو متنافسة ويكون التعاون أحياناً علني، وآخر ضمني، وثالثاً مفروض. يحدث التعاون العلني مثلاً عند وجود عملية مفاوضات حول أمر معين للوصول إلى اتفاقية معينة، أما الضمني فيكون عند تلاقي مصالح الأطراف المعنية حول موضوع معين، عند إدراكهم لوجود فوائد متحققة نتيجة هذا التعاون، ولا يحتاج الإعلان عنه لضمان نجاحه، أما المفروض فغالباً ما يحصل بضغط من قوة عليا على الصعيد الدولي، أو حتى على الصعيد الإقليمي.

عندما تكون المصالح متطابقة، متكاملة وحتى متنافسة، يدرك اللاعبون العقلانيون أن عدم التعاون يؤدي إلى خسارة كل الأطراف، لذا يفضلون التعاون من عدمه، وغالباً ما تسود الثقة بين الأطراف المعنية، خصوصاً إذا كانت هناك سلطة عليا، أو جزاءات تضمن عدم ارتداد الأطراف عن مواقفهم، فهنا تكون المباراة تعاونية.

---

[٤٦٦] Martin Shubik, Game Theory and Political Science, Yale University, Santa fe Institute, Feb, 1973, see: (PDF) Game Theory and Political Science (researchgate.net). تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٤.

أما المباراة غير التعاونية فتحدث لأن الصراع يسود في المواقف التي تفتقر للثقة بين الأطراف، ولا يوجد اتصال واضح بينهم. وغالباً ما يأتي انعدام الثقة بين الأطراف من تجارب سابقة، هذا ولا بد من ذكر أن اللاعب قد يلجأ إلى مباراة غير تعاونية عند إدراكه إمكانية تحقيقه لنجاح وعوائد كبيرة، تستحق الدخول في مباراة من مثل هذا في نفس الوقت، بحيث يكون اللاعب قد ضمن مسبقاً عدم وجود سلطة عليا تضبط سلوكه أو توجه له عقوبة عند ارتداده عن التزاماته المسبقة، وتكون الحروب أحد الأمثلة على هذا النوع من المواقف، كما أن الصراع الممتد زمناً طويلاً يعد كذلك مثالاً آخر.

عندما يشعر أحد اللاعبين بإمكانية خسارته من الممكن أن يغير اتجاه اللعبة، ويغير هيكل العوائد حسب مصلحته، ويصبح الارتداد ممكناً من قبل أحد اللاعبين في هذا المجال إذا كان العقاب للارتداد ليس شديداً حقيقياً في الضغط الكفاية ليردعه، خصوصاً إذا كان الصراع على المصالح كبيراً، والنظام الدولي لا يبذل جهداً على الطرف المرتد لردعه أو لعقابه[٤٦٧].

هناك نوعان من الحركات أو لنقل النقلات التي يقوم بها اللاعبون في هذه المباريات، فأحياناً يتحرك اللاعبون في وقت واحد، أي أن اتخاذهم لخياراتهم يحدث في الوقت نفسه، ولا ينتظر أحدهم إلى الآخر ليقوم بالمبادرة، فهم يبدؤون سوية وينتهون من المباراة أيضاً سوية، ويكون للاعبين خيارات محددة مسبقاً، يكون عددها محدود لا يخرجون عنها، وبالتالي يمكن للاعب الواحد أن يتوقع خيارات الآخر المحدودة، وبالتالي نتيجة المباراة.

وهناك مباريات يتحرك فيها اللاعبون بالتبادل، أي أن أحدهم يتحرك وفق استراتيجية معينة ليأخذ الآخر خطوة تالية، وتعتمد في كثير من الأحيان على تحرك الأول واتجاهه، لذلك غالباً ما يتم تشبيه تحركات اللاعبين بمخطط الشجرة، وكل لاعب يأخذ غصناً معيناً وينتقل من حركة لأخرى (وتسمى نظرية الحركات) وهكذا، ولا يمكن التنبؤ بنتيجة مثل هذه المباريات لأنها تعتمد على الخطوات التعاقبية، التي يأخذها اللاعبون.

تمثل اللعبة الصفرية نموذجاً للصراع، ذلك أن النتيجة فيها تكون ربح أحد الأطراف مقابل خسارة الآخر. أما المباراة غير الصفرية فتقدم شكلاً للعلاقات التعاونية والتنافسية، فقد يربح طرفا المباراة

[٤٦٧] Theodore L. Turocy, Game Theory, CDAM Research Report LSE-CDAM-2001-09, op. cit.

سوية أو يخسرا سوية، وقد يكون الربح غير متساوي، حسب أحداث المباراة، وهنا يظهر التنسيق والتعاون بين الطرفين، من أجل جلب العوائد، وتجنب الخسائر أو التقليل منها.

وتعد معضلة السجين ومعضلة الجبان من المباريات التي يصلح فيها التعاون وعدم التعاون:

أ. معضلة السجين (Prisoner's Dilemma):

وتتمثل معضلة السجين في أن شخصين متهمان بارتكاب جريمة، ولكن لا يوجد دليل عليهما، عند التحقيق يتم الفصل بين الاثنين، إذ يوضع كل منها في غرفة معزولة عن الآخر، ولا يوجد اتصال بينهما، وهنا تكون الخيارات أمامهما ما يلي[٤٦٨]:

١. في حالة اعترافهما، سيواجهان بعقوبة خمس سنوات سجناً لكل منهما.
٢. في حالة إنكارهما المشترك، سيواجهان عقوبة سنة واحدة لكل منهما، أو قد يُطلق سراحهما.
٣. في حالة اعتراف أحد الطرفين، وعليه يعتبر شاهد ملك، ويطلق سراحه في حين يسجن الآخر بالعقوبة المفروضة، ولنقل عشر سنوات.

وهنا تتوقف النتيجة على درجة الثقة بين الطرفين، ومدى عقلانيتهما، وإمكانية ارتداد أي منهما عن موقفه بحسبانه الفوائد التي ستعود عليه إذا ما ارتد، وتطبق هذه اللعبة على الكثير من العلاقات الدولية، وتؤكد أهمية التعاون والثقة بين الأطراف حتى في ضوء انعدام التواصل وتبادل المعلومات بينها، والتي تؤدي إلى تحقيق الفوائد بصورة مشتركة، كما أنها في الوقت نفسه توضح إمكانية تفضيل أحد الأطراف لمصلحته الخاصة، بحيث يرتد عن موقفه المساند للاعب الآخر، ويفوز بالغنيمة لوحده أي إطلاق السراح[٤٦٩].

المثال القياسي لهذه المعضلة في النزاعات السياسية يتمثل في سباق التسلح بين دولتين في وضع التنافس، تسعيان إما إلى سباق التسلح أو الكف عن التسلح، فإذا كفت كلتا الدولتان عن التسلح، فإن بإمكانهما تخصيص الموارد التي سوف ينفقانها على التسلح للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية النافعة، والذي سيجعلها في وضع أفضل.

---

[٤٦٨] Deniz Tasci, GAME THEORY: Importance, Applications and Contributions in International Relations, January 2020.

[٤٦٩] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

وإذا سعت إحدى الدولتين إلى التسلح والأخرى لم تفعل ذلك، فإن الدولة التي تأخذ بمبدأ التسلح سوف تطور قوتها العسكرية لتهزم خصمها، وبذلك تحدد أفضل عائد لها بعكس الأخرى التي تقاسي من أسوأ ناتج لها. والقياس هنا يتصل بالإخلاص من عدمه، لبنود وظروف المعاهدة وعدم الخداع في اتفاقيات مراقبة التسلح، حيث أن المفهوم بأن المعاهدات أو الاتفاقيات ليست بالكامل قوية ومحكمة، والتركيز هنا على مسألة الثقة، وهناك بعد التجارب التي توضح الظروف والأحوال، التي يمكن أن تولد الثقة بين الدول، لكن ليس هناك دائمًا شيء مقبول مباشرة في المحيط الدولي[٤٧٠].

وتوضح نظرية المباريات المشروطة التي طُورت بواسطة نيغيل هووارد Nigel Howard، وهذه النظرية توسع مفهوم الاستراتيجية، لتشمل استجابة أحد اللاعبين لاختيارات الاستراتيجيات المحتملة لخصمه، واستجابة الخصم تباعاً للاختيارات المشروطة للاعب الأول، وبسبب أن هذا المفهوم يحتوي على قاعدة لاختيار استراتيجية مشروطة تحت اختيار استراتيجية الخصم، فإنه يطلق عليها (Metastrategy) والتي يمكن أن يعتقد أنها استراتيجية لاختيار استراتيجية[٤٧١].

ب. معضلة الجبان (Coward's Dilema):

تُعدّ معضلة الجبان الأفضل في معالجتها للصعوبات التي تواجه العاملين في السياسات الدولية من أي نوع آخر، وهذه المباراة أخذت اسمها من اللعبة الرياضية التي نشأت بين مراهقي كاليفورنيا ١٩٥٠، حيث تقوم على أساس مواجهة بين سيارتين، إذ ينطلق قائد كل منهما من جهة معينة باتجاه الآخر، وتكون الخيارات أمامهما، إما أن ينحرف أحدهما، عندئذ يفوز الآخر في حين يخسر الأول الكثير من هيبته، لكنه يبقى على قيد الحياة، أو يقرر الاثنان الانحراف والتراجع، وهنا تسود العقلانية خياراتهما، لأنهما يدركان العواقب على الرغم من أن الآخرين قد ينظرون إليهما نظرة تسودها السخرية، أو يستمر كلاهما بالقيادة إلى أن يصطدما، وقد يهلكان سوية نتيجة الاصطدام، أو يعانيان خسائر رهيبة، فعلى الرغم من الالتزام بالمواقف، إلا أن النتيجة مروعة[٤٧٢]، أي أن التعاون وارد كما هو حال الصراع.

---

[٤٧٠] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

[٤٧١] metastrategy – definition – English (glosbe.com)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٤٧٢] Deniz Tasci, GAME THEORY: Importance, Applications and Contributions in International Relations, Op. Cit.

ومعضلة الجبان يمكن استخدامها كنظير ممتاز لبعض الأوضاع في السياسات الدولية؛ حيث التهديدات باستخدام القوة العسكرية، تبرز بصورة واسعة في استراتيجيات المفاوضات بين الدول المتصارعة، ونموذج أزمة الصواريخ في كوبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعتبر مثال على اللعبة غير الصفرية.

رابعاً: حدود استعمال نظرية المباريات أو اللعبة في العلاقات الدولية:

لا يقدم لنا أنصار نظرية اللعبة معياراً للسلوك الأخلاقي في وضعية معينة، ولا تقدم لنا هذه النظرية نفسها في إطار تجريبي، بحيث تحدد لنا كيف يتصرف الناس في الواقع الحقيقي– ولذا فمن الصعب أن نتوقع من هذه النظرية أن تقدم لنا أساساً للتنبؤ في مجال السياسة الدولية[٤٧٣]. ولا تصلح في تفسير المشهد الكامل للصراعات، خصوصاً الجوانب القيمية والأيديولوجية في الصراعات، وتبالغ في عقلانية الأطراف؛ فهناك فرق بين الدراسة النظرية في إطار نظرية اللعبة لسلوك اللاعبين، والسلوك الفعلي التجريبي، والذي تتدخل فيه عدة متغيرات نفسية وأيديولوجية، تجعل من السلوك العقلاني المفترض في نظرية المباريات غير محقق في الواقع بصورة كاملة[٤٧٤].

كما أن نظرية الألعاب لا تصلح لكل الأوضاع مثل حالات التدخل الإنساني، وفي حالة عدم وجود استراتيجية مقابلة، وعلى الرغم من النجاح التي حققته هذه النظرية في مجال دراسات الحرب، فإن هناك تحفظاً بشأن قابلية تطبيقها على دراسة الشؤون الدولية، فمن جانب ما زالت هناك بعض القضايا الكمية التي لا يمكن إعطاؤها رموزاً حسابية، كالمعنويات السياسة لأمة محاربة أو العقيدة السياسية أو الأيديولوجيا أو العقيدة الأمنية، وهذا ما تعرضت له من نقد فيما بعد، خصوصاً بعد ما جرى من تعقيد وتشابك في العلاقات بين الدول[٤٧٥].

لكن وبالرغم من جوانب الضعف في هذه النظرية، إلا أنها تمثل أداة تحليل مفيدة في مجال السياسة الدولية، كما أنها تسهم في إلقاء الضوء على جوانب صناعة القرار في حالة التعاون، أو الصراع، أو في دعوة نظرية لتبني استراتيجية منهجية لتسوية المشكلات السياسية.

---

[٤٧٣] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

[٤٧٤] جيمس دورتي، المرجع نفسه، ص ٣٦١.

[٤٧٥] جيمس دورتي، المرجع نفسه، ص ٣٥٠–٣٥١.

الفرع الثاني

استخدام "إسرائيل" لنظرية اللعبة

لا يمكن للمرء أن يغفل استخدام "إسرائيل" لنظرية المباريات بمختلف أنواعها في علاقاتها الدولية، لا بل إن واضعي السياسة في "إسرائيل"، بالرجوع إلى المراكز البحثية الإسرائيلية المعنية بالأمر، أخذوا بوضع نماذج لنظرية المباريات عن طريق استهداف أشخاص، مؤسسات، دول، ودراسة ردود، لمعرفة الاستجابة المطلوبة لتحفيز محضّر مسبقاً لإمكانية إدارة الأزمة من قبلهم، ذلك أنه باستخدام نظرية المباريات تصبح إمكانية معرفة الاستجابة المعنية لوضع معين ممكنة "وحتى يمكن التنبؤ بها" عن طريق وضع عدد معين من الاحتمالات، وكل هذا لضمان ممارسة "إسرائيل" نفوذ في مختلف أنحاء العالم، وإظهار دورها على الصعيد الدولي[٤٧٦].

أولاً: استخدام "إسرائيل" لنظرية اللعبة ذات الطبيعة الصراعية مع الدول المجاورة:

عند اختيار صانع القرار الإسرائيلي الطريقة التي يدير بها المباريات مع الأطراف الأخرى، يأخذ بالاعتبار طبيعة الطرف أو الجهة التي يواجهها، وذلك الوضع والظرف الدولي والإقليمي وكذلك المحلي، مع الحرص بالتأكيد على ضمان المصلحة الإسرائيلية في المقام الأول. فعند التعامل مع الدول الغربية تستخدم "إسرائيل" اللعبة التنافسية التعاونية، في حين تلجأ إلى اللعبة ذات الطبيعة الصراعية مع الدول المجاورة لها؛ خصوصاً العربية أو الإسلامية، انطلاقاً من طبيعة علاقتها مع دول الجوار، ودراستها لقوة هذه الدول، وطبيعة الظرف والوضع والسياق الدولي في مرحلة ما.

وعند الحديث عن الدول العربية التي دخلت في صراع مباشر مع الاحتلال الإسرائيلي، نجد أن "إسرائيل" دائماً ما لعبت مباراة صفرية مع هذه الدول، والنتيجة منذ قيامها "كدولة" كان لصالح "إسرائيل"، في حين يخسر الطرف الآخر "العربي" منفرداً أو مجتمعاً، سواء في مراحل اشتداد الصراع أو في مراحل المفاوضات بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣؛ وللمفارقة فقد أعطى أومان "العالم الإسرائيلي" السالف الذكر، توصيفاً للصراع العربي الإسرائيلي، وللمفاوضات بين الطرفين بأنه "تناقض المبتزين" وذلك بأنه يصف شخصين وُضعا في غرفة واحدة مع حقيبة فيها مائة ألف دولار، وقال مالك الحقيبة بأنه سوف يعطيهما المال فقط إذا تفاوضا وتوصلا إلى حل ودي بينهما

[476] Jeff Gates, How Israel Wages Game Theory Warfare .see: http://criminalstate.com/2009/08/how-israel-wages-game-theory-warfare/, تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٣.

حول تقسيمه، وإلا سوف لن يعطهم شيئاً، عندئذ سيبادر الأول والذي يصفه بـ"العقلاني" ليقول للثاني كل منا يأخذ ٥٠ ألف، لكن لدهشته يرفض الثاني الذي يقول أنه لا يهتم لموقفه، وإنه لن يغادر الغرفة بأقل من ٩٠ ألف، إما أن تأخذ الباقي أو لا، وأنا مستعد للذهاب إلى المنزل بدون شيء، وهنا يحاول الأول أن يثنيه عن رأيه ويقول له: "كن عقلانياً، فنحن في هذا سوية، وكلانا نريد المال فلنقتسمه"[٤٧٧].

لكن هذا التقسيم والوصف العقلاني لا يرضي الثاني الذي يصر على رأيه بكل جدية، ويقول إنه ما من شيء للتفاوض حوله إما ٩٠ مقابل ١٠ أو لا شيء، هذا هو عرضي النهائي، وعليه لن يكون أمام الأول إلا أن يأخذ العشرة، ويترك التسعين للثاني ومن ثم يترك كلاهما الغرفة[٤٧٨]. طبعاً في وصفه الطرف الأول هو "إسرائيل"، والطرف الثاني الجانب العربي، ويحاول أن يظهر الجانب الثاني كالمبتز الذي يرفض العقلانية، فنجده يؤكد على قطعة أرض تاركاً عملية السلام كلها وراء ظهره، ومستعداً بالإصرار على هذه النقطة أو تلك. فهذا النوع من المباريات في نظره تقوم على الصراع لا التعاون، واستعداد الطرف الثاني للارتداد قائم في كل الأحوال، متناسياً أن "إسرائيل" قامت بالأصل بالاعتداء واحتلال هذه الأرض أو تلك، وتؤكد باستمرار على أحقية "شعب الله المختار" بهذه الأراضي استناداً إلى الوعد الإلهي، وما الصهيونية إلا "تعبير عن الإرادة القومية لتغيير وجه الحقيقة"[٤٧٩].

فالحقيقة هي ما يلائم أهدافهم حتى وإن خالفت الوقائع التي أخذت تميع، وبذلك يعطى توصيف غير حقيقي للمباراة، وهنا تتجاوز "إسرائيل" العقلانية التي هي إحدى شروط نظرية المباريات، فهي تريد تحقيق الفوز على حساب الطرف الآخر، لا بل إن توصيف أومان هو دقيق جداً لكن بتغيير تسمية الأطراف، أي أن الطرف الأول هو الطرف العربي، والثاني هو "الإسرائيلي" الذي يقول إما كل شيء أو لا شيء، فـ"إسرائيل" ترفض التنازل عن القدس وكذا المستوطنات في الضفة الغربية،

---

[٤٧٧] Robert Aumann, Game Theory and Negotiations with Arab Countries : The Blackmailers Paradox. on the net:http://www.aish.com/jw/me/97755479.htmlK ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٨.

[٤٧٨] Robert Aumann, Ibid.

[479] Sasson Sofer, Zionism and the Foundation of Israeli Diplomacy ,Cambridge, 1998, pp.256, 258.

Emmanuel Navon, From Kippur to Oslo : Israel s Foreign Policy, 1973 -1993, Israel Affairs, Vol.10 , No.3, spring 2004, p.3.

التي تعتبرها مسألة أمن قومي، وكذلك السيادة على غور الأردن، وبسط سيطرتها على المناطق المصنفة "ج"، التي تساوي مساحتها ٦٠٪ بالمائة من مساحة الضفة الغربية.

وهنا نتناول أهداف "إسرائيل" والتي كانت دائماً في دائرة الحفاظ على "إسرائيل" كدولة "يهودية"، والحفاظ على أمنها القومي وسيادتها، وكان مبدأ الأمن "الإسرائيلي" يقوم على أساس الردع وإنهاك الدول المجاورة وجعلها تيأس من إمكانية إزالة "دولة إسرائيل" الأمر الذي يدفعها أو على الأقل جزء منها للدخول في تسوية أو تطبيع، والأخيرة سادت فيها نظرية المباريات.

والمباريات بين الطرفين، يمكن القول إنها كانت بين لاعبين أساسيين الأول "إسرائيل" والثاني الدول العربية، لكن هذا اللاعب قد يكون منفرداً أي كل دولة على حدة، أو مجتمعاً كطرف واحد، يضاف لهذين اللاعبين الأساسيين أو طرفي المباراة الأساسيين لاعبين ثانويين، متمثلين بالولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي الذي استمر حتى عام ١٩٩١، فضلاً عن الأمم المتحدة والرباعية الدولية. وقد لعب البعض من هؤلاء دوراً مهماً في المباريات، وكان لهم دور مؤثرا في نتائجها مثل الولايات المتحدة، فإذا كانت "إسرائيل" طرفاً في أية مباراة، نجد أن الولايات المتحدة تقف كلاعب مساعد سواء بالدعم المالي، أو السلاح أو بالوقوف بجانبها في المحافل الدولية، وذلك بمنع صدور قرار يدينها أو يضر بمصالحها، لا بل إنها كانت لاعباً أساسياً تقوم "إسرائيل" بدور لاعب وكيل عنه أو ثانوي في المنطقة، في حين كان الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، يقف إلى جانب الدول العربية إلى حدٍّ ما مادياً ومعنوياً.

ثانياً: "إسرائيل" تختار نوع اللعبة وفق المتغيرات الخارجية:

اختلفت نوعية اللعبة بتغير الأوضاع الدولية، فـ"إسرائيل" تدرك أهمية التماشي مع المتغيرات على صعيد النظام الدولي، وهذا ما ذكره الساسة أنفسهم، فنجد مثالاً شمعون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" يقول انه لم يتغير لكنه "أدرك أنه يعيش في عالم جديد، ولهذا أصبح هو نفسه رجلاً جديداً" ويقول: "لم يكن أنا من غيّر المسار... وإنما العالم قد تغير..."[٤٨٠]. في حين كان هو نفسه قد كتب في منتصف الخمسينيات: "إن أمن إسرائيل لا يعتمد على الإرضاء الدولي،

---

[٤٨٠] Shimon Peres, The New Middle East , New York ,1993 ,pp.33-34 , 318-320 and see: Emmanuel Navon , From Kippur to Oslo : Israel s Foreign Policy ,1973 -1993, op. cit., p.18.

ولا على إرضاء الدول العربية، فدرجة أمننا تقف عند الدرجة التي نكون عندها مستعدين للدفاع عما حققناه بالدم"[٤٨١].

لذا فالواقع الدولي يفرض شروطه، فبعد أن كانت "إسرائيل" ترفض منظمة التحرير، وتعدّها العائق الأكبر أمام السلام من وجهة نظرها، نجدها دخلت معها مفاوضات تمخض عنها اتفاق أوسلو ١٩٩٣. لم تعد "إسرائيل" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تمثل أهمية استراتيجية للغرب بالوقوف أمام المد الشيوعي في الشرق الأوسط، كما أن المد اليهودي من الاتحاد السوفيتي عدل الميزان الديمغرافي لصالح اليهود في "إسرائيل"، وقلل من مخاوفهم من الخطر العربي فيها، في الوقت نفسه كانت منظمة التحرير قد ضعفت إثر أحداث حرب الخليج ١٩٩١، لذا فإن إمكانية الحصول على أكبر قدر من الأرباح منها أمر مؤكد[٤٨٢].

لقد استخدمت "إسرائيل" اللعبة الصفرية مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال مفاوضات أوسلو، حيث أشغلت قيادة منظمة التحرير في مطالبة تل أبيب بالاعتراف بالمنظمة، والجلوس مع وفدها على طاولة واحدة، كما أشغلت الجانب الفلسطيني في البحث في تفاصيل الاتفاق كمرحلية توسع الحكم الذاتي الذي يبدأ من قطاع غزة، ثم ينتقل تدريجياً إلى الضفة، ثم الانشغال بتقسيم مناطق الضفة منطقة (أ) ومنطقة (ب) ومنطقة (ج) وتقاسم السيادة عليها، وفي خضم ذلك أسقطت إسرائيل أي مفاوضات حول قضايا الحل النهائي المتمثلة في القدس، وحدود الدول الفلسطينية والسيادة ومسألة اللاجئين وتفكيك المستوطنات.

وقد استطاعت "إسرائيل" أن تأخذ تنازلات من الجانب الفلسطيني، في مقدمة ذلك الاعتراف بـ"إسرائيل" وأن المفاوضات تشمل فقط الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧. وقد سعت إسرائيل إلى اتباع استراتيجية الحلول التدريجية وحلول الخطوة خطوة، والعمل على تحويل الاتفاقيات مع الفلسطينيين إلى مجرد أدوات وأساليب لإدارة الصراع، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب (العوائد). لقد تمسكت "إسرائيل" بثوابتها مستفيدة من وجود لاعب دولي قوي مناصر لها، هي

---

[٤٨١] Shimon Peres, "Conciliation Is Not Security ", Nir Hakvutza, 29 September 1955, reprinted in Shimon Peres , Ha – Shalav Ha –bah (The Next Stage), Tel Aviv, 1964, p.24, and see: Emmanuel Navon, From Kippur to Oslo : Israel s Foreign Policy ,1973 -1993, op,cit., p.11.

[٤٨٢] غيداء البلتاجي، "الاستراتيجية الإسرائيلية في استخدام نظرية اللعبة مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ عقد مؤتمر مدريد حتى توقيع اتفاق أوسلو (١٩٩١-١٩٩٣)"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد (١٧)، حزيران/ يونيو ٢٠١٩، ص ٧٧.

الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل لم يتمسك الجانب الفلسطيني بالثوابت التي قامت عليها الثورة الفلسطينية وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يجد الفلسطيني نصيراً دولياً أو عربياً مساعداً في هذه المباراة (المفاوضات)[٤٨٣].

وفي الحقيقة إن اللعبة مع الجانب العربي يسودها عدم الثقة بين الطرفين، فـ"إسرائيل" من وجهة النظر العربية كانت دائماً متجاوزة للقرارات وللشرعية الدولية، وشريكاً لا يمكن الثقة به، ولكن الضمانات الأمريكية وتغير الواقع الدولي دفعت الأطراف العربية للدخول في هذه العملية، في الوقت نفسه ينظر الإسرائيليون إلى العرب بعين الشك، فهم كانوا يريدون إزالة إسرائيل من الوجود ورميها في البحر، ولذلك فإن نسيان الماضي ليس بالشيء الهين من وجهة نظرهم.

ثالثاً: "إسرائيل" تسعى لتحقيق أكبر عائد خلال إدارة اللعبة:

في معظم المباريات تكون "إسرائيل" هي من يتحرك أولاً، لضمان تحقيق أكبر قدر من الأرباح خصوصاً في مثال حرب ١٩٦٧، أو في دخولها للبنان ١٩٨٢، وفي حربها مع حزب لله صيف سنة ٢٠٠٦، وكذا حروبها العدوانية الثلاثة (تحت ذريعة جولات تدفيع الثمن أو العقاب) على قطاع غزة في سنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي سنة ٢٠١٢، وفي سنة ٢٠١٤، بخلاف معركة "سيف القدس" أيار/ مايو ٢٠٢١، حيث بادرت الفصائل الفلسطينية بقصف المستوطنات في القدس وغلاف غزة، كرد على محاولات اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى.

فقد استولت "إسرائيل" على سيناء والجولان ١٩٦٧، كما استولت على منابع المياه في لبنان وضربت الفلسطينيين في ١٩٨٢، وحاولت إضعاف حزب الله عن طريق ضرب بنيته التحتية سنة ٢٠٠٦. وهي نموذج للعبة "معضلة الجبان" إذ حاولت أن تظهر نفسها أنها في حالة إصرار على المواجهة، ورغم امتلاكها لقوة تفوق كثيراً قوة وقدرات حزب الله، إلا أنها تكبدت خسائر كثيرة دفعتها للانسحاب مع عدم تحقيقها للأهداف المرجوة من إضعاف قدرات الخصم، على حد قول ساستها أو تحرير أسراها، وأخيراً وليس آخراً ألحقت خسائر هائلة بأرواح الفلسطينيين المحاصرين في غزة، ودمرت البنية التحتية فيها في محاولة لإضعاف حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة، وهي نموذج لمباراة صفرية، لكن الطرف الأضعف لم يختر الدخول فيها، وإنما فرضت عليه، وكانت موازين القوة لصالح "إسرائيل" فيها.

---

[٤٨٣] غيداء البلتاجي، "الاستراتيجية الإسرائيلية في استخدام نظرية اللعبة مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ عقد مؤتمر مدريد حتى توقيع اتفاق أوسلو (١٩٩١-١٩٩٣)"، مرجع سابق، ص ٧٧.

ودخلت "إسرائيل" مباريات لم تكن الطرف الأول الذي يبادر فيها، مثل اتفاق السلام مع مصر، والذي بدأ بمبادرة السادات للسلام، إلا أنها بذلت كل ما في وسعها لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب الطرف المصري الذي أراد في مرحلة من المراحل الانسحاب لولا الضغط الأمريكي، فكانت أرباحها أكبر من الجانب المصري، سواء فيما يخص إعادة الأراضي المصرية ونزع سلاح سيناء أو في دخولها مصر اقتصادياً وثقافياً وسياحياً. ويمكن القول أن هذه المباراة لم تكن صفرية، وإنما غير صفرية إلى حدٍّ ما، هذا إذا اعتبرنا عودة سيناء إلى مصر وإنْ منزوعة السلاح مكسباً للجانب المصري، وفي الحقيقة إنه يمكن اعتبارها صفرية إذا نظرنا إلى الصراع العربي الصهيوني ككل؛ ذلك أنها حيدت جانباً مهماً من القوة العربية المتمثل في مصر، باعتبارها دولة مركزية في الوطن العربي، وكانت أحد جوانب المواجهة الرئيسية في هذا الصراع.

في بعض الأحيان اضطرت "إسرائيل" لدخول مباريات بضغط من قوى خارجية، مثل دخولها مفاوضات السلام في تسعينيات القرن الماضي التي دخلتها بضغط من الولايات المتحدة، إلا أنها تمكنت من وضع شروط للمباراة، سواء من حيث التفاوض مع كل طرف على حدة (الأردن، سوريا، لبنان)، أو من حيث رفضها للتفاوض مع وفد فلسطيني منفرد، نظراً لعدم اعترافها بمنظمة التحرير.

وتمكنت باستغلالها لعامل الوقت والدعم الغربي المستمر من تحقيق الأرباح على حساب الجانب الفلسطيني، سواء في موضوع الأرض التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية المرتقبة، فضلاً عن موافقتها الحقيقية على قيام مثل هذه الدولة أصلاً، أو موضوع اللاجئين أو موضوع القدس؛ فهذه المواضيع تم تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي، والتي جرى إغفالها وإبعادها عن مركز الحوارات والمفاوضات خلال السنوات الماضية، في حين حققت أرباحاً في جانب الأمن من خلال محاولتها تحييد جانب مهم من الفلسطينيين ونزعت سلاح البعض الآخر. كما استولت على المزيد من الأرض وبناء المستوطنات فيها، وعليه يمكن اعتبار المفاوضات مع الفلسطينيين بأنها "معضلة السجين" إلا أن "إسرائيل" اختارت الارتداد وعدم الالتزام بالاتفاق، من أجل الفوز بكل شيء، خصوصاً أنها ضمنت عدم وجود عقوبة على الارتداد، وبذلك حيدت طرفاً عربياً، فهي حولت المباراة من لا صفرية إلى صفرية، كما تمكنت من عقد اتفاق سلام آخر مع المملكة الأردنية، وهكذا تستمر "إسرائيل" بتحقيق الأرباح.

وغالباً ما كان هناك أثر للاعبين المحليين على اللعبة وسيرها داخل البلد، في "إسرائيل"، فالحكومات "الإسرائيلية" هي حكومات ائتلافية، تستطيع أحزاب صغيرة أن تفرض شروطها وتغير

من قواعد اللعبة، نجد مثالاً في الثمانينيات، إثر تدخل حكومة الولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan من أجل المفاوضات بينها وبين الفلسطينيين، كان أمام الحكومة "الإسرائيلية" ثلاثة خيارات[٤٨٤]:

١. التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية (وهو ما تبناه يوسي بيلين).
٢. التفاوض مع بعثة فلسطينية منتخبة من الضفة الغربية (موقف إسحاق رابين وموشي ايرينز).
٣. إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه (وهو رأي إسحاق شامير).

هذا كان موقف بعض أعضاء حكومة الوحدة الوطنية، أواخر الثمانينيات التي انفرط عقدها بعد ذلك؛ وعليه يلعب الأشخاص والأحزاب دوراً في المباريات وحتى بالضغط للارتداد عن الاتفاقات التي تعقدها الحكومة. فنجد شخصية مثل أرئيل شارون Ariel Sharon ودوره في الارتداد عن الاتفاقات التي عقدتها الحكومات الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية، ومن ثم إدخاله لمباراة المفاوضات مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها تمثلت بتصعيد شديد ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، في الوقت نفسه أخذت اللعبة شكلاً جديداً بعد وصول حركة حماس للسلطة بعد فوزها في انتخابات ٢٠٠٥، وعدم اعتراف "إسرائيل" بها، ومن ثم انشقاق السلطة الفلسطينية ذاتها إلى طرفين، أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة، ودعمها لأحد الطرفين على حساب الطرف الآخر، مما جعل الطرفين ينشغلان بالصراع فيما بينهما، في الوقت الذي تحقق فيه "إسرائيل" المكاسب على صعيد الأرض، ببناء المزيد من المستوطنات في الضفة، وإحكام سيطرتها على القدس.

الأمر الذي أدى بالمفاوضات لأن تراوح مكانها؛ أي دخول "إسرائيل" مرحلة "إدارة الصراع وليس حله"، وقد لعب أفيجدور ليبرمان وزير خارجية "إسرائيل" السابق، كما لعب المستوطنون مباراة صفرية مع الفلسطينيين تهدف إلى التخلص منهم، أو لنقل أكبر عدد منهم وإحلال المستوطنين محلهم، وهنا نعود لنقول إن "إسرائيل" كدولة تدخل المباريات لتحقيق الأرباح فقط؛ فهي غير مستعدة لتقديم تنازلات وإن تظاهرت بذلك، إذ أنها تجيد لعب المباريات والخداع والتمويه وحساب العوائد واختيار البدائل الفضلى، التي تعود عليها بأفضل النتائج.

---

[٤٨٤] Emmanul Navon, From Kippur to Oslo: Israel s Foreign Policy ,1973 -1993, op.cit., p.14.

وكمثال آخر على استعمال "إسرائيل" لمعضلة الجبان، العمليات العسكرية التي تنفذها ضد تموضع قوات إيرانية وكذلك عناصر حزب الله على الأراضي السورية؛ حيث اختارت "إسرائيل" شن عمليات عسكرية جوية منذ سنة ٢٠١٣ ضد إيران وحزب الله في سورية، وفق استراتيجية "المعركة بين الحربين" أو ما يُسمى بنظرية "جز العشب" وفق مبدأ الردع الإسرائيلي. فالجانب الإسرائيلي بناءً على التجربة العملية، كان يعتقد أن إيران أو حزب الله لن يقوما برد عسكري مباشرة داخل حدود "إسرائيل" أو حتى رد تناسبي لاعتقادها أن الرد الإسرائيلي سوف يتعدى التناسبية وسوف يؤدي إلى خسائر كبيرة لدى القوات الإيرانية وحزب الله، بالإضافة، تعتقد "إسرائيل" أن الظرف الدولي والإقليمي يساعد "إسرائيل" أكثر في تطبيق استراتيجيتها تجاه سورية. وكذلك الأمر ينطبق على عمليات اغتيال قادة أو علماء نوويين إيرانيين آخرهم محسن فخري زادة.

رابعاً: نظرية البجعة السوداء:

رغم ظهورها في القرن الثامن عشر، إلا أن نظرية "البجعة السوداء" Black swan theory هي العقيدة التي تتحكم في صياغة نظرية الأمن القومي الإسرائيلي؛ الدولة التي ظهرت على الساحة الدولية في أواخر النصف الأول من القرن الماضي. إذ يُبنى هذا التوجه على صعوبة التنبؤ بالأحداث المفاجئة، وارتكزت على الفكرة السائدة حينذاك بأن البجع كله أبيض، أما وجود البجع الأسود فهو نادر ومفاجئ، وكان ذلك قبل اكتشاف "البجع الأسود" في أستراليا الغربية الذي كان حدثاً غير متوقع ومفاجئ. وتنطبقُ هذه النظرية على الأحداث التاريخية التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها، أو كان احتمال وقوعها غير وارد على الإطلاق، فمعظم الناس لم يروا بجعاً أسودَ، لذا يعتقدون بعدم وجوده، وذلك لأن عقلنا يركّز على أمور ويغفل عن أخرى[٤٨٥].

وهو ما يجعل البناء والتوقع الأمني للأحداث وتطوراتها يخضع لفترات زمنية ليست طويلة، ولا تزيد عن ١٢ عاماً؛ وكانت حجر الزاوية في تحديث النظرية الإسرائيلية عام ٢٠١٨ وصولاً لرؤية ٢٠٣٠. فهل ما شهدناه خلال الشهور والأسابيع الماضية من تطورات في المنطقة، وتوقيع اتفاقيات سلام وتطبيع مع إسرائيل كانت ضمن تلك الرؤية؟ وما مصير القضية الفلسطينية؟ وما تأثير فوز ترامب أو بايدن بالانتخابات الرئاسية الأمريكية على فاعلية تلك النظرية؟ يرى المُخطط الإسرائيلي أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيتعين على قيادات الأمن القومي في إسرائيل استيعاب حقيقة

---

[٤٨٥] حسن علي مرعي، البجعة السوداء وعنق الجمل، موقع جريدة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٨/٣/٢١، انظر: https://cutt.us/wfhSq

أن جميع الاحتمالات التي تم وضعها كانت امتداداً مباشراً للتطورات التي حدثت أمس وتحدث اليوم. وفي الغد القريب حتى ولو ظهرت "البجعة السوداء" بشكل استثنائي[٤٨٦].

تعد صياغة السيناريوهات المستقبلية إحدى مهام قسم التحكم داخل استخبارات الجيش الإسرائيلي، والذي يعمل بشكل مستقل عن قسم التحليل الذي يعمل على استنتاج تنبؤات متوسطة الأجل في الشرق الأوسط، مع نسبة مخاطر محدودة يسهل التعامل معها، بحيث لا تتجاوز تلك الرؤية مدى زمني ١٢ عاماً كحد أقصى (٢٠٢٨-٢٠٣٠)، على سبيل المثال التعامل مع الخطر الإيراني، واحتمالات وجود "إيران النووية"، حيث تم وضع سيناريو عن كيفية تعامل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية مع التطورات في إيران حتى عام ٢٠٣٠؛ ففي حال لم تحصل فيها إيران على قدرة نووية، وبقي النظام مشابهاً للنظام الحالي لا يزال مسيطراً، فمن المحتمل أن يكون التعامل مع إيران في عام ٢٠٣٠ على غرار التعامل مع إيران اليوم[٤٨٧].

لكن مهمة التعامل مع إيران ستكون مختلفة جذرياً إذا افترضنا أن إيران تمتلك قدرة نووية. في هذه الحالة سيتغير ميزان القوى بين إسرائيل وإيران، ومن الممكن أن تجرؤ إيران تحت مظلة نووية على نشر فرق برية، بما في ذلك عناصر مدرعة، في العراق وسوريا. الآثار الدبلوماسية والعسكرية لمثل هذا الوضع بعيدة المدى، على سبيل المثال، أبدت إيران ضبط النفس أثناء تحملها للهجمات الإسرائيلية ضد قواتها في سوريا. وهنا يبرز تحد واضح، هل ستبقى إيران النووية صبورة بنفس القدر، أم أنها ستستغل قدراتها النووية لغزو سوريا بقوات برية كبيرة وتهديد إسرائيل بنشر فرق مدرعة على طول الحدود؟

في **السيناريو الأول**، يحتم هذا التصور على إسرائيل تعزيز قوتها الجوية في المقام الأول، بينما في **السيناريو الثاني**، سيُطلب من الجيش الإسرائيلي التعامل مع تهديد جديد ومهم لأراضي الدولة، وستتغير الأهمية المعطاة لقدرات الحرب المدرعة الإسرائيلية. في مثال آخر، إذا استولت جماعة الإخوان المسلمين على السلطة مرة أخرى في عدد من دول الجوار، فإن الوضع الجديد سيعيد إحياء

---

[٤٨٦] جلال نصار،""البجعة السوداء" في نظرية الأمن الإسرائيلي ٢٠٣٠"، مقال نشر في الموقع الإلكتروني للمرصد المصري، ٢٠٢٠/١٠/٢٩، انظر: https://marsad.ecsstudies.com/43444/، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤.

[٤٨٧] جلال نصار، المرجع نفسه.

النقاش بشأن نشر العناصر البرية للجيش الإسرائيلي، وتعزيز القدرات الدفاعية لإسرائيل في النزاعات المسلحة بين الدول[٤٨٨].

إن السيناريوهات مثل إيران النووية، واستيلاء الإخوان المسلمين مجدداً على السلطة في دول مجاورة، أو حتى تفكك النظام الهاشمي في الأردن، ليست سيناريوهات احتمالية صفرية، في حين ينظر إلى أن الانتفاضة الثالثة والمقاومة الفلسطينية لا يهددان إسرائيل استراتيجياً، كما أن التغييرات الجيوسياسية التي لا تسيطر عليها إسرائيل، سيكون لها تأثير حاسم على قدرة إسرائيل على التعامل مع التهديدات.

في ٢٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢٠؛ كتب أفيخاي أدرعي AvichayAdraee المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للجمهور العربي على صفحته الرسمية في تويتر: "أن القوات الجوية بدأت تدريب "السهم القاتل" الذي يحاكي حرباً متعددة الجبهات، في تركيز على الجبهة الشمالية (لبنان وسوريا)، وذلك بهدف رفع الجهوزية وتحسين القدرات الهجومية للجيش الإسرائيلي على كافة المستويات، بشكل متكامل مع تبني طريقة عمل لتحقيق الانتصار بآليات جديدة، بين مقرات القيادة الرئيسية"[٤٨٩]. وذلك النوع من المناورات والأهداف التي تحدد لها، هي ترجمة لكل بنود نظرية الأمن ومتطلباتها.

المطلب الثاني

من استراتيجية الحسم إلى استراتيجية الردع في العقيدة الأمنية العسكرية

في العقود الأولى لقيام "إسرائيل"، كان في أساس عقيدتها الأمنية تهديد يتمثل في حرب ضد ائتلاف دول عربية يسعى لتدمير "إسرائيل". وعلى الرغم من حداثة نشوئها في بيئة عربية معادية إلا أن دعم بعض الدول الكبير أدى إلى صمودها ضد أي تهديدات وجودية. بيد أن تراجع تهديد حرب شاملة يشنها ائتلاف دول عربية (اعتباراً من سنة ١٩٧٩ اتفاق كامب ديفيد مع مصر) على نحو كبير، وتغيّر طابع الحروب التي أضحت أساساً مواجهات مع تنظيمات (حزب الله والفصائل الفلسطينية) التي تهدد أمن إسرائيل، لكنها لا تستطيع تهديد وجودها بحد ذاته، استدعيا إعادة تفحص مكونَي الردع والحسم في عقيدة إسرائيل الأمنية.

---

[٤٨٨] جلال نصار، ،""البجعة السوداء" في نظرية الأمن الإسرائيلي ٢٠٣٠"، مرجع سابق.

[٤٨٩] جلال نصار، المرجع نفسه.

الفرع الأول

الردع ومرتكزاته

بحكم غياب أفق تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وجدت إسرائيل نفسها، مرة تلو الأخرى، في المواجهات اللامتناظرة بينها وبين التنظيمات، مضطرة للاختيار بين بديلين اثنين هما[٤٩٠]:

١. **استراتيجيا ردع:** استخدام محدود للقوة من شأنه تحقيق نتيجة محدودة لردع موقت فحواه أطول فترة ممكنة من الهدوء.

٢. **استراتيجيا حسم:** تحقق نتائج طويلة الأمد، لكن بأثمان باهظة.

أولاً: نظرية الردع الإسرائيلية:

يشكل الردع مكوناً رئيسياً في عقيدة الأمن القومي، وفحواه حدوث تصور لدى العدو أنه لو عمل ضدك، فإن ما سيصيبه من الأذى أكبر من المكسب الذي قد يحققه، وتبعاً لذلك، فمن الأفضل له الامتناع من القيام بأعمال عسكرية. وهذا التعريف يفترض أن العدو يعمل بموجب منطق التكلفة والفائدة، وبالتالي، فإن صلاحية الردع تعتمد على وجود مقاربة عقلانية متماثلة لدى الطرفين.

استند الردع الأساسي إلى ركيزتين:

١. القدرات العسكرية المثبتة للجيش الإسرائيلي.

٢. وجاهزية إسرائيل لاستخدام القوة عند اللزوم.

ومن منظور تاريخي، ارتكزت قوة إسرائيل الردعية على تأثير تراكمي (الردع المتراكم) لسلسلة نجاحات في إحباط محاولات العدو تحقيق أهدافه ضدها من خلال الحرب. وليس المقصود حسماً عسكرياً في حرب شاملة يرمي إلى زيادة التأثير الردعي العسكري للجيش الإسرائيلي فقط، بل أيضاً نشاطات عملانية بين الحروب في إطار الأمن الجاري (عمليات انتقامية).

---

[٤٩٠] شاؤول شاي، نظرية الأمن الإسرائيلية بين الردع والحسم، مرجع سابق، ص١٨.

ويشكل الردع من مكونين رئيسيين هما[٤٩١]:

١. حرمان العدو من المكسب المتوقع من خلال إظهار القوة ومن خلال قوة صمود ثابتة.
٢. معاقبة المعتدي (تدفيعه الثمن).

في مواجهة لا متناظرة بين إسرائيل والتنظيمات المقاومة، "إسرائيل" هي الطرف الأقوى ولا يستطيع تنظيم، من وجهة نظر إسرائيلية، أو حتى ائتلاف تنظيمات تدمير "إسرائيل". وتبعاً لذلك، لا تنطوي المواجهات المسلحة مع حزب الله والفصائل الفلسطينية على خطر وجودي، على نحو ما كانت عليه المواجهات مع جيوش عربية في الماضي.

لكن ثمة مفارقة حسب ما يقول شاؤول شاي: "هي أن حزب الله، فضلاً عن حركة حماس والفصائل الفلسطينية، يريدون إزالة "إسرائيل" من الوجود. فعلى الصعيد السياسي، هذا بالتأكيد تهديد وجودي، لكن بما أن قوتهم لا تتيح لهم تحقيق ذلك، فالأمر يتعلق إلى حد كبير بتهديد لا ينطوي على خطر وجودي". ويرى اللواء في الاحتياط في الجيش الإسرائيلي البروفسور إسحاق بن إسرائيل أن الضرر الذي يسعهم إلحاقه بإسرائيل، خلافاً للتهديد المتمثل في غزو جيوش عربية، ليس وجودياً بالمعنى الأمني، على الرغم من أنه لا يمكن تجاهله، بطبيعة الحال. وبحسب قوله، التهديد وجودي، لكن الخطر الكامن ليس وجودياً في المدى المنظور، وإن كان من شأنه أن يتحول بالتدريج إلى خطر وجودي إذا لم يقابل برد ملائم[٤٩٢]. وتتبع الصعوبة في المقام الأول من جوهر التنظيمات التي تقاوم "إسرائيل"، فإن مبرر وجود تنظيمات إرهابية، أو "فصائل مقاومة"، هو الانخراط في صراع مسلح وتنفيذ أعمال عدائية ضد إسرائيل.

تعتنق تنظيمات، مثل "حماس" و"الجهاد الإسلامي الفلسطيني" و"حزب الله"، عقيدة إسلامية تنكر على الكيان الإسرائيلي "حقه" في الوجود. وتتبنى هذه التنظيمات عقيدة مقاومة تعد أنصارها بأن مستقبل النزاع التاريخي الطويل الأمد مع إسرائيل، على الرغم من العقبات المؤقتة، لا بد في نهاية المطاف من أن يتكلل بالنصر. وهدفها الاستراتيجي هو إظهار مقاومة عنيفة ومستمرة، ومواصلة النضال التاريخي ضد الكيان الصهيوني، في وقت يبدو أن الدول العربية تخلت عملياً،

---

[٤٩١] وثيقة عمل تم نشرها في منتدى هرتسيليا في ١٦-٢٠٠١/١٢/١٨. انظر "قوة الردع مهمات وإمكانات"، منتدى هرتسيليا، ميزان المناعة القومي. See: Deterrence Capability - Missions and Possibilities – Task Force Report – Lt. Gen. (Res.) Amnon Lipkin-Shahak.

[٤٩٢] شاؤول شاي، نظرية الأمن الإسرائيلية بين الردع والحسم، مرجع سابق، ص ٢٢.

عن هدف تدمير "إسرائيل". علاوة على ذلك، تطمح تنظيمات المقاومة إلى استنزاف وتآكل قدرة إسرائيل على الصمود، وهي على قناعة بأن الزمن يعمل لمصلحتها، وبأن النضال المستمر سيؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، بقدر ما يتطور تنظيم مقاوم ليغدو كياناً شبه دولتياً، على غرار حركة حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، فإن التزامه تجاه السكان الذين يعمل من أجلهم يزداد، وبالتالي، تزداد فرص نجاح الردع. ووفق هذه الفرضية، بعد أن سيطر حزب الله على جنوب لبنان (سنة ٢٠٠٠) وانخرط في المنظومة السياسية للدولة اللبنانية، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة (سنة ٢٠٠٧)، بدأ هذان التنظيمان يواجهان التزامات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويبدو أنهما حالياً، من وجهة نظر إسرائيلية، أكثر قابلية للردع من السابق.

في المقابل، إن ردع جماعات سلفية– جهادية، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، أصعب كثيراً لأنها غير ملتزمة أخلاقياً وعملياً بالسكان أياً كانوا، لأن غايتها فقط خوض الجهاد دون تأسيس كيان سياسي في المراحل الأولى.

ويمكن أن نرى مثالاً لذلك في تنظيم "جبهة النصرة لأهل الشام" وهو ذراع تنظيم القاعدة في سورية، سيطر في بدايات الأزمة السورية على الجولان –قبل أن يستعيد النظام السوري السيطرة على معظم المناطق هناك منذ سنة ٢٠١٨، وقد امتنع تنظيم جبهة النصرة عن الاحتكاك مع الجانب الإسرائيلي في تلك الفترة، نظراً إلى أنه مضطر إلى توظيف كامل طاقته في المواجهة مع الجيش السوري. وهذا الأمر ينطبق أيضاً مع "جماعة أنصار بيت المقدس" التي نشطت في شبه جزيرة سيناء، والتي ركزت معظم نشاطاتها العسكرية ضد قوات الأمن في سيناء، على الرغم من عدائها الشديد لإسرائيل.

ثانياً: من استراتيجيا الحسم إلى استراتيجيا الردع:

منذ سنة ٢٠٠٠ اعتمدت إسرائيل سياسة الردع ضد حزب الله في لبنان (حرب ٢٠٠٦) وضد حركة حماس في قطاع غزة (حروب ٢٠٠٨–٢٠١٢–٢٠١٤). والاستثناء الوحيد كان في شنِّها عملية السور الواقي للسيطرة على الضفة الغربية سنة ٢٠٠٢؛ والتي استخدمت فيها سياسة الحسم ضد قوات الأمن الفلسطيني التابع للسلطة الفلسطينية، وفي مواجهة الفصائل الفلسطينية المسلحة هناك، وهذه العملية عبّدت الطريق إلى عودة التحكم العملاني والاستخباري للجيش الإسرائيلي في

مناطق الضفة الغربية، ومكنت من بناء "الجدار العازل"، وفرضت على السلطة الفلسطينية العودة إلى طاولة المفاوضات والتعاون الأمني مع "إسرائيل". ومن خلال الجمع بين هذه المكونات وجاهزية الجيش الإسرائيلي ونشاطه المتواصل في الضفة الغربية على مدى أكثر من ١٨ عاماً، تحقق أمن نسبي في هذه الساحة. وتعكس عملية "السور الواقي"، بوضوح الثمن المطلوب في مواجهة لا متناظرة من أجل التوصل إلى حسم تعقبه تهدئة طويلة الأمد نسبياً: استخدام قوة برية كبيرة لتحقيق الحسم، واستعداد للسيطرة على المكان فترة طويلة[٤٩٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه، على نقيض حرب لبنان الثانية، وعمليات الردع التي نفذها الجيش الإسرائيلي لاحقاً في قطاع غزة، فإن الحسم في عملية "السور الواقي" تتطلبت استخداماً ضئيلاً فقط لنيران سلاح الجو والمدفعية الثقيلة.

في العقد الأخير، تخلت إسرائيل عن استراتيجية الحسم وآثرت اعتماد استراتيجية الردع. ويلاحظ أن تبني هذه المقاربة لم تكن نتيجة تبلور، وتصور وتطوير استراتيجيا شاملة، وإنما نتيجة تصدّ محدد لتحديات وجدت "إسرائيل" نفسها مضطرة إلى الرد عليها بين فترة وأخرى.

يمكن تلخيص سياسة إسرائيل في معادلة دأب قادتها على تكرارها: "الهدوء في مقابل الهدوء"، إذا كان الهدوء تحصيلاً حاصلاً للردع الذي حققته "إسرائيل" بوسائل عسكرية. إن فحوى هذه المعادلة هو أن الأمر لا يتعلق، عملياً، بردع من جانب واحد في مواجهة أعداء "إسرائيل"، وإنما بتوازن رعب أو بردع متبادل بين طرفين، إذ تتبنى إسرائيل مقاربة الحفاظ على الوضع الراهن (الستاتيكو)، في حين أن المبادرة في تغيير الوضع الراهن هي بين يدي الخصم.

في الواقع "إسرائيل" كانت هي الطرف المبادر في جميع جولات التصعيد من "حرب لبنان الثانية" ٢٠٠٦؛ عملية "الرصاص المصبوب" ٢٠٠٨؛ عملية "عامود السحاب" ٢٠١٢؛ عملية "الجرب الصامد" ٢٠١٤، والاستثناء الوحيد حتى كتابة هذه السطور، هو عملية "سيف القدس" التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية في غزة ضد "إسرائيل"، في الفترة ١٠-٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١، بعدما أطلقت رشقة صواريخ على مستوطنات القدس ومدينة عسقلان المحتلة، رداً على اقتحامات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود للمسجد الأقصى ومحاولة إخلاء أهالي حي الشيخ جراح في القدس

[٤٩٣] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٣-٢٧.

الشرقية. لا شك أن إسرائيل ليست مستعدة لقبول حرب استنزاف تفرضها عليها تنظيمات مقاومة، وأنها تسعى إلى تهدئة مطلقة أطول فترة ممكنة.

ويستدعي الردع الطويل الأمد، بالنسبة لصانع القرار الإسرائيلي، نشاطاً متعدد الأبعاد يقوم على إلحاق الأذى الشديد بقدرات التنظيم العسكري، يرافق إلحاق الضرر بأصوله الاقتصادية وموارده، وتهديد مباشر لوجوده من خلال عمليات الاغتيال واستهداف مركّز لمسؤوليه وقادته. وإن لم يكفِ ذلك، يجب إلحاق الضرر أيضاً بمراكز السكان المدنيين الداعمين للتنظيم[٤٩٤].

ثالثاً: أبرز مفاهيم استراتيجية الردع:

تشمل استراتيجيا الردع "استراتيجيا رفض الاستسلام" التي تنادي باستخدام قوة متناظرة بحدها الأدنى "استراتيجية الضاحية" أو "عقيدة الضاحية" القائمة على استخدام قوة غير متناظرة.

في ضوء التهديد المتزايد لأسلحة الصواريخ، وفي أعقاب تصورات لجنة الوزير دان مريدور، تقرر إضافة عنصر أساسي إضافي رابع، على ثلاثة ركائز الأمن القومي، وهو مكون "الدفاع المدني" أي حماية الجبهة الداخلية أو "جبهة العمق".

تأسس مفهم الردع الكلاسيكي، في المقام الأول، على تحقيق ردع من خلال عمليات "تدفيع الثمن"، أي من خلال عمليات هجومية. إن المكون الرابع "الدفاع المدني"، من وجهة نظر إسرائيلية، يحرم الخصم من الإنجاز الذي يتوقعه من خلال إلغاء مفاعيل جهود الهجوم الذي يشنُّه عبر إطلاق الصواريخ، وبالتالي، فهو يفهمه أن هذه المحاولات عبثية محكوم عليها بالفشل. وفي الوقت ذاته، إن حرمان العدو من تحقيق مكسب لا يكفي لوقف نشاطه، ولذلك، فلا مناص من عمليات تدفيع الثمن (العقاب)[٤٩٥].

---

[٤٩٤] يائير عفرون ودان ساغير، "ردع بدلاً من الحسم"، مقال نشر على موقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني (Ynet)، ٢٠١٤/٨/٢٥.

[٤٩٥] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مرجع سابق، ص ٣١.

بيد أن تعزيز ركن الدفاع يُسهم أيضاً في إضعاف جاهزية "إسرائيل" لتبني استراتيجية الحسم، وذلك للأسباب التالية:

بقدر ما يكون لـ"إسرائيل" عدداً أقل من الخسائر البشرية، تستطيع أن تسمح لنفسها بالرد بمنسوب أقل من القوة. إذ يؤدي استخدام قوات برية إلى سقوط عدد كبير من القتلى، (مثلما حدث في عملية "الجرف الصامد")، وتبعاً لذلك، فإن صناع القرار الإسرائيليين يفضلون تفادي الأمر قدر الإمكان.

وهناك زاوية رؤية مغايرة لهذه المسألة نجدها في كتاب اللواء غيرشون هكوهيم[٤٩٦] "ما هو قومي في الأمن القومي؟" ويروي فيه محادثة أجراها مع الاستراتيجي الأمريكي أدوارد لوتفاك Edward Luttwak بعد عملية "الرصاص المصبوب". قال لوتفاك ما يلي: "هناك في دولة إسرائيل مسألة شرعية داخلية، وهناك في المقابل مشكلة شرعية خارجية في نظر العالم الواسع. فعندما تستخدمون قوة برية، وتستبسلون عن قرب من منزل إلى منزل، قد يلحق بكم عدد كبير من المصابين، وهو ما يتسبب لكم وللقادة الذين قرروا شن الحرب، بمشكلة شرعية داخلية وسط المجتمع الإسرائيلي، لكن في العالم الواسع، فإن هذا يُقابل بالرضى، لأنه يرى أنكم مستعدون للتضحية في الدفاع عن أنفسكم، وهذا يولِّد تعاطفاً. في المقابل، عندما تقررون استخدام قوة سلاح الجو، لا يتعرض القادة لانتقادات الجمهور بسبب سقوط عدد كبير من القتلى، لكن هذا الأمر يؤدي إلى زيادة وتعاظم شرعية استخدام القوة في نظر العالم"[٤٩٧].

نستنتج من ذلك أن استراتيجية الردع الحالية عليها أن تجمع بين "الدفاع" و"الشرعية"، واستخدام هجوم "متناظر" للقوة، في المكان الملائم، من أجل استخلاص النتائج المثلى.

ولترسيخ استراتيجية الردع تعمل "إسرائيل" على تبنِّي استراتيجيات عدة معظمها عسكري حربي، وذلك من خلال تجذير عملية "كي الوعي" لدى "أعداء إسرائيل" والبيئة الحاضنة، وأبرز هذه الاستراتيجيات:

---

[٤٩٦] لواء احتياط في الجيش الإسرائيلي.

[٤٩٧] غيرشون هكوهين، ما هو قومي في الأمن القومي؟، دار مودان، دون مكان نشر، ٢٠١٤، ص ٩٧-٩٨.

أ. استراتيجيا عدم الاستسلام:

تقوم هذه الاستراتيجية، كما يسميها الجنرال (احتياط) عامي أيالون[٤٩٨] Ami Ayalon، على احتواء المواجهة والردع لمنع الانجرار إلى حسم عسكري باهظ الثمن. وتعمل إسرائيل على احتواء المواجهة بهدف تقليص مدة الحرب، وتكبد الخصم ثمناً باهظاً من أجل ردعه عن إشعال جولة إضافية من أعمال العنف مستقبلاً. ووفق هذه المقاربة، يكمن مصدر قوة إسرائيل في قدرتها على ضبط النفس لجهة استخدام قوتها المفضلة. ومن هنا فإن صورة انتصارها ليست عسكرية بحتة، بل تكمن في قدرتها على الدفاع عن نفسها، مع إظهار نفسها أنها دولة ذات طابع ديمقراطي. ويزعم أيالون إن "الديمقراطية تحارب الإرهاب، وإحدى يديها مقيدة وراء ظهرها، وبسبب ذلك فهي تنتصر". ويعتقد أيالون أنه في جولات المواجهة ضد حركة حماس في قطاع غزة، فضلت إسرائيل استراتيجيا الردع على استراتيجيا الحسم، التي مؤداها احتلال قطاع غزة، لأن تكاليف الحسم باهظة، وفرص نجاحه في المدى البعيد ليست واضحة على الإطلاق[٤٩٩].

ب. استراتيجية (عقيدة) "الضاحية":

ترجع "استراتيجية الضاحية" إلى حرب لبنان الثانية في تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛ حيث قامت هذه الاستراتيجية على التدمير الشامل للبنية التحتية التي لم تقتصر على مقرات ومراكز حزب الله اللبناني، بل شملت المباني السكنية والمدارس والمقرات والمراكز والجسور وغيرها؛ بهدف إحداث نوع من الصدمة وكي الوعي لدى حزب الله والبيئة الحاضنة له، ولا تستثني مؤسسات الدولة اللبنانية (الحكومة والجيش اللبناني) من حيث المبدأ.

هذه الاستراتيجية التي تقوم على أساس ردع حزب الله من خوض حرب جديدة ضدّ إسرائيل. وبناء على هذا الاستنتاج، جرت بلورة استراتيجية جديدة متمثلة في استخدام قوة نيران جوية "غير متكافئة" ضدّ منظمات شبه دولية على شاكلة حزب الله في لبنان، وحركة حماس في قطاع غزة، بهدف تقليل المدة الزمنية للحروب وحملات المواجهات العسكرية، بالإضافة إلى إحداث حالة من الردع طويلة المدى.

---

[٤٩٨] رئيس سابق لجهاز الشاباك، وكان وزيراً حكومياً ومشرعاً في حزب العمل لعدة سنوات، انظر: صحيفة تايمز أوف إسرائيل، ٢٠١٥/٨/١.

[٤٩٩] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مرجع سابق، ص ٣٣.

تم تطوير هذه الاستراتيجية وتبنّيها بصورة أكبر من خلال أدبيات الخطط العسكرية والاستراتيجية العسكرية التي تضعها قيادة أركان الجيش الإسرائيلي، بمباركة وتزكية المستويات السياسية والقانونية في "إسرائيل".

تتميز "عقيدة الضاحية"، في أبعادها (parameters)، بطريقة عمل الجيش الإسرائيلي حتى ذاك الوقت بما يلي:

١. بدلاً من استهداف منصات إطلاق الصواريخ والقذائف الصاروخية في قواعدها، يتم استهداف المنطقة التي أُطلق منها الصواريخ، بغض النظر إن كانت سكنية أو غير سكنية.
٢. تقوم "استراتيجية الضاحية" على تفعيل قوة نيران مكثفة، خصوصاً من الجو، بدلاً من تنفيذ عملية أو مناورة هجومية برية.
٣. تركز استراتيجية الضاحية على ردع العدو بدلاً من محاولة حسم المعركة معه.

ج. استراتيجية "جز العشب":

يندرج مصطلح "جزّ العشب" ضمن مقاربة إسرائيل في استخدامها للقوة خلال القرن الحادي والعشرين. على الرغم من حداثة هذا التعبير في اللغة الاستراتيجية الإسرائيلية، إلا أن حالة الحرب التي تعيشها إسرائيل منذ تأسيسها، تجعل هذا المصطلح مألوفاً وطبيعياً من حيث المضمون. ولما كانت غاية إخضاع المنظمات والحركات المقاومة غير قابلة للتحقق؛ فإن جل ما تهدف إليها السياسة الأمنية الإسرائيلية هو إضفاء حالة من الردع، من خلال استخدام القوة في إدارة صراعها مع هذه المنظمات والحركات. وتبعاً لذلك، اتعبت إسرائيل استراتيجية الاستنزاف العسكري لإنهاك قدرات هذه الأطراف وتأخير عملية مراكمة القوة والقدرة العسكرية لها[٥٠٠].

تعتمد هذه الاستراتيجية على قوة الصبر وعدم الانجرار نحو ردات الفعل غير المحسوبة، فاستهداف إسرائيل بعدد "مقبول" من الصواريخ، يُقابل بقدر كبير من ضبط النفس الاستراتيجي مع تنفيذ عمليات رد محسوبة، لا تخرج جولة المواجهة من إطارها المحصور بالزمان والمكان. مع التركيز على شل القدرات العسكرية لـ"أعداء" إسرائيل ضمن سياسة "جز العشب"، من دون أي

[٥٠٠] أفرايم عنبار وإيتان شمير، حز العشب، الاستراتيجيا الإسرائيلية لمواجهة نزاعات متواصلة غير قابلة للحل، مركز بيغن–السادات للدارسات الاستراتيجية، سلسلة أبحاث أمن الشرق الأوسط، العدد (١٠٥)، ٢٠١٣.

ادعاء أنها ستحل النزاع بهذه الطريقة، مع الحرص على تثبيط المعنويات للعدو؛ فغاية تدمير "إسرائيل" بعيدة المنال، هذه الرسالة التي تريد "إسرائيل" إيصالها للأطراف المعادية لها.

د. "استراتيجية المعركة بين الحروب":

مع تزايد القدرات العسكرية والتكتيكية والعملياتية للتنظيمات والحركات المعادية لـ"إسرائيل"، توسعت لدى صانع القرار الإسرائيلي دائرة الشك في إمكانية إخضاع هذه الأطراف عن طريق عمليات أو حروب أو جولات عسكرية، تقوم على مبدأ الحسم. فهذا المبدأ هو أكثر ما يكون ذا فاعلية عند استخدامه في مواجهة جيوش ومكونات نظامية. ويمكن تحديد نقاط قوتها وضعفها وممكن تدمير الاتساق والهرم التنظيمي التي تقوم عليه؛ بحيث تكون النتيجة تقطيع أوصال الأجهزة الأمنية والعسكرية وشلّ قدرات الاتصال والإدارة لدى مركز القيادة، وتحييد الأذرع العسكرية الأكثر تأثيراً في الحرب، كما حدث عند تنفيذ سلاح الجو الإسرائيلي ضربات خاطفة مركزة ضد سلاح الجو المصري في بداية حرب ١٩٦٧، أخرجت هذا السلاح قبل أن تبدأ الهجمة المضادة للجيش المصري.

تحول هذا المفهوم الردعي إلى نموذج سائد بعد حرب لبنان الثانية. ومن هنا نستطيع أن نضع "استراتيجية المعركة بين الحروب" التي تقوم على حملات متقطعة أو عمليات عسكرية قصيرة أو ضربات عسكرية محسوبة ومركزة ضدّ أهداف تابعة لحزب الله خصوصاً في سورية بعد سنة ٢٠١٣، وكذلك ضدّ قواعد ومراكز تزعم "إسرائيل" أنها تتبع قوات الحرس الثوري الإيراني والفصائل الموالية لها في سورية. حتى الجيش السوري لم يعد مستثنى من هذه العمليات في بعض الأحيان، مع الأخذ بالاعتبار التفاهمات الإسرائيلية الروسية فيما يتعلق بضوابط ومحددات العمليات العسكرية التي تنفذها إسرائيل على مجمل الأراضي السورية[٥٠١].

ووفق رأي مصممي المقاربة الإسرائيلية الجديدة، عندما تقدِّر إسرائيل أن سياسة الردع في مواجهة لاعب معين آخذة بالتآكل، تبادر إلى شن حملات عسكرية يكون مسوغها ردعياً، مثل عملية "الرصاص المصبوب" سنة ٢٠٠٩، وعملية "عامود السحاب" سنة ٢٠١٢، عملية "الجرف

[٥٠١] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مرجع سابق، ص ٤٣.

الصامد" سنة ٢٠١٤. وبحسب هذا المفهوم، تسعى إسرائيل إلى الردع في مواجهة كل خصم بواسطة مسار متتال، وجار من العمليات بمبادرة منها[٥٠٢].

في محصلة ما تقدم، يمكن تعريف الردع الناجح بأنه عدم الحاجة إلى استخدام القوة أطول فترة زمنية ممكنة. هناك في معادلة الردع طرفان: مرتدع ورادع، ووفق كثيرين فإن هذا يفضي إلى نشوء ردع متبادل على الرغم من اللاتناظر بين الطرفين. وعكست المواجهات العسكرية في الخمسة عشر سنة الأخيرة موازين الردع هذه، سواء على الجبهة الشمالية في لبنان وسورية، أو في الجبهة الجنوبية التي تضم قطاع غزة وصحراء سيناء المصرية.

من المهم الإشارة إلى أن الردع ليس هدفاً بحدِّ ذاته، بل وسيلة لإدارة الصراع والنزاع وطريقة لكسب الوقت، إلى حين التوصل إلى حل سياسي. والتسوية السياسية هي بمثابة حل وسط بين مصالح متضاربة إلى حين يصبح في الإمكان تقليص الاعتماد على الردع بصفته النهج الأوحد، وتجنب نشوب مواجهة جديدة[٥٠٣].

على الرغم من التردد القائم اليوم حيال اعتماد "استراتيجية الحسم"، فهناك إلى جانب ثمنها المرتفع، ميزات لا يستهان بها، مثلما تجلّى الأمر في الضفة الغربية من عملية "السور الواقي". وقد تحتاج إسرائيل إلى استراتيجية حسم مدروسة جراء تغيير قواعد اللعبة من العدو، الذي يتوقف على إدارة المواجهة وفق النموذج القائم خلال العقد الأخير، فتضطر إسرائيل إلى الذهاب إلى الحسم، وبناء عليه، يجب على إسرائيل أن تطور في موازاة ذلك أيضاً استراتيجية الحسم، وأن تستعد بالقدرات العسكرية اللازمة لتطبيقها.

وعلى الرغم من التراجع الملحوظ خلال السنوات الماضية لإمكانية نشوب حرب بين دول عربية و"إسرائيل"، خصوصاً مع إقامة العديد من اتفاقيات التطبيع في سنة ٢٠٢٠ بين بعض الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، المغرب) وإسرائيل، فإن تهديداً من هذا القبيل لم يختفِ كلياً، والواقع الشرق أوسطي قد تبدل سريعاً، خصوصاً مع حالة عدم الرضى التي تعيشها الشعوب العربية تجاه حكوماتها، في ظل حالة التراجع الاقتصادي وانتشار وباء كورونا (كوفيد ١٩) وتأثيراتها على مجمل الوضع في معظم الدول العربية ودول العالم.

---

٥٠٢ الكولونيل (احتياط) دورون مينيرت، "إذا لم يكن الردع مطلوب الحسم"، مقال نشر في صحيفة هآتس، ٢٠١٤/٧/٣٠.

٥٠٣ عاموس هرئيل، "لماذا حزب الله فجأة يهدد باحتلال الجليل؟"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٤/٦/٥.

فالجانب الإسرائيلي يدرك مدى خطورة ذلك؛ ولهذا السبب يرى صانع القرار الإسرائيلي أن على تل أبيب أن تحافظ على تفوقها العسكري في المنطقة، وهو ما دفعها إلى إبرام صفقات شراء لأحدث الأسلحة الأمريكية، كشراء أكثر من ٥٠ طائرة من طراز أف ٣٥ الأمريكية الصنع[٥٠٤]. في موازاة ذلك استغلت تل أبيب فترة إدارة ترامب المؤيدة بصورة غير مسبوقة لإسرائيل، لعقد اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية السابقة الذكر.

الفرع الثاني

استراتيجية "الحرب على الوعي" في إطار ترسيخ الردع

تكمن أهمية "الحرب على الوعي"، وهي ليست مسألة جديدة، إنما جزء من تاريخ حروب العصور القديمة، حيث تعود إلى تعزيز الروح القتالية في قمع العدو من جهة، كما إلى تداخل المعركة العسكرية مع عمليات تهدف إلى التأثير في عقل العدو من جهة أُخرى، وترسيخ استراتيجية الردع أيضاً.

أولاً: استراتيجية "إسرائيل" في استخدام "الحرب على الوعي":

تتيح التقنيات التكنولوجية المتطورة الموجهة إلى جماهير مستهدفة متعددة، خلق ساحة أُخرى للمعركة، فضلاً عن المعركة العسكرية التقليدية، إذ تجد الجيوش والدول نفسها، في مواجهة جهود العدو عبر استغلال الفضاء التكنولوجي والشبكات الاجتماعية لتحقيق الإنجازات. وهذا يسرع التأثير في الجمهور المستهدف من العدو، بمن فيهم صنّاع القرار والقادة والمقاتلون، وكذلك الرأي العام المحلي والدولي.

لذا، كثف الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة نشاطه على الجانب النفسي، فيما يسميه "الحرب على الوعي" أو "كي الوعي"، كجزء من السعي لـ "تطوير الوعي وبناء الإمكانات التنظيمية التي تدعم رؤية الجيش"، وفق تقرير نشره معهد أبحاث الأمن القومي[٥٠٥]. وأوضح التقرير أن خطة الجيش تشمل وضع مفهوم شن حملات على الوعي لدى الجانب غير الإسرائيلي، وتطوير الأدوات التكنولوجية، وتدريب الأفراد الملائمين، وبناء الأطر التنظيمية التي تدعم هذا المفهوم، بهدف توجيه

---

[٥٠٤] الموقع الإلكتروني لبي بي سي، ٢٠٢١/١/٤، انظر: https://cutt.us/48hHO، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٢.

[٥٠٥] Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, "The IDF's Cognitive Effort: Supplementing the Kinetic Effort," INSS Insight No. 1028, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv March 1, 2018.

رسالة مباشرة إلى المجتمعات المستهدفة في الدول المعادية، بما في ذلك الخطاب نحو ما سماه التقرير "العناصر الإرهابية في الشبكات الاجتماعية"[٥٠٦].

يمكن تقسيم الحرب على الوعي إلى ثلاث فئات[٥٠٧]:

١. "عمليات سرية للوعي"، بحيث لا يكون الهدف على دراية بوجود جهد "حربي على الوعي" يجري ضده.
٢. "الدعاية الكاذبة".
٣. "شن حملات ضد الوعي"، من خلال الإعلانات والرسائل.

وعلى سبيل المثال، نلحظ أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، والمسؤول عن الشبكات الاجتماعية في العالم العربي، يسعى للوصول إلى مختلف الفئات المستهدفة في الدول العربية، عن طريق طرح تساؤلات وأمور جدلية أمام الجمهور العربي، مثل، جدلية "شباب لبنان للموت في ساحة الحرب في سورية"، وجدلية الدور الإيراني الإقليمي، وعقيدة ولاية الفقيه[٥٠٨].

وتتجلى "حرب إسرائيل على الوعي" من خلال الأمور التالية:

أ.استخدام الساحة الإعلامية الرقمية:

كشفت المعارك الأربعة (٢٠٠٨-٢٠١٢-٢٠١٤-٢٠٢١) التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزة عن أهمية دمج التكنولوجيا المتطورة في إدارة معارك طويلة الأمد نسبياً، قد تمتد لأسابيع، وتستخدم فيها قطاعات عسكرية من مختلف تشكيلات الجيش، وأنها تحتاج بجانب استخدام أدوات القوة التقليدية والمباشرة، إلى الانتباه إلى الساحة الموازية التي تزداد أهمية في ظل المساحة الواسعة التي تحتلها شبكات التواصل الاجتماعي، وهي ساحة الوعي.

ولقد أعد معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي INSS بحثاً تفصيلياً حول هذه الساحة المستجدة تحت عنوان (حروب إسرائيل على الوعي في غزة: بداية العهد الرقمي كساحة قتال) بهدف تسليط الضوء على تجربة المعارك الثلاث (٢٠٠٨-٢٠١٤) والمتغيرات التي طرأت، وما يمكن تعلمه

---

[٥٠٦] Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, "The IDF's Cognitive Effort: Supplementing the Kinetic Effort," op. cit.

[٥٠٧] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، في دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٠.

[٥٠٨] فادي نحاس، المرجع نفسه.

واستخلاصه من هذه التجارب، تحديداً في كيفية إدارة معركة الوعي في العهد الرقمي وعصر شبكات التواصل الاجتماعي شديدة التأثير، كونها محلية وعابرة للحدود في ذات الوقت[٥٠٩].

بخلاف دول أخرى، يعتبر فيها مصطلح "الإعلام الاستراتيجي" مصطلحاً مفهوماً ضمناً ومعرفاً، وعلى ضوئه تعمل جهات متعددة من داخل المجال الأمني وخارجه، بتناغم متبادل، فإن من الصعب الحديث عن مصطلح شبيه ذي قدرة تعبيرية واضحة في الحالة الإسرائيلية، وهو ما يمكن الاستعاضة عنه بمصطلحات أخرى لها علاقة بفترات زمنية مختلفة هي: "الحرب على الوعي"، "كي الوعي"، الدعاية الموجهة أو ما يعرف إسرائيلياً بـ"الهسباراه"[٥١٠]، والدبلوماسية العامة.

ب. الصراع على الرواية:

الحرب على الوعي هو مصطلح نشأ في المؤسسة الأمنية، واللغة العملية السائدة فيها مع بداية الألفية الثالثة، وهو يصف ويختزل العمليات التي تستهدف تغيير النظرة والمشاعر والسلوك تجاه الواقع من قبل الجمهور المستهدف، وهو بذلك يعتبر مصطلحاً فضفاضاً يشمل أنماط عمل سرية وعلنية، وهو المصطلح الذي نشأ منه مفهوم الدعاية الموجهة "هسباراه"، وكذلك مصطلح الحرب النفسية الذي ساد في أوساط الأجهزة الاستخبارية والذي هدف إلى تغيير وجهة نظر إسرائيل وقادتها من خلال تكتيكات تضليلية، وممارسة الحيل الموجهة ضد قواتها على أرض المعركة وفي ميدان القتال، بالتناغم مع حركة الجيش وخطواته الميدانية[٥١١].

واجه هذا المصطلح انتقادات واسعة بسبب لا جدواه وعدم قدرته على إحداث التغيير المطلوب، حيث وفي الحالة الإسرائيلية يصبح الجهد الإعلامي الدعائي المعتمد لدى كل الجيوش والدول

---

[٥٠٩] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٢١/٣/١، انظر: https://cutt.us/U6RMG، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٢.

[٥١٠] يقصد بـ"الهسباراه" محاولة رسم صور إيجابية عن الكيان الاحتلالي – إسرائيل عبر مجموعة من الممارسات التي تظهرها ككيان يدعو إلى السلام والخير، بدل الاحتلال والاستعمار الذي تكتنز به ممارسات الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية، انظر: الموقع الإلكتروني لكيبوست، ٢٠١٧/١٢/٢٣، انظر: https://cutt.us/ReXQz، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

[٥١١] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، مرجع سابق.

"حرباً على الوعي" وهي حرب مكونة من حروف وأرقام وصور هدفها إلحاق الهزيمة في وعي الفلسطينيين والعرب، وضرب الدافعية لديهم في مواجهة الاحتلال[٥١٢].

وتاريخياً شاركت وسائل الإعلام العبرية في هذه الحرب من خلال اعتمادها المصطلحات والمسميات ومجمل الرواية الرسمية طمعاً بتبرير السياسة الإسرائيلية، وصد الهجمات السياسية والإعلامية، ومحاولات المس بصورة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي، وهو مصطلح تبلور في سنوات السبعينيات من خلال الافتراض بأنه من الصعب إقناع العالم المكون من قطبين، وفي ظل الصعود الكبير لمنظمة التحرير الفلسطينية والثورات العالمية، بالرواية الإسرائيلية، ومن الأفضل بدلاً من ذلك تخفيف حدة النقد الموجهة لإسرائيل، وبث شعور بالثقة حيال كل ما تقوم به[٥١٣].

ج. الحروب على غزة والبحث عن الردع:

تشير الدراسة الإسرائيلية سابقة الذكر، إلى أهداف ثابتة حاولت إسرائيل أن تحققها من خلال حروبها على قطاع غزة في الحملات الثلاث ما بين الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٤ والتي دمجت فيها ما بين القوة العسكرية المباشرة والعنيفة، وما بين نشر رسائل ومحاولة زرع أفكار وإنتاج وعي[٥١٤]. وحسب الدراسة هذه ودراسات إسرائيلية سابقة، فإن الهدف الأول الذي أرادت تحقيقه هو الردع خاصة لدى فصائل المقاومة، سواء في فترات التهدئة من أجل منعها من الإقدام على خطوات تصعيدية مستقبلية، وإطالة أمد الهدوء بين جولات التصعيد، أو في فترات الطوارئ والتصعيد من أجل تقصير أمدها قدر الإمكان[٥١٥].

أما الجمهور المستهدف في معركة الوعي فهو بالأساس قادة فصائل المقاومة ونشطائها في الميدان، وبشكل غير مباشر الجمهور في غزة، الذي يستطيع بشكل نظري أن يؤثر على حركة حماس. ويرجى تحقيق الردع من خلال التلويح باستخدام القوة العسكرية وإلحاق ضرر بالغ بالجهات المستهدفة، وتقليل حوافزها للإقدام على عمل قد يلحق بها خسائر فادحة.

---

[٥١٢] حرب إسرائيل على الوعي: تماسك الداخل وتحريض على الخارج، المروقع الإلكتروني لعرب ٤٨، ٢٠١٩/٥/٨، انظر: https://cutt.us/s4268، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٠/١/١٢.

[٥١٣] حرب إسرائيل على الوعي: تماسك الداخل وتحريض على الخارج، المرجع نفسه.

[٥١٤] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، مرجع سابق.

[٥١٥] معاريف: حماس فاجأتنا وإسرائيل متأخرة في معركة الوعي، الموقع الإلكتروني للخنادق، ٢٠٢١/٥/١٥، انظر: https://cutt.us/n2OQG، تاريخ الزيارة، ٥٢٠٢١/١٨.

ويتمثل **الهدف الثاني** بإظهار أن إسرائيل تتجنب المس بالمدنيين والبنى التحتية والمناطق المأهولة بالسكان خاصة بعد نشر تقرير ريتشارد غولدستاين عقب عدوان "الرصاص المصبوب" عام ٢٠٠٨؛ **والهدف الثالث** محاولة التمتع بدعم دولي وشرعنة هجماتها العسكرية، وقطع الطريق على فصائل المقاومة التي تسعى لإظهار الجمهور الفلسطيني على أنه ضحية عدوان إسرائيلي عنيف لا يميز بين المدنيين، وتجنيد الرأي العام الدولي ضد إسرائيل[٥١٦].

لذا فإن مصلحة الاحتلال وفقاً للدراسة هي إظهار حماس كـ "حركة إرهابية خطيرة" تعرض الجمهور للخطر، بينما تلتزم إسرائيل بالقانون والمعايير الدولية المتعارف عليها في فترات الحروب التي تضطر لخوضها مكرهة. **والهدف الرابع** هو سعي إسرائيل إلى إضعاف فصائل المقاومة من خلال الدفع نحو تآكل شعبيتها في أوساط حاضنتها الجماهيرية المحلية، التي تعتبر مصدراً رئيسياً يرفدها بالمقاتلين الجدد، ويمولها ويتستر على نشاطاتها ومساعدتها[٥١٧].

د. ضرب المعنويات:

وحسب دراسة "معهد دراسات الأمن القومي" تسعى إسرائيل من خلال المعركة على الوعي، إلى جانب هذه الأهداف الاستراتيجية، إلى ضرب المعنويات لدى المقاتلين وتثبيط عزيمتهم ورغبتهم في القتال، وإظهار التفوق الاستخباراتي وتضليل الخصم. والدعاية الإسرائيلية غير موجهة إلى حماس ومقاتليها والمجتمع الدولي فقط، بل أيضاً، وخاصة في فترات القتال، إلى الجمهور الإسرائيلي والجنود، من أجل ضمان تأييدهم للحرب، واحتمال نتائجها والخسائر التي قد تترتب عليها بشرياً واقتصادياً، وأيضاً ضمان الالتزام بالتعليمات التي تمنع وقوع خسائر قد تنعكس سلباً على معنويات الجمهور الإسرائيلي وتخدم الطرف الآخر[٥١٨].

هـ. رعاة الحرب على الوعي:

أما الجهة الأساسية التي تولت إدارة معركة الوعي تجاه غزة، فهي الجيش من خلال الناطقين باسمه، والمنسق والأذرع الاستخباراتية إلى جانب وزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة.

---

[٥١٦] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، مرجع سابق.

[٥١٧] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، المرجع نفسه.

[٥١٨] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، المرجع نفسه.

وتعتبر مؤسسة الناطق باسم جيش الاحتلال، هي الجهة التي تتولى تنظيم العلاقة بين الجيش ووسائل الإعلام المحلية والدولية، وقد سعت هذه المؤسسة في العقدين الأخيرين إلى تبني سياسة أكثر فاعلية، والترويج باللغة العربية من أجل التواصل ونقل الرسائل إلى متحدثي اللغة العربية بشكل مباشر، خاصة في الحرب على لبنان في عام ٢٠٠٦، التي نظَّر لها الإسرائيليون أيضاً على أنها فشل كبير[٥١٩].

إلى جانب مؤسسة الناطق باسم الجيش هناك جسم آخر، هو مركز عمليات المعلومات الذي تأسس في ٢٠٠٥ من أجل تركيز المعلومات ونشر الوعي، داخل صفوف الجيش وإعداد الخطط وحملات التضليل، إلا أنه وبسبب تبعيته للاستخبارات العسكرية بقي نشاطه سرياً، وعرف عن دوره في الحرب على لبنان بأنه قام بالكشف عن أسماء عسكريين أصيبوا من بين قوات حزب الله، وتوزيع بيانات باللغة العربية داخل لبنان، والسيطرة على وسائل إعلام تابعة للحزب. وإلى جانبه وجانب الناطق باسم الجيش، تنشط في هذا المضمار وزارة الخارجية، التي وإن كانت لعبت دوراً بارزاً على الساحة الدولية، وبأدواتها الدبلوماسية التقليدية في الحرب على لبنان، إلا أن دورها وصف بالضعيف والأقرب إلى الفشل[٥٢٠].

و. الرصاص المصبوب ونقطة التحول:

وجاء عدوان "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة في ٢٠٠٨ في أجواء من التأييد الدولي، وبعد حملات مكثفة ضد صواريخ تطلق من غزة، وكان يتوقع لها أن تنهي أزمة غزة والصواريخ التي تطلقها حركة حماس بشكل جذري، إلا أنها انتهت بعد ٢٢ يوماً من القصف المكثف بوقف إطلاق نار أحادي الجانب من قبل إسرائيل، وتحقيق ردع جزئي.

وطبقاً للدراسة الإسرائيلية الآنفة الذكر، وضعت الحملة لنفسها **ثلاثة أهداف** هي، تغيير قواعد اللعبة بتوجيه ضربة موجعة ضد أي عمل تقوم به حماس، وخلق حالة دائمة من الردع، والضغط على حماس بشكل متواصل لدفعها للقبول بتسوية تفرضها إسرائيل، وفرض تسوية دولية تقوض قوة الحركة في القطاع. واختارت إسرائيل لتحقيق الهدف الأول المتمثل بالردع أن تبدأ هجومها بشكل مفاجئ من خلال استهداف قوة شرطة أثناء حفل تخريج كانت تجريه في أحد المقرات الحكومية،

---

[٥١٩] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، مرجع سابق.

[٥٢٠] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، المرجع نفسه.

وهو ما خلق حالة من الصدمة على غرار **مبدأ "الصدمة والترويع"** المنتهج من قبل الولايات المتحدة في العراق وغيره، تبعتها حملة إعلامية منظمة تمثلت بإلقاء بيانات وبث أشرطة فيديو ورسائل مسجلة تكذب رواية حماس، واتصالات هاتفية للمنازل تحذر السكان من التعاون مع الحركة، ومنع محطات البث التابعة لحماس من البث والتشويش عليها، إلى جانب محاولات الناطق باسم الجيش الوصول إلى المؤثرين في شبكات التواصل، وإيصال رسائل من خلالهم، وتضخيم الأصوات النقدية التي كانت تصدر من غزة[٥٢١].

ز. حملات دولية والإعلام الجديد:

واستناداً للدراسة ذاتها، قامت إسرائيل بحملات دولية دبلوماسية وإعلامية بهدف مواجهة التحدي الرئيس المتمثل في الضائقة الإنسانية التي يعيشها سكان القطاع بفعل الحرب، حيث أعدت مسبقاً مواد دعائية جنَّدت ناطقين بمعظم اللغات من أجل بثها على مستوى العالم. وبرز بشكل لافت استخدام الجيش الإسرائيلي لوسائل التواصل الجديدة، مثل تويتر خلال الحرب على غزة عام ٢٠٠٨ حيث دشن موقعه الرسمي باللغة الإنكليزية قبل نهاية الحملة، بهدف التواصل مع الجمهور في العالم، كما قام الناطق باسم الجيش في ذات الفترة بفتح قناة على "يوتيوب" لنشر مقاطع مصورة من الميدان ومن كاميرات الجنود، كما أنه قام بالتواصل مع ٥٠ ناشطاً من المدونين وتزويدهم بالمعلومات.

وأديرت حرب ٢٠٠٨ على جبهتين، واقعية وافتراضية، وبرز فيها دور وسائل التواصل، وهو ما جعل الحملات العسكرية التي تبعتها في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ والتي جاءت لتعزز القناعة بأن مفهوم الانتصار الميداني والردع ضد تنظيم يعمل وينشط في وسط مدني وفي مكان مزدحم مثل قطاع غزة، أمر غير محسوم، وهو ما عزز القناعة بأهمية الساحة الرقمية ومعركة الوعي[٥٢٢].

ثانياً: حملات يحكمها "منطق المحاسبة" في إطار استراتيجية الردع:

على الرغم من أن مفهوم الأمن الخاص بـ"إسرائيل" لا يُعنى فقط بالحرب، بل أيضاً بالأمن الجاري، والحملات العسكرية بين الحروب، والعلاقات مع الحلفاء، وغيرها من الأمور، فإن أغلبية ما تم نشره من وثائق حول عقيدة إسرائيل الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، والتي لا تُصنف بالسرية، يتعلق بمسألة كيف تحارب إسرائيل؟

---

[٥٢١] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، مرجع سابق.

[٥٢٢] حروب إسرائيل على الوعي في العصر الرقمي!، المرجع نفسه.

إذا تتبعنا الحملات والمعارك الإسرائيلية التي خاضتها منذ تسعينيات القرن الماضي؛ حملة "المحاسبة ١٩٩٣"، وعملية "عناقيد الغضب ١٩٩٦"، و"حرب تموز ٢٠٠٦"، هذه الحملات الثلاثة شُنت ضدّ حزب الله في لبنان، و"الرصاص المصبوب ٢٠٠٨-٢٠٠٩"، و"عامود السحاب ٢٠١٢"، و"الجرف الصامد ٢٠١٤"، ومعركة سيف القدس بحسب تسمية الفصائل الفلسطينية أو عملية "حارس الأسوار" بحسب التسمية الإسرائيلية سنة ٢٠٢١، هذه الحروب شُنّت ضدّ حركة حماس في قطاع غزة. إن هذه الحملات السبع قد خاضتها "إسرائيل" بموجب أنماط متكررة ومتشابهة، مغايرة للاستراتيجيا والعقيدة المتبناة بشكل رسمي من قبل صانع القرار الإسرائيلي.

وقد أطلق الباحث الإسرائيلي **رون تيرا** على هذه الحملات الست تعبير (لم تكن معركة سيف القدس قد اندلعت) "حملات يحكمها منطق المحاسبة (القصاص)". يرى الباحث الإسرائيلي أن "إسرائيل" والجيش الإسرائيلي تقيدا بأنماط سلوك نموذجي خلال ست حملات عسكرية على مر عقدين ونصف عقد من الزمن، يبدو أن الأمر يتعلق بتطبيق عقيدة حرب ثانية جلية، لكن هذه العقيدة لم تُصغ رسمياً، وهو ما ولّد توترات متكررة بحكم تعارضها مع الوثائق الرسمية والتوقعات السائدة بشأنها، في أوساط الجيش الإسرائيلي والجمهور[٥٢٣].

وبطبيعية الحال، لا بد من توضيح أن العقيدة الكلاسيكية تم صوغها لمواجهة غزو جيوش نظامية، بينما شُنَّت حملات منطق المحاسبة السبع ضدّ منظمات وليست جيوش نظامية، لا تُشكل تهديداً وجودياً على "إسرائيل" وفق المنطق الإسرائيلي. علاوة على ذلك يمكن الادعاء أنه في جبهة لبنان لا يوجد مكسب سياسي – استراتيجي مهم في استطاعة "إسرائيل" تحقيقه بصورة واقعية، ولذا غايتها السياسية- الاستراتيجية في لبنان كانت "سلبية" في جوهرها: تقليص الحاجة إلى الانشغال بهذه الجبهة إلى الحد الأدنى[٥٢٤]. ويمكن الادعاء أنه في جبهة قطاع غزة كانت غاية "إسرائيل" هي الحفاظ على الوضع السياسي- الاستراتيجي القائم، وليس إحداث تغيير فيه، تحت هدف ترسيخ الانقسام الفلسطيني ضمن كيانين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[٥٢٣] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مرجع سابق، ص ٧١.

[٥٢٤] رون تيرا، النضال حول سجية الحرب، ترجمة: ثروة محمد حسن حسين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠، ص ١٠٠.

في كل واحدة من الحملات العسكرية السبع الكبيرة التي خاضتها "إسرائيل" ضدّ لبنان وغزة، والتي حكمها "منطق المحاسبة"، لم تسع "إسرائيل" لتحقيق انتصار حاسم ضد الخصم، وإنما لتوجيه ضربة قوية إلى العدو، أو استنزافه وتفعيل رافعات ضغط غير مباشرة، ومن خلال ذلك تحريك آليات دبلوماسية تسمح بإنهاء الحرب وإنجاز أهدافها.

ربما بإيعاز من المستوى السياسي، أو ربما لإدراك المستويين العسكري والسياسي عدم واقعية فكرة الحسم أو استحالة تحقيق النصر الحاسم، لم يعمل الجيش الإسرائيلي على حرمان الخصم من القتال، أو حرمانه من القدرة على مواصلة نشاطه الرامي إلى إلحاق الأذى بـ"إسرائيل". لذلك عند الدخول في الحملات حرب لبنان ٢٠٠٦ و"حملة الرصاص المصبوب" وحملة "الجرف الصامد" كان هناك مراحل تريث ليست بالقصيرة، بين نفاد الضربة الجوية ضد بنك الأهداف، وبين بداية العمليات البرية، والمناورات البرية الهجومية التي أعقبتها كانت محدودة النطاق، ونُفّذت وفق منطق توغلات صغيرة نسبياً وعمليات خاصة، وضغط عام على مشارف مدينة غزة في عملية "الرصاص المصبوب"، أو كانت لضرورة محددة مثل تحييد خطر الأنفاق الهجومية في حملة "الجرف الصامد" ولم تُنفذ عمليات برية هجومية واسعة[٥٢٥].

ربما كانت الفكرة المركزية للجيش الإسرائيلي تقضي بأن يُلحق الجيش بالخصم ضرراً أكبر (كمّاً ونوعاً) من الضرر الذي يلحقه الخصم بـ"إسرائيل" في الفترة الزمنية نفسها، توصلاً إلى إقناع الخصم بعدم جدوى مواصلة القتال، وإقناعه، على الأقل، بقبول جزء من شروط "إسرائيل" في الترتيبات التي تعقب القتال، فضلاً عن تأسيس ردع كفيل بتأجيل موعد جولة القتال المقبلة. وفي جزء من المعارك بُذلت أيضاً جهود أنتجت عَرَضاً رافعات ضغط غير مباشرة مثل: إجلاء الخصم عن مناطق مهددة؛ إغلاق بحري وجوي، ضرب بنى تحتية. ربما كانت الفكرة المركزية الإسرائيلية تقضي بإدارة "حملة عسكرية متوازنة": تمكين الخصم من تحقيق مخططه العملاني للمواجهة، وفي الوقت نفسه تنفيذ خطة مواجهة تُلحق به أذى أكبر بكثير[٥٢٦].

---

[٥٢٥] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٥٢٦] رون تيرا، النضال حول سجية الحرب، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

يمكن القول إن الحملات العسكرية التي يحكمها "منطق المحاسبة" شملت بصورة عامة أربع مراحل[٥٢٧]:

١. مرحلة الضربة الجوية المكثفة ضدّ بنك من الأهداف المدرجة قبل بدئ المعركة.
٢. مرحلة التريث بعد نفاد الأهداف المدرجة مسبقاً، وقبل صدور قرار بشأن مناورة برية هجومية؛
٣. مرحلة العمليات البرية (بصورة عامة محدودة النطاق).
٤. مرحلة إبقاء الضغط حتى ينضج الطرفان بصورة كافية لوقف إطلاق النار.

تعكس المعارك السبع تفضيلاً إسرائيلية لإدارة الموارد والمخاطر بدلاً من أخذ المجازفات واحتمال دفع أثمان باهظة. ربما سمحت "إسرائيل" لنفسها بتطوير حساسية أكبر حيال تكبد خسائر بشرية، وبإعطاء الاعتبارات الدبلوماسية وزناً أكبر لأنها تواجه تهديدات "منخفضة المخاطر" نسبياً، أي غير وجودية. ويمكن الاستنتاج من أن "منطق المحاسبة" يعكس أيضاً تغييراً في المقاربة التي كانت سائدة قبل هذه الحملات حول أهمية احتلال أرض الخصم وحرمانه من المجال الجغرافي: لم يعد يُنظر إلى المناورة البرية الهجومية على أنها فرصة ناجحة لإفقاد الخصم توازنه، أو للاستيلاء على أرض كورقة مساومة، بل صار التوغل الموقت في أرض الخصم يُعتبر عبئا وليس رصيداً؛ ربما بسبب مخاطر وأثمان حرب استنزاف واستدراج العدو كما حصل عند أسر جنود إسرائيليين خلال حرب "الجرف الصامد ٢٠١٤" في قطاع غزة.

يمكن ملاحظة السمة الرئيسة لإنهاء أغلب حملات "منطقة المحاسبة" هي التباين بين الترتيبات الرسمية التي أنهت الحملات، وبين الواقع الذي نشأ في أثرها. على سبيل المثال فإن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي وضع حداً لحرب تموز ٢٠٠٦ لا يتم تنفيذ البند المتعلق بانتشار عناصر حزب الله في جنوب لبنان، وحظر تزويده بالسلاح، وحظر طلعات جوية إسرائيلية فوق سماء لبنان، وقد بقي حبراً على ورق. وأيضاً البنود المتعلقة بالترتيب الذي أعقب حرب "الجرف الصامد" فإنها كانت دعائية، وكان واضحاً في البداية لجميع الأطراف أن هذه البنود لن تنفذ (مرفأ في قطاع غزة، تحرير الأسرى، جعل قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح).

---

[٥٢٧] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مرجع سابق، ص ٧٦.

الباب الثاني

تقييم وضع "إسرائيل" الاستراتيجي: صورة الوضع ومواجهة التحديات

وجه عدد من الباحثين والسياسيين الإسرائيليين دعوة إلى صنّاع القرارات في "إسرائيل" إلى استثمار القدرات العسكرية، التكنولوجية والاقتصادية الإسرائيلية، وكذلك مكانة إسرائيل المتعززة في المنطقة، كأساس لإطلاق مبادرات ترمي إلى تحسين مكانتها السياسية والدفع بسيرورات نحو تحقيق تسويات سياسية مع الفلسطينيين ودول سنيّة في المنطقة[٥٢٨].

مع مرور عقد على انطلاق "الربيع العربي"، وجدت "إسرائيل" نفسها في بيئة إقليمية تمر في تحولات وتغيرات مصيرية وذات بعد استراتيجي؛ وعلى الرغم من الخبرة والكفاءة التي تتمتع بها أجهزة مخابراتها، إلا أنها لم تتنبأ بهذه التغيرات والتحولات وتسارعها في المنطقة.

خشيت "إسرائيل" من تأثير هذه التحولات والأحداث على مكانتها وأمنها القومي؛ فشرعت في وضع تقييمات للوقوف على صورة الوضع في المنطقة ومدى ارتداداتها على أمنها. كانت الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية تنطلق من فرضيتين، الفرضية الأولى تقول بأن الوضع في المنطقة ليس في صالح إسرائيل خصوصاً عند بدايات "الربيع العربي"، وبالتالي يجب على صانع القرار الإسرائيلي أن لا يبقى متفرجاً، بل يجب أن تكون استراتيجيته فاعلة ومؤثرة في مجرى الأحداث؛ بحيث تكون مخرجات هذه المرحلة لا تحمل الكثير من السلبيات على وضع "إسرائيل" الاستراتيجي[٥٢٩].

أما الفرضية الثانية، فارتكزت على أنه كما أن هناك مخاطر وتهديدات فإن هناك فرصاً في الوقت نفسه، يجب الاستفادة منها لتدعيم مكانة "إسرائيل" وفتح آفاق جديدة، وإحداث ثغرات في جدار عزلة إسرائيل الإقليمية من خلال نسج تحالفات في المنطقة العربية، مستغلة التناقضات المحلية داخل الدول العربية، والتباينات بين الدول في الرؤى والمواقف من مسار ومخرجات "الربيع العربي"، الفرصة باتت سانحة للدخول في مسارات جديدة، تصب في صالح الكيان الإسرائيلي[٥٣٠].

---

[٥٢٨] عاموس يادلين، "تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي: صورة الوضع ومواجهة التحديات"، مجلة شجون عربية، ٢٠١٧/٢/٧.

[٥٢٩] مفهوم معدّل لـ"الأمن القومي الإسرائيلي" في ظل التحولات في الشرق الأوسط!، الموقع الإلكتروني لمركز مدار، رام الله، ٢٠١٧/٣/٢١، انظر: https://cutt.us/gTnff، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

[٥٣٠] مفهوم معدّل لـ"الأمن القومي الإسرائيلي" في ظل التحولات في الشرق الأوسط!، المرجع نفسه.

بناء على ذلك، وضع صانع القرار الإسرائيلي خططاً واستراتيجيات أمنية وسياسية للتعامل مع الجبهات الشمالية والشرقية والجنوبية لـ"إسرائيل". لكن هذه الخطط توسعت لتشمل الدوائر الإقليمية المحيطة بهذه الجبهات لتضم القوى الإقليمية الفاعلة كإيران وتركيا ومصر. فالملف النووي الإيراني كان يقف في قلب هذه الاستراتيجيات، وهي أخذت في الاعتبار البيئة الإقليمية والدولية للتعاطي مع هذا الملف عالي المخاطر.

أما في الجبهة الشمالية فأولت "إسرائيل" هذه الجبهة اهتماماً كبيراً بسبب طبيعة القوى الموجودة هناك وبسبب طبيعة العلاقة العدائية مع هذه القوى[٥٣١]، أما في الجبهة الشرقية، فلم تتوانى "إسرائيل" في الاستمرار في تطبيق سياستها في الضفة الغربية من ضم أراضي وبناء مستوطنات وفرض الرؤية الأمنية هناك، وفق منظور الحدود الآمنة مع استمرار سياسة إدارة الصراع لا حله.

وفي الجبهة الجنوبية، عملت "إسرائيل" على استغلال حالة الانقسام الفلسطيني لترسيخ فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وترسيخ الانقسام الفلسطيني والتعامل مع القطاع من منظور أمني لا سياسي أي وفق منطق "الهدوء مقابل الهدوء". وفي سيناء المصرية أصبح البعد الأمني هناك أكثر أهمية وخطورة مع دخول الجماعات الجهادية المتشددة إلى تلك الساحة، وبناء قواعد نفوذ في سيناء بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. حاولت "إسرائيل" استغلال عزل الرئيس محمد مرسي منتصف سنة ٢٠١٣، لإعادة بناء العلاقة الأمنية مع الجانب المصري لضبط الأوضاع في سيناء[٥٣٢].

مما لا شك فيه أن الجانب الإسرائيلي تعاطى بجدية وحساسية بالغة تجاه تطورات المنطقة، وقد قام بتكييف وتطوير استراتيجيته الأمنية لتتناسب مع هذه التحديات والتهديدات، وقد أخذ في الاعتبار مكانة المسرح الشرق أوسطي للاعبين الدوليين كالولايات المتحدة وروسيا، فحاول توظيف علاقته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لتعظيم مكتسباته في المنطقة، كما حاول الاستفادة من علاقته المتحسنة مع الجانب الروسي لإبعاد المعوقات والمقيدات على تحركاته في الساحة السورية التي تُعد منطقة نفوذ روسية بامتياز.

كان للاعبين الإقليميين تأثير كبير على مجريات الأحداث في المنطقة، خصوصاً في سورية ولبنان وقطاع غزة؛ فإيران أصبحت جارة إقليمية في سورية، وتركيا أولت الملف السوري اهتماماً

---

[٥٣١] تقديرات إسرائيلية: مخاطر المواجهة في الجبهة الشمالية تتزايد، صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٩/١/٥.

[٥٣٢] كيف تنظر إسرائيل للتهديدات الأمنية المحيطة بها؟، الجزيرة.نت، ٢٠١٧/٥/٧، انظر: https://cutt.us/afC9o، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٥.

كبيراً وسخرت له موارد هائلة. وبعض الدول العربية حاولت التأثير في الحالة السورية؛ كل ذلك جعل الساحة السورية ساحة تصارع دولي إقليمي ذات بعد استراتيجي؛ مما زاد من أهمية تأثير مخرجاتها على الأمن القومي الإسرائيلي[٥٣٣].

لقد عملت القيادة الأمنية العسكرية الإسرائيلية على إعادة تقييم وتحديث العقيدة الأمنية والعسكرية لمواكبة هذه التحولات والتغيرات، وطورت علاقاتها في هذا الصدد مع دول عربية وإقليمية، وقد راكمت مكتسبات أمنية وعسكرية وسياسية في هذا الإطار.

للحديث عما تقدم، قمنا بتقسيم هذا الباب إلى فصلين، نتناول في الفصل الأول المتغيرات والتحديات الإقليمية وأثرها على الأمن الإسرائيلي، أما في الثاني فسنتطرق إلى الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لمواجهة التحديات في البيئة الإقليمية، والجبهات الشمالية والشرقية والجنوبية لـ"إسرائيل".

[٥٣٣] كيف تنظر إسرائيل للتهديدات الأمنية المحيطة بها؟، مرجع سابق.

الفصل الأول

المتغيرات والتحديات الإقليمية وأثرها على الأمن الإسرائيلي

شهدت البيئة الإقليمية العديد من المتغيرات والتحديات التي كان لها أثر كبير على الأمن القومي الإسرائيلي. وقد عملت "إسرائيل" خلال هذه المرحلة على تقييم صورة الوضع في المنطقة، للوقوف على مخاطر هذه الأحداث وتحدياتها وتقييمها، في سبيل وضع استراتيجيات وخطط ورؤى لمقاربة هذه التغيرات، والتقليل من الارتدادات السلبية على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل. كما وفحص إمكانية تحقيق مكاسب استراتيجية واستغلال الفرص لصيانة الأمن القومي الإسرائيلي وتعزيزه[٥٣٤].

لا يمكن إغفال اللاعبين الدوليين والإقليمين عند الحديث عن تطورات البيئة الإقليمية؛ خصوصاً أن البيئة الإقليمية كانت تعيش في حالة سيولة غير واضحة المعالم والمخرجات، وقد تشكلت أحلاف وتبدلت مواقع في بعض هذه التحالفات. وقد حاولت "إسرائيل" استغلال هذه الظروف للحصول على مكاسب استراتيجية، وفي الوقت نفسه للتقليل من المخاطر والتهديدات الناتجة عن هذه التحولات[٥٣٥].

تمتاز الاستراتيجية والنظرية الأمنية الإسرائيلية بالمرونة والديناميكية، ما مكنها من مواكبة هذه التطورات والوصول إلى مقاربة أمنية متعددة المكونات، ومحدثة تتناسب وطبيعة المتغيرات. وقد اعتمدت "إسرائيل" استراتيجيات عديدة للتعامل مع البيئة الإقليمية؛ ففي الشمال طبقت استراتيجية "المعركة بين الحروب" للتأثير في الساحة السورية، أما في الجنوب فطبقت عقيدة "جز العشب" و"عقيدة الضاحية" للتعامل مع قطاع غزة خلال عدوان ٢٠١٢، و٢٠١٤ و٢٠٢١. وقد رسخت علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، ووسعت علاقاتها مع بعض الدول العربية والدول الإقليمية والإفريقية[٥٣٦].

---

[٥٣٤] كيف تنظر إسرائيل للتهديدات الأمنية المحيطة بها؟، مرجع سابق.

[٥٣٥] توفيق المديني، الصراع على سوريا بين أمريكا وروسيا (٤-٣)، الموقع الإلكتروني لـ"عربي ٢١"، ٢٠١٨/١٢/٢٩، انظر: https://cutt.us/Fav6i، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٢٢.

[٥٣٦] ضباط في جيش الكيان يكشفون التهديدات الرئيسية التي يواجهها الكيان على أربع جبهات، الموقع الإلكتروني لوكالة القدس للأنباء، ٢٠٢١/١/٢٩، انظر: https://cutt.us/mMefN، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٢٢.

سنحاول في هذا الفصل الحديث عن البيئة الاستراتيجية التي أصبحت سائدة بعد سنة ٢٠١١ وحتى كتابة هذه السطور، هذه البيئة التي شهدت العديد من التحولات والتغيرات في المنطقة بداية بأحداث "الربيع العربي" ونتائجه على واقع ومستقبل إسرائيل، مروراً بالحروب الأهلية التي اندلعت في بعض الدول العربية. ثم سنعرج بالحديث عن المقاربة الإسرائيلية المتعددة المجالات في مواجهة هذه التغيرات، من خلال استغلال الفرص ومواجهة المخاطر المحدقة بالكيان الإسرائيلي.

كما سنسلط الضوء على استراتيجية الجيش الإسرائيلي وآلية تطويرها بما يتناسب مع هذه التحديات، وتأثير حالة الضبابية بسبب حالة السيولة التي تعيشها المنطقة على تبني قيادة الجيش الإسرائيلي بعض الاستراتيجيات بطريقة متحورة، وفقاً لبعض المستجدات، وهو ما انعكس في ظهور بعض الاستراتيجية المحدثة والتي تأخذ بالاعتبار الأوضاع الجديدة في البيئة الإقليمية تحديداً. ثم سنتناول الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة المشروع النووي الإيراني، ونبين آلية تطور وعمل هذه الاستراتيجية، والتي اتخذت طابعاً أمنياً تمثل في شن عمليات أمنية غير معلنة بشكل رسمي من قبل القيادات الإسرائيلية من جهة، وطابعاً دبلوماسياً بالتوازي؛ عملت "إسرائيل" من خلاله على تسليط الضوء على خطر البرنامج النووي الإيراني، وتحويله من مشكلة إسرائيلية بحتة إلى مشكلة دولية مهمة من جهة أخرى.

المبحث الأول

الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن "إسرائيل"

تعرضت منطقة الشرق الأوسط لهزة سياسية اجتماعية كبيرة مع بداية ما يُسمى بـ"الربيع العربي" سنة ٢٠١١. وقد تغيرت وتبدلت التحالفات السياسية في المنطقة مع تغيرات أصابت النظام السياسي العربي، وكان له أثره على الوضع الاستراتيجي لـ"إسرائيل". فالبيئة الاستراتيجية الإسرائيلية والتي لا تقتصر بطبيعة الحال على الدول المحاذية لـ"إسرائيل" (دول الطوق)، بل تمتد لتشمل دولاً بعيدة من حيث الجغرافيا نوعاً ما كإيران وتركيا، مروراً بدول الخليج العربي، وتمتد لتصل إلى الصين وجنوب شرق آسيا، وكذلك الدائرة الأوروبية والإفريقية وباقي دول العالم، كل حسب تأثيره وعلاقته بالصراع العربي الإسرائيلي[٥٣٧].

تجسدت خطورة الهزة في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل في سلسلة من التطورات غير المسبوقة، خمسة أنظمة عربية (في العراق (٢٠٠٣) وتونس ومصر وليبيا واليمن) تم إسقاطها من خلال انتفاضات شعبية داخلية، أو بواسطة تدخل خارجي، بينما واجه النظام في سورية تحديات جسيمة، على الرغم من أن النظام بقي صامداً بسبب التدخل الإيراني (ضمنا حزب الله) الروسي، إلا أنها تحولت إلى دولة فاشلة، ما زالت تعاني من أزمات سياسية واقتصادية جمة على الرغم من إعادة النظام السوري السيطرة العسكرية على مساحات كبيرة من المناطق التي فقدها منذ بداية الأزمة السورية ٢٠١١.[٥٣٨]

على الرغم من مرور سنوات على تبدل بعض الأنظمة العربية، لم تقم أنظمة قوية ومستقرة بدلاً من تلك التي أُسقطت، بل على العكس، فقد نشأت في الشرق الأوسط وعلى هوامشه أنظمة ضعيفة لا تملك السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيها، في حين سيطرت على هذه الأجزاء تنظيمات متشددة ومليشيات مسلحة شكلت تهديدات على سكان دولها، وعلى الدول المجاورة، على حد سواء.

---

[٥٣٧] صالح النعامي، إسرائيل.. فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضاد، الجزء (١)، الجزيرة.نت، ٢٠١٤/٦/١٨، انظر: https://cutt.us/0EsSc، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١١/١٢.

[٥٣٨] «الربيع العربي» في عيون إسرائيلية: بدايات مقلقة وانحراف أدى إلى التطبيع، صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠٢١/٤/٧.

ولإيضاح ذلك سنتحدث في المطلب الأول عن البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل بين سنة ٢٠١١ ومنتصف سنة ٢٠٢١، أما في المطلب الثاني، فسنتطرق إلى المقاربة الإسرائيلية المتعددة المجالات للتأثير في البيئة الاستراتيجية.

المطلب الأول

بيئة إسرائيل الاستراتيجية ٢٠١١ ـ ٢٠٢١

بعد عشرة أعوام على أحداث "الربيع العربي"، يمكننا تشخيص وتحديد عدد من التطورات والمتغيرات الأمنية والسياسية التي تؤثر على البيئة الاستراتيجية لـ"إسرائيل"، والتي تؤثر بطبيعة الحال على أمنها القومي وتستلزم استراتيجيا عليا للسياسة الإسرائيلية في مجالي الأمن والخارجية للأعوام القادمة. ولإيضاح ذلك سوف نتناول المتغيرات والتحديات العربية والإقليمية في الفرع الأول، أما في الثاني فسوف نتطرق إلى التحديات تجاه المسألة الفلسطينية، وفي الداخل الإسرائيلي.

الفرع الأول

المتغيرات والتحديات العربية والإقليمية

شهدت البيئة الإسرائيلية المحلية والإقليمية عدداً من التحولات والتغيرات، بعضها تمثل في فرص ممكن الاستفادة منها، وبعضها الآخر شكّل تحديات فرض على صانع القرار الإسرائيلي التعامل معها ومواجهتها والتقليل من مخاطرها، من خلال وضع صانع القرار الإسرائيلي استراتيجيات جدية، وتطوريها لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات. وتتمثل هذه التحولات والمتغيرات في النقاط التالية:

أولاً: حالة الضعف التي تعيشها الدول العربية:

تعيش معظم الدول العربية في حالة من عدم الاستقرار وتراجع سلطاتها المركزية، مع تعمّق حالة الانقسام الداخلي وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. باتت معظم الدول تتخوف من إعادة انتاج موجة "ربيع عربي" أشد فتكاً ووطأة من سابقتها؛ خصوصاً مع خيبة أمل الجماهير العربية من مخرجات "الربيع العربي"، وقدرة معظم الأنظمة على التكيف واستيعاب هذه الموجة. وقد زاد من هذه المخاوف، فشل بعض هذه الدول في إدارة أزمة جائحة كورونا (كوفيد

١٩) التي انتشرت في العالم مطلع سنة ٢٠٢٠، وأدت إلى خسائر اقتصادية، عدا عن خسائر بشرية لا يستهان بها.

ثمة دول عربية كثيرة تعاني جرّاء عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ بلغت حالة عدم الاستقرار في ست دول منها، وقد وصلت بعض الدول إلى درجة التفكك (ليبيا واليمن) و(سوريا إلى حد ما) وفق خطوط مذهبية وطائفية ودينية وقومية وقبلية، حتى إنها تجاوزت ذلك إلى حروب أهلية أيضاً. وبدلاً من الدول التي كنا نعرفها حتى سنة ٢٠١١، وإلى جانبها، تظهر كيانات وعناصر قوة جديدة لا تنحصر هوياتها في قومية الدولة. وقد تحول الشرق الأوسط إلى منظومة معقدة ومتعددة من اللاعبين مكون من هويات مسلحة وعنيفة، وإلى ساحة صراع وحروب بين قوى عظمى إقليمية بواسطة وكلاء (proxy)، كما تحولت هذه الدول، في بعض الحالات، إلى ساحة تدخل مباشر من جانب قوى عظمى دولية. ففي سورية والعراق واليمن وليبيا والسودان تستعر الحروب الأهلية، ونرى في الحالات الأربع الأولى تدخلاً مباشراً من قوى عظمى إقليمية وأخرى عالمية. ومن الصعب الافتراض بأن هذه الدول ستكون قادرة على استعادة وحدتها الداخلية مستقبلاً، وربما تغدو التجزئة في بعضها واقعاً ثابتاً ودائماً، وربما تنشأ في أخرى أطراً فدرالية هشة، إذا ما غلب الإصرار على الإبقاء والمحافظة على حدود وهويات دولتية سابقة[٥٣٩].

دخل لبنان، في السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ نهاية سنة ٢٠١٩، في حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية، أدت إلى وصول الدولة إلى حافة الانهيار، مع تراجع ملموس في قيمة العملة اللبنانية، ودخول الحالة اللبنانية في نفق مظلم في ظل تفشي جائحة كورونا في البلاد، وازدياد حالة الاستقطاب الداخلي التي تحمل في بعض صورها لبوساً طائفياً ومذهبياً. هذه البيئة السياسية المعقدة زادت الضغط على حزب الله، وعلى بيئتة الحاضنة؛ ما فتح الساحة اللبنانية على مسارات وانعطافات ليس من السهول الخروج منها بدون خسائر ودفع أثمان، سواء من قبل حزب الله أو من قبل باقي الأطراف بدون استثناء[٥٤٠].

---

[٥٣٩] عمرو حمزاوي وآخرون، "انكسارات عربية"، مقال نش في الموقع الإلكتروني لمركز مالكون كير- كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٠١٧/١/١٨، انظر: https://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/١.

[٥٤٠] تدمير لبنان.. لإنقاذه، مركز مالكون كير- كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٠٢٠/٦/١٢، انظر: https://carnegie-mec.org/diwan/82057، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

حالة السيولة الحاصلة في المشهد اللبناني أرخت بظلالها على صانع القرار الإسرائيلي؛ ففتح شهيته على مغامرات من خلال تنفيذ ضربات عسكرية مركزة ضد تموضع حزب الله في سورية أو من خلال تنفيذ سياسة ضغط قصوى على البيئة السياسية اللبنانية لتدفيعها أثماناً في ما يتعلق بملف المقاومة وسلاح حزب الله، أو فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية وملف آبار الغاز في البحر المتوسط وما له صلة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة[٥٤١].

ثانياً: عودة الدول العظمى إلى النشاط العسكري في المنطقة:

استفادت "إسرائيل" من حالة الأحادية القطبية التي كانت تقودها الولايات المتحدة في العالم والمنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين؛ تمثل ذلك في فرض التسوية السلمية (اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣) على الجانب الفلسطيني، متمثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية. وأصبحت "إسرائيل" منذ ذلك الوقت في قلب السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ فتم التخلص من نظام صدام حسين في العراق سنة ٢٠٠٣. واستمرت سياسة "إسرائيل" في تفريغ اتفاق أوسلو من مضمونه، خصوصاً مع فشل مفاوضات كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠ وانطلاق انتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة على إثرها[٥٤٢].

مع تراجع واقع الأحادية القطبية في أواخر القرن الواحد والعشرين، والتحول بصورة أكبر إلى التعددية القطبية خلال السنوات الأخيرة، وإن تكن الدول العظمى غير متكافئة من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية. نجم عن ذلك اختلال السياسات والقيادات في هذه الدول، وأشكال من التدخل في الشرق الأوسط تختلف عما كانت عليه الحال في الحرب الباردة في القرن العشرين. وهكذا، يمكن للولايات المتحدة وروسيا أن تجد نفسها في الخندق ذاته في مواجهة الإسلام السياسي، وفي مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وعلى طرفي نقيض من مسألة بقاء النظام السوري الذي يحكمه بشار الأسد واستمراره[٥٤٣].

فالولايات المتحدة، التي بدأت تتراجع عن التدخل العسكري المباشر في العراق في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وجدت نفسها مضطرة إلى الرجوع إلى المنطقة لقيادة تحالف

---

[٥٤١] تدمير لبنان.. لإنقاذه، مرجع سابق.

[٥٤٢] ماثيو ليفيت، المواءمة بين مكافحة الإرهاب وتنافس القوى العظمى، الموقع الإلكتروني لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ٢٠٢١/٥/٩، انظر: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almwamt-byn-mkafht-alarhab-wtnafs-alqwy-alzmy، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٦/١.

[٥٤٣] ماثيو ليفيت، المرجع نفسه.

دولي ضد تنظيم داعش. لكن هذه العودة افتقرت إلى استراتيجية مبلورة ومدعمّة بموارد والتزامات، الأمر الذي جعل نجاحها محدوداً للغاية، ما أحدث فراغاً استراتيجياً سمح لدول عظمى عالمية وإقليمية لسد هذا الفراغ الاستراتيجي[٥٤٤].

وقد عززت الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس دوافع انضمام الدول الأوروبية إلى الجهد العسكري، والانخراط في أنشطته في الشرق الأوسط، بيد أن تصعيد أعمالها لم يغير شيئاً في موازين القوى، نظراً إلى قدراتها العسكرية المحدودة، بالإضافة إلى سياستها الخارجية الانكفائية غير الصدامية.

مع انكفاء التأثير الأمريكي وحالة التردد في إدارة الملف السوري خصوصاً في عهد باراك أوباما، وضعف التأثير الأوروبي في الساحة السورية، عادت روسيا إلى الشرق الأوسط من البوابة السورية، من خلال عملية عسكرية أشد تصميماً شملت نشر قوات روسية في سورية وشن غارات جوية مكثفة وعلى نطاق واسع جداً؛ أدى هذا التدخل الروسي المباشر في الساحة السورية، مع الاعتماد على قوات برية من ما تبقى من الجيش السوري النظامي، ومن مليشيات شيعية وقوات إيرانية وحزب الله اللبناني، إلى إحداث تغيير استراتيجي في ميزان القوى لصالح النظام السوري؛ ما أدى إلى إعادة سيطرة النظام السوري على مساحات واسعة من الأراضي التي فقدها بعد أحداث ٢٠١١، خصوصاً بعد سنة ٢٠١٨ وهو عام الحسم بالنسبة للنظام السوري وحلفائه[٥٤٥].

وقد أدى سباق تدخل الدول العظمى، الذي انضمت إليه تركيا لاحقاً، في الساحة السورية في بيئة معقدة ومتعددة الأطراف المتنازعة، إلى نشوء خريطة قتالية غير مستقرة، من شأن أي حوادث تكتيكية تقع في إطارها أن تتحول إلى مواجهة استراتيجية لا أحد معني بها أو يرغب فيها (إسقاط تركيا طائرة روسية أخرى يمكن أن يؤدي إلى صدام بين روسيا وحلف الناتو).

تجدر الإشارة هنا إلى أن للتدخل الروسي دلالات ورسائل تتجاوز حدود المنطقة، ذلك بأنه يعكس نظرة روسية عالمية تشمل رغبتها في العودة إلى تبوء مكانة قوة عظمى، والمواجهة مع

---

[٥٤٤] ثلاث دول عظمى تتمسك بالشرق الأوسط: الولايات المتحدة وروسيا والصين، الموقع الإلكتروني لقناة الميادين، ٢٠١٧/٥/٢٣، انظر: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almwamt-byn-mkafht-alarhab-wtnafs-alqwy-alzmy، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/٢.

[٥٤٥] ماثيو ليفيت، المواءمة بين مكافحة الإرهاب وتنافس القوى العظمى، مرجع سابق.

أوروبا والولايات المتحدة بشأن شبه جزيرة القرم وأوكرانيا، وتمدد حلف شمال الأطلسي وتوسعه شرقاً، ونشر منظومات دفاعية مضادة للصواريخ في شرق أوروبا.

أسهم التحالف الروسي–الإيراني–السوري في تعزيز المحور المعادي لـ"إسرائيل". وعلى الرغم من اعتبار هذا المحور تطورا إشكالياً من وجهة النظر الإسرائيلية، غير أن ما تم من توافقات إسرائيلية روسية فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد القوات الإيرانية وحزب الله في الساحة السورية، خفف من خطورة الصدام بين الطرفين، وهو ما عكس رغبة روسيا في تخفيض حالة الصدام مع الجانب الأمريكي خلال عهد ترامب؛ الذي كان يرغب في تركيز الضغط الأمريكي على الجانب الصيني فيما يتعلق بملفات التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية وتوسع الهيمنة الصينية إقليمياً وعالمياً[٥٤٦].

ثالثاً: صعود قوى إقليمية (إيران وتركيا):

أ. إيران:

حتى ٢٠٠٣، كان هناك توازن قوى بين إيران والعراق في الخليج العربي، حرب الخليج الثانية، وانهيار النظام في العراق جعل من إيران دولة مركزية في المنطقة. ومع خروج الولايات المتحدة من العراق، تحولت إيران إلى الفاعل الأكبر في الخليج العربي. إن حجم هذه الدولة بـ ٨٢ مليون نسمة، مع قدرات وصناعات عسكرية متنامية، والخيار النووي الموجود لديها، أتاح لها القيام بدور مركزي في المنطقة[٥٤٧].

ومع اشتعال الأزمة السورية اختارت إيران الوقوف إلى جانب النظام السوري مهما كلف الثمن، وقد أمدت النظام بالعتاد والعديد. ونتج عن ذلك تموضع إيراني عسكري في البلاد، زاد من حالة الضغط على الجانب الإسرائيلي، وأدخله في حسابات حساسة.

إيران التي أصبحت جارة إقليمية لـ"إسرائيل" باتت ترسانتها العسكرية المتمركز سواء في سوريا أو لدى حزب الله في لبنان، تشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الإسرائيلي، وتضع مصالح الكيان في دائرة خطر مستمر. حاولت "إسرائيل" من خلال الوسائل السياسية والعسكرية منع التموضع

---

[٥٤٦] فراس الشوفي، "الخلاف الروسي ـ الإيراني... رهان على سراب؟"، مقال نشر في صحيفة الأخبار، بيروت، ٢٠١٩/٢/٦.

[٥٤٧] The Word Bank, see: https://www.worldbank.org/en/search, تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٥.

العسكري الإيراني هناك، وقد شنت العديد من العمليات العسكرية ضد القواعد الإيرانية في سورية وضد قوات حزب الله هناك[٥٤٨].

وفي اليمن ترسخ النفوذ الإيراني هناك، مع تراجع إنجازات "عاصفة الحزم" –هو الاسم الذي استخدمته السعودية في الفترة الأولى (بين ٢٥ أذار/ مارس و٢١ نسيان/ أبريل عام ٢٠١٥) من الحرب– ضدّ الحوثيين ونظام علي عبد الله صالح. وبات الجانب الإسرائيلي يخشى هذه الجبهة لقربها من حدوده الجنوبية والقريبة من مضيق باب المندب الاستراتيجي. فبالنسبة لتل أبيب، فإن نفوذ إيران في المنطقة بات يأخذ شكل "قوس تهديد أمني" يبدأ من لبنان مروراً بسورية والعراق والبحرين وصولاً إلى اليمن، وينتهي في قطاع غزة. لذلك بات على صانع القرار الإسرائيلي التعامل مع عدة جبهات في آن واحد؛ خصوصاً إذا نشبت حرب بين "إسرائيل" من جهة، وبين إيران والمحور المتصل بها من جهة أخرى[٥٤٩].

وبالرغم من سياسة الضغط القصوى التي مارستها إدارة الرئيس الأمريكي ترامب ضدّ إيران، خرجت الأخيرة من حالة الضغط هذه بأقل الخسائر إلى حد ما؛ خصوصاً بعد انتخاب الرئيس جو بايدن عن الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية أواخر سنة ٢٠٢٠؛ والتي تنتهج إدارته سياسة خارجية ناعمة في مقاربة العلاقات مع إيران وغيرها من الدول في المنطقة[٥٥٠]. وسنعالج الموضوع الإيراني والملفات المتعلقة بها بشكل موسع في الجزء المخصص له في الفصل الثاني من الباب الثاني من الأطروحة.

ب. تركيا:

تتمتع تركيا بنمو اقتصادي متسارع، واقتصادها كان قبل سنة ٢٠١٩ ضمن المرتبة السابعة عشرة عالمياً، لكنه تراجع ليحتل المرتبة التاسعة عشرة سنة ٢٠١٩، ومع ذلك ما زال من ضمن اقتصادات الدول العشرين الصناعية. في البداية لنوضح حجم الاقتصاد التركي بالنسبة للاقتصاد

---

[٥٤٨] فورين بوليسي: هجمات إسرائيل السرية ضد إيران لم تكلل بالنجاح، الجزيرة.نت، ٢٠٢١/٤/٢٨. انظر: https://cutt.us/2drno، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٥.

[٥٤٩] في ذكراها الرابعة: هل حققت "عاصفة الحزم" أهدافها؟، موقع بي بي سي، ٢٠١٩/٣/٢٦، انظر: https://cutt.us/UdgKk، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/٩/٢٢.

[٥٥٠] ميديابارت: إيران.. فشل ترامب الذريع، موقع الجزيرة.نت، ٢٠١٩/٦/٢٥، https://cutt.us/U9cRT، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

العالمي خلال السنوات الماضية، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط حجم الاقتصاد التركي، بلغ حوالي ٠.٨٠ في المائة من حجم الاقتصاد العالمي خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، بينما بلغ في عام ٢٠٠٢ حوالي ٠.٦٩ في المائة، وهو العام نفسه الذي تسلم فيه حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان مقاليد الحكم في البلاد، واستمرت هذه النسبة في الزيادة حتى بلغت حوالي ١.٢٤ في المائة في عام ٢٠١٣، وهي أعلى نسبة يصل إليها حجم الاقتصاد التركي كنسبة من الاقتصاد العالمي.

وفي المتوسط، بلغت النسبة حوالي ١.٠٥ في المائة خلال ٢٠٠٢-٢٠١٣، وهي الفترة التي تعتبر طفرة للاقتصاد التركي، بعد العام ٢٠١٣ بدأت هذه النسبة في التراجع حتى وصلت إلى حوالي ٠.٨٦ في المائة في العام ٢٠١٩، وبلغت في المتوسط حوالي ١.٠٤ في المئة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، حيث شهدت تركيا العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية، التي أثرت بشكل واضح على حجم الاقتصاد التركي كنسبة من الاقتصاد العالمي خلال ذات الفترة. ونتيجة لذلك، تراجع ترتيب الاقتصاد التركي في مجموعة العشرين من المرتبة ١٧ إلى المرتبة ١٩ في آخر أربع سنوات[551] .

بالإضافة إلى اقتصادها القوي، تتميز تركيا بموقعها الجيوستراتيجي المركزي ما بين الشرق والغرب؛ وجيشها هو من بين الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك هو من بين الأقوى في أوروبا بعد المملكة المتحدة.

على مدى فترة طويلة حاولت تركيا الانضمام إلى الغرب والدخول كعضو في الاتحاد الأوروبي، إلا أن الرفض المستمرّ قد أدى إلى تحول جيوسياسي، حيث أصحاب القرار فيها اكتشفوا القدرات الاقتصادية الكامنة في دول الشرق الأوسط ووسط آسيا. ومع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠١١ وحصوله على نحو ٥٠٪ من أصوات الناخبين، أتاح هذا الانتصار للحزب بقيادة رجب طيب أردوغان السيطرة على الدولة من دون الحاجة إلى شركاء ائتلافيين[٥٥٢].

---

[551] الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، انظر: https://2u.pw/Qazw6، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٠/١٢.

[٥٥٢] الانتخابات التركية: أردوغان يفوز بولاية ثالثة ويتعهد بالعمل مع منافسيه لتغيير الدستور، موقع بي بي سي، ٢٠١١/٦/١٢، انظر: https://2u.pw/doiTA، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٠/١٢.

أظهرت تركيا نموذجاً متحركاً من النموّ والازدهار تحت قيادة حزب إسلامي عرف كيف يجمع بن الإسلام الموصوف بالاعتدال وبين الإجراءات الديمقراطية. من هذه الزاوية تحولت تركيا إلى نموذج يُحتذى به بالنسبة للحركات الإسلامية المتنافسة على السلطة في دول مثل تونس ومصر. وعلى الرغم من أن تركيا امتنعت عن استخدام مصطلح اتحاد شرق أوسطي، فثمة من يرون بأن تركيا هي في موقع يخوّلها في المستقبل، في أعقاب خمود موجة الاحتجاج التي حملها معه "الربيع العربي"، أن تشكّل دولة محورية يكون بوسعها أن تجمع تحت مظلة واحدة الدول الإسلامية السنية في الشرق الأوسط.

على مدى سنوات طويلة حافظت العلاقات التركية الإسرائيلية على علاقات أمنية وسياسية واقتصادية متينة، فكلا الدولتين تُصنفان ضمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتجمعهما علاقات وثيقة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول الأوروبية. غير أن ارتفاع منسوب النزعة الإسلامية لدى حكومة حزب العدالة والتنمية ومن خلفها شريحة واسعة من الشعب التركي بطبيعة الحال، ومحاولة أنقرة توثيق علاقاتها بالعالم العربي والإسلامي، بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الناشئة والمتنامية بينهما؛ دفع تركيا إلى اتخاذ مواقف متشددة ومتصلبة نوعاً ما مع تل أبيب تحت مبرر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية[٥٥٣].

وقد حافظت تركيا على علاقاتها بحركة حماس وبالسلطة الفلسطينية ووطدتها، وصل ذلك إلى ذروته أثناء أسطول السفن (أسطول الحرية) الذاهب إلى قطاع غزة سنة ٢٠١٠، والذي تعرض لاعتداء عسكري إسرائيلي في عرض البحر، ذهب ضحيته في حينه تسعة من الركاب الأتراك كانوا على متن سفينة "مافي مرمرة" ضمن الأسطول؛ ما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين وسحب السفراء[٥٥٤]. وعلى الرغم من القطيعة بين الطرفين، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتنسيق الأمني بقيت محافظة على وتيرتها بين الطرفين طوال السنوات التي أعقبت قطع العلاقات الدبلوماسية[٥٥٥].

---

[٥٥٣] بلغة الأرقام.. تركيا تفصل الاقتصاد في علاقتها مع إسرائيل، الموقع الإلكتروني لقناة الحرة، ٢٠٢١/٥/١٨، انظر: https://cutt.us/Bwall، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٦/١.

[٥٥٤] صحيفة إيلاف، لندن، ٢٠١٠/٥/٣١.

[٥٥٥] «حماس» تعمل من تركيا بعد تقليص وجودها في لبنان وقطر، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٢٠/٣/٩.

أخذت العلاقات الناشئة بين اللاعبين الإقليمين وحتى الدوليين تتشكل على صورة أحلاف جديدة وتموضع استراتيجي نشط في منطقة الشرق الأوسط، وسعت تركيا لتعزيز قوتها كلاعب مركزي في المنطقة ما بين شمال أفريقيا والشرق الأوسط والبلقان. وبسبب تبني أنقرة ودعمها لأحزاب الإسلام السياسي في المنطقة، وتضارب ذلك مع مصالح بعض الدول العربية والشرق أوسطية، شهدت المنطقة اصطفافات جديدة استفادت "إسرائيل" منها بشكل كبير، كما استفادت "إسرائيل" من توجس بعض الدول العربية خصوصاً الخليجية من الدور الإيراني المتنامي في المنطقة، خصوصاً في اليمن والعراق وسورية وفي الخليج العربي؛ فقامت بعض الدول العربية بعقد اتفاقيات تطبيع مع "إسرائيل" بحجة مواجهة الخطر الإيراني، أو بسبب السياسة الزبائنية التي اتبعها الرئيس ترامب مع هذه الدول؛ أي لا حماية بدون مقابل أو أثمان[٥٥٦].

كان للحسابات التركية بالنسبة لهذه الدول المطبعة حضوراً قوياً في خلفيات اتخاذ خطوة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي. فالتوسع التركي لم يقتصر على الساحة السورية من خلال دعم بعض جماعات المعارضة، بل امتد إلى الساحة الليبية وأحدث فيها فارقاً ملحوظاً منذ أواخر سنة ٢٠١٩.[٥٥٧] وكان لأنقرة بدوراً بارزاً في دعم دولة قطر في وجه قطيعة (مجموعة الدول الأربع، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين ومصر) للدوحة مع بداية الأزمة القطرية سنة ٢٠١٧.

امتازت الاستراتيجية التركية خلال السنوات العشر الماضية بالنزوع نحو التوسع وبسط النفوذ براً وبحراً؛ حيث نشط أسطولها البحري في البحر المتوسط، وخاضت صدامات نفوذ غير مسلحة حتى كتابة هذه السطور، وتمحورت حول أحقية التنقيب عن الغاز في البحر، مع دول إقليمية ودولية؛ ضمن هذه الدول اليونان وفرنسا بدعم من الإمارات العربية المتحدة ومصر، مع مراقبة إسرائيلية للموقف ومحاولة الاستفادة من هذا التوتر لنسج علاقات وثيقة أمنية واقتصادية مع اليونان وقبرص اليونانية[٥٥٨].

---

[٥٥٦] ترامب يطالب الخليج بدفع الأموال مقابل الحماية، الموقع الإلكتروني لروسيا اليوم، ٢٠١٨/٤/٢٦، انظر: https://cutt.us/UO9RE، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/١٤.

[٥٥٧] صحيفة الشروق، القاهرة، ٢٠٢٠/١٢/١٢.

[٥٥٨] مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/١٢/١٦، انظر: https://studies.aljazeera.net/en/node/3628، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٤.

قامت تركيا كذلك، بترسيخ موقعها الاستراتيجي في الساحة السورية من خلال دعم جبهات المعارضة وتوثيق العلاقة مع روسيا لتقليل وضبط الصدامات بين الدولتين، خصوصاً بعد حادث إسقاط الطائرة الروسية من قبل سلاح الجو التركي فوق شمال سورية سنة ٢٠١٥. ومع التوسع التركي في ليبيا وقلبها لموازين القوى هناك، وإقامة قواعد عسكرية بحرية وبرية في الجزء الليبي التي تسيطر عليه حكومة الوفاق الليبي، بات لتركيا موطئ قدم في الشمال الإفريقي على الحدود الجنوبية الغربية لإسرائيل، وفي الحديقة الخلفية لمصر، رسخت بذلك حضورها في أفريقيا الذي بدأته قبل ذلك بإقامة أكبر قاعدة عسكرية تركية في دولة الصومال المحاذية لمنطقة البحر الأحمر[٥٥٩].

هذا التموضع الاستراتيجي التركي رفع منسوب التنسيق السياسي والأمني بين بعض الدول العربية المعارضة للدور التركي المتنامي في المنطقة من جهة، وبين "إسرائيل" من جهة أخرى، مع تقاطع في المصلحة بطبيعة الحال مع بعض الدول كفرنسا واليونان على سبيل المثال[٥٦٠].

لم تكتف تركيا بهذا السلوك التوسعي الاستراتيجي، بل كان لها دور فاعل في الحرب التي دارت في أواخر سنة ٢٠٢٠ بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم كرباخ، الذي تسيطر عليه أرمينيا منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي كانت الغلبة فيها لأذربيجان جراء الدعم العسكري بالعتاد التي تلقته من تركيا قبيل الحرب وخلالها، بالإضافة إلى دعم تل أبيب العسكري لـ"باكو" خلال الحرب. هذه الحرب التي انتهت باتفاق وقف إطلاق نار برعاية روسية، جاء هذا الاتفاق على صورة انتصار لأذربيجان على حساب أرمينيا، من خلال استعادة أكثر من ٦٠٪ من المناطق التي احتلتها أرمينيا خلال تسعينيات القرن العشرين[٥٦١].

هذا النصر، إن صح التعبير، جعل تركيا في موقع استراتيجي متقدم في منطقة القوقاز، وفتح لها مساحات جغرافية جديدة، كانت تحلم بها قبل سنوات عديدة؛ أي التواصل الجغرافي التركي مع العالم الناطق باللغة التركية (الفضاء الجغرافي في آسيا الوسطى للدولة العثمانية خلال عهدها الذهبي). هنا لا بد لنا من الإشارة إلى أن الحرب الأذرية الأرمينية الأخيرة كان لها دور في رفع

---

[٥٥٩] صحيفة البيان، دبي، ٢٠٢٠/١٠/١٢.

[٥٦٠] "مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي،" موقع الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠/١٠/١١، انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4803، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٢.

[٥٦١] "مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي،" المرجع نفسه.

منسوب التعاون الأمني والعسكري بين "إسرائيل" وتركيا، فكلا البلدين لهما علاقات استراتيجية مع أذربيجان (الدولة الغنية بالنفط)، وهي سوق سلاح مهم لإسرائيل وتركيا، كما أن موقع أذربيجان الاستراتيجي على الحدود الشمالية لإيران جعل منها دولة ذات أهمية استراتيجية لإسرائيل؛ التي تحاول محاصرة إيران اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بدعم غربي وعربي[٥٦٢].

مما لا شك فيه، أن العلاقات التركية الإسرائيلية ذاهبة إلى الانفتاح أكثر فأكثر خلال الفترة القادمة، وذلك بسبب عدة اعتبارات أهمها:

١. وصول جو بايدن المرشح الديمقراطي إلى البيت الأبيض بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية نهاية ٢٠٢٠، فهذا الرئيس المنتخب والذي كان قد شغل منصب نائب الرئيس لباراك أوباما خلال ولايته، لا تجمعه علاقات مميزة مع الرئيس التركي رجب طيب أردغان، كما أن علاقته برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو غير وثيقة؛ بالرغم من تأييد بايدن القوي لـ"إسرائيل" وتبنيه النهج الداعم للصهيونية. فكل من أنقرة وتل أبيب تريدان تخفيض مستوى التوتر بين البلدين لتجنب الضغط الأمريكي نحوهما في المرحلة القادمة، خصوصاً أن كلا الدولتين تواجهان استحقاقات في ملفات داخلية وخارجية.

٢. بالإضافة إلى ذلك، كان لعقد اتفاقيات التطبيع بين دول عربية و"إسرائيل" خلال سنة ٢٠٢٠، تأثيراً على التسريع في رأب الصدع بين أنقرة وتل أبيب، خصوصاً من جهة أنقرة التي لا تريد أن تواجه واقعاً تعيش فيه في عزلة في ظل ما تتحضر له من استحقاقات مستقبلية مهمة. وفي هذا السياق يأتي اتفاق المصالحة الخليجية بين قطر والدول الأربع الآنفة الذكر الذي وقّع في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١،[٥٦٣] وكانت تركيا من الدول الأولى المرحبة بهذا الاتفاق، لما لذلك أهمية في تخفيف الضغط الخارجي على أنقرة في الحقبة المقبلة. كما بدأت تتبلور في سنة ٢٠٢١ انفراجات في العلاقات بين تركيا من جهة ومصر والسعودية وربما الإمارات العربية ودول أخرى من جهة أخرى.

رابعاً: بروز لاعبين من غير الدول (منظمات وحركات) في المنطقة:

مع تراجع قوة الدولة المركزية في المنطقة العربية بعد سنة ٢٠١١، برز دور منظمات عقائدية وحركات مسلحة وجماعات "جهادية" في صناعة المسار السياسي والأمني في المنطقة. فقد شهدت

---

[٥٦٢] "مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي،" مرجع سابق.

[٥٦٣] صحيفة الغد الأردنية، عمّان، ٢٠٢١/١/٦.

الساحة السورية والعراقية والليبية واليمنية بشكل لافت، مثل هذا النمط من المنظمات والجماعات التي أخذ بعضها يسيطر على مساحات واسعة من أراضي الدول القومية، أكثر مما تسيطر عليه الأنظمة التقليدية هناك. بالإضافة إلى ذلك، ترسخ دور حزب الله في لبنان الذي أصبح يراكم منظومات عسكرية متطورة، حيث بات يمتلك القدرة التكنولوجية لصناعات جزء مهم من عتاده العسكري، كما قطع شوطاً مهماً في صناعات الصواريخ الدقيقة أو على الأقل في امتلاكها؛ بحسب الادعاءات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة، استطاعت حركة حماس أن تخوض أربع مواجهات عسكرية كبيرة مع الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٢١، كما باتت تملك قدرات عسكرية وأمنية لا يستهان بها من خلال مساعدة إيران العسكرية لها[٥٦٤].

أ. حزب الله:

رسّخ حزب الله مكانته الاستراتيجية في المنطقة، في الفترة بين سنة ٢٠١١ وسنة ٢٠٢١، على الرغم من الضغوطات التي تعرض لها محلياً وإقليمياً ودولياً. وكان لقرار التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية بعد سنة ٢٠١١، أثراً بارزاً في تحديد طبيعة علاقاته داخل ما يُطلق عليه مجازاً (محور المقاومة)، والذي يشمل بالإضافة إليه كلا من إيران وسورية وحركات المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي)، ولاحقاً توسع هذا المحور ليضم جماعة الحوثيين في اليمن، والجماعات الموالية لإيران في العراق بطبيعة الحال. على العكس من باقي مكونات محور المقاومة، تعرضت العلاقة بين هذا المحور والمكون الأساسي فيه أي حركة حماس إلى زعزعة وعدم استقرار، خصوصاً في السنوات الأولى (قبل سنة ٢٠١٥) التي أعقبت تدخل حزب الله وإيران في الأزمة السورية، ما أدى إلى فتور في العلاقة وصلت في بعض الفترات إلى قطيعة أو جمود[٥٦٥].

لم تقتصر تبعات قرار حزب الله في الشأن السوري على محور المقاومة، بل كانت هناك ارتدادات كبيرة في علاقتها مع عدد لا بأس به من الدول العربية، كما تضررت مكانة حزب الله في

---

[٥٦٤] إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران، مركز مالكون كير – كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٠١٩/١/٢١، انظر: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٨.

[٥٦٥] حزب الله يحاول إعادة التموضع ضمن شرق أوسط متغيّر، الموقع الإلكتروني للعرب، ٢٠٢٠/١١/١٧، انظر: https://cutt.us/0SJy6، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٤.

الشارع السنِّي العربي، هذا الوضع أسعد الجانب الإسرائيلي كثيراً، وعمل على الاستثمار فيه على كل المستويات.

في المقابل، حقق حزب الله بعض المكتسبات الاستراتيجية المهمة، خلال هذه الفترة؛ فعلى الصعيد الأمني والعسكري، اكتسب خبرات عسكرية وأمنية بات الجانب الإسرائيلي يضعها في مقدمة التهديدات المستقبلية على أمنه القومي. فعناصر حزب الله باتت متمرسة في المعارك التي تُخاض على شكل الحروب التي تخوضها الجيوش النظامية، كما باتت تراكم ما تملكه من خبرات في الحروب التي تخوضها الجيوش غير النظامية. وهذا النوع من الحروب الحديثة يطلق عليها "الحروب الهجينة"؛ أي التي تحمل شكل الحروب النظامية والحروب غير النظامية في آن واحد[٥٦٦].

هذا على الصعيد العسكري والأمني، أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد باتت المساحة التي يملك حزب الله المناورة العسكرية فيها، تمتد من لبنان لتشمل مناطق واسعة في سورية، خصوصاً في منطقة الجولان المحتلة المحاذية لشمال الكيان الإسرائيلي، والتي تدخل من ضمن مكونات الجبهة الشمالية بالنسبة للخطط العسكرية الإسرائيلية في المواجهات الإسرائيلية المستقبلية.

هذا الانتشار الجغرافي الواسع، دفع إسرائيل لتطبيق نظرية "المعركة بين الحروب" وفق سياسة الردع التي ينتهجها خصوصاً في مواجهة التنظيمات من غير الدول. وهي الاستراتيجية التي اتبعها الكيان الإسرائيلي في مواجهة حزب الله والقوات الإيرانية في الساحة السورية، وعلى هذا الأساس طورت إسرائيل رؤيتها الاستراتيجية وخططها العسكرية للسنوات القادمة؛ ومن بين أبرز ما باتت متيقنة منه، أن أي حرب سوف تخاض في الجبهة الشمالية سوف لن تقتصر على لبنان، بل إن الجبهة السورية سوف تشتعل أيضاً بطبيعة الحال. كما أن الجبهة الجنوبية المحاذية لقطاع غزة وكذلك الجبهة اليمنية لن تكون بمأمن من الاشتعال بطريقة متزامنة في أي حرب مستقبلية[٥٦٧].

لا شك أن الوضع السياسي والاقتصادي المتدهور في لبنان أثر بشكل كبير على حزب الله وبيئته الحاضنة، غير أن ذلك لا يعني بطبيعية الحال، أن مكانة حزب الله لدى جمهوره أصبحت في مكان شك؛ فطبيعة العلاقات اللبنانية الداخلية في ما بين الأحزاب من جهة وبين مكونات المجتمع اللبناني من جهة أخرى، التي تُوصف بالعلاقات ذات البعد الطائفي والمذهبي، تجعل أي

---

[٥٦٦] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مرجع سابق، ص ١٧١-١٨٤.

[٥٦٧] أحمد خليفة (محرر)، المرجع نفسه.

تناقض في ما بين الطائفة الواحدة ومرجعيته السياسية والحزبية تتلاشى، في مقابل شد العصب الطائفي والمذهبي في المواجهة السياسية مع المكونات السياسية المقابلة. وهو ما يقلل من انعكاسات أي تناقض بين حزب الله وحاضنته الشعبية على وضعه الاستراتيجي، سواء في لبنان أو حتى في سورية. في مقابل ذلك، تعرض حزب الله لضغوطات محلية ذات صلة وثيقة بالتطورات والضغوطات الخارجية التي تمارسه جهات دولية في مقدمتها الولايات المتحدة، كما لها صلة وثيقة أيضاً بجهات عربية تتناقض مشاريعها الإقليمية مع مكانة حزب الله المحلية والإقليمية.

ب. حركة حماس والفصائل الفلسطينية:

لا شك أن حركة حماس قد راكمت أيضاً في قوتها العسكرية والأمنية في قطاع غزة، واستفادت من فترة حكم الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، التي استمرت عاماً واحداً، في تعظيم مخزونها العسكري من خلال التساهل في مراقبة الحدود بين مصر والقطاع، وغض النظر عن منظومة الأنفاق التي كانت تتم من خلالها، عمليات إدخال العتاد العسكري والمواد الأولية المستخدمة في ذلك. كما استفادت حماس وباقي الفصائل من الساحة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة ٢٠١١، من خلال تهريب نوعيات جديدة من الأسلحة إلى القطاع. في المقابل تأثر الدعم العسكري والمالي الذي كانت تتلقاه حركة حماس من إيران، خلال فترة الفتور والقطيعة التي شابت العلاقة بين الطرفين في السنوات الأولى من نشوب الأزمة السورية، إثر تدخل إيران وحزب الله العسكري في الساحة السورية، غير أن العلاقة عادة تدريجياً إلى طبيعتها السابقة مع طهران وحزب الله، ما أدى إلى إعادة التدفق المالي والعسكري إلى حركة حماس في قطاع غزة[٥٦٨].

انعكست حالة العداء التي انتهجتها بعض الدول العربية ضدّ الإسلام السياسي على العلاقة بين هذه الدول وحركة حماس في قطاع غزة. وقد استفادت "إسرائيل" من هذا الوضع لزيادة الضغط على الحركة في القطاع، واستخدمت ذلك من جملة الملفات التي تبتز بها الحركة، كالحصار وإدخال البضائع إلى القطاع، وتقييد الحركة من وإلى القطاع.

---

[٥٦٨] رون بن يشاي، كيف يمكن استغلال المفاوضات في القاهرة من أجل تحقيق هدوء طويل الأمد في غزة، في العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، تحرير: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٦٥-١٦٨.

على الصعيد الأمني حاولت إسرائيل المحافظة على مستوى منخفض من الاحتكاك العسكري مع القطاع في مقابل الضغط السياسي واستثمار الانقسام الفلسطيني؛ لجر حماس إلى تنازلات في ملفات مختلفة كمسيرات العودة والبالونات الحارقة. فاتبعت سياسة الخنق والتضييق ضد القطاع بحيث يبقى القطاع تحت حالة ضغط مستمرة، تدخل حركة حماس الجهة المسيطرة على القطاع، في دوامة مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية تنعكس على حاضنتها السكانية، واستراتيجيتها لمواجهة الاحتلال.

ما ينطبق على حركة حماس، ينطبق على حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وإن بصورة متفاوتة؛ مع الإشارة إلى أن علاقة حركة الجهاد مع "محور المقاومة" لم تتأثر بسبب الارتباط التنظيمي الراسخ مع إيران. راكمت حركة الجهاد من ترسانتها العسكرية أيضاً؛ مع الإشارة إلى أن حجم التنظيم من حيث القوة والكادر البشري التنظيمي لا يقارن بما تملكه حركة حماس؛ مما جعل مستوى تأثره بالضغوط الدولية والعربية والإسرائيلية أقل مما تتعرض لها حركة حماس، المسؤولة عن قطاع غزة والتي باتت إدارتها للقطاع تأخذ شكل سلطة نظامية. أما باقي الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة فتح المنخرطة في إدارة السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق أوسلو، فإن مكانة هذه الفصائل آخذة بالتراجع، خصوصاً مع تعاظم مد الإسلام السياسي في المنطقة العربية من ضمنها الأراضي الفلسطينية؛ وهو ما كان يمكن أن يُترجم خلال انتخابات ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢١، لو لم يتم إلغاؤها[٥٦٩] .

ج. التنظيمات الإسلامية المتشددة (تنظيم داعش وأخواتها):

اخترق تنظيم الدولة "الدولة الإسلامية" أو "داعش" الوعي العام في سنة ٢٠١٤ كحركة سلفية – "جهادية" انفصلت عن تنظيم "القاعدة"، واحتلت أجزاءً واسعة في سورية والعراق وليبيا. ولدى هذه الحركة طموح مشبع بهوس العظمة، يتمثل في السعي لتغيير النظام القائم في المنطقة، ثم في العالم بأسره لاحقاً.

وقد تبنت الحركة فكرة إنشاء قاعدة دولتية–خلافة– ومبادئ سلوك استثنائية في مدى وحشيتها. وأتاح لها الفراغ الدولتي في سورية فرصة تنظيم نفسها، والاستيلاء على أجزاء واسعة من هذا البلد

[٥٦٩] صفحة جديدة بين حماس وايران بعد أن ناصبها النظام العربي الرسمي العداء، الموقع الإلكتروني لوكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٧/١١/١٩، انظر: https://cutt.us/b8lQT، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٤.

وفي شمال غرب العراق، وإعلان الخلافة الإسلامية كذلك في مدينة سرت الليبية في سنة ٢٠١٦.[٥٧٠] وضع تنظيم "الدولة الإسلامية" بأفعاله هذه، جميع اللاعبين الإقليميين والدوليين وحتى الحركات الإسلامية المعتدلة أمام تحدٍّ كبير، وزاد في تعقيد نسيج الخصومات في الشرق الأوسط. وقد أقسمت حركات إسلامية متشددة، تتبع النهج نفسه في كل من شبه جزيرة سيناء وليبيا ونيجريا وأفغانستان، يمين الولاء لزعيم التنظيم، وأعلنت نفسها ولايات تابعة للدولة الإسلامية[٥٧١].

مع اقتراب نهاية العام ٢٠١٥، بدا أن تنظيم "الدولة الإسلامية" قد جرى صدّه وكبحه تقريباً في معظم الجبهات التي كان يحارب فيها، إذ تراجع في العراق وسوريا. لكن مع ذلك، أثبت أن لهذا التنظيم قدرة لافتة على التأقلم، مكنته من شن هجمات عسكرية استخدم خلالها بعض الخلايا النائمة والتنظيمات المحلية ضد دول عظمى ودول إقليمية، من وجهة نظر التنظيم، بغية محاربته، مثل الهجمات الإرهابية التي نفذها في تركيا وفرنسا، وإسقاط الطائرة الروسية في سيناء أيضاً[٥٧٢].

أدت حالة التصعيد التي مارسته الولايات المتحدة وروسيا ودول أوروبية، ضد التنظيم إلى فقدان التنظيم سيطرته على مناطق واسعة ومصادر دخله، وعلى الرغم من عدم رغبة الدول العظمى المشاركة في القتال في إيفاد قوات برية إلى ساحات الحرب، فإن الغارات الجوية، والقدرات الجديدة التي أبداها الجيش العراقي في الرمادي، والضغط البري التي مارسته قوات التحالف الروسي – الإيراني في سورية، كلها ساهمت في نهاية المطاف إلى فقدان تنظيم القاعدة الجغرافية التي يقف عليها، على الرغم من ذلك ما تزال وبسبب قوة الجذب التي يتمتع بها هذا التنظيم في الفئات الشعبية المهمشة، ما تزال لدى هذا التنظيم قوة كامنة تؤهله للنهوض من تحت الرماد في مرحلة لاحقة[٥٧٣].

لم يشكل تنظيم "الدولة الإسلامية" خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي في ذروة فترة نشاطه العسكري؛ ربما يعود ذلك إلى أدبيات التنظيم التي تقدم أولية محاربة الأنظمة العربية "الفاسدة

---

[٥٧٠] الموقع الإلكتروني لهيومن رايتس ووتش، ٢٠١٦/٥/١٨، انظر:
https://www.hrw.org/ar/report/2016/05/18/289875، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٢.

[٥٧١] احمد خليفة (محرر)، الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل، سلسلة قضايا استراتيجية (٤)، مرجع سابق، ص ١٤١ –١٤٨.

[٥٧٢] إيال زيسر، لماذا انتصر بشار في الحرب في سورية؟، في الوضع الاستراتيجي الراهن في سورية وانعكاساته على أمن إسرائيل ومصالحها، تحرير: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٩، ص ١٢١–١٣٢.

[٥٧٣] إيال زيسر، المرجع نفسه، ص ١٢١–١٣٢.

المرتدة"، ومن وجهة نظر التنظيم، على محاربة "إسرائيل" التي برأيه، استمرار وجودها امتداد ونتيجة لبقاء هذه الأنظمة "الفاسدة"[٥٧٤].

الفرع الثاني

التحديات تجاه المسألة الفلسطينية وفي الداخل الإسرائيلي

على الرغم من محاولة إسرائيل تسليط الضوء على الخطر الإيراني ووضعه في أولويات اهتمامه الاستراتيجي، ومحاولة جر الدول العربية والغربية لوضع إيران في خانة اهتماماتها، وتعظيم مخاطر هذا النظام، وذلك على حساب إغفال وإهمال الملف الفلسطيني وتهميشه، تحضيراً لتصفية هذا الملف نهائياً، إلا أن هذا الملف على الرغم من كل ذلك، أثبت مدى حيويته وتأثيراته على استقرار المنطقة، وتجلى ذلك بشكل كبير عند اندلاع معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو ٢٠٢١، حيث أعادت هذه المعركة الاهتمام الدولي والإقليمي من جديد لهذه القضية.

أولاً: فشل مسار التسوية السلمية مع السلطة الفلسطينية بشأن الحل الدائم: "انتفاضة ثالثة" سلاحها عمليات الطعن والدهس:

سادت حالة من القطيعة التامة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" منذ فشل المفاوضات التي جرت بينهما بوساطة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري خلال ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وبعد فشل مسار التسوية ودخول الحالة الفلسطينية في مسار مظلم لا أفق للحل لها، بالتوازي مع إجراءات وممارسات إسرائيل في الضفة الغربية، تنوعت بين مصادرة أراضي، وعمليات استيطان متواصلة، وتقطيع أوصال الضفة الغربية إلى كانتونات غير قابلة للحياة ضمن دولة فلسطينية مستقبلية[٥٧٥].

فالفلسطينيون بعد سنوات توقيع اتفاق أوسلو لم يحققوا أي تقدم حقيقي نحو أهدافهم الوطنية. واكتشفت "إسرائيل"، التي تُمسك بالوضع القائم، وأملت بإدارة الصراع بأقل تكلفة، أن النزاع هو الذي يديرها، ووجدت نفسها في مواجهة انتفاضة تختلف عن سابقاتها، وتجري "على نار هادئة". هذه ليست مقاومة تقودها فصائل منظمة بمباركة السلطة كما كانت الحال خلال انتفاض الأقصى سنة ٢٠٠٠؛ إنما مبادرات فردية تحركها مشاعر اليأس والإحباط من القيادة الفلسطينية والرغبة في

---

[٥٧٤] أحمد خليفة (محرر)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (٣)، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

[٥٧٥] الصحافة الإسرائيلية: إنها الانتفاضة الثالثة، صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٥/١٠/٤.

الانتقام. كما أن هؤلاء الأفراد على استعداد للخروج في جولات من عمليات المقاومة باستخدام السلاح الأبيض والمركبات، إذ لم تشهد هذه الانتفاضة، حتى الآن، تصعيداً يتمثل في الانتقال إلى استخدام الأسلحة النارية أو عمليات تفجيرية واسعة، ربما بسبب عدم اتخاذ الفصائل المسلحة وقيادة السلطة الفلسطينية قراراً بالسير بهذا الطريق، وفي المقابل لا تظهر عليها علامات اضمحلال. وبالتالي تواصل "إسرائيل" دفع الثمن لقاء إدارة الصراع على صعيد حياة البشر، وإلحاق الضرر بالسياحة والاقتصاد، بالإضافة إلى التراجع المستمر في مكانة "إسرائيل" في العالم بسبب هذه الانتهاكات[٥٧٦].

ثانياً: قوة شبكات التواصل الاجتماعي:

مع تطور تكنولوجيا الاتصالات والوسائط التشغيلية في القرن الواحد والعشرين، أصبح فيسبوك وتويتر واوتس أب وغيرها من شبكات التواصل الاجتماعي، البيئة الاجتماعية الأكبر في الشرق الأوسط، فثمة أكثر من ١٣٦.١ مليون عربي يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي؛ وبحسب التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ بمنصة "HOOT SUITE" العالمية وصل عدد مستخدمي المواقع إلى ٣.٤٨٤ بليون (مليار) مستخدم حول العالم، منهم ١٣٦.١ مليون شخص في الوطن العربي، أي نحو ٥٣٪ من عدد سكان المنطقة[٥٧٧].

وينشط مستخدمو الشبكات الاجتماعية ٢٤ ساعة يومياً، من دون توقف، على مدار الأسبوع. وفي عالمنا هذا، حيث المعرفة قوة، حطمت شبكات التواصل الاجتماعي احتكار المعرفة وأصبحت المنصة المعلوماتية الأكبر في العالم، ووضعت المعلومات في متناول كل من يريدها ويطلبها، ومجاناً. وتسهم هندسة الشبكات والقدرة على إنشاء صفحات جديدة في الحد من قدرة النخب السلطوية والمثقفة والأمنية على السيطرة والتحكم بالمضامين وبالمعلومات، التي يتعرض الجمهور الواسع لها.

لقد كان لهذه الشبكات الاجتماعية أثر كبير في اندلاع شرارة "الربيع العربي"؛ حيث لم تستطع الحكومات حجب ما تريده من معلومات عن الجمهور، الذي لم يعد يتقبل أن تكون محطات الإعلام والصحف المؤيدة للنظام مصدر معلوماته الوحيد والنهائي.

---

[٥٧٦] الصحافة الإسرائيلية: إنها الانتفاضة الثالثة، مرجع سابق.

[٥٧٧] site of Dimensions of information، انظر: https://cutt.us/ceCBQ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٢.

ثالثاً: تراجع مكانة "إسرائيل" الدولية:

أثرت الحروب التي خاضتها "إسرائيل" ضد قطاع غزة في الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٢١ والاتهامات بارتكاب مجازر حرب ضدّ الفلسطينيين خلال هذه الجولات العسكرية، على مكانة إسرائيل الدولية. فإسرائيل التي تسوق نفسها على أنها واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، باتت تواجه اتهامات من قبل جهات دولية ومنظمات حقوق الانسان، بارتكابها جرائم حرب ضدّ الإنسانية ومطالبات بفتح تحقيق دولي حول هذه الانتهاكات[٥٧٨].

وأدت المواجهة الشخصية والأيديولوجية بين إدارة الرئيس باراك أوباما وحكومة نتنياهو، واتهام "إسرائيل" بالمسؤولية عن فشل عملية السلام، والخلافات في الرأي والمواقف بشأن المستوطنات، والمواجهة العسكرية ضد قطاع غزة باعتبارها الطرف الأقوى في النزاع، كلها سببت تآكلاً متواصلاً في مكانة "إسرائيل" السياسية والأخلاقية في العالم. كذلك قرار الأوروبيين قصر المنح البحثية من جانبهم داخل "الخط الأخضر" أي المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨ أو ما يسمى بـ"إسرائيل"، وتوصية الاتحاد الأوروبي بوسم المنتوجات التي يتم إنتاجها في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، هما مؤشران أوليان إلى المشكلة التي إذا لم تتم معالجتها فإنها تنطوي على احتمال تدهور وتضرر مكانة "إسرائيل". ومع تنامي نشاط "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS)، وتحقيقها إنجازات دولية في أوروبا بشكل خاص، وانتقالها وتوسعها داخل الأراضي الأمريكية وباقي دول العالم، أشعل لدى صانع القرار الإسرائيلي الضوء الأحمر، وبدأ يدرس بجدية خططاً وبرامج لمواجهة هذه الحملة الدولية[٥٧٩].

ومع تصاعد التصريحات المتطرفة من قبل اليمين وما يسمى بـ"الوسط و"اليسار" الإسرائيلي، ومع تزايد عمليات الإرهاب التي يقودها المستوطنون اليهود، ومظاهر العنصرية العنيفة (ظاهرة "تدفيع الثمن"، قتل الفتى محمد أبو خضير في القدس وقتل عائلة دوابشة في بلدة دوما) سنة ٢٠١٤، أسهمت في تشكيل رأي عام ضدّ الممارسات الإسرائيلية[٥٨٠].

---

[٥٧٨] صالح النعامي، إسرائيل في مواجهة تبعات تراجع مكانة أميركا، مقال نشر في موقع الجزيرة.نت، ٢٠١٢/٥/٢٩، انظر: https://cutt.us/6MZxH، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

[٥٧٩] القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد، مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، انظر: https://cutt.us/Q4xGo، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٠/٦/١٥.

[٥٨٠] عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٧/٢.

الحرب القانونية وصراع الأدمغة والآراء على شبكات التواصل الاجتماعي و"حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS)، كلها أمور تستلزم استعداداً إسرائيلياً جديداً لتفعيل "القوة الناعمة". وهذه إحدى إشكالات اليوم التي لا يقل تأثيرها وأهميتها في القرن الواحد والعشرين عن تأثير وأهمية القوة الدينامية الحركة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في الميدان.

إن تقرير غولدستون، والخوف من شكاوى ودعاوى قانونية ضدّ قيادات سياسية وعسكرية إسرائيلية في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي؛ وسم المنتوجات الإسرائيلية؛ ونشاط حركة المقاطعة؛ والتحريض على شبكات التواصل الاجتماعي؛ كلها قضايا تشير إلى نقطة ضعف واضحة في الأمن القومي الإسرائيلي. وأصبح من الضروري على صاحب القرار الإسرائيلي تحليل مميزات "ساحة المعركة الناعمة" وملاءمة مبادئ القتال التقليدية وفقاً لها، مع بلورة وتطوير مبادئ وقواعد جديدة مشتقة من القدرات المتوفرة، ومن طابع المواجهة وأبعادها المستحدثة. ولا بد أيضاً من تحديد الجهات التي ستقوم بمواجهة هذه التهديدات، وإنشاء هيئات جديدة مختصة إذا ما تطلب الأمر ذلك، كما يجب أيضاً، وضع استراتيجية ملائمة وإحداث تغيير في رصد الموارد، وضمان الانسجام والتناغم بين عمل مركبات "القوة الناعمة" ومركبات "القوة الصلبة" التقليدية، التي تبقى الحاجة إليها قائمة كما كانت[٥٨١].

وفي هذا الصدد، أفردت وثيقة "استراتيجيا الجيش الإسرائيلي" التي نشرت سنة ٢٠١٥، مساحة رئيسية لضرورة المحافظة على "الشرعية الدولية" لاستخدام القوة من قبل الجيش الإسرائيلي، وتطرقت الوثيقة إلى هذا الموضوع على امتداد صفحاتها. وتلحظ الوثيقة أن "العدو ينشط أيضاً في جوانب غير عسكرية – حركية، ونجح في الماضي بتعويض [خسارته] أمام مكاسب الجيش الإسرائيلي في هذه المجالات. ولهذه الحملة جانبان: دفاعي، وهجومي. وهي تهدف إلى توفير الشرعية لإسرائيل (ومن ضمنها حرية عمل الجيش الإسرائيلي)، جنباً إلى جنب مع نزع الشرعية عن العدو (ومن خلال ذلك تضييق نطاق تحركاته)". وتحدد الوثيقة أنه "من أجل تحقيق ذلك، ينبغي بذل جهد سياسي – دبلوماسي، متبصر وقانوني، يبدأ في المراحل التحضيرية، ويستمر

[٥٨١] أبرز ما جاء بتقرير غولدستون، الجزيرة.نت، ٢٠٠٩/١٠/٣، انظر: https://cutt.us/1Yx5x، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٢٢.

طوال الحملة من أجل توفير شرعية للعمل، والمحافظة عليها، وتحسينها، سواء في دولة إسرائيل نفسها أو في المجتمع الدولي"[٥٨٢].

وعلى ضوء أهمية موضوع الشرعية من أجل تحقيق أهداف الجيش الإسرائيلي في الحرب، فمن الحيوي درس ما ينبغي فعله من أجل زيادة الشرعية الدولية لاستخدام القوة، وما الذي ينبغي تحاشيه للحيلولة دون تآكل هذه الشرعية من دون طائل. أولاً وقبل كل شيء، تكمن طريقة كسب الشرعية في احترام قواعد القانون الدولي، بدءاً بتطبيقها في أوقات الحرب. وفي الحقيقة، تتعرض إسرائيل للانتقاد وتواجه تآكل شرعيتها[٥٨٣].

رابعاً: حالة عدم الاستقرار السياسي في النظام السياسي الإسرائيلي:

يعاني النظام السياسي الإسرائيلي منذ سنوات من حالة عدم الاستقرار السياسي؛ لا يعني ذلك أن النظام أي بمعنى الدولة بمكوناتها المؤسساتية والقضائية والتشريعية والتنفيذية غير مستقرة، إنما المقصود هنا أن الحكومات الإسرائيلية غير مستقرة، أي لا يوجد حوكمة في النظام السياسي. وبالنظر إلى أن الحكومات الإسرائيلية تتغير بشكل سريع، فلا غرابة أنه منذ سنة ١٩٨٨ لم تكمل أي حكومة مدتها القانونية. ولقد تعايش النظام السياسي مع هذا الواقع، يحيث أن كل سنتين إلى ثلاث سنوات هناك انتخابات جديدة، ولكن منذ سنة ٢٠١٨، أصبحت "إسرائيل" أكثر الدول غير المستقرة من حيث الحوكمة. ففي إسرائيل حسب معطيات استقرار الحكومة هناك انتخابات كل سنتين وثلاثة أشهر كمعدل وسطي، وهذا أكبر معدل وسطي مقارنة بالدول الديمقراطية؛ فقد تجاوزت "إسرائيل" اليونان (٢.٥ سنة) وإسبانيا (٣ سنوات)[٥٨٤].

يتجه النظام السياسي الإسرائيلي نحو تشكيل ما يمكن تسميته كتلة مسيطرة من اليمين الإسرائيلي، تتميز بتشابه قواعدها الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية، بما في ذلك القواعد الاجتماعية للأحزاب الدينية المتزمتة، التي تتبنّى توجهات سياسية يمينية لا فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين فحسب، بل فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أيضاً، مثل معاداة الجهاز القضائي، والنخب

---

[٥٨٢] "معهد دراسات الأمن القومي": مكوّن الشرعية الدولية في مفهوم الأمن القومي، موقع الأنباء، ٢٠١٥/٩/٥، انظر: https://archive.anbaaonline.com/?p=360877

[٥٨٣] "معهد دراسات الأمن القومي": مكوّن الشرعية الدولية في مفهوم الأمن القومي، المرجع نفسه.

[٥٨٤] مهند مصطفى، نظام الحكم في إسرائيل، دليل إسرائيل عام ٢٠٢٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٠، انظر: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650189#conc، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٠/١٢/١٥.

الأشكنازية[٥٨٥] العلمانية، وقدرة الكتلة المسيطرة على تأليف حكومة من دون الحاجة إلى ضم أحزاب من خارج اليمين، وهو ما لا يتوفر لكتل المعارضة جميعاً، والتحفظ لديها من إسقاط حكومة يمينية، وإجماعها على نتنياهو كرئيس حكومة لمعسكر اليمين والمتدينين[586].

وتنطلق فكرة الكتلة المسيطرة من ادعاء أن هناك كتلة مسيطرة تهيمن على المشهد السياسي الإسرائيلي، إذ لم يُشكل في إسرائيل منذ سبعينيات القرن الماضي حزب مسيطر، وإنما هناك حزب مسيطر داخل الكتلة المسيطرة، وليس في النظام السياسي. ويتمثل مفهوم اليمين في هذه الكتلة ليس فقط في مواقف أيديولوجية تُميّز قوائم اليمين في إسرائيل، بل أيضاً في الاعتراف من الحزب المسيطر في هذه الكتلة بتعريف قائمة معينة بأنها قائمة يمين. إذن، فإن هناك كتلة مسيطرة يقع في وسطها حزب مسيطر كبير، ليس بقدرته، على الأقل في المرحلة الحالية، من التحول إلى الحزب المسيطر في إسرائيل، لكنه حزب مسيطر في كتلة ثابتة، يهدف إلى مأسستها في المشهد السياسي الإسرائيلي تضمن سيطرته وحكمه. ولا يعني هذا أن الليكود من الناحية النظرية لا يمكن أن يتحول إلى حزب مسيطر في النظام السياسي الإسرائيلي، فهذا وارد في المرحلة المقبلة، لكنه الآن يركز على بناء كتلة مسيطرة يكون الحزب المسيطر فيها[587].

وهناك حالة تشظٍّ داخل الكتلة اليمينية المسيطرة على الحكم، كما هناك حالة سيولة تتمثل في الانشقاقات داخل الأحزاب، والتنقل بين الأحزاب أو تفكك أحزاب وتأسيس أخرى في داخل التيار القومي اليميني خصوصاً؛ وعلى الرغم من حالة التشظي، فإن حزب الليكود ما زال الحزب المهيمن في السياسة الإسرائيلية؛ فقد حصل حزب الليكود على ٣٠ عضواً في الكنيست خلال الانتخابات التشريعية الرابعة التي عُقدت في آذار/ مارس ٢٠٢١،[٥٨٨] على الرغم من حصول أحزاب اليمين الإسرائيلي في هذه الانتخابات، على ٧٥ نائباً يمينياً في الكنيست من أصل ١٢٠ نائب، إلا أنها لم

---

[٥٨٥] أشكناز: في الأصل إشارة إلى يهود ألمانيا وشمالي فرنسا، وابتداء من القرن السادس عشر ليهود شرقي أوروبا وأحفادهم من كل مناطق العالم. وارتبط الاسم "أشكناز" بالناحية الشرعية اليهودية من خلال فتاوى دينية يهودية لها علاقة بالتقاليد الدينية، فيقال هذه فتوى في قضية دينية ما بحسب رجل الدين اليهودي الأشكنازي. ينتمي معظم اليهود في العالم إلى اليهودية الأشكنازية، حيث تبلغ نسبتهم حوالي ٨٠٪ من مجمل اليهود في العالم، انظر: مركز مدار، على الرابط: https://cutt.us/hW9Ad، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٤.

[586] مهند مصطفى، نظام الحكم في إسرائيل، دليل إسرائيل عام ٢٠٢٠، مرجع سابق.

[587] زايد الدخيل، "الانتخابات الإسرائيلية.. تعميق للأزمة السياسية"، مقال نشر في صحيفة الغد، عمّان، ٢٠٢١/٥/٢٨.

[٥٨٨] صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠٢١/٣/٢٧.

تستطع أن تشكل حكومة برئاسة زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو بسبب الخلافات بينها، وقد انتقل التكليف إلى زعيم حزب "يوجد مستقبل" يئير لبيد، الذي استطاع تشكيل حكومة بالتحالف مع الأحزاب المعارضة لنتنياهو في ٢٠٢١/٦/١٣ [٥٨٩].

هذا الوضع السياسي غير المستقر حكومياً له تداعيات مهمة على منظومة المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية؛ خصوصاً بما يتعلق بموازنة الدولة، وبالأخص الميزانية الأمنية العسكرية؛ بالإضافات إلى زيادة أثقال المقيّدات الاقتصادية والسياسية والقانونية، وهو ما يؤثر على الاستراتيجية العليا للدولة، وبالتالي الاستراتيجية الأمنية والعسكرية.

المطلب الثاني

المقاربة الإسرائيلية المتعددة المجالات للتأثير في البيئة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠٢١

أدت الثورات العربية التي اندلعت في العالم العربي إلى تحول استراتيجي إقليمي تاريخي، وقالت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إنه منذ العام ٢٠١١، شهدت المنطقة مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة استراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. وأشارت إلى سيناريو مقلق قد يأتي من سورية، إضافة إلى تعاظم التحولات المحتملة في العالم العربي، التي لها تأثيرات وتداعيات متنوعة. ووفق هذه التقديرات، تتعامل المؤسسات السياسية والعسكرية مع المتغيرات بانضباط لافت، مما يدل على عمق إدراك حجم الحدث، وحتمية تغيير الاستراتيجية العسكرية[٥٩٠]. وحاولت إسرائيل صياغة استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذا الوضع الجديد في محاولة لاستغلال الفرص المتاحة، وإبعاد المخاطر المحدقة، وهو ما سنناقشه في الفرع الأول الذي يتناول الاستراتيجية الإسرائيلية للتأثير في البيئة العربية، أما في الثاني سنتحدث عن الاستراتيجية الإسرائيلية للتأثير في البيئة الإقليمية.

---

[٥٨٩] صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠٢١/٦/٢.

[٥٩٠] Anat Kurz and Shlomo Brom (Eds), Strategic Survey for Israel 2012-2013, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2013.

الفرع الأول

الاستراتيجية الإسرائيلية للتأثير في البيئة العربية

تعاطت القيادة الإسرائيلية بجدية كبيرة تجاه التغيرات في البيئة العربية، خصوصاً المحاذية لها كمصر وسوريا، وكان هناك تخوف إسرائيلي من امتداد الأحداث إلى الأردن وأراضي السلطة الفلسطينية، خصوصاً في الضفة الغربية. وقد عكف صانع القرار الإسرائيلي على مراقبة الأحداث وتطوراتها ووضع تقييمات مستمرة للوضع من أجل الوصول إلى استنتاجات ووضع خطط للتعامل مع هذه المستجدات والمتغيرات.

أولاً: المخاوف الجديدة على الأمن القومي الإسرائيلي مع بداية "الربيع العربي":

بسبب طبيعة التغيرات والتحولات في المنطقة، سيطرت بعض المخاوف الجديدة على الأمن القومي الإسرائيلي، خصوصاً في السنوات الأولى بعد بداية "الربيع العربي"، من بينها؛ تصاعد مخاطر التغير السريع، والمفاجآت الاستراتيجية، وزيادة النشاط المسلح المعادي، وانخفاض الردع الأمني، وتزايد العزلة الإقليمية، والتهديد النووي الإيراني، إذ سعت إسرائيل لإبداء استجابة لهذه المخاوف، بما في ذلك توسيع الجيش لمكانته، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وإقامة حدود يمكن الدفاع عنها، وتشكيل تحالفات إقليمية جديدة، والحفاظ على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة[٥٩١].

وأشار يعقوب عمدرور Yaakov Amidror الذي شغل سابقا منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ومستشار الأمن القومي لنتنياهو، إلى خطورة الاستفتاء الشعبي في تركيا الذي أعطى صلاحيات كبيرة لرئيس الدولة، حيث يعتقد أن هذه التحولات ستضر بالعلاقات الإسرائيلية التركية، حيث أن تركيا ستتحول إلى دولة إخوانية، لأن الرئيس سيُسيّر الدولة حسب توجهاته الإسلامية، وهو الأمر الذي سيزيد من القطيعة بين تركيا والدول العربية "السنية المعتدلة". إذ يتجه الشرق الأوسط نحو اصطفاف من ثلاث كتل: العربي "السني"، "الشيعي" الإيراني، والتركي "الإسلام السياسي". وكل واحدة من هذه الكتل، برأي عمدرور، ليست صديقة طبيعية لدولة اليهود.

---

[٥٩١] Anat Kurz and Shlomo Brom (Eds), Strategic Survey for Israel 2012-2013, op. cit.

ويقترح على إسرائيل العمل على استغلال التناقضات بين الكتل الثلاث، والعمل على تحقيق مصالح مشتركة مع دول في المنطقة[٥٩٢]، وهو ما حققته "إسرائيل" من خلال اتفاقيات التطبيع مع بعض الدول العربية خلال سنة ٢٠٢٠.

إن مفهوم الأمن القومي لـ "إسرائيل" يحدد سبل تحقيق الرؤية القومية مثلما صيغت في إعلان "الاستقلال"[٥٩٣]: "تكوين وطن قومي لشعب إسرائيل، وضمان وجوده وازدهاره". وتشمل اعتبارات الأمن القومي بالدلالة الموسعة الأمور التالية[٥٩٤]:

١. أمن خارجي وأمن داخلي.
٢. علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية.
٣. نمو اقتصادي وموارد.
٤. حكم فعّال – القدرة على اتخاذ قرارات وعلى إنفاذها.
٥. تماسك ومناعة المجتمع المدني.

ومع تمسك مفهوم الأمن القومي بالقيم الأساسية، عليه أن يتكيف مع الاتجاهات والمسارات الجارية في بيئة إسرائيل الخارجية والداخلية. منذ تأسيسها تواجه "إسرائيل" تهديدات أمنية خطيرة، الأمر الذي يعطي الأولوية للأمن وللرد العسكري على التهديدات الخارجية. لكن على الرغم من تبدل البيئة الاستراتيجية، يبدو أن "إسرائيل" لا تزال أسيرة مفهوم أمنها القومي التقليدي. ويقوم هذا المفهوم على ركائز "الردع" و"الإنذار المبكر" و"الحسم"، التي حددها ديفيد بن جوريون في العقد الأول لقيام الدولة، وأضيفت ركيزة "الدفاع" الرابعة بشكل رسمي بعد سنة ٢٠٠٦. ورغم ذلك لم تهتد حكومات إسرائيل بعد إلى الدرب الصحيح المؤدي إلى تحديث المفهوم التقليدي الذي لا يزال متأثراً

---

[٥٩٢] يعقوب عمدرور، "إبقاء الأوراق قريبة من الصدر". بحث نشر في مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، أيار/ مايو ٢٠١٧.

[٥٩٣] يسمي الإسرائيليون بداية نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ بيوم "الاستقلال"، بينما يرمز هذا اليوم إلى يوم احتلال اليهود للأراضي الفلسطينية سنة ١٩٤٨.

[٥٩٤] أودي ديكيل وعومر عيناف، ضرورة تحديث مفهوم الأمن القومي: استراتيجيا تأثير متعدد المجالات، مجلة "مباط عال"، العدد (٧٣٣) ،٢٠١٥/٨/١٣.، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر: https://cutt.us/Rsyc1، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٤.

بالتهديدات العسكرية التي تراجعت بشكل ملحوظ، وإلى جعل هذا المفهوم ملائماً لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية[٥٩٥].

إن غاية الاستراتيجية المحدثة الرامية إلى دفع المصالح والأهداف السياسية والأمنية لـ"إسرائيل" إلى الأمام، هي التأثير في ما وراء حدود الدولة بواسطة سياسات مبنية على منطق تفعيل الجهود في مجالات متعددة في آن معاً. وهناك أيضا مسائل داخلية مثل التوحد حول هدف واحد والمناعة الاجتماعية والاقتصادية، اللذين يشكلان أساساً حيوياً لهذا المفهوم المحدث[596]. ويمكن تسجيل بعض الملاحظات فيما يتعلق ببناء إسرائيل لمفهوم أمني جديد، يتناسب مع التحديات الجديدة ومن هذه الأمور.

أ. تغيّر الفرضيات الأساسية:

في أساس الإدراك بأنه ينبغي بلورة مفهوم أمني قومي محدث، هناك **فرضيتان أساسيتان** منفصلتان يعكس تضافرهما وضعاً مختلفاً عن الوضع الذي كان سائداً في ما مضى. **الأولى** هي عدم وجود تهديد عسكري وجودي محدق بإسرائيل بسبب تدعيم قوتها العسكرية وقوة ردعها في وجه جاراتها. إن التهديد العسكري الوجودي من وجهة نظر إسرائيلية المتمثل في تحالف عسكري شامل لجيوش عربية نظامية ضد "إسرائيل"، كان في أساس مفهوم الأمن القومي للدولة الحديثة العهد. لكن بعد ٢٥ عاماً من الحروب (١٩٤٨ – ١٩٧٣)، بدأ مسار تدريجي أثمر اعترافاً إقليمياً بوجود "إسرائيل" – سواء رسمياً بمعاهدات مع كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو بحكم الأمر الواقع من جانب معظم الدول العربية. أما **الفرضية الثانية** فهي ناتجة عن الاضطرابات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، وأدت إلى إضعاف كبير لمنظومة الدول القائمة، رافقها صعود "لاعبين آخرين" على خلفية صراعات دينية وعرقية وطائفية كسرت قواعد اللعبة بين الدول في المنطقة[٥٩٧].

وقد حولت هاتان الفرضيتان "إسرائيل" إلى عنصر ثانوي في صراعات القوى الحالية في منطقة الشرق الأوسط. وفي المقابل، على الصعيد الداخلي، زادت اتجاهات الانطواء والانعزال في وسط الجمهور الإسرائيلي، ومنشؤها كامن في عدم جدوى محاولات إقامة علاقات طبيعية مع الدول في

---

[٥٩٥] حسين خلف موسى، محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلى في ضوء ومرحلة ما بعد "الثورات العربية"، مرجع سابق.

[596] حسين خلف موسى، المرجع نفسه.

[٥٩٧] أودي ديكيل وعومر عيناف، ضرورة تحديث مفهوم الأمن القومي: استراتيجيا تأثير متعدد المجالات، مرجع سابق.

المنطقة، والإخفاقات المتكررة لمحاولات التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، وارتباط أوثق بالعالم الغربي، وتتجلى هذه الاتجاهات بتزايد أهمية الأجندة الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل[598].

على ضوء هذا التغيّر في الفرضيات الأساسية، يتبين أن ركائز مفهوم الأمن القومي التقليدية لم تعد كافية لضمان رد متكامل وفاعل على جميع التحديات والتهديدات المستجدة.

ب. المقاربة المتعددة المجالات للتأثير في البيئة الاستراتيجية:

إن ميل إسرائيل إلى استخدام وسائل عسكرية لا يقدم رداً شاملاً ومناسباً لاحتياجات الحاضر. والاستنتاج الرئيسي النابع من الواقع الآخذ في التشكل هو أن المطلوب مقاربة متعددة المجالات، مركبة ومتطورة، مبنية على إدارة منظومات تجمع بين أدوات سياسية ودبلوماسية و"دبلوماسية عامة" (عمل دعائي)، ووسائل إعلام استراتيجية، وإعلام حديث، وحرب إعلامية، وأدوات اقتصادية، وقضائية، و"سايبر" وما إلى ذلك. إن تجربة الماضي، وفحواها أن التدخل المفرط أدى إلى فشل "صنع ملوك" في لبنان، قد أنتج جموداً فكرياً وجد تعبيره في قرار قاطع بعدم التدخل، وعدم محاولة صناعة وضع أفضل ما وراء الحدود، باستثناء إحباط تهديدات محدقة[٥٩٩].

هذا الدرس ملائم لحقبة وسياق مختلفين، وبالذات في الزمن الحالي الذي يتسم بتفكك الأطر القديمة، هناك مجال لممارسة جهود للتأثير في تشكيل البنى الجديدة. والمطلوب، من وجهة نظر إسرائيلية، هو من ناحية، بلورة طريقة صحيحة للتدخل لا ترمي إلى فرض مسارات مفتعلة ذات مضار كامنة كبيرة، ومن ناحية أخرى، لا تتجاهل الاتجاهات الرئيسية في البيئة الإقليمية والمحلية.

إن الغاية التي ينبغي العمل بموجبها، ومن وجهة نظر إسرائيلية، هي تحقيق أقصى قدر من التأثير في البيئة الاستراتيجية المحيطة من طريق استخدام أدوات متنوعة على مستويات متعدد، وعلى سبيل المثال[٦٠٠]:

---

[598] أودي ديكيل وعومر عيناف، ضرورة تحديث مفهوم الأمن القومي: استراتيجيا تأثير متعدد المجالات، مرجع سابق.

[٥٩٩] أودي ديكيل وعومر عيناف، المرجع نفسه.

[٦٠٠] أودي ديكيل وعومر عيناف، المرجع نفسه.

١. الوصول مباشرة إلى سكان الخصم من خلال "الدبلوماسية العامة" باستعمال وسائط الإعلام الحديثة، وتقديم مساعدة إنسانية للأفراد، وصولاً إلى مستوى تقديمها لمجتمعات محلية.
٢. استخدام وسائل قوة ناعمة مثل حرب معلوماتية، وحوافز اقتصادية، ووسائل قانونية، وأدوات تخريب سياسية، وترتيبات تتعلق بالمياه والطاقة، ومساعدة أمنية وتكنولوجية، ومبادرات من القطاع الخاص والمدني.
٣. تعاون مع جهات فاعلة لديها مصالح متداخلة مع مصالح إسرائيل– حالياً، الأمر بارز في علاقات وتعاون إسرائيل مع الأردن ومصر، وحتى مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية. ويمكن توسيع هذا الإطار ليشمل دولاً عربية براغماتية عبر التوصل إلى تفاهمات (اتفاقيات تطبيع) بشأن مصالح مشتركة، حتى أبعد من المجال الأمني.
٤. حرب "سايبر"، لتعطيل قدرات الأعداء والتأثير في قدراتهم .
٥. بناء منظومة قانونية ودعائية غايتها تقليص عزلة إسرائيل في المحافل الدولية، وتخفيف الضرر اللاحق بمشروعيتها، وتخفيف القيود والعقوبات ضدها، ولا سيما عندما تدعو الضرورة إلى استخدام القوة لغرض "الدفاع عن النفس".

إن المقاربة المتعددة المجالات تتطلب سيطرة منظومية تشمل تخطيط جميع الجهود وتنسيقها وتزامنها الفعال، بهدف تعظيم التأثير الإسرائيلي في المنطقة وخفض التهديدات، وفي المقابل توفير الفرص وتعزيزها. وتتيح الإدارة المنظومية استخدام وسائل عسكرية – ذات قدرات دقيقة وملحوظة على إلحاق الأذى بقدرات العدو – فضلاً عن وسائل ناعمة، مستخدمة بطريقة ذكية ومنسقة. إن تفعيلاً منظومياً متعدد المجالات من شأنه أن يدفع قدماً غاية سياسية، متمثلة في تدعيم موقع ومكانة إسرائيل كعنصر رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، من دون المساس بصورتها الردعية كصاحبة قدرات أذى ملحوظة، جنباً إلى جنب مع تقديم صورة إيجابية متمثلة في إسهامها في بناء وتنمية ومساعدة المحيط الإقليمي[601].

إن المبادئ الحيوية التي من شأنها أن تساعد في بلورة مقاربة متعددة المجالات تتمثل في الحفاظ على مرونة فكرية، وفي تطوير مسارات تعلُّم خاصة بصانعي القرار، بهدف الاستجابة

[601] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٨.

للتغيرات المتكررة والفرص الناشئة، مع الحرص على اجتناب "تضخيم" المخاطر والتهديدات التي قد تحبط أي مبادرة سياسية أو مدنية[٦٠٢].

ومن شأن التفكير والأداء بموجب مقاربة متعددة المجالات أن يسهم في نهاية المطاف في تطوير ردود عملية أكثر في مواجهة التحديات المستجدة.

ثانياً: الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة تحديات البيئة الاستراتيجية (البيئة العربية):

فرضت التغيرات والتحولات في البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل"، اتخاذ "إسرائيل" عدة خطوات واتباع استراتيجية اتخذت طابعاً دينامياً يتناسب مع كل مرحلة من مراحل التحولات والتغيرات في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الدولية ومتغيراتها؛ خصوصاً التحولات السياسية في المشهد السياسي الأمريكي، من وجود رئيس ديمقراطي (باراك أوباما)، شهدت فترته فتور في العلاقات إلى حدود التوتر، على الرغم من تفانيه في دعم "إسرائيل" عملياً، إلى دخول دونالد ترامب الرئيس الأمريكي الشعبوي المنحاز والمتماهي مع الكيان الإسرائيلي، بشكل لم يسبق له مثيل.

وقد حملت هذه الفترة الكثير من الفرص لإسرائيل لتنفيذ مخططاتها واستدارتها على الكثير من الاستراتيجيات السابقة في طريقة إدارة الصراع، وصولاً إلى عودة الحزب الديمقراطي إلى البيت الأبيض ممثلاً بالرئيس جو بايدن ٢٠٢١، الذي من الممكن القول أنه سيسير في مقاربة للعلاقة مع "إسرائيل" والتعامل مع ملف الصراع العربي الإسرائيلي، بين "روح أوباما" و"نار ترامب"، وقد باشر مهمته خلال المائة يوم الأولى من حكمه، وفق مبدأ دبلوماسية "الخطة خطوة" في إدارة ملف الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما تمخضت عنه بعض القرارات في هذا الإطار والتي شملت إعادة العلاقات مع الجانب الفلسطيني، والشروع في إعادة المساعدات إلى الفلسطينيين لوكالة الأونروا، لكن لم يُحدث خرقاً أو تحولاً في الموقف من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أو التعامل مع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، لكنه أعاد التأكيد على نظرة أوباما حول إيلاء مبدأ حل الدولتين الأهمية الكبرى، وجعلها الإطار الناظم للسلوك والمنظور الأمريكي تجاه الصراع.

---

[٦٠٢] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٨.

وقد قامت "إسرائيل" بصياغة وتطبيق استراتيجية أمنية سياسية لمواجهة تحديات البيئة الاستراتيجية المحيطة بها من خلال:

أ. التعامل بحذر مع "الربيع العربي":

اتخذت "إسرائيل" موقفاً ضبابياً من أحداث "الربيع العربي" بناء على القاعدة القائلة إن أي تدخل أو دعم إسرائيلي لأي قوة سياسية سيكون عقبة أمامها، وبما أن النتائج الممكنة للثورات العربية غير واضحة، فمن الأفضل استغلال الانشغال العربي بالثورات لتطوير إمكانيات "إسرائيل" التكنولوجية والعسكرية.

مع اندلاع الثورات العربية، يمكن ملاحظة ثلاث مراحل تبلور فيها التصور الإسرائيلي للبيئة الإقليمية بعد الربيع العربي: الصدمة، التكيُّف التكتيكي، واستعادة التوازن الاستراتيجي.

١.مرحلة الصدمة:

جاءت الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١، صادمة لإسرائيل، فلم تتوقع حدوثها، كما أنها لم تتوقع نتائجها حتى اللحظة الأخيرة، وزعم أكاديميون وسياسيون أن النظام المصري ليس شبيهاً بالنظام التونسي، وأن حدثاً شبيها بالحالة التونسية غير وارد بالحسبان. تعود الصدمة الإسرائيلية ليس إلى المفاجأة التي أصابت الأوساط الإسرائيلية فحسب، بل أيضاً بسبب غياب الخطط البديلة للتعامل مع الأحداث، المحتملة من سرعة وعمق تغيير[٦٠٣]. وأشارت الباحثة الإسرائيلية كارميت فيلنيس، إلى أن البحث الأكاديمي الإسرائيلي حول المنطقة يحتاج إلى تحول تاريخي، ففشله في توقع التحولات في العالم العربي نابع من اعتماده على أطر تحليلية قديمة ومحافظة، مثل: رأي عام غير مبال، نظم سياسية مستقرة وجيوش قوية[٦٠٤].

لم تكن الصدمة الإسرائيلية من الربيع العربي نابعة من إعجاب المُحب عندما يفاجئه بعمل لا يتوقعه، بل من تشاؤم الذي يرى كل تغيير خارج عن سيطرته يشكل تهديداً مباشراً له. وعلى المستوى الرسمي، فقد فضلت إسرائيل في هذه الفترة الانتظار إلى ما ستؤول له الأحداث، فكانت التصريحات السياسية العلنية قليلة على الرغم من استيائها من سقوط مبارك، وعلى الرغم من أن

---

[٦٠٣] Benedetta Berti, Israel and The Spring: Understanding Attitudes and Responses to the "Middle East", P130-146. See: 201303.west_and_the_muslim_brotherhood_after_the_arab_spring.chapter8.pdf (fpri.org) ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

[٦٠٤] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٦.

جهات رسمية لم تخف أن هنالك أنباء سُرِّبت حول الغضب الإسرائيلي من الموقف الأمريكي. فمثلاً، صرح فؤاد بن أليعزر وزير الدفاع الإسرائيلي السابق "الأمريكيون لم يفهموا، بعد، الكارثة التي أحدثوها في الشرق الأوسط"[٦٠٥].

وفي هذه المرحلة أطلق نتنياهو تصريحات تتضمن دعوات لإحياء المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، من أجل امتصاص ردة فعل الشارع العربي في ذلك الوقت، ومحاولة لكسب الوقت لحين انجلاء الأمور.

٢. مرحلة التكيف التكتيكي:

أعقبت الصدمة الإسرائيلية من اندلاع الأحداث في مصر، وانتشار الثورات، وما تبعها من حراكات غير ثورية، المطالبة بالإصلاح في دول المنطقة، مرحلة التكيف التكتيكي؛ أي محاولة فهم ما يحدث في المنطقة العربية، ومآلات الثورات العربية. وفي هذا السياق، يقول المؤرخان الإسرائيليان إيلي بوديه ونمرود غورن، إنه في الوقت الذي تعامل الغرب مع الثورات العربية وحركات الإصلاح بخطاب من الأمل ودعم الثورات الديمقراطية، فإن إسرائيل تعاملت معها على أنها تهديد لأمنها القومي، وطغى الخطاب الأمني على التعاطي الإسرائيلي مع الأحداث في العالم العربي، واعتبرت أن الرد الإسرائيلي على التحولات الدراماتيكية في المنطقة يجب أن يكون من خلال زيادة الميزانية العسكرية والأمنية[٦٠٦].

كما ظهرت المقاربات الأمنية للتغيرات في العالم العربي في الإنتاج البحثي الإسرائيلي في الحالة المصرية تحديداً، وذلك يعود إلى المكانة الخاصة لمصر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، فالأبحاث التي تناولت الثورة المصرية تطرقت، بالأساس، من حيث الكم، إلى التداعيات الأمنية والسياسية للثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، أو دراسة الأبعاد الأمنية للثورة المصرية، وحتى تلك الأبحاث التي تناولت الثورة المصرية بالتحليل والدراسة ومحاولة الفهم، لم تُغيّب البعد الإسرائيلي في تعاطيها مع الثورة المصرية؛ فمثلاً، تناولت أبحاث أكاديمية التحديات الأمنية المترتبة عن الثورة، مثل: الاستقرار الأمني في شبه جزيرة سيناء،

---

[٦٠٥] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٧.

[٦٠٦] مهند مصطفى، المرجع نفسه.

العلاقة مع قطاع غزة، العلاقة مع إسرائيل وسباق التسلح بينهما، وهو ما كان يشغل بال مراكز الأبحاث الإسرائيلية قبل الثورة[٦٠٧].

٣. مرحلة إعادة التوازن الاستراتيجي:

ارتبطت مرحلة استعادة التوازن الاستراتيجي مع سقوط الإخوان المسلمين وتنحية الرئيس محمد مرسي عن الحكم في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وتعقيد المسألة السورية عبر دخول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى الأزمة، وتعثر التحولات السياسية في ليبيا، واليمن. أصاب إسرائيل في هذه المرحلة ضرب من الثقة بالذات؛ فمن جهة، حاولت الإثبات للعواصم الغربية، أنها الدولة الوحيدة القادرة على فهم العقلية والتحولات العربية، وأن الأمل أو الواقع المتخيل المستقبلي الذي زرعه الربيع العربي في نفوس الكثير من الدوائر الغربية، كان مجرد وهم، كما بشّرت بذلك إسرائيل منذ البداية في السر والعلن. من جهة أخرى، تعيش إسرائيل زهواً استراتيجياً غير مسبوق في تاريخ صراعها مع العرب، فالدول تنهار، وجيوشها تتفكك، والصراعات الأهلية والبينية الإقليمية تزداد، والتناقضات الاستراتيجية بين دول المنطقة تصب لصالح إسرائيل. وأصبحت القضية الفلسطينية هامشية في الأجندة العربية، لذلك لم تتوان إسرائيل عن إفشال كل تسوية للحل دون رادع، وزيادة سيطرتها الاستيطانية على فلسطين، وشن ثلاث حروب على قطاع غزة في الفترة بين ٢٠١٢ و٢٠٢١، ما يعني أن التغيرات، في العالم العربي عموماً، وفي مصر خصوصاً، لم تمنع إسرائيل من شن حروب على قطاع غزة[٦٠٨].

ركزت الأبحاث الإسرائيلية في هذه المرحلة على دراسة العالم العربي "ما بعد الربيع العربي"، واعتبرت الأبحاث أن مرحلة الربيع العربي انتهت؛ أي الثورات من أجل الديمقراطية في العالم العربي، فركزت الأبحاث على دراسة وتقييم مرحلة الربيع العربي، وكأنها مرحلة وانتهت، وبحث انعكاساتها على المنطقة، التي تتمثل، أساساً، في انهيار الدولة القطرية، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية.

---

[٦٠٧] انظر على سبيل المثال، جزء من هذه المقالات العلمية الأكاديمية:

Ehud Eilam, Egypt: new government, old challenges, Defense & Security Analysis, 28 (2) 2012, p. 185-191.

Ehud Eilam, Operational aspects of a future war between Egypt and Israel, Defense & Security Analysis, 28 (3) 2012, p. 260-267. Hillel Frisch, The Egyptian Army and Egypt's 'Spring', journal of Strategic of Studies, 26 (2), 2013, p. 180-204.

[٦٠٨] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٢.

ب. توثيق العلاقات مع الدول العربية (التطبيع):

تعريف مصطلح التطبيع السياسي: تأتي كلمة التطبيع المستعملة حالياً ضمن بعد سياسي_اجتماعي مترجمة عن الكلمة الإنجليزية Normalization والتي إن توخينا دقة أكبر تعني (الاعتياد). وهي باختصار تعني عملية تحويل السلوك الطارئ _ سواء كان ذهنياً أو نفسياً أو سياسياً أو اجتماعياً_ إلى عادة (أو طبيعة) بحيث يظهر وكأنه جزء لا يتجزأ من الحياة الاعتيادية العامة والخاصة للإنسان.

وهو يعني أيضاً جعل ما هو غير طبيعي طبيعياً، وسياسياً يقصد به إعادة العلاقات بين دولة، ودولة أخرى بعد فترة من قطعها، لأي سبب كان، حروباً أو أية خلافات سياسية أخرى، والتطبيع يجعل العلاقات بين البلدين على أفضل حال، حيث تعود العلاقة طبيعية وعادية، كما لو لم يكن هناك حرب أو خلاف بينهما. ويأتي التطبيع إما بقرار معلن كما حدث بين الولايات المتحدة وفيتنام عام ١٩٩٥، أو أن يكون عن طريق أفعال غير مباشرة تصب في صالح الدولة المراد تطبيع العلاقات معها[609].

التطبيع بالنسبة لإسرائيل لا يعني مجرد إقامة علاقات تجارية أو مفوّضيات أو سفارات، وإنما من المفروض أن يشمل مراجعة مفاهيم الصراع ولفهم التاريخ والأسس الدينية... إلخ، أي يجب أن تكون عملية قلب جذرية للنظرة العربية والإسلامية تجاه إسرائيل واليهود، بحيث ينشأ عربي مسلم جديد بمفاهيم جديدة تنسف كل ما سبق من صورته المشوهة المرتبطة بالأعمال الإرهابية الإسرائيلية، والفكر المتطرف اليهودي[٦١٠].

استطاعت "إسرائيل" إحداث اختراق على مستوى التطبيع مع بعض الدول العربية والإسلامية خلال القرن الماضي، فقد اهتمت إسرائيل بالمشاركة في الترتيبات الأمنية الإقليمية في الشرق أو التنسيق الأمني أو بتطبيع علاقاتها مع البلدان العربية أو غير العربية في المنطقة، ويمكن في هذا الخصوص الإشارة الى ما يلي:

---

[609] ٣٠ مصطلحاً ثقافياً شائعاً وهاماً أنت بحاجة لمعرفتهم وفهمهم، انظر: https://cutt.us/Hxlb3، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤.

[٦١٠] كوثراني؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ١٩٩٥.

١. بحثت إسرائيل عن إنشاء تحالف إقليمي شرق أوسطي موال للغرب يكون على مبدأ "أيزنهاور"[٦١١]: مشاركة الولايات المتحدة عسكرياً، في مواجهة أنشطة التخريب في الشرق الأوسط.

٢. التعاون بين إسرائيل وتركيا وإيران الشاه في مجال الأمن والاستخبارات بموجب اتفاقية "الرمح"[٦١٢] بين رؤساء الدول الثلاث، وهو ما كان يتم بتشجيع الولايات المتحدة، كما اتضح من وثائق للمخابرات المركزية الأمريكية، التي استولى عليها الإيرانيون أثناء احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران[٦١٣].

٣. وتطور التعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا منذ مطلع الثمانينيات في مجال "مكافحة الإرهاب"، حيث قامت إسرائيل بتزويد تركيا بوثائق تدل على وجود علاقات بين جماعات تركية وأرمنية ومنظمات فلسطينية، وسلمتهم عددا من هؤلاء الأتراك كانت قد أسرتهم مع فلسطينيين عند غزو لبنان عام ١٩٨٢.[٦١٤]

٤. وأيضا توقيع إسرائيل معاهدتي السلام مع مصر والأردن كانت إطارا لتعزيز عملية السلام والأمن.

٥. كان لتوقيع اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية أثراً واضحاً في تمهيد الطريق لإسرائيل لتوسيع دائرة علاقاتها التطبيعية؛ فمنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي أقامت "إسرائيل" علاقات رسمية مع دول كانت يوماً ما من الدول المعارضة لسياستها؛ كالصين والهند واليونان وغيرها من الدول، بالإضافة إلى تحسن علاقاتها مع روسيا.

---

[٦١١] نسبة إلى الرئيس الأمريكي الجمهوري دوايت أيزنهاور، الذي حكم أميركا خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى ١٩٦١. وقد أعلن أيزنهاور مبدأه، في الخامس من يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧، في رسالة للكونغرس ركز فيها على أهمية سد الفراغ، الذي نتج في منطقة الشرق الأوسط بعد انسحاب بريطانيا منها، انظر: صحيفة البيان، دبي، ٢٠٠٩/٣/٢٨.

[٦١٢] اتفاقية الرمح الثلاثي أو الاتفاق المحيطي ١٩٥٨ The Peripheral Alliance هي اتفاق سري سعت له اسرائيل ليشكل تحالفاً استخبارياً ثلاثياً مع إيران وتركيا بشكل رئيس في عام ١٩٥٨، وقد تمّ على إثر تغيراتٍ كبيرة حصلت في دول المنطقة المحيطة بإسرائيل منها انتهاء حلف بغداد وثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ والوحدة بين مصر وسوريا، وبدأ هذا الاتفاق لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات التجسس المشتركة، وتحول سريعاً الى دعم لوجستي لبلدان الاتفاق في مجالات عديدة، أهمها الصناعات العسكرية وبيع الأسلحة والأمن المائي لإسرائيل، و يذكر المستشار الإسرائيلي الأمريكي يوسي ألفر Yossi Alpherأن التعاون كان بشكل يومي لفترة طويلة منذ عام ١٩٥٨، انظر: صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠٢٠/٦/٢١.

[٦١٣] مجلة شؤون عربيه، العدد (٦٢)، ١٩٩٠، ص ١٤٣.

[٦١٤] عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٨٠.

اعتبرت "إسرائيل" أن توقيع اتفاق فيينا بين إيران ومجموعة (٥ +١) سنة ٢٠١٥، هو نقطة تحول في تاريخ "إسرائيل" على المستوى الاستراتيجي في المنطقة، فالاتفاق دشّن مرحلة جديدة من الصراع بين "إسرائيل" وإيران في المناطق التي تتقاطع أو تتصادم فيها مصالح الدولتين، وخاصة في سورية، لبنان وفلسطين. وأشار خبراء إسرائيليون أن المرحلة القادمة، بعد توقيع الاتفاق، ستشهد تصعيداً في الصراع بين "إسرائيل" وإيران في المنطقة في محاور عديدة[٦١٥].

انطلقت "إسرائيل" في مقاربتها للملف الإيراني من خلال المعادلة الصفرية، أي أن كل نجاح لإيران هو خسارة لـ"إسرائيل" والعكس صحيح. وقد رأت تل أبيب أن الاتفاق مع إيران سيعزز علاقات "إسرائيل" مع دول المنطقة، عبر تحالفات سرية وعلنية لمحاصرة واحتواء التأثير الإيراني بعد الاتفاق، ولكن "إسرائيل" تعلم أن مثل هذه التحالفات تحتاج منها الى حل القضية الفلسطينية، وهذا يضع "إسرائيل" في مرحلة ما بعد الاتفاق أمام مفترق طرق، فمن جهة هنالك مصلحة "إسرائيل" لاحتواء إيران، وهي تعتقد أن الدول السنية الخليجية هي ضلع مهم في احتواء إيران، ومن جهة ثانية عليها التوصل الى تسوية في المسألة الفلسطينية لتعميق العلاقات مع الدول العربية السنية، وهذه التسوية ليست سهلة في الحكومات التي تسيطر عليها الأحزاب اليمينية.

فالاتفاق بالنسبة لـ"إسرائيل" سيؤدي إلى بناء خارطة تحالفات جديدة في المنطقة، يكون مركزها معارضة إيران ومحورها في المنطقة. وتهدف "إسرائيل" إلى جعل التصدي لمحاولات إيران للهيمنة الإقليمية الملف المركزي على الأجندة الإقليمية، وتكون هي جزءاً من تحالفات، سرية وعلنية، مع دول المنطقة لاحتواء هذه الهيمنة وتقليصها.

رأت "إسرائيل" أن البيئة الإقليمية التي تشكلت بعد الاتفاق النووي، تحمل مخاطر عليها، وفرصاً لها في الوقت ذاته. وشدد نتنياهو كثيراً في خطاباته ومقابلاته الصحافية، على غير عادته، على وجود علاقات أمنية مع دول عربية في المنطقة. ففي هذا السياق صرح موشي يعالون وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك خلال كلمة له في مؤتمر الأمن في "ميونخ" في شباط/ فبراير ٢٠١٦، أن لـ"إسرائيل" علاقات سرية مع دول الخليج، كما أشار: "بالنسبة لهم إيران والإخوان المسلمين هم

[٦١٥] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ١١٥.

العدو، إيران هي الرجل السيء بالنسبة لنا وللنظم السنية، هم لا يصافحوننا بالعلن، لكننا نلتقي بهم في الغرف المغلقة"[٦١٦].

في خطابه في مؤتمر هرتسليا في حزيران/ يونيو ٢٠١٦، تطرق نتنياهو إلى البيئة الإقليمية لإسرائيل، موضحاً أن إيران ما تزال تشكل الخطر الأساسي على إسرائيل وأمن المنطقة، واعتبر أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا يصل في خطورته إلى الخطر الإيراني، فهو ليس دولة بالمفهوم الحقيقي لا من حيث الأدوات والإمكانيات التي يملكها، ولا من حيث القدرات البشرية التي تعمل لديه، ويعتقد نتنياهو أنه يمكن هزيمة تنظيم "داعش". ولكنه أشار إلى أن إيران هي "إمبراطورية"، على حد تعبيره، تمتلك من القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والإمكانيات التكنولوجية والبشرية، لتبقى الخطر الحقيقي على إسرائيل في المنطقة حتى بعد توقيع الاتفاق النووي معها. واعتبر أن المحور الشيعي أكثر تنظيماً وخطورة من المحور السني المتطرف (مثل: منظمات داعش، القاعدة والنصرة)، فالمحور الأخير غير متكتل، ويخوض حروباً داخلية بين مركباته، بينما المحور الشيعي منظم وتقوده إيران نحو الهيمنة على المنطقة بتصور منظم ومنهجي[٦١٧]، خصوصاً بعد ترسيخ وجوده في اليمن وسوريا ولبنان والعراق.

ويمكن القول إن دولاً عربية توافق على تقييم نتنياهو للخطر الإيراني بعد الاتفاق النووي، على عكس تصورات الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، وهي الفرص التي تدخل من خلالها إسرائيل إلى البيئة الإقليمية كشريك وليس كخصم.

تتميز البيئة الإقليمية بالنسبة لإسرائيل بديناميكيتها وتعقيدها، وذلك بسبب تقاطع مصالح دولية مع المصالح الإقليمية للقوى اللاعبة في المنطقة. فقد بدأت العلاقات الإسرائيلية العربية تظهر للعيان سنة ٢٠١٨، ما شجع هذه العلاقة وجود الرئيس الأمريكي ترامب المؤيد بشكل غير مسبوق لـ"إسرائيل"، ومهندس تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية العلنية، بعد أن كانت تلفها حالة من الضبابية وعدم الوضوح، وتم ترتيب زيارات لمسؤولين إسرائيليين إلى الدول العربية، توجت بزيارة نتنياهو إلى سلطنة عُمان ولقاء السلطان قابوس ٢٠١٨/١٠/٢٨،[٦١٨] وزيارة وزراء إسرائيليين إلى

---

[٦١٦] براك ربيد، "يعلون: نلتقي مع ممثلي دول الخليج في غرف مغلقة"، مقال نشر في هآرتس، ٢٠١٦/٢/١٥.

[٦١٧] خطاب نتنياهو في مؤتمر هرتسليا ٢٠١٦ انظر: Herzliya Conference - Israel National News، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٢.

[٦١٨] موقع بي بي سي، ٢٠٢١٨/١٠/٢٨.

دول عربية، مثل زيارة وزيرة الثقافة، ميري ريغيف، لأبوظبي، في ٢٠١٨/١٠/٢٥ التي وإن جاءت ضمن مسابقة رياضية دولية، إلا أنها تحولت لزيارة دبلوماسية[٦١٩]، فضلاً عن إزالة المعارضة أو حتى التحفظ لدى دول عربية تستضيف بطولات رياضية عالمية من رفع العلم الإسرائيلي وعزف النشيد الوطني الإسرائيلي "هتكفا" (الذي يدعو إلى قتل العرب) كما حدث في ٢٠١٩/٣/٢٢، في العاصمة القطرية الدوحة[٦٢٠].

كما زاد تفاخر نتنياهو في كل مناسبة حول تعزيز علاقات "إسرائيل" مع دول عربية كدلالة عن تغير مكانة "إسرائيل" الدولية والإقليمية، وعلى أن القضية المركزية هي إيران وليس الاحتلال. في المجمل تحولت "إسرائيل" إلى لاعب مركزي في البيئة الإقليمية، ولها تداخل في الصراعات المختلفة في الإقليم، سواء بشكل مباشر (الهجمات في سورية)، أو بشكل غير مباشر (التعاون مع دول عربية).

استطاع نتنياهو إدارة ملف الخارجية من خلال تبني نمط عمل مثابر لإزاحة الاهتمام بالاحتلال وتقليصه إلى حدِّه الأدنى، مقابل التركيز على الخطر "الإقليمي الإيراني والإسلامي" وتضخيمه. وقد اعتمدت السياسة الخارجية على ثلاث رافعات أساسية لبناء شبكة علاقات إسرائيل وتعزيزها[٦٢١]:

١. **الرافعة التكنولوجية:** استخدمت إسرائيل تفوقها وتميزها التكنولوجي والعلمي، ومنظوماتها المتطورة من الأسلحة من أجل تعزيز علاقاتها الخارجية، وبناء علاقات مع دول جديدة خصوصاً في أفريقيا.

٢. تحويل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المتميزة في عهد إدارة الرئيس دونالدِ ترامب إلى مصدر قوة، وجسر لمد العلاقات بين "إسرائيل" ودول أخرى، إذ تطور انطباع لدى الكثير من الدول، بما فيها دول عربية وإسلامية، أن الوصول إلى الإدارة الأميركية يكون من خلال إسرائيل. هذا الانطباع أعطته أيضاً الإدارة الأميركية في أكثر من مناسبة، حيث قاطعت منظمات ودول صوتت ضد "إسرائيل" في المؤسسات الدولية، لا بل اتخذت سياسات تسبق "إسرائيل" في مواقفها الإقليمية منذ صعود ترامب.

---

[٦١٩] موقع روسيا اليوم، ٢٠١٨/١٠/٢٩.

[٦٢٠] موقع بي بي سي، ٢٠١٩/٣/٢٤.

[٦٢١] موقع بي بي سي، ٢٠١٧/١٢/٢١.

٣.**محاولة استغلال الصراع السني الشيعي لإعادة بناء تحالفات استراتيجية إقليمية** على أسس المعاداة لإيران وليس الموقف من القضية الفلسطينية. فيما أسهم تراجع حدة الأحداث في البيئة الإقليمية في بلورة تصورات أكثر وضوحاً، بعد أن كانت رؤيتها مشوشة مع بدايات الربيع العربي.

لقد توفرت بيئة عمل مريحة نسبياً للدبلوماسية الإسرائيلية أتاحت لنتنياهو ضبط السياسة الخارجية وفق تصوراته الأيديولوجية وأجندته الصهيونية التي تسعى نحو إزاحة الاحتلال من أولويات العالم، مقابل تضخيم المخاطر الإيرانية والجهادية. وأسهم في ذلك ميل البيئة الإقليمية نحو الاستقرار على الشرخ السني الشيعي، إضافة إلى التحولات في النظام الدولي، من حيث صعود ترامب، وزيادة قوة اليمين الشعبوي عالمياً، وتأييده للرؤية الإسرائيلية الحالية.

شكل مؤتمر وارسو الذي عُقد برعاية أمريكية، في شباط/ فبراير ٢٠١٩، والذي ضم دولاً عربية وأوروبية وإسرائيل لمواجهة إيران وبرنامجها النووي والصاروخي، وتشديد العقوبات عليها، نقطة مهمة في تطبيع علاقات إسرائيل" مع الدول العربية، وتحويل الأنظار عن القضية الفلسطينية وتركيزها على قضية الخطر الإيراني في المنطقة. وقد قال نتنياهو على هامش مؤتمر وارسو: "شاركت في لقاء ضد إيران يحضره ٦٠ وزيراً للخارجية، وممثلاً من دول العالم. المهم هو عقد اللقاء، وهذا هو لقاء علني وليس سرياً، لأن هناك لقاءات سرية كثيرة. هذا هو لقاء علني مع ممثلين عن دول عربية بارزة تجلس مع إسرائيل من أجل دفع المصلحة المشتركة قدماً، وهي عبارة عن محاربة إيران"[٦٢٢].

وفي سياق تحليله لمؤتمر وارسو، شدد محلل الشؤون الأمنية في صحيفة "معاريف"، يوسي ميلمان، على أنه "على عكس الانطباع الذي يحاول نتنياهو إثارته لدى الجمهور لأهداف سياسية داخلية، فإن الوضع الاستراتيجي والاستخباري الإسرائيلي إنما تحسن وحسب، والمخاطر والتهديدات تراجعت، وهي بعيدة بالتأكيد عن وصف "تهديد وجودي". ويدل على ذلك تقريران آخران، الأول هو الميزان الاستراتيجي الذي قدمه مجلس الأمن القومي إلى المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت)، والثاني هو التقييم الاستخباري السنوي لوحدة الدراسات في شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان")". وأضاف ميلمان أن تقرير مجلس الأمن القومي يتحدث عن "تحسن وضع

[٦٢٢] بومبيو: لا استقرار بالشرق الأوسط دون المواجهة مع إيران، موقع مدار نيوز، ٢٠١٩/٢/١٤، انظر: بومبيو: لا استقرار بالشرق الأوسط دون المواجهة مع إيران – وكالة مدار نيوز (madar.news) ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١١.

إسرائيل الاستراتيجي"، نتيجة "قوة كبيرة وكنوز" سياسية. وشدد التقرير على أن "إسرائيل تنشئ شراكات جديدة مع الدول السنية التي تشاركها الرأي، حول الحاجة إلى لجم جهود إيران التوسعية في الشرق الأوسط، والتخوف من حيازة إيران سلاحاً نووياً"[٦٢٣].

وبحسب الميزان الاستراتيجي الذي يصدره مجلس الأمن القومي، فإن "تحسن وضع إسرائيل يستند أيضاً إلى اقتصاد مستقر وحدود آمنة"، لكن المسؤولين في مجلس الأمن القومي، وكذلك في شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، يشددون على "التحديات التي قد تقود إلى انعطافات مهمة في العام ٢٠١٩ وتؤثر على إسرائيل ومكانتها في الشرق الأوسط"[٦٢٤].

وفي ورقة عمل قدمت لمؤتمر هرتسليا عام ٢٠١٨، جاء أن إسرائيل تراجعت عن معارضتها أو تحفظها من تزويد دول الخليج ومصر بأسلحة أميركية متطورة، ويحذر التقرير من أن ذلك قد يلعب دوراً سلبياً في جسر الهوة النوعية بين إسرائيل والدول العربية، فيما يتعلق بمنظومات التسلح[٦٢٥].

ينطلق التطبيع مع "إسرائيل"، ليس من الشراكة في مواجهة إيران والإسلام السياسي فحسب، بل من الاعتقاد الذي لا يزال دارجاً في الأروقة العربية، أن الطريق إلى واشنطن يمر بتعزيز العلاقات العلنية والسرية مع "إسرائيل"، لذلك يحرص المسؤولون العرب على لقاء المؤسسات اليهودية في أمريكا، وذلك بهدف التأثير على سياسات الولايات المتحدة تجاههم، والتأثير على المؤسسات اليهودية يتم من خلال العلاقة مع "إسرائيل".

تنطلق الاستراتيجية الخارجية الإسرائيلية في الساحة العربية والخليجية تحديداً من عاملين ومرتكزين أساسيين: تلاق في الموقف المشترك ضد إيران وفي التخوفات من نفوذها في المنطقة. وقد نشر، مركز دراسات الأمن القومي نتائج استطلاع ادعى أنه قام بها في شبكات التواصل الاجتماعية العربية، تفيد بأن النظرة العدائية لإيران تزيد عن النظرة العدائية لإسرائيل وسط الجمهور

---

[٦٢٣] تحليلات .... مؤتمر وارسو قصة فشل معلن، موقع مدار نيوز، ٢٠١٩/٢/١٤، انظر: تحليلات .... مؤتمر وارسو قصة فشل معلن – وكالة مدار نيوز (madar.news) ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/٤.

[٦٢٤] تحليلات .... مؤتمر وارسو قصة فشل معلن، المرجع نفسه.

[٦٢٥] شاؤول شاي، عوديد بروش، ويائير فراميوفيتش، سباق التسلح في الشرق الأوسط وتحديات إسرائيل، ورقة قدمت إلى مؤتمر هرتسليا الـ١٨، أيار ٢٠١٨.

العربي[٦٢٦]. حيث بدأت تستقر لدى بعض الساسة الإسرائيليين توجهات مفادها أن الدول العربية هي من يمكنها أن تكون طريقاً ومفتاحاً لحل / حسم القضية الفلسطينية كما تراها إسرائيل أمنياً، وليس العكس؛ ما يسميه البعض أسلوب (من الخارج إلى الداخل)، وذلك لإضعاف دور السلطة الفلسطينية في رفض صفقة القرن[٦٢٧].

وفي تطور بارز لتطبيع العلاقات بين "إسرائيل" وبعض دول الخليج العربي، تم تسريب اتفاق بين الجانبين، سُمي بـ"اتفاق اللا حرب"، فقد انتشر هذا الخبر في تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠١٩، في الصحافة الإسرائيلية، وهو اتفاق، بحسب الصحافة الإسرائيلية، يرمي إلى تعزيز التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية. ووفق التسريب، فقد أقام وزير الخارجية الإسرائيلي "إسرائيل كاتس" Israel Katz سلسلة لقاءات مع وزراء خارجية عرب من أجل بلورة نص الاتفاق؛ وجوهر أو منطلق الاتفاق يقوم على اعتبار الملف الإيراني التهديد الأبرز، ونظراً لغياب إمكانية واقعية حالية "لحل القضية الفلسطينية" والوصول لاتفاق سلام شامل، فيتم التوقيع على هذا الاتفاق[٦٢٨].

بصرف النظر عن صحة هذا التسريب حول الاتفاق من عدمه، إلا أن لقاءات تطبيعية كانت تجري بين إسرائيل/ مسؤولين إسرائيليين ودول عربية. فقد أصدر درعي، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، قراراً يسمح للإسرائيليين بالسفر إلى السعودية بهدف العبادة أو التجارة[٦٢٩].

شهد عام ٢٠٢٠ تطورات دراماتيكية تمثلت في توقيع اتفاقيات "أبراهام" التطبيعية بين "إسرائيل" وكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة في ٢٠٢٠/٩/١٥،[٦٣٠] والسودان في ٢٠٢٠/١٠/٢٣،[٦٣١] والمغرب في ٢٠٢٠/١٢/٢٢،[٦٣٢] كما شهدت العلاقات السرية مع السعودية تحسناً ملحوظاً. ويمكن ربط اتفاقات التطبيع والتقارب الرسمي بن إسرائيل وبعض الأنظمة العربية ببعض التغيرات الإقليمية التي حصلت في السنوات الأخيرة، ودفعت إسرائيل إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية في المنطقة، وهي:

---

[٦٢٦] خالد عنبتاوي، مشهد العلاقات الخارجية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مركز مدار، رام الله، ٢٠٢٠، ص ١١٠.

[٦٢٧] خالد عنبتاوي ، المرجع نفسه، ص ١١١.

[٦٢٨] خالد عنبتاوي، المرجع نفسه.

[٦٢٩] خالد عنبتاوي، المرجع نفسه.

[٦٣٠] وكالة الأناضول، ٢٠٢٠/٩/١٦، انظر: https://cutt.us/Gggo4، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٧.

[٦٣١] موقع موقع الجزيرة.نت، ٢٠٢٠/١٠/٢٣، انظر: https://cutt.us/JGx0l، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/١١.

[٦٣٢] موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/١٢/٢٢، انظر: https://cutt.us/olpwd. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٢.

١. تراجع قوة النظام الرسمي العربي والمؤسسات العربية الجامعة في أعقاب فشل الثورات العربية .
٢. تعاظم دور ونفوذ بعض دول الخليج العربي (السعودية والإمارات العربية) .
٣. تعاظم دور تركيا وإيران كلاعبين إقليمين، الأمر الذي يجعل من قلق إسرائيل والإمارات والسعودية قاسما مشتركاً .
٤. تهميش المسألة الفلسطينية وتحولها إلى شأن ثانوي في المنطقة.

وقد رأت الحكومة الإسرائيلية في هذه المتغيرات فرصة من أجل التموضع في خارطة التحالفات الإقليمية بوصفها شريكة للمحور "السني" في مواجهة النفوذ الإيراني والتركي. وبالتالي، وجدت إسرائيل فرصة سانحة لإعادة صياغة المعادلة الدبلوماسية الإقليمية، بناء على رؤية نتنياهو المتمثلة بفرض مبدأ "السلام مقابل السلام" بدلاً من مبدأ "الأرض مقابل السلام". هذا يعني البدء بالتطبيع الرسمي قبل، أو بمعزل عن، التسوية مع الفلسطينيين وهو ما يعتبر مكسباً أمنياً وسياسياً واستراتيجياً لإسرائيل[٦٣٣].

الفرع الثاني

الاستراتيجية الإسرائيلية للتأثير في البيئة الإقليمية

اتبعت "إسرائيل" في إدارتها لملف البيئة الإقليمية، سياسات واستراتيجيات، حققت في بعضها نجاحات مهمة، غير أنها لم تستطع حسم هذا الملف لصالحها بشكل نهائي؛ بسبب أولاً تغيّر المعطيات الدولية والإقليمية، ثانياً بسبب وجود لاعبين دوليين وإقليميين تتعارض مصالحهم مع مصالح إسرائيل في كثير من الجوانب، وهو ما سنتناوله في السطور القادمة.

أولاً: التحالفات الإقليمية وإحياء "سياسة دول الأطراف":

تعتبر مصر الدولة المركزية التي اهتمت إسرائيل بالأحداث الجارية فيها منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير وحتى سقوط الإخوان في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وكان همها الأساسي الحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، فبعد الثورة حاولت إسرائيل، بشتى الطرق، الحفاظ على الاتفاق في حده الأدنى.

[٦٣٣] خالد عنبتاوي، مشهد العلاقات الخارجية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢١، مركز مدار، رام الله، ٢٠٢١، ص ٨١.

وعملت "إسرائيل"، وما تزال، على الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه، لتعزيز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد، وتعزيز سيطرتها التوسعية في الأراضي الفلسطينية. فالرؤية الإسرائيلية عند بداية "الربيع العربي" كانت ترى بوضوح أن انعكاس التغييرات العربية عليها على المدى البعيد سيكون كبيراً باتجاه السلب، فعملت على تفادي انعكاسات المستقبل من خلال استغلال الحاضر، وبناء موقع لها في البيئة الإقليمية الجديدة، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في الدفع بعزل القوى المعادية لها، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية بشكل رسمي أو فعلي، وتأجيل أي بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وخصوصاً القضية الفلسطينية والجولان، وتعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند، والصين، وغيرهما، وبناء محور جديد من التحالفات الإقليمية ودول الأطراف للبيئة الإقليمية القريبة[٦٣٤]، ويمكن القول أن "إسرائيل" تعمل في البيئة الإقليمية المتغيرة على صعد عدة منها[٦٣٥]:

أولاً: تعزيز علاقتها الإقليمية مع الدول العربية التي تصنفها "معتدلة" عبر الدخول من بوابة المصالح المشتركة الآنية، التي فرضها الواقع الإقليمي المتشكل بعد الثورات العربية.

ثانياً: تعزيز علاقتها مع دول أطراف للبيئة الإقليمية والمحيطة بالعالم العربي، مثل الهند، واليونان، وقبرص وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق؛ كأذربيجان وأوزبكستان، بالإضافة إلى دول في أفريقيا. وتتم هذه العملية، أيضاً، كجزء من تآكل علاقات "إسرائيل" مع الدول الغربية المركزية بسبب موقفها من الموضوع الفلسطيني، فتحاول التعويض عن ذلك بتطوير علاقات مع دول أطراف كجزء من العودة إلى فكرة بن جوريون حول سياسات الأطراف في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي. كما تحاول بناء طوق حول الدولة التركية من خلال علاقات مع جيرانها من الغرب والشرق، مصر أرمينيا واليونان وقبرص وأذربيجان وأزباكستان.

ثالثاً: تهميش الموضوع الفلسطيني وإدراجه في أسفل سلم أولويات التفكير الإسرائيلي، عبر معارضة كل مبادرة للتسوية، وتعزيز السيطرة الكولونيالية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبني فكرة التسوية الإقليمية العامة كمقدمة للتسوية مع الفلسطينيين.

---

[٦٣٤] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، مرجع سابق، ص، ٢٧.

[٦٣٥] مهند مصطفى، المرجع نفسه، ص، ٢٨– ٢٩.

ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية الساحة الإقليمية لإسرائيل، ليس من حيث أنها مصدر الأزمات وعدم الاستقرار كما كان في السابق، بل أيضا لكونها مصدراً للحل أيضاً، وباتت إسرائيل مرتبطة بدول إقليمية، في حل أزماتها السياسية والأمنية؛ ففي قطاع غزة لعبت قوى إقليمية الدور السياسي في الوصول إلى تهدئه وإيقاف الحرب في العام ٢٠١٢ والعام ٢٠١٤، والعام ٢٠٢١ وبخاصة الدور المصري والقطري. وبعد اندلاع الاحتجاجات في القدس في العام ٢٠١٥، لجأت إسرائيل إلى الأردن من أجل التوصل معها إلى اتفاق حول السيطرة على المسجد الأقصى المبارك. هكذا صارت دول الإقليم قادرة فعلياً على لعب دور أكبر كعامل تهدئة استراتيجي، ولم تعد فقط مصدر أزمات لإسرائيل، وهو أمر بدأ فعلياً بعد حرب الخليج الأولى، وتعزز في السنوات الأخيرة.

في السياق نفسه، رأى وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي يعلون Moshe Ya'alon أن الحكومة الإسرائيلية لا تتعامل مع أحداث المنطقة العربية بمصطلحات مثل "الربيع العربي"، أو "الخريف الإسلامي". واعتبر أن الحكومة تنظر إلى أن الوضع العربي متنوع، ومتعدد الألوان، وأن هذا الوضع يحمل مخاطر لإسرائيل، إلا أنه، أيضاً، يحمل فرصاً لا تقل أهمية. وادعى يعلون أن الأحداث في العالم العربي تشير إلى تفكك الدول الوطنية (القومية)، واعتبر أن ما يحدث في لبنان من وجهة نظر إسرائيل هي حرب أهلية، ربما لهيبها أقل من الحرب الدائرة في سوريا، ولكنها حرب أهلية بين الشيعة والسنة. واعتبر أنه يمكن الإعلان عن فشل مدو لمفهوم الدولة الوطنية في المنطقة العربية؛ وأضاف أن هذا الوضع سوف ينتج عدم استقرار "مزمن" في المنطقة، وهو التحدي الأساسي لإسرائيل في المنطقة[٦٣٦].

ورأى يعلون أن النظرة الإسرائيلية للأحداث في المنطقة العربية تختلف عن النظرة الغربية، حيث أن إسرائيل تنظر إلى المدى البعيد لما ستفرزه الأحداث في المنطقة العربية، وذلك على عكس النظرة الغربية التي تريد أن تجد حلاً لكل القضايا الآن وحالاً. ويلمِّح يعلون بالذات إلى المسألة الفلسطينية، والضغط الغربي على إسرائيل لحل هذه المسألة الآن وسريعاً، بينما يعتقد

---

[٦٣٦] Ya'alon lays out Mideast vision, which resembles Netanyahu's, The Times of Israel newspaper, 15/3/2015, https://cutt.us/tvh1R ، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٨/١٤.

يعلون أن إسرائيل بإمكانها إدارة الصراع مع الفلسطينيين دون تسوية لسنوات قادمة، وتكون نتائج هذه الإدارة أقل ضرراً على إسرائيل من أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين[٦٣٧] .

على الجانب الآخر، وكجزء من محاولة إسرائيل مواجهة التغيرات الإقليمية، فإن السياسة الإسرائيلية الإقليمية تشهد عودة إلى منظور بن جوريون نحو إعادة إحياء "سياسية الأطراف"، وتتضمن دعم إقامة دولة كردية ودولة جنوب السودان. فقد صرح نتنياهو في حزيران/ يونيو العام ٢٠١٤ تصريحاً لافتاً، أن إسرائيل تؤيد إقامة دولة كردية في سورية والعراق[٦٣٨]. وعلى الرغم من أن نتنياهو لم يكرر هذا التصريح علناً مرة أخرى، فإنه يؤكد على وجود علاقات بين إسرائيل ونظام الحكم الذاتي الكردي في العراق، وهو ما يعيد إلى الأذهان التحالف القديم بين إسرائيل والأكراد في الستينيات، عندما دعمت إسرائيل الثورة الكردية ضد النظام المركزي العراقي كجزء من سياسة الأطراف التي بلورها بن جوريون في العقود الأولى بعد تأسيس إسرائيل[٦٣٩].

وقد سبقت تصريح نتنياهو جهود بذلها شمعون بيريس وأفيجدور ليبرمان (وزير خارجية إسرائيلي سابق) في محاولة لإقناع الإدارة الأمريكية بدعم دولة كردية مستقلة، حيث قال بيريس في لقائه مع أوباما في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، أن "العراق يتفكك أمام أنظارنا، وإقامة دولة كردية مستقلة باتت حقيقة واقعية"[٦٤٠].

ينبع هذا الدعم من هدفين:

أولاً: تحويل الدولة الكردية لحاجز أمام تمدد داعش: في مقال كتبه كوبي ميخائيل المحاضر في "جامعة أرئيل" الإسرائيلية، في صحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من نتنياهو والداعمة له، أشار إلى أن إقامة دولة كردية ستسهم في وقف تمدد تنظيم داعش، وسيشكل عائقاً حقيقياً أمام التنظيم، كما سيشكل عدالة تاريخية للأقلية الإثنية القومية الكبيرة والمقموعة، وحليفاً طبيعياً للغرب عموما،

---

[٦٣٧] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، مرجع سابق، ص، ٣٢.

[٦٣٨] براك ربيد. "نتنياهو على خلفية الأزمة في العراق: إسرائيل تدعم دولة كردية مستقلة"، مقال نشر في هآرتس، ٢٠١٥/٦/٢٧.

[٦٣٩] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، مرجع سابق، ص، ٣٧.

[٦٤٠] مهند مصطفى، المرجع نفسه.

فضلاً عن إسرائيل"[٦٤١]. ويمكن استغلال هذه العلاقة لزيادة التأثير والضغط على النفوذ الإيراني في العراق وسورية.

ثانياً: إن إقامة دولة كردية مستقلة ستُسهم في تعزيز التأثير الإسرائيلي على المستوى الإقليمي: حيث ستعزز إسرائيل علاقتها مع الدولة الجديدة بسرعة، وتتشابك معها في مصالح اقتصادية عديدة، وأهمها الغاز والنفط والسلاح، كما أن هنالك ١٥٠ ألف يهودي يعيشون في إسرائيل من أصل كردي[٦٤٢]، تربطهم علاقات حنين مع بلدهم الأصلي.

يأتي تصريح نتنياهو حول دعم الدولة الكردية في سياق سياسة تحالفات أوسع من سياسة الأطراف التقليدية التي رفعها بن جوريون، فإسرائيل اعترفت بدولة جنوب السودان بعد استقلالها، وتسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز علاقاتها مع إفريقيا، حيث وضع ليبرمان، عندما شغل منصب وزير الخارجية، القارة الإفريقية في سلم أولويات الدبلوماسية الإسرائيلية، وزار دولها مرات عديدة، وكذلك الأمر فإن الاعتراف بدولة كردية مستقلة سبقه تعزيز إسرائيل لعلاقاتها مع الساحة الخلفية للعراق وإيران في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

ووفق مبدأ تعزيز وتوسيع وإحياء سياسات "تحالف الأطراف"، التي تعني تعزيز التحالفات مع دول محيطة بالبيئة الإقليمية، ونذكر ما تم إنجازه إسرائيلياً حتى الآن:

أ. اصطفاف جديد مع اليونان وقبرص جمعه محاولة عزل الدور التركي كجزء من إجبارها على عقد اتفاق المصالحة مع "إسرائيل" في العام ٢٠١٦، وتعزيز التأثير الإسرائيلي في الاتحاد الأوروبي. تعزيز العلاقات مع الهند بشكل غير مسبوق، وذلك في تقاطع مصالح أيديولوجي واستراتيجي نابع من التفاهم حول "الإرهاب الإسلامي" كعدو مركزي، وتوجهات يمينية قومية مشتركة، كما تعزز "إسرائيل" علاقتها مع دول الاتحاد السوفييتي السابق (أذربيجان) في محاولة لمحاصرة إيران من الخلف (الشمال الغربي). فقد أبرمت "إسرائيل" صفقات عسكرية مع أذربيجان باعت بموجبها أسلحة متطورة وعتاداً عسكرياً مع تقنيات تكنولوجية حديثة؛ كما باعتها طائرات بدون طيار متطورة لأهداف تجسسية، وطائرات بدون طيار هجومية كان لها دور كبير في الحرب الأذربيجانية الأرمينية في أواخر سنة ٢٠٢٠، والتي كانت الغلبة فيها لأذربيجان بسبب الأسلحة

---

[٦٤١] كوبي ميخائيل. "دولة كردية عائق لتمدد داعش"، مقال نشر في صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/١١/١.

[٦٤٢] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، مرجع سابق، ص، ٣٨.

المتطورة التي ابتاعتها من "إسرائيل" وتركيا. وتحصل إسرائيل مقابل العتاد العسكري والتكنولوجي على ١٠-١٥٪ من نفطها من أذربيجان بواسطة أنبوب يمر في تركيا، وإمكانية التجسس على إيران من الشمال الغربي[٦٤٣].

ب. استطاعت "إسرائيل" أن تعمق علاقاتها مع القارة الإفريقية، وذلك كجزء من بناء تحالفات بديلة للمحاور التقليدية التي اندرجت إسرائيل في سياقها سابقاً، وقد ظهرت هذه العلاقات في امتناع دولتين إفريقيتين في مجلس الأمن عن التصويت حول قرار الدولة الفلسطينية، وهما نيجيريا ورواندا، ولم يكن امتناع هاتين الدولتين نابعاً من ضغط أميركي فحسب، بل من تعميق العلاقات الإسرائيلية مع القارة الإفريقية وخاصة نيجيريا؛ ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، زار ليبرمان دولاً إفريقية في جولة لتعميق العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وخلال جولته زار أثيوبيا، نيجيريا، كينيا، غانا وأوغندا، وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٤ كرر ليبرمان جولته الإفريقية، وزار كلاً من رواندا، ساحل العاج، إثيوبيا، غانا وكينيا.

وسجلت نيجيريا تغييراً تاريخياً في علاقتها مع "إسرائيل"، فهذه الدولة التي كان من المفترض أن تعطي صوتها لمشروع القرار الأردني الداعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في غضون عامين، وبذلك يحصل الفلسطينيون على الصوت التاسع، امتنعت عن التصويت وسقط القرار[٦٤٤]، فعشية التصويت على القرار هاتف نتنياهو رئيس نيجيريا جوناثان غودلاك، وضمن امتناعه عن التصويت، وبذلك سقط القرار الفلسطيني. وقد زودت "إسرائيل" نيجيريا بالسلاح رغم الحظر الأميركي على تصدير السلاح لها. وقد وقّع البلدان سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية كان آخرها في مجال الطيران المدني، وهنالك ٥٠ شركة اقتصادية إسرائيلية تعمل في نيجيريا وتستثمر فيها، ويزور إسرائيل سنوياً حوالي ٣٠ ألف حاج مسيحي[٦٤٥].

---

[٦٤٣] يوسي ميلمان، "الولايات المتحدة: إسرائيل تتجسس على إيران من أذربيجان"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١١/٤/١٣.

[٦٤٤] صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٥/١/٦.

[٦٤٥] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٥، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٥، ص ١٤٤.

استمرت "إسرائيل" في محاولاتها بناء علاقات لها في القارة الأفريقية، فقد تم افتتاح ثلاث سفارات جديدة لدول أفريقية في العام ٢٠١٥ (جنوب السودان، رواندا، زامبيا)، وذلك إضافة إلى إحدى عشرة سفارة لدول أفريقية في إسرائيل[٦٤٦].

ج. تعزيز العلاقات مع الهند، التي تحولت في السنوات الأخيرة من مرحلة التعاون إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي في ظل الحكومة اليمينية في الهند.

توظيف الغاز والتكنولوجية والصناعات العسكرية لتوثيق العلاقات: يشكل الغاز الإسرائيلي منفذاً مهماً لـ"إسرائيل" على المستوى الإقليمي، من حيث أنه يؤكد أهميتها للدول المجاورة لها كمزود للطاقة، وتحديداً الأردن ومصر، اللتان عقدتا اتفاقيات لاستيراد الغاز من "إسرائيل"[٦٤٧]. ويشكل ذلك تطوراً نوعياً مهماً للتأثير الإسرائيلي، وحضور إسرائيلي كدولة إقليمية، فبعد أن كانت إسرائيل تستورد الغاز من مصر، تحولت إلى مصدِّر للغاز إلى مصر والأردن. وعلى كل حال، فإن عامل الغاز سيلعب دوراً كبيراً في علاقات "إسرائيل" الإقليمية، فضلاً عن العلاقات الدولية في المرحلة القادمة.

وقد اعتبر سيلفان شالوم Silvan Shalom، وزير البنى التحتية السابق، تعقيباً على توقيع اتفاق مبادئ بتصدير الغاز إلى الأردن، "هذا حدث تاريخي سيساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إسرائيل والأردن، في هذه الفترة تتحول إسرائيل إلى دولة طاقة مهمة تزود احتياجات جيرانها من الطاقة، وتعزز مكانتها كطرف مركزي لتزويد الطاقة في المنطقة"[٦٤٨].

وفي هذا السياق يشير تقرير بحثي أعده المنتدى الإسرائيلي للطاقة بعنوان "تصدير موارد الغاز الطبيعي من إسرائيل"، إلى الأهمية المستقبلية لتصدير الغاز الإسرائيلي على مكانة "إسرائيل"، ويؤكد التقرير على ضرورة اعتبار ربط الحسابات الاستراتيجية والدولية الإسرائيلية، باعتبارات التصدير التي ستعتمدها الدولة[٦٤٩].

---

[٦٤٦] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٦، ص ١٠٧.

[٦٤٧] الجزيرة.نت، ٢٠٢١/٢/٢٣. انظر: https://cutt.us/eJw5C، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٦٤٨] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، مرجع سابق، ص، ٣٦.

[٦٤٩] المنتدى الإسرائيلي للطاقة، تصدير موارد الغاز الطبيعي من إسرائيل، صحيفة القدس، القدس، أيار/ مايو ٢٠١٢.

يلعب الغاز الإسرائيلي عاملاً مهماً في السياسة الخارجية حتى مع تركيا، وذلك في أعقاب تعزيز التعاون بين "إسرائيل" وقبرص اليونانية في مجال الغاز، وقبل ذلك، لا بد من القول أن "إسرائيل" عززت علاقتها مع اليونان وقبرص اليونانية بعد تأزم العلاقات التركية الإسرائيلية قبل سنوات، فقد صرح نائب وزير الطاقة التركي مورات مركان، أن التعاون بين "إسرائيل" وقبرص في مجال الغاز الطبيعي سيشكل عائقاً أمام مشروع لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا، بواسطة أنبوب غاز تحت الماء، يمكن أن يشكل حلقة وصل لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا أيضاً[٦٥٠].

تعلم تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي والإسرائيلي اليوناني ليس تقارباً اقتصادياً فقط، بل هو تقارب سياسي واستراتيجي أيضاً، جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل، ففي شباط/ فبراير ٢٠١٢ زار نتنياهو قبرص، وهي أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي للجزيرة، وتم تسريب معلومات في أعقاب الزيارة، لم يتم تأكيدها، عن إمكانية وجود دائم لقوات إسرائيلية على الجزيرة أو خلال الأزمات على الأقل. وفي ٢٠٢١/٣/٨، وقّعت قبرص اليونانية وإسرائيل واليونان، اتفاقية مبدئية حول مشروع الربط الكهربائي، أُطلق على المشروع اسم "EuroAsia Interconnector"، لمدّ أطول خط كهرباء تحت المياه في العالم، سيبلغ ١٢٠٨ كيلومترات، يربط شبكات الكهرباء الخاصة بالبلدان الثلاثة. ومن المتوقع تشغيل المرحلة الأولى من المشروع، بحلول عام ٢٠٢٣، لربط الدول الـ ٣ بشبكات الطاقة في آسيا وأوروبا[٦٥١].

وفي ٢٠٢١/٤/١٦ تم عقد لقاء قمة رباعي في مدينة بافوس القبرصية ضمّ وزراء خارجية إسرائيل وقبرص واليونان، والمستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات، لبحث سبل تطوير المصالح الاستراتيجية والإقليمية لدولهم. وأكد وزير خارجية إسرائيل غابي أشكنازي، أن الدول الأربع "قريبة من بعضها جغرافياً وتتقاسم المستقبل"[٦٥٢].

ثانياً: توثيق التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية:

عند البحث في العلاقة والتحالف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" يمكننا ملاحظة عدد من الأمور، التي تحكم هذه العلاقة وتؤطرها في أطر من النادر أن تخرج عنها، خصوصاً فيما يتعلق

---

[٦٥٠] ايتي تريلنيك، "دبلوماسي تركي: تعاون إسرائيل مع قبرص سيمنع تصدير الغاز عبر تركيا"، مقال نشر في صحيفة ذا ماركر، ٢٠١٣/١/٢٧، ص:١٦.

[٦٥١] وكالة الأناضول للأنباء، ٢٠٢١/٣/٨، انظر: https://cutt.us/7LkVj، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٦٥٢] موقع سكاي نيوز عربية، ٢٠٢١/٤/١٦، انظر: https://cutt.us/qYkQT، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

بالأمور المصيرية الاستراتيجية التي تتعلق بالوجود والتفوق الإسرائيلي في المنطقة، وهو ما سنناقشه في السطور التالية.

أ. جدلية العلاقة بين المستوى الاستراتيجي والمستوى التكتيكي:

تمتاز العلاقات الإسرائيلية الأمريكية بالتداخل بين ما هو "استراتيجي" وما هو "تكتيكي"، وهذا التداخل في العلاقات من الصعب رؤيته في العلاقات بين الدول الأخرى، خصوصاً لوجود التأثير اليهودي القوي والتيار الإنجيلي الصهيوني الداعم لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة، ولاستغلال الانتخابات للكونغرس الأمريكي وللرئاسة بشكل دوري، من أجل الضغط على السياسيين الأمريكيين لتقبل المواقف الإسرائيلية في الشؤون العسكرية والاستراتيجية والعلاقات الخارجية. يحيل المستوى الاستراتيجي من العلاقة الإسرائيلية الأمريكية على العلاقة طويلة الأمد والعميقة وذات الأبعاد المصلحية العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والأبعاد الثقافية والأيديولوجية، تتمثل بالنهج الرأسمالي من جهة والثقافة السياسية الجمهورانية ذات الميزات الديموقراطية والأيديولوجية اليهودية – المسيحية الآخذة بالتطور كعامل مهم في حفظ العلاقات وتطويرها من جهة أخرى. ويتمثل المستوى التكتيكي للعلاقات بالسياسات الإقليمية والتعامل الموقعي مع التحديات، كما هو الحال في التعامل مع القضية النووية الإيرانية، والخلافات حول المحادثات الإسرائيلية– الفلسطينية، والأزمة الداخلية السورية[٦٥٣].

يرتبط المستويين الاستراتيجي والتكتيكي بعلاقة جدلية، ويتأثر الواحد بالآخر بشكل دائم ومستمر، كما يتأثر بشكل خاص بوجود عامل مركزي يتوسط بينهما، ويلعب دوراً مهماً في ترتيب هذه العلاقات وتنسيقها، ألا وهي المؤسسات واللوبيهات اليهودية الأميركية الضاغطة وحلفاؤها من المنظمات ذات التوجهات المحافظة، وعلى رأسها المنظمات المسيحية المحسوبة على المسيحية الإنجيلية[٦٥٤].

إن جدلية العلاقة بين المستوى الاستراتيجي والمستوى التكتيكي في العلاقات الإسرائيلية الأميركية، تنعكس في المفارقة بين الصفقات والالتزامات العسكرية الأميركية تجاه إسرائيل، والاحتفاء الأمريكي بتبديل قائد الجيش الإسرائيلي من خلال حضور قائد أركان الجيش الأمريكي

---

[٦٥٣] محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أمريكا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة: أمل عيتاني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

[٦٥٤] محمد عارف زكاء الله، المرجع نفسه، ص ٢٦.

السابق مايكل ماكميلان Michael McMillan حفل توديع رئيس الأركان غابي أشكنازي في أواسط شباط/ فبراير ٢٠١١ واستعمال واشنطن حق النقض – الفيتو في مجلس الأمن في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١١ على مشروع قرار ينص على عدم شرعية المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية من خلال لبنان ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن[٦٥٥]. وبين الاستياء وحتى التذمر الذي عبَّر عنه معلق صحيفة النيويورك تايمز، توماس فريدمان المقرب جداً من البيت الأبيض من تصرفات إسرائيل ومقولاتها التشهيرية خلال أيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، حيث كانت هنالك العديد من التصريحات لشخصيات إسرائيلية حول إمكانية الولايات المتحدة الوثوق بإسرائيل فقط في المنطقة، لكونها الديمقراطية الوحيدة الموثوقة بها[٦٥٦]. والامتناع على استعمال حق النقد ضدّ قرار يدين الاستيطان في أواخر سنة ٢٠١٦ بعد توتر العلاقة مع الرئيس أوباما.

تتعلق ازدواجية السياسة الأميركية بالتباين بين مواقف البيت الأبيض، القائم على السياسة الخارجية الأميركية، والذي يضع السياسات الاستراتيجية والعسكرية، وبين الضغوطات الآتية من الكونغرس، حيث هنالك تأثير إسرائيلي واضح يتجلى بالحفاوة التي يستقبل بها رؤساء وزراء إسرائيليون في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، كما كان الحال مع زيارة بنيامين نتنياهو في شهر أيار/ مايو ٢٠١١[٦٥٧] ومعظم الزيارات التي قام بها الأخير إلى واشنطن في السنوات الأخيرة.

ب. توتر العلاقة في عهد الرئيس أوباما:

لم يكن خافياً أن توتراً ساد العلاقات بين بنيامين نتنياهو وبين الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما خلال فترة عهده التي امتدت ثماني سنوات، حيث انتخب الرجلان في الفترة نفسها تقريباً (أوباما عام ٢٠٠٨ ونتنياهو عام ٢٠٠٩)، وقد اضطرا للعمل معاً، ولم يُخفيا التوتر في المواقف بينهما، فقد فرض أوباما على نتنياهو قبول حل الدولتين، وساهم في تعطيل الكثير من المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية، وكان معارضاً لتصورات نتنياهو بالنسبة للملف النووي الإيراني،

---

[٦٥٥] فيتو أمريكي ضد إدانة الاستيطان الإسرائيلي، جريدة اليوم السابع، مصر، ٢٠١١/٢/١٩، انظر: فيتو أمريكى ضد إدانة الاستيطان الإسرائيلى – اليوم السابع(youm7.com) ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٦٥٦] New York Times, 14.2.2011

[٦٥٧] موقع الجزيرة.نت، ٢٠١١/٥/٢٥، انظر: https://cutt.us/Y8X9A، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

ورؤيته للأزمة في الشرق الأوسط وطرق التعامل معها، وغيرها من القضايا والمسائل التي عبرت عن التوتر بين الرجلين في المنهج والسلوك والفكر في قضايا مختلفة.

إلا أن أوباما لم يقلّل من تعهده في حماية الأمن الإسرائيلي ودعم إسرائيل والتزامه بأمنها وتفوقها، حيث جدّد اتفاق المساعدات الأميركية لإسرائيل، في ٢٠١٦/٩/١٤ بقيمة ٣٨ مليار دولار لمدة عشر سنوات (٢٠١٨ – ٢٠٢٧)، بمعدل ٣.٨ مليار دولار في السنة الواحدة[٦٥٨]، وزود إسرائيل بطائرات أف ٣٥، واستمر في دعم إسرائيل مالياً وتكنولوجياً في تطوير منظوماتها الدفاعية، مثل "حيتس" والقبة الحديدية.

ج. التحالف الوثيق في عهد الرئيس ترامب:

مع انتخاب دونالد ترامب خلفاً لأوباما، شهدت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تطوراً لافتاً وتوثقت العلاقات بشكل لم يسبق له مثيل. فالتحولات التي حدثت في اليمين الإسرائيلي واليمين الأميركي جعلت اليمين في إسرائيل ينظر إلى الحزب الجمهوري والممثل بالرئيس ترامب كامتداد لليمين في إسرائيل، والحزب الديمقراطي كامتداد لليسار في إسرائيل. وجعله واثقاً أن فوز ترامب سيكون له انعكاسات إيجابية على المصالح اليمينية والأيديولوجية في إسرائيل.

اعتقد الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي، ليؤون هدار، أن إسرائيل ستعزز من أهميتها عند إدارة ترامب بسبب أهميتها الاستراتيجية بسبب كونها دولة مستقرة في الشرق الأوسط، كما أنها ستكون رأس الحربة في محاربة وعزل إيران، كما أن الأشخاص المحيطين بترامب يتعاطفون مع إسرائيل أيضاً لأسباب شخصية ودينية وليس فقط أيديولوجية، إلا أن هدار يعتقد أن إسرائيل لن تستطع أن تلعب هذا الدور الذي تتوقعه الولايات المتحدة في عهد ترامب، بدون حل الصراع مع الفلسطينيين، ويعتقد هدار أن وزير الدفاع الذي عينه ترامب، جيمس ماتيس[٦٥٩] James Mattis، يملك رؤية مختلفة ومركبة لمنطقة الشرق الأوسط، والذي صرح في مؤتمر أمني عام ٢٠١٣ "إن كل العرب

---

[٦٥٨] موقع روسيا اليوم، ٢٠١٨/١٠/٢، انظر: https://cutt.us/7Ri1Q، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

[٦٥٩] جنرال أمريكي متقاعد ووزير الدفاع الأمريكي السابق، عمل في قوات مشاة بحرية الولايات المتحدة، وتدرج في المناصب حتى تقاعد عام ٢٠١٣ برتبة جنرال. تولى رئاسة القيادة المركزية الأمريكية من ٢٠١٠، وحتى ٢٠١٣. كما عمل قائدًا أعلى لحلف الناتو من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩، انظر: موقع سي أن أن، ٢٠١٨/١٢/٢٥، انظر: https://cutt.us/EZfa7، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٤.

المعتدلين الذين يرغبون الانضمام لنا، لا يستطيعون فعل ذلك لأنهم لا يستطيعون التأييد بشكل علني مع من لا يحترم الفلسطينيين".

ويعتقد هدار أن ترامب يحترم ماتيس كثيراً، وقد يستمع لنصائحه أكثر من سفيره لدى إسرائيل، أو صهره اليهودي، ويصل هدار إلى نتيجة أن مسار العلاقات الأميركية الإسرائيلية قد يعود إلى مساره الرسمي التاريخي كما كان في الماضي، بالضبط كما حدث مع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ريغين، التي تحمست بداية لإسرائيل بعد حكم الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر، ثم عادت لمسارها الطبيعي[٦٦٠].

ويشير شيك فرايلخ، الذي شغل منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل كمحاضر في جامعة هارفارد الأمريكية، إلى المفارقة التي يمكن أن تكون في العلاقات الإسرائيلية الأميركية في عهد ترامب، فمن جهة يعتقد فرايلخ أنه سيكون هناك انسجام بين الدولتين في القضايا الاستراتيجية، بدءاً من الصراع مع الفلسطينيين وانتهاء بفكرة أهمية القوة في النظام الدولي على عكس أوباما وتوجهاته الفكرية، ومن جهة أخرى فقد تظهر خلافات كبيرة، فمثلاً إذا اكتشف ترامب أن البناء في المستوطنات يمكن أن يعيق تحقيق أهدافه الاستراتيجية والسياسية، فإن رد فعله سيكون تجاه رئيس حكومة إسرائيل أعنف من رد فعل أوباما[٦٦١].

وفي مقال آخر، يشير فرايلخ أن إسرائيل لا تستطيع أخذ مسافة متساوية عن الولايات المتحدة مقابل العالم، وذلك بسبب تبعيتها الكاملة لها، "تشكل المساعدات الأميركية ٢٠٪ من مجمل ميزانية الأمن، وحوالي ٤٠٪ من ميزانية الجيش الإسرائيلي، وهو تقريباً كل ميزانية الشراء، من هذه الناحية ليس هنالك بديل إلا بتغيير عميق في سلم الأولويات الوطنية".[٦٦٢] ويعتقد فرايلخ أن تبعية إسرائيل للولايات المتحدة هي مسألة وجودية.

يمكن القول إن الحلف الاستراتيجي الذي جمع الولايات المتّحدة وإسرائيل تاريخياً بلغ آفاقاً جديدة سنة ٢٠١٧ مع تداول السلطة داخل البيت الأبيض، وقد عبّر حاكمه الجديد، ترامب، عن ذلك عبر اعترافه بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل مع اقتراب العام ٢٠١٧ على نهايته، ما أثار فورة رفض عارم، عبّرت عنه الحراكات الجماهيريّة في أكثر من مكان عبر العالم.

---

[٦٦٠] لي–اون هدار، علاقات نتنياهو– ترامب: نموذج ريغين، مقال نشر في هآرتس، ٢٠١٧/١/١١.

[٦٦١] شيك فرايلخ، المسيح المخلص لم يأت، هو فقط يغرد، مقال نشر في هآرتس، ٢٠١٧/١/١٥.

[٦٦٢] شيك فرايلخ، تبعية وجودية بالولايات المتحدة، مقال نشر في هآرتس، ٢٠١٧/٢/٥.

منذ انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠١٦، ونتنياهو يرى نفسه في لحظة تاريخية حيث تعكس هذه الحقبة ما يمكن تمييزه كتماهٍ أيديولوجيّ بين الطرفين في الجوانب السياسية، وصلت إلى حدّ تبنّي ترامب مجمل القناعات السياسية لحكومة نتنياهو، ضمن مبدأ حسم الأمور التي كانت تتحاشى الإدارات الأميركية حسمها، أو كانت تنتظر التقدم في المسيرة السلمية من أجل الحسم بها، كمسألة القدس والاستيطان. فبعد إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة موّحدة لإسرائيل، ونيّته نقل السفارة اليها قبل ما يقارب أكثر من عامين، أصدرت الإدارة الأميركية سلسلة قرارات ومواقف شدّدت من خلالها الرابط الأميركي–الإسرائيلي، وهو ما يراه نتنياهو كما جاء على لسانه في أكثر من مناسبة كلحظة وفرصة تاريخيّة وجب استثمارها حتى النهاية. كان الكثير من هذه المواقف أو الخطوات جزءاً من تلاقي مصالح انتخابية مشتركة لنتنياهو[٦٦٣]. وقد تمثل هذا التوافق والتماهي الوثيق من خلال:

١. صفقة القرن:

كان الإعلان عما سميّ "صفقة القرن" ذروة وثمرة هذا التعاون المركزي خلال سنة ٢٠٢٠، حيث تعتبر الصفقة التي أعلن ترامب عنها أكثر الخطط انزياحاً وانحيازاً للصفّ الإسرائيلي، ولما يعتبره نتنياهو "ثوابت أمنية" وهي أكثر الصفقات سخاء؛ إذ تشرعن ضمّ المناطق الاستيطانية، تؤكد على إسرائيلية القدس، وتقبل بكيان فلسطيني منزوع السلاح. وهي بهذا تجاوزت رسالة التطمينات الأميركية التي أرسلها بوش في حينه إلى آرئيل شارون، إلا إنه وفي المقابل لم تنجح خطّة اليمين المتطرف في إسرائيل في استثمار الصفقة انتخابياً من أجل المضي في قرار ضمّ المستوطنات إلى السيادة الإسرائيلية قانوناً أو الأغوار، وذلك بسبب التخوّف الأميركي[٦٦٤].

٢. الاعتراف بالجولان إسرائيلياً:

في مؤتمر صحافي مشترك لنتنياهو وترامب، أعلن الأخير في ٢٠١٩/٣/٢٥ عن الاعتراف بالسيادة الإسرائيليّة على الجولان السوري المحتل، وذلك بعد أن استقدمت الورقة الإيرانيّة والتواجد

---

[٦٦٣] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مركز مدار، رام الله، ٢٠٢١، ص ١٠٢.

[٦٦٤] ببندر أريك، "فريدمان: كل خطوة أحادية الجانب للضمّ – تشكل خطورة على الاعتراف الأميركي"، مقال نشر في معاريف، ٢٠٢٠/٢/٩.

الإيراني في سورية كتسويغ للقرار الأميركي[٦٦٥]. وهو قرار لم يلق تأييداً أوروبياً أو روسياً. وشكّل نقطة قوة انتخابية لنتنياهو، وهو ما ينتظره أيضاً ترامب بالمقابل من نتنياهو إزاء الشرخ القائم بين ترامب والجالية اليهوديّة في الولايات المتحدة الأميركية، يُذكر أن إسرائيل أقرّت إنشاء مستوطنة في الجولان تحت مسمّى "رامات ترامب"[٦٦٦].

٣. الملف الإيرانيّ:

يعتبر نتنياهو ترامب الحليف الأهم في إدارة الملف الإيراني، ومطلب إلغاء الاتفاق النووي القديم عام ٢٠١٥، وفرض عقوبات على إيران لإجبارها على توقيع اتفاق أفضل. وجاء إعلان ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي في منتصف عام ٢٠١٨ ثمرة هذا التعاون[٦٦٧]. كما يمكن النظر إلى القرار الأميركي بالإعلان عن الحرس الثوري الإيراني "تنظيماً إرهابياً" في نيسان/ إبريل ٢٠١٩،[٦٦٨] تمهيداً لاغتيال قائد الحرس قاسم سليماني والمسؤول عن الملف الإيراني في العراق وسورية في ٢٠٢٠/١/٧. وانتشرت في هذا السياق عدة مؤشرات تفيد أن نتنياهو كان على علم مسبق بهذه الخطوة، ضمن ما استشف من حديث نتنياهو للصحافة في اليوم ذاته قبل الاغتيال، فضلاً عن تقرير كان قد انتشر يدعّي أن الولايات المتحدة استعانت بمعلومات استخباراتية على يد هيئة الإذاعة الأميركية NBC قدّمتها "إسرائيل" عن تحديد مكان سليماني[٦٦٩].

ثالثاً: العلاقة مع روسيا: تعزيز التفاهمات بين البلدين (الملف السوري في القلب):

مع نشوب الأزمة السورية سنة ٢٠١١، وبعد التدخل الروسي المباشر في سورية في ٢٠١٥/٩/٣٠، توثقت العلاقات الإسرائيلية الروسية. تركزت هذه العلاقة تحديداً، في التنسيق الأمني بين البلدين لمنع الاشتباك خلال العمليات العسكرية التي بدأت "إسرائيل" تشنها ضد التموضع الإيراني وحزب الله في سورية. واعتبرت "إسرائيل" أن روسيا أصبحت اللاعب الرئيسي في الميدان السوري؛ لذلك هناك أهمية كبرى للتنسيق الأمني مع موسكو، خصوصاً خلال فترة ترامب الذي آثر الابتعاد قليلاً عن المسرح السوري، للتركيز على المواجهة مع "التنين الصيني".

---

[٦٦٥] موقع بي بي سي، ٢٠١٩/٣/٢٥، انظر: https://cutt.us/JEZEH، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤.

[٦٦٦] القدس العربي، لندن، ٢٠٢٠/٧/١٤.

[٦٦٧] موقع سي أن أن، ٢٠١٨/٥/٨، انظر: https://cutt.us/J0a2c، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤.

[٦٦٨] العربي الجديد، لندن، ٢٠١٩/٤/١٠.

[٦٦٩] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١١٠.

يكشف تحليل خطوات نتنياهو ولقاءاته الخارجية والدولية المعلنة، أن فلاديمير بوتين هو الرئيس الذي التقاه نتنياهو أكثر من أي رئيس آخر، وذلك وفق مسح للبيانات الرسمية الصادرة من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية على مدار سنة ٢٠١٩. فبعد هذا المسح لعشرات البيانات، نجد أن نتنياهو عقد لقاء أو محادثة مع الجانب الروسي بوتيرة تصل إلى مرة شهرياً[٦٧٠].

يعود ذلك إلى ما أشرنا إليه سابقاً من وجود الملف الإيراني على أعلى سلم أولويات مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، حيث أن إدارة هذا الملف تتطلب وفقاً للرؤية الإسرائيلية تنسيقاً دائماً مع الجانب الروسي، فالعلاقات بين الجانبين لا تزال تدور في مركزها وأساسها حول هذا الملف. تسعى إسرائيل في هذا المستوى إلى ضبط التواجد الإيراني في سورية وإلى منع توسّعه، وضمان سيطرة روسيا على هذا الملف. وقد أجرى نتنياهو في هذا الإطار عشرات الاجتماعات والمحادثات. وكان أبرز أشكال هذا التعاون اللقاء الثلاثي الذي أقيم بين رؤساء الأمن القومي من الجانب الأميركي–الإسرائيلي والروسي في حزيران/ يونيو ٢٠١٩[٦٧١] .

هذا التعاون الثلاثي جزء مركزي في الاستراتيجية الخارجية الإسرائيلية وتراه مركزياً لأمنها القومي، حيث تريد من جهة أن تكون أشبه بوسيط بين الطرفين حول ترتيبات أمنية تنسيقية، والأهم أنها تريد أن تضمن اعتبار أولوياتها القومية والأمنية ضمن أي تسوية في سورية، خصوصاً في ما يتّصل بملف تواجد إيران وحزب الله في سورية.

ويظهر موقفان من أفق التفاهمات بين إسرائيل وروسيا، الأول يعتقد أن هذه التفاهمات سوف تتحول إلى تحالف استراتيجي، بينما يعتقد الموقف الثاني أنها تشكل اتفاقاً تقنياً مرحلياً ليس إلا؛ فمثلاً، أشار عاموس يدلين Amos Yedlin، الذي شغل سابقاً رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، إلا أن التدخل الروسي في سورية أنقذ النظام السوري من هزيمة، وأشار يدلين أن التدخل الروسي في سورية قلص مساحة المناورة العسكرية الإسرائيلية المسموح بها في المجال الجوي السوري، صحيح أن روسيا لم تمنع إسرائيل من القصف داخل سورية، إلا أن إسرائيل تمتنع من الاقتراب من دائرة الصواريخ المضادة للطائرات التي نصبتها روسيا في سورية[٦٧٢].

---

[٦٧٠] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١١٠.

[٦٧١] موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢٠١٩/٩/٨، انظر: https://cutt.us/mzgk7، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤.

[٦٧٢] عاموس يدلين، "روسيا في سورية والانعكاسات على إسرائيل"، مجلة عدكان استراتيجي، المجلد (١٩)، العدد (٢)، ٢٠١٦، ص ١٥.

أما يعقوب عميدرور Yaakov Amidror، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي ومستشار نتنياهو السابق للأمن القومي، فيشير إلى أن هنالك خلافات بين روسيا وإسرائيل حول مجموعة من القضايا، وأهمها تزويد روسيا لأعداء إسرائيل بالسلاح وخاصة إيران وحزب الله، إلا أن روسيا تفهمت المصالح الإسرائيلية في سورية التي تمثلت بإعطاء إمكانية لإسرائيل للتصرف بمساحة معينة للحفاظ على مصالحها، ويشير عميدرور أن ذلك يعبر عن الشرعية التي حصلت عليها إسرائيل للعمل في سورية[٦٧٣].

ويعتقد عميدرور أن إسرائيل تصرفت بواقعية في علاقتها مع روسيا في الملف السوري ومجمل الشرق الأوسط، فهي تفهم أنها لا تستطيع تحقيق كل مصالحها مع روسيا (مثل منع نقل صواريخ مضادة للطائرات لسورية وإيران أس ٣٠٠)، ولكنها تستطيع أن تؤجل وتعيق نقل هذا السلاح وكميته لخصومها في المنطقة. ويختلف عميدرور مع يدلين في أنه لا يجب المبالغة في التفاهمات بين روسيا وإسرائيل، حيث أن هذه التفاهمات تقنية ولا تحمل بالضرورة انعكاسات استراتيجية بعيدة المدى للعلاقة بين البلدين[٦٧٤].

---

[٦٧٣] يعقوب عميدرور، "استعمال القوة في سورية: هاوية الجليد الروسي"، مجلة مباط، مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، العدد (٣٧١)، ٢٠١٦.

[٦٧٤] يعقوب عمدرور، "تفكك سورية: الحذر، وتسوية جديدة"، أوراق مركز بيغين السادات، رقم (٣١٧)، ٢٠١٥.

المبحث الثاني

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.. ومواجهة "الخطر" النووي الإيراني

تأثر السلوك العسكري والأمني الإسرائيلي بالأحداث والمتغيرات والثورات التي شهدتها سنة ٢٠١١ في العالم العربي. وتعاظمت الهواجس لدى صانع القرار الإسرائيلي بسبب عدم وضوح مسار الأحداث، كما برز إخفاق كبير لدى أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية في توقع نشوب هذه الأحداث، وكان هناك ضبابية وعدم رؤية لمسار هذه المتغيرات، وما ستؤول إليه من تحولات قد تشهدها المنطقة خلال هذه المرحلة.

وقد تخوف الجانب الإسرائيلي من مآلات هذه التطورات، حيث وصف قادة إسرائيليون ما حدث بأنه "تسونامي سياسي" حسب ما ذكر وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك، بينما وصف الوزير الإسرائيلي موشي يعلون Moshe Ya'alon هذا التطور بأنه "زلزال تاريخي". فيما وصف شاؤول موفاز رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكنيست الإسرائيلي الوضع بأنه "إنذار استراتيجي لإسرائيل". أما القادة الأمنيون والعسكريون الإسرائيليون فنبّهوا إلى أن الجيش سوف يُحدث تعديلات وتغييرات على عقيدته العسكرية والأمنية، فالحرب الشاملة مع أكثر من دولة عربية، في تلك المرحلة، بدت قريبة الاحتمال، فعلى الجيش الإسرائيلي الاستعداد لهذه المعطيات. وقد انعكس هذا الواقع الجديد على ميزانية الجيش الإسرائيلي منذ سنة ٢٠١١، فقد طلبت وزارة الدفاع الإسرائيلية زيادة في ميزانيتها المعتمدة لسنة ٢٠١١ بنحو ١.٤ مليار دولار[٦٧٥].

كما أصاب إعلان الاتفاق النووي بين طهران والقوى العظمى في 2015/7/14، تل أبيب بخيبة أمل عبر عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي انتقد الاتفاق بشدة، معلناً أنه يضمن طريق طهران إلى امتلاك السلاح النووي[٦٧٦]. بينما أحدثت انتفاضة السكاكين وعمليات الدهس وإطلاق النار التي نفذها فلسطينيون في الضفة الغربية، في الربع الأخير من سنة 2015، إرباكاً لدى صنّاع القرار الإسرائيليين، ووضعت الجيش الإسرائيلي في تحدٍ جديدٍ لم يعهده منذ

---

[٦٧٥] محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠١١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٨٦.

[٦٧٦] صحيفة السفير، بيروت، ٢٠١٥/٧/١٥.

انحسار انتفاضة الأقصى. وللحديث عن ذلك سنتناول في المطلب الأول استراتيجية الجيش الإسرائيلي في مواجهة التغيرات الإقليمية، أما في المطلب الثاني، فسنتطرق إلى الحديث عن استراتيجية إسرائيل في مواجهة "الخطر" النووي الإيراني.

المطلب الأول

استراتيجية الجيش الإسرائيلي في مواجهة التغيرات الإقليمية

سيطرت حالة من الترقب على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ سنة ٢٠١١ بسبب الأحداث الجارية على حدود "إسرائيل" الشمالية، خصوصاً مع أحداث التدخل العسكري الروسي في الساحة السورية، الذي أحدث خللاً في موازين القوى وأعاد خلط الأوراق. أما الحدود الجنوبية، والتي شهدت وقوع ثلاثة حروب على غزة في السنوات ٢٠١٢، ٢٠١٤، و٢٠٢١، فلم تحقق "الردع" هناك، حيث أقرّ قائد فرقة غزة في الجيش الإسرائيلي العميد إيتاي فيروف Itai Virov، بأنّه ليس هناك إمكانية لردع فصائل المقاومة وأن "هذه الحرب ليست حرباً رادعة"[٦٧٧]. ترافق ذلك مع تزايد تهديد "المنظمات الجهادية العالمية"، إضافة إلى ذلك تزايد تهديد الحرب الإلكترونية Cyber Warfare، مع دخول عنصر تهديد جديد في هذا الجانب، تمثل في التخوف من "إمكانية لتنفيذ عملية لقطع تلك الكوابل [الإنترنت]" التي تمد "إسرائيل" بالخدمات[٦٧٨].

وسنحاول في هذا المطلب الحديث في الفرع الأول عن تطور الاستراتيجية العسكرية للجيش الإسرائيلي في الفترة ٢٠١١ – ٢٠٢١، كما سنستعرض أهم الخطط التي اتبعتها قيادة الجيش الإسرائيلي في مواجهة التحديات المستجدة على الساحة المحلية والإقليمية. أما في الفرع الثاني سنتطرق إلى المناورات العسكرية التي قام بها الجيش ضمن رؤية الجيش للاستعداد للمعارك والتطورات المستجدة في البيئة الاستراتيجية لـ"إسرائيل".

---

[٦٧٧] صحيفة الأخبار، بيروت، ٢٠١٥/١/٥.

[٦٧٨] موقع الرسالة.نت، ٢٠١٤/١٢/٢٧.

الفرع الأول

الخطط والتوجهات العسكرية الإسرائيلية

استمرت حالة الترقب التي تعيشها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ سنوات بسبب تطورات الوضع الفلسطيني، وبسبب الأوضاع المتغيرة والمتسارعة في المحيط الإقليمي؛ خصوصاً في الجبهة الشمالية التي تضم سورية ولبنان، وعلى حدود "إسرائيل" الجنوبية المحاذية لقطاع غزة وسيناء المصرية. وهذه الأوضاع والمتغيرات السياسية والعسكرية دفعت تل أبيب لإجراء مراجعات وتقييمات متواصلة، انعكست على واقع المؤسسة العسكرية ودورها في المرحلة الراهنة والمستقبلية، وقد انعكس ذلك في خطط الجيش واستراتيجيته العسكرية والأمنية، وكذلك على تحديث ترسانته العسكرية.

أولاً: خطط الجيش الإسرائيلي لمواجهة التحديات:

أ. الخطة الخمسية المعروفة بخطة "تيفن ٢٠٠٨ – ٢٠١٢":

تُشكّل الخطة الخمسية (خمس سنوات) المعروفة بخطة "تيفن ٢٠١٢" أساس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في العقد الأخير، التي تتمحور حول أهمية وضرورة تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية؛ وبقواتها البرية في إطار الدروس والعِبر التي أسفرت عن الحرب على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وانعكست في تقرير لجنة فينوغراد[٦٧٩] عن أوجه التقصير التي كشفت عنها هذه الحرب، وخصوصاً في مجال عمل القوات البرية وأدائها، وأيضاً في ضوء الدروس والخبرات المكتسبة من الحروب الإقليمية الدائرة في العراق وأفغانستان ومع المقاومة الفلسطينية، وما حدث من تطورات تقنية متسارعة في أنظمة التسليح والمعدات الحربية على الصعيد العالمي، ولا سيما في الولايات المتحدة وروسيا والصين خلال السنوات القليلة الماضية[٦٨٠].

---

[٦٧٩] عرف التقرير بهذا الاسم نسبة إلى القاضي الإسرائيلي إلياهو فينوغراد الذي ترأس لجنة التحقيق الخاصة التي أوكلت لها مهمة كشف الحقائق، وتقييم الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله ولبنان صيف ٢٠٠٦، ويتكون التقرير من ٦٠٠ صفحة استناداً إلى ٧٤ شهادة قدمها مسؤولون سياسيون وعسكريون وخبراء، انظر: الجزير.نت، ٢٠١١/٣/٣١، انظر: https://cutt.us/abyva، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/٤.

[٦٨٠] أنطوان شلحت، الحرب أولاً ودائماً! الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي "تيفن ٢٠١٢"، مركز مدار، رام الله، ٢٠٠٧، ص ١٣-١٥.

أقر رئيس الأركان الإسرائيلي غابي أشكنازي، خطة "تيفين ٢٠١٢" التي بدأت تنفيذها سنة ٢٠٠٨، ليؤكد بها إيلاء القيادة العسكرية القوات البرية أهمية قصوى من خلال تخصيص موازنات هائلة لمشترياتها، أعلى من تلك المخصصة لسلاح الجو الذي حظي في السنوات الأخيرة بحصة الأسد من الموازنة، إلا أن محدوديته في حسم الصراع ركز التوجه أكثر نحو تعزيز القوات البرية. كما أوصت الخطة بوقف تهميش القوات البرية، ووجوب العودة إلى التركيز على أسلحتها من المشاة والمدرعات[٦٨١].

كذلك اقتضت الخطة الخمسية زيادة القوات المدرعة بحجم فرقتين وتحسين نجاعة الدروع، إلا أنها لم تقلل من حق سلاحي الجو والبحر اللذين سيتزودان بمشتريات جديدة توفرت أموالها من ارتفاع الدعم العسكري الأميركي من ٢.٤ مليار دولار إلى أكثر من ٣ ً مليارات دولار سنوياً. فقد بدأ من سنة ٢٠١٤ تزويد سلاح الطيران بـ ٥٠ مقاتلة أميركية جديدة من طراز أف ٣٥ - تطورها شركة لوكهيد مارتن وثمن كل واحد منها ٥٠ مليون دولار، وهي قادرة على الإفلات من الرادارات، هذا إلى جانب تطوير الطائرات من دون طيار وتحسينها[٦٨٢].

ووفق الخطة، بدأ تزويد الجيش الإسرائيلي بالمدرعات الثقيلة، أهمها تزويد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بدبابات ميركافا ٤ المتطورة، وكذلك بناقلات جند مدرعة من طراز نمر مزودة بأجهزة استشعار إلكترونية من طراز تروفي Trophy للحماية الفعالة ضد الصواريخ المضادة للدبابات والتشويش عليها وتجنبها، كما تعطي إنذاراً باقتراب الصواريخ المضادة للدبابات المعادية[٦٨٣].

هذا إلى جانب تزويد هذه المركبات القتالية بدروع تمت تقويتها وأطلق عليها اسم "شوبهام" أو "ارتجاعية"، في إطار تحييد الصواريخ المضادة للدبابات المتطورة (وخصوصاً "كورينت At– ١٤" الروسية)، وتأمين استمرار فاعلية قوة الصدمة التي تتمتع بها القوات المدرعة، إضافة إلى إدخال منظومات دفاعية ناجحة في اعتراض الصواريخ من الأنواع كافة، أي أرض/ أرض، والصواريخ المضادة للدبابات[٦٨٤].

---

[٦٨١] أنطوان شلحت، الحرب أولاً ودائماً! الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي "تيفن ٢٠١٢"، مرجع سابق، ص ١٣–١٥.

[٦٨٢] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١١.

[٦٨٣] فادي نحاس، المرجع نفسه، ص ١٢.

[٦٨٤] فادي نحاس، المرجع نفسه.

من هنا، جاء تركيز الخطة الخمسية على الدور البارز الذي ستؤديه القوات البرية، وخصوصاً المدرعة والمشاة والقوات الخاصة، في الحرب المقبلة، خصوصاً ضد سورية وحزب الله في لبنان، والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وسيعتمد أساساً على نقل المعركة إلى أراضي الخصم (عملاً بمرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي)، من خلال العودة إلى أساليب الاختراق العميق وعمليات الالتفاف والتطويق (المناورة خلال المعركة)، وإلى العمل الذي تقوم به أساساً القوات المدرعة بالاشتراك مع قوات الجو في إطار ما يسمى الحرب الجو برية، والتي يتم فيها التعامل مع جميع أهداف الخصم في المواجهة أو العمق والجوانب في وقت واحد[٦٨٥].

أما بالنسبة إلى القوات البحرية الإسرائيلية، فتم تعزيزها في السنوات الأخيرة بعدد من السفن الحربية من طراز "ساعر" مجهزة بأنظمة نيران هجومية ودفاعية متطورة، فضلاً عن غواصات دولفين، الأمر الذي سيمنح القوات البحرية قدرة على العمل في المياه العميقة وتوجيه ضربات صاروخية بواسطة صواريخ كروز نووية تكتيكية ضد أهداف إيرانية من خليج عمان، إضافة إلى إحكام الحصار على السواحل السورية، ومنع وصول إمدادات بحرية إلى حزب الله في لبنان[٦٨٦].

ب. خطة "عوز" (٢٠١٢-٢٠١٦):

سرّعت الرهانات التكنولوجية في ولادة خطة عوز، التي فرضت على الجيش الإسرائيلي استدارة نصف دائرية، مطيحة بخطة تيفين ورؤية أشكنازي، حول بعث الروح في جيش الشعب، ومعها كل الجهد المبذول، خلال السنوات الماضية، من تدريبات ومناورات واستحداث وحدات برية جديدة.

تنص الخطة الخماسية "عوز"، بصورة عامة، على تقليص فرق سلاح البر نظراً إلى اندثار خطر الحرب التقليدية على جميع جبهاتها الحدودية، وآخرها الجبهة السورية، وعلى وجوب زيادة الإنفاق على المشروعات المتعلقة بأجهزة الاستخبارات، وبالقدرات القتالية المتطورة لدى أسلحة الجو والبر والبحر، وعلى المشروعات المتعلقة بالحرب السيبرانية في شتى الجوانب، وأساساً جمع المعلومات الاستخباراتية، والدفاع والهجوم[٦٨٧].

---

[٦٨٥] أنطوان شلحت، الحرب أولاً ودائماً! الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي "تيفن ٢٠١٢"، مرجع سابق، ص ١٦.

[٦٨٦] أنطوان شلحت، المرجع نفسه.

[٦٨٧] أنطوان شلحت، إسرائيل نحو إستراتيجية جديدة: "تحصين القلعة"، موقع "عربي ٢١"، ٢٠١٤/١/٢٢، انظر: https://cutt.us/lD1ma، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٢٢.

تأتي "خطة عوز"، وفقاً لتصريحات قيادة الجيش الإسرائيلي، استجابةً لتغير طابع الحرب في العقدين الماضيين، من حرب بين جيوش نظامية، إلى حرب بين جيش نظامي وميليشيات مسلحة؛ ولاعتماد الحرب الجديدة أكثر فأكثر على إطلاق النار عن بعد، من خلال استخدام الصواريخ والقذائف والطيران الحربي، وبالتالي تحول الجبهة الداخلية إلى جبهة قتال. ويشير محللون عسكريون إسرائيليون إلى أنه حال تطبيق "خطة عوز" سيصبح الجيش الإسرائيلي بحلول العام ٢٠١٨ "جيشاً أصغر، ومزوداً بأسلحة متطورة ودقيقة أكثر بكثير من ذي قبل[٦٨٨].

وفي قراءة لتأثير خطة عوز على القوات البرية، نركز الحديث على النقاط الثلاث التالية الواردة في الخطة:

١. تسريح خمسة آلاف جندي نظامي.
٢. وقف استخدام سلاح المدرعات لدبابات قديمة يعود تاريخها إلى ستينيات القرن الماضي، وإخراجها من الخدمة خلال السنوات الخمس المقبلة تدريجياً، والاستمرار في إنتاج دبابة الـ"ميركافا ٤" حتى عام ٢٠٢٢[٦٨٩] .
٣. إدماج وحدات من المدفعية وتقليص عديد قواتها.

ج. خطة جدعون متعددة السنوات Gideon Plan (2016–2020):

انطلقت الخطة السنوية المتعددة "جدعون" التي بادر بها، وقادها رئيس هيئة الأركان جادي آيزنكوت منتصف سنة ٢٠١٥، بهدف تطوير الجيش الإسرائيلي على مختلف الأصعدة من خلال إعادة التقييم وإنشاء منظومات جديدة.

تكمن أهمية الخطة في أنها استخلصت معظم دروس حربي لبنان الثانية ٢٠٠٦، وغزة ٢٠١٤، حيث برزت فيها أخطاء، نبعت من عدم فهم الأوامر بتحديد أهداف الحرب، وتعريف الحسم والانتصار، ولماذا يجب أن نطمح، وما هي حدود تقسيم الوظائف بين المستويين السياسي والعسكري، وتأتي هذه الخطة لتعطي رداً لهذه الأسئلة[٦٩٠].

---

[٦٨٨] "خطة عوز": جيش صغير وقوي عماده الاستخبارات والطيران الحربي نظراً إلى عدم وجود أي جيش نظامي عند حدود إسرائيل، الموقع الإلكتروني لمركز مدار، رام الله، ٢٠١٣/٩/١٥، انظر: https://cutt.us/isfhR، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/١٥.

[٦٨٩] صحيفة اليوم السابع، القاهرة، ٢٠١٢/٨/٢٤.

[٦٩٠] استراتيجية الجيش الإسرائيلي، ترجمة: عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص٥.

تنص الخطة على تشكيل مركز تنسيق في قسم العمليات التابعة للجيش الإسرائيلي بين مختلف أذرع الجيش والأجهزة السرية، وبناء قدرة لإنزال قوات ونقل فرق مشاة لميادين القتال عبر المروحيات والطائرات، بهدف شن غارات ميدانية على مراكز "الثقل للعدو"، جنباً إلى جنب مع توسيع حدود القدرة على القيام بعمليات خاصة واسعة النطاق في عمق "العدو".

وفي إطار الخطة المتعددة السنوات لـ "جدعون"، طبقت عدة خطوات تنظيمية أهمها: توحيد ذراع العمليات البرية وذراع السايبر واللوجستيك من أجل تعزيز الرؤية البرية الكاملة، وكما تم إلحاق الكتيبة في التكنولوجية والإمدادات البرية، وكذلك وحدة ماجال أصبحت ضمن هذا القسم. وتم صياغة مفهوم الذراع الموحدة، وبصورة أساسية عبر بناء القوات البرية ضمن مسؤوليات القيادة، والأنظمة التكنولوجية واللوجستية، وبمسؤولية هيئة الأركان العامة[٦٩١].

د.خطة "تْنوفاه" :

مع اقتراب دخول خطة جدعون متعددة السنوات، التي وضعها رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت، عامها الأخير، بدأ رئيس هيئة الأركان الجديد أفيف كوخافي ببلورة خطة عمل عسكرية جديدة متعددة السنوات، أطلق عليها اسم (زخم أو قوة دافع) "تْنوفاه" multiyear Tnufa plan ("momentum")، وهي الخطة الاستراتيجية لتفعيل قوات الجيش، وستحل مكان خطة جدعون، وبالإمكان القول بداية، من تفاصيل خطة "تنوفاه"، التي نشرها المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان Alex Fishman، أنها تبدو، في حال تطبيقها، خطة لارتكاب جرائم حرب؛ فهذه الخطة لا تتحدث فقط عن "إبادة العدو" العسكري، وإنما عن استهداف المدنيين في قطاع غزة ولبنان. وتعتبر الخطة معيار النصر في أي حرب قادمة يعتمد على عدد المقاتلين في صفوف فصائل المقاومة، التي يمكن القضاء عليهم في الحروب القادمة[٦٩٢].

لكن نقطة ضعف خطة كوخافي ستظهر، حسب فيشمان، لدى طرحها أمام الحكومة، "التي لن تضطر فقط إلى زيادة الميزانيات، وإنما لاستيعاب مفهوم عسكري – سياسي مختلف عما اعتاد عليه أيضاً". وتطالب خطة كوخافي الحكومة بعدم التدخل في مجرى الحرب بعد اتخاذ قرار بشنها"[٦٩٣].

---

[٦٩١] خطة جدعون للجيش، الموقع الإلكتروني للعساس، ٢٠١٨/١١/٢٣، انظر: https://alassas.net/2781/، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/٢٢.

[٦٩٢] عرب ٤٨، ٢٠١٩/٦/١٤.

[٦٩٣] عرب ٤٨، المرجع نفسه.

ثانياً: نشر وثيقة عسكرية جديدة (عقيدة أيزنكوت):

وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ الجيش الإسرائيلي، قرر رئيس الأركان غادي أيزنكوت، سنة ٢٠١٥، تعميم وثيقة عسكرية رفيعة تعرّف "استراتيجية الجيش الإسرائيلي" "IDF Strategy"، وتحدد أهدافه العسكرية وطرق تحقيقيها. وتكشف الوثيقة والتي عُرفت أيضاً بـ "عقيدة أيزنكوت" "Eizenkot's doctrine" على الملأ عن الأهداف العسكرية للجيش الإسرائيلي في الحاضر التي ترتكز على مواجهة التنظيمات الإسلامية، وعن الأهداف القومية للجيش، والمتمثلة في الحفاظ على "إسرائيل" دولة يهودية وديموقراطية. وضمن هذه الوثيقة، سيحدد الجيش الإسرائيلي، مسبقاً، عشرات آلاف الأهداف في لبنان وغزة لضربها في وقت قصير، في الأيام الأولى من الحرب القادمة[٦٩٤].

وحسب الوثيقة، فإن أعداء "إسرائيل" في الحاضر ليسوا دولاً مجاورة تهدد بالهجوم عليها من كل جانب، إنما التنظيمات الإسلامية مثل داعش، وحركة حماس وحزب الله على وجه الخصوص. ومن جانب استراتيجية القتال، المبدأ النافذ في الاستراتيجية هو "التفضيل"، أي استخدام قوات عسكرية تعتمد على وسائل قتالية متطورة، وبإمكانها التنقل من مكان إلى آخر بسرعة، بدلاً من الاعتماد على وجود قوات عسكرية في كل مكان. وتتوقع القيادة العسكرية وفق الاستراتيجية الجديدة أن يهاجم الجيش آلاف الأهداف في الأيام الأولى للحرب[٦٩٥].

ثالثاً: وثيقة عسكرية جديدة عن استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في سنة ٢٠١٨:

في إطار المواكبة الدائمة التي يوليها الجيش الإسرائيلي للمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، والتي تتطلب رؤية متجددة، وتجديداً مستمراً للاستراتيجية العسكرية، فقد نشرت رئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية وثيقة عسكرية جديدة عن استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في سنة ٢٠١٨. وهذه الوثيقة هي أقرب ما تكون إلى إعادة صوغ العقيدة الأمنية والعسكرية لدولة إسرائيل، وهي نسخة محدثة عن الوثيقة المنشورة سنة ٢٠١٥ "عقيدة أيزنكوت". وتتناول هذه الوثيقة قضايا حساسة، أبرزها مفهوم الأمن وغايات الجيش في الحرب، كما تتضمن ما يوصف بالأهداف القومية ومبادئ نظرية الأمن ووصف بيئة العمل الخاصة بالجيش، وكذلك كيفية استخدام القوة، ونجاعة القيادة والسيطرة وتنظيم

---

[٦٩٤] الجيش الإسرائيلي يعمّم وثيقة "استراتيجية الجيش".. ما هي أهدافه وكيف سيحققها؟، موقع المصدر الإسرائيلي، ١٤/٨/٢٠١٥، انظر: https://cutt.us/FpRMq، وانظر أيضاً: Haaretz, 15/8/2015.، انظر: http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.671121 تاريخ الزيارة ١٤/١٢/٢٠١٩.

[٦٩٥] الجيش الإسرائيلي يعمّم وثيقة "استراتيجية الجيش".. ما هي أهدافه وكيف سيحققها؟، المرجع نفسه، وانظر أيضاً: Haaretz, 15/8/2015.، المرجع نفسه.

الجيش الإسرائيلي للمعركة، من خلال تحديد مهمات القيادة العامة، ومهمات القيادات الرئيسية وتحديد القدرات المطلوبة[٦٩٦].

في الإطار الفكري العام للوثيقة، أكدت مجدداً أهم مبادئ نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهي[٦٩٧]:

أولاً: الاعتماد على استراتيجيا أمنية دفاعية، هدفها ضمان وجود إسرائيل وإيجاد ردع ناجح، وتقليص التهديدات عند الحاجة، وتأجيل المواجهات.

ثانيا: نظرية عسكرية هجومية من أجل فرض الإرادة على العدو.

ثالثا: ضرورة نقل المعركة إلى مناطق الطرف الآخر في كل جوانبها (البرية، والجوية، والبحرية، والمعلوماتية)، وإدارة المعركة هناك.

رابعا: تعزيز استراتيجيا إسرائيل التي تسعى لتطوير الأوضاع الاستراتيجية للمعركة المستقبلية، والتشويش على الأوضاع الخاصة بالعدو، والتأثير في موازين القوى في المنطقة، والعمل على تحقيق الواقع الأمني المطلوب من خلال تفوقها العسكري.

أشارت الوثيقة المحدثة بوضوح إلى أن أهداف الجيش من استخدام القوة العسكرية لا تقتصر على القضاء على التهديدات العسكرية المباشرة العينية، مثل حماس وحزب الله، بل تشمل أيضاً العمل على تقوية تأثير إسرائيل في الساحتين الدولية والإقليمية، وذلك في إشارة واضحة إلى عمليات الجيش في سورية ولبنان كمثال، والهادفة إلى محاولة امتلاك إسرائيل أوراقاً تمكنها من التأثير في أي مشهد إقليمي مستقبلي، ولا سيما عدم ترك الساحة للمحور الثلاثي الذي يضم روسيا وتركيا وإيران.

أما التعديل **الجديد الثاني** فيشمل التشديد على أهمية العمليات العسكرية في إطار استراتيجيا عسكرية هي "المعركة بين الحروب" التي تشمل توجيه ضربات محدودة إلى المنظمات والكيانات المعادية، كحزب الله وحماس وغيرهما، لمنع تعاظمها بين الفترة والأخرى، والتشجيع على القيام بعمليات اقتحامية للجيش الإسرائيلي على غرار عملية عنتيبي[٦٩٨]. لذلك جرى إنشاء لواء الكومندو،

---

[٦٩٦] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٣.

[٦٩٧] فادي نحاس، المرجع نفسه.

[٦٩٨] عملية عنتيبي وقعت يوم ٤ يوليو/تموز ١٩٧٦ بالمطار الأوغندي عنتيبي الذي حملت اسمه، حيث أرسلت إسرائيل قوات كوماندوز إلى المطار لتحرير رهائن طائرة اختطفها فلسطينيون ورفقاء لهم كانت متجهة من تل أبيب إلى باريس، انتهت العملية بمقتل المختطفين و٣ رهائن إلى جانب جنود أوغنديين، والضابط جوناثان شقيق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، انظر الجزير.نت، انظر: https://cutt.us/sosG3، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٢.

اللواء رقم 89، والذي أجرى عدة تدريبات خارج البلد، ليحاكي أوضاعاً مناخية مشابهة لبلاد العدو – مثل اليونان وقبرص– والتدرب كذلك على إمداد القوات بالدعم اللوجستي الضروري في المناطق الغريبة والبعيدة[٦٩٩].

كما تضمنت الوثيقة **تحديثاً ثالثاً** مهماً، وهو تأكيد أن صورة وشكل تفعيل القوة العسكرية يجب أن يتضمن الدمج بين نهج الحسم في المعركة، ونهج المنع والإحباط والتأثير، أي منع وقوع المواجهة قدر الإمكان من خلال الردع. وكان من التعديلات على استراتيجيا الجيش، التوجه إلى التركيز على القوة العسكرية، والضرب بالعمق، من خلال الاعتماد على المعلومات الاستخباراتية الدقيقة، وحرب خاطفة وسريعة، وفترتها الزمنية أقل من فترة أي حرب سابقة مع انتصار ساحق وواضح على العدو، مع التركيز على الضربة المكثفة لقواعده، وأن يعمل الجيش على فرض شروط إنهاء القتال ضد العدو، من خلال قوة النيران وفي زمن قصير[٧٠٠].

وركزت الوثيقة على أهمية تحسين أداء القوات البرية لما لهذا السلاح دور أساسي في الاستراتيجيا الجديدة، فحسم المعارك أو الحرب من دون تدخل القوات البرية بات غير قابل للتحقق؛ مثال على ذلك تجربة أفغانستان؛ مع الأخذ في عين الاعتبار عدم قدرة إقدام الجيش الإسرائيلي على عمليات توغل في عمق أراضي العدو، كما هو الحال بالنسبة لـ"حزب الله" وحركة حماس"، فهذه التنظيمات باتت تنتشر بطريقه منظمة في مساحات واسعة، يصعب على الجيش الإسرائيلي السيطرة عليها بسهولة[٧٠١].

أما فيما يتعلق بدور القوات الجوية، فتأخذ الوثيقة، بعين الاعتبار جميع التغييرات الاستراتيجية والإقليمية المتعلقة بقدرات وقوة مصادر التهديد، مثل غياب خطر الجيوش النظامية في مقابل صعود خطر المنظمات شبه الدولتية التي تملك تنظيمات تقترب من الجيوش النظامية، والتغييرات في طبيعة الحروب في الواقع الجديد؛ وبالتالي، فإن إسرائيل، بسبب جملة هذه التهديدات إلى جانب "ضيق مساحتها" تحتاج إلى قوة قادرة على القتال من ساحة إلى أخرى، وهذا ما يميز سلاح الجو الإسرائيلي، فضلاً عن التفوق النسبي الواضح لهذا السلاح، نتيجة امتلاكه أفضل التكنولوجيا والتقنيات الحربية الحديثة والمتطورة[٧٠٢].

---

[٦٩٩] Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, "The IDF Exercises in Cyprus and Crete," INSS Insight, no. 945, June 28, 2017.

[٧٠٠] Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, Ibid.

[٧٠١] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٦.

[٧٠٢] فادي نحاس، المرجع نفسه.

وعلى الرغم من تفوق سلاح الجو الإسرائيلي، وفي ظل تراجع وتآكل الجيوش التقليدية، فإن الخصوم اليوم، أي "حماس وحزب الله"، استثمروا بصورة خاصة في منظومات دفاعية ومنظومات هجومية، أي الترسانة الصاروخية، وهو ما أسفر في العقد الأخير عملياً عن ارتفاع ملموس وجدي في التهديدات التقليدية في مجال الحرب الصاروخية، الأمر الذي يجعل تفضيل القوة الجوية على المناورة البرية.

رابعاً: ضرورة الاستعداد للمواجهات المستقبلية مع قوى ومنظمات تحت دولية:

أثرت الأحداث والتحولات الجارية في البيئة العربية والإقليمية المحيطة بـ"إسرائيل"، على استراتيجيات وخطط وتوجهات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ فباتت "إسرائيل" تتحسب لمجابهة مستقبلية مع قوى عسكرية تمتلك الفاعلية، ولا تأخذ شكل الجيوش النظامية، على غرار تنظيم داعش وجبهة النصرة؛ حيث تضعف إمكانية الحسم خلال المواجهة معها، عن طريق الوسائل والخطط العسكرية التقليدية التي تمرس الجيش الإسرائيلي عليها، وراكم قوته وشكّل بنيته وهيكليته منذ تأسيسه على هذا الأساس.

أضف إلى ذلك القدرات العسكرية المتصاعدة، وتكتيكات إدارة المعركة التي باتت تتمتع بها حركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، والتي باتت في السنوات الأخيرة، التهديد الاستراتيجي الأكبر للكيان الإسرائيلي، بعد خروج معظم الجيوش العربية من دائرة التهديد الافتراضية لـ"إسرائيل"، من الناحية النظرية على الأقل.

وقد أشار رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال بني غانتس في افتتاح مؤتمر Herzliya Conference لسنة ٢٠١٣ إلى أنه "على الجيش الإسرائيلي أن يغير نظرته، وقدراته، فالقتال المقبل سيستند إلى نظرة هجومية"، وأوضح "سنضطر لتطوير قدرات استخبارية وقدرات حركة ومناورة، صحيح أننا لا نستعد لحرب ضد جيش نظامي، ولكن عندما يتطلب الأمر حسماً، فسنضطر للزحف في تلال غزة، والوصول إلى بناية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]"[٧٠٣].

ومع دخول "إسرائيل" في حرب مع قطاع غزة صيف ٢٠١٤، خرجت منها غير راضية عن منجزاتها الردعية والعسكرية، وأدت إلى نشوب صراع بين المستوى العسكري، ومعها وزارة الدفاع وبين وزارة المالية الإسرائيلية حول حجم الميزانية العسكرية، بعد محاولة "وزارة المالية" من خلال

[٧٠٣] محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢-٢٠١٣، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٩٣.

توصيات لجنة "لوكر" Locker Committee التي شكلتها، فرض شروط وقيود على موازنة وزارة الدفاع طالت لأول مرة، بنية الجيش الإسرائيلي؛ حيث طالبت بخفض عديد القوات الاحتياطية والنظامية، كما طالبت بترشيد المصاريف على برامج وتدريبات الجيش[٧٠٤]، ما دفع برئيس هيئة الأركان غادي آيزنكوت إلى الإعلان عن "خطة جدعون" في ٢٠١٥/٧/٢٠، وذلك استباقاً لنشر توصيات "لوكر" التي نشرت في اليوم التالي. وقد تضمنت "خطة جدعون" والتي تتضمن تسريح قرابة ١٠٠ ألف جندي من قوات الاحتياط، و٢٥٠٠٠ ضابط بالخدمة الدائمة، خلال الخمس سنوات المقبلة، وإغلاق ألوية مدرعات وكتائب مدفعية، في مقابل استمرار الاتجاه نحو تعزيز قوة الاستخبارات وحرب السايبر وسلاح الجو، كما تهدف هذه الخطة إلى تقصير مدة الاستعداد للحرب لتصبح يوماً واحداً، وحتى ساعات بدلاً من أيام معدودة[٧٠٥].

وفي سياق ما تقدم، قرر الجيش الإسرائيلي في 2015/7/6، تشكيل فرقة كوماندو Commando Brigade خاصة تكون قادرة على مواجهة الأساليب القتالية التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان، وذلك بعد أن تبين للجيش وجود فجوات كبيرة في جاهزيته للقتال بأسلوب "حرب العصابات"[٧٠٦].

وفي أيار/ مايو 2015 قرر الجيش الإسرائيلي استحداث وحدة لمعرفة عمق أرض العدو تتصف بالسرعة لتنفيذ مهام سرية وخطيرة خلال المعركة، بحسب صحيفة معاريف Maariv، وقالت الصحيفة إن هذه الوحدة جاءت كنوع من استخلاص العبر من الحرب على قطاع غزة صيف 2014 التي دمر خلالها أكثر من 45 دبابة ومدرعة تابعة للجيش[٧٠٧].

خامساً: الاستعداد لمواجهة الحرب الإلكترونية (سايبر):

وفي سياق الاستعدادات للحرب الإلكترونية (سايبر)، قرر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غادي آيزنكوت، إعادة تنظيم بنية الحرب الإلكترونية في الجيش الإسرائيلي مجدداً؛ بحيث

---

[٧٠٤] *Haaretz*, 22/7/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/business/1.667173، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/١٤.

[٧٠٥] *Yedioth Ahronoth*, 21/7/2015, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4682344,00.html تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/١٢.

[٧٠٦] عرب ٤٨، ٢٠١٥/٧/٦، وانظر: أيضاً: *Israel Hayom*, 7/7/2015. http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=26695، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/١٢.

[٧٠٧] موقع المجد الأمني، ٢٠١٥/٥/١٨.

يتم إقامة ذراع "سايبر"، يتم بناؤها بشكل مماثل للذراعين البحري والجوي، وتكون مسؤولة عن تفعيل القوة بكل ما يرتبط بمجال الشبكة العنكبوتية[٧٠٨].

سادساً: الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات:

عكس مؤتمر هرتسيليا Herzliya Conference بنسختيه السادسة عشرة والسابعة عشرة، الذي انعقد في حزيران/ يونيو 2016 وحزيران/ يونيو 2017 على التوالي، صورة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها "إسرائيل" في ظل التغيرات والتحولات السياسية والعسكرية في البيئة الإقليمية، خصوصاً المتاخمة لحدودها الشمالية؛ وعلى الرغم من تأكيد القادة الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين تحدثوا في المؤتمرَيْن، على استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، غير أنهم أشاروا إلى أن "العدو" بات يتمتع بوضع استراتيجي عسكري أفضل؛ فإيران باتت ترسخ وجودها العسكري في سورية كجار إقليمي، وحزب الله يراكم ترسانته الصاروخية، بالإضافة إلى الخبرات القتالية التي اكتسبها في سورية، وحماس تواصل حفر الأنفاق وتطوير قدراتها الصاروخية والقتالية، مع الأخذ بالاعتبار تبلور تحالف يضم روسيا وإيران وحزب الله والنظام السوري[٧٠٩].

هذا الوضع الاستراتيجي المعقّد وغير المستقر بالنسبة لـ"إسرائيل"، دفعها لبلورة استراتيجية أمنية وعسكرية وسياسية مرتفعة النسق لمواجهة هذه التحديات، مع الإشارة إلى أن بعض رسائل القادة الإسرائيليين خلال المؤتمرين، والتي حملت طابع التهديد والوعيد، من الممكن أن تندرج في إطار الحرب النفسية، وليست بالضرورة في إطار استراتيجية قابلة التحقيق.

لم يخرج التقدير الاستراتيجي السنوي لـ"إسرائيل" 2016–2017، الذي صدر عن معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب The Institute for National Security Studies (INSS) في 2017/1/3، عن الإطار الذي خرج به مؤتمرا هرتسيليا السادس عشر والسابع عشر، في توصيف التهديدات والفرص في البيئة الإقليمية والدولية لـ"إسرائيل"؛ والذي وُضع فيه تهديد حزب الله على رأس سلم التهديدات، ثمّ جاء التهديد الإيراني في المقام الثاني، والفصائل الفلسطينية في المرتبة

---

[٧٠٨] عرب ٤٨، ٢٠١٥/٦/١٥.

[٧٠٩] الجزيرة.نت، 2016/6/16، انظر: http://cutt.us/m9oAg، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٨؛ وانظر أيضاً: موقع روسيا اليوم، 2016/6/21: انظر: http://cutt.us/8bnhu، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٨؛ وانظر أيضاً: الأخبار، 2017/6/22؛ وانظر أيضاً: موقع الوقت، 2017/6/23، انظر: http://cutt.us/0xqfd، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٨.

الثالثة، فيما جاءت الجماعات المسلحة في سورية وسيناء، من بينها تنظيم داعش، في المركز الأخير.

وقد خرج هذا التقدير بتوصيات للمؤسستين السياسية والأمنية، قد ترقى إلى أن تكون خيارات عملية متاحة أمام "إسرائيل" للحدّ من هذه التهديدات، ولتلقف الفرص والبناء عليها. وقد تركزت هذه التوصيات بالاستمرار بالاستراتيجية المتبعة في الإبقاء على حالة الردع، ومنع نقل السلاح من إيران عبر سورية إلى حزب الله، والتخفيف من احتمالات المخاطرة بحصول تصعيد. وفي الوقت نفسه، مواصلة جمع المادة الاستخبارية عن حزب الله ومكوناته العسكرية، كي تكون قادرة على توجيه ضربة مسبقة قبل اندلاع المواجهة، أو خلال فترة قصيرة جداً من اندلاعها. وقد حضّ التقدير الجيش الإسرائيلي على تمرين وحداته على حرب الشوارع التي تمتاز بها القوات غير النظامية، مع استخدام هذه الوحدات للألبسة والأسلحة التي يستخدمها حزب الله والفصائل الفلسطينية[٧١٠].

وبحسب التقدير، فعلى "إسرائيل"، خلافاً للماضي، أن تدرك أن توجيه ضربة إلى حزب الله في لبنان قد يجر إيران إلى مواجهتها. ونتيجة لوجود قوات روسية في سورية، ستكون "إسرائيل" مقيدة مع غطاء حماية لمنظومات الدفاع الجوي الروسي، التي تغطي أيضاً الأجواء اللبنانية والإسرائيلية على السواء، وكل ذلك في موازاة التعاون الاستخباري الاستراتيجي بين روسيا وحزب الله. كما أشار التقدير إلى أن التحديات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية تتمثل في الطبيعة العمرانية والبيئة السكانية التي تعمل فيها وحداته هناك، خصوصاً لواء كفير Kfir Brigade؛ حيث تجعل مهمات هذا اللواء القتالي أقرب إلى مهمات الشرطة، ما يفقده الروح المعنوية والمهارة القتالية بسبب طبيعة الاحتكاكات. وللتغلب على هذه المعضلة، أوصى التقرير بزيادة الاعتماد على شرطة الحدود بعد زيادة عدد عناصرها؛ من خلال ضم قوات من المجندين إليها، بالإضافة إلى الجنود المتفرغين المدرَّبين جيداً.

---

[٧١٠] Anat Kurz and Shlomo Brom (Eds), "Strategic Survey for Israel 2016-2017," site of The Institute for, National Security Studies (INSS), 3/1/2017, http://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2017/01/full.pdf تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٤.

وقد سلط التقدير الضوء على طبيعة الهجمات التي ينفذها الفلسطينيون ضدّ الجيش والمستوطنين في الضفة، والتي تأخذ طابعاً فردياً، بالإضافة إلى محاولة حركة حماس إعادة بناء البنية التحتية التي تخولها شنّ هجمات ضدّ أهداف إسرائيلية[٧١١].

هذا الوضع الاستراتيجي عالي المخاطر الذي تعيشه "إسرائيل" بسبب مستجدات البيئة المحيطة، انعكس أيضاً على النقاشات والمداولات الحادة التي تُدار بين المؤسستين السياسية والعسكرية في "إسرائيل" وداخل كل منهما، حول مدى قدرة الجيش الإسرائيلي على خوض حرب مستقبلية في ظلّ إخفاقات مرعبة تكشفت خلال السنوات الأخيرة، وبرزت بشكل أكبر خلال مناورة أور هدغان Or Hadagan، التي بدأت في 2017/9/3 واستمرت عشرة أيام، خصوصاً فيما يتعلق بالآليات الحربية التي سيستخدمها الجيش في حربه البرية، إلى جانب عدم التنسيق بين المستويين السياسي والعسكري، لتنفيذ الخطة التي يضعها الجيش.

ويتركز القلق الأمني الإسرائيلي، بحسب تقرير أمني رسمي إسرائيلي نُشر في 2017/10/27، في **أربعة مستويات؛ الأول**، استمرار حماس ببناء الأنفاق داخل قطاع غزة، مع إشارة التقرير إلى أن الحركة باتت معنية في هذه المرحلة ببناء الأنفاق الدفاعية، عوضاً عن الهجومية بسبب الإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي لمنع هذه الأنفاق، خصوصاً بناء الجدار الأمني تحت الأرض والمراقبة الإلكترونية فوق الأرض، بالإضافة إلى تطور قدرات حماس الصاروخية والقتالية. أما **المستوى الثاني**، فهو القدرات الصاروخية والقتالية التي بات يتمتع بها حزب الله في لبنان، حيث قدر التقرير أن الحزب بات يمتلك عشرات الصواريخ التي تصل إلى 500 كيلو متر، وعدة مئات تصل إلى 300 كيلو متر، وعشرات الآلاف من التي تصل إلى 40 كيلو متر. لافتاً النظر إلى أن الحزب يبذل جهوداً واسعة بمساعدة إيران لتطوير دقتها، ومحاولة بناء مصانع في سورية ولبنان من أجل ذلك[٧١٢].

وأضاف التقرير أن **المستوى الثالث** هو ترسُّخ نفوذ إيران في سورية، حيث بات لها قواعد عسكرية هناك، كما أن هناك خطورة من تطور قدرات إيران الصاروخية، بحيث باتت الصواريخ

---

[٧١١] Anat Kurz and Shlomo Brom, "Strategic Survey for Israel 2016-2017," op. cit.

[٧١٢] صحيفة القدس، القدس، 2017/10/27؛ وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 27/10/2017, https://cutt.us/1RUnd
، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

الإيرانية أكثر دقة وفتكاً. بالإضافة إلى ذلك، ظهر خطر المليشيات الموجودة في سورية والمدعومة من إيران، والتي باتت مشاركتها في الحرب القادمة مع "إسرائيل" أمراً مفروغاً منه. أما **المستوى الرابع**، فهو الحرب على تنظيم داعش وخطورة تركيز قوته في سيناء بعد هزيمته في سورية والعراق، ومدى استعداد هذا التنظيم في حال نجح في تثبيت سيطرته في سيناء، على شنّ عمليات عسكرية ضدّ الجيش الإسرائيلي بدلاً من الجيش المصري[٧١٣].

لا شك أن هذه التحولات العسكرية التي طرأت على جميع الجبهات القتالية المحتملة مع "إسرائيل"، دفعت صانع القرار في تل أبيب إلى رسم خطط واستعدادات تناسب هذه التحولات؛ ففي الجبهة الجنوبية أقام الجيش الإسرائيلي سياج فصلٍ على طول الحدود مع قطاع غزة، بحيث يرتفع بنحو ستة أمتار فوق الأرض، مع إقامة جدار إسمنتي على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض[٧١٤]. وقد ذكر الكاتب الإسرائيلي يوسي ميلمان Yossi Melman أن بناء الجدار عملية معقدة، تتضمن عناصر تكنولوجية وهندسية بمشاركة خبراء ومواد من دول أوروبية، بتكلفة نحو ثلاثة مليارات شيكل (نحو 833.3 مليون دولار)[٧١٥].

أما فيما يخص الجبهة الشمالية مع لبنان وسورية، فقد عمد الجيش الإسرائيلي إلى تثبيت معادلة جديدة، يبدو أنه بُني جزء منها من خلال سكوت أو توافق وتنسيق مع الجانب الروسي، وهذه المعادلة تسمح بتدخل عسكري إسرائيلي من خلال عمليات نوعية خاطفة تستهدف قواعد عسكرية أو مخازن أسلحة لإيران وحزب الله في سورية، وتشكل خطراً على الكيان الإسرائيلي، كما تقوم المعادلة على منع قيام ممر شيعي من إيران إلى دمشق، بحسب ما صرح به ليبرمان، الذي أكد أن "إسرائيل" "لن تسمح لأي جهة كانت بتعدي الخطوط الحمراء"[٧١٦].

---

[٧١٣] القدس، القدس، 2017/10/27؛ وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 27/10/2017, https://cutt.us/XpTR4
، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

[٧١٤] موقع عرب 48، 2017/8/10؛ وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 27/10/2017, https://cutt.us/C4xFq
، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/٤.

[٧١٥] يوسي ميلمان، "محاصرة غزة بجدار إسمنتي تحت أرضي وبجدار علوي"، مقال نشر في صحيفة معاريف، 2017/8/10، القدس العربي، لندن، 2017/8/11.
ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2017/8/10، الذي حدد الصرف بـ 3.600.

[٧١٦] الشرق الأوسط، لندن، 2017/9/8.

وفيما يتعلق بالرؤية الشاملة للحرب المقبلة، فقد حددها ليبرمان من خلال تهديداته للبنان وسورية بأنهما "ستجدان نفسيهما مستهدفتيْن معاً"، وليس فقط حزب الله، في حال نشبت حرب على الحدود الشمالية، مضيفاً أن "أي معركة مقبلة، بغض النظر أين ستندلع على الحدود الجنوبية أو الشمالية ستتطور إلى معركة على جبهتين، ولن تكون هناك جبهة واحدة، هذه نقطة الانطلاق خاصتنا، وبموجبها نهيئ الجيش لحرب إقليمية"[٧١٧].

وفي هذا السياق قال أمير إيشل Amir EShel قائد سلاح الجو الإسرائيلي بُعيد انتهاء ولايته، إن حرب لبنان المقبلة ستبدو مختلفة تماماً عن الحروب السابقة، وأضاف أن "القوات الجوية ستعمل على ضرب الأهداف الحيوية والبنية التحتية في كل مكان من لبنان، سواء الجنوب أو الشمال أو حتى وسط بيروت". وأشار إلى أنه ترك خلفه قوة كبيرة في سلاح الجو، يمكنه مهاجمة الآلاف من الأهداف في يوم واحد وعلى عدة جبهات[٧١٨].

أما قائد القوات البرية في الجيش الإسرائيلي الجنرال كوبي باراك Kobi Barak فقد أعلن، في حوار مع صحيفة معاريف العبرية، أن "صورة الانتصار" التي تبحث عنها "إسرائيل" خلال الحرب القادمة، تكمن في إلقاء القبض على مقاتلي العدو، وقتلهم، مع استخدام كثافة نارية هائلة للردع. وتابع أن الحرب القادمة ستنفّذ مهامها القتالية بسرعة وكثافة نارية كبيرة[٧١٩].

عكس مؤتمر هرتسيليا Herzliya Conference بنسختيه الثامنة عشرة والتاسعة عشرة، الذي انعقد في أيار/ مايو 2018 وحزيران/ يونيو 2019 على التوالي، صورة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها "إسرائيل" في ظل التغيرات والتحولات السياسية والعسكرية في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، خصوصاً المتاخمة لحدودها الشمالية، وعلى الرغم من تأكيد القادة الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين تحدثوا في المؤتمرَيْن، على استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، غير أنهم أشاروا إلى أن "العدو" بات يتمتع بوضع استراتيجي عسكري أفضل؛ فإيران باتت ترسخ وجودها العسكري في سورية كجار إقليمي، وحزب الله يراكم ترسانته الصاروخية وبات يملك صواريخ وقذائف دقيقة ضمن مشروع إيراني طويل المدى، بالإضافة إلى الخبرات

---

[٧١٧] صحيفة الحياة، لندن، 2017/10/11.

[٧١٨] القدس، القدس، 2017/8/19.

[٧١٩] الجزيرة نت، الدوحة، 2017/10/9، انظر: http://cutt.us/g33VH، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/٤.

القتالية التي اكتسبها في سورية[٧٢٠]، وحماس تواصل حفر الأنفاق وتطوير قدراتها الصاروخية والقتالية. وأقر المتحدثون في المؤتمرَيْن بأن الحرب المقبلة ستكلف الجبهة الداخلية الإسرائيلية ثمناً باهظاً، وستكون عرضة لأخطار وأضرار لم يسبق لها مثيل، وأشار رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق غيورا أيلاند، في هذا السياق، خلال كلمته في مؤتمر هرسيليا الـ19، إلى التحولات الجديدة في بناء القوة الإيرانية وحزب الله، لا سيما تطوير أسلحة دقيقة الإصابة، ما يعني استهدافاً شبه مؤكد للمنشآت الاستراتيجية القيمة لـ"إسرائيل"[٧٢١].

وتركز الاستراتيجية الإسرائيلية، بحسب ما انبثق من هرتسيليا، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة، في حال نشوب حرب جديدة، مع إظهار الحرص على استمرار الهدوء على كافة الجبهات. فيما أبدى نائب رئيس أركان الجيش السابق الجنرال يئير غولان Yair Golan رأيه بأن الحرب المقبلة لا يمكن لـ"إسرائيل" أن تنتصر فيها من دون مناورات برية واجتياح بري للبنان، مع ضرب قوات "حزب الله" وقواعده والبنى التحتية له[٧٢٢].

في مقابل ذلك، رأى قائد سلاح الجو الأسبق الجنرال أمير إيشل Amir EShel، في مؤتمر هرتسيليا الـ19، أن كل حديث عن مناورات برية باعتبارها الحل السحري، هو في الواقع رومانسية، لأنه لا يمكن الاعتماد على ذلك، لا سيما في ظل حالة عدم جهوزية القوات البرية[٧٢٣].

وفي مقال للكاتب يوسي ميلمان Yossi Melman، في صحيفة معاريف العبرية، رأى أن "أهم ما ميز العام اليهودي المنصرم [نهاية العام اليهودي 5779 كان في 2019/9/29] هو حالة عدم اليقين المحيطة بإسرائيل، لأن كل حادث مهما بدا صغيراً، كان كفيلاً بتدهور الأمور إلى حالة من المواجهة الشاملة"[٧٢٤].

---

[720] Yaakov Lappin, 'Hezbollahstan has 120,000 rockets pointed at Israel', site of Jewish News Syndicate (JNS), 10/5/2018, https://cutt.us/yTAqe_تاريخ الزيارة ٢٢-٨-٢٠١٩.

[٧٢١] صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٩/٧/٢، وانظر أيضاً: الموقع الإلكتروني لمركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي، ٢٠١٩/٧/٩، انظر: http://cutt.us.com/aa5Qmf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/١.

[٧٢٢] العربي الجديد، لندن، ٢٠١٩/٧/٢.

[٧٢٣] العربي الجديد، لندن، ٢٠١٩/٧/٢.

[٧٢٤] موقع "عربي ٢١"، ٢٠١٩/٩/٣٠.

صعوبة التأثير الإسرائيلي في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالكيان، وفق ما جاء في مؤتمري هارتسيليا، أكد عليها التقدير الاستراتيجي الذي نشره رئيس معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات، جنرال احتياط عاموس يدلين Amos Yedlin، في كانون الثاني/ يناير 2020، والذي يستشرف فيه الأحداث المتوقعة خلال عام 2020. وأشار التقدير الإسرائيلي إلى أن "إسرائيل" هي دولة قوية، لكنها تجد صعوبة في ترجمة قوتها إلى نفوذ استراتيجي، وإنجازات الحرب إلى أهداف سياسية، وفي تحقيق أهداف الأمن القومي المركزية. ولفت يدلين النظر إلى أن خلاصة التقدير الاستراتيجي تزامنت مع اغتيال قاسم سليماني، والتي تفرض سياقاً جديداً، وتنطوي على احتمالية انعطافة استراتيجية، من السابق لأوانه تقدير حجمها وأبعادها. وأمام هذه التطورات، طرح الباحث الإسرائيلي عدة نقاط تتعلق بأحداث متوقعة خلال عام 2020، منها ما يرتبط بـ: البرنامج النووي الإيراني، و"حرب الشمال الأولى"، والفصائل في غزة، والمنظومة الإقليمية، وتعزيز جاهزية الجيش، وزيادة ميزانية الدفاع، وحفظ التفوق[٧٢٥].

سابعاً: ترسيخ مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو":

ركزت الاستراتيجية الإسرائيلية، بحسب ما انبثق من مؤتمرات هرتسيليا، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة، وفي حال نشوب حرب جديدة، مع إظهار الحرص على استمرار الهدوء على كافة الجبهات. وتبرز أهمية الحرب على الوعي، وهي ليست مسألة جديدة، إنما جزء من تاريخ حروب العصور القديمة، تعود إلى تعزيز الروح القتالية في قمع العدو من جهة، كما إلى تداخل المعركة العسكرية مع عمليات تهدف إلى التأثير في عقل العدو من جهة أخرى.

وتتيح التقنيات التكنولوجية المتطورة الموجهة إلى جماهير مستهدفة متعددة، خلق ساحة أخرى للمعركة، فضلاً عن المعركة العسكرية التقليدية، إذ تجد الجيوش والدول نفسها، في مواجهة جهود العدو عبر استغلال الفضاء التكنولوجي والشبكات الاجتماعية لتحقيق الإنجازات. وهذا يسرع التأثير في الجمهور المستهدف من العدو، بمن فيهم صنّاع القرار والقادة والمقاتلون، وكذلك الرأي العام المحلي والدولي.

---

[٧٢٥] موقع "عربي ٢١"، ٢٠٢٠/١٠/٨.

لذا، كثف الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة نشاطه على الجانب النفسي، فيما يسميه "الحرب على الوعي"، كجزء من السعي لـ "تطوير الوعي وبناء الإمكانات التنظيمية التي تدعم رؤية الجيش"، وفق تقرير نشره معهد أبحاث الأمن القومي[٧٢٦]. وأوضح التقرير أن خطة الجيش تشمل وضع مفهوم شن حملات على الوعي لدى الجانب غير الإسرائيلي، وتطوير الأدوات التكنولوجية، وتدريب الأفراد الملائمين، وبناء الأطر التنظيمية التي تدعم هذا المفهوم، بهدف توجيه رسالة مباشرة إلى المجتمعات المستهدفة في الدول المعادية، بما في ذلك الخطاب نحو ما سماه التقرير "العناصر الإرهابية في الشبكات الاجتماعية"[٧٢٧].

يمكن تقسيم الحرب على الوعي إلى ثلاث فئات: **أولها**، "عمليات سرية للوعي"، بحيث لا يكون الهدف على دراية بوجود جهد "حربي على الوعي" يجري ضده؛ **ثانيها**، "الدعاية الكاذبة"؛ **ثالثها**، "شن حملات ضد الوعي"، من خلال الإعلانات والرسائل. وعلى سبيل المثال، نلحظ أن آفيخاي أدرعي المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، والمسؤول عن الشبكات الاجتماعية في العالم العربي، يسعى للوصول إلى مختلف الفئات المستهدفة في الدول العربية، عن طريق طرح تساؤلات وأمور جدلية أمام الجمهور العربي، مثل، جدلية "شباب لبنان للموت في ساحة الحرب في سورية"، وجدلية الدور الإيراني الإقليمي، وعقيدة ولاية الفقيه[٧٢٨].

ثامناً: المحافظة على حالة الهدوء واستمرار استراتيجية (المعركة بين الحروب):

أكد رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت على أن الجيش الإسرائيلي موجود بجاهزية عالية، ولديه قدرة استخبارية جيدة. لكنه شدد في الوقت عينه، على أنّه من مصلحة بلاده أن يستمر الهدوء على الجبهة الشمالية لسنوات، كما أكد على استمرار الاستراتيجية الإسرائيلي في منع وصول أسلحة متطورة إلى حزب الله؛ ما يتطلب ذلك الأمر من استمرار الغارات الجوية التي تستهدف قوافل الأسلحة العابرة للأراضي السورية (ضمن استراتيجية المعركة بين الحروب)، بالإضافة إلى استهداف مصانع ومخازن الأسلحة في سورية، التي لها علاقة بتسليح حزب الله[٧٢٩].

---

[٧٢٦] Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, "The IDF's Cognitive Effort: Supplementing the Kinetic Effort," INSS Insight, no. 1028 ,March 1, 2018, see: The IDF's Cognitive Effort: Supplementing the Kinetic Effort | INSS، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١.

[٧٢٧] Ibid.

[٧٢٨] فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٧.

[٧٢٩] *The Times Of Israel*, 20/6/2017, http://cutt.us/QPYjX, ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٢.

أما مدير وزارة الشؤون الاستخبارية، حجاي تسورئيل Haggai Zuriel فقد أقرّ، خلال كلمته في مؤتمر هرتسيليا الـ 17، على أن "إسرائيل" غير قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية وحدها؛ لذلك هي بحاجة إلى دعم الدول الكبرى العالمية والإقليمية، ويدخل في هذا الإطار ضمنها التعاون مع الدول العربية "المعتدلة"[٧٣٠].

على الرغم من التصعيد اللفظي الإسرائيلي والحرص على إبراز صورة إيجابية حول جاهزية الجيش للحرب المقبلة، غير أن ما كشفه تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي Knesset's Foreign Affairs and Defense Committee التي نشرت جزءاً منه للعلن في 2017/9/25، يعطي صورة مغايرة عن حالة الاستعداد للحرب المقبلة؛ حيث كشف التقرير عن وجود خلل خطير في جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة، مصوباً على غياب المعرفة لدى المستوى السياسي عن قدرات الجيش بشكل عام، الأمر الذي أوجد تباعداً بين أهداف السلطة السياسية في قرارها عند شن الحرب، وبين ما يمكن أن يحققه الجيش، خلال الفترة المحددة له من قبل تلك السلطة السياسية[٧٣١].

وفي العنوان المحدد تحت ما هو سري، جاءت الخطوط العامة والتي ابتعدت عن التفاصيل، في تضمين تقرير لجنة الخارجية والأمن اتهاماً للحكومة بأنها غائبة عن مواءمة متطلبات الجيش مع التغيير في قدرات وإمكانيات خصومه وموقعهم العسكري، وخصوصاً حزب الله، حيث استعمل معدو التقرير عبارة: "إن الجيش الإسرائيلي يلعب الشطرنج مع نفسه"؛ حيث يحدد بنفسه الحاجات الأمنية والتهديدات وكيفية الاستعداد لها. غير أنه حين تأتي المواجهات العسكرية الحقيقية، كما حصل في المواجهات الأخيرة، تتخذ القيادة السياسية قرارات استراتيجية تختلف عن تلك التي بنى الجيش نفسه لمواجهتها. إلا أن الحكومة لا تتدخل، وتُخرج نفسها من تداعيات أي فشل منتظر في الحرب أو المواجهة المقبلة، الأمر الذي عدّه التقرير ثغرة مهمة في استراتيجية الدولة[٧٣٢].

---

[٧٣٠] الجزيرة.نت، 2016/6/16، انظر: http://cutt.us/m9oAg، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٦/٤؛ وانظر أيضاً: موقع روسيا اليوم، 2016/6/21: انظر: http://cutt.us/8bnhu، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٤؛ وانظر أيضاً: الأخبار، 2017/6/22؛ وانظر أيضاً: موقع الوقت، 2017/6/23، انظر: http://cutt.us/0xqfd، تاريخ الزيار ٢٠١٩/١٢/١٣.

[٧٣١] تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٤، https://cutt.us/dk1XV ,Ynetnews, 25/9/2017

[٧٣٢] صحيفة العهد، بيروت، 2017/9/29.

يمكن أن يُفهم من التقرير بأن خطة العمل متعددة السنين بداية من خطة تيفين وصولاً إلى خطة تنوفاه 2020، والتي يفترض بها أن تُجهّز الجيش الإسرائيلي للحروب المقبلة، هي في الوقت ذاته اعتراف بأن الجيش لم يستعد بالشكل المطلوب، وهذا ما أظهره العدوان على غزة صيف 2014، ومعركة "سيف القدس" أيار/ مايو ٢٠٢١؛ لذلك عليه أن يستعد على نحو مغاير[٧٣٣].

وفي هذا السياق أكد الجنرال غيورا آيلاند Giora Eiland، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي Israeli National Security Council، خلال مقابلة مع التلفزيون العبريّ أنّ "إسرائيل" غير قادرة على تحمل حرب جديدة في مواجهة حزب الله، ودعا إلى تجنب المواجهة أوْ ما يمكن أن يتسبب باندلاعها[٧٣٤].

من جهة أخرى، وبالعودة إلى لُبّ التقرير، الذي ذكر أن الجيش الإسرائيلي يفتقد القدرة على الحسم في حال اندلاع حرب، فمن الطبيعي أن لجنة الخارجية والأمن قد توصلت إلى هذه الخلاصة استناداً إلى مسار ونتائج المناورات العسكرية، بالإضافة إلى فرضيات القتال المستجدة والمتغيرات الأمنية والعسكرية على الجبهتين الشمالية والجنوبية.

هذه المعطيات والثغرات المفترضة، هي أكثر وضوحاً وتفصيلاً في الجانب السري من التقرير، والتي من الطبيعي أن يكون الجيش الإسرائيلي قد حصل عليها، باعتباره المعني الرئيسي بها؛ ما يعني أن الجيش في صدد اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ في ضوء ذلك فإن وجود ثغرات خطرة في جاهزية الجيش لا يعني بالضرورة أن الجيش قد حسم أمره بعدم شن حرب مقبلة في المدى المنظور، خصوصاً إذا باتت الظروف الدولية والإقليمية مواتية، ودائماً يجب الأخذ بعين الاعتبار الحرب النفسية التي دائماً ما برع الجانب الإسرائيلي في استعمالها.

وضعت الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة المحيطة بـ"إسرائيل"، خلال العقد الماضي، صانع القرار الإسرائيلي أمام تحديات ومسارات بعضها ذات طبيعة مختلفة عن السابق. ما زاد من منسوب القلق لدى الجانب الإسرائيلي، حالة السيولة الحاصلة في المشهد الإسرائيلي الداخلي؛ بسبب عدم قدرة كتلتي اليمين وما يسمى باليسار الوسط على تشكيل حكومة إسرائيلية ضيقة أو

---

[٧٣٣] القدس العربي، 2017/9/27؛ وانظر أيضاً:
Alex Fishman, What if a war breaks out tomorrow morning Ynetnews, 26/9/2017,see:
https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5021113,00.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٢.

[٧٣٤] رأي اليوم، لندن، 2017/8/7.

ذات تمثيل واسع، على الرغم إجراء أربع عمليات انتخابية للكنيست خلال أقل من عامين. وأضافت مسيرات العودة التي انطلقت على حدود قطاع غزة مع الكيان في ٢٠١٨/٣/٣٠، وما تخللها من توترات عسكرية في بعض الأحيان، عامل تفجير جديد على الحدود مع غزة، كاد يُشعل هذه الجبهة في أكثر من مرة. كما تسبب الاغتيال الأمريكي للقائد العسكري الإيراني قاسم سليماني، بتوسيع دائرة التصعيد الإيراني تجاه "إسرائيل.

تاسعاً: التحذير من حالة الاستنزاف على عدة جبهات:

تشهد البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل" حالة من عدم اليقين، خصوصاً مع التعاظم الحاصل في القدرات العسكرية للأطراف المعادية للكيان، بالإضافة إلى التمركز الاستراتيجي النشط لبعض هذه القوى خصوصاً في الجبهة الشمالية. وما زاد من حالة الضغط على هذه البيئة الاستراتيجية، هو عدم الاستقرار واللاحسم التي تشهدها منطقة الخليج العربي بشكل عام.

ويكمن التحدي الجديد أمام "إسرائيل" وجيشها في حالة الاستنزاف التي يعيشها أمام عدة جبهات عسكرية قتالية في وقت واحد، لأن بناء منظومة عسكرية معادية محيطة بـ"إسرائيل"، تشمل القوات التابعة لإيران وحزب الله في سورية ولبنان، والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، فهي تشكل استنزافاً عسكرياً وقتالياً متلاحقاً لـ"إسرائيل"، يجعلها مطالبة باحتوائها، وعدم التسبب بإنجاحها. وبات على الجيش الإسرائيلي الاستعداد لشن حروب ومواجهات تشمل عدة جبهات في آن واحد.

وفي 2019/10/4، نشر "معهد أبحاث الأمن القومي" Institute Of National Security Studies (INSS) The في جامعة تل أبيب و"معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" The Washington Institute For Near East، كتيباً بعنوان "خطوط توجيهية لمفهوم الأمن الإسرائيلي"، وهو عبارة عن دراسة أعدها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غادي آيزنكوت، واضع "عقيدة الضاحية" التدميرية خلال حرب تموز/ يوليو 2006، والباحث في "معهد أبحاث الأمن القومي"، البروفيسور غابي سيبوني Gabi Siboni، الذي يحمل رتبة عميد في الاحتياط في الجيش الإسرائيلي[٧٣٥].

هذه الوثيقة لا تأتي بأي جديد تقريباً بالنسبة للمفهوم الأمني الإسرائيلي المعمول به منذ خمسينيات القرن الماضي، وهي تستند إلى العدوانية الإسرائيلية المعهودة، وتصعيدها، من خلال

[٧٣٥] The Washington Institute For Near East Policy, 4/10/2019, see: https://cutt.us/Q7VXw ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٣.

تبني مواقف اليمين – الوسط الإسرائيلي، بما يتعلق بالاحتلال وضم غور الأردن إلى "إسرائيل"، ووصف أية جهة مناهضة له بأنها عدو، ينبغي مواجهته. وتقترح الوثيقة "تعديل مصطلحات أساسية عسكرية – أمنية، وتشدد على أهمية المعركة بين الحروب (بادعاء منع نشوب حرب، وهو وصف، على سبيل المثال، للغارات الإسرائيلية المتكررة ضد مواقع إيرانية في سورية)، وتستعرض ذرائع إسرائيل لشن حرب"[٧٣٦].

وقسمت الوثيقة "التهديدات الخارجية على إسرائيل"[٧٣٧]:

- تهديد تقليدي "مصدره جيوش دول أو جيوش كيانات شبه دولتية" .
- "تهديد فوق تقليدي، وخاصة التهديد النووي" .
- "تهديد دون تقليدي، إرهابي ومنظمات أنصار" .
- تهديد السايبر والمعلومات.

ولم تطرح الوثيقة جديداً بما يتعلق بـ"المبادئ العسكرية". فقد دعت الوثيقة، في إطار عقلية إسرائيلية عدوانية، إلى التالي[٧٣٨]:

- الاستعداد لحرب بواسطة بناء القوة.
- التخطيط للمعركة بين حربين وإخراجها إلى حيز التنفيذ.
- على الجيش الإسرائيلي أن يكون بحالة جهوزية عالية من أجل الدفاع عن سيادة الدولة وسلامة سكانها.

على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منتصف سنة 2014، فإن الوقوف على النتائج واستخلاص العبر من تلك الحرب ما زال يشغل حيّزاً كبيراً في تفكير قادة الجيش الإسرائيلي، فقد كشفت وثيقة عسكرية إسرائيلية إخفاقات الجيش الإسرائيلي خلال الحرب. وتشير الوثيقة إلى انتقادات حادة وجهت لقيادة الجيش، حيث يكشف يئير جولان Yair Golan نائب بيني جانتز Benny Gantz حينها في رئاسة الأركان، عن أن سلاح الجو أطلق 1,200 صاروخ وقنبلة دقيقة على أهداف فارغة دون نتائج بسبب الإحباط لدى قيادة الجيش حول عدم انتهاء الحرب. ووفقاً للوثيقة، فإن الجيش كان يخشى وقوع الخسائر في صفوف قواته البرية،

---

[٧٣٦] The Washington Institute For Near East Policy, op. cit.

[٧٣٧] The Washington Institute For Near East Policy, Ibid.

[٧٣٨] The Washington Institute For Near East Policy, Ibid.

وفي الوقت ذاته لم يجد طريقاً سوى عملية برية محدودة رغم خطورتها لوقف إطلاق الصواريخ ومواجهة الأنفاق[٧٣٩].

وفي هذا السياق بادرت قيادة الجيش الإسرائيلي على تشكيل وحدة قتالية برية هي الأولى من نوعها، تسمى "الوحدة المتعددة المجالات"، وتضم عناصر مختلطة من قوات برية وسلاح الهندسة والمدرعات وسلاح الجو والاستخبارات العسكرية[٧٤٠].

مع تطور قدرات القوى المعادية للكيان الإسرائيلي، خصوصاً فيما يتعلق بالقدرات الصاروخية، باتت الجبهة الداخلية للكيان مستهدفة أكثر من الماضي، وقد أصبحت في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي توازي الجبهة المتقدمة أو جبهة القتال (المواجهة)، وهو ما استدعى من الجانب الإسرائيلي إيلاء اهتمام أكبر لهذه الجبهة. وقد وجه قائد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، اللواء تمير يدعي Tamir Yedie، في مقال نشرته المجلة العسكرية "بِين هَكْتافيم" (بين الأقطاب)، في عددها الصادر في شهر تموز/ يوليو 2019، انتقادات شديدة للجيش الإسرائيلي، واتهمه بأنه لم يعرّف التغييرات في قدرات "العدو" بتهديد الجبهة الداخلية أثناء الحرب، وأن هيئة الأركان العامة لم تأخذ هذه التهديدات بالحسبان من أجل الاستعداد لحالة الطوارئ[٧٤١].

ومع تزايد الاهتمام الإسرائيلي بالرأي العام العالمي والشرعية الدولية، حرصت القيادة الإسرائيلية على تكييف العمليات العسكرية مع قواعد القانون الدولي العام، ولتحقيق ذلك استحدث الجيش الإسرائيلي في بداية سنة 2018، دائرة للتأثير في الرأي العام، أطلق عليها اسم "دائرة الوعي". وتقوم الفكرة على تركيز التخطيط لجميع الأنشطة "المرنة" مع الجيوش الأجنبية، والدبلوماسيين ووسائل الإعلام الأجنبية والرأي العام، تحت سقف عسكري واحد[٧٤٢].

---

[٧٣٩] تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٤- Ynetnews, 3/2/2019, see: https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5457214,00.html

[٧٤٠] الشرق الأوسط، لندن، 2019/4/19

[٧٤١] عرب ٤٨، ٢٠١٩/٧/٣٠.

[٧٤٢] الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٨/٣/١١.

الفرع الثاني

المناورات العسكرية

مع تعاظم التهديدات الأمنية والعسكرية على الحدود مع "إسرائيل"، وفي ظل التحولات الحاصلة في المنطقة، دشّن الجيش الإسرائيلي سلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة والتي جمعت معظم الأسلحة؛ البرية، والجوية، والبحرية، بالإضافة إلى وحدة الحرب الإلكترونية (السيبيرية). وقد أخذت قيادة الجيش الإسرائيل عدة اعتبارات عند قيامها بالمناورات، أبرزها:

أولا: انعكاس الأحداث في المنطقة على طبيعة المناورات العسكرية الإسرائيلية:

وفي مجال المناورات والتدريبات العسكرية؛ انعكست الأحداث والتحولات العسكرية والأمنية المحيطة بـ"إسرائيل" على برامج وأهداف المناورات العسكرية خلال السنوات الأخيرة، وقد ظهر أثر ذلك من خلال تركيز المؤسسة العسكرية على التدريبات والمناورات الشاملة؛ بحيث تشترك في المناورة الواحدة ألوية وفرق تتبع لأسلحة البر والجو، بالإضافة إلى إدخال تقنيات وتحديات الحرب الإلكترونية بالاعتبار.

وقد بدت هذه المناورات خصوصاً، كأنها ترجمة لعقيدة رئيس الأركان أيزنكوت؛ كما تمثلت فيها توصيات "خطة جدعون" بشكل كبير، فيما يبدو انعكاس لتصور المؤسسة العسكرية لطبيعة الحروب والتحديات العسكرية والأمنية التي ستواجهها "إسرائيل" في السنوات القادمة.

ودشنت "إسرائيل" في السنوات الماضية، سلسلة من المناورات عكست حالة الاستعداد للتطورات والمتغيرات في البيئة الإقليمية، ومن أبرز هذه المناورات: ففي الفترة ١٩-٢٠١١/٦/٢٣ نفذت "إسرائيل" أكبر مناورات في تاريخها تحت اسم "نقطة تحول ٥" أو Turning Point 5؛ وهي مناورات شاملة مبنية على فرضية تعرض "إسرائيل" لحرب شاملة من إيران وسورية وحزب الله من لبنان وحماس من قطاع غزة، وحتى من فلسطينيي ١٩٤٨، وتستهدف تدريب "الشعب" للتعامل مع أحلك الظروف.

وكان هناك حديث في أوساط السياسيين والعسكريين أن "إسرائيل" تواجه أخطاراً كبيرة، وإن لم تكن أخطاراً وجودية[٧٤٣]. كما أُقيمت مناورة عسكرية مشتركة لسلاح الجو الإسرائيلي ونظيره

[٧٤٣] محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٨٨.

الأمريكي انتهت في 2014/3/7 استخدمت فيها مروحيات من نوع "في–22 أوسبري" V-22 Osprey أمريكية الصنع، التي تجمع القدرة على الإقلاع والهبوط بشكل عمودي[٧٤٤]. وفي 2014/4/24 أجرى الجيش تدريباً حول سيناريوهات تصعيد محتملة في الضفة الغربية[٧٤٥]. أما في 2015/1/23، أجرى مناورة في شمال البلاد لمواجهة تحديات الجبهة الشمالية[٧٤٦]. وفي آذار/ مارس 2015، أجرى تمريناً هدفه التعامل مع سيناريوهات عدة، منها اندلاع مواجهات واسعة في الضفة الغربيّة[٧٤٧].

وقد أجرى الجيش في سنة 2015، سلسلة تدريبات عسكرية مكثفة تحاكي سيناريو الاستيلاء على القطاع الساحلي الفلسطيني في أي مواجهة مستقبلية مع حركة حماس في غزة[٧٤٨]. وأجرى سلاح الجو الإسرائيلي مناورات عسكرية مشتركة، في نيسان/ إبريل 2015، في الأجواء اليونانية على مدار 14 يوماً، يبدو أنها هدفت إلى محاكاة مواجهة صواريخ منظومة إس 300 الدفاعية[٧٤٩]. وفي 2015/5/8، أنهى الجيش الإسرائيلي، أسبوعاً كاملاً من التدريبات شملت مهمة اجتياز الحدود مع الأردن وسوريا[٧٥٠].

ثانياً: مناورات لتحصين الجبهة الداخلية:

وأجرت الجبهة الداخلية الإسرائيلية مناورة في الفترة من 2015/5/31 وحتى 2015/6/4، بمشاركة أكثر من 240 سلطة محلية إلى جانب الوزارات الحكومية المختلفة ومنظمات الإنقاذ، تحاكي سقوط أكثر من 1,000 صاروخ يومياً في مواجهة مستقبلية مع حزب الله[٧٥١]. كما انطلقت في 2015/6/2، مناورات نقطة تحول 15 –Turning Point 15، حيث تم بناء سيناريو التدريب وفق توقعات أمنيين وعسكريين لاحتمالات تطور الأوضاع في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث، وخصوصاً سورية[٧٥٢].

---

[٧٤٤] القدس العربي، لندن، ٢٠١٤/٣/٨.

[٧٤٥] صحيفة الأيام، رام الله، ٢٠١٤/٤/٢٥.

[٧٤٦] عرب ٤٨، ٢٠١٥/١/٢٣.

[٧٤٧] المستقبل، بيروت، ٢٠١٥/٣/٤.

[٧٤٨] وكالة قدس برس، ٢٠١٥/٥/١.

[٧٤٩] عرب ٤٨، ٢٠١٥/٥/٣.

[٧٥٠] الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٥/٥/٩.

[٧٥١] المستقبل، بيروت، ٢٠١٥/٥/٣١.

[٧٥٢] الحياة، لندن، ٢٠١٥/٦/٢.

كما جرت في الولايات المتحدة في سنة 2015 مناورة "ريد فلاغ" Red Flag الجوية بمشاركة أسلحة الجو الأمريكية والإسرائيلية والأردنية والسنغافورية[٧٥٣]. كما أجرى الجيشان الإسرائيلي والألماني في النصف الثاني من سنة 2015، في إسرائيل، تدريبات مشتركة على القتال، تتضمن احتلال مدينة تبدو كمدينة فلسطينية، وصفت بأنها الأكبر بين الجيشين[٧٥٤].

تتابعت المناورات خلال سنتي 2016–2017. وقد شملت هذه المناورات معظم النطاق الجغرافي؛ أي الجبهات: الداخلية، والجنوبية، والشمالية، والمجالين البحري والجوي، كما تم إقامة مناورات ذات طبيعة مشتركة مع الجيوش الأخرى خارج الحدود. وبطبيعة الحال، يأتي هذا المسار الكلي الشامل، استكمالاً للتحول الخططي والاستراتيجي الذي بدأت هيئة الأركان الإسرائيلية تنتهجه، بما يتناسب مع التطورات في المنطقة، منذ سنة 2011.

فعلى صعيد الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة، والتي رأت القيادة الإسرائيلية أن فصائل المقاومة هناك استعادت عافيتها بعد عدوان 2014؛ حيث راكمت إنجازاتها وخبراتها العسكرية وتنامت قدراتها العسكرية، خصوصاً فيما يتعلق بالقدرات الصاروخية، وشبكة الأنفاق الهجومية المتطورة والمتنامية هناك.

فقد شرع الجيش الإسرائيلي خلال سنتي 2016–2017 بإجراء العديد من المناورات العسكرية على تلك الجبهة، تحاكي فيها عمليات قصف صاروخية تتعرض لها مستعمرات غلاف غزة وما بعدها، كما تحاكي عمليات اقتحام عبر الأنفاق أو البحر لمستعمرات إسرائيلية أو لمواقع عسكرية قريبة من شمال غزة. وقد أخذ الجيش الإسرائيلي بالاعتبار أن التطور في أساليب وتكتيكات الجيش تتزامن بالضرورة مع تطور مماثل في السياق نفسه لدى فصائل المقاومة، خصوصاً كتائب عز الدين القسام. وقد أكد على ذلك ضابط في قيادة الجبهة الشمالية حيث قال، في 2016/4/14، إن "حماس عدو ذكي جداً، وهو يفاجئني ويستخلص الدروس بصورة سريعة"[٧٥٥]. وفي 2016/2/28، شرع الجيش بإجراء مناورة عسكرية كبيرة، شملت تدريبات لفرقة غزة تحاكي سيناريوهات اندلاع

[٧٥٣] عرب ٤٨، ٢٠١٥/٩/٣.

[٧٥٤] عرب ٤٨، ٢٠١٥/١٠/٢٨.

[٧٥٥] عرب 48، 2016/4/14.

مواجهة جديدة، وذلك بعد فترة من الحديث عن أنفاق المقاومة في غزة[٧٥٦]. وتزامنت هذه المناورات مع إقامة عائق في باطن الأرض قرب الحدود الفاصلة لاعتراض الأنفاق الهجومية لحماس[٧٥٧].

ولم تقتصر المناورات العسكرية الإسرائيلية على الأسلوب الدفاعي في مواجهة العمليات العسكرية الهجومية للمقاومة، بل تطورت إلى محاكاة عملية عسكرية لاحتلال قطاع غزة والتي تأتي من وجهة نظر الجيش الإسرائيلي في إطار الاستعداد لمفاجأة "العدو"[٧٥٨]. وفي مناورة للجيش الإسرائيلي أجراها في آذار/ مارس 2017، استمرت لمدة أسبوع، استخدم ألوية فرقة الفولاذ النظامية المقاتلة التي تضم لواء المدرعات 401 Brigade 401 ولواء ناحل Nahal Brigade الذي ينتشر على حدود قطاع غزة إلى جانب لواء جفعاتي Givati Bridge، وقد استخدم الجيش خلال المناورة منظومة شاحر Shahar، وهي منظومة استخبارية تعمل لاسلكياً، وتمنح ضباط الاستخبارات القدرة على إنذار القادة في أرض المعركة من التهديدات والمخاطر، كما تحدد لهم الأهداف العسكرية[٧٥٩]. كما قام الجيش بمناورات في الضفة الغربية للحفاظ على "جاهزية القوات الإسرائيلية واستعدادها" في مواجهة تطورات مستقبلية هناك[٧٦٠].

كما اهتمت القيادة الإسرائيلية بالتطورات الحاصلة على حدود الكيان الجنوبية مع مصر، خصوصاً في ظل تنامي تهديدات الجماعات المسلحة هناك خصوصاً تنظيم داعش، فقد أجرى الجيش الإسرائيلي عدة منارات عسكرية على الحدود مع مصر، بهدف مواجهة احتمال تنفيذ تنظيم "ولاية سيناء" عمليات عبر الحدود[٧٦١].

وفي هذا الإطار، أجرى سلاح البحرية الإسرائيلي في 2016/3/31، و2016/11/21 على التوالي، جولتين من التدريبات والمناورات البحرية في البحر الأحمر، الأولى: محاكاة لهجوم لتنظيم

---

[٧٥٦] القدس العربي، 2016/2/29.

[٧٥٧] القدس العربي، 2016/9/27.

[٧٥٨] القدس العربي، 2017/5/31.

[٧٥٩] الرسالة.نت، 2017/3/29، انظر :http://cutt.us/uZjy8 ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/١٤.

[٧٦٠] الشرق الأوسط، 2017/3/27.

[٧٦١] فلسطين أون لاين، 2016/1/16، انظر :http://cutt.us/8PYXm ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٧/١٤.

داعش على بارجة عسكرية تابعة له وخطفها[٧٦٢]، أما الثانية فكانت: محاكاة لهجوم من قبل داعش في شبه جزيرة سيناء ضد أهداف سياحية إسرائيلية في خليج إيلات[٧٦٣].

أما فيما يتعلق بالجبهة الشمالية، فقد رأى صانع القرار الإسرائيلي أن المحور الذي يضم كل من إيران، وحزب الله، والنظام السوري، والذي باتت تربطه علاقات وثيقة مع روسيا، بدأ يتعافى تدريجياً بعد تحقيق إنجازات عسكرية ميدانية ومراكمتها، مما يتطلب من الجيش الإسرائيلي التهيؤ والاستعداد لهذه التحولات العسكرية، من خلال التطوير النوعي والتكتيكي والاستراتيجي للمناورات، وقد بدى أن زخم هذه المناورات ازداد مع الوقت، كأنه يسير في خط متوازٍ مع التطور الميداني الحاصل على الجبهة الشمالية.

وانطلاقاً من الفرضية الإسرائيلية التي ترتكز على أساس أن أي حرب مستقبلية في الجبهة الشمالية سوف تشمل بالضرورة سورية ولبنان؛ أخذت المناورات التي أجراها الجيش الإسرائيلي خلال سنتي 2016–2017 هذا الجانب بالاعتبار، وقد افترض الجيش الإسرائيلي أن الحرب القادمة في الجبهة الشمالية قد تشهد تطورين رئيسيين، الأول: تنفيذ عمليات هجومية من قبل حزب الله تجاه مستعمرات شمال فلسطين المحتلة، والثاني: عمليات القصف الصاروخي الذي قد ينفذها حزب الله والجيش السوري في الجبهتين.

وفي هذا السياق أنهى الجيش الإسرائيلي، في 2016/1/20، مناورات عسكرية، على الجبهة الشمالية استمرت أسبوعيْن، تحاكي الحرب على الجبهتين السورية واللبنانية، وبمشاركة سلاحي الجو والبحرية، في تدريب هو الأول من نوعه[٧٦٤]. كما اختتم جيش الاحتلال الإسرائيلي، في 2016/4/20، مناورات عسكريّة فجائيّة واسعة، استمرّت لمدّة أربعة أيام، في الجولان السوري المحتل، تخلّلتها اشتباكات مفترضة على الجبهة السوريّة، حيث تم التدرّب على إطلاق صواريخ من الجزء المحرّر من الجولان على الجزء المحتل[٧٦٥].

---

[٧٦٢] القدس العربي، 2016/4/1.

[٧٦٣] الجزيرة.نت، 2016/11/21.

[٧٦٤] فلسطين أون لاين، 2016/10/20، انظر: http://cutt.us/YZll، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/١٨.

[٧٦٥] عرب 48، 2016/4/20، انظر: http://cutt.us/T5DUm، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/١٨.

وقام الجيش الإسرائيلي في 2016/9/18، بتنظيم تدريبات دفاعية لتحضير المدنيين لنشوب حرب شاملة، قد تترجم بسقوط 1500 صاروخ يومياً عليها[٧٦٦]. كما نفذ سلاح البحرية الإسرائيلي مناورات تحاكي حرباً ضدّ حزب الله في الساحة البحرية، ضمن سيناريو للاستخبارات الإسرائيلية يُقدر بأن المواجهة المقبلة ستشمل فرض الحزب حصاراً بحرياً على "إسرائيل"، عبر مهاجمة السفن التجاريّة المتوجهة من الموانئ الإسرائيلية وإليها، وضرب حقول الغاز[٧٦٧].

ثالثاً: مناورات "أور هدغان" نقطة تحول في تاريخ المناورات الحديثة:

شكلت مناورة "أور هدغان" واسعة النطاق التي أجراها الجيش الإسرائيلي على الجبهة الشمالية مع لبنان، علامة فارقة في تاريخ المناورات الإسرائيلية، فهذه المناورة التي بدأت في 2017/9/3 واستمرت عشرة أيام، عُدت الأكبر منذ 20 سنة؛ حيث شارك فيها نحو أربعين ألف جندي من كافة قطاعات الجيش الإسرائيلي البرية والجوية والبحرية. وقد انقسمت هذه المناورة إلى مرحلتين، الأولى: تحاكي صدّ هجوم لمئات من مقاتلي حزب الله واحتلالهم بلدات حدودية إسرائيلية مع لبنان، كما تدرب على عملية إجلاء واسعة في تلك المنطقة، أما المرحلة الثانية فيحاكي الجيش اجتياحاً لقرى لبنانية، ومهاجمة معاقل حزب الله فيها، وخوض معارك شوارع مع مقاتليه[٧٦٨].

مع استمرار التهديدات الأمنية والعسكرية على الحدود مع "إسرائيل" وتعاظمها، وفي ظل حالة السيولة الحاصلة في البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل"، واصل الجيش الإسرائيلي تطبيق "خطة التدريبات السنوية للعام 2018 والعام 2019" من خلال تنفيذ عدة مناورات عسكرية واسعة النطاق، وفي إطار رؤيته العسكرية والأمنية لمواصلة حالة الاستعداد والاستنفار تحسباً لتغيرات أمنية وعسكرية على طول الحدود، خصوصاً جبهتي الشمال والجنوب.

وقد دشن الجيش الإسرائيلي عدة مناورات عسكرية، خلال السنتين الماضيتين، على الحدود مع مصر وقطاع غزة في الجنوب، جاءت "لفحص جاهزية واستعداد وحدات القيادة الجنوبية العسكرية والذراع البرية والشبكة اللوجستية في الجنوب لحالات الطوارئ"[٧٦٩]. كما توسعت هذه المناورات في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، وذلك استعداداً لمواجهة عسكرية على جبهتي قطاع غزة وسورية،

---

[٧٦٦] الخليج، الشارقة، 2016/9/17.

[٧٦٧] المستقبل، بيروت، 2016/8/19.

[٧٦٨] الجزيرة.نت، 2017/9/12، انظر: http://cutt.us/G3Wde، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 16/9/2017, see: https://cutt.us/NarMW
، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

[٧٦٩] موقع روسيا اليوم، ٢٠١٨/٢/٣، انظر: http://cutt.us.com/xELSWWj، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/١٢.

وشملت التدريبات عملية محاكاة لاحتلال قطاع غزة[٧٧٠]. وهدفت إلى فحص استعدادات القوات البرية وسلاح المدرعات والقوات الجوية وسلاح المدفعية ووحدة الاتصالات والاستخبارات العسكرية[٧٧١].

كما أطلق الجيش الإسرائيلي مجموعة من المناورات العسكرية، في الجولان السوري المحتل، ومنطقة الجليل الأعلى ونهاريا، بمشاركة آلاف من جنود الاحتياط، تحاكي في معظمها حرباً في المناطق الشمالية والجنوبية، بمشاركة مئات من أسراب ووحدات القتال الجوية[٧٧٢]. وشمل التدريب مناطق جبلية وعرة، وخوض حرب شوارع في ظروف جوية صعبة[٧٧٣].

كما شملت المناورات سلاح البحرية الإسرائيلي؛ والتي جاءت بهدف رفع كفاءة هذه القوات في إطار توفير الحماية لمنصات استخراج الغاز الطبيعي الحقول التي اكتشفتها "إسرائيل" في البحر المتوسط، وكان أبرز هذه المناورات التي جرت، في 2019/2/1، في البحر المتوسط، والتي أُطلق عليها اسم "بحر الغضب" وحاكى خلالها هجوماً صاروخياً ضدّ سفن وزوارق معادية[٧٧٤].

أما فيما يتعلق بسلاح الجو الإسرائيلي، فقد رفع التزود بطائرات الشبح الأمريكية من طراز أف 35 أو F-35 من كفاءة هذا السلاح؛ وقد ظهر ذلك في الضربات الجوية الإسرائيلية داخل الأراضي السورية في النصف الثاني من سنة ٢٠١٩. وأدخل هذا السلاح لأول مرة في المناورات التي أجراها الجيش الإسرائيلي، في الفترة 16_2019/6/19، والتي حاكت حرباً مع عدة جبهات، وشملت المناورة سيناريوهات تتضمن عدو مسلح بتكنولوجيا متطورة، مثل نظامي الدفاع الجوي الروسي أس–300 أو S300 واس–400 أو S400[٧٧٥].

---

[٧٧٠] المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٨/٧/١٥، انظر: http://cutt.us.com/qSwP0، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤؛ وانظر أيضاً: الموقع الإلكتروني لفلسطين أون لاين، ٢٠١٩/٢/٢٦، انظر: https://cutt.us/FdciR، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٣.

[٧٧١] عرب ٤٨، ٢٠١٩/٢/٢٦، انظر: http://cutt.us.com/ptEPN، ٢٠١٩/٥/١٨.

[٧٧٢] الموقع الالكتروني لإرم، ٢٠١٨/٦/١٠، انظر: https://cutt.us/fls9l، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١٤؛ وانظر أيضا: موقع قناة العالم، ٢٠١٩/٦/١٧، انظر: http://cutt.us.com/enqagk9g، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٤.

[٧٧٣] الجزيرة.نت، ٢٠١٩/٢/٨، http://cutt.us.com/hSv730m، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٤؛ وانظر أيضاً: موقع سبوتنيك، ٢٠١٩/٦/١٥، انظر: http://cutt.us.com/YWJl ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٦/١٤.

[٧٧٤] الجزيرة.نت، ٢٠١٩/٢/١، انظر: http://cutt.us.com/Jd0p72bu، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٦/١٢.

[٧٧٥] الموقع الالكتروني لتايمز أوف إسرائيل، ٢٠١٩/٦/١٨، انظر: http://cutt.us.com/22wg0E ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٤.

رابعاً: مناورات إسرائيلية مشتركة مع حلفاء دوليين وإقليميين:

وفيما يتعلق بالمناورات المشتركة التي أجراها الجيش الإسرائيلي مع جيوش أخرى خلال سنتين 2016–2017، فقد شهدت تحولاً جديداً، تمثل في إجراء مناورات عسكرية مشتركة تشارك فيها "إسرائيل" إلى جانب دول عربية وإسلامية لا تقيم علاقات رسمية مع الكيان، الإضافة إلى إجراء مناورات للمرة الأولى مع سلاح الجو الهندي. ففي 2016/8/15، أُقيمت مناورة مشتركة بين "إسرائيل" وكل من الإمارات العربية المتحدة، وباكستان على الأراضي الأمريكية، وهو تمرين سنوي مشترك، يسمى "ريد فلاغ" Red Flag، بين الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، في قاعدة نيليس Nellis الجوية في ولاية نيفادا الأمريكية[٧٧٦].

وفي 2017/3/27، وللمرة الثانية، شارك سلاح الجو الإسرائيلي، في مناورة مشتركة في اليونان، أطلق عليها "INIOHOS 2017". وبحسب التقارير الرسمية لسلاح الجو اليوناني، فإن أسلحة الجو التابعة للولايات المتحدة، والإمارات العربية، وإيطاليا، شاركت في المناورة[٧٧٧].

وفي 2016/2/21، بدأت مناورات مشتركة بين الجيشين الإسرائيلي والأمريكي، قسم أوروبا، تحت عنوان جونيبر كوبرا 16 أو Juniper Cobra 16. وهدفت هذه المناورات إلى تحسين العمل والتعاون بين الجيشين، وتعزيز جاهزيتهما لمواجهة الصواريخ الباليستية[٧٧٨].

كما أنهت وحدة كوماندوز إسرائيلية خاصة، تدريبات عسكرية في حزيران/ يونيو 2017، نفذتها على مدار ثلاثة أيام في جزيرة قبرص، تحاكي سلسلة سيناريوات حربية في جنوب لبنان أو غزة أو سورية. وتمّ اختيار جبال ترودوس وسط الجزيرة لتشابه طوبوغرافيتها مع بلدات جنوب لبنان. وهذا هو التدريب السادس للوحدة منذ تشكيلها[٧٧٩].

وفي سابقة هي الأولى من نوعها بين الهند و"إسرائيل"، شرع سلاحا الجو الإسرائيلي والهندي، في 2017/11/2، في تنفيذ مناورات عسكرية مشتركة على مدى أسبوعين في منطقة النقب المحتل،

---

[٧٧٦] موقع روسيا اليوم، 2016/8/15، انظر: http://cutt.us/tpMZr، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٢؛ انظر أيضاً: *Haaretz*, 1/9/2016, https://cutt.us/uYJKC، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٢.

[٧٧٧] عرب 48، 2017/03/27، انظر: http://cutt.us/Uu7Lr، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٨٧.

[٧٧٨] صحيفة الأخبار، بيروت، 2016/2/23.

[٧٧٩] الحياة، لندن، 2017/06/17، وانظر أيضاً: The Jerusalem Post, 15/6/2017, http://cutt.us/sa4A2، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٢.

وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بينهما. وقد شارك في المناورة، التي أُطلق عليها اسم بلو فلاغ Blue Flag، أسلحة الجو التابعة لكل من الولايات المتحدة، واليونان، وبولندا، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، بالإضافة إلى ممثلين عن أربعين دولة كمراقبين في المناورة[٧٨٠].

واستمراراً لسياسات المناورات الإسرائيلية المشتركة مع حلفائها، انطلقت في 2018/3/4، مناورات عسكرية إسرائيلية أمريكية مشتركة أطلق عليها اسم "جينفر كوبرا" "Cobra Juniper –USEUCOM 2018"، استمرت حتى 2018/3/15، تحاكي هجوماً شاملاً على "إسرائيل" من أكثر من جبهة، من بينها الحدود الشمالية مع لبنان والحدود الجنوبية مع قطاع غزة. وتجري هذه المناورات في "إسرائيل" للمرة التاسعة منذ العام 2001[٧٨١].

وتوازياً مع تزايد مستوى التطبيع الإسرائيلي مع بعض الدول العربية، شارك عدد من الطائرات الإسرائيلية في 2018/3/20، إلى جانب العشرات من طائرات القوات الجوية الأخرى في مناورات تحمل اسم "Iniohos" التي تقام سنوياً. وقد شاركت ومصر والإمارات في المناورات، إلى جانب الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا وقبرص واليونان[٧٨٢]. كما شارك طيّارون إماراتيون جنباً إلى جنب مع طيّارين إسرائيليين في مناورات Iniohos 2019 العسكرية، التي انتهت في 2019/4/12، في اليونان[٧٨٣].

المطلب الثاني

الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني

يقع خطر البرنامج النووي الإيراني بالنسبة لـ"إسرائيل" في أعلى سلم المخاطر؛ ومنذ سنوات عديدة بذلت "إسرائيل" جهداً كبيراً علنياً وسرياً لمواجهة هذا الخطر. شمل هذا الجهد الجوانب الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والتكتيكية وصولاً إلى وضع استراتيجية ثابتة؛ تتغير من حيث التحديث والتكتيك بحسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية. وسنتناول في الفرع الأول الجهد الأمني العسكري في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، أما في الفرع الثاني فسنتطرق إلى الجهد الدبلوماسي في مواجهة هذا البرنامج.

---

[٧٨٠] Israel Defense, 5/11/2017, https://cutt.us/2mWhN، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٩/١٢.

[٧٨١] الموقع الإلكتروني لـ i24NEWS، ٢٠١٨/٣/٤، انظر: http://cutt.us.com/jO2jlp، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٢.

[٧٨٢] موقع "عربي ٢١"، ٢٠١٨/٣/٢٠، انظر: http://cutt.us.com/aT5UMc، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٢.

[٧٨٣] موقع قناة الميادين، ٢٠١٩/٤/٢١، انظر: http://cutt.us.com/QTRc، ٢٠٢٠/٨/١٢.

الفرع الأول

الجهد الأمني في مواجهة البرنامج النووي الإيراني

مما لا شك فيه أن "إسرائيل" وضعت خطر البرنامج النووي الإيراني في سلم أوليات أمنها القومي منذ تسعينيات القرن العشرين، وقد حاولت على مدى السنوات الماضية إعاقة هذا البرنامج أو تأخيره على الأقل؛ وذلك من خلال مجموعة من التدابير والعمليات والإجراءات والاستراتيجيات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية، وهو ما سوف نتوسع فيه في السطور القادمة.

أولاً: الخلفية التاريخية لسياسة "إسرائيل" تجاه الملف النووي الإيراني:

أ. دوافع الموقف الإسرائيلي تجاه البرنامج النووي الإيراني:

لا بد عند محاولة فهم السياسة الإسرائيلية من البرنامج النووي الإيراني الإشارة إلى وجود فوارق جوهرية بين دوافع الموقف الإسرائيلي من المشروع النووي الإيراني، ودوافع مواقف بقية دول المنطقة. فـ"إسرائيل" هي قوة نووية بحكم الأمر الواقع، وبموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه عام ١٩٦٩ بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون Richard Nixon ورئيسة الحكومة الإسرائيلية حينها غولدا مئير Golda Meir، وافقت الولايات المتحدة على بقاء "إسرائيل" دولة نووية غير معلنة. وطبقًا لذلك الاتفاق قبلت "إسرائيل" عدم الإعلان عن نفسها دولة نووية وعدم إجراء تجارب نووية، مقابل التزام الولايات المتحدة عدم الضغط عليها للانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، أو دفعها للكشف عن منشآتها النووية وفتحها أمام عمليات الرقابة الدولية[٧٨٤].

ووفق كل المعطيات، تمتلك "إسرائيل" ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترنية فضلًا عن وسائل إطلاقها من طائرات وصواريخ وغواصات قادرة على الوصول إلى أهداف تبعد عنها آلاف الكيلومترات، ولها أيضًا قدرات ردع نووي تتمثل في قدرتها على توجيه الضربة النووية الثانية بواسطة الغواصات التي زودتها بها ألمانيا في العقد الأخير، والتي بمقدورها تدمير المدن الإيرانية تدميرًا كاملًا. وهي تمتلك كذلك مركز قيادة وسيطرة محصناً ومحمياً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لإدارة حرب نووية.

---

[٧٨٤] محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع القرارات فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٤١.

ب. الدعاية الإسرائيلية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني:

قامت الدبلوماسية الإسرائيلية ومعها المؤسسة الأمنية بترويج غير مسبوق للخطر الكامن في المشروع النووي الإيراني، على أن هذا المشروع ذا طابع عسكري، ويشكل تهديداً وخطرًا وجودياً ليس لإسرائيل فقط، إنما للمنطقة بأكملها، وقد استعملت دبلوماسيتها للترويج للخطر الوجودي والذي من غير الممكن أن تسمح إسرائيل بوجوده. في هذا السياق يمكن الأخذ بقول نتنياهو "للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل الحق والواجب والقدرة لمنع تصفية أخرى للشعب اليهودي أو دولته" كمؤشر لتعامل إسرائيل مع المشروع النووي الإيراني والتهديد النابع منه[٧٨٥]. فالجهد الذي ما انفكت تبذله "إسرائيل" لإحباط المشروع النووي الإيراني لا يهدف إلى الدفاع عن وجودها كما يدعي نتنياهو والقادة الإسرائيليون عموماً، وإنما يسعى إلى الحفاظ على احتكار "إسرائيل" السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومنع إيران وأي دولة أخرى من الحصول عليه. وقد بات احتكار إسرائيل السلاح النووي جزءاً من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهو أحد أهم العوامل المؤثّرة في تعزيز سياسة الاستقواء وبسط النفوذ والتوسع والعدوانية التي تتبعها "إسرائيل" في المنطقة، ويساهم في الحفاظ على مكانتها بصفتها أقوى دولة إقليمية في المنطقة.

يهدف هذا التأكيد على التهديد المشترك وإبراز التماهي بين المصالح المشتركة لإسرائيل ولدول الخليج إلى تموضع "إسرائيل" في الساحة الإقليمية كعامل إيجابي، من الممكن أن يخدم مصالح عربية خليجية من جهة، وإلى ضغط خليجي على الولايات المتحدة، الحليف المشترك، لاتخاذ مواقف أكثر حزماً تجاه القضية.

ج. تدابير وإجراءات سرية هدفت إلى إفشال البرنامج النووي الإيراني:

منذ سنة ٢٠٠٩، وفي ظل حكومة بنيامين نتنياهو – إيهود باراك، بلورت "إسرائيل" استراتيجية جديدة للتصدي للبرنامج النووي الإيراني، شملت: تدابير وإجراءات سرية هدفت إلى إفشال البرنامج الإيراني، وتقديم خيارات وخطط عسكرية حقيقية، بالإضافة إلى جهد وحملات دبلوماسية مكثفة. وارتكزت الاستراتيجية السابقة على الإجراءات المضادة السرية (الأمنية والدبلوماسية) بالدرجة الأولى، من خلال الاستخدام المطور للقدرات الاستخباراتية، وبدرجة أقل على الركيزتين الدبلوماسية

[٧٨٥] يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

والعسكرية. غير أن هذه الاستراتيجية لم تفضِ إلى نتيجة ملموسة في عرقلة أو إيقاف تقدم البرنامج النووي الإيراني.

مع مرور الوقت وتسارع المشروع النووي الإيراني، ازداد منسوب التصميم الإسرائيلي لمواجهة هذا الخطر الإيراني على الأمن القومي الإسرائيلي؛ فعمدت إلى تبني استراتيجية لها ارتدادات اقتصادية، وأمنية، ودبلوماسية. وهو السلوك الجديد الذي سلكته حكومة نتنياهو– باراك، ويتجلى هذا في مقاربة "التفضيل الواضح" (revealed preference: منهجية الاقتصادي بول ساموبلسون Paul Samuelson المتعلقة بدراسة سلوك المستهلك وتأثير السياسات العاملة في السلوك)[٧٨٦]؛ وهي تعكس ترتيب أوليات صانع القرار، بناء على استعداده لتوظيف الموارد في هذه القضية أو تلك.

وقد عبّر الصحافي المخضرم والخبير في الشؤون الأمنية من صحيفة هآرتس، عاموس هرئيل عن الاعتبارات الإسرائيلية في القضية الإيرانية ولخصها بثلاث نقاط: مدى اللزوم، والشرعية، والإمكانية. وعبر هرئيل عن القناعة الإسرائيلية بأن إيران في طريقها إلى تطوير سلاح نووي، وبأن المسألة المتعلقة بقرار القائد الروحي للثورة الإيرانية هي مجرد قضية وقت. لهذا فإن مدى اللزوم عال، وهو يرتبط بالشرعية العالية أيضاً، والتي تنعكس في القلق الغربي من تسليح نووي إيراني. وعلى مستوى القدرات، يقول هرئيل بأن سلاح الجو الإسرائيلي طور قدراته في الفترة الأخيرة، ولا شك بأن المسؤولين الأميركيين يعون القدرات الإسرائيلية، وهذا هو الذي يقلقهم، حيث أن الولايات المتحدة لا ترى بضربة إسرائيلية لإيران عملية بسيطة، والتي من الممكن أن تجرها إلى حرب هي في غنى عنها في ذلك الوقت[٧٨٧].

د.تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران للدفع نحو التفاوض:

ظهرت بوادر تأثير وفعالية العقوبات الاقتصادية على إيران – على الرغم من قدرة الإيرانيين على التحايل والالتفاف على الحصار، إلا أن صادرات إيران النفطية عام ٢٠١٢ لم تتجاوز مليوني

---

[٧٨٦] تُعتبر نظرية التفضيل الظاهر نظرية اقتصادية تتعلق بأنماط استهلاك الفرد، وتؤكد على أن أفضل طريقة لقياس تفضيلات المستهلك هي مراقبة سلوكه الشرائي. تعمل نظرية التفضيل الظاهر على افتراض أن المستهلكين راشدون. بمعنى آخر، سيفكر المستهلك في مجموعة البدائل قبل اتخاذ قرار الشراء الأنسب له، وبالتالي، نفترض أن المستهلك اختار خياراً من بين مجموعة البدائل، وهذا الخيار لا بد أن يكون أفضل خيار موجود، انظر: نظرية التفضيل الظاهر، انظر: https://www.ibelieveinsci.com/?p=75242، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٩/١٢.

[٧٨٧] عاموس هرئيل، "تلبد الغيوم"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١١/١١/٤، انظر: https://www.haaretz.co.il/magazine/1.1556834، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٢.

برميل يومياً؛ أي ثلثي ما كانت تصدره قبل الحصار. كما أن المقاطعة المفروضة على القطاع المصرفي والحظر الأميركي للتعامل مع البنك المركزي الإيراني، كل ذلك أدى إلى مضاعفة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الأمر الذي أثر على سلوكيات القيادة الإيرانية التي أبدت مرونة أكثر في التجاوب على التفاوض حول ملفها النووي[٧٨٨].

نجحت الاستراتيجية الجديدة من خلال ما وفرته من زخم للجهد الدولي الهادف إلى وقف البرنامج النووي الإيراني، عبر تشديد العقوبات المفروضة على إيران على مستوى أوصلها إلى طاولة المفاوضات، وقد تكون خشيتها من هجوم إسرائيلي أحد العوامل أيضاً. وفي الوقت نفسه، لم تُحقق هذه الاستراتيجية النتائج المرجوة، كما يشي بهذا الاتفاق الدولي المرحلي الموقع بين إيران والقوى العظمى في ٢٠١٣/١١/٢٤[٧٨٩]، واستعداد الإدارة الأمريكية للإبقاء على بنية تخصيب في إيران لأغراض مدنية في إطار اتفاق نهائي. ويكمن التحدي الثاني بالنسبة إلى "إسرائيل" في التأثير في القوى الكبرى، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي يلبي حاجات الأولى الأمنية، أو الاستعداد لحالة عدم التوصل إلى أي اتفاق كحل بديل.

ساد اعتقاد أنه عندما وُقِّع الاتفاق المرحلي في جنيف، كانت البنى التحتية لإيران التي تمكنها من إنتاج جهاز تفجير نووي أولي في غضون بضعة أشهر إلى عام اعتباراً إلى اللحظة التي تتخذ طهران هذا القرار. وأنها جمعت كمية كبيرة من اليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة، تكفي لصنع عدة قنابل نووية بعد إجراء التخصيب الملائم. اتبعت إيران "استراتيجية مقلوبة" بالنسبة لحيازتها السلاح الردعي النووي؛ فقامت خلال سنوات عديدة في تطوير الصواريخ (الوعاء) الطويلة المدى وصولاً إلى الصواريخ البالستية، وقد بلغت بمشروع الصواريخ مكاناً مهماً، فمشروع تطوير الصواريخ لن يكون، من وجهة نظرها، تحت نظر ومساءلة المجتمع الدولي بالقدر الذي سيواجهه المشروع النووي، وبالتالي تكون طهران استفادت من الفترة الزمنية التي تسبق وصولها إلى القدرة النووية بدون قيود خارجية تعرقل المشروع.

---

[٧٨٨] فادي نحاس، المشهد الأمني –العسكري، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٣، ص ١٥٣.

[٧٨٩] Amos Yadlin, "The Geneva Agreement: Neither Agreement nor a Historic failure," *INSS Insigh*t, no. 489, see: https://www.inss.org.il/publication/the-geneva-agreement-neither-a-historic-agreement-nor-a-historic-failure/ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٢.

ويبدو أن طهران تسعى لامتلاك قدرات إنتاج أسلحة نووية لأسباب متعددة منها:

١. تحقيق توازن رعب استراتيجي مع "إسرائيل"، نظراً إلى القدرات النووية التي تنسبها إليها إيران، بهدف التوازن إلى ردع "إسرائيل" عن توجيه أي ضربة إليها، وبشكل رافعة لإلحاق الهزيمة بها في المستقبل البعيد.

٢. فرض الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، وتعزيز مكانتها في العالم الإسلامي.

٣. حيازة الردع النووي في مواجهة القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. تعزيز هيبة ومكانة النظام السياسي المرتكز إلى الإسلام السياسي في الداخل الإيراني، وتحييد وإضعاف المعارضة الداخلية لنظام الحكم؛ خصوصاً مع تصاعد الاضطرابات الداخلية بسبب الأوضاع المعيشية وانعكاس العقوبات الاقتصادية على شرائح واسعة من الشعب الإيراني.

فمن وجهة نظر إيران، لا ضرورة لترسانة كبيرة من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجي مع "إسرائيل". فقد رأى الرئيس الإيراني الأسبق على أكبر هاشمي رفسنجاني في نيسان/ إبريل ٢٠١٢، أنه في حال اندلاع مواجهة نووية فلن تتحمل "إسرائيل"، بصفتها بلداً صغير الحجم، حتى قنبلة نووية واحدة، وأنه "يمكن بكل سهولة القضاء على جميع قدراتها"[٧٩٠]. فإيران تعتقد، على ما يبدو، أن إلغاء التفوق النووي الإسرائيلي يفسح المجال لإمكان هزيمة "إسرائيل" في الحرب التقليدية، ولا سيما نظراً إلى ضعف عمقها الاستراتيجي بسبب صغر حجمها، بالإضافة إلى ضعفها من حيث العوامل البشرية والموارد الاقتصادية.

ثانياً: استراتيجية "إسرائيل" تجاه البرنامج النووي الإيراني حتى سنة ٢٠٠٩:

ركَّزت "إسرائيل"، حتى سنة ٢٠٠٩، على الجهود السرية (العملانية)، فحرصت على إبقاء دورها ضمن إطار الجهد الدبلوماسي الدولي. ومثلما قال رئيس الحكومة السابق إيهود باراك، منتقداً سياسة حكومة بنيامين نتنياهو الصدامية تجاه إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما: "الولايات المتحدة والقوى العظمى هي من تقود السياسة الدولية، ويجب على إسرائيل أن تكون شريكة في هذا

[٧٩٠] فادي نحاس، المشهد الأمني –العسكري، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ١٥٥.

النضال، لكنها لا تستطيع، ويجب ألا تفكر بقيادة النضال الدولي ضد النووي الإيراني، هذا بالضبط كان موقف حكومة شارون وكذلك موقف حكومتي"[٧٩١].

انطوى هذا الجهد السري، وفق تقارير وسائل إعلام أجنبية، على قيام "إسرائيل" أو/ الولايات المتحدة بعدة عمليات في عمق الأراضي الإيرانية، ولا سيّما اعتباراً من منتصف العقد الأول للقرن الواحد والعشرين. وشملت هذه العمليات اغتيال علماء نوويين إيرانيين وهجمات سيبرانية ضد أجهزة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم. وانعكست هذه الجهود في قيام رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، أريئيل شارون، بتعيين اللواء ورئيس جهاز الموساد مئير داغان Meir Dagan، رئيساً مسؤولاً عن جميع الجوانب المتعلقة بالسعي الإسرائيلي الهادف إلى إفشال برنامج إيران النووي، فبالإضافة إلى مهمات مئير داغان، كرئيس لجهاز الموساد، أوكل إليه "التنسيق بين الهيئات الإسرائيلية المعنية بهذا الملف–الاستخبارات العسكرية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وسلاح الجو، ولجنة الطاقة النووية– وشرح الموقف الإسرائيلي لدى صانع القرار في دوائر الاستخبارات الغربية، وتنسيق الجهد الدولي الهادف إلى منع إيران من امتلاك القدرة النووية[٧٩٢].

وفي هذا السياق، كشف تقرير موسّع نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في ٢٠٢٠/٧/١٧، في ملحقها الأسبوعي، وأعده الخبير في الشؤون الاستخباراتية، رونين بيرغمان Ronen Bergman، الأسس الرئيسية في سياسة "إسرائيل" لإحباط مشروع الذرة الإيراني، ويكشف التقرير أنّ "أول من التفت إلى خطورة المشروع الإيراني، وشخّص بدء طهران التوجه نحو حيازة سلاح نووي هو رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين في العام ١٩٩٣، مع بدء إيران العمل على هذا المشروع بالاعتماد على مدير مشروع الذرة لباكستان، عبد القدير خان". وقال بيرغمان إنّ رابين هو من وضع الملف النووي الإيراني على سلم أولويات الأمن والاستخبارات في "إسرائيل"، فيما حوّل بنيامين نتنياهو الذي انتخب بعد اغتيال رابين، الملف النووي الإيراني إلى الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال[793].

---

[٧٩١] أولمرت يهاجم سلوك نتنياهو مع الولايات المتحدة، الموقع الإلكتروني لأطلس للسياسات الدولية، ٢٠١٣/١٢/٢، انظر: https://atls.ps/index.php/post/3097، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٢.

[٧٩٢] يوسي ميلمان ودان رافيف، "حروب الظلال"، صحيفة يديعوت، تل أبيب، ٢٠١٢، الفصل الأول.

[793] ما هي استراتيجية الموساد في محاربة المشروع النووي الإيراني ؟، الموقع الإلكتروني النجاح، ٢٠٢٠/٧/١٨، انظر: https://nn.najah.edu/news/israil/2020/07/18/319606/، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٧.

ويلفت التقرير إلى أنّ التحول الرئيسي في هذا السياق بدأ في عهد حكومة أرييل شارون، بعد أن عين الأخير مئير داغان رئيساً للموساد عام ٢٠٠٢، وإقراره إصلاحات وتغييرات تنظيمية وهيكلية في عمل الموساد، وفي تحديد المهام الملقاة على عاتقه، بما في ذلك نقل العمليات إلى داخل الدول البعيدة، خصوصاً بعد أن كشفت مجموعات "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة لوكالة المخابرات الأميركية حقيقة وجود مفاعل نطنز في أواخر العام ٢٠٠٢ [٧٩٤].

وخلافاً للتصريحات الإسرائيلية المختلفة التي تروّج للخيار العسكري ضدّ المشروع النووي الإيراني، تكشف الصحيفة أنّ شارون كان من قرر عدم الاتجاه لهذا الخيار في ذلك العام، وتبنى عام ٢٠٠٤ خطة رئيس الموساد داغان لضرب المشروع الإيراني من خلال عمليات سرية مختلفة، ووضع استراتيجية انطلقت من أنّ القرار بتطوير سلاح نووي في إيران هو بالأساس قرار سياسي، إذ إنه فقط من خلال تغيير النظام أو احتلال إيران يمكن إغلاق هذا المشروع. وبما أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن معنية بهذا الخيار، فقد تقرر أنّ الخيار الوحيد المتبقي أمام إسرائيل هو إقناع القيادات السياسية في إيران بعدم جدوى المضي قدماً في مشروعها النووي، وحتى يتحقق ذلك ينبغي مواصلة العمل بكل ما هو متاح لضرب هذا المشروع[795].

وقد وضع الموساد خمسة أسس لاستراتيجية منع المشروع النووي الإيراني وهي[٧٩٦]:

١. إحباط سياسي عبر ضغوط دولية .
٢. إحباط سياسي داخلي عبر تشجيع جماعات المعارضة للوقوف ضد النظام .
٣. إحباط اقتصادي من خلال منظومة عقوبات دولية تؤدي لانهيار الاقتصاد الإيراني .
٤. إحباط ذكي في إشارة للعمليات السرية .
٥. وإحباط عنيف.

لتنفيذ هذه الاستراتيجية، قام رئيس الموساد مئير داغان بانقلاب جديد على تقاليد الموساد وعقيدته العملياتية، ووافق للمرة الأولى على التعاون مع أجهزة أجنبية، خلافاً للعقيدة التي كان أرساها رئيس الموساد الأسبق مئير عميت Meir Amit في ستينيات القرن الماضي، وبضمن ذلك موافقة الموساد على تبادل معلومات مع أجهزة أجنبية وتزويدها بمعلومات مهمة. وتوضح هذا

---

[٧٩٤] ما هي استراتيجية الموساد في محاربة المشروع النووي الإيراني ؟، مرجع سابق.

[795] ما هي استراتيجية الموساد في محاربة المشروع النووي الإيراني ؟، المرجع نفسه.

[٧٩٦] ما هي استراتيجية الموساد في محاربة المشروع النووي الإيراني ؟، المرجع نفسه.

التغيير في تصريحات نتنياهو في سنتي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في أكثر من مناسبة عن "المعلومات القيّمة" التي سلمها الموساد لأجهزة استخبارات غربية، بما فيها الفرنسية والأميركية، والتي ساعدت إما في الوصول إلى جماعات من تنظيم "داعش"، أو إحباط عمليات كان مخططاً لها على الأراضي الأجنبية[٧٩٧].

وفي هذا السياق، يكشف التقرير عن قيام الموساد بالاستعانة بعناصر أجنبية لتنفيذ عمليات. ويشير التقرير إلى العمليات الأولى التي وقعت في العام ٢٠٠٨، بعد بدء التعاون الأميركي مع الرؤية الإسرائيلية، من خلال سلسلة عمليات قرصنة إلكترونية وزرع فيروس ذكي ألحق ضرراً بالغاً في خطة الذرة الإيرانية، ناهيك عن تعزيز التعاون بين الموساد والولايات المتحدة في سلسلة من الهجمات والعمليات التي هدفت لإتلاف المعدات والأجهزة، التي كانت إيران تشتريها لمشروعها النووي من مختلف أنحاء العام.

ويصل رونين بيرغمان إلى القول أنّ الموساد أعد قائمة بأسماء علماء الذرة الإيرانيين، وأنه بدءاً من العام ٢٠٠٧ وصاعداً، تمّ محو "الأسماء من القائمة"، في إشارة لاغتيال أصحابها. ومن بين هؤلاء أردشير حسين فار الذي توفي في ١٤ يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٧ في ظروف غامضة في مصنع يورانيوم في أصفهان[٧٩٨].

من الممكن القول، أن هذه الجهود السرية حققت بعض النجاحات المهمة، إذ أدت إلى تأخير برنامج النووي الإيراني؛ إلا أنها لم تكن حاسمة في إعاقة وإفشال المشروع الإيراني، فقد واصلت طهران تقدمها نحو عتبة امتلاك قدرات نووية. فبحسب تقويم الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في أواخر سنة ٢٠٠٩، كانت إيران قد استكملت آنذاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، وراكمت كمية من اليورانيوم منخفض التخصيب كافية لصنع قنبلة أولية (شرط رفع درجة التخصيب إلى مستوى عالٍ)، وأحرزت تقدماً نحو تطوير جهاز تفجير نووي، وطورت صواريخ بالستية قادرة على حمل رأس نووي، وفي الوقت ذاته، ساد الاعتقاد أنها لم تكن تسعى لصنع قنبلة نووية بسرعة، وإنما

[٧٩٧] ما هي إستراتيجية الموساد في محاربة المشروع النووي الإيراني ؟، مرجع سابق.

[٧٩٨] ما هي استراتيجية الموساد في محاربة المشروع النووي الإيراني ؟، المرجع نفسه.

كانت ترسي بنية تحتية متشعبة تمكنها من تحقيق اختراق نحو إنتاج سلاح نووي، عندما تشعر بأن الأوضاع مؤاتية للقيام بذلك[٧٩٩].

ثالثاً: الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني بعد سنة ٢٠٠٩:

عززت "إسرائيل" قدراتها العسكرية وجاهزيتها لشن هجوم عسكري ضدّ إيران، منذ سنة ٢٠٠٩، وقد خصصت موارد وميزانية تقدر بنحو ١١ مليار شيكيل (قرابة ٣ مليارات دولار)[٨٠٠]. كما جرى إطلاق جهد دبلوماسي كثيف في المحافل الدولية. ومنذ ذلك الحين، تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على ثلاث ركائز:

١. الإجراءات السرية.
٢. خيار عسكري، الغاية منه ردع تقدم المشروع النووي الإيراني، وتشكيل رافعة لدفع الجهود الدبلوماسية، أو اتخاذ قرار بضربة عسكرية خاطفة، مع تجنيب واشنطن التورط بمواجهة عسكرية مع طهران.
٣. جهد دبلوماسي حازم مستقل، جعل إسرائيل في موقع متطرف، مقارنة بموقف القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

تركزت غاية الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه طهران في منعها من امتلاك أسلحة نووية، أو القدرة على إنتاجها. ولن يغير الاتفاق المرحلي [اتفاق جنيف] هذه الغاية، وفق ما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو[٨٠١].

هذا التغيير في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه طهران يرجع، على ما يبدو، إلى وصول الحكومة الإسرائيلية، آنذاك، إلى مرحلة التأكد من أن المشروع الإيراني قد قطع شوطاً مهماً. وأن عرقلته تتطلب عملاً قوياً حازماً حتى لو نتج عن ذلك احتكاك يؤدي إلى تعكير العلاقات مع الإدارة الأمريكية في عهد باراك أوباما، وإلى تكلفة اقتصادية مرتفعة، وعلى حساب أولويات تل أبيب

---

[799] Ephram Kam and Ephram Asculai, "Countdown to the Iranian Bomb," *Strategic Assessent*, vol. 12, no. 4 (February 2010), pp. 7-20. See: https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2017/02/FILE1267608147-1.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤

[800] Aluf Benn, Netanyahu, Barak Spent NIS 11 Bil. on Preparations for Iran Strike That Never Happened, *Haaretz*, 12l1l2013, see: https://www.haaretz.com/.premium-aluf-benn-olmert-s-money-shot-1.5224180
تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٢.

[٨٠١] نتنياهو في مؤتمر الليكود، الموقع الإلكتروني للقناة ٢٢، ٢٠١٣/١٢/١٩.

الداخلية؛ وهذا ما قد حصل بالفعل حيث وقعت احتجاجات إسرائيلية شعبية تجاه الأداء الاقتصادي للحكومة الإسرائيلية سنة ٢٠١١، وإيلاء الملفات الأمنية العسكرية ميزانيات كبيرة على حساب قطاعات اقتصادية اجتماعية، تتعلق بالبطالة وتراجع الدخل الفردي، وتراجع حياة الرفاه في المجتمع الإسرائيلي.

سعى صانع القرار الإسرائيلي إلى إحداث تغيير جوهري في الحملة المناهضة للمشروع النووي الإيراني من خلال الاستراتيجيا الجديدة. ولمّا كان الجهد السري (الدبلوماسي والعملاني) محوراً للتركيز (كما كان في الاستراتيجية السابقة)، فقد قام فريق الموساد بتوفير آلية التنفيذ الضرورية. لكن، مع الانتقال إلى الاستراتيجية الجديدة –السرية والدبلوماسية والعسكرية – كان على رئيس الحكومة اعتماد آلية تنفيذ مركزية مختلفة، واستخدام وزارة الخارجية بشكل أكثر نشاطاً في الأدوار الدبلوماسية العامة.

ولمّح كبار المسؤولين الإسرائيليين، ثم هددوا باستخدام القوة العسكرية ضد المشروع النووي الإيراني. فقد هدد وزير المخابرات الإسرائيلي يسرائيل كاتس Israel Katz في ٢٠١٧/١٠/٢٦، بأن تل أبيب مستعدة للجوء إلى عمل عسكري لضمان عدم امتلاك طهران أسلحة نووية. وأوضح أنه إذا لم تمنع الجهود التي يقودها الرئيس الأميركي دونالد ترامب إيران من اكتساب قدرات نووية "فستتحرك إسرائيل بنفسها عسكرياً[٨٠٢]".

وخلال الفترة الانتقالية التي أعقبت انتخاب جو بايدن للرئاسة الأمريكية، أي في فترة ما يُسمى في السياسة الأمريكية بفترة "البطة العرجاء" خلال نهاية عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مارك ميلي، أن تل أبيب مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة في أي تحرك عسكري ضد إيران.

جاء ذلك في لقاء جمع غانتس، بالمسؤول الأمريكي الذي وصل إسرائيل في ٢٠٢٠/١٢/١٨، في زيارة غير محددة المدة، بحسب بيان لمكتب وزير الدفاع الإسرائيلي، نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم." وبحث غانتس وميلي في اللقاء الذي ضم أيضاً رئيس الأركان الإسرائيلي أفيف كوخافي، "التحديات والتغيرات الأخيرة في الوضع العملياتي بالشرق الأوسط والملف الإيراني." وقال غانتس:

---

[٨٠٢] الجزيرة.نت، ٢٠١٧/١٠/٢٦، انظر: https://cutt.us/oaaVr، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٩/١٤.

"سنعمل سوياً (مع الولايات المتحدة) في مواجهة أي سيناريو على الجبهة الإيرانية، سنعمل معاً في مواجهة التهديدات المشتركة من أجل الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط مع حلفائنا" [803].

رابعاً: الخيار العسكري (العمليات العسكرية والاغتيالات):

عملت "إسرائيل" خلال عدة سنوات، على تطوير قدراتها العسكرية من أجل الاستعداد لتنفيذ ضربات عسكرية ضدّ إيران، في الوقت الذي يكون هذا الخيار ضرورة لا مفرّ منه. وقد تضاعف عمل جهاز الموساد الإسرائيلي خلال هذه الفترة، خصوصاً في عمليات الاغتيال التي طالت العديد من العلماء النوويين الإيرانيين.

لكن، يبدو أنه في السنوات الأخيرة فقط، اجتمعت القدرات والجاهزية والنية ضمن خيار عسكري ملموس ("مسدس على الطاولة")، الأمر الذي أدى إلى تحفيز المجتمع الدولي لاتخاذ قرار حاسم ضدّ إيران، بحسب المنطق الإسرائيلي. ويبدو أن الخشية من نزاع أكبر في منطقة الشرق الأوسط قد ينجم عن ضربة إسرائيلية، ارتبطت بالخوف الكامن من القنبلة النووية الإيرانية. وفعلاً، فإن دافع إيران ودول المجموعة (٥ + ١) إلى توقيع الاتفاق المرحلي، هو محاولة للتخفيف من شرعية أي ضربة إسرائيلية ضدّ إيران.

وعبّرت عن هذا الأمر وزيرة الخارجية الأمريكية، في عهد باراك أوباما، هيلاري كلينتون Hillary Clinton التي قالت إن تهديدات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالقيام بعمل عسكري، أُخذت على محمل الجدّ في إيران، لأن "إسرائيل" تعتبر حليفة الولايات المتحدة. وأضافت كلينتون أن النقد الإسرائيلي ساعد الولايات المتحدة في تعاملها مع روسيا والصين، اللتان تُعتبران أقرب إلى إيران، كما حدث في المبادرات السابقة التي أدت إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض عقوبات ضدّ الأخيرة، ففي هذه الحالات أيضاً، الخوف من أن تقوم إسرائيل بتنفيذ تهديدها بضرب إيران، كان فعالاً[٨٠٤].

لم تتوان "إسرائيل" في طلب رفع المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية، على خلفية الاتفاق النووي بين مجموعة (٥+١) وإيران، الذي وُقّع في العاصمة النمساوية فينّا في ١٤ يوليو/تموز

---

[803] الموقع الإلكتروني لتي أر تي، ٢٠٢٠/١٢/١٨، انظر: https://cutt.us/vW7qt، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٧.

[٨٠٤] "كلينتون: إسرائيل ساعدت بتمرير اتفاق جنيف النووي"، معاريف، ٢٠١٣/١٢/٢٢، نُشرت في موقع "عربي ٢١"، ٢٠١٣/١٢/٢٢، انظر: https://cutt.us/BG30G، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٤.

٢٠١٥[٨٠٥]. فقد طلبت تل أبيب رفع حزمة المساعدات الأمريكية إلى ٥٠ مليار دولار على عشر سنوات مقبلة، وتتضمن طائرات حربية متطورة (أف ٣٥) وصواريخ دقيقة ودعم برامج تطوير صواريخ اعتراضية. وأشارت "يديعوت أحرونوت"، في ٢٠١٥/١١/٥، إلى أن "الفذلكة" الإسرائيلية التي سبقت الطلبات الجديدة من الأميركيين، ترتكز على أن الازدهار الاقتصادي لإيران بعد رفع العقوبات، سيمكن طهران من زيادة دعمها لجهات وتنظيمات معادية لـ"إسرائيل"، سواء في سوريا أو لبنان أو الأراضي الفلسطينية[٨٠٦].

وتشير ملاحظات أدلى بها اللواء (احتياط) عيدو نحوشتان Edo Nehushtan الذي كان آمر سلاح الجو الإسرائيلي، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، إلى أن الخيار العسكري الملموس يقوم على عنصرين هما: قدرة الأداء المثبتة، و"صدقية الاستخدام" (أي استخدام القدرة العسكرية في حال الضرورة والاستدعاء). وفي هذه الحالة، ستستخدم القوة العسكرية فقط عندما لا يوجد خيار آخر. وأوضح نحوشتان أن توجيه ضربة أفضل من وضع تمتلك إيران فيه أسلحة نووية[٨٠٧].

أكدت حادثة "تجهيز المسدس للإطلاق" عنصر "صدقية الاستخدام". فبحسب ما ورد في البرنامج المتلفز "عوفدا" ("حقيقة")، في سنة ٢٠١٠ أمر نتنياهو كلاً من رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي آنذاك غابي أشكنازي، ورئيس الموساد آنذاك داغان، بإعداد المؤسسة العسكرية لتوجيه ضربة فورية ضد إيران.

وكان الأمر بوضع القوات الإسرائيلية في حالة التأهب القصوى قد لاقى الرفض من جانب أشكنازي وداغان بشكل رئيسي، لأن نتنياهو ووزير الدفاع، إيهود باراك، لم يفكرا ملياً بأن المجازفة برفع درجة التأهب إلى أعلى مستوياتها قد يشعل فتيل حرب غير مقصودة مع إيران. وقد عكست هذه التعليمات أيضاً الاعتراف بأن الحملة السرية تحت قيادة الموساد لم تعد مجدية، وبحسب هذا التقرير، كان رأي أشكنازي وداغان مخالفاً لرأي نتنياهو. فقد أكد رئيس الأركان العامة أن "تجهيز المسدس" يقرّب موعد الحرب مع إيران، لكن باراك الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع، أوضح في مقابلة مع برنامج "عوفدا"، أن هذا الأمر لا يعني الذهاب إلى الحرب، إذ قال: "على رئيس هيئة الأركان

---

[٨٠٥] الجزيرة.نت، ٢٠١٥/٧/١٤، انظر: https://cutt.us/Eyo4K، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٩/١٧.

[٨٠٦] الأخبار، بيروت، ٢٠١٥/١١/٦.

[٨٠٧] "عيدو نحوشتان: الهدف هو منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية وليس الهجوم"، الموقع الإلكتروني لوكالة نعنع ١٠، ٢٠١٣/١٠/٢٦، انظر: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1013640، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/٤.

العامة أن يبني القدرات العملانية، وعليه أن يخبر القيادة السياسية إذا كان تنفيذ هذا القرار ممكناً، أو غير ممكن، من وجهة نظر احترافية، ويستطيع وينبغي له أن يبلّغ توصياته، لكن يمكن تنفيذ الأمر خلافاً لتوصياته"[٨٠٨].

طفحت الخلافات بين المستويين السياسي والعسكري حول صواب خيار توجيه ضربة عسكرية إلى إيران سنة ٢٠١١. وبحسب وسائل الإعلام، تمحور السجال ليس فقط حول صوابية قرار الهجوم في حال اتخذ، بل أيضاً حول مدى قدرة "إسرائيل" على تنفيذ هذه العملية العسكرية إذا تمت.

وما يزال القادة العسكريون الإسرائيليون يقولون على الملأ إن الجيش الإسرائيلي يستطيع توجيه ضربة، لكنه بينما نقل عن أشكنازي قوله إن الجيش كان "مستعداً لضربة"، فإن هذا القول ليس مثل الادعاء بأن "إسرائيل" كانت تتوافر على خيار عسكري ليس له أي فرصة نجاح لإعاقة برنامج التخصيب لدى إيران. وحول هذه النقطة، فنّد رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية في حينه، الأدميرال مايك مولن Mike Mullen، هذه المزاعم؛ ففي شباط/ فبراير من العام ٢٠١١؛ قال إن الإشارات إلى الخيار العسكري هي "عبارات جوفاء" لأنه "ليس لدى إسرائيل خيار عسكري"، وفق تقرير سابق لصحيفة يديعوت أحرونوت.

ورغم الخلافات السياسية العامة بينهما، فإن كلاً من باراك وأشكنازي أوحيا ضمناً بأن الهدف من حالة التأهب العليا كان تحقيق أثر سياسي، وليس التحضير لشن هجوم فعلي. وفي الأثناء، بدا كل من أشكنازي ومدير الموساد السابق داغان مصدومين لأن نتنياهو وباراك كانا يبديان قدراً كبيراً من عدم المسؤولية فيما يتعلق بإدارة المخاطر الخاصة بمحاكاة التحضير لحرب مع إيران. واستنتج داغان أن نتنياهو غير مناسب لقيادة البلد – وهي نقطة كررها منذ مغادرته الموساد في العام ٢٠١١[٨٠٩].

---

[٨٠٨] البرنامج المتلفز "عوفدا"، القناة الثانية، ٢٠١٢/١١/٤؛ "نتنياهو: لن يدع الأميركيين يقررون نيابة عنا"، الموقع الإلكتروني لماكو، ٢٠١٢/١١/٥؛ انظر: https://cutt.us/gCpz2، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤.

[٨٠٩] غاريث بورتر، "حرب إسرائيل على إيران.. خديعة "بيبي" الكبرى"، ترجمة، الغد، عمّان، ٢٠١٢/١١/٢٠، انظر: https://cutt.us/yl1Pu، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٧/١٤.

خامساً: المصاعب والتداعيات:

تُدرك "إسرائيل" أنها في حال ركوبها مغامرة تنفيذ تهديداتها بضرب المنشآت النووية الإيرانية، ستواجه مجموعة من المصاعب والتداعيات التي سيكون من الصعب جداً تجاوزها، ومن أبرزها[٨١٠]:

١. توزيع البرنامج النووي الإيراني على عدد كبير من المنشآت والمواقع تفصل بينها مسافات طويلة، ما يجعل إمكان تعطيل هذا البرنامج مهمة مستحيلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات الإسرائيلية، التي قد لا تسمح بتنفيذ الهجوم ضدّ أكثر من أربعة إلى ستة مواقع إيرانية.
٢. ثمة مواقع إيرانية سرّية لم يتم التعرف إليها من قبل أجهزة الاستعلام الدولية، وتعطي الفرصة لإيران للاستمرار في تنفيذ برنامج سرّي يوصلها إلى امتلاك السلاح النووي، على غرار ما فعلت في السابق كل من الهند وباكستان و"إسرائيل". من هنا فإنه لا يمكن توقع وقف البرنامج النووي الإيراني إلا إذا قرّرت طهران ذلك.
٣. عدم توفر الاستخبارات الكافية لطبيعة النظام السياسي الإيراني المنغلق، واعتماده على درجات عالية من السرية.
٤. مرونة النظام السياسي في تحريك وإعادة النشر السريع للمعدات والأجهزة الحساسة فيما بين المواقع، وخارجها بسبب تصميمها المجزأ.
٥. احتمال وجود برنامج سري موازٍ للبرنامج المعلن المستهدف.
٦. دخول تل أبيب في مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة (في عهد أوباما، ترامب، وبايدن) بسبب معارضتها للضربة العسكرية الإسرائيلية لإيران، خوفاً على مصالحها في المنطقة وانتشار التوتر وعدم الاستقرار وربما حرب إقليمية واسعة، كما ستدخل تل أبيب في مواجهة سياسية مع قوى عظمى (روسيا والصين) وكذلك الدول الأوروبية الرافضة للحل العسكري.
٧. غياب حجز قوات أرضية كافية على الحدود الإيرانية يفقد الضربة فاعليتها.
٨. لا تتوافر أي ضمانات حول نجاح القصف الإسرائيلي لبعض المنشآت الإيرانية الحساسة التي جرى بناؤها تحت الأرض أو في أقبية حفرت تحت الجبال، مثل منشأة "قم" لتخصيب اليورانيوم.

[٨١٠] نزار عبد القادر، "ايران والقنبلة النووية – الطموحات الإمبراطورية"، المكتبة الدولية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٤٥–٣٤٨.

وستكون النتيجة عرقلة تقدم البرنامج النووي الإيراني لمدة لا تزيد عن ثلاثة أعوام يقابلها قائمة تكاليف وتداعيات وتشمل بصورة رئيسية[٨١١]:

١. الاستعدادات لمواجهة ردود فعل انتقامية إيرانية واسعة من خلال عمليات عسكرية مباشرة أو من خلال حلفائها في المنطقة.
٢. أصبح بمقدور إيران، بعد تطبيع دولتي الإمارات العربية والبحرين مع الكيان الإسرائيلي، استهداف المصالح الإسرائيلية سواء في البر الجغرافي لهذه الدول، أو في نطاق المجال البحري الإقليمي لهذه الدول.
٣. مواجهة نظام أكثر تشدداً في مواقفه بسبب توحد الرأي العام الإيراني خلفه، وإكسابه مزيداً من الشرعية.
٤. توقف العمل الدبلوماسي من قبل إيران وروسيا والصين.
٥. إعطاء التبرير القانوني لإيران للانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
٦. يدرك المخططون الإسرائيليون ضخامة تداعيات الهجوم على إيران ومخاطره، كما يدركون مدى حاجتهم إلى مشاركة الولايات المتحدة في هجوم كهذا، من أجل التأكّد من إمكان نجاحه في تدمير القسم الأكبر من البرنامج النووي الإيراني. وتبقى الصعوبة الكبرى في استحالة إقناع الولايات المتحدة بالمشاركة بعمل عسكري كهذا، سواء بسبب التعقيدات التي سيخلّفها على المستويين السياسي والاستراتيجي، أو بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها أميركا في الوقت الراهن. وسيؤدي أي إقفال "مؤقّت" لمضيق "هرمز" إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط؛ وهو ما لا ترغب فيها لا أوروبا ولا الصين، وإلى تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية على المستويين الأميركي والدولي.

حاولت "إسرائيل" من خلال هذا التصعيد في الموقف الإعلامي الذي يوحي بقرب موعد تنفيذ هجوم جوي وصاروخي ضد إيران، أن تدفع النقاش حول البرنامج النووي الإيراني على ضوء المعلومات والاستنتاجات التي تضمنها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نحو التأكيد أن الجهود الديبلوماسية المترافقة مع سياسة العقوبات لن تؤدي إلى أي نتائج ملموسة، وأنها باتت تعكس ضعف القوى الغربية وتقصيرها في معالجة الرفض الإيراني لكل المخارج المطروحة.

---

[٨١١] عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٧، وانظر أيضاً: فادي نحاس، المشهد الأمني، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٢، ص ١٧٦-١٧٧.

ويشدّد الموقف الإسرائيلي على أن الوقت لا يعمل لمصلحة المبادرات الغربية لاحتواء المشروع الإيراني، وأن إيران قد أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من صنع أول سلاح نووي (على حافة سلاح نووي)، ما سيعرّض الأمن الإسرائيلي لتهديد مصيري، وبالتالي بات من حق "إسرائيل" أن تعد العدة لاحتواء هذا التهديد من خلال عمل عسكري حاسم، وأن تطالب الولايات المتحدة والدول الغربية بتقديم المساعدة اللازمة لضمان نجاح العملية الهجومية[٨١٢].

يتعدى التصعيد الإسرائيلي الإعلامي والصريح، مسألة جدية التهديد الإسرائيلي بشن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، ويمكن عزوه إلى رغبة إسرائيلية تهدف إلى تحقيق أهداف إضافية منها[٨١٣]:

- إنتاج بيئة ضاغطة على الوكالة الدولية للطاقة النووية للأخذ بما زودتها به دوائر المخابرات الغربية، وإدراجه في تقريرها الدوري للإضاءة على خطر قنبلة نووية إيرانية، بما يبقي هذا الملف قيد النظر والملاحقة في مجلس الأمن، ليبقى أداة ضغط غربية دائمة ضد إيران.
- إعادة إشغال إيران ملفاتها وقطع الرتابة التي سادت ملفها النووي، خاصة في ظل "الربيع العربي" والانشغال الدولي به ومنعها من استثمار هذا الانشغال لصالحها.
- الضغط على إيران علّها تقدم شيئاً يسهل المهمة الأمريكية في العراق في فترة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية المحتملة منه، كما ويمنعها من الاستفادة من الخروج الأميركي من العراق لتوسيع نفوذها في هذا البلد بشكل مباشر، أو بشكل استراتيجي عام.

سادساً: أبرز العمليات الأمنية ضدّ البرنامج النووي الإيراني:

على الرغم من إحجام "إسرائيل" خلال السنوات الماضية من الإقدام على شن عملية عسكرية مباشرة ضدّ المفاعلات النووية والمواقع العسكرية في الأراضي الإيرانية؛ لأسباب بعضها لوجستية وبعضها سياسية، كما تقدم ذكره، إلا أنها قامت بسلسلة من العمليات الأمنية تراوحت بين هجمات سيبرانية، وعمليات اغتيال طالت كبار العملاء النوويين الإيرانيين، كان اغتيال كبير العلماء

---

[٨١٢] Farideh Farhi, Brandeis University, Crown Center for M.E. Beirut.

[٨١٣] فادي نحاس، المشهد الأمني، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١٦٧.

النوويين الإيرانيين محسن فخره زادة في ٢٠٢٠/١١/٢٧[٨١٤] أحد آخر هذه الإنجازات حتى كتابة هذه السطور.

ففي ٢٠١٠/١/١٢، قتل العالم النووي الإيراني مسعود محمدي بعد تفجير دراجة بخارية مفخخة قرب منزله في طهران، وقد اتهمت إيران الموساد الإسرائيلي بالمسؤولية عن العملية. وقد اعترف مواطن إيراني لاحقاً يدعى مجيد جمال باشي، أنه تم تجنيده من قبل الموساد وتدريبه في مقر الموساد على طريق تل أبيب القدس، لتركيب قنابل مفخخة مقابل ١٢٠ ألف دولار. وقد زاد الموساد في العمليات اللاحقة من مستوى المخاطرة والمجازفة، من خلال إيهام المجندين بأنهم يعملون لصالح جهة أخرى غير الموساد[815].

وفي ٢٠١٠/١١/٢٩، نفّذ الموساد عملية اغتيال مزدوجة في قلب العاصمة طهران استهدفت إحداها العالم الإيراني مجيد شهرياري، والثانية فريدو عباسي ديواني. وفيما قتل شهرياري، فإنّ العبوة التي انفجرت في سيارة ديواني أدت فقط لإصابته بجروح. وفي ٢٠١١/٧/٢٣، تمّ اغتيال العالم درويش رزاي نجاد في العاصمة طهران، وبعد العملية بأسابيع، نقلت مجلة "دير شبيغل" الألمانية عن مصدر استخباراتي إسرائيلي قوله، إنّ هذه العملية كانت الأولى التي يقرها رئيس الموساد الجديد (آنذاك) تمير باردو.

وطاولت العمليات اللاحقة كلا من الجنرال حسن طهراني مقدم، رئيس قسم تطوير الصواريخ في الحرس الثوري، والذي قتل معه في التفجير الذي استهدفه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، ١٦ من رجاله، وبعد ذلك تمّ اغتيال المهندس الكيماوي مصطفى أحمد روشان في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، والذي عمل في مفاعل نطنز[816]. انتقل الموساد في هذه المرحلة، لتجنيد عملائه من صفوف المعارضة الإيرانية بالذات، لإبعاد الشبهات عن إسرائيل حتى لو وقع العملاء بقبضة إيران. كما شهدت مفاعل نطنز مرة أخرى هجوما أمنياً، في نيسان/ أبريل ٢٠٢١ أدى إلى انقطاع

---

[٨١٤] موقع بي بي سي، ٢٠٢٠/١١/٢٧، انظر: https://www.bbc.com/arabic/world-55094857، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٨.

[815] تقرير: هكذا سعت إسرائيل لإحباط المشروع النووي الإيراني، العربي الجديد، لندن، ٢٠٢٠/٧/١٨.

[816] تقرير: هكذا سعت إسرائيل لإحباط المشروع النووي الإيراني، المرجع نفسه، وانظر أيضاً: الجزيرة.نت، ٢٠٢٠/١١/٢٨، انظر: https://cutt.us/Vlj5W، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٤.

التيار الكهربائي، وتحدثت بعض الأخبار عن عبوة ناسفة استخدمت في الهجوم، وأن الهجوم أدى إلى تأخير عملية تخصيب اليورانيوم لعدة أشهر[٨١٧].

تأتي هذه العمليات التخريبية ضمن سلسلة من العمليات التي تعبر عن المحاولات لخلق البلبلة والرهبة في صفوف العاملين في المشروع النووي الإيراني، ولتوجيه الأنظار لقدرة المخابرات المنفذة لهذه العمليات على اختراق شبكة الأمن الإيرانية واستهداف أي موقع في إيران. يبرز هذا التوجه من خلال الرد الإيراني، والذي تم التعبير عنه في هجوم مسلح على دبلوماسيين إسرائيليين في جورجيا وفي الهند وفي تايلندا، حيث أن العمليات لم تنجح في تحقيق نجاح يذكر، والمس بشكل جدي بالأهداف الإسرائيلية، وتم الكشف عن هوية الفاعلين في تايلندا، والذين كانوا يحملون جوازات سفر إيرانية، الشيء الذي دل على هوية الفاعلين في الدولتين الأخريين[٨١٨].

الفرع الثاني

الجهد الدبلوماسي في مواجهة البرنامج النووي الإيراني

شرعت "إسرائيل" في السنوات الماضية بالتركيز على الجهد الدبلوماسي في موازاة تحركاتها العسكرية والأمنية لمجابهة الملف النووي الإيراني، وقد اصطدمت بالموقف الأمريكي والأوروبي خلال فترة باراك أوباما، إلا أنها أحدثت اختراقاً كبيراً خلال عهد ترامب، وقد مر هذا الملف بعدة مسارات.

أولاً: الجهد الدبلوماسي المكثف والخلاف مع الولايات المتحدة:

قاد رئيس الحكومة نتنياهو شخصياً الجهد المكثف المباشر، فقد أخذ على عاتقه مهمة إقناع المجتمع الدولي بخطورة التهديد الإيراني، وضرورة إزالة المشروع النووي. وصُمِّم الخيار العسكري لمساعدته في هذه المهمة، إذا لم يتوصل المجتمع الدولي إلى هذا الاستنتاج بنفسه. فنجح الجهد الدبلوماسي في دفع تشديد العقوبات إلى حد جلب إيران إلى طاولة المفاوضات. لكن، في إبان الحوار بين القوى الكبرى والرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، نشأ خلاف جوهري بين "إسرائيل" والولايات المتحدة.

---

[٨١٧] الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٢١/٤/١٢.

[٨١٨] هآرتس، ٢٠١٢/٢/١٧.

شكل الملف الإيراني نقطة خلاف مركزية بين إسرائيل والولايات المتحدة في عهد أوباما، حيث طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بوضع خطوط حمراء لإيران حول مشروعها النووي وتخصيب اليورانيوم، تقوم أميركا بعدها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، الأمر الذي رفضته أميركا، وخرجت بشكل صريح ضده، الى درجة كشفت التوتر بين البلدين في هذا الملف، والتوتر الشخصي بين الرئيس الأميركي باراك أوباما وبين نتنياهو. أصر نتنياهو على موقفه المتمثل بضرورة أن تضع الدول الأوروبية والولايات المتحدة خطوطاً حمراء للمشروع الإيراني، وقام بنفسه بتوضيح هذه الخطوط في خطابه في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، من خلال رسم توضيحي لخط أحمر لا إمكانية بعده لمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية[٨١٩]، وقد تمثل هذا التباين من خلال ما يلي:

أ. المقاربة الأمريكية في معاجلة الملف النووي الإيراني:

وكانت الولايات المتحدة قد عارضت بشكل علني الخطط الإسرائيلية لضرب إيران، وشككت في قدرة إسرائيل على ضرب المشروع النووي الإيراني، ففي تصريحات لوزير الدفاع الأميركي السابق ليون بينيتا Leon Panetta، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، مارتن دمبسي Martin Dempsey، وضحا بشكل لا يقبل التأويل، وبلهجة غير دبلوماسية تكشف حجم الخلاف بين البلدين، بأن إسرائيل لا تملك القدرة على تدمير المشروع النووي الإيراني. حيث قال دمبسي: "ما أقوله يعتمد على ما أعرفه عن قدراتهم، وربما أنا لا أعرف كل قدراتهم، أعتقد أنه من الموضوعية أن نقول إنهم يستطيعون إعاقة المشروع النووي الإيراني، ولكن ليس تدميره"، وأشار بينيتا إلى أن الولايات المتحدة راضية عن النتائج التي حققتها العقوبات الاقتصادية على إيران[٨٢٠].

في حين تطالب "إسرائيل" بتفكيك البنى الإيرانية النووية التحتية برمتها، مثلما طالب مجلس الأمن (مسار"أ") كان موقف الإدارة الأميركية أنه في وسع إيران الاحتفاظ بقدرات تخصيب محدودة لأغراض مدنية (مسار "ب"). وعرض الرئيس الأميركي أوباما هذا الموقف بوضوح في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ أمام المنتدى العاشر لمركز سابان saban للسياسة في الشرق الأوسط في معهد بروكنغز في واشنطن، فقال إن الإصرار على أن تحجم إيران عن إجراء أي تخصيب على

---

[٨١٩] اتساع الخلاف بين نتنياهو وأوباما، الجزيرة.نت، ٢٠١٢/٩/١٢، انظر: https://cutt.us/4Tvdq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/١٢.

[٨٢٠] أورلي أزولاي، "إسرائيل لا تستطيع إيقاف إيران"، يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/٨/١٥.

أراضيها أمر غير واقعي، وإنه بغية التوصل إلى اتفاق نهائي، يجب السماح لها ببرنامج نووي مدني مقلص للغاية، ويكون خاضعاً للإشراف المحكم. ودلت ملاحظات أوباما على أنه إذا قبلت إيران برنامجاً مدنياً محدوداً، فستطالب بالتنازل عن المنشآت والتجهيزات الأساسية لمشروعها النووي، بما في ذلك أجهزة الطرد المتطورة ومنشأة (أراك Arak) للمياه الثقيلة[821].

تعتبر مقارنة موقف الولايات المتحدة، وفكرة "أ"، "الإصرار على أن تحجم إيران عن إجراء أي تخصيب على أراضيها أمر غير واقعي"، نجاحاً كبيراً لإيران، في مقابل جهود "إسرائيل" الدبلوماسية العلنية غير الناجحة، ولا سيما في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٣. فقد تحدث مسؤول أميركي رفيع المستوى مع أعضاء وفد إسرائيلي في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر من السنة المذكورة، قائلاً إن زعماء دول الغرب أصبحوا مدركين أن إيران ستحتفظ على الأرجح ببعض القدرات النووية، في حين كان نتنياهو مصراً على وضع شروط يعتبرها معظم الخبراء غير واقعية. وكان السؤال المطروح هو: أليس من الأفضل إبقاء قدرات إيران النووية تحت إشراف محكم بدلاً من الإصرار على تفكيكها تفكيكاً تاماً (وربما عدم التوصل إلى أي اتفاق)؟ وتدل هذه المقارنة على نجاح إيران في الدفاع عن موقفها من مواصلة تخصيب اليورانيوم على أراضيها، وعلى تقويم لخبراء غربيين يقلل المخاطر، وينفي إمكان تغيير موقفها. وبحسب هذا التصور، وحده هذا المسار ممكن. لكن حتى لو كان هذا هو رأي الإدارة الأميركية بشأن نتائج مفاوضات الاتفاق النهائي، فإن هذا التصريح قبل بدء المفاوضات يمنح إيران ميزة واضحة. ويبدو أن الغاية من تصريح الرئيس أوباما أمام منتدى سابان هي تحديد هدف قابل للتحقيق بالنسبة إلى إدارته، وتكييف توقعات جمهوره المستهدف وفق ذلك.

---

821 Remarks by the President in a Conversation with the Saban Forum, site of Whitehouse, 7/12/2013, see: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2013/12/07/remarks-president-conversation-saban-forum، تاريخ الزيارة ١٤/٧/٢٠٢٠.

ب. المسوغات الإسرائيلية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني:

وعلى النقيض من الإدارة الأميركية، تعتبر "إسرائيل" استمرار وجود بنى تحتية لتخصيب اليورانيوم في إيران خطراً رئيسياً، **والمسوغات الإسرائيلية عديدة منها**[٨٢٢]:

١. إن إيران لم تعدل عن نياتها، وعلى الرغم من انكشاف مشروعها النووي العسكري فإنها تواصل زعمها أن المشروع هو لـ " أغراض سلمية" فقط. وكل مشروع مدني باقٍ فيها من شأنه أن يتطور، في المستقبل، إلى مشروع عسكري مصحوب بإجراءات إخفاء. لكن، في المرة المقبلة، نظراً إلى أن إيران اقتربت من العتبة النووية، وبات لديها المتطلبات والمعرفة الضروريتان، فقد يكون اختراقها سريعاً. فإسرائيل لا تثق على الإطلاق بالنظام الإيراني، في حين أن الولايات المتحدة تزيد اختبار نياته في ضوء التغير في مقارباته منذ انتخاب " الرئيس الإيراني حسن روحاني".

٢. ليس لإيران حاجة ملحة إلى منشآت تخصيب لـ " أغراض سلمية" إذ يمكن تنفيذ مشروع لأغراض مدنية من دون تخصيب اليورانيوم على أراضيها. بل أكثر من ذلك، لا حاجة ضاغطة لها إلى تطوير الطاقة النووية خدمة لاقتصادها المدني، لأن لديها أكبر احتياط من الغاز الطبيعي في العالم، و ١٠٪ من احتياط النفط المؤكد. وعلى فرض أن موقف إيران صادق، فلماذا تصر على الاحتفاظ بقدرات تخصيب ذات أهمية محدودة لاقتصادها على حساب استمرار العقوبات ضدها، بدلاً من تسريع تطوير البنى التحتية لإنتاج الغاز الطبيعي وتصديره؟ إن إصرارها يدعو إلى افتراض أن المشروع المعني ليس مشروعاً مدنياً.

٣. إن الإشراف سيكون صعباً ومكلفاً، فما دامت البنى التحتية قائمة، فسيكون هناك على الدوام قلق إزاء تحقيق إيران اختراقاً نحو امتلاك قدرات نووية عسكرية بمجرد أن تلاحظ ضعفاً في النظام الدولي. ومسار الأحداث سيتيح زمن إنذار قصير نسبياً للولايات المتحدة ولإسرائيل مقارنة بما يوفره التفكيك الكامل للبنى التحتية من وقت، فضلاً عن أن "مسار الأحداث هذا" يتطلب سنوات من الإشراف المعقد واستثماراً استخبارياً مكلفاً. وسيتضاعف

---

[٨٢٢] علي فايز، "البرنامج النووي الإيراني... أسباب للقلق ولكن ليس للهلع"، مقال نشر على الموقع الإلكتروني لمجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٣/١١/٢، انظر: https://cutt.us/lNhqr، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٢.

هذا الاستثمار على افتراض أن مشاريع مماثلة ستبرز في دول أخرى، ثم هناك خطر ردة الفعل المفرطة المؤدية إلى دورة من العنف بسبب إنذار كاذب.

تكمن الأسباب الأساسية للخلاف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في تباين التقويم بشأن جسامة التهديد النووي الإيراني، وفي الفجوة في تقويم الفرصة المتاحة لإنجاز اتفاق أفضل بفعل تأثيرات العقوبات في إيران.

فالرئيس أوباما شدد على أن منع إيران من امتلاك أسلحة نووية مصلحة أميركية ودولية، وليس إسرائيلية محضة. بيد أن المراقب الموضوعي للخلاف بينه وبين نتنياهو قد يتكون لديه انطباع بأن المشروع النووي وتحول إيران إلى دولة عتبة نووية، هما مشكلة إسرائيلية حصرياً، بينما التهديد بعيد عن الولايات المتحدة، ومشروط فقط بامتلاك إيران الفعلي لأسلحة نووية – وحتى عندما يحدث هذا، فهناك شوط طويل قبل تمكنها من إلحاق الأذى بالمصالح الأميركية. ويشرح أوباما هذه الفجوة كالتالي: " أعتقد أن رئيس الحكومة نتنياهو مرتاب جداً من إيران جراء التهديدات التي أطلقتها مراراً ضد إسرائيل، وبسبب المساعدة التي تقدمها لمنظمات مثل حزب الله وحركة حماس اللذين أطلقا قذائف صاروخية في اتجاه إسرائيل. ولو كنت رئيساً لحكومة إسرائيل، لقلقت كثيراً أيضاً إزاء أي نوع من الكلام يصدر عن الإيرانيين"[823].

وبالقدر نفسه، يمكن طرح التساؤل التالي: من أين تستمد الولايات المتحدة تقويمها المنخفض للتهديد؟ قد تكون متأثرة بالقلق، الممكن فهمه، إزاء دخول ميدان نزاع آخر بعد تجربتيها في العراق وأفغانستان. بل أكثر من ذلك من المحتمل أن الادارة الأمريكية اعتمدت على تقدير استخباراتي فني للمسافة الفاصلة بين إيران والأسلحة النووية وفق تعاقب تسلسلي منتظم، بدءاً بتخصيب اليورانيوم وصولاً إلى امتلاك سلاح نووي ذي مواصفات قياسية. غير أن القدرة على إيصال قنبلة إيرانية إلى أهداف بعيدة في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، لا تتطلب بالضرورة عدة سنوات من أجل تطوير منظومات الإطلاق العابرة للقارات، وملاءمة رؤوس نووية للصواريخ، إذ يمكن أن ترتكز هذه القدرة على أجهزة تفجير أكبر يتم إيصالها في الخفاء إلى مواقع بعيدة بطرق متعددة.

---

[823] From Iranian Ayatollah, Support for U.S. Outreach, but Also Criticism, *The New York Times*, 5/10/2013, see: https://www.nytimes.com/2013/10/06/world/middleeast/ayatollah-questions-aspects-of-rouhanis-trip.html، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/٤.

في أي حال، عند تفحص الاستعمالات الممكنة لقدرات إيران النووية، حتى وهي على مستوى العتبة، يبرز عدد من التهديدات الجدية، من وجهة نظر إسرائيلية، للولايات المتحدة ودول أخرى من العالم:

أولاً: قد تُعرِّض إيران الولايات المتحدة ودولاً أخرى للتهديدات، وستزيد القدرات النووية في استعدادها لاستخدام القوة، كما ستحد قدرة الولايات المتحدة على العمل ضدّها حتى في حال تورطت في أحداث كارثية، مثل اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أو سعت للسيطرة على أصول assets في منطقة الخليج العربي[٨٢٤].

ثانياً، ستعزز قدرات إيران النووية تطلعاتها إلى الهيمنة على السوق العالمية للطاقة، وخصوصاً في منطقة الخليج العربي الذي يحوي أكثر من نصف احتياط النفط العالمي، وستجر إلى احتمال حدوث أزمة في المستقبل. كما أن للهيمنة الإيرانية على الخليج العربي تأثيراً عالمياً. لقد قل الاعتماد الأميركي على استيراد النفط، لكن من المتوقع تزايد حاجات دول شرق آسيا وأوروبا إليه[825].

ثالثاً: ستؤدي القدرات النووية إلى تكبير تهديد إيران للدول الأخرى، وتدفع باتجاه انهيار نظام حظر انتشار السلاح النووي، وتحفز السعودية ومصر وتركيا على تطوير قدرات نووية. وقد ينتقل هذا المسار إلى جميع أنحاء العالم[٨٢٦].

وبالنسبة إلى فرصة إحداث تحول استراتيجي فيما يتعلق بالتهديد النووي، فترى إسرائيل، أن إيران أتت إلى طاولة المفاوضات بسبب العقوبات الاقتصادية التي أصبحت فعالة اعتباراً من مطلع سنة ٢٠١٢، وألحقت بها ضرراً كبيراً. لقد كان في وسعها تحمل عقوبات مرتفعة الكلفة، لكنها على الأرجح خشيت مزيداً من التصعيد (تشديد العقوبات، وحصار اقتصادي، وعمل عسكري). وإذا ما حدث هذا، فحتى الاختراق نحو القنبلة النووية لن يضمن نهاية عزلتها. وتستمد فاعلية سلاح

---

[٨٢٤] Mark Doyle, "A Nuclear – Armed Iran and US Extended Deterrance In the Gulf," *Strategic Assessment*, Volume 16, No. 3, October 2013, INSS, pp. 47-56. See: https://www.inss.org.il/publication/a-nuclear-armed-iran-and-us-extended-deterrence-in-the-gulf/، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٤.

[825] الأخبار، بيروت، ٢٠١٩/٦/٢٥.

[٨٢٦] طموح السعودية النووي .. هل يفشل الاتفاق النووي مع إيران؟، الموقع الإلكتروني لـDW، ٢٠٢٠/١١/١٧، انظر: https://cutt.us/0dBpT، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٤.

العقوبات المفروضة على إيران من المعضلة التي وجدت نفسها محشورة بسببها ما بين الحاجات الأمنية الخارجية (البرنامج النووي) والتحديات الداخلية للنظام الإيراني (صورته واستقراره الداخلي)[827].

تتخوف إسرائيل المعترضة على التقارب الإيراني– الأميركي من خريطة سياسية إقليمية جديدة، تؤدي إلى شرعنة الدور الإيراني المتعاظم في المنطقة. ولعل الرؤية عند أصحاب القرار في إسرائيل، تنبني على الاستنتاج بأن الجمهورية الإسلامية لم تخفق في التمدد إقليمياً، وأن رفع العقوبات الغربية عن طهران وإخراجها من خانة العداء للغرب سيمهد الطريق أمامها نحو استكمال مشروعها وتثبيت موقعها كقوة إقليمية عظمى.

إن إسرائيل لا تتخوف، في المرحلة الراهنة، من إنجازات إيران النووية، بل من قدرتها على الإنجاز. وأي اعتراف من قبل المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، يعني إفساح الطريق أمامها لاكتساب الخبرة واستكمال المشوار على طريق صناعة القنبلة الذرية[828].

من الممكن القول إن الجانب الإيراني كان يتفاوض مع الجانب الأمريكي والأوروبي وهو يمتلك ميزتان شكلتا له نقطة قوة ودفع في اتجاه تحقيق شروطه التفاوضية وهما:

١. أبدت إيران، بالرغم من الاختناق الاقتصادي من سياسات الحصار، تشبثاً بمبدأ الحق في برنامج نووي سلمي، وبتخصيب عند مستوى معين.
٢. إتقان الإيرانيين لتكتيك توزيع الأدوار في التعامل مع المجتمع الدولي، خصوصاً الغربي منه، حيث مارس التياران الإصلاحي والمحافظ توزيع الأدوار فيما بينهما.

في المقابل حقق الجانب الإسرائيلي بعض المكاسب نوعاً ما، منها مكاسب اقتصادية وعسكرية، وأخرى تتعلق بتخفيف الانتقادات الأمريكية لبناء المستعمرات، خلال تطور المفاوضات الأميركية الإيرانية على برنامجها النووي، على أمل "مقايضة" ضمنية مع اللوبي اليهودي الصهيوني في الكونغرس بالتغاضي عن تخفيف الحصار والعقوبات الاقتصادية عن إيران، مقابل غض الطرف بالقدر الكافي عن النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية، أو حتى عمليات اغتيال أو عمليات عسكرية.

---

[827] العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها، موقع بي بي سي، ٢٠١٩/٥/٣، انظر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/٤.

[828] Questions Avner Golov, "Situation Assessment on the Iranian Nuclear Program: Three Events, Two and One Crucial Meeting", INSS Insight. No. 523, March 2, 2014.

ثانياً: تداعيات توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (٥ +١) على "إسرائيل":

تلقت إسرائيل الاتفاق النووي الإيراني ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة (٥+١)[٨٢٩]وسط أجواء سلبية للغاية. فقد اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الاتفاق "خطأ فادح بأبعاد تاريخية" متمسكاً بموقفه بأن الاتفاق يشّكل تهديداً "وجودياً" لـ"إسرائيل"[٨٣٠]. واعتبر وزير الدفاع، موشيه يعلون، أن الاتفاق النووي المقترح خطر على إسرائيل، وأن عدم التوصل إلى اتفاق هو خيار أفضل من التوصل إلى اتفاق سيئ[٨٣١].

من الممكن القول، أن "إسرائيل" فقدت بعد الاتفاق النووي، أي شرعية دولية لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، وبالتالي فإن ما تبقى لإسرائيل هو العمل ضد ذراعي إيران في المنطقة، وهما النظام السوري وحزب الله. إلى جانب الإجماع الكبير على خطورة الاتفاق، فإن إسرائيل انقسمت حول مسألتين، **الأولى:** دور الحكومة الإسرائيلية، وتحديداً سياسات نتنياهو في إفشال الاتفاق أو التأثير عليه، **الثانية:** استراتيجية التعامل مع الواقع السياسي والاستراتيجي، الذي سيسفر عن الاتفاق فيما يتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي والبيئة الاستراتيجية في المنطقة.

بالنسبة **للمسألة الأولى**، يعتقد معارضو نتنياهو، وخاصة من أحزاب المركز واليسار الإسرائيلي، وقيادات أمنية وعسكرية سابقة (مثل رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين، رئيس الموساد السابق مئير داغان، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يدلين) أن سياسة نتنياهو تجاه الإدارة الأميركية، وتدخله الزائد في المفاوضات، حدت من قدرة "إسرائيل" على التأثير على بنود الاتفاق أو حتى إشراكها في تفاصيله قبل التوقيع[٨٣٢].

أما بالنسبة **للمسألة الثانية**، يعتقد عاموس يدلين أن الاستراتيجية الإسرائيلية بعد إقرار الاتفاق يجب أن تعتمد على اتفاق مواز بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وليس مجرد تفاهمات أو

---

[٨٢٩] توصلت القوى الدولية وإيران إلى اتفاق في المحادثات في فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني، يشمل تقليص النشاطات النووية الإيرانية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها، وقد أعلن رسمياً عن الاتفاق. وتضم مجموعة الدول الست هي: الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا والصين)، إلى جانب ألمانيا، انظر: موقع بي بي سي، ٢٠١٥/٧/١٤، انظر: https://cutt.us/j33oH، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٤.

[٨٣٠] الموقع الإلكتروني لـ"معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" ٢٠١٥/٧/٢٤، متوافر على الرابط : washingtoninstitute.www.

org/...analysis/.../israel-confronts-the-iran-nucle، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١٢/٤.

[٨٣١] الأخبار، بيروت. ٢٠١٥/٣/٢٣.

[٨٣٢] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٧، ص ١١٢.

رزمة من المساعدات أو التعهدات الشفوية الأميركية بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي. ويستند الاتفاق الموازي بين إسرائيل والولايات المتحدة على عدة محاور، **المحور النووي**، بحيث يحدد الاتفاق رد الفعل الأميركي والإسرائيلي المشترك في حال خرقت إيران الاتفاق، أو وصلت إلى حافة القنبلة النووية بعد الاتفاق، ويقترح يدلين في هذا المحور تعزيز التعاون الاستخباراتي بين البلدين، مراقبة إيران والخروقات التي قد تحدث ولم تنتبه إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ويهدف إلى منع تطوير مسارات نووية إيرانية خارج إيران[٨٣٣].

المحور التقليدي التنفيذي، ويهدف إلى وضع آليات عمل تنفيذية بين البلدين تهدف إلى تحديد التأثير الإيراني في المنطقة، وخاصة في سورية ولبنان والرد المشترك عليه. **المحور الأمني**، ويهدف الاتفاق في هذا المحور الحفاظ على التفوق الكمي والنوعي العسكري الإسرائيلي في المنطقة، في مجال منظومات الدفاع ضد الصواريخ، وحرب السايبر والهجوم[٨٣٤].

ولم تنشر المؤسسة العسكرية الرسمية موقفا واضحاً من الاتفاق، فهي تقدم تقديرات موقف سرية للمجلس الوزاري الأمني المصغر، ولكن يمكن القول أن المؤسسة العسكرية تميل إلى الموقف الذي جسده يدلين، وذلك **لسببين، الأول:** أن القيادات العسكرية والأمنية السابقة تعارض توجهات نتنياهو في تعامله مع الإدارة الأميركية، ويعتبرونه مسؤول عن فشل إسرائيل في التأثير على الاتفاق، ويطالبون بتعزيز العلاقات الاستراتيجية العسكرية مع أميركا، ولم يعتبروا مرة أن البرنامج النووي الإيراني هو خطر وجودي على إسرائيل، كما يعتبره نتنياهو، بل تحد استراتيجي لا يصل إلى مرحلة الخطر الوجودي. **الثاني:** الاستراتيجية العسكرية التي نشرها الجيش سنة ٢٠١٥، لم تشمل إيران ومشروعها النووي كإحدى محاور التهديد على الأمن القومي الإسرائيلي، حيث تمحور التهديد الإيراني بدعم إيران لحزب الله وحماس وليس برنامجها النووي، ما يعني أن المؤسسة العسكرية ترى أن الاتفاق في المرحلة القادمة، على الأقل، يدشن مرحلة تراجع التهديد النووي الإيراني على إسرائيل[٨٣٥].

يتعامل نتنياهو مع إيران من خلال المعادلة الصفرية، التي تعتبر أن كل نجاح لإيران هو خسارة لإسرائيل والعكس صحيح. تنطلق السياسة الإسرائيلية من أن الاتفاق النووي مع إيران

---

[٨٣٣] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، ص ١١٣.

[٨٣٤] مهند مصطفى، المرجع نفسه.

[٨٣٥] أمير أورن، "وثيقة استراتيجية الجيش كشفت للجمهور بدون تحفظ"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٥/٨/١٣.

سيعزز علاقات "إسرائيل" مع دول المنطقة، عبر تحالفات سرية وعلنية لمحاصرة واحتواء التأثير الإيراني بعد الاتفاق، ولكن إسرائيل تعلم أن مثل هذه التحالفات تحتاج منها الى حل القضية الفلسطينية، وهذا يضع إسرائيل في مرحلة ما بعد الاتفاق أمام مفترق طرق، فمن جهة هنالك مصلحة إسرائيلية لاحتواء إيران، وهي تعتقد أن الدول السنية الخليجية هي ضلع مهم في احتواء إيران، ومن جهة ثانية عليها التوصل الى تسوية في المسألة الفلسطينية لتعميق العلاقات مع الدول العربية السنية، وهذه التسوية ليست سهلة في الحكومة اليمينية الحالية.

ثالثاً: ترامب وحالة التماهي مع الموقف الإسرائيلي في مقاربة الملف النووي الإيراني:

عزز الصعود المفاجئ لترامب، والتحول الذي رافقه في السياسة الأميركية تجاه الملف النووي، موقف نتنياهو بأن إيران هي الخطر الأكبر والرئيسي في المنطقة، وعلى الوجود الإسرائيلي. هكذا وجد نتنياهو من يدعم سياساته تجاه الملف الإيراني، ومن يطالب عنه بإلغاء الاتفاقية النووية مع إيران أو تعديلها. اعتبر ترامب، مراراً وتكراراً أن الاتفاق النووي مع إيران كان "مدمراً، ضعيفاً، سيئاً بمقاييس لا يمكن قبولها" كما أعلن ترامب في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ أنه إذا لم يتم تعديل الاتفاق النووي مع إيران خلال أربعة أشهر، ستقوم بلده بالانسحاب منه[٨٣٦].

تبنت الإدارة الأميركية الموقف الإسرائيلي كاملاً فيما يتعلق بإيران، بدأ ذلك بانسحابها من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨ الذي وقعته إدارة أوباما، مما أعطى شرعية لمواقف نتنياهو ورؤيته في هذه القضية، التي تمثلت بإبقاء العقوبات الاقتصادية على إيران وتشديدها، وإضافة قضية الصواريخ البالستية الإيرانية لكل اتفاق مستقبلي جديد معها.

تصاعدت التوترات بين إيران وإسرائيل منذ انسحاب الرئيس الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني. وبمبدأ "العين بالعين" يتصارع وكلاء الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في الخليج العربي وتتصاعد الهجمات الإسرائيلية على حلفاء إيران في سوريا والعراق. ووصف الخبير في الشأن الإيراني بمجموعة الأزمات الدولية، علي فايز، الصراع بأنه "الطنبور الذي يعمل إلى جانب واحد

[٨٣٦] امير تيبو، "ترامب– إذا لم يتم تعديل الاتفاق النووي مع إيران– سننسحب منه"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٨/١/١٢.

فقط ويشتد بمرور الوقت"، مضيفاً أنه "يوجد مخاطر حقيقية من سوء التقدير الذي يمكن أن يدفع الأطراف إلى مواجهة أكبر"[٨٣٧].

تعاطت إسرائيل مع قرار الولايات المتحدة بإلغاء الاتفاق النووي الإيراني كأحد أهم القرارات الأميركية تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط، القرار الذي تبعته عدة إجراءات عقابية حادة على إيران. وعلى الرغم من تمنُّع روسيا والصين الالتزام بالعقوبات الأميركية، واستمرار أوروبا بالتزامها بالاتفاق النووي، وسعيها لإيجاد وسائل للتجارة مع إيران كي تتفادى نظام العقوبات، إلا أن الواضح أن القرار الأميركي بفرض عقوبات ثانوية على من يتاجرون مع إيران يكشف عن الدور الأميركي الكبير في مسيرة الاقتصاد الدولي، وعجز روسيا والصين وأوروبا عن الوقوف أمام هذا الدور.

استمرت الولايات المتحدة في عهد ترامب باتباع سياسة "الضغط الأقصى" التي أطلقتها الإدارة الأميركية عبر تكثيف العقوبات الاقتصادية على القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، بهدف المس باستقرار النظام الإيراني. مع انتخاب الديمقراطي جو بايدن في أواخر سنة ٢٠٢٠، تبنت إدارته سياسة تبريد التوتر في الشرق الأوسط، ومن ضمنها إعادة ضبط العلاقات مع إيران من خلال إعادة إحياء الاتفاق الإيراني الذي وقع سنة ٢٠١٥، في انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات الشاقة بين واشنطن وطهران في قادم الأيام. وهو ما جعل "إسرائيل" متوجسة من هذه الخطوة، خصوصاً أنها تأتي بعد فترة من التوتر في العلاقات بين "إسرائيل" والحزب الديمقراطي خلال ولاية ترامب. وهو ما أثار تخوفها من إمكانية دفع أثمان عن تلك الحقبة، وانعكاس ذلك في ما ستؤول إليه نتائج المفاوضات الأمريكية الإيرانية.

من الممكن القول أن الاستراتيجية الإسرائيلية التي اتبعتها في التعامل مع الملف النووي الإيراني حققت بعض النجاحات من خلال سياسة الضغط والتلويح بالعمل العسكري ووضع الملف الإيراني على أجندة البحث الدولي وفي مقدمتها الأجندة الأمريكية؛ غير أن خسارة ترامب للانتخابات الأمريكية أعاد ربما هذا الملف خطوات إلى الوراء بالنسبة للرؤية الإسرائيلية. وقد نشّطت "إسرائيل" عملياتها السرية ضدّ إيران في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٢١؛ خصوصاً عملية استهداف السفن

---

[٨٣٧] إسرائيل ونووي إيران.. أزمة متفجرة في الشرق الأوسط ٢٠٢٠؟، موقع DW، ٢٠١٩/١٢/١٧، انظر: https://cutt.us/uSHcS، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٤.

التجارية الإيرانية في البحار وعملية استهداف مفاعل نطنز، في محاولة على ما يبدو لعرقلة المفاوضات الأمريكية الإيرانية.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية والتحديات المجاورة

تعيش "إسرائيل" منذ سنة ٢٠١١ حالة من الترقب بسبب التحولات والتغيرات في البيئة الإستراتيجية لـ"إسرائيل". وقد بذل صانعو القرار الإسرائيلي جهداً كبيراً للخروج باستراتيجيات موائمة لمواجهة هذه التحديات، وكذلك للاستفادة من نافذة الفرص التي أتيحت لتل أبيب.

وقد دأبت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المتعددة وقيادة هيئة الأركان الإسرائيلية على العمل على استخلاص العبر من الأحداث الجارية في المنطقة، وتشكل التحالفات وتغيرها ودخول عوامل جديدة لم يكن لها ثقل نوعي في السابق على مجرى الأحداث. فالجبهة الشمالية باتت تشكل جبهة موحدة تضم سورية وإيران وحزب الله أكثر واقعية بعد حسم الصراع هناك لصالح النظام السوري، والتموضع الإيراني هناك، وتعاظم قوة حزب الله، وتمركز قواته في الجنوب السوري وتعزيز قدراته في جنوب لبنان[٨٣٨].

أما في الجبهة الشرقية أي الضفة الغربية، فما زالت "إسرائيل" توليها اهتماماً كبيراً بسبب أهميتها الحيوية للأمن القومي الإسرائيلي، وخطرها على العمق الاستراتيجي، وتخوف تل أبيب من تعاظم قدرات المقاومة المسلحة هناك، وكذلك من تصاعد وتيرة العمليات العسكرية الفردية وعمليات الطعن والدهس، بالإضافة إلى الخوف من تفجر انتفاضة شعبية جديدة، خصوصاً مع تصاعد وتيرة الاستيطان الإسرائيلي وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وتحويل أراضي السلطة الفلسطينية إلى كنتونات لا يمكن أن تكون قابلة لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية[٨٣٩].

أما في الجبهة الجنوبية، في قطاع غزة وصحراء سيناء، فازدادت أهمية هذه الجبهة مع تعاظم قدرات فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة هناك، وعدم قدرة الجيش الإسرائيلي ولا المستوى

---

[٨٣٨] استراتيجيّة "جزّ العشب" الإسرائيليّة ومعوّقاتها، موقع قناة الميادين، انظر: https://cutt.us/W3FIV، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

[٨٣٩] ساري عرابي، الضفّة الغربية في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي «٢»، صحيفة الوطن، الدوحة، ٢٠١٩/٧/٢٠.

السياسي الإسرائيلي على حسم الصراع هناك؛ ربما لصعوبة الميدان من الناحية العسكرية أو لعدم تفضيل خيار إعادة احتلال القطاع، لكلفته السياسية والعسكرية[٨٤٠].

أما بالنسبة لسيناء فقد ازدادت أهميتها وخطرها بسبب تمركز الجماعات المتشددة هناك وضعف السيطرة المركزية للحكومة المصرية، بسبب قيود اتفاق كامب ديفيد بخصوص الملحق العسكري المتعلق بانتشار الجيش المصري هناك وعملياته[٨٤١].

للحديث عن ذلك، سنتناول في هذا الفصل الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في مواجهة المتغيرات والتحديات في الجبهتين الشمالية والشرقية والجنوبية. ونتحدث في المبحث الأول عن الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة النفوذ الإيراني وحزب الله في سورية، وآلية التعامل الإسرائيلي مع الواقع السوري المستجد، خصوصاً مع تدخل لاعبين دوليين وإقليميين على الساحة السورية، وأثر ذلك على الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع هذا الملف خصوصاً بعد دخول العامل الروسي على الأحداث، وتحولها إلى لاعب رئيسي مهم في الساحة السورية.

كما سنتناول في المبحث الثاني الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الصراع في الضفة الغربية، حيث السلطة الفلسطينية المتمثلة في حركة فتح "المسيطرة" هناك، وسنرى كيف انتهجت الإدارة الإسرائيلية نهجين في التعامل مع هذا الملف؛ نهج دبلوماسي موارب يعتمد على المراوغة و"استراتيجية إدارة الصراع لا حله"، ونهج آخر يعتمد على الجانب الأمني ويتركز على التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، وكذلك على بسط حقائق ووقائع على الأرض من خلال الاستيطان والجدار العازل والاستيلاء على الأراضي وتطبيق سياسة الضم، مستغلة فترة الرئيس ترامب.

كما سنسلط الضوء على إدارة "إسرائيل" للمواجهة والصراع مع قطاع غزة، واستخدامها "مبدأ العصا والجزرة"، وكذلك التعامل مع ملف سيناء الأمني، الذي شكّل محور العلاقة مع الجانب المصري سواء خلال حكم مرسي أو حكم السيسي، وما له من ارتباط بمعاهدة السلام (كامب ديفيد)، وإعادة تشكل خريطة الحلفاء في المنطقة.

---

[٨٤٠] "إسرائيل" بعد وقف النار: فشل الإستراتيجية.. والبحث عن "صورة النصر"، الموقع الإلكتروني لقناة الميادين، أيار/ مايو ٢٠٢١، انظر: https://cutt.us/KALA4، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٦/١.

[٨٤١] استراتيجية إسرائيل في سيناء: مفاقمة المخاطر، مركز الجزيرة للدارسات، الدوحة، ٢٠١٥/٢/٢٣، انظر: https://cutt.us/Yb0Ol

المبحث الأول

استراتيجية "إسرائيل" في مواجهة التحديات في الجبهة الشمالية

عاش الكيان الإسرائيلي حالة من الترقب وعدم اليقين، منذ انطلاق أحداث الربيع العربي في بعض الدول العربية. ومع اندلاع الأزمة السورية سنة ٢٠١١، وجدت "إسرائيل" نفسها أمام واقع استراتيجي جديد، فرض عليها تحديات أمنية جديدة، ووضعها أمام متطلبات عملية لتحسين وضعها الاستراتيجي؛ خصوصاً مع دخول لاعبين دوليين وإقليميين على مسرح الأحداث، مما أدى إلى وجود حالة صراع إرادات بين كافة الأطراف الفاعلة على الساحة السورية، في محاولة لحصد المكاسب. ولا يغيب ذلك عن أعين القيادة الإسرائيلية، التي حاولت توظيف كافة الإمكانات والعلاقات للحصول على بعض المكاسب، أو على الأقل منع تأثيرات الواقع الجديد على الأمن القومي الإسرائيلي؛ خصوصاً فيما يتعلق بالتمركز الاستراتيجي لإيران وحزب الله في سورية[٨٤٢].

ومنذ بداية الأزمة السورية، وجدت "إسرائيل" نفسها أمام تحديات يرقى بعضها إلى تهديدات، فرضت عليها تسخير كافة الوسائل السياسية والعسكرية المتاحة، من أجل الحدّ من التأثيرات والمخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي، كما حاولت في الوقت نفسه الاستفادة من الفرص لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ما زاد من خطورة وصعوبة الوضع على الجانب الإسرائيلي، دخول لاعبين دوليين وإقليميين بصورة مؤثرة على مسرح الأحداث؛ ما حدّ من قدرة "إسرائيل" على التأثير، أو الدخول بصورة فاعلة على مجريات الأزمة، غير أنه أتاح لها فرصاً بسبب تقاطع مصالحها مع مصالح عدد من اللاعبين، الذين لا يرغبون أن تتشكل في سورية حالة تهدد المصالح الإسرائيلية وتتجاوز خطوطها الحمراء[٨٤٣].

---

[٨٤٢] حسابات الربح والخسارة في الأزمة السورية من منظور إسرائيلي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٧/١٢/١٤، انظر: https://cutt.us/qt7pY، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٥.

[٨٤٣] الأزمة السورية وتبعاتها على أمن اسرائيل، موقع بي بي سي، ٢٠١١/١١/٣٠، انظر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111130_israel_syria_army، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٨.

للحديث عن ذلك سنتناول في المطلب الأول الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة نفوذ إيران وحزب الله في سورية ولبنان، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى التدخل الدولي والإقليمي في سورية، وأثره في طبيعة الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي.

المطلب الأول

الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة نفوذ إيران وحزب الله في سورية ولبنان

تابعت المنظومة السياسية والأمنية الإسرائيلية بشكل كبير أحداث الأزمة السورية منذ بدايتها، وسارعت لرصد تطوراتها ووضع استراتيجية ترجمتها من خلال أنشطة وعمليات عسكرية في عمق الأراضي السورية؛ من أجل الحدّ من تأثيرات وارتدادات هذه الأزمة على واقع الكيان ومستقبله. اتبع صانع القرار الإسرائيلي في التعامل مع هذه الأحداث والتطورات وإدارة هذا الملف ضمن استراتيجية إسرائيلية، ارتكزت بالأساس على نظريتي الردع والمنع الإسرائيليتين. ولتحقيق ذلك قاربت القيادة الإسرائيلية الملف العسكري والأمني في سورية من خلال مفهوم الحرب بنوعيها الاستباقي والوقائي، والتي جاءت في إطار استراتيجية "المعركة بين حربين" الإسرائيلية. سنتناول هذا الموضوع من خلال الفرع الأول الذي يغطي انعكاس الأزمة السورية على الأمن القومي الإسرائيلي، أما في الفرع الثاني، فسنستعرض لإدارة "إسرائيل" للملف السوري على المستويين السياسي والعسكري.

الفرع الأول

انعكاس الأزمة السورية على الأمن القومي الإسرائيلي

وجدت "إسرائيل" في تطور الأزمة السورية التي اندلعت سنة ٢٠١١، فرصة لتحقيق أهداف استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، تؤدي إلى الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، وتالياً صيانة الردع الإسرائيلي والحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي. في المقابل خشيت "إسرائيل" من أن تؤدي هذه الأزمة إلى بروز مخاطر وتهديدات يصعب على "إسرائيل" تقديرها ومواجهتها، بحيث يبقى الباب مفتوحاً أمام وقوع أحداث وتطورات يصعب التنبؤ بها، تؤدي إلى تشكّل بيئة استراتيجية غير مريحة، تحمل في طياتها مخاطر وتحديات للأمن القومي الإسرائيلي؛ لذلك عملت "إسرائيل" على صياغة استراتيجيات جديدة، وتحديث عقيدتها الأمنية وخططها العسكرية لمواجهة ومجابهة هذه المخاطر والتحديات، وهو ما سوف نتناوله في السطور التالية.

أولاً: تطور الأزمة السورية وانعكاساتها على "الأمن القومي الإسرائيلي":

أولت "إسرائيل" أهمية كبيرة لتطوير مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، منذ أن صاغها ديفيد بن جوريون David Ben Gurion مطلع خمسينيات القرن الماضي. ومع تغيّر ظروف البيئة الخارجية عسكرياً وسياسياً، وتبدل وتنوع التهديدات والمخاطر الخارجية، عملت القيادة الإسرائيلية على تعديل مفهوم الأمن القومي؛ فبعد أن كان يقوم على "مثلث الأمن"؛ الردع، والإنذار، والحسم، وهو ما يُشكل صلب مفهوم الأمن القومي التقليدي، أدخلت القيادة الإسرائيلية الدفاع مركباً رابعاً إضافياً، في ضوء احتدام تهديدات ومخاطر الأسلحة على العمق الإسرائيلي[٨٤٤].

ومع التطور الحاصل في الاتجاهات والمسارات في بيئة "إسرائيل" الخارجية والداخلية، في السنوات الماضية، قامت "إسرائيل" بتطوير مفهوم الأمن القومي بما يتوافق مع هذه التطورات؛ فأضافت أربعة مكونات جديدة، هي: الوقاية (المنع) والإحباط؛ والعلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتحالفات الإقليمية؛ والتكيَف والملاءمة[٨٤٥].

على الرغم من هذا التطور في مفهوم الأمن القومي وتحوله من ثلاثة مركبات إلى ثمانية مركبات، إلا أن "إسرائيل" وجدت صعوبات في تطبيق بعض عناصره في ظلّ التغيّرات في البيئة الخارجية والداخلية. على سبيل المثال، فإن تحقيق هدف "الردع" يزداد صعوبة تجاه "لاعبين من غير الدول"، كحزب الله، وحركة حماس، أو الجماعات المسلحة الأخرى، بسبب صعوبة تحديد مراكز الثقل، من أجل إلحاق الأذى وتهديدهم لفترة طويلة، وصعوبة تقدير نقطة التحول التي يفقد فيها الردع فاعليته، ويصبح من الضروري القيام بعملية عسكرية لترميمه. كما أن تحقيق "الحسم" ضدّ هؤلاء اللاعبين غير ممكن؛ انطلاقاً من إدراك أنه لا يمكن حرمان هؤلاء من إرادتهم وقدرتهم على مواصلة المقاومة ضدّ "إسرائيل".

بناء على ذلك، فإن "إسرائيل" لا يمكنها أن تؤثر في البيئة الاستراتيجية من خلال استخدام وسائل عسكرية فقط. ومن هنا حرصت القيادة الإسرائيلية على التوصل إلى مقاربة متعددة المجالات، مركبة ومتطورة، مبنية على إدارة منظومات تجمع بين أدوات سياسية، وعسكرية،

---

[٨٤٤] أحمد خليفة (تحرير)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية (5)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2018، ص 10–18.

[٨٤٥] أحمد خليفة (تحرير)، المرجع نفسه.

وديبلوماسية، وحرب إعلامية، وأدوات اقتصادية، وقضائية، وحرب إلكترونية (سايبر)، وغيرها من الوسائل.

من المهم القول في هذا الإطار، إن هناك مقيدات ومحددات أساسية تحتل ثقلاً كبيراً، عند تطبيق الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، يأتي في مقدمها المقيدات الاقتصادية؛ وهو ما يتجسد دائماً عند تخصيص ميزانيات الأمن عند صياغة ومناقشة الموازنة العامة. أضف إلى ذلك مقيدات قضائية؛ أي ملاءمة الحملات العسكرية الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي، ومقيدات تتعلق بالجبهة الداخلية؛ مثل توحد النخب الأمنية والسياسية بشأن هدف واحد، وتعبئة الرأي العام الداخلي حوله، ومدى القدرة على تقبل الخسائر البشرية سواء في ساحة القتال، أم في الجبهة الداخلية. بالإضافة إلى القدرة على تحمل ردة فعل الرأي العام الخارجي (حكومات وشعوب)، وتأثير الإعلام والدعاية المضادة.

مع اندلاع أحداث الأزمة السورية منتصف آذار/ مارس 2011، تابع صانع القرار الإسرائيلي تلك الأحداث والتطورات المتعاقبة، التي حصلت في مسارها بترقب واهتمام شديد. وشرعت القيادة الإسرائيلية في مناقشة ووضع تقييمات للتداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية لهذه الأحداث على الأمن القومي الإسرائيلي وعلى مستقبل الكيان. وبدأت تتعامل مع الأزمة السورية وفق مقتضيات مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بصياغته الجديدة، مع الأخذ بالاعتبار المقيدات والمحددات الداخلية والخارجية عند التعامل مع هذه الأزمة.

وقد تخوفت القيادات الإسرائيلية من أن الأزمة السورية قد تجلب مخاطرَ أمنية على الحدود الشمالية لـ"إسرائيل"، بعد أن ظلّت هذه الحدود آمنة لعشراتِ السّنين. وبرز التخوف لدى تل أبيب من إمكانية السيطرة على الدولة السورية بواسطة قوى المعارضة ذات التوجه الإسلامي، أو المنتمية إلى جماعة الإخوان المسلمين، والتي تتبنى سياسات معادية للكيان الإسرائيلي.

غير أن هذا التخوف تراجع جراء بروز قوى وجماعات عسكرية سورية تعمل وفق أجندات جهات خارجية عربية وإسلامية ودولية، مقابل الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه هذه الجهات لها، وقد بات لهذه الأطراف نفوذ قوي في ساحة المعارضة السورية؛ نتيجة لذلك، دخلت الساحة السورية والمناطق التي تسيطر عليها قوى المعارضة مرحلة "صراع الأخوة". وأصبح كل طرف يقاتل الآخر

من أجل كسب مساحات ونقاط قوة على حساب الآخر، مما أدى إلى استنزاف طاقاتها البشرية والعسكرية التي راكمتها خلال الفترة السابقة.

أدى هذا التراجع لدى قوى المعارضة بالتزامن مع ظهور الجماعات والتنظيمات المسلحة المتشددة كتنظيمي "النصرة" و"داعش"؛ والتي استطاعت انتزاع مساحات كبيرة من المناطق التي تسيطر علها قوى المعارضة، إلى خلط الأوراق لدى الجهات التي تقاتل ضدّ النظام. غير أن تعاظم الدور العسكري لإيران وحزب الله؛ خصوصاً في الفترة التي باتت فيها الكفة العسكرية تميل لصالح قوى المعارضة، أدى إلى إيقاف حالة التقهقر التي أصابت الجيش السوري وفقدانه مساحات كبيرة من الأراضي، خصوصاً في منطقة العاصمة دمشق؛ حيث سيطرت حالة من توازن القوى، ودخلت جميع الأطراف المتصارعة في حالة استنزاف؛ خصوصاً مع تدفق المقاتلين الأجانب والعتاد العسكري إلى الأراضي السورية، وهو ما صبّ في صالح "إسرائيل"، التي باتت المستفيدة الأولى من حالة القتل والدمار، وانتشار التعصب الطائفي والعرقي.

كان دخول العامل العسكري الروسي بعد 2015/9/30 على المسرح السوري، عاملاً حاسماً، حيث رجح، مع الوقت، دفة الجيش السوري والأطراف المتحالفة معه، على حساب قوى المعارضة؛ ما أدى إلى انكفائها وخسارتها مناطق ومساحات استراتيجية في المناطق الشمالية والجنوبية من سورية.

ومع هذا التطور الدراماتيكي، وانكسار حالة التوازن العسكري لمصلحة النظام السوري وحلفائه، تخوفت القيادات الإسرائيلية من احتمال انتقال ترسانة الأسلحة الروسية والإيرانية، التي تدفقت إلى الساحة السورية، إلى حزب الله في لبنان، كما تخوف هؤلاء من أن تتحول سورية إلى مكان يترسخ فيه الوجود العسكري لإيران وحزب الله، وهو ما يعرّض مفهوم الردع إلى ضرر كبير. ومن هنا حاولت "إسرائيل" تحصين هذا الردع من خلال منع التموضع العسكري لإيران وحزب الله في الأراضي السورية، خصوصاً في الجنوب، كما عملت على منع نقل الأسلحة، خصوصاً الأسلحة الاستراتيجية إلى لبنان، وحاولت إحباط ذلك من خلال الوسائل العسكرية والسياسية.

وعلى ضوء ذلك، انشغلت الدوائر الأمنية والسياسية والأكاديمية الإسرائيلية بمتابعة التطورات السورية، ودراسة النتائج المحتملة لها على الأمن القومي الإسرائيلي، وعلى علاقة "إسرائيل" مع

دول المحيط العربي، كما انشغلت هذه الدوائر في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للتعامل مع الواقع الجديد الذي ستنشئه الأزمة السورية.

ثانياً: أسباب الاهتمام الإسرائيلي بتطورات الأزمة السورية:

ويرجع الاهتمام الإسرائيلي بتطورات الأزمة السورية منذ بدايتها، إلى عدة عوامل واعتبارات أهمها:

من الممكن القول إن التقييم الإسرائيلي للأحداث في سورية تراوح بين من يراها فرصة كبيرة لصالح "إسرائيل"، وبين من حذر من خطورة نتائجها. وقد تحمل تطورات الأزمة السورية بعض المكاسب من المنظور الإسرائيلي، ومنها:

أ. **المكاسب الإسرائيلية من تطورات الأزمة السورية:**

عرضت بعض التحليلات والدراسات الصادرة في "إسرائيل"، العديد من المكاسب التي من المحتمل أن تجنيها "إسرائيل"، بفعل الأزمة السورية. ويمكن ذكر أهمها:

١. إن أي تراجع في قوة النظام السوري يشكل ضربة لإيران، التي تواصل سعيها لزيادة تأثيرها في ساحات مختلفة، وتدعم حلفاءها بالمال والسلاح، حسب كلام رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) آنذاك اللواء أفيف كوخافي Aviv Kochavi أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي[٨٤٦] .
٢. إن إضعاف النظام السوري سيعطي الفرصة لخصوم المعسكر الإيراني في لبنان لتقوية أوضاعهم في الساحة الداخلية، وهو ما يصبّ في نهاية الأمر في مصلحة "إسرائيل".
٣. إنّ تغيير النظام السوري، قد يؤدّي حسب وجهة نظر عدد من المحللين الإسرائيليين إلى قيام نظام ديموقراطي "مؤمن بالتسوية السلمية"، يعمل على قطع العلاقات مع قوى المقاومة الفلسطينية وحزب الله وإيران، وهو ما يشكّل بالتالي مصلحة إسرائيلية، كما يرى الجنرال احتياط عاموس يدلين Amos Yedlin، رئيس معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق[٨٤٧] .

---

[٨٤٦] صحيفة الحياة، لندن، 2011/7/6.

[٨٤٧] Israel wary but hopeful as Syrians revolt, site of Middle East Online, 4/4/2011, https://middle-east-online.com/en/israel-wary-hopeful-syrians-revolt، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤.

٤. إنّ انشغال الجيش والأمن السوري، بالحفاظ على النظام وضبط الأمن داخل البلاد، سيخفّف الضغوط الأمنية على "إسرائيل".
٥. شعرت القيادة الإسرائيلية بالارتياح مع بداية الثورات المضادة ضدّ "الربيع العربي"، خصوصاً مع تفجر الأعمال القتالية في سورية؛ حيث أدى ذلك إلى تراجع كبير في اهتمام المستويين الرسمي والشعبي للدول العربية والإسلامية ودول العالم بالقضية الفلسطينية.
٦. أدت الأزمة السورية إلى تغير العلاقات داخل محور إيران – سورية – حزب الله. ففي السابق، كانت إيران وسورية تركزان على مساعدة حزب الله، والآن، فقد باتت سورية المتلقي الرئيسي للمساعدة.
٧. وجود تصدع كبير داخل محور إيران – سورية – حزب الله – حماس، وذلك بعد أن رفضت الأخيرة تأييد النظام السوري خلال الأزمة السورية؛ وكانت "إسرائيل" سعيدة عندما أنهت حماس في سنة 2012 علاقتها مع دمشق.

ب. المخاوف والمعضلات الإسرائيلية من تطورات الأزمة السورية:

وضعت الأزمة السورية "إسرائيل" أمام عدد من المعضلات والمخاوف، يتعلّق أولها بالنتائج التي تفضّلها لتلك الحرب. كما أن التدخل الإقليمي والدولي في الأزمة السورية أدى إلى تعقيدات كبيرة على المشهد السوري، وبالتالي أدى إلى وجود مخاوف ومعضلات إسرائيلية منها:

١. رأى رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad أن "سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد سيترتب عليه حدوث كارثة تقضي على إسرائيل، وذلك نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسورية".[٨٤٨] بمعنى أن النظام السياسي الذي قد يحلّ مكان النظام السوري الحالي، سيكون أشدّ عداوة للكيان الإسرائيلي، وأكثر قدرة على تعبئة طاقات سورية ضد المشروع الصهيوني.
٢. أي تغيرات سياسية أو أمنية في الساحة السورية ستؤثر بالضرورة على "إسرائيل"، وذلك بسبب مجاورة سورية لـ"إسرائيل".

[٨٤٨] الشرق الأوسط، لندن، 2011/11/17.

٣. على الرغم من حالة الهدوء في الجبهة الشمالية مع سورية منذ توقيع "اتفاقية فصل القوات" سنة 1974، إلا أن سورية تُعد رسمياً في حالة حرب مع "إسرائيل"؛ كونها لم توقع معاهدة "سلام" معها.

٤. تخشى "إسرائيل" من انتقال ترسانة الأسلحة الصاروخية، خصوصاً الأسلحة الكيميائية، وبعض الأسلحة المتطورة، إلى حزب الله في لبنان، وإلى بعض الفصائل الفلسطينية.

٥. ما زالت "إسرائيل" تحتل هضبة الجولان السوري، وأي تطور عسكري أو سياسي في سورية لا شك أن له تداعيات على الوضع في الجولان.

٦. تترقب تل أبيب تطور الوضع السوري، في اتجاه افتعال النظام السوري حرباً مع الجانب الإسرائيلي، لقلب الأوضاع وحرف مسار الأحداث في سورية.

٧. تتخوف "إسرائيل" من زيادة النفوذ الإيراني في سورية، خصوصاً مع بدايات التدخل الإيراني في الأحداث من خلال مشاركة حزب الله العسكرية، وإرسال المستشارين العسكريين، ثمّ إرسال عناصر شيعية من العراق وأفغانستان وغيرها من الدول.

٨. هناك قلق إسرائيلي بشأن المخاطر التي يطرحها احتمال نجاح المعارضة الإسلامية الراديكالية في سورية، والتي يمكن أن تنقلب ضدّ "إسرائيل" بمجرّد أن تتمكن من توطيد سلطتها. ويعادل هذا القلق الخوف من أن انتصار الأسد، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على إيران وحزب الله وبعض الجماعات الشيعية، قد يشجّع بصورة ملحوظة مساعي هذا التحالف إلى الوقوف في وجه "إسرائيل"، حسب تصريح عاموس جلعاد في تشرين الأول/ أوكتوبر 2015[٨٤٩] .

٩. قلق "إسرائيل" من أن الصراع غير الحاسم، والمطوّل، في سورية من شأنه أن يؤثّر سلباً بصورة متزايدة على الاستقرار في لبنان والأردن المجاورين، مع أنه، في الوقت نفسه، سيبقي القتال الذي تخوضه جميع الأطراف المتحاربة في نطاق الأراضي السورية، وبالتالي سيستنزفها وينهكها ويضعف قدرتها على إيذاء "إسرائيل".

١٠. ربما أدت العمليات القتالية الواسعة التي خاضها حزب الله في سورية دعماً لنظام الأسد، إلى تحويل انتباه الحزب عن "إسرائيل"، واستنزاف موارده؛ ومع ذلك، أكسبت تلك العمليات حزب الله خبرة قتالية قيّمة، يُمكن أن تُستخدم في وقت لاحق ضدّ "إسرائيل".

---

[٨٤٩] *The Times of Israel* newspaper, 28/11/2015, https://www.timesofisrael.com/syria-is-dead-israel-must-prepare-security-official-warns، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٧.

١١.بدت "إسرائيل" قلقة من عمليات تضارب وتبادل المصالح في الجوانب الإقليمية والدولية الأوسع للصراع السوري. ففي حين كانت أولوية "إسرائيل" هي الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة والغرب على الدوام، كان من شأن تبنّي مثل هذا الموقف العلني في سورية أن يهدّد بإحداث قطيعة مع روسيا، التي تعدّ واحدة من الداعمين الدوليين الرئيسيين للأسد.

١٢.كانت هناك حالة من التوتّر بين مَيل "إسرائيل" إلى الاستفادة من الفوضى الناجمة عن الأزمة السورية ومحاولة التأثير على نتيجتها، وبين الإدراك الواقعي بأن سجل تل أبيب في مثل هذه الجهود كان بائساً. إضافة إلى ذلك، لم يكن الاختيار بين التدخّل إلى جانب النظام أو المعارضة واضحاً (لا بل أصبح الأمر أقلّ وضوحاً مع مرور الوقت)، وزادته تعقيداً حقيقة أن عقد تحالف مع "إسرائيل" يمكن أن يضرّ المستفيدين منه في سورية أكثر من أن يساعدهم.

١٣.تُبرز تتبع المواقف والتحليلات الإسرائيلية وجود اتفاق على أن أيّ تغيير جذري في سورية، سيحمل تأثيرات مباشرة على الأوضاع في تل أبيب، دون أن ينطوي ذلك على الاتفاق بشأن طبيعة هذه التأثيرات، وإن كانت تصبّ في مصلحة "إسرائيل" أم أنها تمثّل خسارة سياسية لها.

١٤.تتخوف "إسرائيل" من أن يصبح استخدام القوة العسكرية الروسية في سورية عنصر دعم لإيران وحزب الله، وقد يحد من حرية العمل الإسرائيلية.

ومع تطور الأزمة السورية بعد 2015/9/30، تاريخ التدخل الروسي العسكري المباشر في سورية، واجهت "إسرائيل" قرارات مهمة تتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا. على الرغم من الأوضاع الإقليمية المواتية لـ"إسرائيل" فيما يتعلق بميزان القوى بينها وبين جيرانها؛ الذي يتيح لها القيام بمجازفات لم تكن ممكنة من قبل، غير أن تل أبيب آثرت في بادئ الأمر، التريث وعدم اتخاذ قرارات متسرعة فيما يتعلق بالتدخل في الأزمة السورية. وبحسب عبارة راجت وتكررت في "إسرائيل" في المرحلة الأولى من بداية الأزمة السورية، وفحواها أن الأزمنة الملتبسة ليست ملائمة لاتخاذ القرارات، ويجب تفادي اتخاذها إلى حين حلول أزمنة أكثر استقراراً.

وبحسب عاموس يدلين، فإن هذه السياسة لم تعد صالحة مع تطور الأزمة السورية، فحالة "عدم اتخاذ القرارات" باتت تعكس مقاربة سلبية تفرض أن "إسرائيل" عاجزة عن التأثير في تطورات الشرق الأوسط؛ مع أن هناك شبه إجماع لدى الساسة الإسرائيليين أنه ليس لتل أبيب تأثير كبير في مسار تطورات الأزمة السورية. وتُعد "إسرائيل" لاعباً مهماً، على الرغم من أنها ليست اللاعب الوحيد،

والخطوات التي تتخذها، وتلك التي لا تتخذها، مهمة سواء بسواء. لهذا السبب عليها أن تأخذ زمام المبادرة، وتنتج سياسة استباقية، فتنتهز الفرص وتعالج المخاطر، بينما هي تمعن النظر في الرابط بين مختلف القنوات والتحديات[٨٥٠] .

بالإضافة إلى ذلك، رأت "إسرائيل" في ضعف الدول المجاورة لها، وتركيزها على المشكلات الداخلية، سبباً أدى إلى تراجع شديد في التهديد التقليدي الذي تشكله جيوشها على "إسرائيل"، مع أن الثقل النسبي للتهديدات العسكرية غير النظامية وغير المتكافئة في المنطقة تعاظم نتيجة هذه المعطيات[٨٥١] .

مكّن تدخل روسيا وإيران وحزب الله النظام السوري من تحويل مجرى المعارك واستعادة سيطرته على مناطق عديدة وواسعة كان قد خسرها في الشهور والسنوات التالية من بداية الأزمة السورية. وقد أوجد ذلك واقعاً استراتيجياً ذا معطيات أكثر تعقيداً بالنسبة للجانب الإسرائيلي؛ ما دفع "إسرائيل" إلى تكثيف عملياتها العسكرية ضدّ وجود إيران وحزب الله هناك، أملاً في إيجاد واقع استراتيجي جديد، يلبي متطلبات الردع الإسرائيلي.

ظهر لدى صانع القرار الإسرائيلي قلق فيما يخص نظرية الردع الإسرائيلي—سواء في مداها، أم في قدرتها على التأثير—فصورة الردع الإسرائيلي أصحبت عرضة للتأثر بالتصور السائد بشأن ضعف الولايات المتحدة الواضح في منطقة الشرق الأوسط. فنتيجة سنوات من الحملات المنهكة في أفغانستان والعراق، غدت الولايات المتحدة غير راغبة في التدخل العسكري، وتفضل "القيادة من الخلف".

وقضت مقاربة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما Barak Obama، مثلما تجلت في سياسة الإدارة الأمريكية تجاه إيران، وفي طريقة معالجة حادثة استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية في سورية في 2013/8/21، باجتناب استخدام القوة قدر الإمكان. فهاتان الحالتان عززتا القناعة الإقليمية بأنه في ساعة الامتحان لن تقف الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها بسهولة كما فعلت في الماضي. كما بدى أن هذا القرار شجع روسيا على إطلاق حملتها الجوية العسكرية في سورية في 2015/9/30، ما أنقذ نظام الأسد، وشجع موسكو على تصعيد المواجهة مع واشنطن.

---

[٨٥٠] أحمد خليفة (محرر)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (3)، مرجع سابق، ص 105–106.

[٨٥١] أحمد خليفة (محرر)، المرجع نفسه، ص ١٠٢.

ثالثاً: الأهداف الإسرائيلية في سورية:

تصدرت المسألة السورية مساحة كبيرة من الاهتمام الإسرائيلي على المستوى الإقليمي، وبدى الموقف الإسرائيلي تجاه الملف السوري بعد سنوات من تطور الأحداث، أكثر غموضاً مقارنة مع السنوات السابقة، ففي بداية الأزمة السورية كان لدى قيادات إسرائيلية رغبة في إسقاط النظام، وكان أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أحد الداعمين لهذا الموقف،[٨٥٢] إلا أن الموقف الإسرائيلي، بعد ذلك، تركز في الحفاظ على التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي أمام المحور السوري – الإيراني، لا سيّما بعد استقرار النظام السوري والهزيمة شبه المؤكدة للتنظيم الذي يطلق على نفسه اسم "تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)"، واسترداد النظام السوري مساحات كبيرة من الأراضي التي فقدها، وقد بات النظام السوري يهدد المعقل الأخير للمعارضة السورية في مدينة إدلب وريفها.

علاوة على ذلك، تطمح "إسرائيل" إلى أن يساعدها المشهد السوري على تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المديين المتوسط والبعيد، مثل تعزيز تحالفها مع الدول العربية السنية المناهضة لإيران، بالإضافة إلى الهدف الإسرائيلي بمنع نقل أي نوع من السلاح خارج الحدود السورية، إلى جهات معادية لـ"إسرائيل"، خصوصاً الأسلحة التي لها مميزات نوعية، وقد تؤثر على الميزان الاستراتيجي والتفوق النوعي لـ"إسرائيل" في المنطقة عموماً، وفي مواجهة مستقبلية مع حزب الله خصوصاً.

وقد طبقت "إسرائيل" سياسة الخطوط الحمراء في المشهد السوري، فحتى كانون الثاني/ يناير 2013 لم تشنّ "إسرائيل" أي هجوم عسكري في سورية، إلا أنه بعد هذا التاريخ باتت هذه السياسة جزءاً من الممارسة الإسرائيلية في المشهد السوري، وضمن سياسة الخطوط الحمراء التي اعتادت "إسرائيل" على وضعها لتحديد سلوكها العملي، شنّت "إسرائيل" هجمات متكررة على شحنات أسلحة من سورية للبنان منذ سنة 2013 وحتى كتابة هذه السطور.

وجاءت السياسة الإسرائيلية في هذه العمليات ضمن تصور إسرائيلي مفاده أن الهجمات الإسرائيلية لن تتسبب بتصعيد الجبهة مع سورية أو لبنان، وذلك لسببين:[٨٥٣]

---

[٨٥٢] الموقع الإلكتروني لرويترز للأنباء، 2011/3/25، انظر: https://cutt.us/Sx77N ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/٤.

[٨٥٣] أنطوان شلحت، "حرب اليوم الواحد على سورية: استمرارية أم مرحلة جديدة؟،" بحث نشر على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، 2018/2/14.

أ. أن إيران وحزب الله مشغولان بالحرب الداخلية في سورية والصراعات داخل لبنان، وهما مُثخنان بالجراح، كما أن الجيش السوري أضعف مما كان عليه قبل الأزمة، ولن يخاطر النظام السوري بتصعيد الجبهة مع "إسرائيل"، لأن ردّ الفعل الإسرائيلي قد يكون ثمنه إسقاط النظام في مرحلة ما.

ب. إدراك الطرف السوري وحلفائه أن التدخل الإسرائيلي محدود وغير استراتيجي، وتضبطه خطوطه الحمراء المتعلقة بنقل السلاح السوري النوعي إلى جهات معادية لـ"إسرائيل"، ولا يهدف إلى تغيير موازين القوى في الساحة السورية، أو إلى إسقاط النظام السوري.

بالنسبة للتدخل العسكري، عبرت "إسرائيل" مراراً عن عدم رغبتها في التورط في بيئة مشتعلة كالبيئة السورية، لكن تزايُد النفوذ الإيراني ونفوذ حزب الله في سورية، وانصراف الولايات المتحدة والفواعل الإقليمية إلى تركيز جهودها على محاربة "تنظيم داعش"، جعل "إسرائيل" في موقف متأزم، ولم يكن هجوم الجيش الإسرائيلي، في 2017/9/7، على مركز الأسلحة الكيماوية بمنشأة مصياف في حماة، غريباً على العقلية الإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً أن الهجوم أتى في توقيت مدروس بعناية. وقد ألمح وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان إلى مسؤولية "إسرائيل" عن الهجوم قائلاً: إن "إسرائيل" ستفعل أي شيء لمنع إقامة ممر شيعي من إيران إلى دمشق[٨٥٤] .

بالنسبة لعاموس يدلين، فإن الهجوم المنسوب لـ"إسرائيل" ليس اعتيادياً، لكون الموقع المستهدف مركزاً عسكرياً علمياً، يتم فيه تطوير وتصنيع صواريخ دقيقة، يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في حرب مقبلة، وقد رأى يدلين أن الهجوم الإسرائيلي يحمل ثلاث رسائل مهمة[٨٥٥]:

أ. أن "إسرائيل" لن تتيح إنتاج سلاح استراتيجي.

ب. التوقيت، حيث تتجاهل الدول العظمى الخطوط الحمر التي وضعتها "إسرائيل" فيما يتعلق بمستقبل سورية، وهذه إشارة للتفاهمات بين الولايات المتحدة وبين روسيا حول مستقبل سورية والنفوذ الإيراني فيها.

ج. القوات الروسية في سورية لا تحول دون تدخل "إسرائيل" هناك.

---

[٨٥٤] *Haaretz* newspaper, 8/9/2017, https://www.haaretz.com/israel-news/israel-s-alleged-attack-in-syria-here-s-what-we-know-so-far-1.5449012، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٩/٧.

[٨٥٥] القدس العربي، لندن، 2017/9/8.

مع مرور الوقت اتخذت الهجمات التي يشنّها الجيش الإسرائيلي مساراً تصاعدياً، وقد بلغت عدد الأهداف الإيرانية التي تم استهدافها خلال الفترة الممتدة ما بين بداية سنة 2017 وحتى 2018/9/4، أكثر من 200 هدف استُخدم فيها 300 صاروخ وقنبلة، بحسب اعتراف الجيش الإسرائيلي[٨٥٦]. وفي اعتراف نادر، قال وزير الاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتس Yisrael Katz إن مثل هذه العمليات تتمّ بمعدل مرتين أسبوعياً[٨٥٧] .

وفي السياق ذاته، أكد القائد السابق لسلاح الجو الإسرائيلي الجنرال أمير إيشل Amir Eshel في 2017/8/17، أن الجيش الإسرائيلي شنّ قرابة 100 غارة، استهدفت قوافل أسلحة عائدة لحزب الله، وفصائل أخرى في سورية وغيرها، خلال الفترة الممتدة 2012–2017.[٨٥٨] كلام إيشل سبقه اعتراف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في 2016/4/11، أن "إسرائيل" قصفت عشرات المرات قوافل سلاح في سورية كانت مرسلة لحزب الله. وهي المرة الأولى التي يقول فيها نتنياهو علناً بهذا الوضوح أن "إسرائيل" شنّت هذه الغارات في سورية[٨٥٩] .

على الرغم من هذا العدد الكبير من الغارات التي شنّها الجيش الإسرائيلي في سورية، حذر رئيس "اللجنة الفرعية السرية لبناء القوة" المنبثقة عن "لجنة الخارجية والأمن" التابعة للكنيست، عوفر شيلح Ofer Shelah، من الاغترار بعدد الهجمات التي شنّتها "إسرائيل" في الساحة السورية، معتبراً أن هذا الأمر (الاغترار) يشكل مصدراً للقلق، وهو ما يتلاقى مع ما قاله عاموس يدلين، في صحيفة يديعوت أحرونوت *Yedioth Ahronoth* "من الضروري أن نفحص بصورة متواصلة هل بناء القوة الإيرانية قد تضرر بصورة كبيرة، وأن نتذكر أن المهم ليس عدد عمليات القصف، بل هل هذا القصف حقق الهدف الاستراتيجي منه"[٨٦٠] .

وبالنسبة لشيلح أيضاً، فإن الأمر المقلق الثاني هو غياب خطوة سياسية فيما يتعلق بمنع التمركز الإيراني وتَشكُّل المحور من طهران إلى العراق وسورية ولبنان، إذ رأى أن "التسوية في

---

[٨٥٦] *Times Of Israel*, 4/9/2018, https://www.timesofisrael.com/idf-says-it-has-carried-out-over-200-strikes-in-syria-since-2017، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/١٤.

[٨٥٧] موقع الجزيرة.نت، 2018/9/5.

[٨٥٨] *Haaretz*, 17/8/2017, https://www.haaretz.com/middle-east-news/israel-struck-syrian-hezbollah-convoys-nearly-100-times-in-5-years-1.5443378، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤.

[٨٥٩] *Haaretz*, 11/4/2016, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-netanyahu-israel-struck-syria-arms-shipments-to-hezbollah-1.5429903، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

[٨٦٠] الأخبار، بيروت، 2018/9/7.

سورية يصنعها [الرئيس الروسي فلاديمير Vladimir Putin] بوتين مع [الرئيس الإيراني حسن] روحاني Hassan Rouhani و[التركي رجب طيب] أردوغان". كما حذر شيلح من أن "العمليات التكتيكية [في إشارة إلى الغارات الجوية في سورية] من دون مسار سياسي لن تحقق في النهاية النتائج المرجوّة"[٨٦١] .

رابعاً: الخطوط الحمراء الإسرائيلية في سورية:

إذاً، من الممكن القول إن "إسرائيل" حدّدت خطوطها الحمراء في سورية في النقاط التالية:

أ. منع فرص نجاح أي ثورة، أو تغيير يؤدي إلى نشوء نظام سياسي يهدد الأمن القومي لـ"إسرائيل".

ب. منع قيام التنظيمات المقاتلة العسكرية من استهداف "إسرائيل"، ومنع تشكيل حواضن للمعارضة ضدّ المشروع الصهيوني.

ج. منع اقتراب الصراع من الحدود الإسرائيلية – السورية في هضبة الجولان المحتلة.

د. ضرب قوافل أسلحة لمنظمات معادية لـ"إسرائيل" وعلى رأسها حزب الله.

هـ. منع استهداف "إسرائيل" بقذائف وعمليات عسكرية خارجة من أراضي سورية.

و. منع إقامة مصانع أسلحة لقوى المقاومة سواء كانت محسوبة على فصائل المعارضة السورية، أم محسوبة على إيران وحزب الله.

بذلك حددت "إسرائيل" بشكل علني أهدافها الأمنية في سورية، ولم تصرح بشكل رسمي عن أهدافها السياسية.

ويبدو أنه كان لدى الجانب الإسرائيلي خيارات مفضلة فيما يتعلق بالأزمة السورية، منها:[٨٦٢]

أ. استمرار أمد الصراع: وهو أفضل الخيارات لديها لما يؤدي ذلك إلى إضعاف الدولة السورية واستنزاف جميع الأطراف.

ب. تفكك الدولة السورية: أي تفككها إلى دويلات مذهبية وعرقية متناحرة؛ وبذلك تخرج الدولة السورية من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي.

---

[٨٦١] الأخبار، بيروت، 2018/9/7.

[٨٦٢] علي عاطف، اليد الخفية... طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، موقع مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2017/5/24.

ج. قيام دولة مركزية جديدة تحل محل النظام السوري: هناك من يرى أن قيام دولة مركزية في سورية إذا كانت من المعارضة المدعومة أمريكياً وخليجياً، سيصب في النهاية في مصلحة "إسرائيل". غير أن هناك من يقول إن المعارضة (الإسلامية في جوهرها) إذا ما سيطرت على الدولة فإنها ستكون أشدّ خطراً وعداوة لـ"إسرائيل".

د. بقاء النظام الحالي: الذي سيستمر في سياساته السابقة، في المحافظة على الهدوء على الجبهة مع "إسرائيل".

وبشكلٍ عام، فإن تلك الآراء تؤيدها الأحداث والأفعال التي تقوم بها "إسرائيل"، إلا أنه كالمعتاد فإن الحكومة الإسرائيلية لم تصرح، أو تعلن عن شيء من هذا القبيل، وتبقي تلك السيناريوهات حبيسة الأذهان الإسرائيلية.

الفرع الثاني

إدارة "إسرائيل" للملف السوري (سياساً وعسكرياً)

شكّل وجود نظام ودولة قوية على حدود الجبهة الشمالية لـ"إسرائيل"، تتمتع بعلاقة وثيقة مع إيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية، ويشكل حلقة مهمة في الصراع العربي الإسرائيلي، هاجزاً وقلقاً مستمراً للجانب الإسرائيلي. وقد وجدت إسرائيل في اندلاع الأزمة السورية سنة ٢٠١١، فرصة سانحة لتحقيق هدف التخلص من هذا النظامن وإضعاف هذه الدولة وردها سنوات عديدة إلى الخلف؛ بحيث تخرج من دائرة الصراع، وتصبح منهمكة في معالجة أزماتها الداخلية.

وقد حرصت "إسرائيل" على تحقيق مخطط إضعاف الدول السورية إما من خلال التدخل المباشر بواسطة القصف الجوي لأهداف تابعة للنظام السورين أو قواعد عسكرية تابعة لإيران وحزب الله ضمن استراتيجية الردع (بالمنع) و"المعركة بين الحروب"، أو من خلال الجهد الدبلوماسي التحريضي ضدّ هذه الدولة لإنهاكها اقتصادياً وسياسياً وتعميق الانقسام الداخلي، وهو ما سوف نبحثه في السطور التالية.

أولاً: إدارة العلاقة مع النظام السوري وقوى المعارضة:

قسمت القيادة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، المنطقة المحيطة بـ"إسرائيل" إلى عدة مجموعات، وفق طبيعة علاقة هذه المجموعات مع الكيان الإسرائيلي: "مجموعات مواجهة" أي الدول والكيانات

التي تمثل تهديداً لـ"إسرائيل"، و"مجموعات تعاون" أي دول صديقة ودول يمكن إقامة قدر من التنسيق معها. كما ركزت القيادة الإسرائيلية على الأهمية المتزايدة لاستراتيجية "المعركة بين الحروب" التي تديرها "إسرائيل" ضدّ تعاظم قوة التنظيمات المسلحة كحزب الله، بالإضافة إلى طريقة استخدام القوة العسكرية من خلال الدمج بين مقاربة الحسم في الحرب، وبين مقاربة المنع والتأثير.

ووفق هذه الرؤية، حاولت "إسرائيل" مع بداية الأزمة السورية، التعامل مع التهديدات والمخاطر الناجمة عن إمكانية السيطرة على الدولة السورية بواسطة قوى المعارضة ذات التوجه الإسلامي، وخصوصاً المنتمية إلى تيار الإخوان المسلمين. ومع تراجع هذا الاحتمال تعزز الوضع الاستراتيجي لـ"إسرائيل"، خصوصاً بعد دخول أطراف المعارضة السورية بكافة أطيافها في حالة صراع فيما بينها من جهة، وحالة صراع مع الجيش السوري والأطراف الداعمة له كالقوات الإيرانية وحزب الله والمليشيات الشيعية المتعددة الجنسيات، من جهة أخرى.

هذه الحالة أوجدت وضعاً استراتيجياً مريحاً لـ"إسرائيل"؛ حيث باتت جميع الأطراف في سورية منغمسة في حالة استنزاف على المستوى البشري والعسكري والاقتصادي، كما حدث تراجع كبير في رصيد التأييد العربي والإسلامي "السني"، الذي راكمه كل من إيران وحزب الله خلال الفترة السابقة، بسبب موقفها المبدئي من الصراع مع "إسرائيل" وفي دعم المقاومة الفلسطينية.

ومن منظور المصالح الأمنية الإسرائيلية، قامت تل أبيب بإدارة العلاقات مع الأطراف الفاعلة في الملف السوري، مثل الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا، ودول الخليج العربي، والأردن، من أجل الاستعداد أو تقليل نتائج وارتدادات الأزمة السورية على الأمن القومي لـ"إسرائيل". ولكي لا تبقى متفرجة بلا تأثير على مجرى الأحداث في سورية، ومع دخول اللاعبَين الأمريكي والروسي بشكل فاعل على حلبة الأحداث السورية؛ بات لزاماً على تل أبيب أن ترفع من مستوى التنسيق مع هذين اللاعبَين، خصوصاً مع بداية التدخل الروسي العسكري المباشر سنة 2015.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الإسرائيلية مع اللاعبين الدوليين والإقليميين والمحليين ارتكزت على الحدّ من تداعيات الأزمة السورية على الأمن الإسرائيلي، بالإضافة إلى ما يمكن تحقيقه من أهداف استراتيجية على المديين المتوسط والبعيد، مع تخفيض ما يمكن أن تدفعه "إسرائيل" من أثمان عسكرية واقتصادية وسياسية.

أ. النظام السوري:

أبدت "إسرائيل" اهتماماً كبيراً بالأزمة السورية، وبتطورات أحداثها منذ بدايتها. وعلى خلاف الموقف الإسرائيلي الواضح ضدّ ثورات "الربيع العربي"، خصوصاً فيما يتعلق بإسقاط نظام الرئيس المصري حسني مبارك، على سبيل المثال، كان الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ومن مسألة إسقاطه مركباً ومعقداً. إذ اجتمعت مخاطر نشوء نظام سياسي أكثر عداوة لـ"إسرائيل"، مع فرص نشوء نظام سياسي أكثر تعاوناً معها، وفرص تفتيت سورية وإضعافها وتدميرها اقتصادياً، وتمزيقها طائفياً وعرقياً.

ومن خلال السلوك الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية والنظام السوري، يمكن رصد بعض الملاحظات حول الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ويمكن تلخيصها في ما يلي:

١. تبني حملة دولية لنزع الشرعية عن النظام السوري ومحاربته:

ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية قررت في البداية، ونتيجة مخاوفها من دعم النظام السوري لمسيرات للاجئين الفلسطينيين تجاه فلسطين المحتلة واحتمال استمرارها وتوسعها، القيام بحملة دولية لنزع الشرعية عن النظام ومحاربته، بسبب الاتهامات التي وجهتها له الحكومة الإسرائيلية بفتح جبهة مسيرات اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الحدود الإسرائيلية، في يومي "النكبة" و"النكسة" في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2011.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال حديثه أمام كتلة حزبه البرلمانية (الليكود)، إن "الأسد فقد شرعيته كونه يرتكب مذابح ضدّ شعبه، وأن إسرائيل لن تسمح له بتصدير أزمته إلى حدودها". وتوجه وزير الخارجية آنذاك، أفيجدور ليبرمان، إلى سفرائه في الخارج ومندوبيه في الأمم المتحدة، يطلب منهم وضع القضية السورية على رأس سلم الاهتمام "والتوضيح للعالم أن نظام الأسد يحاول إثارة القلاقل مع إسرائيل، لكي يغطي على المذابح التي يرتكبها ضدّ شعبه، بما يخالف قوانين حقوق الإنسان"[٨٦٣] .

وقد تضاربت المواقف الإسرائيلية من مسألة سقوط نظام الأسد أو بقائه، فبعض القيادات الإسرائيلية أيدت سقوط نظام الأسد، فيما حذر آخرون من خطورة سقوط النظام، خشية تولي

[٨٦٣] الشرق الأوسط، لندن 2011/6/8.

الجماعات الإسلامية السلطة. فبالإضافة إلى ليبرمان، فإن النائب الأول لرئيس الحكومة موشيه يعلون Moshe Ya'alon، رأى في 2011/12/13، أن سقوط الأسد سيؤدي إلى فقدان إيران وحزب الله دعم دمشق.[٨٦٤] وفي الاتجاه ذاته، أشار وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak، خلال كلمة ألقاها في العاصمة النمساوية فيينا، في 2011/12/11، إلى أن "سقوط بشار الأسد، سيكون نعمة لمنطقة الشرق الأوسط". وكرر باراك تنبؤات قديمة جديدة كان قد أطلقها في الماضي، بأن "حكم الأسد قريب من نهايته"، لكنه أكد في المقابل أنه "لن يكون ممكناً معرفة مصير الحكم في سورية بعد الأسد"، بالرغم من تشديده على أن "السقوط سيكون ضربة موجهة إلى محور إيران وحزب الله"[٨٦٥] .

وفي دلالة واضحة، تكشف عن تباين في التقدير الإسرائيلي للواقع السوري ومآلاته، حركت تصريحات باراك سلسلة من التعليقات الإسرائيلية المضادة؛ إذ أكد نائب وزير الخارجية، داني أيالون Danny Ayalon، في مقابلة مع صحيفة معاريف، أنه "ما دام الأسد يتلقى مساعدة كبيرة، عسكرية ومالية من إيران، وما دام المجتمع الدولي لا قدرة له على التدخل بفاعلية في سورية، فمن الصعب معرفة كم من الوقت سيبقى نظامه"، مضيفاً أنه "بحسب تقديري، يستطيع (الأسد) أن يبقى وقتاً طويلاً". وجاء موقف نائب رئيس الكنيست، مجلي وهبي، فيما يتصل بمسألة سقوط نظام الأسد مطابقاً لموقف أيالون[٨٦٦] .

٢. الخوف من سقوط النظام وتسرب السلاح غير التقليدي في سورية إلى أيدٍ معادية لـ"إسرائيل":

حذر الرئيس السابق لجهاز الموساد Mossad، أفرايم هاليفي Efraim Halevy، من تسرب السلاح غير التقليدي في سورية، إلى أيدٍ معادية لـ"إسرائيل"، مشيراً في لقاء خاص مع إذاعة الجيش الإسرائيلي إلى أن "هناك أهمية قصوى لدراسة كيف سيخلي الأسد مكانه وفي أي ظروف، والمسألة

---

[٨٦٤] *The Washington Post* newspaper, 14/12/2011,see: https://cutt.us/MExL4, تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤.

[٨٦٥] الأخبار، 2011/12/13. وانظر أيضاً:
The Washington Post, 14/12/2011.

[٨٦٦] الأخبار، 2011/12/13.

لا تتعلق بكون سورية حليفاً لإيران، أو لأنها دولة محاذية لإسرائيل، بل لأنها تملك قدرات عسكرية في المجال غير التقليدي". وبحسب هاليفي "توجد أسئلة من العيار الثقيل، بشأن من سيحكم في اليوم الذي يلي الأسد، وهل سيكون بالفعل نظام في سورية بعد سقوطه؟"[٨٦٧] .

في الاتجاه ذاته، حذر الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، من أن سقوط نظام الأسد سيترتب عليه حدوث كارثة تقضي على "إسرائيل"، نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسورية[٨٦٨] .

كما أكد الناطق باسم الجيش الإسرائيلي يوآف موردخاي Yoav Mordechai وجود قلق إسرائيلي من سقوط الأسد "لأنه على جبهة مغلقة منذ سنين طويلة"، كما رأى أن "حزب الله متخوف من أن الحدود السورية لتهريب السلاح سوف تتغير قريباً"[٨٦٩] .

يبدو أن الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ومن المعارضة السورية—المطالِبة بإسقاطه— تأثر بجملة من المتغيّرات والعوامل المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان. فهناك من ناحية العوامل التي تدفع الموقف الإسرائيلي نحو تفضيل إسقاط النظام السوري، وثمّة في المقابل عوامل تشدّ في الاتجاه المعاكس. وعلى الرغم من استمرار احتلال "إسرائيل" لمرتفعات الجولان وعدم توقيع دمشق لمعاهدة "سلام" مع "إسرائيل"، إلا أن الجبهة السورية تُعدّ من أكثر الجبهات هدوءاً طوال عشرات السنوات من وجهة نظر "إسرائيل"؛ وهو ما يجعل النظام السوري عدواً مريحاً نسبياً[٨٧٠] .

في المقابل، رأى الجانب الإسرائيلي فائدة في سقوط نظام الأسد؛ في الأضرار التي ستلحق بحليفتيها إيران وحزب الله في سورية ولبنان والفصائل الفلسطينية في غزة. لكن التخوف الإسرائيلي كان من عدم اليقين حول هوية بديل هذا النظام؛ خصوصاً مع صعود دور التيارات الإسلامية في بلدان "الربيع العربي".

---

[٨٦٧] الأخبار، 2011/12/13. وانظر أيضاً: *The Washington Post*, 14/12/2011.

[٨٦٨] القدس العربي، 2011/12/5.

[٨٦٩] حوار مع جريدة الراي، الكويت، 2011/9/14، انظر: https://cutt.us/0RMfK ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٩/٤.

[٨٧٠] طوال أربعة عقود، خضعت العلاقات السورية – الإسرائيلية في الجولان لـ"اتفاقية فصل القوات" لسنة 1974، التي سهّلت وقف إطلاق النار المفتوح بعد حرب سنة 1973، وخفضت القوات على جانبي خط فض الاشتباك. واستندت هذه الاتفاقية إلى التزام سورية غير المكتوب وغير المعلن بمنع تسلل المقاتلين عبر الجولان؛ وقد التزمت بها دمشق إلى حدّ كبير في العقود اللاحقة.

٣. تبني استراتيجية توجيه الضربات العسكرية مع البقاء خارج الحرب:

وفي فترة السنوات الخمس التي أعقبت بداية الأزمة السورية في آذار/ مارس 2011، أبقى نتنياهو الجيش الإسرائيلي خارج الحرب السورية، باعتقاده أنه لا تتوفر وسيلة تضمن نتيجة سياسية مواتية للمصالح الإسرائيلية. وعلى هذا النحو، حصر الجيش الإسرائيلي دوره في نطاق أكثر محدوديةً، وهو الردّ عندما تُطلق القذائف الطائشة عبر الحدود، واعتراض محاولات حزب الله نقل أسلحة متطورة من سورية إلى لبنان. ووفقاً للبيانات العامة الصادرة عن مسؤولي الجيش الإسرائيلي، أدى هذا النهج إلى شنّ نحو عشرات الضربات العسكرية داخل سورية.

لم تتغير سياسة "إسرائيل" المتمثلة في توجيه ضربات مستهدفة مع البقاء خارج الحرب نفسها حتى بعد تدخل موسكو المباشر في 2015/9/30،[٨٧١] على الرغم من أن الأثر المباشر للمشاركة الروسية كان ضمان إعادة فرض سيطرة نظام الأسد. لكن في الوقت ذاته، قررت "إسرائيل" التعامل مع تداعيات هذه النتيجة، التي بدت وكأنها أمراً واقعاً نظراً إلى تردد واشنطن المستمر في توسيع مهمتها الخاصة في سورية فيما يتخطى هزيمة "داعش".

ومع إعادة سيطرة النظام السوري، بدعم روسيا وإيران وحلفائها، على مناطق رئيسية واسعة من سورية وصولاً إلى مناطق الجنوب المحاذية للجولان المحتل، بعد منتصف سنة 2018، أبدت "إسرائيل" علناً تقبلها بقاء الأسد على رأس النظام في سورية؛ حيث أشار وزير الاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتس في 2018/9/5، إلى أن "إسرائيل لا ترى بديلاً أفضل ليحل محل الأسد من بين جماعات المعارضة السورية"، وأكد "أفعاله (الأسد) قطعاً مروعة، وهي شيء نبغضه وندينه، هؤلاء المعارضون له، داعش وآخرون، ليسوا طرفاً نعتقد أنه أفضل، توخينا الحرص للحفاظ على مصالحنا"[٨٧٢] .

وخلال جولة له في الجولان، في 2018/7/10، لم يستبعد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان إعادة فتح معبر القنيطرة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وسورية[٨٧٣] . أما

---

[٨٧١] David Makovsky, "Putin's Golan Comments: Implications for Israeli Security," Policy Analysis, site of The Washington Institute for Near East Policy, 19/7/2018, see: https://cutt.us/XIkWI، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

[٨٧٢] Site of Reuters, 4/9/2018, https://cutt.us/139pY,تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/١٢

[٨٧٣] موقع إذاعة مونت كارلو الدولية، 2018/7/10، انظر: https://www.mc-doualiya.com/، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١٤.

رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فقد صرح قبيل مغادرته العاصمة الروسية في 2018/7/12، أنه: "ليست لدينا أي مشكلة مع نظام الأسد، وعلى مدى 40 عاماً لم يتم إطلاق رصاصة واحدة على مرتفعات الجولان". وأشار نتنياهو إلى أن "إسرائيل" لا تعارض استعادة الأسد سيطرته على سورية واستقرار قوة نظامه، لكنها ستتحرك كما فعلت في الماضي لحماية حدودها من القوات العسكرية السورية حال تطلبت الضرورة. وأضاف نتنياهو: "لقد حددت سياسة واضحة مفادها أننا لا نتدخل، ولم نتدخل، وهذا الأمر لم يتغير، وما أثار قلقنا هو تنظيم داعش وحزب الله، وهذا أيضاً لم يتغير". وتابع نتنياهو: "يكمن جوهر المسألة في الحفاظ على حريتنا في التحرك ضدّ أي شخص يعمل ضدنا، وثانياً في إبعاد الإيرانيين من الأراضي السورية"[٨٧٤] .

وقد رأى المحلل العسكري الإسرائيلي يوآف ليمور Yoav Limor أن "استكمال سيطرة الجيش السوري على هضبة الجولان، ستعيد إسرائيل إلى وضع معروف: على الجانب الآخر من الحدود توجد دولة ذات سيادة، عنوان واضح، وظاهرياً استقرار مؤكد، حكم سوري برعاية روسية". وأضاف ليمور أن:

> بناء على ذلك يبدو أن هذا هو الوضع المثالي. إذا عاد الطرفان إلى الوضع الذي كان سائداً قبل نشوب الحرب الأهلية في سورية سنة 2011، واحترام اتفاق وقف النار العائد إلى سنة 1974 بصورة كاملة، ستعود الحدود في الجولان إلى كونها الأكثر هدوءاً بين حدود الدولة، كما كانت عليه قبل أكثر من 7 سنوات[٨٧٥] .

لكن ليمور حذر من التفاؤل المفرط إزاء الوجود الروسي في جنوب سورية؛ على اعتبار أن هذا الوجود سيكون ضمانة للحدّ وإبعاد نفوذ إيران وحزب الله عن التواجد في الجنوب، خصوصاً مع افتراض أن هناك تنافس خفي يحكم العلاقة الروسية الإيرانية في سورية. لكن هذا التواجد الروسي قد يكون مقيداً لجهة الحرية المطلقة لنشاط سلاح الجوي الإسرائيلي في تلك البقعة الجغرافية[٨٧٦].

---

[٨٧٤] ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/١٧ ,*Haaretz*, 12/7/2018,see: https://cutt.us/hVlap

[٨٧٥] Yoav Limor, Hezbollah likely to replace ISIS on Israel's northern border IDF says, *Israel Hayom* newspaper, 1/8/2018, see: https://cutt.us/DgLib، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/١٧.

[٨٧٦] Ibid.

ب. العلاقة مع المعارضة:

يُمكن تصنيف الموقف الإسرائيلي من تطورات الأزمة السورية في خانة الموقف المصلحي الانتهازي؛ فقد حاولت "إسرائيل" استغلال الظروف من أجل زيادة الشرخ بين النظام السوري والمعارضة، وتفضيل إدامة الأزمة السورية لإضعاف الدولة والمجتمع السوري، كما قامت بتصنيف المعارضة السورية بين معارضة "سنية معتدلة" يمكن إقامة علاقات مستقبلية مع كياناتها، وبين قوى معارضة "إرهابية" قد تتقاطع مصالح "إسرائيل" مع وجودها في مرحلة ما، لكن دون استبعاد المخاطر التي قد تنتج عن سيطرة هذه الجماعات على أجزاء من سورية محاذية لـ"إسرائيل" في المستقبل. ومن خلال السلوك الإسرائيلي تجاه قوى المعارضة والأزمة السورية، يمكننا رسم معالم هذا السلوك خلال الأزمة السورية، ومن أبرز هذه المعالم والملاحظات ما يلي:

١.موقف ضبابي من الأزمة السورية:

تركز الموقف الإسرائيلي، منذ بداية الأزمة السورية، على توصيف الأوضاع وتقدير مآلاتها الميدانية، دون إظهار موقف واضح من النظام السوري أو من المعارضة السورية، مع قيام القادة والمحللين الإسرائيليين بإبداء تقديرات حول مدى قدرة النظام السوري على الصمود، وتحديد مدد زمنية في حال توقع سقوطه، مع الإشارة إلى عدم حسم التوقعات حول الجهة التي ستسيطر على البلاد في حال سقوط النظام.

فإذا كانت هناك فرصة في تغيير استراتيجي عميق يؤدي إلى خسارة "محور المقاومة" الساحة السورية في حال سقوط النظام، فإن ذلك يتساوى مع إمكانية سيطرة قوى تنشأ عنها حكومة أكثر تشدداً تجاه الجانب الإسرائيلي، وأكثر صلة وتعبيراً عن الشعوب الرافضة لوجود الكيان الإسرائيلي.

في الوقت ذاته، تحضر فرضية نشوء نظام "سني معتدل"، يتماهى مع سياسات بعض الدول العربية والإسلامية، التي لا تمانع بوجود علاقات طبيعية مع الاحتلال الإسرائيلي، بغض النظر عن مجريات وتطورات مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أو ما يُسمى بـ"التسوية السلمية". وهو ما يشكل مكسباً استراتيجياً بالنسبة لـ"إسرائيل".

٢.ادعاء حرصها على أرواح السوريين:

وإذا كانت "إسرائيل" ادعت عدم رغبتها بالتدخل في مجريات الأحداث في سورية، إلا أنها ادعت إظهار حرصها على أرواح السوريين ومستقبلهم، واصفة ما يتعرض له الشعب السوري بـ"المجازر

والجرائم"، محاولة تسويق نظامها الصهيوني العدواني العنصري كواحة للديموقراطية. وكان من نماذج ذلك إعراب الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريز Shimon Peres، عن إعجابه بنشاط المعارضة السورية التي "تواصل انتفاضتها على الرئيس بشار الأسد تحت الرصاص الحي". وقال إنه لا يعتقد أنه ينبغي لـ"إسرائيل" إقامة علاقة مع هذه المعارضة، موضحاً أن مثل هذه الخطوة حالياً لن تفيد أحداً. ورأى أنه "نشأ في سورية جيل جديد سئم الاستبداد والفقر والتمييز"، متمنياً النجاح "لأبناء هذا الجيل بما يفيدهم، ويفيد منطقة الشرق الأوسط برمتها"[٨٧٧] . كما اقترح بيريز "منح تفويض لجامعة الدول العربية لتشكل قوة عربية تعمل باسم الأمم المتحدة في سورية، من أجل وقف سقوط الضحايا". وقال بيريز إن "الأسد قاتل"، وفي حال تنحيه عن الحكم، وأصبحت سورية "حرة وهادئة، فإننا سنكون سعداء بالتأكيد لإقامة علاقات مع الحكم الجديد"، لكنه شدد على أن "الهدف الآن هو إزالة الخطر" المتمثل برأيه باستمرار وجود النظام السوري[٨٧٨] .

كما تطرق نتنياهو لدى افتتاحه الاجتماع الأسبوعي لحكومته في 2012/2/5، إلى الأحداث في سورية وخصوصاً فيما يتعلق بمجزرة حمص، قائلاً إن الجيش السوري "يذبح شعبه"، وألمح إلى أن الرئيس السوري ليس لديه أي موانع لإلحاق الأذى بشعبه[٨٧٩] .

على الرغم من الموقف الإسرائيلي المعلن (المنافق) الذي يُظهر "تعاطفاً" مع الشعب السوري، إلا أن الحسابات والرغبات الإسرائيلية كانت في اتجاه مغاير. فقد تمثلت رغبات وتطلعات الجانب الإسرائيلي في إذكاء الصراع وإطالة أمده، إلى حين استنزاف كافة الأطراف، وترسيخ الكراهية، والرفض للآخر داخل المجتمع السوري، تمهيداً لتحقيق الأهداف المفضلة للجانب الإسرائيلي، والمتمثلة في تقسيم البلاد إلى كيانات عرقية ومذهبية متناحرة، أو نشوء كيان سوري "معتدل" لا يمانع في إقامة "سلام" مع "إسرائيل"، أو بقاء النظام الحالي على أنقاض دولة ضعيفة، غارقة في وحول الدم والأزمات الاقتصادية، وفاقدة للمقومات العسكرية والسياسية.

---

[٨٧٧] الأخبار، بيروت، 2011/11/26.

[٨٧٨] القدس العربي، 2012/7/19.

[٨٧٩] القدس العربي، 2012/2/6.

٣.دعم فكرة انفصال الأكراد عن الدولة السورية:

فقد دعا رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال في الاحتياط عوزي ديان Uzi Dayan، إلى دعم فكرة انفصال الأكراد وإقامة دولة كردية في شمال سورية، ودراسة احتمال إقامة حكم ذاتي للأقلية العلوية التي ينتمي إليها الرئيس السوري بشار الأسد، مشيراً إلى أن ذلك يمنح "إسرائيل" الكثير من الفرص لتحقيق مصالحها في المنطقة. وأوضح ديان، خلال حديثه لإذاعة جيش الاحتلال في 2012/2/7، أن الوضع الحالي في سورية يصب في مصلحة "إسرائيل"، من خلال إضعاف سورية وتفكك محور إيران – سورية – حزب الله، مشيراً إلى أن حماس أيضاً تغادر سورية[٨٨٠] .

وبرز موقف "إسرائيل" الرافض لتسليح المعارضة السورية بالأسلحة المتطورة، فقد شدد نتنياهو، في مقابلة مع شبكة فوكس نيوز Fox الأمريكية، على حتمية التدخل العسكري في حال وصول الأسلحة الكيميائية إلى التنظيمات المتشددة، كما ادعى أن الحاجة للقيام بعملية إسرائيلية في سورية قد تزداد في حال انهيار النظام، ولكن ليس في حال تغيير الحكم في سورية[٨٨١] . كما دعا نتنياهو إلى الحذر من الدعوات الدولية إلى تسليح مقاتلي المعارضة السورية، مؤكداً أن الدولة العبرية تحتفظ بحقّ منع تسليمهم أسلحة قد تستخدم ضدّها. وقال نتنياهو في حديث لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) British Broadcasting Corporation (BBC) أنه إذا وقعت أسلحة متطورة بين أيدي مقاتلين سوريين متطرفين، فإن هذا يعني إعادة تحديد التهديدات الأمنية الإقليمية، وأضاف إن قلق "إسرائيل" يرتبط بمعرفة "أي متمردين وأي أسلحة؟"[٨٨٢] .

٤.الخوف الإسرائيلي من انتقال الأسلحة الاستراتيجية إلى الفصائل المسلحة:

وحذر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بني جانتز Benny Gantz من أن "الوضع في سورية أصبح خطيراً للغاية، المنظمات الإرهابية تعزز وجودها على الأرض، وهي في هذه المرحلة تحارب

---

[٨٨٠] وكالة سما الإخبارية، 2012/2/7.

[٨٨١] Site of Foxnews TV, 22/7/2012, https://www.foxnews.com/politics/netanyahu-appears-in-conservative-political-ad-airing-in-florida، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

[٨٨٢] Site of British Broadcasting Corporation (BBC), 18/4/2013, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-22195508، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

ضدّ الأسد، لكنها قد تتحول ضدّنا مستقبلاً". وأضاف رئيس الأركان أن "السلاح الاستراتيجي الضخم الذي تملكه سورية يمكن أن يقع في أيدي هذه المنظمات الإرهابية"[٨٨٣] .

كما أبدت "إسرائيل" حرصها على تتبع مسار الثورة السورية، خصوصاً فيما يتعلق بالسيطرة على المناطق المحاذية للجولان السوري المحتل، فعلى الرغم من إبداء نتنياهو عدم الرغبة في التدخل في الشأن السوري، إلا أنه أكد أن:

> عدم تدخلنا في سورية لا يعني أننا غير قلقين بشأن ما يجري هناك. أولاً نحن نرغب في إحلال السلام بين البلدين خاصة في المناطق الحدودية، وثانياً أتمنى التحول إلى السلام الفعلي بين البلدين، وثالثاً أعتقد أن الشباب السوري يستحق مستقبلاً أفضل، فنحن لم يكن بيننا وبين سورية سلام، ولكنها كانت حالة من اللاسلم واللاحرب، على الرغم من المفاوضات السرية للتقدم نحو سلام فعلي، لكن ما هو غير مقبول في الأمر أن سورية تساند حزب الله وإيران[٨٨٤] .

٥. **تقديم تسهيلات لبعض فصائل المعارضة:**

منذ بداية الأزمة السورية حاولت "إسرائيل" الدخول على خط الأحداث، من خلال التوظيف السياسي والأمني لبعض الخدمات التي تقدمها، مثل تقديم المعونات الطبية للسوريين المتواجدين في المناطق المحاذية للجولان المحتل، والتي كانت خاضعة لسيطرة فصائل المعارضة السورية على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى استقبال الجرحى السوريين مدنيين وعسكريين (بعض فصائل المعارضة) في المستشفيات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، أطلقت "إسرائيل"، في حزيران/ يونيو 2016، ما أسمته عملية "حسن الجوار"؛ قالت إنها عملية إغاثة إنسانية متعددة الأوجه تهدف إلى مساعدة آلاف السوريين الذين يعيشون على طول الحدود مع الجولان المحتل. ووفقاً لأرقام الجيش الإسرائيلي، تضاعفت كمية الغذاء التي

---

[٨٨٣] صحيفة الحياة، لندن، 2013/3/12.

[٨٨٤] صحيفة السفير، بيروت، 2011/7/21.

تمّ إرساله إلى سورية في سنة 2016 بعشرة أضعاف، من بضع عشرات الأطنان من الأغذية في الفترة 2013–2016 إلى 360 طناً في الفترة 2016–2017 لوحدها[٨٨٥] .

هذا الاندفاع الإسرائيلي تجاه توطيد العلاقة مع بعض جماعات المعارضة السورية لم يُقابل بالارتياح من معظم جماعات المعارضة، خصوصاً الوازنة منها؛ فقد كشف وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، النقاب عن أن "إسرائيل" عرضت على المعارضة السورية تقديم مساعدات لها في حربها ضدّ النظام السوري، لكن قوات المعارضة رفضت هذه العروض. وأكد ليبرمان أن المعارضة قالت "لنا إنه من المفضل أن تبتعد إسرائيل عن المعارضة السورية"[٨٨٦]، كما أكد القياديان في جماعة الإخوان المسلمين السورية أحمد يوسف وملهم الدروبي، أن ثورة سورية شعبية تضمّ كافة فئات الشعب، وتحركها مطالب داخلية. وقالا: "المقاومة الفلسطينية سيكون لها حضن أكثر دفئاً، في ظلّ سورية الحرة مع الحراك الجدي إذا استطاع تغيير النظام، وسوف تكون مستقلة استقلالاً تاماً، ولن تستخدم كورقة ضغط من هنا أو هناك"[٨٨٧] .

إذا كانت "إسرائيل" تحفظت على مسألة التدخل العلني المباشر إلى جانب أحد أطراف الصراع في سورية، فإنها تدخلت بشكل غير مباشر إلى جانب بعض الجماعات المسلحة السورية، لتحقيق هدفين هما إدامة الصراع في سورية، وتدفيع محور إيران – سورية – حزب الله أثمان عسكرية واقتصادية؛ خصوصاً أن "إسرائيل" لا ترى في بعض جماعات المعارضة السورية خطراً عليها في المدى القريب.

وفي هذا السياق نفسه، ذكر تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal أن "إسرائيل" زوّدت الثوار السوريين المتواجدين بالقرب من مرتفعات الجولان، وبشكل منتظم خلال سنوات الحرب، بالمساعدات المادية والطبية بالإضافة إلى الغذاء والوقود، بهدف إقامة منطقة عازلة تتواجد فيها قوّات صديقة. وبحسب مقابلات أُجريت مع عدد من المقاتلين السوريين، فإن الجيش الإسرائيلي كان على اتصال منتظم مع المجموعات المسلحة لتقديم المساعدات لقادتهم، لمساعدتهم في دفع رواتب المقاتلين، وشراء الأسلحة والذخيرة. كما أنشأت "إسرائيل" وحدة عسكرية تشرف على الدعم في سورية بالإضافة إلى تخصيصها ميزانية محددة لتلك المساعدات. وقد

---

[٨٨٥] موقع تايمز أوف إسرائيل، 2017/7/21، انظر: http://ar.timesofisrael.com، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

[٨٨٦] الموقع الإلكتروني لعرب 48، 2012/7/24.

[٨٨٧] صحيفة الشرق، الدوحة، 2011/3/30.

صرّحت "إسرائيل" أنها أقدمت على معالجة نحو 3 آلاف مصاب من السوريين في مستشفياتها خلال الفترة 2013–2017 معظمهم من المقاتلين، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتواجدين بالقرب من الحدود[٨٨٨] .

على الرغم من أن "إسرائيل" لم تتخذ موقفاً رسمياً، حيال الأزمة في سورية، إلا أن لها أهدافاً واضحة تحاول تمريرها عبر استغلال تلك الأحداث، فتحاول حفظ مصالحها الجيو– سياسية عبر تقديم الدعم للجماعات المسلحة خلال الحرب الدائرة في سورية، لإضعاف الجيش السوري وحفظ التوازن بين الأطراف المتنازعة للحفاظ على استمرارية النزاع والأزمة. وقد اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون[٨٨٩] في 2015/6/29، بأن "إسرائيل" قدمت المساعدة الإنسانية للمعارضة السورية في الجولان السوري، مشيراً إلى أن هذه المساعدة والدعم ارتبطت بشرطين، الأول عدم السماح لما وصفه "منظمات الإرهاب" من الاقتراب من الحدود الإسرائيلية، والثاني عدم مهاجمة البلدات والمدن الدرزية في سورية[٨٩٠] .

ومع سيطرة الجيش السوري على معظم الشريط الحدودي مع مرتفعات الجولان المحتل، وكامل الحدود مع الجانب الأردني، يبدو أن "إسرائيل" فقدت قدرة التواصل مع المناطق السورية التي كانت تحت سيطرة المعارضة في الجنوب السوري.

ثانياً: إدارة الصراع مع إيران وحزب الله:

أ. استراتيجية "المعركة بين الحروب" في إدارة الصراع:

اتبعت "إسرائيل" في إدارة الأزمة السورية فيما يتعلق بالتعامل مع تعاظم قوة إيران وحزب الله في سورية، مبدأ "المعركة بين الحربين"، ويكتسب هذا المبدأ أهمية بالنسبة لـ"إسرائيل"؛ فالفترة الزمنية بين المواجهات العسكرية تصبح حاسمة من ناحية محاولة منع دينامية تصعيد يبدو أن الطرفين غير معنيين بها، ومن ناحية تعزيز الجاهزية العسكرية لأي تصعيد محتمل. وخلال هذه الفترة، ثمة

---

[٨٨٨] Israel Gives Secret Aid to Syrian Rebels, *The Wall Street Journal* newspaper, 18/6/2017, https://www.wsj.com/articles/israel-gives-secret-aid-to-syrian-rebels-1497813430، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

[٨٨٩] استقال من حكومة نتنياهو في أيار/ مايو 2016.

[٨٩٠] وكالة سما الإخبارية، 2015/7/29، انظر: https://samanews.ps، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٧/٧.

حاجة إلى جهد كبير للمحافظة على الصورة الردعية وصيانتها، وللجم محاولات الأعداء الحصول على أسلحة متطورة ومتقدمة وإحباطها قدر الإمكان[٨٩١] .

تشكل "المعركة بين الحروب" تحولاً أساسياً في نمط العمليات العسكرية الإسرائيلية بعد حرب لبنان الثانية في تموز ٢٠٠٦، وهي تشكل العامل الأساسي، ومن وجهة نظر إسرائيلية، الذي ساهم في إطالة فترة الهدوء النسبي على طول حدودها الشمالية مع "إسرائيل". فهذا المفهوم يقوم على اتخاذ إجراءات هجومية استباقية تستند إلى معطيات استخباراتية مكثفة ودقيقة[٨٩٢].

إن الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية واضحة، وهي: أولاً: تأخير نشوب الحرب وردع العدو عبر ضربات استباقية تهدف إلى إضعاف قوته وإمكانيات قيامه بهجوم مفاجئ. ثانياً: ترسيخ شرعية "إسرائيل" لاستخدام القوة، مع الإضرار في الوقت ذاته بشرعية العدو، وذلك من خلال كشف الأنشطة العسكرية السرية للعدو التي تنتهك القانون الدولي. وفي المقابل، تركز "المعركة بين الحروب" على أحد أهم عناصرها، وهو الامتناع عن التصعيد، وإدارة العمليات تحت منسوب الحرب، وذلك عن طريق تقليل دافعية العدو باتخاذ رد يؤدي إلى التصعيد العسكري. ثالثاً: تأمين الظروف الأمثل للجيش الإسرائيلي في حال اندلاع الحرب.

أدى تطوير مفهوم "المعركة بين الحروب" ونجاحه إلى دمجه في الاستراتيجية العسكرية بمختلف المؤسسات الأمنية خلال تعاونها مع بعضها البعض، كل ذلك بهدف ممارسة الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصالح إسرائيل الأمنية دون تصعيد الموقف والوصول إلى الحرب.

وقد طرح جدعون ساعر Gideon Sa'ar، العضو في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت Cabinet)، تساؤلات حول تحديد الأهداف للمواجهة مع حزب الله وإيران في سورية، في ظل تبلور ثلاثة عناصر جديدة وهي:[٨٩٣]

1. تعاظم قوة حزب الله، بامتلاكه أسلحة عالية الدقة.

---

[٨٩١] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، مرجع سابق، ص 52-53.

[٨٩٢] Eran Lerman, "The Benefit and Strategic Importance of the "War Between the Wars"". Policy Papers, The Jerusalem Institute for Strategy and Security, 28/8/2019. (at https://bit.ly/2TcxhK7, Last Seen 25.2.2020، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

[٨٩٣] Eran Lerman, "The Benefit and Strategic Importance of the "War Between the Wars", Ibid.

2. تعمق وجود إيران وحزب الله العسكري في سورية، وطمس الحدود بين لبنان وسورية وإيران.

3. دخول روسيا إلى سورية.

بالنسبة لساعر "هل يجب تحديد أهداف للمواجهة تكون ذات طابع سياسي، و"إيجابي/ فاعل" (أي محاولة تصميم واقع سياسي، بواسطة مواجهة عسكرية)، أو تحديدها بناء على اعتبارات واقعية، ومحدودية القوة، والاكتفاء بأهداف ذات طابع عسكري، و"سالب" (مثل: تقليص تعاظم حزب الله وتقييده، وتقليص استعداداته)"[٨٩٤] .

وقد دعا ساعر، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، إلى تنفيذ هجمات استباقية على مصانع الصواريخ والقدرات العسكرية التابعة لحزب الله في لبنان؛ لأن أي تأخير سيجعل الأثمان التي قد تدفعها "إسرائيل" في حربها المقبلة مع حزب الله أكبر بكثير من ما يمكن أن تدفعه في الوقت الحالي. كما دعا في السياق ذاته، إلى ضرب البنية التحية العسكرية لإيران في سورية[٨٩٥] .

ب. الخوف من تعاظم قوة إيران وحزب الله في سورية:

من الممكن القول، أن ما بات يشغل بال القيادة الإسرائيلية ليس فقط تعاظم قوة حزب الله في لبنان من خلال البنية التحتية العسكرية، الذي أصبح الجانب الإسرائيلي شبه متيقن أنها تحتوي على مصانع عسكرية وأسلحة دقيقة. بل الذي يشغل بال هذه القيادة بشكل أكبر، هو المجال الجغرافي الميداني الإضافي للتدخل العسكري الذي بات يملكه الجانب الإيراني وحزب الله من خلال الساحة السورية، بالإضافة إلى التموضع الاستراتيجي هناك.

هذا الواقع الجديد في سورية، والذي أصبحت بمقتضاه إيران عملياً جارة إقليمية لـ"إسرائيل"؛ مع انتشار مستشاريها وقواتها العسكرية، والجماعات التابعة لها على الأراضي السورية، مع ما تملكه من ترسانة عسكرية خصوصاً الصواريخ الدقيقة. ولهذا، من وجهة نظر "إسرائيل"، وجب على صانع القرار الإسرائيلي تحديد خط أحمر بالنسبة إلى التعاظم الإيراني في سورية، وإن تمّ تحديده، أن تكون مستعدة للتقدم في مسار التصعيد، كلما اقتضت الحاجة، بهدف منع هذا التعاظم وإحباطه.

---

[٨٩٤] Eran Lerman, "The Benefit and Strategic Importance of the "War Between the Wars"", op. cit.

[٨٩٥] The Jerusalem Post newspaper, 21/11/2018, https://cutt.us/y5vck, تاريخ الزيارة 14/5/2019 .

ونظراً إلى معطيات أساسية في البيئة السياسية والعسكرية، قد يتقبل حزب الله وإيران هذا الخط الأحمر الإسرائيلي الجديد في أعقاب تصعيد سياسي أو عسكري متبادل، لكن قبل بلوغه إلى حدّ الحرب الواسعة. إلا أنه نظراً إلى خصوصية التهديد المترتب على الأسلحة الدقيقة والقواعد العسكرية الإيرانية في سورية، قد تضطر "إسرائيل" إلى أن تكون مستعدة للتصعيد حتى نحو حرب شاملة، بهدف منع هذا التعاظم العسكري، ويتعين طرح دلالات هذا التهديد وإسقاطه على الرأي العام الداخلي والخارجي، وفي الحوار مع الحكومات ذات العلاقة، من أجل كسب الشرعية اللازمة للوسائل والإجراءات الوقائية.

ربما تمثل صيرورتا التعاظم المذكور في قوة إيران وحزب الله—في سورية، وفي إنتاج السلاح النوعي في لبنان— مدخلاً إلى عهد جديد في مستوى التحدي الذي يفرضه هذا "المحور" أمام "إسرائيل". وقد تبدوان كأنهما محاولة من إيران وحزب الله لاستحداث معادلة استراتيجية موازية في مقابل "إسرائيل"، إن لم يكن أكثر من ذلك، وهو بلوغ مستوى من القدرات النارية التي يمكنها إلحاق أضرار جسيمة بمنظومات حيوية، مدنية وعسكرية، في "إسرائيل". وبالتالي إذا أحجمت "إسرائيل" عن إحباط هاتين الصيرورتين واصطدمت في المواجهة المستقبلية بسلاح نوعي إيراني على الأراضي السورية، وبسلاح دقيق التصويب بين يدي حزب الله، سيشكل الأمر انعطافة في معطيات أساسية، وتحولاً في الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها خطة المواجهة[٨٩٦] .

لا شكّ أن الردّ العسكري، المتمثل في منع التصعيد، سواء في "المعركة بين الحربين" أو في أثناء القتال، ليس كافياً وحده. فقد أكدت المواجهات العسكرية، خلال العقد الأخير، مركزية المركب السياسي الاستراتيجي في العمل فيما يتعلق بالدول العظمى. فالتنسيق الاستراتيجي الإسرائيلي مع روسيا، في مرحلة ما، أتاح حماية مصالح إسرائيلي الحيوية في الساحة السورية.

ج. خطر التموضع الإيراني في سورية (إيران جارة إقليمية لإسرائيل):

بعد التوصل إلى تفاهمات أمريكية – روسية حول الوضع في سورية، والتي تمثلت على ما يبدو، في تبني الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump للتوجه الروسي فيما يتعلق بالرؤية العامة، مع الأخذ بالاعتبار المصالح الأمريكية والمخاوف الأمنية الإسرائيلية. وبعد أن اتضح أن

---

[٨٩٦] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، مرجع سابق، ص 178-180.

هزيمة "تنظيم داعش" باتت مسألة وقت ليس بالبعيد، في تلك الفترة، ظهر توجه جديد في "إسرائيل" يدمج بين التهديد العسكري الأمني والتهديد السياسي، ويضع هذا التهديد في مكانة التهديدات الاستراتيجية، من خلال إمكانية محاكاة المشهد العراقي في سورية؛ أي أن تكون إيران الدولة المستفيدة من تسوية الأزمة السورية، وذلك عن طريق إيجاد مستقر لها في البلاد يترجم إلى وجود عسكري فاعل ونفوذ سياسي مؤثر.

ومع ضعف الدولة المركزية السورية يظهر تخوف إسرائيلي من تغير الوضع الجيو–استراتيجي لصالح إيران وحزب الله، على الرغم من خروج سورية كدولة من دائرة التهديد الاستراتيجي لـ"إسرائيل" بسبب الضعف العسكري وخسارتها لسلاحها الكيميائي؛ بعد اعتماد مجلس الأمن القرار 2118 بالإجماع في 2013/9/27، بتدمير الأسلحة، بتاريخ لا يتجاوز 2014/6/30.[٨٩٧] وعلى الرغم من إعادة سيطرة النظام السوري على مناطق جغرافية واسعة، إلا أن هناك واقعاً جديداً نشأ، من وجهة النظر الإسرائيلية؛ وهو أن دولتين باتتا تتحكمان بهذا النظام، هما إيران وروسيا.

وقد ظهر هذا التخوف الإسرائيلي من النفوذ الإيراني المستجد في سورية، في تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في 2018/8/30، حيث أكد أن "إسرائيل ستواصل العمل لمنع التموضع العسكري الإيراني في سورية".[٨٩٨] وكذلك كلام وزير الدفاع أفيجدور ليبرمان الذي قال، في آب/ أغسطس 2017، إن "طهران تستغل الحرس الثوري لفرض واقع جديد قرب حدود إسرائيل، مع وجود قواعد جوية وبحرية إيرانية في الأراضي السورية، والألوف من المسلحين بالأسلحة عالية الدقة لبنانية الصنع". وذكر وزير الدفاع أن جميع الخيارات قائمة أمام هذه المحاولات الإيرانية، مؤكداً أن "إسرائيل لا تنوي متابعة ما يجري عن بعد مكتوفة الأيدي".[٨٩٩]

وفي مقال نشره إفرايم سنيه Ephraim Sneh، الذي شغل في السابق منصب نائب وزير الدفاع في فترة حكومة إسحاق رابين Yitzhak Rabin، شنّ سنيه هجوماً على نتنياهو واصفاً سياسته في سورية بأنها في النتيجة كانت فاشلة، وذلك لاعتماده الكبير على بوتين وترامب في ضمان مصالح

---

[٨٩٧] نص قرار مجلس الأمن 2118، موقع اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 2013/9/27، انظر: http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2014/01/security-council.pdf، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٧.

[٨٩٨] موقع عرب 48، 2018/8/13، انظر: https://www.arab48.com/، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٢٢.

[٨٩٩] موقع روسيا اليوم، 2017/8/24، انظر: https://arabic.rt.com/، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/٢١.

"إسرائيل" في سورية في المرحلة القادمة، حيث يرى سنيه أن الاتفاق الروسي – الأمريكي في سورية يشكل بالنسبة لـ"إسرائيل" ضربة استراتيجية سيكون ثمنها غالياً[٩٠٠] .

يشير سنيه إلى أن هناك ثلاثة انعكاسات سلبية على "إسرائيل" في الوضع السوري الجديد الذي يتمثل في التواجد الإيراني في سورية، هي: بناء جسر بري من إيران مروراً بسورية إلى لبنان، والذي سيشكل ممراً آمناً لنقل السلاح النوعي من إيران للمنطقتين؛ انكشاف الحدود الشمالية للأردن للحرس الثوري الإيراني وأذرعه؛ انتشار حزب الله وقوات أخرى موالية لإيران على الحدود الشرقية للجولان. كما يشير سنيه إلى أن إدارة ترامب، التي تفاخر نتنياهو بعلاقاتها الخاصة مع "إسرائيل"، تجاهلت مصالح "إسرائيل" في الاتفاق الروسي – الأمريكي لصالح تقاربها مع روسيا. ويوضح سنيه أنه خلال لقاءاته مع مسؤولين أوروبيين أوضحوا له أن روسيا اتخذت قراراً استراتيجياً بتفضيل مصالح إيران في سورية على المصالح الإسرائيلية. ويختم سنيه مقاله بالقول إن الواقع الذي سينتج عن الاتفاق في سورية سيدفع "إسرائيل" للخروج إلى عملية عسكرية، لكن الظروف العسكرية والسياسية ستكون صعبة عليها بعد الاتفاق[٩٠١] .

وفي ورقة أعدها أودي ديكل Udi Deke وكرميت فلنسي Carmit Valensi، من معهد دراسات الأمن القومي The Institute for National Security Studies (INSS)، حول التواجد الإيراني في سورية وانعكاساته على "إسرائيل"، ذكرا أن عدد القوات الشيعية الموالية لإيران في سورية يصل إلى نحو عشرين ألفاً، ولكن ذلك يشكل برأيهما الخطر في الدائرة الأولى، وهناك الخطر الأساس الذي يتمثل في تعزيز الهيمنة الإيرانية في سورية، والتي يمكن أن تتمثل في المستويات التالية: تحويل سورية إلى مركز لوجستي إيراني؛ إقامة "حزب الله سورية"، على غرار "حزب الله لبنان"؛ تحويل سورية إلى دولة تحت الرعاية الإيرانية[٩٠٢] .

وتقترح الورقة أن على "إسرائيل" أن تطلب من روسيا أربعة مطالب أساسية: دمج "إسرائيل" (على الأقل من وراء الكواليس) في المحادثات حول مستقبل سورية؛ مراقبة روسيا لمنع تواجد

---

[٩٠٠] Ephraim Sneh, Netanyahu's Dangerous Failure, Haaretz, 29/8/2017, https://cutt.us/DvtrS64
تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٧.

[٩٠١] Ephraim Sneh, Ibid.

[٩٠٢] Udi Dekel and Carmit Valensi, The Iranian Threat in Syria: As Bad as It Seems?, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 23/8/2017, https://cutt.us/jDgUR،
تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/١.

إيراني وأذرعها في جنوب سورية على بعد لا يقل عن 40 كم من الحدود؛ منع استعمال إيران أجهزة استراتيجية روسية؛ منع نقل سلاح روسي إلى حزب الله والمليشيات الشيعية.

كذلك تقترح الورقة على "إسرائيل" أن تبلور موقفاً واضحاً بالنسبة لمستقبل سورية ينسجم مع الموقف الروسي، الذي يذهب إلى ناحية إقامة مبنى فيدرالي بحسب علاقات القوة الداخلية في سورية، وذلك يمكن أن يمنع تعزيز الهيمنة الإيرانية على حكم مركزي واحد في دمشق، إلى جانب المطالبة بإخراج كل القوات العسكرية الأجنبية من سورية، مع التشديد على إخراج حزب الله[٩٠٣] .

د. تكثيف الغارات الجوية الإسرائيلية في سورية في مواجهة التموضع الإيراني:

قدّرت "إسرائيل" أن إيران كانت تستخدم الحرب ذريعةً لتوطيد بنيتها التحتية العسكرية في سورية إلى درجة لم يسبق لها مثيل. كما أن نفوذ حزب الله الثابت في لبنان، وحيازته ترسانةً تتألف من نحو 100 ألف صاروخ وفق التقديرات الإسرائيلية، هو بمثابة تذكير تحذيري بأن "إسرائيل" لا يمكنها أن تدع سورية تسمحُ لإيران، أو لوكلائها، بأن يَجْمعوا بنية تحتية عسكريةً مماثلة. وفي هذا الإطار، أوضحت إدارة ترامب أنها لن تواجه إيران عسكرياً في سورية، لكنها ستدعم "إسرائيل" إذا واجهت هذه الأخيرة إيران هناك. لذلك استنتج الجيش الإسرائيلي أنه يجب عليه التخلي عن ممارسته السابقة المتمثلة في تجنب الصدام المباشر مع الإيرانيين من أجل القضاء على وجودهم في سورية في المهد، وإن كان في ذلك خطر التصعيد. وقد وصلت هذه الديناميكية إلى ذروتها في 2018/5/10، عندما ضرب الجيش الإسرائيلي 80 موقعاً عسكرياً تابعاً للقوات الإيرانية والجيش السوري في جميع أنحاء سورية، بعد إطلاق نحو 30 صاروخاً من قبل الحرس الثوري الإيراني على الجولان المحتل[٩٠٤] .

وقد انعكست سياسة التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر، من خلال سلسلة الغارات التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي ضدّ أهداف تابعة لإيران وحزب الله داخل الأراضي السورية، لمنع التمركز العسكري الإيراني هناك، والتي بلغ عددها أكثر من 200 غارة منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011.

---

٩٠٣ Udi Dekel and Carmit Valensi, The Iranian Threat in Syria: As Bad as It Seems?, op. cit.

٩٠٤ The Man Who Humbled Qassim Suleimani, An interview with Lt. Gen. Gadi Eisenkot, Israel's chief of staff, New York Times, 11/1/2019, https://www.nytimes.com/2019/01/11/opinion/gadi-eisenkot-israel-iran-syria.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/٧.

وقد أقرّ رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي غادي أيزنكوت في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز The New York Times، نُشرت في 2019/1/11، قبل أيام من انتهاء مدة ولايته، أن سلاح الجو الإسرائيلي، فقط خلال سنة 2018، ألقى ألفي قنبلة على أهداف عسكرية داخل سورية[٩٠٥] .

على الرغم من هذا العدد من الغارات الجوية الإسرائيلية، إلا أن عوفر شيلح، وعاموس يدلين، حذرا من "التفاؤل المفرط"، وربطا أي إنجاز عسكري بإنجاز سياسي[٩٠٦] .

جدول رقم (٣): أبرز الضربات الإسرائيلية لسورية[٩٠٧]:

التاريخ	الأهداف التي قُصفت
2013/1/30	قصف موقع لصواريخ "أرض – جو" قرب دمشق، ومجمع عسكري يشتبه بأنه يحوي مواد كيماوية.
أيار/ مايو 2013	استهداف مركز للأبحاث العلمية في جمرايا قرب دمشق.
2015/1/18	قصف موقع لحزب الله وإيران في جنوب سورية قرب القنيطرة.
2015/12/19	قتل سمير القنطار القيادي في حزب الله بغارة قرب دمشق.
2017/3/17	استهداف أسلحة "متطورة" كانت ستنقل إلى حزب الله قرب تدمر في وسط سورية.
2017/9/22	استهداف مخزن ذخيرة لحزب الله قرب مطار دمشق ومطار المزة.
2018/2/10	ضرب أهداف عسكرية سورية وإيرانية بعد إطلاق طائرة بدون طيار من الأراضي السورية نحو شمال فلسطين المحتلة.

[٩٠٥] The Man Who Humbled Qassim Suleimani, An interview with Lt. Gen. Gadi Eisenkot, Israel's chief of staff, op. cit.

[٩٠٦] الأخبار، بيروت، 2018/9/7.

[٩٠٧] ما هي أبرز الضربات الإسرائيلية في سوريا؟، الموقع الإلكتروني لمونت كارلو الدولية، ٢٠١٩/١/٢١، انظر: https://cutt.us/DwdFK، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٢.

2018/4/9	استهداف قاعدة عسكرية في محافظة حمص.
2018/4/29	استهداف مطار عسكري في حلب، وموقع في حماة تنتشر فيهما قوات إيرانية.
2018/5/ 8	قصف موقع عسكري قرب دمشق.
2018/5/10	عشرات الغارات على أهداف عسكرية إيرانية، وذلك رداً على إطلاق صواريخ على الجزء المحتل من الجولان.
2018/7/15	قصف موقع تابع لـ"الحرس الثوري" الإيراني قرب مطار النيرب العسكري في حلب.
2018/9/17	حادثة إسقاط الطائرة الروسية بالخطأ، من قبل دفاعات جوية سورية، كانت تتصدى لطائرات إسرائيلية.
2018/11/29	أطلقت "إسرائيل" صواريخ على جنوب محافظة دمشق.
2018/12/25	اتهمت سورية "إسرائيل" بشن ضربات قرب دمشق.
2019/1/13	أقر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن الطيران الإسرائيلي شنّ قبل يومين غارة على "مخازن أسلحة" إيرانية قرب مطار دمشق.
2019/1/21	أعلنت "إسرائيل" أنها استهدفت "مخازن أسلحة وموقعاً في مطار دمشق الدولي، وموقعاً للاستخبارات الإيرانية، ومعسكراً إيرانياً للتدريب" تابعاً لـ"فيلق القدس".

ما زال حزب الله يُعتبر في القراءة الإسرائيلية مصدر تهديد استراتيجي، حتى مع استنزاف قدرات الحزب وانشغاله بالصراع السوري، إذ إن الحزب يمتلك قدرات تسليحية متميزة، ومن ورائها دعم إيراني غير محدود. ويحافظ الحزب على شبكة واسعة من الأنفاق لإخفاء قواته وقاذفات الصواريخ

التي يعدها الحزب عناصر رئيسية في التحضير لمواجهة قادمة مع "إسرائيل"[٩٠٨]. فضلاً عن ذلك، فإن زيادة مدى الصواريخ التي يمتلكها الحزب يمكن أن تشكل تهديداً لإسرائيل، حتى مع النجاح النسبي الذي حققته أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية[٩٠٩]، فحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، الجيش يملك فقط ٩ بطاريات قبة حديدية، ومن الواضح أنها لن تكفي لمواجهة النتائج التي ستحدث لدى تساقط آلاف الصواريخ على إسرائيل. وحسب "العداد الإسرائيلي" لترسانة حزب الله من الصواريخ؛ فإنها تبلغ ١٥٠ ألفاً مع قدرة على إطلاق تبلغ ١٠٠٠ صاروخ في اليوم.

لا تملك إسرائيل وسائل ردع لصواريخ حزب الله، ولا تملك منظومة دفاع قادرة على التعامل مع هذا التهديد، باستثناء التهديد بتدمير بيروت ودمشق والبنية التحتية الاستراتيجية. يجب الافتراض أنه عندما يقررون في الجيش الإسرائيلي مهاجمة أهداف حزب الله، يجب أن يكون هناك جهة جدية تدرس الضرورة لعمل متناسب، يحافظ على توازن الرعب الذي يضمن الهدوء[٩١٠].

المطلب الثاني

التدخل الدولي والإقليمي في سورية وأثره في طبيعة الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي

أسهم التدخل الدولي والإقليمي في تسعير وإطالة الأزمة السورية. وعملت هذه الأطراف على تحقيق أكبر قدر من المكاسب والمصالح من خلال هذا التدخل؛ فنشأ عن ذلك تضارب في مصالح من جهة وتقاطع في مصالح من جهة أخرى. تخوف صانع القرار الإسرائيلي من تأثير نزاع المصالح الدولية والإقليمية من أن يؤثر على طبيعة أدائها في الملف السوري، وبالتالي الإضرار بالمصالح الإسرائيلية بعيدة المدى؛ لذلك عملت "إسرائيل" على توظيف وتطوير علاقاتها مع الأطراف الدولية والإقليمية المتورطة في الشأن السوري لتحقيق مكاسب إسرائيلية استراتيجية ولتأمين

---

[٩٠٨] BenedettaBerti& Yoram Schweitzer, «Hizbollah's Political and Security Situation: Existing and Emerging Challenges», INSS Insight, No. 529, March 19, 2014, and see also: Amos Yadlin, «The Case for Unilateral Action», Mosaic, September 15, 2014. 167 تاريخ الزيارة ٢/٧/٢٠٢٠.

[٩٠٩] Yagil Henkin, «And What If We Did Not Deter Hizbollah?», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.

[٩١٠] BenedettaBerti &Yoram Schweitzer, «Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

حيز تحرك مريح في الساحة السورية، وهو ما سنناقشه في الفرع الأول، الذي يتناول التدخل الدولي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي، أما الثاني فيسلط الضوء على التدخل الإقليمي في سورية وأثرة على الأداء الإسرائيلي.

الفرع الأول

التدخل الدولي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي

أدى التدخل الأمريكي والروسي إلى خلط الأوراق في سورية، فالأول كان بمثابة فاعل استراتيجي يصب في مصلحة الجانب الإسرائيلي، ويسهم في تحقيق المقاربة الاسرائيلية في التعاطي مع الملف السوري، وتحقيق الأهداف والرغبات الإسرائيلية في سورية، المتمثلة في إطالة زمن الصراع؛ بهدف استنزاف القوة العسكرية والبشرية والمقدرات الاقتصادية للدولة السورية والأطراف المنخرطة في الصراع، ولدعم فكرة انقسام الشعب السوري وتقسيم الأراضي السورية، ولتحويل الاهتمام العربي عن الموضوع الإسرائيلي. أما بالنسبة للتدخل الروسي، فقط استطاعت "إسرائيل" توثيق العلاقة مع الجانب الروسي من أجل ترك هامش تحرك يسمح لها بشن عمليات عسكرية على الأراضي السورية، دون المس بالمصالح الاستراتيجية الروسية هناك. وهذا ما سوف نبحثه في السطور التالية.

أولا: التدخل الأمريكي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي:

ارتكزت السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية، خلال ولاية الرئيسين الأمريكين السابقين باراك أوباما ودونالد ترامب، على مراعاة المخاوف الإسرائيلية الأمنية، وترسيخ هيمنة القوة العسكرية الإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط. وقد تطور الموقف الأمريكي من الأزمة السورية وتغير خلال مراحل الأزمة بشكل ساعد على إطالة أمد الأزمة، مما أدى إلى تفاقم الحروب بين قوات النظام السوري والمعارضة المسلحة، ما أدى إلى إضعاف واستنزاف كلا القوتين، وهو ما يصب في صالح "إسرائيل". ومن خلال طبيعة وتطور التدخل الأمريكي في سورية، يمكن ملاحظة مدى تأثير ذلك على الجانب الإسرائيلي من خلال ما يلي:

أ. مدى حدود التدخل الأمريكي في سورية يثير القلق الإسرائيلي:

لم تختلف سياسة ترامب عن سلفه أوباما كثيراً فيما يخص الملف السوري. وقد أكد أوباما خلال حملته الانتخابية للولاية الرئاسية الثانية، في تموز/ يوليو 2012، أنه في ظلّ الغموض الذي يسود

في الشرق الأوسط، سواء في سورية أم غيرها، فإن الأولوية تقتضي القيام بكل شيء ممكن لضمان أمن "إسرائيل"[٩١١] .

وأعاد أوباما التأكيد على هذا الموقف، في أعقاب شنّ سلاح الجو الإسرائيلي غارة على ما قال إنه مخازن أسلحة لحزب الله في سورية سنة 2013، حيث قال "إنني ما زلت أعتقد أن على الإسرائيليين، وهو أمر مبرر، حماية أنفسهم من نقل أسلحة متطورة إلى منظمات إرهابية مثل حزب الله"[٩١٢] .

لم تسع الإدارة الأمريكية، على ما يبدو، خلال فترة ولاية أوباما وترامب، ولا حتى خلال ولاية الرئيس جو بايدن، إلى إسقاط النظام السوري، وإن كانت هناك وجهات نظر أمريكية متباينة فيما يتعلق ببقاء بشار الأسد في منصبه خلال الفترة الانتقالية، لكن مع مرور الأيام، من المرجح أن إدارة ترامب كانت قد حسمت موقفها بعدم ممانعتها بقاء الأسد.

وقد ظهر القلق الإسرائيلي من مدى حدود التدخل الأمريكي في سورية؛ وذلك بعد تراجع إدارة أوباما عن قصف سورية، في أعقاب اتهام النظام باستخدام أسلحة كيميائية في الغوطة الشرقية في 2013/8/21، وطلب الرجوع إلى الكونجرس في إقرار الضربة العسكرية للنظام السوري. على ضوء ذلك، تزايدت التقديرات في "إسرائيل" بأن أداء الإدارة الأمريكية إزاء سورية يحشر تل أبيب في زاوية السعي للعمل المنفرد تجاه إيران سواء في سورية، أم فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وقد عبّر نتنياهو وعدد من وزرائه عن خيبة أملهم من الموقف الأمريكي؛ حيث أعلن نتنياهو أن القاعدة التي توجه عمله كرئيس حكومة هي "إن لم أكن لنفسي، فمن لي، إن لم نكن لأنفسنا، فلا أحد لنا"[٩١٣] .

ورأى وزير الإسكان الإسرائيلي أوري آرئيل Uri Ariel أن قرار أوباما يتطلب من الحكومة الإسرائيلية والأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية موقفاً واضحاً وحازماً، يؤكد أن "إسرائيل" لن تعتمد على غيرها في الدفاع عن نفسها، تجاه المخاطر المحدقة بها[٩١٤] .

---

[٩١١] صحيفة الخليج، الشارقة، 2012/7/21.

[٩١٢] الحياة، 2013/5/5؛ وانظر:

Site of The Voice of America (VOA), 4/5/2013, in, https://www.voanews.com/a/obama-israel-justified-syria-arims-shipment-hezbollah/1654745.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١١.

[٩١٣] صحيفة السفير، بيروت، 2013/9/13.

[٩١٤] *Times of Israel*, 1/9/2013, https://www.timesofisrael.com/pm-silent-right-wing-critical-of-obamas-syria-strike-delay، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٧.

ومن الجائز القول أن التعبير الأفضل عن استياء "إسرائيل" من أداء أوباما إزاء سورية، ذاك الذي عبّر عنه الخبير في الشؤون الأمريكية البروفيسور أبراهام بن تسفي Abraham Ben- Zvi في صحيفة "إسرائيل اليوم". وبعدما عدد مثالب أوباما، أشار إلى خطابه حول الرجوع إلى الكونجرس الأمريكي في إقرار الضربة العسكرية للنظام السوري، قائلاً إنه:

> على هذه الخلفية بدت أقوال أوباما الحازمة جوفاء بصورة خاصة، وكشفت مرة أخرى عن الإفلاس المطلق للسياسة الخارجية الأمريكية تحت إمرته، لأن الخيار العسكري قد جُمّد الآن. ويحدث عندنا انطباع أن البيت الأبيض لم ينجح في ردم الهوة بين مكانة الولايات المتحدة المهيمنة، وبين طموحه الأساسي الذي عبر عنه في خطبته في ألا يكون شرطي العالم[٩١٥] .

وعلى الرغم من ما يظهر أنه خيبة أمل إسرائيلية من الأداء الأمريكي تجاه الأزمة السورية، إلا أن نتنياهو حرص، خلال لقائه أوباما في البيت الأبيض في 2015/11/9، على أن يتم أخذ مصالح "إسرائيل" بالحسبان، في أي حلّ سياسي يُتفق عليه في سورية. وعرض نتنياهو على أوباما "الخطوط الإسرائيلية الحمراء"، بما يتعلق بسورية، ومنها عدم تحمل "إسرائيل" إطلاق النيران على المنطقة الواقعة تحت سيطرتها في مرتفعات الجولان المحتل، أو أن تشنّ إيران حرباً على "إسرائيل" من تلك المنطقة[٩١٦] .

ب. سياسة ترامب الضبابية تجاه الأزمة السورية تُعمّق القلق الإسرائيلي:

مع تنصيب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، في كانون الثاني/ يناير 2017، سرى شعور إسرائيلي بالارتياح؛ حيث اعتقدت أن ترامب سيكون أكثر حزماً في التعامل مع الملفين السوري والنووي الإيراني. وقد قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية، في 2017/2/12، تحميل نتنياهو، طلباً إلى ترامب، بألا تتضمن أي تسوية حول سورية في المستقبل، وجود أي نفوذ لإيران[٩١٧] .

وفي 2017/8/17 أجرى وفد أمني إسرائيلي برئاسة رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين Yossi Cohen، في البيت الأبيض محادثات مع مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي الجنرال

---

[٩١٥] الحياة، 2013/9/2.

[٩١٦] صحيفة الغد، عمّان، 2015/11/11.

[٩١٧] الشرق الأوسط، 2017/2/13.

هربرت مكماستر Herbert McMaster، تناولت المطلب الإسرائيلي إبعاد الوجود الإيراني في سورية، وضرب قدرات حزب الله التي تُهدد الاستقرار في المنطقة، حسب الرؤية الإسرائيلية[٩١٨] .

على الرغم من الضغط الإسرائيلي في تحجيم النفوذ الإيراني في سورية، لم ينجح الوفد الإسرائيلي في انتزاع التزام أمريكي بربط الاتفاق مع موسكو حول وقف النار في سورية، بشرط انسحاب القوات الإيرانية وحزب الله من سورية. ويبدو أن مرد الموقف الأمريكي حول عدم الانخراط أو التورط أكثر في الساحة السورية، هو التجارب السابقة في الساحتين العراقية والأفغانية. خصوصاً أن ترامب كان يواجه مشاكل في البيئة السياسية الداخلية، كما أن الملفين النووي الإيراني والكوري الشمالي كان في سلم أولويات الإدارة الأمريكية في تلك الفترة، ثمّ إن مسار الأمور في سورية نفسها لم يكن يتجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية.

شكل موقف إدارة ترامب الضبابي المتقلب من مسألة بقاء القوات الأمريكية في سورية بعد هزيمة "داعش"، هاجساً لدى "إسرائيل". فخلال سنة 2018 شهد الموقف الأمريكي من بقاء القوات الأمريكية في سورية حالة من التضارب وعدم الوضوح. ففي 2018/3/28، أعلن ترامب خلال مؤتمر صحفي، عن نيته الانسحاب من سورية، ليرفع منسوب القلق لدى صانع القرار الإسرائيلي، وقد فشل نتنياهو خلال اتصال هاتفي، في إقناع ترامب بالعدول عن هذا القرار[٩١٩]. لا شكّ أن القرار الأمريكي كان متوافقاً مع المهمة التي حددتها واشنطن لنفسها في سورية، وهو فقط محاربة "داعش"، وتقوية النفوذ العسكري للقوات الكردية، واللامبالاة بالتقهقر العسكري الذي أصاب قوى المعارضة السورية جراء التدخل العسكري الروسي، والتعافي التدريجي لقوة الجيش السوري، وهو ما شكّل مصدر قلق دائم لدى الجانب الإسرائيلي.

لم يتوقف هذا التوجه الأمريكي الجديد فيما يتعلق بالشأن الإيراني عند هذا الحدّ، بل أعقب ذلك ربط بقاء القوات الأمريكية في سورية ببقاء الإيرانيين هناك، بحسب ما أعلنه مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون John Bolton؛ حيث قال، في 2018/9/24، "لن نغادر طالما ظلت القوات الإيرانية خارج الحدود الإيرانية، بما فيها الجماعات الوكيلة والميليشيات"[٩٢٠]، ليعود ترامب ويعلن

---

[٩١٨] الحياة، 2017/8/19.

[٩١٩] Site of Cable News Network (CNN), 29/3/2018, https://edition.cnn.com/2018/03/29/politics/trump-withdraw-syria-pentagon/index.html، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٧/١٢.

[٩٢٠] Paul Sonne and Missy Ryan, Bolton: U.S. forces will stay in Syria until Iran and its proxies depart, *The Washington Post*, 24/9/2018.

بشكل مفاجئ، في 2018/12/19، سحب القوات الأمريكية من سورية. هذا الموقف الجديد شكّل انعطافة لافتة في تعامل واشنطن تجاه الأزمة السورية، كما مثل في الوقت نفسه، من وجهة النظر الإسرائيلية، موقفاً مخالفاً لمصالحها، وأظهر ادعاء نتنياهو حول حرص ترامب تجاه المطالب الأمنية الإسرائيلية في سورية، بالفارغ من مضمونه.

ج.التخبط الأمريكي بشأن الانسحاب من سورية زاد من اعتماد "إسرائيل" على قدراتها الذاتية:

وقد بدا وكأن المظلة الاستراتيجية التي يوفرها الأمريكيون لـ"إسرائيل" بدأت تضعف. وهو ما زاد لدى صانع القرار الإسرائيلي النزوع نحو الاعتماد على القدرات الإسرائيلية الذاتية، وهو ما تُرجم بشكل واضح من خلال مسار العمليات العسكرية المتصاعدة داخل العمق السوري، بالتزامن مع إعطاء اهتمام أكبر للعلاقة والتنسيق مع الجانب الروسي؛ لما لذلك من أثر ودور فاعل في إطار إعادة تشكيل علاقات القوة بين الأطراف داخل الحلبة السورية.

على الرغم من زعم نتنياهو أن الإدارة الأمريكية أعلمته بأمر الانسحاب مسبقاً، وأن "إسرائيل" "تعرف كيف تدافع عن نفسها"،[٩٢١] وأنها تستطيع التعايش مع قرار الانسحاب، وأنها "ستواصل العمل بشكل صارم جداً ضدّ المحاولات الإيرانية للتموضع فيها"، فقد كشف وزير المخابرات في حكومته، يسرائيل كاتس، في 2018/12/20، أن القرار جاء مفاجئاً، "وعلمنا به قبل أيام قليلة". وقال إن نتنياهو اتصل مع ترامب وحاول إقناعه بتغيير قراره "لكن الرئيس الأمريكي أصر على موقفه". وفي الوقت ذاته خرجت وسائل الإعلام الإسرائيلية بسلسلة مقالات وتحليلات تهاجم قرار ترامب، وترى أن ترامب "بصق في وجوهنا"، وتؤكد أنه سيزيد من صعوبات النشاط الإسرائيلي في سورية[٩٢٢] .

لا يبدو هذا الامتعاض والتباكي الإسرائيلي من الأداء الأمريكي تجاه الأزمة السورية متوافق مع الوقائع على الأرض، وهو ما يعكس الصورة الدائمة للابتزاز الإسرائيلي للإدارات الأمريكية المتعاقبة، من أجل الحصول على مزيد من الدعم والمساعدات. فالمسار الذي رسمته الإدارة الأمريكية، وأسهمت في إنضاجه وتطبيقه في الواقع السوري منذ بداية الأزمة السورية، صبّ في معظمه في الصالح الإسرائيلي، ومع الأخذ بالاعتبار المصالح الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة.

---

[٩٢١] القدس العربي، 2018/12/19.

[٩٢٢] الشرق الأوسط، 2018/12/21.

وقد بدأ هذا "المسار الأمريكي" منذ لحظة دخول الأزمة السورية في المسار العسكري؛ حيث رفضت السماح لفصائل المعارضة السورية على اختلافها، المدعومة من الدول العربية وتركيا، بالحصول على الأسلحة النوعية من الجهات الداعمة لها؛ ما أدى إلى خسارة مواقعها والأراضي التي تسيطر عليها خلال المعارك التي خاضتها، سواء ضدّ "داعش" أم ضدّ الجيش السوري وحلفائه. وهو ما أدى إلى إدامة الصراع، وتدفيع جميع الأطراف أثماناً باهظة، ما صب في مصلحة "إسرائيل" في نهاية المطاف.

في المقابل حرصت الإدارة الأمريكية على تدريب الطرف الكردي وتسليحه، وإدخاله تحت مظلة الحماية الأمريكية؛ ما أكسب هذه الأقلية سيطرة عسكرية على مساحات كبيرة من الأراضي السورية، أكبر بكثير من حجمها ومن قدراتها الذاتية. في الوقت ذاته، حمى الجانب الروسي نظاماً سياسياً يستند إلى أقلية طائفية، وترسخت بذلك صورة البلد الذي تتنازع سيطرته الأقليات المبنية على أساس مذهبي وإثني؛ وهو ما يُسهم في جعل الكيان الإسرائيلي، الذي قام على أساس ديني يهودي، "كياناً طبيعياً" في بيئة إقليمية تضمّ دويلات مستندة إلى أسس طائفية وعرقية.

د. الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وتكثيف الهجمات الإسرائيلية في سورية:

وفي تطور دراماتيكي يصب في صالح "إسرائيل"، وجدت تل أبيب طوق نجاة في إعلان ترامب في 2018/5/8، انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة العمل بالعقوبات المفروضة عليها.[٩٢٣] ما شجع "إسرائيل" على تكثيف هجماتها العسكرية ضدّ أهداف عسكرية تابعة لإيران وحزب الله في سورية في الفترة التي تلت هذا الانسحاب.

ومع سيطرة النظام السوري على الجنوب السوري، أعلنت تل أبيب تخوفها من دخول الجيش السوري إلى الجنوب، إذ إنها رأت أن التزام روسيا وسورية باتفاقية فصل القوات الموقعة سنة 1974 بين "إسرائيل" وسورية لم يعد كافياً، لأن القوات الإيرانية يمكن أن تدخل إلى الجنوب السوري مرتدية سترات الجيش السوري، وفق ما عبر عنه عاموس غلبوع في صحيفة معاريف بقوله "إذا كنا نأتي لنقول علناً إن كل ما نريده هو أن يحترم السوريون اتفاق الفصل، فإننا نكون عملياً نسمح للإيرانيين بالمرابطة على جدارنا في هضبة الجولان"، وأضاف "وعليه، فإن على النهج الإسرائيلي، المتعلق

[٩٢٣] Anne Gearan and Karen DeYoung, Trump pulls United States out of Iran nuclear deal, calling the pact ‘an embarrassment’, *The Washington Post*, 8/5/2018.

بجذر الأمن في هضبة الجولان ألا يدخل الجيش السوري إلى هضبة الجولان، ويتحقق ترتيب مرحلي، بموجبه تعلن المنطقة بأنه لا يوجد فيها قتال، وهذا يستوجب تفاهماً روسياً – أمريكياً"[٩٢٤] .

هـ. الاعتراف الأمريكي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل:

وفي الوقت ذاته لم ينسَ الإسرائيليون مسعاهم للحصول على اعتراف دولي نهائي بضمّ هضبة الجولان المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية، باعتباره المطلب الأساسي للأمن الإسرائيلي بالنسبة لـ"الجبهة الشمالية". من هنا، جاء تجديد مطلب الاعتراف الدولي والأمريكي على وجه الخصوص بضمّ الجولان، وأصبحت الفرصة سانحة لـ"إسرائيل" بحدوث تحول مهم في الموقف الأمريكي التاريخي الرافض لقرار ضمّ الجولان.

فاستكمالاً لقرارات إدارة ترامب الاسترضائية لـ"إسرائيل" كقرار الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقرار قطع المساعدات المالية لوكالة الأونروا على سبيل المثال، فقد صوتت الولايات المتحدة في 2018/11/16، للمرة الأولى ضدّ قرار الأمم المتحدة السنوي الذي يدعو "إسرائيل" إلى الانسحاب من مرتفعات الجولان، ما يدل على تحول جذري في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة. على الرغم من هذا التحرك غير المسبوق من قبل واشنطن، فقد مرّ القرار مع 151 صوت لصالحه، صوتين معارضين ضدّ "إسرائيل" (الولايات المتحدة و"إسرائيل")، وامتناع 14 عن التصويت[٩٢٥] .

وقد حفزت المبررات التي قدمتها نيكى هايلى Nikki Haley، مندوبة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، لهذا التغير الجديد في الموقف الأمريكي، الحكومة الإسرائيلية لوضع خطة تحرك جديدة بخصوص الجولان على النحو الذي عبر عنه جلعاد أردان، وزير الدفاع، بقوله: "الآن حان الوقت للخطوة التالية، الدفع نحو اعتراف دولي بسيادة إسرائيلية على مرتفعات الجولان"، وتابع "الجولان جزء من إسرائيل وسيكون كذلك للأبد، لا يوجد عاقل يعتقد أن الجولان سيعود إلى نظام الأسد القاتل والنظام الإيراني، الذي يسعى لإنشاء حزب الله آخر في المنطقة"[٩٢٦] .

---

[٩٢٤] عاموس غلبوع، "مصلحة إسرائيل في الجولان"، ترجمة: صحيفة معاريف، مقال نشر في صحيفة القدس العربي، لندن، 2018/7/12.

[٩٢٥] تايمز أوف إسرائيل، 2018/11/16.

[٩٢٦] عرب 48، 2018/1/16.

انسجاماً مع سياسة التماهي الأمريكي الإسرائيلي خصوصاً في ما يتعلق بالقضايا المصيرية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ومن ضمنها احتلال الجولان السوري، وقّع الرئيس ترامب، في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٩، أمراً تنفيذياً ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وذلك بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي وصف الخطوة بأنها "تاريخية". وخلافاً لموضوع الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة الاحتلال، لم يأت الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل من خلال تشريع أميركي عبر الكونغرس، بل جاء من الحكومة الأميركية على صيغة "هدية" من ترامب إلى "صديقه" نتنياهو الذي كان يواجه منافسة قوية في انتخابات الكنيست التي جرت في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩[٩٢٧] .

وقد سبق هذا الموقف لواشنطن من احتلال الجولان، اعترافها على لسان سفيرها في "إسرائيل"، ديفيد فريدمان David Friedman، بسيادة الاحتلال الإسرائيلي على مرتفعات الجولان السورية، وقال فريدمان، في أيلول/ سبتمبر 2018، بمقابلة مع صحيفة "إسرائيل اليوم" إنه "لا يمكنه تخيل وضع لا تشكل فيه هضبة الجولان جزءاً من إسرائيل إلى الأبد"، وتابع " التخلي عن الجولان كفيل بأن يضع إسرائيل في دوامة أمنية كبيرة... لا يمكنني أن أفكر بشخص غير جدير بمثل هذه الجائزة أكثر من بشار الأسد... أتوقع للوضع الراهن أن يبقى"[٩٢٨] .

على الرغم مما قد يحصل عليه الجانب الإسرائيلي من مكاسب جراء هذه السياسة الأمريكية الجديدة بخصوص النفوذ الإيراني في سورية، إلا أن الإسرائيليين يدركون أن إعلان بقاء القوات الأمريكية في سورية وربطها ببقاء القوات الإيرانية، لا يعنى بالضرورة قيام تلك القوات، بشكل آلي أو تلقائي، بشنّ عمليات أو ضربات عسكرية ضدّ القوات الإيرانية، من غير الأخذ بالحسبان المسوغات القانونية، والاعتبارات السياسية، محلياً ودولياً. وفي هذا الإطار، فسّر جيمس جيفري James Jeffrey، ممثّل واشنطن الخاص في سورية، تصريحات بولتون، حيث قال: "لن نجبر الإيرانيين على الخروج من سورية، ولا نعتقد أنه بإمكان الروس إجبار الإيرانيين على ذلك، وعندما نتحدث عن إجبار، فإن ذلك يعني استخدام قوى عسكرية"[٩٢٩] .

---

[٩٢٧] قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان.. خلفياته ودوافعه، صحيفة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٩/٣/٢٧، انظر: https://cutt.us/oDv0t، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٢.

[٩٢٨] موقع روسيا اليوم، 2018/9/6.

[٩٢٩] *The Washington Post*, 30/9/2018.

لا شكّ أن الجانب الإسرائيلي يبقى مترقباً ومتخوفاً للترتيبات التي قد يتوصل إليها المجتمع الدولي فيما يتعلق بسورية بعد انتهاء الحرب، وقد عبر عن ذلك وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، حيث أعلن في 2018/8/30، أن "إسرائيل" لن تكون ملزمة بأي اتفاقات أو تفاهمات لا تراعي المصالح الأمنية الإسرائيلية[٩٣٠] .

وقد يصح القول إنه على الرغم من الانتصارات العسكرية التي حققها الحلف السوري الإيراني المدعوم من روسيا في الساحة السورية، تبقى مسألة دعم إعادة إعمار ما دُمر خلال الحرب، وإعادة بناء القطاع الاقتصادي، خاضعة للمساومات الأمريكية والدولية؛ والتي من المؤكد أنه سيكون لواشنطن والمجتمع الدولي مطالب سياسية وعسكرية وأمنية كشرط لدعم مرحلة إعادة الإعمار، وفي مقدمة هذه المطالب تحقيق المصالح الأمنية الإسرائيلية.

ثانياً: التدخل الروسي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي:

رأت "إسرائيل" في الوجود الروسي في سورية عاملاً مستجداً يؤثر على سلوك الأطراف كلها، وفي ضبطها وانتشارها، وفي شروط التسوية المحتملة في سورية ومميزاتها، وفي الآليات المحتملة لإنهاء المواجهة. وقد يُلزم الدور الروسي المستجد في المنطقة "إسرائيل"، من جهة، لكنه قد يتيح لها، من جهة أخرى، تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية من خلال تفعيل محدود للقوة، متصاعد ومضبوط، وبالتدريج، مصحوباً بحوار سياسي مع روسيا والولايات المتحدة. وربما يكون هذا المخطط، في سياقات معينة، الفكرة المركزية والمؤسسة لمفهوم المواجهة بين "إسرائيل" والجهة الشمالية[٩٣١] .

أ. التدخل الروسي في سورية من المنظار الاستراتيجي الإسرائيلي:

لا شكّ أن الهدف الأول والرئيس لتعزيز التدخل الروسي في سورية هو تموضع روسيا كقوة عظمى عالمية. أما الهدف الثاني من التدخل فهو استخدام المشكلة السورية كرافعة لحلّ مشكلات في ساحات أخرى مهمة بالنسبة لروسيا، وعلى رأسها أوروبا عامة، وأوكرانيا خصوصاً. وينبع الهدف الثالث من اعتبارات داخلية للرئيس فلاديمير بوتين تتعلق بجمهوره في روسيا، ذلك أن

---

[٩٣٠] *Haaretz*, 30/8/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/israel-not-bound-by-deals-made-in-post-war-syria-defense-chief-says-1.6432441، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤.

[٩٣١] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، مرجع سابق، ص 181.

الحرب تسمح بتحويل أنظار الرأي العام الروسي عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد، خصوصاً مع انخفاض أسعار النفط العالمية. أضف إلى ذلك أهدافاً أخرى كإنقاذ نظام صديق، وإظهار روسيا كحليف موثوق به ووفي، ومحاربة الجماعات الجهادية السنية المتشددة.

على ضوء ذلك، بدأت "إسرائيل" تتفهم بشكل أكبر مصالح روسية في المنطقة، وعلى العكس من الدوافع الأيديولوجية للتدخل الإيراني، جاء تدخل روسيا لحماية مصالحها الجيو–سياسية ليس فقط في سورية، بل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومع تعاظم التدخل الروسي وتحوله إلى نشاط مباشر لقوات جوية، تصرفت "إسرائيل" بحذر شديد وحرصت على عدم الاشتباك مع الطائرات الحربية الروسية، واتخذت في الحسبان المظلة النارية لأنظمة الدفاع الجوي المتطور التابعة للروس. وأرسى نتنياهو لدى زيارته روسيا، برفقة رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلي، في 2015/9/21، أساساً لآلية تنسيق تكتيكي لتجنب الاشتباك، ولتوضيح الخطوط الحمر للدولتين، وربما أيضاً لبدء تفاهمات استراتيجية بشأن مستقبل سورية.

وقال نتنياهو بعد لقائه بوتين، إن روسيا و"إسرائيل" ستنسقان أعمالهما العسكرية في شأن سورية لتجنب تبادل إطلاق النار في شكل غير مقصود، كما أكد أن "سياستنا هي فعل كل ما في وسعنا لمنع إرسال أسلحة إلى حزب الله"[٩٣٢] .

ب. تنسيق روسي إسرائيلي لضبط العلاقة في الأجواء السورية:

وكثمرة للتنسيق بين موسكو و"إسرائيل"؛ غضَّت روسيا الطرف عن الهجمات الإسرائيلية المتكررة على المواقع الإيرانية وامتنعت عن تسخير دفاعاتها الجوية للتصدي للغارات الإسرائيلية على الأهداف الإيرانية والسورية. بالإضافة إلى ذلك، أبقت روسيا تواجد قواتها العسكرية بعيدة نسبيّاً عن أماكن تجمع القوات الإيرانية، وذلك حتى تتجنب تضارب المصالح أو الأخطاء مع "إسرائيل"، وحتى توفر للأخيرة حرية أوسع في التعامل مع الأهداف الإيرانية.

---

[٩٣٢] Reuters, 21/9/2015, https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-russia-israel/israel-russia-to-coordinate-military-action-on-syria-netanyahu-idUSKCN0RL10K20150921، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١٠/٢٢.

وقد ظهر الامتعاض الإيراني من مسألة التنسيق الروسي الإسرائيلي بشكل علني لأول مرة، على لسان حشمت الله فلاحت بيشه Heshmat Allah Falahat Pishe، رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، الذي قال في 2019/1/24، بعد سلسلة من الغارات الجوية الإسرائيلية على مواقع إيرانية في كانون الثاني/ يناير 2019: "هناك نقد جاد يوجه إلى روسيا، حيث تقوم بتعطيل منظومة أس 300 أو S-300 حين يشنّ الكيان الصهيوني هجماته على سورية"، وأضاف "إذا كانت منظومة أس 300 الروسية تعمل بشكل صحيح، فإن الكيان الصهيوني لا يستطيع شنّ هجماته علي سورية بسهولة"، وتابع قائلاً: "يبدو أن هناك نوعاً من التنسيق بين الهجمات الصهيونية، والدفاع الجوي الروسي المتمركز في سورية"[٩٣٣] .

ربما شكل استهداف سلاح الجو الإسرائيلي، في 2018/5/10، عشرات الأهداف الإيرانية والتي أسفرت، حسب الرواية الإسرائيلية، عن تكبد إيران خسائر فادحة في الأرواح والعتاد،[٩٣٤] مع استئناف عمليات استهداف القوات الإيرانية من قبل سلاح الجو الإسرائيلي، خصوصاً مع نهاية سنة 2018 وبداية سنة 2019، أبرز الإشارات على اختلاف مصالح الطرفين الإيراني والروسي من جهة، وعمق التنسيق الإسرائيلي – الروسي من جهة أخرى. فالضربة الجوية تمّ تنفيذها بعد وقت وجيز من عودة نتنياهو من موسكو في 2018/5/9، والتي بحث فيها الوجود الإيراني في سورية؛ حيث أكد نتنياهو بعد لقائه بوتين، أنه "يتبين دائماً، مع مرور الوقت، أن هذه اللقاءات ناجعة. وخلال لقاءات سابقة، على ضوء أقوال منسوبة للجانب الروسي أو أقوال صدرت، بدت كأنها تحدّ من حرية عملنا، أو المسّ بمصالح أخرى وهذا لم يحدث". وأردف مشدداً على أنه "ليس لدي أساس للاعتقاد بأن هذا سيكون مختلفاً هذه المرة". وأضاف نتنياهو أن الحوار بينه وبين بوتين "مباشر جداً وصريح جداً، ولا توجد طريقة أفضل لضمان المصالح الأمنية من التفوق الإسرائيلي"[٩٣٥] .

---

[٩٣٣] وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (ارنا)، 2019/1/24، انظر: http://www.irna.ir/ar/News/83182701

[٩٣٤] الحياة، 2018/5/11.

[٩٣٥] *Yedioth Ahronoth* newspaper, 9/5/2018, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5255666,00.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٦/٤.

ج. التقييم الإسرائيلي للتدخل الروسي في سورية:

حمل التدخل الروسي في سورية بعض "الجوانب الإيجابية"، من وجهة النظر الإسرائيلية:[٩٣٦]

1. أسهم بشكل حاسم في ضرب قوى الثورة السورية، خصوصاً في المناطق السنية العربية، وأنهى تواجدها لصالح النظام السوري. ما أدى إلى زيادة إمكانية التوصل إلى تسوية مستقبلية في البلد، لا تتجاوز الخطوط الحمراء الإسرائيلية.
2. أظهر التنسيق مع روسيا مكانة "إسرائيل" كجهة موثوق بها ومستقرة في المنطقة.
3. إن تفاهمات تكتيكية مع روسيا هي منطلق جيد لإقامة منظومة علاقات على المستوى الاستراتيجي بين الدولتين.

في المقابل، تدرك "إسرائيل" أن هذه الخطوة الروسية تنطوي على قوة كامنة استراتيجية قد تحمل بعداً سلبياً بالنسبة لـ"إسرائيل". فقد أفضى التدخل الروسي إلى تعزيز "المحور الشيعي" في منطقة متاخمة لحدود "إسرائيل". وذلك بأن تعزيز محور إيران – حزب الله – سورية، وجعله مجدداً القوة المهيمنة في سورية، وتزويده بوسائل قتالية متطورة ونوعية، ووضع مجهود استخباري نوعي لرصد "إسرائيل" في تصرف هذا المحور، وتحسن المستوى القتالي للحزب، كلها أمور من شأنها أن تهدد أمن "إسرائيل" مستقبلاً. كما أن تعزيز وجود إيران وحزب الله في مرتفعات الجولان هو تطور استراتيجي سلبي بالنسبة لـ"إسرائيل".

بالإضافة إلى ذلك، جلب التدخل الروسي في الحرب منظومات أسلحة متطورة إلى المنطقة، ومن المرجح أن جزءاً منها على الأقل سيبقى ضمن حدود سورية بعد انتهاء الحرب، وسيُضاف إلى منظومات الأسلحة الموجهة إلى "إسرائيل". وكما يبدو فإن التدريبات والعقائد العسكرية والخبرة العملانية الروسية لم تُنقل إلى الجيش السوري فحسب، بل أيضاً إلى قوات أخرى تقاتل إلى جانب النظام السوري، وبينها حزب الله[٩٣٧] .

---

[٩٣٦] أحمد خليفة (محرر)، الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل، سلسلة قضايا استراتيجية (4)، مرجع سابق، ص 137-138.

[٩٣٧] أحمد خليفة (محرر)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، مرجع سابق، ص 117-138.

في ضوء هذا التطور السلبي بالنسبة لـ"إسرائيل" وجدت تل أبيب نفسها أمام متطلبات عملية لتحسين وضعها الاستراتيجي؛ فقامت ببناء منظومة العلاقات الاستراتيجية الناشئة مع روسيا، وذلك وفق مبدأ المصالح الأمنية والاستراتيجية المشتركة.

وقد جاءت الزيارات المتعددة لنتنياهو لروسيا ولقائه بوتين (بلغت تسع زيارات منذ التدخل الروسي في سورية سنة 2015 وحتى 2018/7/11)،[٩٣٨] لتؤكد أن "إسرائيل" باتت تدرك أن روسيا تمثل مفتاحاً رئيسياً لمصالحها في المنطقة، لا سيّما وأن روسيا تسيطر على الساحة السورية. وتؤكد الزيارات المتكررة لنتنياهو لروسيا أن الساحة السورية باتت تقلق متخذي القرار في "إسرائيل" فيما يتعلق بمستقبل سورية، بعد أن توافقت الولايات المتحدة مع الموقف الروسي في مسألة بقاء بشار الأسد في الحكم، والهزيمة القريبة لـ"داعش" في سورية، لذلك فإن "إسرائيل" تحاول التأثير على التسوية المستقبلية في سورية، بما يضمن لها مصالحها الأمنية والاستراتيجية، والتي حددها نتنياهو خلال لقائه بوتين في موسكو، في 2018/7/11، بأن الهدف هو منع تأسيس مستقر لإيران في سورية، وأكد نتنياهو "لن نتخذ إجراءات ضدّ نظام الأسد، وعليكم بإخراج الإيرانيين"[٩٣٩] .

د. تأزم العلاقات الإسرائيلية الروسية إثر حادثة إسقاط الطائرة الروسية في اللاذقية في 2018/9/17:

دخلت العلاقة بين "إسرائيل" وروسيا منعطفاً خطيراً بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية إليوشن إل–20 أو Ilyushin IL-20، ومقتل 15 عسكرياً روسياً كانوا على متنها، عن طريق الخطأ من قبل الدفاعات الجوية السورية، خلال تصديها للطائرات الحربية الإسرائيلية، التي كانت تنفذ غارات جوية على مواقع عسكرية إيرانية في مدينة اللاذقية السورية، في 2018/9/17[٩٤٠] .

وقد أحدثت هذه الحادثة شرخاً في العلاقة بين روسيا و"إسرائيل"، وباتت آلية "عدم الاشتباك" التي تمّ التوافق عليها سنة 2015، مهددة، أو على الأقل ولّدت الحادثة شروطاً وإجراءات جديدة من

---

[٩٣٨] *The Jerusalem Post*, 11/7/2018, https://www.jpost.com/Israel-News/Netanyah-off-to-Moscow-for-9th-meeting-with-Putin-in-three-years-562207، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١/٧.

[٩٣٩] *Times of Israel*, 11/7/2018, https://www.timesofisrael.com/pledging-not-to-oust-assad-netanyahu-asks-putin-to-get-iranians-out-of-syria، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤.

[٩٤٠] عرب 48، 2018/9/18.

قبل الروس قد حدّت بصورة جدية، من حرية العمليات العسكرية الإسرائيلية فوق مناطق جديدة على الأراضي السورية.

على الرغم من إعلان قائد سلاح الجو الإسرائيلي، عميكام نوركين Amikam Norkin، أنه نجح، خلال زيارته إلى روسيا في 2018/9/20، بتقليص حجم الأزمة، وبإعادة التنسيق الأمني رفيع المستوى بين قيادتي الجيشين حول نشاطهما في سورية،[٩٤١] إلا أن الردّ الروسي على التقرير الذي قدمه نوركين حول ملابسات حادث الطائرة؛ تمثل في اتهام الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف Igor Konashenkov "إسرائيل" بأنها ضللت موسكو بشأن منطقة غارات مقاتلاتها، واصفاً السلوك الإسرائيلي بـ"الجاحد" بما عملته روسيا لـ"إسرائيل"[٩٤٢] .

تبددت النظرة والتقديرات الأولية الإسرائيلية، التي قللت من انعكاسات حادثة إسقاط الطائرة الروسية على مستقبل العمليات العسكرية الإسرائيلية فوق الأراضي السورية، بعدما أعلنت موسكو عزمها فرض خطوات "رادعة" لوقف نشاط الطيران الإسرائيلي فوق الأجواء السورية، رداً على الحادثة. إذ جاءت القرارات التي أعلنها وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو Sergei Shoigu، في 2018/9/24، لتؤكد "أن مطبخ صنع القرار السياسي والعسكري الروسي كان جُهز منذ وقت طويل لاتخاذ تدابير، وحادثة الطائرة شكلت السبب المباشر لتسريع إعلانها"، بحسب قول مصدر برلماني روسي لصحيفة الشرق الأوسط[٩٤٣] .

وكان شويغو أعلن شروع موسكو في تنفيذ خطوات وصفت بأنها تهدف إلى تعزيز القدرات الأمنية في سورية، وحماية المنشآت الروسية، ومنع أي هجوم عسكري خارجي محتمل من جهة البحر المتوسط. وقال الوزير الروسي إن المؤسسة العسكرية تلقت أوامر من الرئيس بوتين بصفته القائد الأعلى للجيش:[٩٤٤]

---

[٩٤١] *The Times of Israel*, 20/9/2018, https://www.timesofisrael.com/air-force-chief-briefs-moscow-on-downing-of-spy-plane-iranian-activities، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/٤.

[٩٤٢] موقع روسيا اليوم، 2018/9/23. وانظر أيضاً:

Yedioth Ahronoth, 23/9/2018, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5356514,00.htmlK تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/١.

[٩٤٣] الشرق الأوسط، 2018/9/25.

[٩٤٤] *Yedioth Ahronoth*, 24/9/2018, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5357051,00.html تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١٤.

١. إطلاق تقنيات التشويش الكهرومغناطيسي في مناطق البحر المتوسط المحاذية لسواحل سورية، لمنع عمل رادارات واتصالات الأقمار الاصطناعية والطائرات في أثناء أي هجوم مستقبلي على سورية.

٢. كما أعلن عن قرار موسكو تزويد الجيش السوري بمنظومات أس 300 الصاروخية للدفاع الجوي خلال أسبوعين، وتجهيز المراكز القيادية لقوات الدفاع الجوي السورية، بنظام للتحكم والمراقبة معمول به لدى الجيش الروسي.

على خلاف التقديرات الابتدائية التي أوحت بها التصريحات والمواقف الروسية في أعقاب إسقاط الطائرة الروسية، والتي بدت وكأن الحادثة لن تؤثر على النشاطات العسكرية الإسرائيلية في سورية. واضح أن تغييراً طرأ على الموقف الروسي في استغلال الحادثة إلى أقصى ما يمكن، وربما أيضاً، لم يعد بإمكان "إسرائيل"، ومساعيها من وراء الأبواب المغلقة، تخفيف حدة الضرر وتأثيراته.

هـ. حادثة إسقاط الطائرة الروسية لم ينه التنسيق الروسي الإسرائيلي:

ويمكن القول، أنه بعد التغيير في الموقف الروسي، قررت موسكو السير بمسارين: تعزيز قدرات الجيش السوري الدفاعية في وجه تهديدات الكيان الإسرائيلي، وغيرها؛ وتقييد هامش مناورات "إسرائيل" الفعلية في الساحة السورية عبر إجراءات وقيود عسكرية تمنع "إسرائيل" من تفعيل إمكاناتها العسكرية، أو الحدّ الكبير منها.

وبعد أسبوعين من قرار روسيا تزويد دمشق بمنظومة أس 300، أكد شويغو في 2018/10/2، أن 49 قطعة من المعدات وصلت إلى سورية، بما في ذلك أربع منصات إطلاق ومركبات مراقبة. وهو ما شكّل تحدياً جدياً لحرية العمل لسلاح الجو الإسرائيلي فوق الأجواء السورية[٩٤٥] .

ورأى عاموس هرئيل Amos Harel في مقال لصحيفة هآرتس أن مصالح روسيا في سورية ولبنان تضيق الخيارات العسكرية لدى تل أبيب ضدّ هذين البلدين. وذكر هرئيل أن المشكلة الأساسية التي تواجهها "إسرائيل" في الشمال تكمن في تضييق مساحة الخيارات العملياتية المتاحة لديها، بعد سنوات من استغلال "إسرائيل" لـ"الربيع العربي" كي توسّع أنشطتها الهجومية السرية غالباً في دول الجوار. وأضاف هرئيل أن الجيش والاستخبارات الإسرائيليين نفذا مئات الغارات والعمليات

[٩٤٥] موقع روسيا اليوم، 2018/11/2.

الخاصة لمنع طهران من إمداد حزب الله بالأسلحة في سورية ولبنان، والتصدي لتموضع إيران في سورية[٩٤٦] .

يبدو أن قواعد اللعبة بدأت تعود إلى معايير ما قبل سنة 2011، مع استعادة حكومة دمشق نفوذها في البلاد وتشديد موسكو مواقفها إزاء "إسرائيل"، لا سيما بعد حادثة الطائرة الروسية. وخلص هرئيل إلى أن روسيا أوضحت لـ"إسرائيل" بطرق مختلفة أن الوضع القائم السابق قد انتهى، لأن عمليات "إسرائيل" في سورية تضر بمشروع موسكو الأساسي في المنطقة، أي استعادة الحكومة السورية سيطرتها على معظم أراضي البلاد لضمان مصالح روسيا الاقتصادية والأمنية في سورية. وأشار إلى أن تغيير المواقف الروسية تقلص الخيارات العسكرية لدى "إسرائيل" في لبنان أيضاً، وخصوصاً أن بوتين يولي في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً إزاء الوضع في هذه البلاد[٩٤٧] .

من الممكن القول أن التهديد الأكبر الذي تسببه منظومة أس 300 لا يكمن في العقبة التكتيكية المحددة التي تضعها هذه المنظومة أمام سلاح الجو الإسرائيلي، بل في أن ذلك قد يؤدي إلى انهيار العلاقات مع روسيا. فعلى الرغم من أن وزير الدفاع الروسي شويغو قال في إعلانه إن طواقم سورية تدربت على تشغيل منظومة أس 300، فإن تسليم الطواقم السورية مسؤولية إدارة منظومة الصواريخ سوف تستغرق عدة أشهر، فمن شبه المؤكد أن القوات الروسية هي من ستقوم في البداية بتشغيل منظومة الصواريخ والتحكم بها. إذا كان الأمر كذلك، سيجعل ذلك من القرار الإسرائيلي في تدمير أس 300 السورية أكثر تعقيداً، وسيتطلب ربما استهدافاً مباشراً ومتعمداً للقوات الروسية. ففي مثل هذه الأعمال مخاطرة في تنفير روسيا أكثر، ودفع البلدين إلى حافة انهيار العلاقات الديبلوماسية بينهما. في السياق ذاته، فإن أي استهداف جدي من قبل هذه المنظومة للطائرات الإسرائيلية، سيعني أن هذا الاستهداف تمّ بأيدٍ روسية، وهذا ما لا تقبله طبيعة ومتطلبات التنسيق بين الطرفين؛ وما استمرار النشاط الإسرائيلي فوق الأراضي السورية دون معوقات حقيقية سوى ترجمة لهذه المعادلة.

والأهم من ذلك، أنه لم يتضح بعد، أين سيتم نشر هذه الصواريخ، وعدد الوحدات والصواريخ التي تنوي موسكو تسليمها لدمشق. ففي 2013/5/31، قَدَّرَ القائد العام الأسبق للقوات الجوية

---

[٩٤٦] Amos Harel, Putin's Interests in Syria and Lebanon Are Limiting Israel's Military Options, *Haaretz*, 18/11/2018.

[٩٤٧] Amos Harel, Ibid.

الروسية، الجنرال أناتولي كورنوكوف، أن سورية تحتاج إلى ما لا يقل عن عشرة وحدات من منظومة أس 300 كي تستطيع تأمين مجالها الجوي فوق الأراضي السورية.[٩٤٨] وهذا يعني من الناحية العملية، أن هناك تفاصيل مرتبطة بدرجة التهديد، التي يمكن أن تشكِّله هذه المنظومة المتطورة على الجانب الإسرائيلي، ما تزال غير متوفرة. وبغضّ النظر عن هذه التفاصيل في هذه المرحلة، سيبقى القلق الإسرائيلي متركزاً على التواجد الإيراني في سورية ومستقبله في مرحلة ما بعد الصراع. ما سبق ترك أثره على الاستراتيجية الإسرائيلية المعتمدة إزاء سورية، لتأخذ بالاعتبار التدخل الأجنبي في سورية، بالإضافة إلى التطورات الميدانية في الساحة السورية.

ويبقى السؤال حول مدى نية القيادة الإسرائيلية في تحويل النشاط العسكري، مستقبلاً، نحو الأراضي اللبنانية، خصوصاً مع تزايد المقيدات العسكرية والسياسية في الساحة السورية، وتغير قواعد اللعبة بسبب الحضور الروسي. وفي ظلّ الخلافات السياسية التي يواجهها الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، بعد الإخفاق الذي واجهته المؤسسة العسكرية جراء عملية خانيونس[٩٤٩] في 2018/11/11، وما تبعها من جولة عسكرية مع فصائل المقاومة في غزة، نتج عنها اتفاق تهدئة لم يُعجب وزير الدفاع الإسرائيلي ليبرمان الذي قدم استقالته احتجاجاً. كما بات ملف الفساد الذي يُحقق فيه مع نتنياهو وزوجته أكثر سخونة؛ وهو ما وجّه أسهم الاتهامات نحو النوايا الحقيقية للعملية التي أطلقها الجيش الإسرائيلي، بإيعاز من نتنياهو، في 2018/12/4، نحو الحدود مع لبنان تحت اسم عملية "درع الشمال Northern Shield" لمواجهة أنفاق حزب الله.

فهل عملية "درع الشمال" استعراض سياسي، أم بداية مرحلة جديدة من النشاط الإسرائيلي عنوانه تحصين الردع الإسرائيلي تجاه حزب الله في لبنان.

على الرغم مما قيل حول المقيدات الروسية تجاه أنشطة وعمليات سلاح الجو الإسرائيلي فوق الأراضي السورية، بعد حادثة الطائرة الروسية، إلا أن درجة التنسيق بين الطرفين يبدو أنها عادت إلى سابق عهدها، مع ترتيبات محدودة؛ من ضمنها تجنب استهداف "إسرائيل" لأماكن ينشط فيها

---

[٩٤٨] موقع روسيا اليوم، 2013/5/31.

[٩٤٩] كانت مجموعة من عناصر كتائب القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، كشفت تسلل قوات خاصة إسرائيلية إلى مدنية خانيونس جنوب قطاع غزة مساء الأحد ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨. وأدى اكتشاف كتائب القسام، التي أطلقت على العملية "حد السيف"، للقوات الخاصة الإسرائيلية والتي كانت في مهمة سرية، إلى الاشتباك معها وقتل ضابط وجرح آخر، واستشهاد سبعة من عناصر المقاومة، وأعقب ذلك جولة تصعيد عسكري استمرت ٤٨ ساعة. انظر: موقع "عربي ٢١"، ٢٠١٩/١٢/٣، انظر: https://cutt.us/T780C، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٦/٤.

الوجود الروسي، وهو ما ترجمته عودة الاتصالات بين الجانبين، وسلسلة الغارات التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي فوق الأراضي السورية خلال الفترة من 2018/11/29 إلى 2019/1/22،[٩٥٠] وكذلك سلسلة الغارات الإسرائيلية الكثيفة فوق الأراضي السورية في سنة ٢٠٢٠، فقد أقر الجيش الإسرائيلي بتنفيذه ٥٠ غارة على أهداف في عمق أراضي سوريا عام ٢٠٢٠، مشيراً إلى أنه كان أكثر أمناً مقارنة مع السنوات الماضية[٩٥١].

الفرع الثاني

التدخل الإقليمي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي

أدت حالة السيولة والاضطراب التي تعيشها المنطقة ومن ضمنها سورية، إلى فتح شهية بعض القوى الإقليمية للتدخل في مجريات الأحداث هناك؛ ما أدى إلى وجود شكل من أشكال صراع الإرادات بين العديد من القوى، ومن بينها "إسرائيل" وتركيا بهدف تحقيق مكاسب وإيجاد موضع قدم في الأراضي السورية. وقد كان للتدخل التركي في الشأن السوري أثراً ظاهراً في تطورات الأحداث هناك؛ ما دفع "إسرائيل" لمحاولة تحقيق بعض المكاسب هناك، إما من خلال التنسيق مع تركيا أو من خلال تجنب التصادم معها، وهو ما سنبحثه في السطور التالية.

أولاً: التدخل التركي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي:

مع تطور أحداث الأزمة السورية، وبروز حاجة إسرائيلية للتدخل العسكري المباشر، غير المعلن، في سورية، أصبح هناك حاجة إسرائيلية لتسوية الخلافات مع تركيا؛ التي نتجت عن حادثة الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية، التي كانت ضمن أسطول الحرية المتوجه إلى قطاع غزة لفكّ الحصار في 2010/5/31.

تكمن أهمية استئناف العلاقات مع أنقرة من وجهة نظر "إسرائيل"، لما لذلك من أثر مباشر على عملية التنسيق بين سلاحي الجو الإسرائيلي والتركي، فيما يتصل بمسألة تجنب اعتراض الطائرات الإسرائيلية خلال العمليات التي قد تنفذها ضدّ القواعد العسكرية الإيرانية في سورية، أو ضدّ

---

[٩٥٠] الشرق الأوسط، 2019/1/22.

[٩٥١] الجيش الإسرائيلي يحصي عدد غاراته على سوريا عام ٢٠٢٠، موقع روسيا اليوم، ٢٠٢٠/١٢/٣١، انظر: https://cutt.us/CfX6q، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٥.

شحنات الأسلحة المتجهة من سورية إلى حزب الله في لبنان[٩٥٢]. في المقابل، يمكن القول إن الجانب التركي رغب في استئناف العلاقات مع "إسرائيل"، لكن ليس في مستوى العلاقات التي كانت عليه قبل حادثة مرمرة، وذلك من أجل إبعاد كل ما من شأنه أن يوتر العلاقات مع الإدارة الأمريكية؛ من أجل التفرغ لإدارة الملف السوري بشكل عام والكردي بشكل خاص. ونتيجة استئناف العلاقات التركية الإسرائيلية، أحجمت القيادات الإسرائيلية عن إبداء أراء أو ردود فعل تجاه العمليات العسكرية التي شنّها الجيش التركي داخل الأراضي السورية.

بدأت بوادر القبول الإسرائيلي بالشروط التركية، في مقدمتها تقديم اعتذار إسرائيلي رسمي عن حادثة السفينة، بعد منتصف سنة 2012، بسبب تسارع تطورات الأحداث في سورية. فقد قال نتنياهو خلال لقاء فريد في 2012/7/25، في ديوانه في القدس المحتلة، مع بعثة صحفيين أتراك: "إن تركيا وإسرائيل دولتان مهمتان وقويتان ومستقرتان في هذه المنطقة، التي لا تنعم باستقرار. للأتراك وللإسرائيليين علاقات قديمة وكذلك للبلدين. يجب علينا أن نجد طرقاً لإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه، لأنني أعتقد أن هذا مهم لدولتينا ومهم خصوصاً الآن، من أجل الاستقرار في المنطقة"[٩٥٣] .

وقد تُوجت هذه الانعطافة الإسرائيلية بإتمام المصالحة الإسرائيلية التركية، إثر تقديم نتنياهو لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan اعتذاراً رسمياً عن حادثة الاعتداء، خلال اتصال هاتفي بين الطرفين في 2013/3/22، بعد وساطة شخصية من الرئيس الأمريكي، باراك أوباما[٩٥٤]، كما تمّ تقديم تعويضات مالية إسرائيلية فيما بعد لشهداء حادثة مرمرة.

وقد رأى نتنياهو في تقديم الاعتذار لنظيره التركي "حدثاً مهماً لأمن إسرائيل"، مؤكداً أن هذه الخطوة جاءت بهدف تعزيز "التنسيق مع تركيا بشأن معالجة الأوضاع المتدهورة في سورية". وقال "الأزمة في سورية تزداد سوءاً كل دقيقة، وكان ذلك من الاعتبارات الرئيسية أمام عيني لحظة الإقدام على هذه الخطوة"[٩٥٥] .

---

[٩٥٢] الحياة، 2013/5/7

[٩٥٣] الشرق الأوسط، 2012/7/26.

[٩٥٤] الشرق الأوسط، 2013/3/23.

[٩٥٥] الأخبار، 2013/3/25.

على الرغم من استئناف العلاقات بين تل أبيب وأنقرة، إلا أن مستوى هذه العلاقات لم يرقَ إلى المستوى المطلوب إسرائيلياً؛ بسبب طبيعة إدارة "إسرائيل" للصراع مع قطاع غزة، خصوصاً فيما يتعلق بمواصلة حصاره، والاعتداءات العسكرية المتكررة ضدّ القطاع، من ضمنها الحرب على غزة في صيف 2014، معركة "سيف القدس" أيار/ مايو ٢٠٢١، والتي شكلت مصدر إدانة تركية متكررة للممارسات الإسرائيلية، وكذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية العدوانية تجاه القدس، بالإضافة إلى طبيعة التعاطي الإسرائيلي مع ملف الأكراد في سورية.

على ضوء ذلك، لم يستطع الجانب الإسرائيلي التأثير في المناطق الخاضعة لفصائل المعارضة في محافظة إدلب شمال سورية، على غرار قدرته على التأثير في المناطق المحاذية للجولان السوري المحتل، خلال سيطرة فصائل المعارضة عليها، خصوصاً فيما يتعلق بعمليات الإغاثة الإنسانية. وقد طلب وزير الاستخبارات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، من الحكومة الإسرائيلية التنسيق مع الجيش التركي لتقديم المساعدات للمصابين في مدينة خان شيخون شمال سورية، جراء استهدافهم بالأسلحة الكيميائية في 2017/4/4، غير أن طلب كاتس تم رفضه من قبل وزير الدفاع أفيجدور ليبرمان، والأجهزة الأمنية الإسرائيلية[٩٥٦] .

وفيما يتعلق بالتعاطي الإسرائيلي مع الملف الكردي في سورية، فقد ظهرت أصوات إسرائيلية تنادي بدعم التطلعات الكردية في سورية، بل ودعت إلى إقامة علاقات اقتصادية نفطية مع المناطقة التي يسيطر عليها الأكراد في شمال سورية. ما يُشكل مصدر توتر كبير مع الجانب التركي لما تحتله المسألة الكردية من أهمية كبيرة في أدبيات الأمن القومي التركي. فقد دعا رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال في الاحتياط عوزي ديان في 2012/2/7، إلى دعم فكرة إقامة دولة للأكراد شمال سورية لحل مشكلة اضطهادهم في المنطقة[٩٥٧] . كما أعلن الجنرال الإسرائيلي يائير غولان Yair Golan، نائب رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، أن حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers' Party (PKK) ليس منظمة إرهابية، معرباً عن أمله برؤية دولة كردية في الشرق الأوسط، تجمع الأكراد المنتشرين في إيران والعراق وسورية وتركيا، وهو يخالف

[٩٥٦] القدس العربي، 2017/4/10.

[٩٥٧] القدس العربي، 2012/2/8.

بذلك رأي نتنياهو الذي يرى أن حزب العمال الكردستاني هو منظمة إرهابية[٩٥٨] . أما وزيرة العدل الإسرائيلية ايليت شكيد Ayelet Shaked، فرأت أن من مصلحة "إسرائيل" والولايات المتحدة قيام دولة للأكراد في المنطقة، على أن تكون بداية في العراق، وقد حان الوقت لأن تدعم واشنطن هذا الأمر[٩٥٩] .

ودعا مركز أبحاث بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية The Begin-Sadat Center For Strategic Studies (BESA) في دراسة صدرت عنه، حكومة تل أبيب إلى توثيق تحالفها مع القوى الكردية السورية، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تحسن الأوضاع الاقتصادية لـ"إسرائيل" وتطور مكانتها الاستراتيجية والإقليمية. وحسب الدراسة، والتي أعدها الباحث رؤوف بكر ونُشرت، في 2017/10/14، فإن "إسرائيل" يمكنها أن تتفاهم مع قيادة المناطق الكردية في سورية على تدشين أنبوب لنقل النفط السوري إلى "إسرائيل"، بحيث يمر بالأردن. ورأت الدراسة أن تعزيز مكانة الأكراد شمال شرق سورية، يمكن أن يسهم في تقليص مكانة تركيا لدى الولايات المتحدة[٩٦٠] .

ثانياً: هل حققت "إسرائيل" أهدافها في سورية:

رأت "إسرائيل" في الأزمة السورية، التي اندلعت سنة 2011، فرصة لتشكيل واقع جديد في البيئة الإقليمية من الجهة الشمالية للكيان، (دون أن تكون تل أبيب بالضرورة أحد الأطراف الرئيسية المؤثرة)؛ ينتج عنه واقع استراتيجي أقل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي؛ سواء من خلال سيطرة "بعض أطراف المعارضة"، المدعومة من الدول العربية "السنية المعتدلة"، على الحكم، والتي تضم أطرافاً علمانية متماهية مع المنظومة العربية ومقبولة غربياً، وبعيدة عن تيارات "الإسلام السياسي"، أو على الأقل بقاء النظام الحالي المنهك والغارق في النتائج العسكرية والسياسية والاقتصادية لهذا الصراع.

على ضوء ذلك، كانت "إسرائيل" في وضع استراتيجي مريح جراء استمرار الصراع بما يدمر الدولة المركزية والجيش المركزي، دون أن تحلّ مكانه قوة ثورية مركزية فاعلة، وبما يسمح بنشوء

---

[٩٥٨] Haaretz, 13/9/2017, https://www.haaretz.com/israel-news/ex-idf-deputy-chief-says-pkk-not-terror-group-1.5450379، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٧/٤.

[٩٥٩] الجزيرة.نت، 2017/9/18.

[٩٦٠] Rauf Baker, "The Syrian Kurds: Israel's Forgotten Ally," BESA Center Perspectives Paper No. 614, site of The Begin-Sadat Center For Strategic Studies (BESA), 14/10/2017, https://besacenter.org/perspectives-papers/syrian-kurds-israel/، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٤.

مليشيات وقوى طائفية وعرقية تسيطر على مساحات جغرافية محددة في ظلّ سلطة مركزية ضعيفة[٩٦١] .

بدت سياسة الإدارة الأمريكية متماهية مع المصلحة الاستراتيجية الإسرائيلية، على الرغم من ادعاءات "إسرائيل" أن سياسات واشنطن لم تكن وفق تطلعات تل أبيب. فقد قامت الإدارة الأمريكية من ناحية أولى بدعم قوى المعارضة في المطالبة بإسقاط الأسد، وغضت الطرف عن تسليح المعارضة وقيامها بالسيطرة على أجزاء من سورية، ووضع النظام في مرحلة صعبة، لكنها لم تسمح إطلاقاً بتسليح المعارضة بأسلحة نوعية تؤدي لهزيمة النظام أو لإسقاطه، ومنعت الدول الداعمة للمعارضة (كقطر والسعودية وتركيا) من توفير هذا السلاح، حتى لو توفر التمويل اللازم لذلك[٩٦٢] .

ومن ناحية ثانية، سكتت أمريكا عن التدخل الإقليمي لدعم النظام السوري (إيران وحزب الله...)، وغضت الطرف عن تدفق السلاح والمقاتلين الداعمين للنظام (خصوصاً وأنه يعطي للصراع طبيعة مذهبية طائفية، في أعين قطاعات شعبية واسعة، ويتوافق مع الرغبات الأمريكية في توريط وإنهاك إيران وقوى "المقاومة والممانعة"، وحرف بوصلتها، واستعداء شعوب المنطقة ضدّها، وإظهارها كمُعادٍ وقامع لتطلعات الشعوب)؛ بحيث يتمكن النظام من البقاء، وأخذ زمام المبادرة والتوسع؛ ثم يتبع ذلك سماح أمريكا بتدفق السلاح للمعارضة لاسترداد المواقع التي خسرتها... بحيث تتواصل حالة الشعور لدى كلا الطرفين بإمكانية الانتصار والحسم العسكري للمعركة، وبالتالي تستمر عملية التدمير والقتل والإنهاك المتبادل، وهذا مشهد بات مألوفاً ومتكرراً في الحالة السورية[٩٦٣] .

ساعدت سياسة إطالة أمد الصراع على تدفيع أثمان سياسية وعسكرية واقتصادية لمعظم الأطراف المنخرطة في الأزمة السورية؛ خصوصاً إيران وحزب الله، كما أدى إلى حرف أنظار الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي عن القضية الفلسطينية. في الوقت ذاته، انخرطت قوى دولية وإقليمية بصورة فاعلة في مسار الأحداث؛ ما أدى إلى وجود مقيدات سياسية وعسكرية، حدت من النشاطات الإسرائيلية في الساحة السورية، خصوصاً مع دخول العامل الروسي.

---

[٩٦١] محسن محمد صالح، "السياسة الأمريكية في سورية.. جدران الدم"، مقال نشر على الموقع الإلكترونية للجزيرة.نت، 2016/8/10.

[٩٦٢] محسن محمد صالح، المرجع نفسه.

[٩٦٣] محسن محمد صالح، المرجع نفسه.

وضعت "إسرائيل" خطوطاً حمراً فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية لإيران وحزب الله في سورية، وركزت أنشطتها العسكرية في تثبيت وترسيخ هذه الخطوط، من خلال العمليات العسكرية المباشرة التي شنّها سلاح الجو الإسرائيلي داخل الأراضي السورية، مستفيدة من "غض الطرف" الروسي عن هذه الأنشطة، خصوصاً في الفترة التي تلت التدخل الروسي المباشر في 2015/9/30 إلى ما قبل حادثة إسقاط الطائرة الروسية في 2018/9/17.

وقد أنقذ التدخل الروسي النظام السوري من حالة تراجع متسارعة شهدها في ربيع وصيف 2015... وبالتالي أدى إلى العودة إلى حالة النزيف المتبادل بين الجانبين، التي يرغب الأمريكان باستمرارها. كما أن التدخل الروسي أضعف من النفوذ الإيراني على النظام السوري وعلى مجريات الأحداث، وإن بدا وكأنه تخفيف للعبء الإيراني في سورية، بالإضافة إلى أن هذا التدخل خدم الأمريكان ضمناً، لأنه أسهم في توسيع حالة الغضب والعداء ضدّ الروس لدى معظم شعوب المنطقة. ثم إن التفاهم الأمريكي مع الروس بشأن مستقبل سورية وفق ترتيبات استراتيجية وبراجماتية بين الطرفين، بحيث يحصل الروس على نصيب مقبول من الأمريكان من الكعكة، يظل أسهل بالنسبة للأمريكان من التفاهم المباشر مع الإيرانيين أو النظام السوري[٩٦٤] .

ومع إعادة سيطرة النظام السوري، بدعم من حلفائه، على مناطق شاسعة من الأراضي التي خسرها خلال السنوات التي تلت اندلاع الأحداث، وجدت "إسرائيل" نفسها أمام واقع استراتيجي جديد، فرض تحديات جديدة على الكيان، ووضعها أمام متطلبات عملية لتحسين وضعها الاستراتيجي؛ فقامت ببناء منظومة العلاقات الاستراتيجية الناشئة مع روسيا، وذلك وفق مبدأ المصالح الأمنية والاستراتيجية المشتركة، كما حاولت الضغط على الإدارة الأمريكية في عهد ترامب، من أجل تبنّي سياسات أكثر حزماً تجاه الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، من أجل تأمين المصالح الأمنية الإسرائيلية، خصوصاً خلال المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراع.

من الممكن القول إن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية، ركزت في بداية الأزمة، على إطالة أمد الصراع بين الأطراف لإنهاكها واستنزافها، مع عدم السماح لقوى المعارضة الثورية الإسلامية المعادية لـ"إسرائيل" بالسيطرة على البلاد، مع الارتياح لبعض فصائل المعارضة التي من الممكن أن تقيم علاقات مستقبلية مع الكيان في حال انتصارها. وفي حال لم يتحقق هذا المسار،

[٩٦٤] محسن محمد صالح، "السياسة الأمريكية في سورية.. جدران الدم"، مرجع سابق.

تبقى تل أبيب مستفيدة من حالة استمرار النظام وإعادة سيطرته على البلاد؛ حيث ترى أنه وصل إلى مرحلة من الوهن والضعف العسكري والاقتصادي لا تسمح له بتشكيل تهديد استراتيجي لـ"إسرائيل"، خصوصاً بعد أن بات يعيش في حالة من الانعزال عن محيطه العربي والإسلامي الشعبي والرسمي.

مع عودة سيطرة النظام على مساحات واسعة من الأراضي السورية، كانت استراتيجية تل أبيب العمل وفق نظرية الردع والمنع الإسرائيليتين، ووفق مفهوم الحرب الوقائية والحرب الاستباقية، على الحدّ من نفوذ إيران وحزب الله في سورية، من خلال منع أو إفشال التموضع العسكري هناك، بالإضافة إلى منع وصول الأسلحة النوعية إلى مخازن حزب الله في لبنان.

لكن هذه الاستراتيجية واجهت عقبات عدة، منها ما يتعلق بقدرة هذه الأطراف (إيران وحزب الله) على التكيف مع الوقت، والقدرة على التعامل مع الخطط والأنشطة العسكرية الإسرائيلية، على الرغم من تكبدها خسائر فادحة في العتاد والأرواح، أو بمعنى آخر مدى قدرة تأثير الفواعل الإسرائيلية على هذه الأطراف، ومنها ما يتعلق بالرؤية الدولية والإقليمية للصراع ومدى التوافق أو التعارض مع الرؤية الإسرائيلية؛ ما شكّل كوابح ومقيدات في كثير من الأحيان.

من الممكن القول أن بعض الأهداف الإسرائيلية قد تحققت في سورية، خصوصاً فيما يتعلق بمنع نجاح ثورة سورية وطنية، غير مرتهنة للخارج، وتضع الكيان الصهيوني على رأس قائمة أعدائها. وفيما يتعلق بمنع تمركز إيران وحزب الله في سورية وانتقال الأسلحة المتطورة إلى حزب الله في لبنان، وفق استراتيجية المنع، فهذا الهدف، على ما يبدو، لم يتحقق بالشكل الذي كانت تريده "إسرائيل"، على الرغم من تصاعد وتيرة الغارات الجوية الإسرائيلية على المواقع العسكرية لحزب الله وإيران في سورية، وكذلك فيما يتعلق باستهداف القوافل العسكرية، التي تزعم "إسرائيل" أنها تنقل أسلحة متطورة إلى حزب الله في لبنان.

يكمن التحدي الجديد أمام "إسرائيل" وجيشها في حالة الاستنزاف التي تعيشها أمام عدة جبهات عسكرية قتالية في وقت واحد، لأن بناء منظومة عسكرية معادية محيطة بـ"إسرائيل"، تشمل القوات التابعة لإيران وحزب الله في سورية ولبنان، والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، تشكل استنزافاً

عسكرياً وقتالياً متلاحقاً لـ"إسرائيل"، يجعلها مطالبة باحتوائها، وعدم التسبب بإنجاحها. وبات على الجيش الإسرائيلي الاستعداد لشن حروب ومواجهات تشمل عدة جبهات في آن واحد.

ويتساءل غرشون هاكوهين Gershon Hacohen، الجنرال الإسرائيلي المتقاعد:

"هل هناك واقعية لطرح السؤال حول التهديد الوجودي لإسرائيل، رغم أنها اليوم أقوى من أي فترة سابقة، وباتت قوة إقليمية، وكما قال إيهود باراك ذات مرة، فإن التهديدات الخارجية عديدة ومتطورة، يحظر الاستهتار بها، لكني على ثقة أن أياً منها ليس لديه القدرة أن يتحول إلى تهديد وجودي على مستقبل إسرائيل وسيادتها"[٩٦٥] .

ويضيف هاكوهين بأن:

الحديث لا يدور عن تهديد وجودي شبيه بما عاشته إسرائيل خلال حرب 1948، لأنه منذ تلك الحرب، لم يبادر الرئيس المصري أنور السادات، ولا حزب الله، ولا حماس، ولا حتى إيران بالاقتراب من هذا التهديد الوجودي على إسرائيل، وإنما الاكتفاء بتحقيق هدف استراتيجي يتمثل بزعزعة نظرية الأمن الإسرائيلي من خلال عمليات عسكرية، لتكبيدها خسائر بشرية فادحة، وإقناعها بأن استمرارها في الاحتلال سيكلفها أثماناً باهظة[٩٦٦] .

ويصح القول أن الاهتمام الإسرائيلي سيبقى موجهاً نحو مخرجات المرحلة الانتقالية من الأزمة السورية، والتي ستشهد صراع إرادات من كافة الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة على الساحة السورية، في محاولة لحصد المكاسب، ولا يغيب ذلك عن أعين القيادة الإسرائيلية التي ستحاول توظيف كافة الإمكانات والعلاقات للحصول على بعض المكاسب، أو على الأقل لمنع تأثيرات الواقع الجديد على الأمن القومي الإسرائيلي؛ خصوصاً فيما يتعلق بالتمركز الاستراتيجي لإيران وحزب الله في سورية.

---

[٩٦٥] Gershon Hacohen, "Israel's New Existential Challenge," BESA Center Perspectives Paper No. 1,277, 4/9/2019, https://besacenter.org/wp-content/uploads/2019/09/1277-Israels-New-Existential-Challenge-Hacohen-English-final.pdf، تاريخ الزيارة٤/٤/٢٠٢٠.

[٩٦٦] Gershon Hacohen, Ibid.

المبحث الثاني

استراتيجية "إسرائيل" في مواجهة التحديات في الجبهتين الشرقية والجنوبية

رأت "إسرائيل" أن ما يجري في المنطقة والإقليم يوفر لها فرصة تاريخية لإنجاز ما لم يتم تحقيقه من أهداف توسعية استعمارية، وراهنت "إسرائيل" على حالة الانقسام العربي العربي، والانشغال بالنزاع العربي الإيراني لتطبيق استراتيجيتها لإدارة الصراع لا لحله، لكنها قامت بفرض حقائق ووقائع مستجدة على الأرض يصعب تجاوزها في أي مفاوضات مستقبلية، بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"[٩٦٧].

لقد أصبحت المفاوضات من أجل المفاوضات، ولمنع نشوء خيارات أخرى، والحفاظ على الوضع الراهن. ومع تراجع شعور "إسرائيل" بمخاطر حقيقية ناتجة عن التغيير في البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، من ناحية احتمال قيام أنظمة قوية تعبر عن إرادة شعوبها وتحمل أيديولوجيات معادية لـ"إسرائيل"؛ فإن الحكومة الإسرائيلية فضّلت الاستمرار في لعبة إدارة مشروع التسوية السلمية، دون سعي نحو حل القضايا النهائية المتعلقة بها. كما فضلت استمرار المراهنة على عنصر الوقت، والاستفادة من البيئة الإقليمية والدولية المتاحة، لفرض المزيد من الحقائق على الأرض، من خلال برامج التهويد والاستيطان ومصادرة الاراضي، ولتحقيق مزيد من التنازلات الفلسطينية[٩٦٨].

ما زالت "إسرائيل" تتعامل مع قطاع غزة كما دأبت منذ سنوات، من منطلق استمرار الوضع على ما هو عليه، وفرض الحصار على القطاع لخنقه لكن دون موته، مع الحرص على تكريس الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، واستمرار التهدئة وتقليص الاحتكاك إلى أقصى حد، مع التلويح بشن حرب لصيانة الردع هناك. أما فيما يتعلق بالعلاقة مع مصر والوضع في سيناء، تدرك "إسرائيل" المكانة التي تتمتع بها الجارة الجنوبية، ولذلك لا ترغب بالصدام مع الجانب المصري، بل تفضل علاقات تعاون وتنسيق خصوصاً فيما يتعلق بمقاربة ملف قطاع غزة والوضع في سيناء.

ومن هذا المنطلق، سوف نتناول في هذا المبحث الذين نقسمه إلى مطلبين، الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الأوضاع في الضفة الغربية من خلال المطلب الأول، كما نتحدث عن

---

[٩٦٧] محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٤-٢٠١٥، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٢٤.

[٩٦٨] محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢-٢٠١٣، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ١١٧.

الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة المواجهة مع قطاع غزة، والتنظيمات الإسلامية في سيناء وإدارة العلاقة مع مصر في المطلب الثاني.

المطلب الأول

الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الأوضاع في الضفة الغربية

قامت "إسرائيل" بالتعامل مع الوضع في الضفة الغربية وفق مسارات سياسية وأمنية، أخذت مع مرور الوقت، تشكل رؤية استراتيجية شاملة وثابة لها أسسها ومتطلباتها، فطريقة التهميش والعزل التي تتعامل بها مع السلطة الفلسطينية بالتوازي مع الإجراءات الاستيطانية التهويدية وضم الأراضي؛ ما هي إلا تطبيقاً لهذه الاستراتيجيات.

وقد استغلت "إسرائيل" حالة الاضطراب التي تعيشها البيئة الإقليمية، وتراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية لتمرير مخططاتها الاستيطانية في الضفة الغربية، وفرض واقع جديد على الأرض يُصبح من الصعب تجاوزه في أي "تسوية سلمية" قادمة. سنتناول هذا الموضوع من خلال الفرع الأول الذي نتحدث فيه عن الاستراتيجية التي اتبعتها "إسرائيل" لفرض الحقائق على الأرض في الضفة الغربية وإنهاء حل الدولتين، أما الفرع الثاني فسنتطرق فيه للاستراتيجية الإسرائيلية لإدارة الأوضاع في الضفة الغربية، خلال عهدي الرئيسين أوباما وترامب.

الفرع الأول

فرض الحقائق على الأرض وإنهاء حل الدولتين مع الحفاظ على التنسيق الأمني

قاربت "إسرائيل" ملف الصراع في الضفة الغربية بطريقة تسمح لها بإدارة هذا الملف وليس حله، وقد ساعدها على ذلك الوضع الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف. وقد اتبعت "إسرائيل" استراتيجيات وتكتيكات ساعدتها على المماطلة والهروب إلى الأمام من أي استحقاقات أو التزامات تجاه الفلسطينيين، سواء ما تم الاتفاق عليه من خلال اتفاقيات أوسلو، أو ما تم التوافق عليه تجاه الفلسطينيين كتجميد الاستيطان وتوسيع نطاق السيادة الفلسطينية على مناطق الضفة الغربية، مقابل إطلاق المفاوضات بين الجانبين. وسوف نناقش في السطور التالية الاستراتيجيات والتكتيكات التي اتبعتها "إسرائيل" لإدارة الصراع وفرض حقائق ووقائع جديدة على الأرض.

أولاً: مركبات استراتيجية التفاوض الإسرائيلي:

ارتكزت استراتيجية التفاوض الإسرائيلية على ثلاث مركبات، وبرزت بشكل جلي في الخطاب السياسي الصادر عن الحكومات الإسرائيلية منذ سنة ٢٠١١، وميزت مواقفها بشكل ثابت. وهي مركبات تمثل تراكماً شمولياً للرؤى التفاوضية الإسرائيلية، ومفاعيل أساسية في الممارسة السياسية اليومية في توجيه العلاقة مع الجانب الفلسطيني.

أ. سياسة الاعتراف بيهودية الدولة:

تشكل سياسة الاعتراف بالدولة اليهودية المركب الأول في الاستراتيجية الإسرائيلية، وتتمثل في مطالبة الطرف الفلسطيني بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي كدولة للشعب اليهودي، أي دولة يهودية. وكمن خطر هذا الاعتراف في إعطاء شرعية لدولة الاحتلال بتطبيق سياسة التهجير والطرد ضدّ الفلسطينيين، الذين يعيشون في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، ويشكلون نحو ٢٠ بالمائة من مجمل عدد السكان في "إسرائيل".

وفيما لم يكن الاعتراف بيهودية الدولة وليد اللحظة في الخطاب السياسي الإسرائيلي، إلا أن رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والذي شغل رئاسة الحكومة الإسرائيلية بشكل متواصل منذ (أذار/ مارس ٢٠٠٨ حتى حزيران/ يونيو ٢٠٢١)، قد وضع مسألة الاعتراف ضمن المطالب "الشرعية" من وجهة نظر إسرائيلية في المفاوضات، رافعاً إياها إلى مصاف قضايا الحل النهائي. وغاية مثل هذه الاستراتيجية الادعاء أن المشكلة ليست في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، بل بأن حقيقة المشكلة أن الفلسطينيين لا يعترفون بـ"إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي.

تهدف سياسة الاعتراف هذه إلى نفي صفة الاحتلال والاستعمار عن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتصفية قضية حق العودة، ومطالب الفلسطينيين في "إسرائيل" وجعل القضية تتمحور حول الاعتراف بالشعب اليهودي. فالحل النموذجي بالنسبة لنتنياهو وللاستراتيجيين اليمينيين تتمثل في تشتيت الصورة وتوسيع دائرة المطالب.

ب. تشتيت الحدود الفاصلة بين الحل المرحلي والحل النهائي:

استندت الاستراتيجية الإسرائيلية إلى سياسة خلط الأوراق، وإيجاد تداخل بين قضايا الحل المرحلي ونظيرتها في المرحلة النهائية، بهدف التهرب من الاستحقاقات التي يجب تحقيقها في كل مرحلة، إذ اتسم المسار التفاوضي منذ سنة ٢٠١١ بمحاولات إسرائيلية جادة للقفز بين القضايا

العالقة وطرح أفكار مرحلية بصيغة حلول نهائية، أو تجاوز بعض القضايا النهائية في المداولات بوصفها قضايا عصية على الحل. وكثرت الدعوات مثلاً إلى الحلول المؤقتة التي تدوم لفترات طويلة، أو القفز إلى فكرة الدولة دون حل للقضايا النهائية المتعلقة بحدود هذه الدولة وسيادتها (دولة مؤقتة).

مثّل خطاب نتنياهو الذي ألقاه في جامعة بار إيلان في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ التحول الأبرز، كما اعتقد الكثيرون في مواقف نتنياهو السياسية. فالرجل القادم من دعاية انتخابية مضادة لعملية التسوية يقرّ قبوله بمبدأ حل الدولتين[٩٦٩]:

• ها إنني أتوجه من هنا إلى قادة الدول العربية وأقول لهم: تعالوا لنتقابل لنتحادث عن السلام ونصنع السلام، إنني مستعد للقائكم في أي وقت، إنني مستعد للحضور إلى دمشق والرياض وبيروت – إلى أي مكان .

• إن رؤيتي السلمية تقضي بأن هناك في بلادنا الصغيرة شعبين يجب أن يتمتعا بحرية ويعيشا جنباً إلى جنب بالجيرة الحسنة والاحترام المتبادل، ولدى كل منهما رايته ونشيده الوطني والحكومة الخاصة به، ولا يهدد أي منهما أمن جاره أو كيانه.

• إذا ما مُنحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح، إلى جانب الدولة اليهودية .

• إن قضية الأراضي ستكون مدار بحث في اتفاق الوضع الدائم، وحتى ذلك الحين لا ننوي إنشاء مستوطنات جديدة أو مصادرة أراضٍ لتوسيع المستوطنات القائمة. غير أن الحاجة تقتضي السماح للسكان بممارسة حياة طبيعية، وتمكين الآباء والأمهات من تربية أولادهم مثلهم مثل أي عائلة في العالم.

في عرضه لمواصفات الدولة الفلسطينية التي يؤيد قيامها، قال إنها دولة منزوعة السلاح، دولة جزئية السيادة في السماء ومحدودة الحرية في توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية، لا تسيطر على حدودها وخصوصاً في غور الأردن، كل ذلك مع بقاء الكتل الاستيطانية، على الأقل، تحت السيادة

[٩٦٩] الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠٠٩/٦/١٤، انظر: https://cutt.us/KdgQr، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

الإسرائيلية وبقاء القدس موحدة إسرائيلية. العالم لن يعارض هذا، فالأمريكيون وفق نتنياهو يقبلون بذلك ويرونه ممكناً، وفي نهاية المطاف هذا أقصى ما قد يستطيع الفلسطينيون الحصول عليه.

اختلفت توجهات نتنياهو في بداية الفترة الثانية من الحكم، عن رئيس الحكومة الأسبق إرئيل شارون، الذي تبنى سياسة حل الصراع من خلال خطوات أحادية الجانب[٩٧٠]، ورأى أنها لم تنطلق من حاجة للعمل من طرف واحد مثلما فعل سلفه؛ بل إنه رأى أن يتم هذا ضمن تفاهم مع الجانب الفلسطيني بحيث تقبض "إسرائيل" ثمنه مسبقاً. في المقابل مثلاً اقترح نتنياهو إعلاناً فلسطينياً صريحاً بإنهاء الصراع، لكن هذ الأمر لم يكن سوى استراتيجية واضحة لإدارة الصراع.

ج. إدارة الصراع:

حاول نتنياهو الذي أدار الحكم في "إسرائيل" منذ آذار/ مارس ٢٠٠٨، الاعتماد على استراتيجية تقوم على الحؤول دون الوصول إلى حل لقضايا الحل النهائي، ويقع في قلب ذلك رفض الانسحاب من المستوطنات الجاثمة على أراضي الضفة الغربية، أو القبول بتقسيم القدس؛ وذلك إرضاء لنهج أحزاب اليمين الإسرائيلي الداعمة الدائمة لنتنياهو، خلال الانتخابات المتعاقبة منذ سنة ٢٠٠٨.

وقد نظر نتنياهو إلى المفاوضات كهدف بحد ذاتها، ليس بالضرورة أن تقود إلى غاية أخرى. فرغم تصريحاته المتكررة أن "إسرائيل" مستعدة للتفاوض، إلا أنه تعمد دائماً إيجاد الأعذار وتقديم المطالب التي تجعل مجرد الذهاب إلى المفاوضات جهداً مرهقاً على الوسطاء الأمريكيين. مثل اشتراطه تجميد الاستيطان مقابل الاعتراف بيهودية الدولة: تجميد مؤقت مقابل اعتراف تاريخي نهائي. برع نتنياهو في إدارة الصراع ليس أمام الفلسطينيين فقط، بل وحتى من خلال استقطابه أحزاب اليمين الإسرائيلي خلال السنوات الماضية، أو في حالة عدم وصول العلاقة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى مرحلة الصدام، من خلال المراوغة وتفريغ الاقتراحات الأمنية من مضمونها أو وضع البيض في سلة الجانب الفلسطيني، وإظهارها بمظهر المعارض أو المعرقل للاقتراحات الأمريكية، مثلاً رفض الصفقة الأمنية التي قدمتها إدارة باراك أوباما في ولايته الأولى؛ والتي تنص على تجميد الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر مقابل الصفقة الأمنية الأمريكية[٩٧١].

---

[٩٧٠] صحيفة الدستور، عمّان، ٢٠٠٤/١/٢٩.

[٩٧١] اوباما يشيد بموافقة نتنياهو على دراسة اقتراح تجميد الاستيطان ثلاثة أشهر، موقع قناة العالم، ٢٠١٠/١١/١٠، انظر: https://cutt.us/ANyu0، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/٤.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية بُنيت كثيراً على إخماد الحرائق المؤقتة التي قد تشكل تهديداً استراتيجياً لمصالح "إسرائيل" السياسية في المستقبل، لذلك فإن الحل الأمثل للجانب الإسرائيلي يكمن في إدارة ناجحة للصراع دون الاضطرار لمواجهة القضايا الحاسمة (القدس، المستوطنات، الحدود، قضية اللاجئين، سيادة الدولة الفلسطينية)، التي تتطلب "تنازلاً".

وعليه فإن واحداً من أهم مظاهر تعامل نتنياهو مع ملف المفاوضات هو حذره الشديد تجاه استفزاز العالم كي لا تدخل "إسرائيل" في المزيد من العزلة، خصوصاً مع الشعور الإسرائيلي المتنامي بأن ثمة عملية نزع لشرعية "إسرائيل" وانتشاراً متزايداً للعداء لها في الأوساط الشعبية والرسمية، وهو ما انعكس احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة ٢٠١٢ وسنة ٢٠١٤، وسنة ٢٠٢١، ومن قبل ذلك تقرير غولدتسون حول الحرب على قطاع غزة سنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والمناقشات التي تلته حول مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين[٩٧٢].

ما يُفضي إليه هذا التحليل هو القول باقتراب نتنياهو من البراجماتية في التمييز بين الأفعال والأقوال، إذ المهم أن لا تبدو تصريحات قاسية ومستفزة بغض النظر عن قسوة الممارسة. مثلاً يتبدى ذلك من خلال تصريحات نتنياهو المتكررة حول أن عمليات البناء الاستيطاني تقتصر في حدود ما يُسميها "المستوطنات الشرعية"، أي التي تعترف بها "إسرائيل" في الضفة الغربية كأمر واقع، وبين البناء خارج هذه المستوطنات التي تُمسى "بؤر استيطانية"، وقد تم بناء آلاف الوحدات السكنية خارج هذه المستوطنات بطريقة سرية وملتوية[٩٧٣].

هذه الضرورة للتمييز بين الأقوال والأفعال، وهي النتيجة الطبيعية لحاجة نتنياهو أخذ المجتمع الدولي بالاعتبار، خصوصاً خلال فترة ولاية باراك أوباما الأولى والثانية؛ فنتنياهو لم يكن يرغب بتفكك ائتلافاته اليمينية، وهو بذلك يفضل بقاءه في الحكم على تقديم تنازلات جوهرية لحل الصراع مع الفلسطينيين، تؤدي إلى خسارته تأييد معسكر اليمين الإسرائيلي.

---

[٩٧٢] Building a Political Firewall Against Israel's Delegitimization, Reut group, paper submitted to 10th Hertzliya Conference, march 2010, see: https://cutt.us/BkFr1
تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٤.

[٩٧٣] الموقع الإلكتروني لقناة الميادين، ٢٠٢٠/١٢/٢٨، انظر: https://cutt.us/4C5Wp، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٤.

ثانياً: تكتيكات "إسرائيل" بخصوص عملية التسوية:

اتبعت "إسرائيل" جملة من التكتيكات التي تساعدها على الحفاظ على الخلطة السحرية التي تجمع بين ما تريده، وبين ما يقبل به المجتمع الدولي أو يغض النظر عنه، وهذه التكتيكات تدور بالضرورة في فلك الاستراتيجية الإسرائيلية التي اتبعها صنّاع السياسة الإسرائيلية في إدارة الصراع؛ فالرؤية الإسرائيلية تنطلق من تصور أن "الصراع غير قابل للحل" ولكنه "قابل للإدارة"، ويمكن رصد أربعة من هذه التكتيكات التي برزت بعد سنة ٢٠١١:

أ. إعطاء انطباع بأن "إسرائيل" مهتمة بتحقيق العملية السلمية:

إعطاء "إسرائيل" انطباعاً بأنها مستعدة للشروع بمفاوضات جدية مع الجانب الفلسطيني في حال رغب في ذلك بدون شروط مسبقة، هذا الانطباع بحد ذاته مهم حتى لو لم ينتج عنه عملية تسوية سلمية حقيقية. لكن من المهم ألا تبدو "إسرائيل" كطرف معرقل لهذا المسار، بل تريد أن تظهر كأنها حريصة على هذا المسار من حيث المبدأ، وأنها مؤيدة للسلام.

ب. ربط ملف تجميد الاستيطان كإجراء من الحلول النهائية:

تحتل مسألة تجميد الاستيطان مكانة مهمة في رؤية الجانب الفلسطيني بالنسبة كمدخل وكشرط للعودة إلى المسار التفاوضي، وهو ما يتعارض مع النظرة الإسرائيلية لإدارة الصراع؛ فعملية النمو والتطوير الاستيطاني قضية بالغة الأهمية بالنسبة لصانع القرار الإسرائيلي، وهي من أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي والتي تتعلق بالحفاظ على الحدود الآمنة وتوسيع العمق الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي الذي تفتقر إليه. من هنا قامت استراتيجية "إسرائيل" للمحافظة على مسار التوسع الاستيطاني وأي مناورة تقوم على "تجميد" أو "تأجيل" العملية الاستيطانية لا تلغي بالنسبة لتل أبيب الحق "المشروع" في تكثيف واستمرار الاستيطان تحت أي ظرف من الظروف[٩٧٤].

وقد عملت "إسرائيل" على الالتفاف على أي تعهد، خصوصاً في عهد أوباما، بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها شرقية القدس المحتلة، مثلاً من خلال الاستمرار السري للاستيطان (كالزعم بأن هذا التوسع هو في إطار النمو الطبيعي لسكان المستوطنات)، أو من خلال الزعم أن النشاط الاستيطاني يتم تحت شرعية تصاريح البناء. وقد قامت "إسرائيل" كمسار موازٍ لتأجيل البت بمصير المستوطنات، بربط هذه القضية بموضوع ربط بحث موضوع مصير هذه المناطق بمصير

[٩٧٤] صحيفة الأخبار، بيروت، ٢٠١٤/٣/١٠.

المناطق المتنازل عليها (كمسألة تبادل الأراضي: ضم المثلث العربي في منطقة أم الفحم وجوارها في "إسرائيل" إلى مناطق السلطة، مقابل ضم المستوطنات إلى السيادة الإسرائيلية)[٩٧٥].

ج. استمرار النشاط الاستيطاني والعمليات الأمنية داخل الضفة الغربية بمعزل عن التعهدات اللفظية:

برع نتنياهو في تفريغ التعهدات اللفظية من فحواها، وتأجيل اتخاذ القرارات المطلوب عليه مواجهتها. وقد سعى إلى الفصل بين الخطاب المعلن والمؤيد لمسار التسوية السلمية والمتجنب بقدر الإمكان للتصادم مع المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية، خصوصاً في عهد أوباما، وبين الخطوات التي تقوم بها سلطات الاحتلال، وما تفرضه من وقائع على الأرض في الضفة الغربية. وهنا دائماً ما نستحضر مسألة تجميد الاستيطان والطريقة التي يقوم نتنياهو بإدارتها. فقد عملت الإدارة الإسرائيلية على التقليل من الخطابات المعلنة حول تكثيف النشاط الاستيطاني، في المقابل كثفت هذه الأنشطة بوتيرة متسارعة ومتواصلة. وقد اصطدم نتنياهو مع المعسكر اليميني الداعم له في الائتلاف الحكومي، في أكثر من مناسبة، بسبب خروج الوزراء اليمينيين عن سياسة الصمت الاستيطاني؛ والتي كان يهدف منها الوزراء كسب شرائح جديدة من المستوطنين في كل عملية انتخابية تجري في البلاد[٩٧٦].

كما استمر النشاط الأمني الإسرائيلي في الضفة الغربية، فتوالت عمليات الاقتحامات العسكرية لمدن وقرى الضفة، كما تسارعت عمليات اغتيال المقاومين تحت إطار "العمليات الاستباقية" و"العمليات الوقائية" بحجة تجفيف منابع المقاومة، وضرب البنية التحتية لفصائل المقاومة في الضفة.

د. عدم إحداث قطيعة مع الولايات المتحدة ومع جهود السلام:

حاول نتنياهو خلال السنوات الماضية الحفاظ على علاقة جيدة مع الإدارة الأمريكية، وذلك من خلال الظهور بمظهر الساعي والمستعد دائماً للسير في مسار المفاوضات. لكن هذه العلاقة

---

[٩٧٥] تقدير موقف، مفاوضات في خدمة الاستيطان والتوسع الإسرائيلي، الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣/٨/١٥، انظر: https://cutt.us/1W9cE، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٤.

[٩٧٦] Spyre, J. 2010, «The Netanyahu Government at its halfway point: Keeping things Quiet.» , Middle East Review of International Affairs, Vol.14, No.3 , pp1 -11. p.7
See: https://cutt.us/4b6Zw، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٧/٤.

شهدت توتراً غير مسبوق مع إدارة أوباما، بسبب عدم الرضى الأمريكي على السلوك الإسرائيلي المُصرُّ على عدم التجميد الفعلي للاستيطان. ولكن ما لبث أن توطدت العلاقة مع البيت الأبيض بشكل غير مسبوق خلال فترة إدارة الرئيس دونالد ترامب منذ مطلع سنة ٢٠١٧، وقد استفاد الجانب الإسرائيلي من هذه الولاية بالحصول على الكثير من المكاسب الاستراتيجية وسلسلة من الإجراءات والقرارات المنحازة بشكل سافر لإسرائيل؛ والتي بدأت بالاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة للكيان الإسرائيلي، ونقل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس الغربية في ٢٠١٧/١٢/٦،[٩٧٧] وإغلاق القنصلية العامة الأمريكية (التي تشكل الصلة الدبلوماسية مع جانب السلطة الفلسطينية) في القدس الشرقية، وإطلاق ما يُسمى بصفقة القرن، وصولاً إلى إبرام معاهدات سلام (تطبيع العلاقات) مع عدد من الدول العربية، وإقفال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن[٩٧٨].

ثالثاً: إدارة الصراع من خلال المسار الأمني:

احتل الجانب الأمني بالنسبة للوضع في الضفة الغربية أهمية كبرى بالنسبة لـ"إسرائيل" وجعل هذا الأمر يحتل المركز في محور العلاقات مع السلطة الفلسطينية، كما عدته من الأمور الأكثر أهمية في أي مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، تحت بند ترتيب العلاقات الأمنية مع السلطة الفلسطينية. وقد شغل بال صانع القرار السياسي والأمني في "إسرائيل" موضوعين مرتبطين بالأمن القومي الإسرائيلي وهما:

أ. التخوف من الإضطرابات الأمنية (العمليات العسكرية) في الضفة والهبة الشعبية:

لم يعد في وسع صانع القرار السياسي والأمني في "إسرائيل" تجاهل حقيقة وجود موقف شعبي فلسطيني فعال، على الرغم من كل أسباب الإحباط، يملك مساحة من "الاستقلال"، الأمر الذي ينطوي على إمكان حصول مفاجآت على خط المواجهة. ومما يرفع درجة خطورة الوضع في "إسرائيل"، أن القيادة السياسية والأمنية باتت تدرك أن "هيبة الأجهزة الأمنية" الإسرائيلية لم تردع الفلسطينيين، وهو ما يفرض عليها أن تأخذ ذلك بالحسبان في كل خطواتها.

تدرج التقارير الإسرائيلية الحملة الدبلوماسية والتحرك الدولي للسلطة الفلسطينية ضمن الأسباب والعوامل المشجعة لحالة الغليان، على الرغم من الاعتقاد الإسرائيلي بأن الغضب الفلسطيني لا

---

[٩٧٧] الموقع الإلكتروني لروسيا اليوم، ٢٠١٧/٢/٣، انظر: https://cutt.us/OjvAv، تاريخ الزيارة، ٢٠١٩/٥/٤.

[٩٧٨] الموقع الإلكتروني لوكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٩/٢/٢٠، انظر: https://cutt.us/BBif0، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٥.

يوجه فقط ضد "إسرائيل" بل ضدّ السلطة، وترى القراءات الإسرائيلية أن حملة المقاطعة الرسمية للمنتجات الإسرائيلية ودعوة القيادة الفلسطينية إلى الانتفاضة الشعبية السلمية أسهمت في اندلاع الهبة[٩٧٩].

ما زالت "إسرائيل" تتبنى نظرية أن ما لا يحل بالقوة سيحل فقط بمزيد من القوة، وتفصل فعلياً بين الاحتلال وبين الهبة، وذلك على الرغم من وجود تقديرات أمنية تحذر من أن إجراءات قاسية أكثر ستؤدي إلى توتر أكبر. وتظهر القرارات القمعية التي اتخذها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر حقيقة أن حكومة بنيامين نتنياهو لا ترى في التطورات التي شهدتها القدس والضفة المحتلتان، سوى "أعمال إرهابية" ينبغي ردعها ومنع تكرارها.

سياسة التكيّف، كخيار إسرائيلي أولي، تبلورت تدريجياً، بعد سقوط الرهان على خمود أو نجاح قمعها في المدى المنظور. وساد الرهان على أن تكون العمليات ليست سوى حدث عابر أو ردة فعل انفعالية، لا تلبث أن تخمد لاحقاً. لكن استمرارها وحفاظها على قدر من الزخم الكمي، كان كافيا لإثارة أجواء الرعب في الرأي العام الإسرائيلي، وفرض على القيادة الإسرائيلية تحديات أمنية وسياسية. لذلك، عملت حكومة نتنياهو على خطوط عدة، متوازية، ومتكاملة. تتضمن إجراءات وقائية، وأخرى قمعية وردعية أو خطاباً سياسياً مدروساً وموجهاً، للجمهور اليهودي الإسرائيلي، وآخر للجمهور الفلسطيني[٩٨٠].

مع ذلك، لا يعني خيار التكيف، البقاء في موقع ردة الفعل، بل يأتي كجزء من استراتيجية أشمل يحتوي إجراءات قمعية مختلفة، تردع الشارع الفلسطيني، أو تدفعه أثمان تبنيه واعتماده خيار الانتفاضة، دون أن تصل الإجراءات إلى انفجار فلسطيني واسع. في غضون ذلك، يأتي رفض القيادة الإسرائيلية تقديم ما تسمّيه تنازلات سياسية لمصلحة الطرف الفلسطيني، كجزء من سياسة الردع بالمنع، وإشعار الشارع الفلسطيني بأن مواصلة الضغوط على الجانب الإسرائيلي، لن تؤدي إلى أي تراجع في مواقف الأخير، ولن تغير من سياسة الاستيطان[٩٨١].

---

[٩٧٩] موقع بي بي سي، ٢٠١٥/١٠/٢، انظر: https://cutt.us/zUTRG، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٤.

[٩٨٠] Michael Kobi and Udi Dekel,"The "Double Game" in the Palestinian Arena: A Platform for Increased Terrorism," INSS Insight. No. 720, July 12, 2015.

[٩٨١] Michael Kobi and Udi Dekel, Ibid.

أما القيادة الإسرائيلية، فتريد أن تثبت خيار التكيف مع الواقع الأمني باعتباره البديل الممكن بين الخيارات الأخرى، بالتوازي مع التأكيد أن الأجهزة الإسرائيلية تعمل على إجراءات إضافية تهدف إلى محاولة تقليص الخسائر البشرية الإسرائيلية. في المقابل، فإن أي تراجع في زخم الانتفاضة سيشكل انتصاراً مدوياً للطرف الإسرائيلي، ويؤكد رهانه على إمكانية الجمع بين الاحتلال والاستقرار الأمني.

تكررت ادعاءات التقارير الاستخبارية الإسرائيلية عن الكشف عن خلايا فلسطينية عسكرية في الضفة المحتلة، الأمر الذي يعكس مدى القلق الأمني الإسرائيلي وخشيته من عودة العمليات المسلحة أو الاستشهادية إلى العمق الإسرائيلي والمستوطنات، بعد غياب استمر سنوات. حالة إعلامية ـ أمنية تأتي في ظل تصاعد العمليات الفردية، التي باتت تأخذ منحى أكثر تنظيماً وتطوراً عن ذي قبل، في الوقت الذي أخفقت فيه أجهزة الأمن الإسرائيلية في وقفها، أو الكشف عنها قبل حدوثها[٩٨٢].

أقرت الحكومة الإسرائيلية إجراءات وقوانين، في محاولة للتصدي لهذا التطور النوعي في عمل المقاومة الشعبية الفلسطينية، أبرزها السعي إلى تشريع قانون سحب حق الإقامة من سكان القدس الذين ينفذون عمليات ضد "إسرائيل"، وكذلك سحب إقامات أهاليهم، وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية، وتصديق رئيس الوزراء الإسرائيلي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ على خطة لتكثيف الوجود العسكري بشكل دائم في مدينة القدس المحتلة، والحفاظ على مستوى عال من التأهب فيها. وتنص الخطة على تعزيز قوات الشرطة بـ ٤٠٠ عنصر، وتحديث الوسائل التكنولوجية التي في حوزتها؛ إذ لم تعد الوسائل التقليدية القائمة على المعلومات الاستخباراتية وسيلة ناجعة في مواجهة هذه الأعمال التي يصعب التنبؤ بها، أو السيطرة عليها[٩٨٣].

وفي تحذير لجهاز الشاباك الإسرائيلي، الذي عبّر عنه رئيسه، نداف أرغمان، في جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن في ٢٠١٧/١٢/٢٤، عن أن الساحة الفلسطينية قابلة للاشتعال والتصعيد، وأن انتفاضة ثالثة "ممكنة"، مشيراً إلى أن الساحة الفلسطينية غير مستقرة " وبالذات بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لدولة إسرائيل" مدعياً أنه خلال عام ٢٠١٧ استطاع الشاباك إحباط ٤٠٠ عملية مهمة كانت معدة لتنفذ في داخل "إسرائيل"، من بينها ١٣ عملية "انتحارية"؛ ثماني

---

[٩٨٢] فادي نحاس، "المشهد الأمني–العسكري"، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٦، ص ١٥٤.

[٩٨٣] فادي نحاس، المرجع نفسه، ص ١٥٤.

محاولات خطف؛ ٩٤ عملية إطلاق نار وتعطيل ١١٠٠ عملية فردية ممكنة، بحسب زعمه، ويردف أنه، في مقابل ذلك "تحت ٥٤ عملية فردية مقابل ١٠٨ عمليات في السنة المنصرمة (٢٠١٦)"[٩٨٤]. كما أشار تقييم معهد الأمن القومي السنوي إلى أن الساحة الفلسطينية تشهد تطورات داخلية، من شأنها أن تتفاعل لتصل إلى تصعيد ضد إسرائيل[٩٨٥].

في المقابل، زعم نداف أرغمان، أنه تم خلال العام ٢٠١٨ إحباط ٤٨٠ عملية كان مزمعاً تنفيذها ضد أهداف إسرائيلية[٩٨٦]. كما شهد العام ٢٠١٨ العديد من العمليات الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية "الجيش والمستوطنين" في الضفة الغربية. وتنوعت هذه العمليات بين الدهس وإطلاق النار والطعن، غير أن الربع الأخير من سنة ٢٠١٨ شهد ارتفاعاً في وتيرة تلك العمليات. وبحسب معطيات الشاباك، فقد وقع في الضفة الغربية ٦٤ هجوماً نفذه فلسطينيون في آب/ أغسطس، و ٧٠ في أيلول/ سبتمبر، و ٩٥ في تشرين الأول/ أكتوبر، و ١١ في تشرين الثاني/ نوفمبر[٩٨٧].

ومع ذلك، فإن تقريراً للجيش يسجل انخفاضاً بسيطاً في العمليات الفلسطينية خلال العام ٢٠١٨ مقارنة بالسنوات الأربع الماضية؛ بواقع ٨٧ عملية في العام ٢٠١٨؛ أي أقل بعشر عمليات عن العام ٢٠١٧، فيما وصل تعداد العمليات في العام ٢٠١٦ إلى ١٦٩ وفي العام ٢٠١٥ إلى ٢١٩. وخلال تلك العمليات قتل ١٦ إسرائيلياً (سبعة جنود وتسعة مستوطنين)، في المقابل قتل عشرون في العام ٢٠١٧، إلا أن تعداد المصابين الإسرائيليين في هذه العمليات كان مرتفعاً نسبياً؛ فقد وصل إلى ١٩٩ جريحاً، وهو أكثر بثلاثين من تعداد الجرحى في العام ٢٠١٧. والملاحظ ارتفاع نسبة عمليات الطعن التي وصلت إلى ١٧ عملية مقارنة مع ٥ في العام ٢٠١٧، بينما سجل العام

---

[٩٨٤] نوعام مير، "رئيس الشاباك: أحبطنا عام ٢٠١٧ (٤٠٠) عملية تخريبية"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٧/١٢/٢٤.

[٩٨٥] شلومو بروم وعنات كورتس، تقييم استراتيجي لإسرائيل ٢٠١٧-٢٠١٨، معهد الأمن القومي الإسرائيلي.

[٩٨٦] عاطف أبو سيف، إسرائيل والمسألة الفلسطينية، في كتاب التقرير الاستراتيجي ٢٠١٩، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٩، ص ٣٠.

[٩٨٧] تصعيد في الضفة: الاحتلال يحاول فهم العمليات الأخيرة، موقع عرب٤٨، ٢٠١٨/١٢/١٣.

الماضي ٢٠٥٧ حادثة رشق حجارة وفق تقرير الجيش، الذي ادعى تنفيذ ٣١٧١ عملية اعتقال، وصادر ٤٠٦ بندقية، وأكثر من مليوني شيكل[٩٨٨].

من الممكن القول، في ظل غياب رؤيا واستراتيجية سياسية نحو تسوية حقيقية مع الجانب الفلسطيني، ستستمر الذهنية العسكرية، مسيطرة ويبقى الموقف السائد هو ضرورة جهوزية الجيش لإمكانية حدوث زعزعة وتفكك أمني ومواجهة مع الفلسطينيين، نتيجة تطورات محتملة خصوصاً بعد إعلان صفقة القرن. وليس صدفة، أن هناك تقديرات أمنية إسرائيلية، تتوقع بأن السلطة الفلسطينية ستبدأ بفقدان السيطرة على مناطق الضفة الغربية، والدخول في مرحلة الانهيار في الأعوام القادمة.

في المنظور الاستراتيجي، ليس من الممكن لأمد بعيد التمسك بسياسة رد الفعل وتفضيلها على مبادرة وبلورة واقع أكثر استقرارا بالنسبة إلى "إسرائيل". ستبقى الضفة الغربية هي الجبهة الاستراتيجية الأخطر، وستشكل أبرز التحديات المقلقة لـ"إسرائيل"، في ظل تراجع السيطرة الاستخبارية، وتعاظم سياسة العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، مثل التوسع الاستيطاني، والاعتقالات وهدم البيوت، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، التي تدفع جميعها باتجاه تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية[٩٨٩].

ب. الحفاظ على ركيزة التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية:

يُجمع السياسيون والأمنيون الإسرائيليون، وعلى تنوّع واختلاف توجهاتهم، على أهمية المحافظة على التنسيق الأمني كمكسب استراتيجي إسرائيلي، حتى في حالات إعلان القطيعة بين الطرفين، لا ينفك أن يؤكد الجانب الإسرائيلي على أن التوتر في العلاقات لا يشمل المستوى الأمني. إلى جانب ذلك يمكن ملاحظة الازدياد في نبرة تحميل المسؤوليات، وإلقاء اللوم على السلطة الفلسطينية خاصة من نتنياهو وأقطاب اليمين الإسرائيلي حول ما يسمونه التحريض على "إسرائيل"، لكن دون المغامرة والحديث عن إسقاطها أو إنهائها من قبل "إسرائيل" وذلك كما سنوضح لاحقاً.

---

[٩٨٨] The times of Israel, 31/12/20218, IDF sees drop in West Bank terror attacks for 4th consecutive year, see: IDF sees drop in West Bank terror attacks for 4th consecutive year | The Times of Israel، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

[٩٨٩] فادي نحاس، المشهد الأمني–العسكري، التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٣٥.

تعتمد "إسرائيل" الوظيفة الأمنية كمقياس لمدى كفاءة السلطة، وما يمكن أن تقدمه لها "إسرائيل" من تنازلات في المقابل. ولكن مع مضي الوقت والتعثر المستمر في المفاوضات، تبين أن سقف هذه "التنازلات" لا يقارب الحد الأدنى الذي يمكن للسلطة القبول به، ما دفع السلطة للتفكير في جدوى استمرار التنسيق الأمني، وخصوصاً في ضوء الرفض الشعبي والفصائلي لهذا أصلاً.

ووفق التقديرات الأمنية الإسرائيلية، على الرغم من إعلان السلطة المتكرر عن وقف التنسيق الأمني، فلن تقدم فعلاً على وقف هذا التنسيق بصورة تامة، بحسب تجاربهم السابقة، نتيجة اقتناعها بعدم قدرتها على تحمل الثمن الباهظ الذي قد تدفعه نتيجة لذلك، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي. ولكن ذلك لا ينفي إمكانية خفض مستوى التنسيق الأمني تدريجياً، أو تراكم عوامل ضغط تتسبب بوقفه بغير إرادة السلطة أو إسرائيل[٩٩٠].

خلاصة القول، أن الجيش الإسرائيلي يفتقر في واقع الحال إلى الأدوات المناسبة للقضاء على المقاومة الفردية، وعدم جدوى القرارات الردعية بفرض مزيد من الحصار وزيادة الضغط الميداني والقمعي.

هذا الأمر الذي دعا قيادة الجيش إلى رفع توصيات إلى الحكومة الإسرائيلية، مطالبة بتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين، وخفض السن المحددة لمنح تصاريح العمل للشباب في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، بالتوازي مع السعي إلى تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية وتزويدها بالسلاح والمركبات المحصنة والسريعة، لضمان نجاحها في التنقل السريع وقدرة أجهزتها على مواصلة دورها في منع الاحتكاك بين الفلسطينيين وبين قوات الاحتلال والمستوطنين، عند خطوط التماس في الضفة الغربية المحتلة.

ترفض الحكومة الإسرائيلية قبول تقديرات عدد من مراكز الأبحاث حول كيفية التعاطي مع القضية الفلسطينية، متمسكة بأن القضية الفلسطينية قابلة للإدارة، وأن حالة الفتور والتباعد إلى حد القطيعة الدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية لن تؤدي إلى تصاعد الغليان والغضب الشعبي لدرجة

---

٩٩٠ Anat Kurz and Shlomo Brom (Eds), "Strategic Survey for Israel 2015-2016." INSS Insight, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2016.

حدوث انتفاضة جديدة[٩٩١]، لذا، تكتفي بالحفاظ على تنسيق أمني واستخباراتي مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

ووفق التقديرات الأمنية الاستراتيجية لا توجد رغبة لدى السلطة الفلسطينية في اندلاع انتفاضة ثالثة[٩٩٢]. لكن في حال اندلاع الانتفاضة، لن تنجح قوات الأمن الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية في وقف هذه الانتفاضة والعمليات، ولا حتى في خفض وتيرتها وتخفيف حدتها. وبحسب التقديرات العسكرية فإن محور ومركز الاحتكاك سيكون في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وفي مدينة الخليل والقرى المجاورة لها. ويخشى من اندلاع انتفاضة ثالثة تكون واسعة النطاق لجهة مشاركة عشرات آلاف الفلسطينيين في التظاهرات. ولهذا، لا تستبعد التقارير سيناريو مواجهات مع قوات الأمن الفلسطينية، بل القيام بمحاكاة عدوان جديد على غرار "السور الواقي" في العام ٢٠٠٢[٩٩٣] .

وفي هذا السياق، اعتبرت وثيقة الجيش الإسرائيلي، التي نُشرت في أواخر سنة ٢٠١٧، أن الساحة الفلسطينية هي الأكثر قابلية للاشتعال، مقارنة بانفجار الجبهات الأخرى (إيران وحزب الله وسورية). ورغم أن الوثيقة أشارت إلى أنه قد يكون لحماس دور متوقع ومهم في سيناريو إشعال الضفة الغربية، فإنها أوصت أيضاً بالتحضر لسيناريو مواجهة كاملة مع أجهزة الأمن الفلسطينية، كما سبق وحدث في الانتفاضة الثانية. وتذكر الوثيقة أيضاً خطر "المهاجم الفرد"، كما جسدته انتفاضة السكاكين في ٢٠١٥، ومن هنا حاز وزناً أكبر من العمليات المنظمة[٩٩٤].

الفرع الثاني

الاستراتيجية الإسرائيلية لإدارة الأوضاع في الضفة الغربية في عهدي أوباما وترامب

شهدت العلاقة بين "إسرائيل" والإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما حالة من التوتر نابعة عن اختلاف في الرؤى والتكتيكات لمقاربة الموضوع الفلسطيني والملف الإيراني؛ إلا أن ذلك

---

[٩٩١] Amos Yadlin and Kim Lavi, A Framework Strategic for the Palestinian-Israeli Arena. A special publication for The Institute National Security Studies, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, August 2018.

[٩٩٢] Anat Kurz and Shlomo Brom (Eds), "Strategic Survey for Israel 2015-2016," op. cit.

[٩٩٣] الجزيرة.نت، ٢٠١٢/٢/٢٧، انظر: https://cutt.us/2X5RW، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

[٩٩٤] جوني منصور، المشهد الأمني –العسكري، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٨، مركز مدار، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٤٠.

لم يؤد إلى فرض عقوبات أو إجراءات تجاه الإدارة الإسرائيلية، فالقطيعة إن صح التعبير كانت على المستوى السياسي والاختلاف كان على المستوى التكتيكي، ولم يكن على المستوى الاستراتيجي، فالرفض الأمريكي للخطوات الأحادية الجانب من قبل "إسرائيل" تجاه الوضع في الضفة الغربية لم يقترن بعقوبات رادعة أو إجراءات زاجرة، بل اقتصرت على الإدانة والعتاب في أحسن الأوقات، والاستثناء الوحيد كان في رفض الجانب الأمريكي في أواخر عهد أوباما ٢٠١٦، استعمال حق النقد (الفيتو) ضدّ مشروع قرار قُدم إلى مجلس الأمن الدولي يُدين الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

ومع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية أصبح هناك حالة من التجانس التكتيكي والاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب لم يسبق لها مثيل خلال حقبات ماضية، وقد تُرجم هذا التماهي من خلال القرارات المصيرية التي قدمها ترامب كهدية لنتنياهو وإسرائيل خلال عهده؛ كان أهمها قضية الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل السفارة إليها، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وأخيراً تُوجت بإطلاق ما يُسمى "بصفقة القرن" التي تعكس وتتبنى الرؤية اليمينية الإسرائيلية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي، بداية من تشجيع عملية ضم أراضي الضفة الغربية ووصولاً إلى تبني وقيادة قطار التطبيع العربي الإسرائيلي.

وبناء على ذلك، سوف نسلط الضوء على هذه الأمور في السطور التالية.

أولاً: المسار التفاوضي واستراتيجية فرض الوقائع على الأرض وتوسيع الاستيطان وخطط الضم خلال عهد باراك أوباما:

عمل صانع القرار الإسرائيلي في الفترة ٢٠١١ –٢٠٢١، على الاستفادة القصوى من البيئة الدولية والإقليمية والمحلية لوضع أهداف وبلورة استراتيجيات وتكتيكات تساعد على تحقيق هذه الأهداف. ومقابل كل ظرف أو متغيرات خارجية أو داخلية كان هناك تطوير وتكييف للتكتيكات الإسرائيلية بما يمكنها من تحقيق أقصى وأفضل مردود "إيجابي" لصالح الاستراتيجيات الكبرى.

أ. **الاعتراف بـ"إسرائيل" دولة يهودية:**

طرح نتنياهو موضوع الاعتراف بيهودية "إسرائيل" بشكل مكثف في عهده الجديد كأساس للتوصل إلى حل مع الفلسطينيين. لم يجلب نتنياهو جديداً في زعمه بأن عدم الاعتراف يشكل

"عائقاً" أمام تحقيق سلام فلسطيني– إسرائيلي، إذ إن الساحة الأكاديمية في "إسرائيل" كانت تعج بمثل هذه الادعاءات والمناظرات التي تجعل من تحقيق يهودية الدولة شرطاً لتحقيق السلام.

ولقد ارتكز جل هذا النقاش الأكاديمي والفكري على العوائق النفسية، واستحضار الروايات التاريخية المتناقضة والمتصارعة، والعوائق الذهنية والقيمية ومفهوم العدل المختلف أمام تحقيق المصالحة بين "الشعبين"، واستعملت الأدبيات هذه الأبعاد كعوائق أمام المصالحة وليس التسوية. إلا أن نتنياهو استطاع أن ينقل هذا النقاش إلى الساحة السياسية وبقوة. والملاحظ أنه استعمل كلمة "المصالحة" بدل "التسوية" في فهم نتنياهو لغاية العملية السلمية، دون أن يعني هذا تحولاً فكرياً، بل لأنه يفهم صعوبة تحقيق "المصالحة" على الجانبين، ويدرك قدرتها على إفشال المفاوضات والتوصل إلى حل.

تراجع نتنياهو عن الأساس الذي سارت وفقه الحكومات الإسرائيلية السابقة في المفاوضات، والتي انطلقت من أنه يجب التوصل إلى اتفاق حول الحدود أولاً. أراد نتنياهو وضع أسس جديدة لبدء المفاوضات لا تنطلق من ترسيم الحدود، وإنما البدء بالتفاوض على الترتيبات الأمنية والاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي أي الاعتراف بيهودية الدولة. ويشكل هذا المطلب ترتيباً جديداً لأولويات التفاوض الإسرائيلية، وإضافة قضية جديدة إلى القضايا الجوهرية[٩٩٥].

فهم نتنياهو أن موضوع الاعتراف الرمزي بما يجمل من دلالات تاريخية بحق اليهود على الأرض هو تعويض عن قبول اليمين بتقسيمها. وقد أكد نتنياهو على مطلب الاعتراف في خطابه في جامعة بار إيلان في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وفي خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في تموز/ يوليو ٢٠١٠ وفي خطاب التهنئة السنوي للشعب اليهودي في رأس السنة اليهودية.

ينطلق خطاب الاعتراف من اعتبار أن جوهر الصراع يعود إلى العام ١٩٤٨ وليس في ١٩٦٧. يعتقد نتنياهو أن نزع الشرعية عن "إسرائيل" والذي أصبح مكثفاً في السنوات الماضية يعود إلى عدم اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل". ففي لقاء أجراه في كانون الأول ٢٠١٠، أي بعد أن فشلت الجهود لاستئناف المفاوضات بعد رفض الحكومة الإسرائيلية تمديد تجميد الاستيطان، قال "حتى لو

---

[٩٩٥] شيري طال–لاندمان، "تجديد نتنياهو"، مجلة "مباط عال"، العدد (٢٠٨)، أيلول.. وحول تطور موضوع الاعتراف في الأجندات الاسرائيلية انظر: شيري طال–لاندمان: "العامل الخامس": المطلب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية" مجلة "عدكان استراتيجي"، المجلد الثالث، العدد الثالث، ٢٠١٠، ص: ١٢١ –١٣٥.

نجحنا في الوصول إلى سلام، فإن التعرض لشرعيتنا سوف يستمر، لأن جذوره ليس أحداث ١٩٦٧، بل جذوره (أي نزع الشرعية) يعود إلى أحداث ١٩٤٨، الهجوم ضد وجود الدولة اليهودية... هنالك محاولة لمنع اليهود أن تكون لهم دولة..."[٩٩٦].

يدرك نتنياهو جيداً معنى مطلب الاعتراف وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية، فاعتراف فلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، ولن يكون هنالك معنى للتفاوض حول هذا الموضوع، كما أنه يحصل على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية والحقوق اليهودية في القدس وفي الضفة الغربية، وانعكاسات ذلك على موضوع السيادة والمستوطنات في الضفة الغربية. يدرك نتنياهو أن الفلسطينيين يدركون ذلك، لهذا فهو يدرك أن مطلب الاعتراف معناه إفشال المفاوضات حتى قبل بدئها.

ب. الدولة المؤقتة منزوعة السلاح:

إن دولة نتنياهو التي يراها للفلسطينيين بالطبع لا تلبي الحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية فهي دولة منزوعة السلاح، ولا تقوم على كامل أراضي الضفة الغربية، كما إن مقدرتها على ممارسة سيادتها على منافذها المختلفة محدودة.

يعتقد نتنياهو أن ضمان نزع السلاح عن الدولة الفلسطينية يجب أن يتم تحت إشراف قوات الأمن الإسرائيلية، وليس من خلال مراقبين دوليين. كما يرى أن تمرير السيادة لهذه الدولة يجب أن يتم عبر فترة زمنية طويلة تحددها الاحتياجات والتطورات الأمنية على الأرض. وعندما يتحدث نتنياهو عن دولة فهو لا يقصد "الدولة" بحسب ما يتحدث عنها أوباما، وبالتأكيد ليس كما يطالب بها الفلسطينيون[٩٩٧]، وعلى ضوء ذلك فإن دولة نتنياهو ليست إلا هروباً إلى الأمام من الاستحقاق التاريخي للفلسطينيين بدولة مستقلة، وهو محاولة من قبله لفرض حلول مرحلية تعفيه من ثقل الاستحقاق النهائي، وتتحول مع الوقت إلى واقع نهائي وأبدي، كما أن الحل النهائي بصيغه المتداولة لا يضمن رقابة إسرائيلية على نزع سلاح الدولة الفلسطينية أو مراقبة سيادتها والسيطرة على تطور هذه السيادة[٩٩٨]. من هنا فإن نتنياهو قدم اشتراطات جديدة تجعل موضوع الدولة

---

[٩٩٦] صحيفة هأرتس، ٢٠١٠/١٢/٢٠.

[٩٩٧] زكي شالوم، "بين المطرقة والسندان: حكومة نتنياهو عشية تجديد المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين"، مجلة "مباط عال"، العدد (١٩٢)، ٢٠١٠.

[٩٩٨] شلومو بروم، "المسار الفلسطيني الإسرائيلي"، عدكان استراتيجي، المجلد (١٢)، العدد (٣) ، ص ٣٨، ٢٠٠٩.

الفلسطينية صعب التحقيق، لأن إقامة دولة بالمفهوم المتعارف عليه أو كما يريده الفلسطينيون يشمل سيادة كاملة لهذه الدولة، ويمنع دولاً أخرى من التدخل.

ج. **قضية تجميد الاستيطان والمفاوضات:**

ثابر الفلسطينيون على موقفهم من موضوع تجميد الاستيطان كشرط للتفاوض. لقد وضعوا ثلاثة شروط قبل ذهابهم إلى واشنطن لإطلاق المفاوضات المباشرة، تمثل **الشرط الأول** في أن يكون التفاوض على أساس حدود حزيران ١٩٦٧ مع تبادل أراض بحدود ضيقة يتفق عليه الطرفان، أما **الشرط الثاني** فتمثل في وضع جدول زمني محدد للمفاوضات، وفي هذا المطلب أدرك الفلسطينيون أن نتنياهو قد يجري المفاوضات إلى أجل غير مسمى، أما **المطلب الثالث** فكان الاستمرار بتجميد الاستيطان حتى بعد انتهاء المدة الأولى في الـ ٢٦ من أيلول ٢٠٠٩ [٩٩٩] .

مع بدء المفاوضات جاء الطرف الإسرائيلي باستراتيجية واضحة، ففي الوقت الذي طالب فيه الفلسطينيون بتأييد أمريكي ببدء المفاوضات على الحدود، طالب نتنياهو الانطلاق أولاً من خلال مسألة الاعتراف بالدولة اليهودية، وذلك على الرغم من أن التجارب التاريخية تشير إلى أن الصراعات السياسية تحل أولاً، ومن ثم يتم الحديث عن القضايا السياسية الجوهرية وليس قبل ذلك.

ويصح القول هنا إن جل النقاش حول المفاوضات تمركزت حول، أو كانت ردة فعل على، الجهود الأميركية (في عهد الرئيس أوباما) لتجميد الاستيطان قبل الشروع في أية مفاوضات. رأى الفلسطينيون أن المستوطنات تشكل عائقاً أمام الدولة الفلسطينية، وليس من الحكمة الاستمرار في التفاوض حول هذه الدولة، فيما بناء المستوطنات ينهش جسدها تحت التخدير والمعالجة. وعليه فقد ذهب الفلسطينيون مرغمين للمفاوضات مقابل تعهد أميركي بتمديد تجميد الاستيطان، وهو التمديد الذي فشلت الإدارة في الحصول عليه من نتنياهو رغم كل المغريات التي قدمت له. وكعادته، حاول نتنياهو تصوير انطلاق المفاوضات في المرحلة الأولى في شرم الشيخ في ٢٠١٠/٩/١٤ على أنها انتصار له، فقد اعتبر انه استطاع ان يبدأ المفاوضات بدون شروط مسبقة كما أراد الفلسطينيون[١٠٠٠]، وبذلك قام بإرضاء طرفي حكومته حزب العمل وشركاؤه من اليمين، إلا

---

[٩٩٩] شلومي بروم، "تجديد المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين: الصعوبات في الطريق"، مجلة "مباط عال"، العدد (٢٠٣)، آب/ أغسطس ٢٠١٠.

[١٠٠٠] أوباما والسلام.. سبع سنوات عجاف، الجزيرة.نت، ٢٠١٥/١١/١٢، انظر: https://cutt.us/VsTJF، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

انه برفضه الصفقة الأميركية لتمديد تجميد الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر أخرى، قام عملياً بإفشال المفاوضات، بل سارع إلى البناء في المستوطنات وتسريع عجلة تهويد القدس.

د. تبلور مخططات الضم الإسرائيلية:

بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق "ج" إلى "إسرائيل"، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية (فكرة الدولة المؤقتة)، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة. فمن ناحية اليمين الاستيطاني فإن ضم مناطق "ج" إلى "إسرائيل"، و"التنازل" عن جزء من "أرض إسرائيل" التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية، هو الرد على الخطاب الذي يخشى من تشييد دولة ثنائية القومية إذا استمر اليمين في سياسته الهادفة إلى عدم الوصول إلى تسوية، خصوصاً وأن منطقة "ج" تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية وتحتوي على ١٠٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين[١٠٠١].

إسرائيلياً، لم تقدم "إسرائيل" على أي تحول ملحوظ في مواقفها السياسية، بل إن قراءة الخطاب السياسي الإسرائيلي الرسمي الحاكم تقود إلى نتيجة مفادها أن "إسرائيل" أصبحت أكثر بعداً، وربما أقل رغبة في تحقيق اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وأن مقولة إدارة النزاع لا حله، تعمقت أكثر وأخذت أبعاداً جديدة تقترح بأن الوضع الراهن هو أفضل الصيغ التي يمكن من خلالها إدارة النزاع، لذا وجدت "إسرائيل" صعوبة في تقبل أي تعديل على السياق الفلسطيني العلائقي معها مثل تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، كما أن صفقة تبادل الأسرى سنة ٢٠١١ جاءت ضمن سياسة احتواء قطاع غزة، وربما الرد على ما تقول عنه "إسرائيل" أحادية التصرف الفلسطيني، ولم تنتج مثلاً أي تحول جوهري في التعامل مع القطاع وحماس.

هـ. الحفاظ على الوضع السياسي القائم:

تميزت استراتيجية "إسرائيل"، في عهد أوباما، بالسعي للحفاظ على الوضع السياسي القائم بالتوازي مع العمل على تغيير المعالم الديمغرافية والاقتصادية والاستيطانية على الأرض بهدف فرض سياسات الأمر الواقع. اختيار الحفاظ على الوضع الراهن جاء كونه أفضل إسرائيلياً من أي

[١٠٠١] As'ad Ghanem and Mohanad Mustafa and Salim Brake, Israel in the Post Oslo Era Prospects for Conflict and Reconciliation with the Palestinians, 2019, p23.

وضع آخر[١٠٠٢]، ولأن تحريك الوضع الراهن مع الفلسطينيين ولو قيد أنملة قد يَترتب عليه التزامات يجد نتنياهو نفسه غير ملزماً بها، إما لأنها تعرض تحالفه للتصدع، أو لأنها تتعارض مع قناعاته السياسية والفكرية، ولأن الوضع الحالي لا يكلف "إسرائيل" أي ثمن سياسي أو أمني أو اقتصادي، حتى لو تراجعت علاقاتها بعض الشيء مع حلفائها التقليديين مثل الولايات المتحدة وأوروبا. ويمكن الادعاء أن حكومة نتنياهو عملت وفقًا لخلاصة تقرير القاضي أدموند ليفي حول الاستيطان، والذي يرتكز على الادعاء أن المناطق الفلسطينية لا تعرف كمناطق محتلة، ويحق لـ"إسرائيل" البناء فيها دون أن يشكل ذلك تناقضاً مع القانون الدولي[١٠٠٣].

لا يحدث التحول في السياسات والمواقف الإسرائيلية بما يتعلق بالمسألة الفلسطينية بفراغ، ولا يتعلق فقط بحسابات سياسية داخلية أو اعتبارات حزبية، إذ إن تحولاً بهذا الحجم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل سياسية واقتصادية وأمنية إضافية، تحصل في البيئة الداخلية والإقليمية والعالمية. لذلك كان التحول مرتبطاً بالتحولات في القناعات الإسرائيلية ومواقف المجتمع والنخب؛ وما يحدث في الدول العربية، وانهيار المنظومة العربية التقليدية التي تعاملت معها "إسرائيل" منذ إقامتها؛ ومنها ما يحصل في البيئة الأوروبية والأميركية والعالمية. وقد سهل واقع هذه المحاور في العام ٢٠١٢ على "إسرائيل" التهرب العلني من العودة الى طاولة المفاوضات والحفاظ على الحالة السياسية كما هي، وانتهاج سياسة تغيير الواقع على الأرض بما يخدم "إسرائيل"، وفي الوقت ذاته عدم الإعلان رسمياً عن موت المفاوضات، ومنع تفكك السلطة الفلسطينية.

و. الانتقال من حالة "لا شريك" إلى حالة "لا حل ممكن":

في هذا الواقع، انتقل النقاش داخل النخب السياسية الإسرائيلية، خلال عهد أوباما، من حالة "لا شريك" وصارت مكونات الأفكار المتداولة تنطلق من "لا حلّ" التي تبناها نتنياهو، إلى حالة أن الحلّ غير ممكن مع الفلسطينيين في ظل الوضع الراهن، لذا لا حاجة للبحث عنه. فالرئيس عباس، من وجهة نظر إسرائيلية، يرفض مشاريع التسوية المستندة إلى خطوط الرابع من حزيران

[١٠٠٢] راجعوا مثال، عانات كورتس، ٢٠١٢ إسرائيل والسلطة الفلسطينية: خطوط متوازية لا يمكن أن تلتقي، "عدكان استراتيجي، ١٤(٤)؛ شلومو بروم، ٢٠١٢،"الإسرائيل والفلسطينيين: بدائل للسياسات بغياب إمكانية لاتفاق دائم"، عدكان استراتيجي ١٥(٢).

[١٠٠٣] ايتمار فليشمان، "تقرير القاضي ليفي: لا يوجد احتلال، يمكن شرعنة البؤر الاستيطانية"، مقال نشر على موقع y.net ٢٠١٣/١/٩.

١٩٦٧ وهو لا يختلف عن حماس في ذلك. وهو بدلاً من أن يفاوض "إسرائيل" على أساس الأرض مقابل السلام، فإنه يفاوضها على أساس الأرض مقابل "الإرهاب"، وهو غير معني بالمفاوضات ويرفض الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي[١٠٠٤].

والنتيجة كما يقترح، على سبيل المثال الوزير موشي يعلون، أن دولة فلسطينية غير ممكنة على الأقل في الوقت الراهن، وأن لا مشكلة من بقاء الوضع الحالي بشأن المفاوضات والصراع مدة مائة عام أخرى[١٠٠٥]، ولا يمكن الانسحاب من ميلمتر واحد من أراضي ١٩٦٧ لصالح الفلسطينيين مستهجناً كيف يمكن التفكير في ترحيل اليهود من أماكن سكناهم[١٠٠٦].

مع فشل مبادرات وزير الخارجية الأمريكية جون كيري خلال سنة ٢٠١٣، التي ركزت على جمع الفلسطينيين والإسرائيليين حول نقطة توافق لانطلاق مفاوضات أكثر جدية ومنهجية، ترافقت هذه المبادرات، ومع تكثيف الجانب الإسرائيلي مع فرض وقائع وإجراءات على الأرض؛ من حيث تزايد كمي ونوعي في البناء والتوسيع في المستوطنات، كما في إقامة مستوطنات جديدة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وتحريض مسؤولين في حكومة نتنياهو على القيادة الفلسطينية. وما أن فشل كيري في رأب الصدع حتى بات للعلن، وبسرعة، حجم الاحتقان والتوتر الذي لم ينجح كيري في ترويضه. فحمل الفلسطينيون ملفهم إلى المؤسسات الدولية، وزادوا من وتيرة عملهم الدبلوماسي في العواصم والبرلمانات العالمية، ومن جهة ثانية شددت "إسرائيل" من إجراءاتها وقمعها للمدنيين الفلسطينيين، خاصة في مدينة القدس.

استمرت السياسة الإسرائيلية، خلال سنة ٢٠١٤، التي ترتكز على التوسع الاستيطاني والاستيلاء على الأراضي، خاصة في القدس، وفي محيطها، كما في منطقة غور الأردن، من أجل ضمان فرض أكبر قدر من الحقائق على الأرض. وترسخت لدى الجانب الإسرائيلي قناعة بأن ما تحرزه على الأرض لا يشكل عقبة أمام المفاوضات، بل يصبح جزءاً منها، وهي فلسفة يمكن تتبع جذورها في مجمل سياسات "إسرائيل" خلال السنوات العشرين الماضية من عمر عملية التسوية، لكنه تجلى بصورة أوضح مع شعور "إسرائيل" بأن فرصة فرض حلّ على "إسرائيل" كادت أن تنجح من خلال الضغوطات التي مارسها السيناتور الأمريكي جون كيري. وبات هناك إجماع داخل

[١٠٠٤] يعلون: لا يوجد فرق بين أبو مازن وخالد مشعل، صحيفة الأيام، رام الله، ٢٠١٢/١٢/١٠.

[١٠٠٥] الأيام، رام الله، ٢٠١٢/٦/١٥.

[١٠٠٦] يعالون: عباس لا يختلف عن حماس، صحيفة الأيام، رام الله، ٢٠١٣/١/١٣.

الحكومة الإسرائيلية وتوافق كبير في المجتمع الإسرائيلي، على هذه السياسات، وعدم الحاجة لتنشيط المفاوضات، وعدم الرغبة بالوصول إلى اتفاق سلمي مع الفلسطينيين.

في ضوء انهيار العملية التي قادها كيري، وفشلها في رأب الصدع، اعتمد نتنياهو على جملة من المقاربات في إدارة علاقته مع الفلسطينيين، تمثل أبرزها في التالي:

أولاً: الصراع ميداني وليس سياسياً، وهي قناعة متجذرة في وعي نتنياهو منذ ولايته الأولى.

ثانياً: إنها استراتيجية "لا حل" التي يؤمن بها نتنياهو إيماناً مطلقاً، بل إدارة الصراع.

ثالثاً: العالم مشغول بقضايا أهم من الصراع مع الفلسطينيين.

ز. تراجع دعم "إسرائيل" لمشروع "حل الدولتين":

هيمنت على الخطاب الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥ جملة من المقولات التي تعبر عن تحولات مهمة فيما يتعلق بمعادلة حل الدولتين؛ هناك تراجع كبير في دعم فكرة الدولة الفلسطينية، يتبعه يقين متنام بعدم جدوى وجود مثل هذه الدولة أو ضمانتها، فالدولة الفلسطينية لم تعد فكرة عملية[١٠٠٧]، كما أن نموذج الدولتين لم يعد قابلاً للتطبيق، بعد سنوات من خراب شرق أوسطي جهادي، فما كان ربما صحيحاً في العام ٢٠١٠ يبدو سخيفاً وقديماً اليوم[١٠٠٨]. بل إن فكرة حل الدولتين بدأت تتراجع بشكل ملحوظ لدى أقطاب اليسار الإسرائيلي. فيمكن من متابعة تطور مواقف حزب العمل ورئيس المعارضة إسحاق هيرتسوغ تلمس التغيير الكبير باتجاه الانفصال عن الفلسطينيين دون الحاجة للاعتماد علىّ حل الدولتين؛ يقول هيرتسوغ: "أريد أن انفصل عن أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين وبأسرع وقت ممكن، سنقيم جداراً كبيراً بيننا. هذا هو التعايش الممكن الآن. جدار حول الكتل الاستيطانية والانفصال عن القرى الفلسطينية من القدس.. قد سبق أن ثبت أن تقليص اكتظاظ السكن وزيادة الرفاه الاقتصادي يهدئان الوضع ويقللان الإرهاب.. سيبقى الجيش الإسرائيلي الجيش الوحيد غربي نهر الأردن." وكان مؤتمر حزب العمل قد صادق في

[١٠٠٧] أفيشاي عبري، "الدولة الفلسطينية فكرة غير عملية"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ٢٠١٥/٤/٦.

[١٠٠٨] غي بخور، "حان الوقت حلل السلطة الفلسطينية"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٤/٦.

شباط/ فبراير ٢٠١٦ بالإجماع على ما عرف بـ"خطة الانفصال عن الفلسطينيين" التي تشمل انفصال أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية[١٠٠٩].

وحذر يوفال ديسكين رئيس الشاباك السابق من أن حل الدولتين بات بعيداً، وأننا نتجه إلى دولة ثنائية القومية. وقال ديسكين إنه "يجدر بنا أن ننظر جيداً إلى القدس فهي تشكل عملياً واقع الدولة الثنائية القومية. أي: "إما أنه لا توجد فيها حدود أو توجد فيها حدود غير منطقية. وتسكنها مجموعتان سكانيتان، وهي مختبر حقيقي لما سيحدث عندما يتفجر الإحباط، وهذه فرصة بالنسبة لنا لكي نفهم كيف سيبدو الواقع في الدولة ثنائية القومية بدون حل"[١٠١٠].

في المقابل، يذهب البعض للقول إن الدولة ثنائية القومية يجب أن لا تخيف "إسرائيل". فالإسرائيليون يعيشون في دولة ثنائية القومية منذ سنة ١٩٦٧ مع الفلسطينيين في "إسرائيل". وقد كتب في هذا السياق المحلل تسفي بارئيل "نحن خبراء في قمع الأقليات وطردهم من المجال العام وسلب حقوقهم وشرعيتهم. لن تقوم أي حكومة إسرائيلية بضم ٥.٥ مليون فلسطيني آخرين"[١٠١١]. فـ"إسرائيل" تمارس سياسة التمييز العنصري في المناطق، والتمييز بحق مواطنيها العرب.

ح. ترتيبات وإجراءات أحادية الجانب مع نهاية عهد أوباما:

مع حلول سنة ٢٠١٦ وهي السنة الأخيرة من عهد باراك أوباما، يمكن ملاحظة سيطرة مفاهيم ورؤى إسرائيلية تجنح نحو ترتيبات وإجراءات أحادية الجانب تصب جلها في إطار إدارة الصراع وربما إنهائه وليس حله، وقد برزت مفاهيم جديدة باتت أكثر واقعية بالنسبة للجانب الإسرائيلي أبرزها:

١. **الانفصال عن الفلسطينيين:** مع حلول سنة ٢٠١٦ ازدادت القناعة لدى الجانب الإسرائيلي بضرورة لانفصال عن الفلسطينيين "والتخلص من لعنتهم" دون الالتفات لرغبتهم. وقد

[١٠٠٩] للمزيد انظر: تقارير مركز مدار الخاصة حول ذلك، وتحديداً "هيرتسوغ وسياسة نتنياهو" نشر بتاريخ ٢٠١٦/٢/٩. " تقييم مستجد لاتجاهات التسوية المطروحة في الحلبة السياسية الإسرائيلية"، بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٨، انظر: www.madarcenter.org.

تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٣.

[١٠١٠] آفي يسخاروف، "إسرائيل في طريقها لتكون دولة ثنائية القومية"، مقال نشر على موقع walla، ٢٠١٦/٥/١٩.

[١٠١١] تسفي برئيل، "الاحتلال سينقذ إسرائيل من الدولة ثنائية القومية!"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٥/١١/١١.

ظهرت أطروحات كثيرة في هذا السياق، انطلقت من الاعتقاد بأن على إسرائيل أن تتصرف من طرف واحد، أن تترك ما لا تريد وأن تحتفظ به خلف الجدران أو الأسوار.

٢. **الحل مع الإقليم:** يرى البعض في "إسرائيل" أن تل أبيب يجب أن تسعى إلى حل مع الإقليم قبل حل المسألة الفلسطينية. إذ إن القضية الفلسطينية لم تعد تتمتع بالاهتمام الذي كانت تحظى به في السابق من قبل الأنظمة والجماهير العربية[١٠١٢]. وبحسب هذا التوجه لم يعد أحد يعتقد أن القضية الفلسطينية هي سبب الصراع الإقليمي، وأن حلها سيجلب السلام. فالمشهد الإقليمي يكتظ بمصالح الدول العربية التي تواجه تراجعاً في مدخولات النفط وتستعد للتهديد الإيراني، فيما الإدارة الأميركية لم يعد الأمر يهمها كثيراً، خصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران[١٠١٣]. وعليه هناك رغبة إسرائيلية للتركيز على العلاقات الاقليمية وفتح ثغرات في العلاقة مع الدول العربية على حساب التركيز على العلاقة مع الفلسطينيين. وترى الأطراف الإسرائيلية أنه بات هناك تقاطع مصالح مع الأنظمة العربية مثل دول الخليج ومصر وغيرها، ومن شأن "إسرائيل" أن تسهم في تعميق التعاون مع هذه الدول[١٠١٤].

٣. **التعامل مع السلطة كـ"إدارة" وليس كشريك سياسي:** لم يعد الجانب الإسرائيلي ينظر إلى السلطة كأكثر من أداة لحياة الفلسطينيين، ولم يعد البحث عن شريك يقلق الإسرائيليين طالما أن العملية السياسية لم يعد مأمولاً أن تُبعث فيها الحياة. ورغم أن نتنياهو واصل الإصرار على أنه مستعد لإجراء حوار مع الفلسطينيين، فإنه من المشكوك فيه إذا ما كانت لديه أي مصلحة حقيقية في إجراء مفاوضات مباشرة تهدف للتوصل إلى اختراق ملموس باتجاه تسوية وتحقيق تقدم باتجاه الهدف المنشود، المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

٤. **الادعاء بأن الخطوات الأحادية غير مضرة بفرص الحل:** هناك شبه اتفاق في "إسرائيل" على مواصلة العمل ضمن الخطوات الأحادية الجانب التي تحافظ خلالها على مصالحها، مع الادعاء أن هذه الخطوات لن تعيق حل الدولتين المستقبلي.

[١٠١٢] يائير شيلع، "الدول العربية المعتدلة... شريك بديل عن الفلسطينيين"، مقال نشر في موقع nrg ، ٢٠١٦/١٠/١٧.

[١٠١٣] رؤوبني باركو، "حماس على مفترق طرق"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/١٥.

[١٠١٤] يائير شيلع، "الدول العربية المعتدلة... شريك بديل عن الفلسطينيين"، مرجع سابق.

يقترح شلومو برومو وآخرون أن على "إسرائيل" أن تتصرف تدريجياً ولكن بشكل عاجل لتوفير ظروف سوف تسهل حل دولتين لشعبين، انطلاقاً من مصلحة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي ولمصلحة أمنها وأمن سكانها[١٠١٥].

٥. **الخوف من الانزلاق نحو حل الدولة الواحدة:** من الأفكار التي باتت شائعة في النقاش السياسي الإسرائيلي الخوف من الانزلاق نحو الدولة الواحدة، وحاجة إسرائيل لخطوات تمنع ذلك. بعبارة أخرى الذهاب إلى الفصل التدريجي، حتى لو بدا أنه لا يوجد شريك فلسطيني للتوصل لاتفاق معه، فإن لإسرائيل مصلحة في وقف الانزلاق التدريجي نحو حل الدولة الواحدة الذي سيكون لا عودة عنه. وبدلاً من ذلك الدفع باتجاه حل الدولتين مع الاحتفاظ بمصالحها الأمنية[١٠١٦].

٦. **يمكن التعايش مع اللاحل:** برز عام ٢٠١٦ بشكل خاص في الساحة الإسرائيلية التوجه للتعايش مع حالة "اللاحل"، بحسب الكاتب الإسرائيلي ميخائيل أهاروني: "ليس بالضرورة التوصل لحل نهائي مع الفلسطينيين، ولكن يجب التعايش مع حلول جزئية تخفف من حدة التوتر. هذا يشمل العلاقة مع السلطة والعلاقة مع حماس"[١٠١٧].

٧. **تنامي خطاب الضم:** ظهر بشكل واضح خطاب الضم عبر المطالبات السياسية الداخلية الداعية إلى قيام "إسرائيل" بضم الكتل الاستيطانية، التي تنوي الاحتفاظ بها والمناطق الحيوية والاستراتيجية بدعوى أن السيطرة عليها مصلحة أمنية وعسكرية لا يمكن التنازل عنها.

ولا تقوم فكرة الضم على مجرد الضم الفعلي للمناطق المزمع ضمها، بل أيضاً سن بعض القوانين والتشريعات التي تسهل عمليات الضم، وتضفي عليها طابعاً قانونياً، وعليه فإن مجمل التدخلات الإسرائيلية في هذا المجال صبت باتجاه جعل الضم يبدو أمراً واقعياً وممكناً، لكن لا رجعة عنه[١٠١٨].

[١٠١٥] Shlomo Brom and Anat Kurz and Gilead Sher, "Israel and the Palestinians: Ongoing Crisis and Widening Stagnation", in 21 Anata Kurz and Shlomo Brom (Eds), Strategic Survey for Israel 2016-2017. The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2016, pp 151-160.

[١٠١٦] Amos Yaldin, "Israel 2016-2017 Situation Assessment: Challenges and Responses", 2016.

[١٠١٧] ميخائيل أهاروني، "حكومة إسرائيل تفضل التعايش مع عدد مقبول من المصابين على إطلاق مسيرة سياسية"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ٢٠١٦/٦/١٣.

[١٠١٨] سلطات الاحتلال تستعين بخبير دولي لقبرصة المستوطنات، الأيام، رام الله، ٢٠١٦/١١/١٩.

ثانياً: استراتيجية الاستفادة القصوى في ظل إدارة ترامب وفرض صفقة القرن وعملية الضم:

فتح وصول ترامب إلى البيت الأبيض نافذة فرص كبيرة لـ"إسرائيل". فترامب وفي الطريق إلى البيت الأبيض أطلق جملة من الوعود والتهديدات والمواقف التي تصب كلها في صالح "إسرائيل". فأحد أهم الافتراضات التي يجب أن تتصرف "إسرائيل" وفقها –كما يقترح عاموس يدلين– هو أن إدارة ترامب أكثر صداقة لـ"إسرائيل"[١٠١٩]. فترامب بدا متقدماً على قائمة التوقعات الإسرائيلية أكثر من أي رئيس أميركي آخر.

كانت العبارات القاسية التي صدرت منه خلال حملته الانتخابية تحمل الكثير من سياساته المتوقعة خاصة فيما يتعلق بتعهده نقل السفارة إلى القدس، وحديثه أن المستوطنات لا تشكل عقبة أمام عملية السلام، بجانب إشاراته المتطرفة بحق العرب والمسلمين والدعم المطلق الذي تعهد به لإسرائيل. لم تكن ثمة بشارات في الأفق، وكان واضحاً أن الرئيس الجديد صديق مقرب من تل أبيب، رغم أن أحداً لم يكن يتوقع المدى الذي يمكن أن يذهب إليه في هذا القرب، وقد ذهب غير مذهب في ذلك.

فور فوزه تعهد ترامب بالعمل على تحقيق السلام العادل والدائم بين "إسرائيل" والفلسطينيين. وكتب في رسالة صدرت عنه ونشرت في صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، أن أي اتفاق سلام يجب أن يتم التفاوض عليه بين الطرفين، ولا يتم فرضه عليهما من قبل الآخرين. غير أن إشارات المديح التي كان يكيل بها ترامب لـ"إسرائيل" عكست بجلاء انحيازه الكبير لها. وقد جاء في الرسالة ثمة "الكثير من القيم المشتركة بين أميركا وإسرائيل، مثل حرية التعبير وحرية العبادة وأهمية خلق فرص لكل المواطنين من أجل تحقيق أحلامهم". وإسرائيل "هي الديمقراطية الحقيقية الوحيدة والمدافعة عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ومنارة أمل للعديد من الأشخاص"[١٠٢٠].

لم يقتصر الأمر على الرئيس، بل إن نائبه مايك بنس أكثر قرباً منه إلى "إسرائيل". كما هو حال مبعوثه للشرق الأوسط جيسون غرنبيلات كذلك، إضافة إلى صهره وكبير مستشاريه جاريد كوشنر اليهودي الأرثوذكسي. والأخيران ليست لديهما خبرة ومهارات في المجال الدبلوماسي ولا

[١٠١٩] Amos Yaldin, "Security Council Resolution 2334 and a Strategy for Israel", INSS Insight 881 The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, December 27, 2016.

[١٠٢٠] "Trump proclaims 'love and respect' for Israel, its people". Israel hayom, 11/11/16, see: http://www.israelhayom.com/2017/07/20/trump-proclaims-love-and-respect-for-israel-its-people/

في الصراع في المنطقة بقدر تعلقهما بمصالح إسرائيل، والخلاصة، أن بوابة البيت البيض باتت بعيدة عن الفلسطينيين بالمعنيين المادي والمجازي[١٠٢١].

لم يكن من الممكن الحديث عن رؤية لترامب لحل الصراع، فمثلاً هو لا يهمه إن كان حل الدولتين أو حل الدول الواحدة هو الخيار، ما يهمه على ماذا يتفق الطرفان. بل من البداية أثيرت شكوك حول تأييد إدارة ترامب حل الدولتين بصيغتها المعروفة، ففي شباط/ فبراير ٢٠١٧ أثار تصريح ترامب بأن الصراع "باستطاعته التعايش" مع حل دولة واحدة أو دولتين شكوكاً حول سياسات إدارته. كما أنه يمكن النظر إلى برنامج الحزب الجمهوري "المراوغ" فيما يتعلق بحل الدولتين على أنه متملص أمريكي تدريجي من التزام بصيغ الحل، الذي تعهدت به الإداراة السابقة؛ بعبارة أخرى، يبدو أن ترامب الذي أشار إلى عبارات من قبيل "الصفقة" لا يعتقد أن عليه أن يتقيد بالأطر السابقة التي عمل وفقها أسلافه في البيت الأبيض.

بدأت إدارة ترامب الضغط على الفلسطينيين مبكراً، وجاء اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها من تل أبيب، ومثلت خطوة ترامب صدمة للفلسطينيين وللكثيرين في العالم، إذ أنها دلت أن الإدارة الجديدة حسمت خياراتها في الاصطفاف مع تل أبيب.

حاولت "إسرائيل" الاستفادة من انحياز الإدارة الأمريكية خلال إدارة ترامب إلى أقصى حد؛ وتحولت من خطاب "لا يوجد شريك" نحو "لا حاجة لشريك"، وذلك اعتماداً على رؤية أنه "لا حاجة للحل"، وأن الفلسطينيين يمكنهم أخذ المتاح والمتبقي على الأرض، علماً أن ما هو متاح، وفق وجهة النظر هذه، هو ما حددته "إسرائيل"، بمعزل عما يريده الفلسطينيون.

فعلياً، لم تعد هناك عملية سلام، ولم تسجل جهود تذكر لإعادة إحيائها، بل إن الصراع السياسي وصل أشده في ظل القطيعة مع تلك الجهود؛ مع اصطفاف إدارة ترامب في خانة "إسرائيل"، دون إشغال نفسها كثيراً بالتفكير في المحافظة على صورة "الوسيط" المحايد بين الطرفين كما فعلت الإدارات السابقة؛ فضلاً عما يمكن وصفها بحالة "اللاتدخل" من قبل بقية الأطراف الأخرى؛ الأوروبيين تحديداً.

[١٠٢١] Moshe Ya'alon, "United States Policy in the Middle East: The Need for a Grand Strategy", INSS, November 28, 2017, see: United States Policy in the Middle East: The Need for a Grand Strategy | INSS، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٢٤.

مع ترسخ سياسة الانحياز الأمريكي لـ"إسرائيل"، وتوالي القرارات والإجراءات الأمريكية الداعمة لتل أبيب؛ من الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، إلى قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية وعن وكالة الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وإعلان وزير الخارجية الأمريكي في إدارة ترامب، مايك بومبيو، أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تخالف القانون الدولي، وهو تصريح لا ينم عن مخالفة القانون الدولي في هذا الشأن فحسب، وإنما عن تبني الخطاب السياسي الإسرائيلي والسردية الإسرائيلية فيما يتعلق بمناطق الضفة الغربية[١٠٢٢].

سعى اليمين الصهيوني بقيادة بنيامين نتنياهو إلى حسم "تصفية" المسألة الفلسطينية سياسياً وأخلاقياً على الأرض. وقد تمثل ذلك بشكل أكبر في ما احتوته خطة التسوية الأميركية "السلام من أجل الازدهار" أو ما يعرف إعلامياً وشعبياً بصفقة القرن[١٠٢٣]، من تناغم مع التوجه الإسرائيلي الساعي إلى حسم الموضوع الفلسطيني، لا بل إنها في جانب من مركباتها تذهب أبعد من الإجماع الإسرائيلي، وتطرح محاور لم تكن ذات أولوية في السجال الإسرائيلي حول الحل النهائي، إلى جانب صفقة القرن، فقد عملت "إسرائيل" في خلال عهد ترامب على الأمور التالية:

أولاً: تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية من خلال توسيع المستوطنات والطرق المؤدية إليها، وتصعيد هدم البيوت الفلسطينية في مناطق "ج"، وكل ذلك تماشياً مع أفق صفقة القرن، التي كانت تعلم "إسرائيل" بتفاصيلها قبل نشرها[١٠٢٤].

ثانياً: العمل على التوصل إلى تسوية بعيدة الأمد مع قطاع غزة، بهدف كسب الهدوء والأمن من جهة، وفصل موضوع غزة عن قضية الاحتلال في الضفة الغربية من جهة ثانية، والحفاظ على حالة الانقسام في المشهد الفلسطيني من جهة ثالثة.

[١٠٢٢] الولايات المتحدة: المستوطنات في الضفة "لا تخرق القانون الدولي"، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/١١/١٨، انظر: https://cutt.us/p253V، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٠/١٧.

[١٠٢٣] The White House, Peace to Prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people, The White House, Washington D.C, 2020.

[١٠٢٤] انظر على سبيل المثال تفاصيل دقيقة عن الصفقة في مقال نشره الباحث في معهد دراسات الأمن القومي، أودي ديكل، في حزيران ٢٠١٩. أودي ديكل، الخط الواصل بين خطة ترامب وفرض القانون الإسرائيلي في مناطق المستوطنات، مجلة مباط عال، العدد (١١٧٦)، حزيران ٢٠١٩.

ثالثاً: الضغط على السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، ومحاولة تقزيم دورها السياسي والمجتمعي في الضفة الغربية، بما يتلاءم مع الدور الذي تريده لها "إسرائيل" في هذه المرحلة، والمتمثل في ثلاث مسائل مركزية فقط: التنسيق الأمني، وتقديم الخدمات المدنية للسكان في مناطقها، واستمرار التعاون الاقتصادي بما يخدم أساساً السوق الإسرائيلي. حيث صعّدت "إسرائيل" من ضغطها على السلطة الفلسطينية، لا سيما في نهب (٥٠٢ مليون شيكل) (الدولار يعادل ٣.٦ شيكل) من أموال الضرائب، بقيمة المبلغ الذي تدفعه السلطة لأسر الشهداء والأسرى[1025].

ويمكن ملاحظة تغير الخطاب الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين خلال عهد ترامب حيث بات غير مهتم بالموقف الفلسطيني ولا حتى بالموقف الدولي، بحيث باتت استراتيجية "إسرائيل" أكثر اعتماداً على فرض وقائع على الأرض بغض النظر عن الموقف والتطلعات الفلسطينية، ومع اتساع توجه "إسرائيل" لبناء "سلام إقليمي لا يمر من خلال القضية الفلسطينية". وأبرز سمات الخطاب الإسرائيلي خلال عهد ترامب:

١. **إسدال الستار على خطاب حل الدولتين:** بات التوجه الإسرائيلي أكثر نحو إمكانية وجود كيان فلسطيني لا يشبه الدولة بالضرورة، بل أقرب إلى حكم ذاتي لمقاطعات ومدن وقرى تتصل من خلال شبكة مواصلات متباعدة، يسيطر عليها الفلسطينيون مدنياً وسياسياً لكن لـ"إسرائيل" قدرة الوصول أمنياً. والحقيقة التي تبدو أكثر واقعية في الوعي الإسرائيلي أن هذا هو الواقع اليوم، وأن مثل هذه التصورات محققة فعلياً، وعلى الفلسطينيين أن يوافقوا عليها، ويسموها دولة، ولكن بعد أن يتوصلوا لاتفاق بشأن ذلك مع "إسرائيل" يضمن إقرارهم بالأمر الواقع[١٠٢٦]. وبذلك لم يعد حل الدولتين موضوعاً للنقاش.
٢. **جعل ضم أجزاء من الضفة الغربية سياسة رسمية للدولة:** يرتبط بأفول الحديث عن حل الدولتين نزوع إسرائيلي لمأسسة خطاب الضم، بحيث يصبح من التوجهات الرسمية للأحزاب، وبالتالي للحكومات التي تشكلها. كما يجري ذلك ضمن تصاعد حاد لموجة التشريعات أو اقتراح التشريعات الإسرائيلية للقوانين التي ترمي لضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية لـ"إسرائيل"، فقد قدم ما يقارب من ٣٠ قانوناً ذات علاقة بضم مناطق في الضفة

[1025] "الكابينيت" يوافق على خصم رواتب الأسرى من عائدات السلطة الفلسطينية، صحيفة الدستور، عمّان، ٢٠١٩/٢/١٧، انظر: https://www.dostor.org/2521625، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٠.

[١٠٢٦] بوعز هندل، "الدولة الفلسطينية: إسرائيل تكذب على نفسها وعلى العالم"، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٧/١١/٧.

الغربية للقانون الإسرائيلي[١٠٢٧]. يتوافق هذا السلوك، ليس فقط في المستوى السياسي، وإنما المهني كذلك، حيث يتم بشكل متسارع طرح مبادرات قانونية لـ "تبييض" المستوطنات، يمكن الإشارة هنا إلى أن تقرير القاضي أدموند ليفي كان قد وفر ديباجة "قانونية" للاستيلاء على الأراضي، تبعها قانون "التسوية"[١٠٢٨]، وكان آخرها تصريح أفيحاي مندلبلت المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية لشرعنة بؤر استيطانية[١٠٢٩]، حيث أوصى بشرعنة البؤرة الاستيطانية "حافات جلعاد" والاعتراف بها رسمياً[١٠٣٠]. حيث اتخذ مركز الليكود في ٢٠١٧/١٢/٣١ قراراً يلزم قيادة الحزب في الحكومة ببسط القانون الإسرائيلي على كل مستوطنات الضفة الغربية، وهو ما سيعني ضم المناطق "ج" والتمييز في تطبيق القوانين بين الفلسطينيين والإسرائيليين[١٠٣١].

٣. **الادعاء بغياب الشريك الفلسطيني:** بالنسبة لـ"إسرائيل"، بات أبو مازن أكثر انشغالاً في التصعيد ورفض السلام، فهو لم يعد شريكاً محتملاً ولا يمكن له أن يكون. فقد ظهر أبو مازن في خطابه أمام المجلس المركزي لحركة فتح، "على حقيقته" حين تحدث عن قيام "إسرائيل" بوصفه مشروعاً استعمارياً أوروبياً، من وجهة نظر نتنياهو[١٠٣٢]. أما نفتالي بينيت فقد أشار إلى أن أبو مازن ومعه فكرة قيام دولة فلسطينية في طريقها للابتعاد والزوال والاختفاء من العالم، ويشير سلوكه إلى أنه فقد حقه في الاستقلال[١٠٣٣].

[١٠٢٧] برهوم جرايسي، خطط الضم الإسرائيلية، مقال نشر على الموقع الالكتروني لمركز مدار، رام الله، ٢٠١٧.

[١٠٢٨] مكتب رئيس الوزراء، "تقرير لجنة ليفي عن مكانة البناء في يهودا والسامرة"، ٢٠١٢/٦/٢١، على الرابط التالي: http://www.pmo.gov.il/Documents/doch090712.pdf، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٢٢.

[١٠٢٩] Yonah Jermy Bob, «Attorney General's move on settlements: shifting but no game-change», The Jerusalem Post, 2017, انظر على الرابط التالي:
http://www.jpost.com/Israel-News/Attorney-Generals-move-on-settlements، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/٥.

[١٠٣٠] موالن أزوالي وعادي روزنبرج وإليشا بن كيمون،."الحكومة تصادق على تسوية حافات جلعاد"، (ترجمة)، مقال نشر باللغة العبرية على موقع صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٨/٢/٤، متوفر على الرابط التالي:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5086913,00.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٤.

[١٠٣١] الليكود يوافق على ضم مستوطنات الضفة لإسرائيل، الجزيرة.نت، ٢٠١٧/١٢/٣١، انظر: https://cutt.us/S7io8

[١٠٣٢] بنيامين نتنياهو، تسجيل مصور في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، ٢٠٢٠/٣/٢٨، على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/Netanyahu/photos
a.376960237075.156823.268108602075/10151134291947076، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/٢٨.

[١٠٣٣] إسرائيل تواصل التحريض ضد الرئيس عباس، موقع النجاح، ٢٠١٨/٥/١٥، انظر:
https://nn.najah.edu/news/Palestine/2018/05/15/123413/، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١١/٧.

٤. **إعادة تعريف وظيفة السلطة الفلسطينية:** يمكن وضع هذا النقاش في الإطار الأوسع كجزء من مساع إسرائيلية لإعادة تعريف وظيفة السلطة الفلسطينية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى سلسلة من الخطوات تتم على الأرض على نحو ما نسميه إعادة هيكلة مؤسسة الحكم العسكري الإسرائيلي، وخاصة الإدارة المدنية، والمنسق في مناطق الضفة الغربية، لتحديد عمل السلطة. مثلاً، نشط في العامين الأخيرين عمل المنسق وتدخله المباشر في حياة الناس؛ كإعطاء أذونات عمل للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في مستوطنات الضفة ومناطق الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨ أو ما يُطلق عليها "إسرائيل"[١٠٣٤].

٥. **حسم القضايا المركزية:** سعت "إسرائيل" إلى الوصول إلى الحسم في الكثير من القضايا بغية تعزيز توجهاتها حول حل الأمر الراهن أو الواقع. ففي القضايا الحساسة والحيوية مثل القدس يصار إلى استكمال المستوطنات و"شرعنتها" وضمها إلى الحدود البلدية، واستبعاد أكبر قدر ممكن من القرى والأحياء الفلسطينية، كذلك الأمر في الضفة الغربية ومنطقة الأغوار كحدود دائمة لإسرائيل[١٠٣٥].

٦. **"صفقة القرن" فرصة ذهبية لتوسيع الاستيطان وفرض خطوات تمهيداً للضم:**

شكلت صفقة القرن الأمريكية فرصة سانحة لـ"إسرائيل" لتنفيذ سياسات الضم والتوسع الاستيطاني وتطبيق وفرض وقائع على الأرض، من الصعب تجاوزها في أي عملية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين. وأبرز ما قامت به الحكومة الإسرائيلية في عهد نتنياهو وفق هذه الرؤية هو "بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القديمة وفرض خطوات تمهيداً للضم".

بناء على تلاقي التصور الإسرائيلي والأميركي في ظل إدارة ترامب، زادت وتيرة الاستيطان في السنوات ٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠. وقد اتخذ وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، نفتالي بينيت، مجموعة من الإجراءات لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على مناطق "ج"، وهي المناطق التي يطالب بينيت منذ دخوله العمل السياسي بضمها إلى السيادة الإسرائيلية[١٠٣٦]. ومن ضمن الخطوات التي اتخذها بينيت لتعزيز السيطرة الاستيطانية على المناطق، هو الإعلان عن سبع محميات طبيعية جديدة

[١٠٣٤] استغلالاً لحاجة المضطر.. "المنسق" الإسرائيلي يغزو المجتمع الفلسطيني، الجزيرة.نت، ٢٠١٩/٦/٢٠، انظر: https://cutt.us/m5tZt، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١١/٧.

[١٠٣٥] واشنطن تمنح إسرائيل ضوءاً أخضر لضم الضفة الغربية، وكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٩/١١/٢٠، انظر: https://cutt.us/Noy1M، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١١/٧.

[١٠٣٦] مهند مصطفى، مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (٦٦)، ٢٠١٧، ص ٣٧-٥١.

في الضفة الغربية، وعن توسيع ١٢ محمية قائمة. وتهدف سياسة المحميات الطبيعية إلى منع الفلسطينيين من التوسع في هذه المحميات، والتضييق على الحيز الفلسطيني باسم الطبيعة[١٠٣٧]. وتشير المعطيات أن هنالك ٥١ محمية طبيعية في مناطق "ج"، تصل مساحتها الكلية إلى ٥٠٠ ألف دونم، في حين تصل مساحة المحميات الطبيعية الجديدة التي أعلن عنها بينيت إلى ١٣٠ ألف دونم[١٠٣٨].

تشير معطيات حركة "السلام الآن" أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) وصل في العام ٢٠١٨ إلى حوالي ٤٢٧ ألف مستوطن، يشكلون ٥٪ من مجموع سكان "إسرائيل". علاوة على ذلك، وصل عدد المستوطنات التي أقيمت بقرار حكومي إلى ١٣٢ مستوطنة، فيما يبلغ عدد المستوطنات التي أقيمت بدون قرار حكومي، والتي تسمى في القاموس السياسي والقضائي الإسرائيليين بؤراً استيطانية، إلى ١٢١ مستوطنة[١٠٣٩]. ويضم غور الأردن وحده ٣٠ مستوطنة و١٨ بؤرة استيطانية، يقطن فيها نحو ١٢ ألف مستوطن، فيما يصل عدد السكان الفلسطينيين في الغور إلى نحو ٥٤ ألف نسمة. وتشير المعطيات إلى أن حوالي ٥ آلاف فلسطيني في منطقة الغور وضمن المناطق المصنفة "ج" (C) سيتم ضمهم إلى إسرائيل، بحسب الخطة الأمريكية[١٠٤٠].

وأكد تقرير نشره "معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة" حول المستوطنات في نيسان/ إبريل عام ٢٠١٩، وذلك عشية نشر الخطة الأميركية السابقة، مع العلم أن من يرأس المعهد هو دوري غولد مستشار نتنياهو السياسي السابق، والذي قال إنه شارك في صياغة صفقة القرن. يشير التقرير أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يصل إلى حوالي ٤٤٨ ألف مستوطن، يشكلون، حسب معطيات المعهد، حوالي ١٥ % من مجمل السكان الذين يعيشون في الضفة الغربية. وحسب تقديرات إحصائية أخرى لعدد الفلسطينيين في الضفة، والتي يشير لها تقرير المعهد أيضاً،

[١٠٣٧] عميرة هس، "الطبيعة تتجند خدمة للمستوطنين، تحت رعاية قضايا المحكمة العليا"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠٢٠/١/١٧، ص ١٣.

[١٠٣٨] عميرة هس، "الطبيعة تتجند خدمة للمستوطنين، تحت رعاية قضايا المحكمة العليا"، مرجع سابق.

[١٠٣٩] موقع حركة السلام الآن، انظر: رابط المعطيات: https://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠\١٢\٢٥.

[١٠٤٠] هغار شيزاف، "نتنياهو وغانتس يتحدثون عن ضم غور الأردن، ولكن ماذا يعني ذلك؟"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠٢٠\١١\٢٤، انظر: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.8437484، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

فإن عدد السكان الفلسطينيين القائمين في الضفة هو ١.٧ مليون، ما يرفع نسبة المستوطنين إلى ٢٦٪ [١٠٤١].

يكمل المعهد عرض معطياته، بالاعتماد على إحصائيات مجلس المستوطنات، والتي بلا شك لعبت دوراً في تحديد مسار خطة ترامب وفكرة فرض السيادة الإسرائيلية على أراض في الضفة الغربية، وذلك كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٤): مساحة المناطق في الضفة الغربية[١٠٤٢]:

المنطقة	المساحة: كيلو متر مربع	النسبة
الضفة الغربية	5,722	100
منطقة مصنفة (أ)	982	17.10
منطقة مصنفة (ب)	1,035	18.10
محميات طبيعية	166	2.9
منطقة مصنفة (ج)	3,539	61.9

[١٠٤١] المستوطنات: كل المعطيات عشية خطة ترامب، معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة، القدس، ٢٠١٩، انظر: https://jcpa.org/

[١٠٤٢] المستوطنات: كل المعطيات عشية خطة ترامب، المرجع نفسه.

المطلب الثاني

الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة المواجهة مع قطاع غزة والتنظيمات الإسلامية في سيناء

مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، سيطرت حالة من الصدمة على صانع القرار الإسرائيلي، فالمفاجأة أصابت الدوائر البحثية السياسية والاستخباراتية، وقد عبر عن ذلك أفرايم عنبار، مدير مركز أبحاث بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية، موضحاً "من خلال سنوات شيّدت إسرائيل منظومة استخباراتية كبيرة ومحكمة، ولكنها مرة أخرى تفاجأت من الأحداث في الشرق الأوسط، في السنوات الأخيرة"[١٠٤٣].

نتيجة لذلك حاولت "إسرائيل" إدارة المواجهة مع قطاع غزة من خلال مسار التهدئة واحتواء التصعيد، ريثما تتضح الصورة في القاهرة، وتُحسم نتيجة المخرجات السياسية هناك؛ كما بدأت تتحضر لتحولات المشهد في مصر وترقب تأثيراته على الوضع في سيناء المصرية؛ تل أبيب تريد أن تبقى حالة سلام تحكم العلاقة مع مصر؛ خصوصاً بعد أن خرجت مصر كأكبر وأقوى دولة عربية وإقليمية من الصراع مع "إسرائيل"؛ بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد سنة ١٩٧٩ وطي صفحة حقبة الرئيس المصري جمال عبد الناصر القائد العربي الكبير الذي شكل خط الدفاع الأول في وجه الغطرسة الإسرائيلية، والتي حسبت تل أبيب لوجوده ونهجه المقاوم ألف حساب، قبل أن تنام مطمئنة البال بعد رحيل هذا القائد العظيم. سنتناول في الفرع الأول إدارة المواجهة مع قطاع غزة، أما في الفرع الثاني فسنتطرق إلى مواجهة "إسرائيل" للوضع في سيناء.

الفرع الأول

إدارة المواجهة مع قطاع غزة

استفادت "إسرائيل" من حالة الانقسام الفلسطيني، وعملت على تعزيز انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، كما اتجهت نحو الحلول المرحلية في التعامل مع ملف غزة، من خلال العمل على مجموعة من المقترحات والتفاهمات التي لا يمكن تأطيرها في مسار "حل سياسي دائم" ذي بعد شامل، يراعي المتطلبات والأهداف الفلسطينية التي تتبناها سواء قيادة السلطة في رام الله أو حركة

[١٠٤٣] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٦.

حماس المسيطرة على قطاع غزة. كما شنّت ثلاث حروب ضد القطاع في محاولة لتعظيم وصيانة الردع الإسرائيلي. وهو ما سوف نبحثه في السطور التالية.

أولاً: المسار السياسي والرؤية الإسرائيلية للحل في غزة:

نظراً لعدم سيطرة السلطة على قطاع غزة ووجود سلطة أخرى هناك، فإن غزة لم تدخل في النقاش التفاوضي بشكل كبير، إذ إن القضايا الأساسية المتعلقة بوضع غزة خاصة الميناء والمطار والمعابر الدولية (رفح تحديداً، والممر الآمن للضفة الغربية) لا يتم التطرق إليها إلا بعد إنجاز القضايا المتعلقة بالدولة الفلسطينية وحدودها. وبذلك ومع استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ،فإن جل النقاش حول غزة كان يدور حول تخفيف الحصار والسماح بمزيد من التسهيلات؛ ضمن سياسة "العصا والجزرة". وعادة ما كانت "إسرائيل" تجعل ذلك جزءاً من سياستها بربط التسهيلات بتقدم المفاوضات، وهو ما ترفضه السلطة وتصر على الفصل بين التسهيلات وبين تقدم المفاوضات.

غير أن "إسرائيل" تعاملت مع غزة كملف منفصل عن مجمل ملف المفاوضات خاصة ملف التهدئة وملف الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حركة حماس "جلعاد شاليط"، وفتحت قنوات خلفية وغير مباشرة للحوار مع حماس ونقل الرسائل. وتميزت هذه الرسائل بخلوها من البعد السياسي، إذ إنها في مجملها تتعلق بالوضع الميداني وبحركة البضائع وتفاصيل الحصار؛ وبذلك حققت "إسرائيل" رغبتها في التعامل الإنساني مع قضية غزة، دون أي التزام سياسي تجاه ساكنيه.

إلا أن عزل الرئيس مبارك في مصر في العام ٢٠١١، والتحضيرات المصرية لإجراء انتخابات رئاسية برلمانية أثارت مخاوف "إسرائيل" حول مستقبل اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، ونظرة الحكومة المصرية المقبلة لقطاع غزة، ولحركة البضائع وتهريب السلاح إلى غزة، وعليه فإن الكثير من منطلقات تعامل "إسرائيل" مع غزة خلال هذه الفترة ارتكزت على سياسات الحكومة المصرية الجديدة تجاه الوضع في القطاع، فمعبر رفح من وجهة نظر إسرائيلية يتم التعامل معه وفق نصوص بنود اتفاقية كامب ديفيد بين الطرفين، واتفاقية التشغيل مع السلطة الفلسطينية التي لم يكن للطرف المصري مشاركة في صياغتها.

كما أن الأزمات الأمنية التي قد تنشأ في سيناء وضعف سيطرة الجيش المصري على شبه الجزيرة، ونشاط المجموعات المحتمل في المنطقة، قد يستدعي رداً إسرائيلية عسكرياً إما على

الحدود، مثل إعادة احتلال محور فيلادلفيا أو عمليات أوسع في القطاع. كما أن مراكز صنع القرار والأفكار في "إسرائيل" عادت للتحدث عن الخيار المصري في غزة أو خيار "غزة سيناء" القديم الجديد.

وكانت أهم المخاوف التي قد تغير مصير قطاع غزة وتعزز من انسلاخه عن الضفة الغربية هو أن الحكومة المصرية القادمة وبغض النظر عن هويتها السياسية ستلجأ ربما وتحت ضغط المطالب والعواطف الشعبية، إلى فتح الخطوط مع غزة وتسهيل الحركة ومرور البضائع، وقد تعمد "إسرائيل" والحال كذلك على التحلل خطوة خطوة من غزة، عبر وقف قنوات البضائع والممرات وبالتالي رمي غزة بالكامل في أحضان مصر؛ وهو ما ترفضه القيادة المصرية لأن ذلك يعفي إسرائيل من تبعات الاحتلال وتكاليفه.

شكلت صفقة تبادل الأسرى بين "إسرائيل" وحركة حماس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، أو ما اصطلح على تسميتها "صفقة شاليط" أو كما تُطلق عليه حماس "صفقة وفاء الأحرار"[١٠٤٤]، أساساً لتصور تبناه بعض الساسة الإسرائيليين، يقوم على ضرورة إعادة تقييم العلاقة مع حماس، حيث أن الصفقة تشكل بداية جيدة لفحص إمكانيات الشروع في علاقة مع حماس، تحقق من ورائها "إسرائيل" المزيد من الأمن والاستقرار في الجبهة الجنوبية.

وكما يكتب الباحث الإسرائيلي عنار شيلو، فإن ثبت أنه يمكن أن يجري بين حماس و"إسرائيل" حوار حقيقي وبنّاء يتخلى فيه الطرفان كلاهما عن بعض مطالبه، ويتوصلان إلى نقطة مصالحة، فليكن، ولا يجوز أن ينحصر هذا الحوار في الإفراج عن أسرى فقط، بل ينبغي توسيعه ليشتمل على قضايا مثل حصار غزة والوضع الاقتصادي في غزة، والإرهاب وإطلاق الصواريخ، وربما وقف قتال طويل الأمد[١٠٤٥].

لقد نظرت تل أبيب لغزة على أنها مصدر كل تهديد أمني يمس "إسرائيل" سواء في محيطها أو في صحراء سيناء التي بات الوضع فيها يقلق "إسرائيل"، ووجهة النظر التي رجحت كانت مع استمرار العمليات في غزة، دون الوصول إلى مستوى هجمة متواصلة أو حرب ثانية[١٠٤٦].

[١٠٤٤] موقع بي بي سي، ٢٠١١/١٠/١٩، انظر: https://cutt.us/Vu0qr، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/٤.

[١٠٤٥] عنار شيلو، "صفقة شاليط تفتح باباً للحوار مع حماس"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٦ /٢٠١١/١٠.

[١٠٤٦] غيور آيلند، "رصاص مصبوب ٢ – حتى نتلافى أخطاء الماضي"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١١/٣/٢٩.

على الرغم من ذلك، فضلت "إسرائيل" الوضع الراهن في غزة، حيث حماس تتحكم بمقاليد الحكم وتردع "المشاغبين" بقسوة، على أي وضع جديد يفرض البحث عن ترتيبات ميدانية جديدة، ما لم تكن هذه الترتيبات متفقاً عليها مسبقاً كجزء من البحث الفلسطيني الإسرائيلي حول مستقبل الضفة وغزة، وتكون حماس جزءاً من هذه الترتيبات وبشكل مقبول.

تركز النقاش الاستراتيجي الإسرائيلي حول تبنّي أحد الخيارات تجاه سلطة حماس في غزة، **الأول:** هو قرار بإنهاء حكم حماس في غزة، **والثاني:** تسليم "إسرائيل" بوجود حماس هناك. وجل المواقف التي تعمل في رحم السياسة الإسرائيلية تميل إلى الخيار الثاني؛ فإنهاء حكم حماس سيعني نقل غزة للسلطة في رام الله، وهذا لا يصب في مصلحة "إسرائيل" في النهاية؛ حيث سيصبح لدى المفاوض الفلسطيني في رام الله قوة الادعاء بأن أوراق غزة باتت في يد قيادة السلطة، وبالتالي سيتم إدراج ملف غزة ضمن الملفات التفاوضية خلال مسار واحد غير مجزأ. فالخطر الكامن، من وجهة نظر "إسرائيل"، هو في نقل غزة إلى السلطة أكبر من الخطر الكامن في سيطرة حماس في غزة. ولا يجوز استخدام الجنود طبقاً فضياً لإنشاء دولة فلسطينية، فحماس عدو ظاهر و"الأثمان السياسية معه منخفضة"[١٠٤٧] .

عسكريًا فإن غزة على الرغم من إرسالها الصواريخ لتل أبيب تظل في المحصلة دائماً تحت التهديد المحتمل لـ"إسرائيل". وحتى لو امتلأت غزة بالسلاح فلن تشكل تهديداً وجودياً لـ"إسرائيل"، بعبارات الباحث الإسرائيلي اتشيلو رزونبرغ[١٠٤٨]، وطالما كانت مصالح "إسرائيل" تجاه غزة هي أمنية، فإنها تتلخص في هدفين: الأول المحافظة على الهدوء لوقت طويل وبقدر الإمكان، والحدّ من قدرات حماس الصاروخية، وخصوصاً الصواريخ طويلة المدى، كما يقول رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق غيورا أيلاند[١٠٤٩].

وتعالت أصوات تدعو لإدارة الظهر لغزة، إذ يقول هؤلاء إن الحلّ الوحيد هو الانفصال الكامل عن غزة وترك الفلسطينيين يديرون حياتهم دون أي تدخل. ففك الارتباط الذي نفذ في السابق هو نصف حلّ، أي لم يكن هناك فك ارتباط فعلي وكامل، وعلى "إسرائيل" أن لا تخشى هذا الخيار،

[١٠٤٧] رون برامين، "الحل في غزة: الصواريخ مقابل الغذاء"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/١١/١٦.

[١٠٤٨] تشيلو ورزنبرغ، "غزة لا تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ٢٠١٢/١١/٢٦.

[١٠٤٩] Giora Eiland, « "Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives", in Shlomo Brom (Ed), In the Aftermath of Operation Pillar of Defense The Gaza Strip, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

فغزة لا تشكّل في نهاية المطاف تهديداً وجودياً لـ"إسرائيل"، فالجيش قادر على تحويل غزة إلى مكان غير صالح للعيش خلال يومين[١٠٥٠].

بالنسبة لـ"إسرائيل"، فإن التعاطي مع حماس كما هي في غزة، يشكل تثبيتاً للوضع الراهن هناك، وعدم إجراء تغيير عليه. فعملية التعايش هذه كما اقترح الكثيرون موجودة بحكم الأمر الواقع وليست تقدماً إيجابياً على "إسرائيل" القيام به. وما بين التعايش والتفاوض كانت تبرز التبريرات السياسية الأعمق، إذ لم تتعامل بعض الادعاءات مع وجود حماس كأمر واقع فقط، بل أيضاً بكونها بديلاً محتملاً للسلطة الفلسطينية، فهي تسيطر على غزة، وهي قادرة لو حدثت انتخابات أن تستولي على الضفة، وفقاً لبعض التقديرات الإسرائيلية[١٠٥١].

بل إن البعض استخدم هذه الفرضية في تبرير عدم الانسحاب من الضفة. وفيما لم تبرز دعوات رسمية للحوار مع حماس، فقد كانت الكتابات الإسرائيلية تشير إلى حتمية وصول إسرائيل إلى هذا الاستنتاج من باب الضرورة. وعلى المستوى الرسمي كان يعاد التذكير دائماً بشروط الرباعية الدولية التي على حماس أن تعترف بها، فيما دعاة الحديث مع حماس كانوا يستخدمون الراهن من طبيعة العلاقة التي ربطت "إسرائيل" بقطاع غزة منذ حكم حماس، للتدليل على أن ما يجري بين الطرفين، أي "إسرائيل" وحماس، هو علاقة بحاجة لتعزيز. فالجلوس مع قادة حماس قد يبدو ممكناً إذاً، حتى لو لم تقر علناً بشروط الرباعية، وأن الخطب العصماء هي للاستهلاك الانتخابي في الداخل الإسرائيلي[١٠٥٢].

من جهة ثانية، فإن سيطرة حماس على غزة تعني أن محمود عباس لا يمثل كل الفلسطينيين الذين يرغب أن ينتزع لهم دولة من المجتمع الدولي، فثمة صراع على الشرعية على "إسرائيل" أن تغذيه، لذلك لم يكن واضحاً مثلاً خلال عملية "عمود السحاب" ضد غزة سنة ٢٠١٢، وعملية "الجرف الصامد" ٢٠١٤، وكذلك معركة "سيف القدس" ٢٠٢١، أن "إسرائيل" تريد أن تسقط

[١٠٥٠] تشيلو روزنبرغ "الانفصال الكامل عن غزة"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ٢٠١٢/١١/١٥.

[١٠٥١] الانتخابات الفلسطينية.. توجس إسرائيلي من احتمال فوز "حماس" وسيطرتها على الضفة، موقع روسيا اليوم، ٢٠٢١/٣/١٢، انظر: https://cutt.us/MREkR، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤.

[١٠٥٢] عاطف أبو سيف وأمطانس شحادة، مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٣، ص ٦٢.

حماس، بل إن الإطاحة بالحركة لم تكن ضمن أهداف العمليات العسكرية المعلنة، كما لم يشر لها همسًا، بل اقتصر الأمر على تكبيل يدي الحركة وشلّ قدراتها الصاروخية تدفيع سكان غزة الثمن.

من هنا كانت إسرائيل تهاجم أي تقارب فلسطيني- فلسطيني وتعدّه تهديدًا للسلام وتعبر صراحة عن رفضها له، ورفضها التعاطي مع نتائجه. فعندما تم التوقيع على اتفاق الدوحة شباط/ فبراير ٢٠١٢، وقبله القاهرة كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وبعدهما لقاء رئيس المكتب السياسي لحماس آنذاك خالد مشعل "أبو مازن" في القاهرة تموز/ يوليو ٢٠١٢، وجدت الدعاية الإسرائيلية المضادة "لأبو مازن" مادة دسمة كي تصف "أبو مازن" بالإرهابي، وبأنه لا يختلف كثيراً عن مشعل، وما إلى ذلك[١٠٥٣].

تتفاوض إسرائيل في الممارسة الفعلية مع حماس كما يذهب إلى ذلك أليكس فيشمان؛ إذ شهدت السنوات الماضية نوعاً من الترتيبات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، إلا أن الهدنة التي تم التوصل إليها بعد عملية "عمود السحاب"، وكذلك الحروب اللاحقة، أفضت إلى توسيع الحوار غير العلني وغير المباشر، ليشمل قضايا تتعلق بمعالجة التسهيلات الأمنية التي ستمنحها إسرائيل للقطاع، مثل توسيع منطقة الصيد، وتخفيف المنطقة العازلة، والسماح بتصدير بعض المنتجات الزراعية وإدخال مواد البناء. فحديث الغرف المعزولة هذا ليس إلا تفاوضاً غير مباشر[١٠٥٤].

ترى "إسرائيل"، وفق مفهوم الحفاظ على الوضع الراهن، أن وجود حكم حماس أفضل من ذهابه. إن عملية جرد للربح والخسارة تقود "إسرائيل" إلى هذا الاستنتاج. فإزالة حكم حماس ستعني أن الفلسطينيين سيصبحون موحدين، وهذا يعزز مطالب "أبو مازن" بالدولة الفلسطينية ويقويه. **الأمر الثاني** أن زوال حكم حماس سيعني توحد الفلسطينيين، وبالتالي ارتفاع حدّة المعارضة الفلسطينية الرسمية للتسوية مع إسرائيل ولمناهضة الأمر الواقع. **ثالثاً** ومن منطلقات أمنية، فقد أثبتت حماس أنها تستطيع تثبيت أية تهدئة تتوصل إليها، وأن فترات التهدئة التي تتم مع حماس هي أفضل من مثيلاتها التي كانت تتم قبل حكم حماس. **رابعاً**، إن ثمن أي تصعيد مع حماس معروف طالما أن حماس تريد أن تبقي على حكمها في غزة، لذا فإن عمليات جراحية في القطاع لخفض منسوب

[١٠٥٣] عاطف أبو سيف وأمطانس شحادة، مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مرجع سابق.

[١٠٥٤] إيتان هابر، "سنضطر يوماً ما للحديث مع حماس"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/١٢/١٠، وانظر أيضاً: أليسكس فيشمان، "إسرائيل تتفاوض مع حماس"، مقال نشر في صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/١٢/٧.

التسلح أو تدمير بعض مخازنه لن تقود إلى حرب شاملة؛ إذ إن "إسرائيل" ستحتفظ بقرار منسوب التوتر[١٠٥٥].

وفي سياق شبيه، يقول الاستراتيجي غيورا آيلاند صاحب نظرية البدائل الإقليمية، إن على "إسرائيل" إدراك أن غزة دولة بالفعل، إذ لها حدود جغرافية واضحة، وتحكمها سلطة ترى إسرائيل، وفق مفهوم الحفاظ على الوضع الراهن، أن وجود حكم حماس أفضل من ذهابها مستقرة ومنتخبة، حتى لو كانت هذه السلطة من الأشرار. ويقترح آيلاند خمسة مرتكزات لاستراتيجية تعامل مع غزة، تشمل[١٠٥٦]:

١ . اعتراف "إسرائيل" فعليًا بأن غزة دولة كاملة.

٢ . غزة غير خاضعة للاحتلال والحدود مع مصر مفتوحة بشكل كامل.

٣ . تتحمل دولة غزة المسؤولية عن أي نشاط عدواني يقع على "إسرائيل" من أراضيها.

٤ . تعمل "إسرائيل" على زيادة الاستقرار والحركة على المعابر، وتزود غزة بما ينقص من معدات وكهرباء ووقود.

٥ . ترد "إسرائيل" على كل حالة إطلاق نار، وتعمل على تدمير ممتلكات الدولة.

وبعد مرور عام على العدوان على غزة سنة ٢٠١٤، أي في سنة ٢٠١٥، قدمت مجموعة من كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي توصية لوزير الدفاع موشيه يعالون بالتفكير جدياً بتخفيف الحصار عن قطاع غزة، والذي يسهم في الحفاظ على الهدوء لفترة زمنية طويلة. وكشف وزير المواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، عن خطة قدمتها شركة الموانئ الإسرائيلية لبناء جزيرة اصطناعية على بعد ٥.٤ كيلومترات من شاطئ غزة، وعليها ميناء ومنشآت طاقة ومطار لنقل البضائع إلى القطاع[١٠٥٧].

وكتب كاتس على صفحته في "فيس بوك" الخاصة به، أن الفكرة أصبحت ملحة في إطار استراتيجية جديدة تهدف إلى الانفصال عن قطاع غزة. "يجب علينا أن ندفع فكرة بناء جزيرة بالقرب

[١٠٥٥] عاطف أبو سيف وأمطانس شحادة، مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٦٣..

[١٠٥٦] غيورا آيلاند، "مبادئ حاكمة للتعامل مع غزة"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/٦/٢٨.

[١٠٥٧] وكالة سما، ٢٠١٦/١/٢٢.

من غزة قدماً، سعياً منّا إلى قطع العلاقات مع القطاع والانتقال إلى سياسة الردع"، وأضاف "سيتم وصل الجزيرة بغزة بواسطة جسر وعليه نقطة تفتيش، وعبره يتم نقل الكهرباء والماء والبضائع والأشخاص. وسيتم تمويل الجزيرة وإنشاؤها على يد جهات دولية، وتكون خاضعة لسيطرة ومراقبة دولية، وستكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن البحري، وكذلك عن التفتيش في الميناء"[١٠٥٨].

ترافق هذا العرض مع نقاش إسرائيلي قوي حول حماس وما تريده وما تريده "إسرائيل" في المقابل. المؤكد إسرائيلياً أن حماس تريد أن تظل حاكمة لقطاع غزة، وهي غير معنية ربما بالتصعيد مع إسرائيل دون "لغة" بمواجهة ساخنة مع إسرائيل. هي تريد أن تحافظ على "الإعداد" الحاجة للمواجهة. كما أنها ترغب في مواصلة عملية التحضير والتجهيز للمعركة القادمة عبر تكثيف عمليات حفر الأنفاق، ومراكمة ترسانتها العسكرية.

من وجهة نظر إسرائيلية، في ظل واقع العزلة الذي تعيشه حماس وبعد إضعاف قدراتها العسكرية بعد عملية الجرف الصامد، فإنها تركز جهدها على اقتحام الإغلاق وتوفير الاستقرار الاقتصادي للسكان من أجل استقرار سلطتها، وستوافق على هدنة مع إسرائيل من أجل إعادة التسلح[١٠٥٩]. في "إسرائيل" هناك قناعة راسخة أن دروس عملية الجرف الصامد ٢٠١٤ كانت قاسية على حماس، وأنها لا ترغب في تكرار المواجهة بسهولة، فهي لا تريد أن تنزلق نحوها، على الرغم من رغبة حماس في اقتحام الطريق المسدود الذي دخلت إليه، فهي تفضل في الوقت الحالي عدم المواجهة المباشرة مع إسرائيل[١٠٦٠]، لكن هذه الرؤية ثبت عدم صحتها بعد حرب ٢٠٢١.

في الجيش باتوا يعتقدون بأن الانتصار على حماس لا يقتضي بالضرورة تدمير القوة العسكرية لها بالكامل، بل منعها من العمل بشكل ناجع، وهو ما يتناسب مع سياسة الردع لا الحسم، وبالتالي فإن المهم هو الانتصار في الحرب كما يوضح نتسان آلون، رئيس قسم العمليات في الجيش[١٠٦١].

التوجُّه إسرائيلياً هو مواجهة حماس دون الانجرار إلى حرب معها، من خلال تدعيم وصيانة مفهوم الردع. النقطة التي تركز عليها النقاش الإسرائيلي فيما يتعلق بغزة كانت البحث في فرص تحقيق هدنة مع حماس تقتضي من "إسرائيل" إقامة ميناء لغزة، فمن جهة سيكون هذا مطلباً أساسياً

[١٠٥٨] وكالة سما، ٢٠١٦/١/٢٢.

[١٠٥٩] رؤوبني باركو، "حماس على مفترق طرق"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/١٥

[١٠٦٠] رؤوبني باركو، المرجع نفسه.

[١٠٦١] يوآف ليمور، "إيران لا تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/١٠/١١.

لحماس، ومن جهة ثانية فإن "إسرائيل" بحاجة لأن تتحلل من مسؤوليتها الاقتصادية تجاه سكان القطاع، تزامن ذلك بطبيعة الحال مع حضور الدورين التركي والقطري في تجسير الهوة بين حماس و"إسرائيل". فمن جهة اقترحت قطر التي تعمل من داخل غزة عبر مكتبها هناك على إعادة إعمار القطاع وترتيب التفاهمات مع "إسرائيل" بشأن ذلك، إعادة بناء المطار وبناء الميناء من أجل تسهيل عملية الإعمار وفك الحصار عن غزة وفق تفاهمات إنهاء الحرب في صيف ٢٠١٤، وهي مقترحات لم تجد الكثير من القبول في الأوساط الإسرائيلية، خاصة بعد تخفيف الضغط التركي في هذا الاتجاه عقب تزايد دفء العلاقة بين البلدين، التي عادت بعد توقيع اتفاق مصالحة الذي أنهى قضية مرمرة. كما أن الموقف التركي يصطدم بانعكاسات توتر علاقتها مع مصر، ما يحول دون إعطاء دور لتركيا في مقاربة مسألة قطاع غزة من خلال المساهمة في فك الحصار أو تخفيفه.

ما عدا ذلك فإن الصراع المستمر بين "إسرائيل" وحماس تمثل في حرب الأنفاق. فحماس، كما تقول مصادر إسرائيل، لم تتوقف يوماً عن حفر الأنفاق، وثمة خشية من أنه في المواجهة القادمة مع حماس سيجد سكان غلاف غزة مقاتلي حماس يخرجون من جوف الأرض، وجرى نقاش حول كيف يمكن مواجهة الانفاق؛ فالمجسات والحلول الإلكترونية قد لا تكون ناجعة رغم أنها تخفف الضرر وتعيق تقدم العدو، وقد تكبح بعض العمليات لكنها ليست الحل. وعليه فقد عملت "إسرائيل" على مواجهة مثل هذه الاحتمالات من خلال مواجهة عمليات الحفر وقصف الأماكن المتوقعة، وملاحقة خطط الحفر استعداداً للكشف عنها خلال المواجهة، وهذا يتم وفق استراتيجية "الحرب الوقائية"، أو من خلال محاكاة القتال باستخدام الأنفاق. حيث قام الجيش الإسرائيلي بتدريبات داخل أنفاق تم حفرها تحاكي تلك الموجودة في قطاع غزة، من أجل الاستعداد لأي حرب مقبلة حيث تسود قناعة في أوساط الجيش بأن أزمة الجيش في أي حرب قادمة ستكون في سلاح المشاة، وكيفية التعامل ميدانياً في المعركة مع مقاتلي الأنفاق[١٠٦٢].

كما استثمرت الحكومة الإسرائيلية قرابة ٦٠٠ مليون شيكل في بناء الجدار الأسمنتي العائق تحت الأرض، وفوقها على طول حدود قطاع غزة[١٠٦٣]. وتقدر مصادر "وزارة الدفاع الإسرائيلية" بإن التكلفة الإجمالية لبناء الجدار الإسمنتي حول غزة ستصل إلى ٢.٢ مليار شيكل، فيما تقدر

[١٠٦٢] عاموس هرئيل، "الجيش يتدرب على حرب الأنفاق"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٦/١٠/٢.

[١٠٦٣] أليكس فيشمان، "الحكومة الإسرائيلية تدفن ٦٠٠ مليون شيكل في باطن الأرض"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٦/٩/٥.

مصادر أخرى أنها قد تصل إلى ٥ مليار شيكل[١٠٦٤]. الهدف من الجدار هو إعاقة حفر الأنفاق داخل السياج الإسرائيلي، ويطلق المحلل المعروف أليكس فيشمان على ما يدور بين إسرائيل وحماس بـ"الحرب الباردة" في سباق الأنفاق[١٠٦٥].

حاولت حركة حماس توظيف ملف الجنود والمفقودين الإسرائيليين في غزة بعد سنة ٢٠١٤، من أجل تخفيف الحصار عن غزة وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين ضمن صفقة شاملة، وقد عمدت إلى تحريك الملف من خلال ضغوطات أهالي الجنود المفقودين. وبين فينة وأخرى كان يدور حديث عن صفقة لتبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس، لكن لم يرشح شيء عن حوارات ومفاوضات ووساطات جدية في هذا السياق. وارتكز الكثير من النقاش حول الشكوك في إمكانية تحقيق ذلك، وحول جدوى تحقيقه من الأساس.

ثمة قناعة مشتركة بين الساسة وبين النخبة والاستراتيجيين الإسرائيليين بضرورة الضغط على قطاع غزة دون الوصول إلى مرحلة الانفجار. عملياً، فإن الجيش حاول أن لا يندفع بالرد بقوة على "حماس" على كل عملية إطلاق نار أو إطلاق قذائف من غزة، بل بالرد المحسوب الذي لا يصل إلى الحرب[١٠٦٦]، ضمن فلسفة أن على "إسرائيل" الموازنة بين الردع ومنع التصعيد، ويقدم كوبي ميخائيل وعومر دوستري الباحثان الإسرائيليان توصيات بهذا الشأن تتضمن ضرورة[١٠٦٧]:

١. مواصلة العمليات العسكرية العلنية والسرية ضد الأنفاق في غزة، وتوجيه رسالة صارمة عبر ذلك بأن إسرائيل لن تسمح بالمس بسيادتها وبمواطنيها، وهي مستعدة لأن تخاطر لهذا الغرض حتى بفتح مواجهة عسكرية أوسع.
٢. التمسك بمبدأ أن المسؤولية عن كل إطلاق لصاروخ و/أو هجوم ملقاة على حماس بصفتها صاحبة السيادة في قطاع غزة، وبالتالي ستكون "حماس" ومرافقها العسكرية هدفاً للرد؛ وهذا يتطلب الموازنة بين الرد، وبين تقليص احتمال التصعيد الذي يؤدي إلى جولة عسكرية واسعة أخرى.
٣. إمكانية التعاون مع حكومة الوفاق الفلسطينية، فحتى وإن كان احتمال نجاح مسيرة المصالحة ليس عالياً، فإن مجرد وجودها يمكنه أن يخدم عدة مصالح استراتيجية لإسرائيل،

[١٠٦٤] جيش الاحتلال يقرر استئناف بناء جدار على حدود غزة، الأيام، رام الله، ٢٠١٦/١١/٢٢.

[١٠٦٥] أليكس فيشمان، "الحكومة الإسرائيلية تدفن ٦٠٠ مليون شيكل في باطن الأرض"، مرجع سابق.

[١٠٦٦] عاموس هرئيل، "ليبرمان وسياسة الرد المنضبط"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٧/١٢/٢٢.

[١٠٦٧] عاطف أبو سيف، إسرائيل والمسألة الفلسطينية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٨، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٨، ص ٥٥.

ويسمح بمجال معين لتصميم واقع أكثر راحة لإسرائيل وللسكان في قطاع غزة على حد سواء.

يتبع ذلك أن على "إسرائيل" أن تعمل على عدم انهيار الوضع في غزة من خلال السماح بإدخال المساعدات الدولية. كما عليها أن تلتقط الرسائل الواردة من غزة بأن حماس غير معنية بالتصعيد، وعليه كما ينصح الباحث الإسرائيلي ياروم شنيدر، فإن على "إسرائيل" في ردها على إطلاق الصواريخ من قبل المنظمات الصغيرة، أن لا تقوم بتدمير مواقع كبيرة لحماس أو باغتيالات لقادتها، لأن من شأن ذلك أن يدفع حماس لتغيير سياسة الضبط التي تمارسها[١٠٦٨].

تتلخص القناعة السائدة في الأوساط الإسرائيلية بأن حماس غير معنية بالمواجهة، صحيح أنها تواصل عمليات تطوير القدرات، إلا أنها منشغلة في تحسن وضعها الإقليمي عبر تطوير العلاقات مع مصر، العمل على تحسين المصالحة مع السلطة، والتخلص من عبء موظفيها. لكن رغم ذلك فحماس تحاول من خلال الزعم بأنها لم تعد تحكم غزة، إزاحة أي مسؤولية عن إطلاق الصواريخ تقوم بها المنظمات الأخرى ورميها على كاهل الحكومة الفلسطينية في رام الله، والتأكيد أنها غير مسؤولة إلا عن تصرفات جناحها العسكري. ولخص وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق أفيجدور ليبرمان السابق استراتيجية تعامل حكومته مع غزة بست نقاط[١٠٦٩]:

١. استعادة الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، أي تغيير في حجم وطبيعة الحالة الإنسانية في القطاع مرتبط بهذه القضية.
٢. القضاء على كل الأنفاق الهجومية التي حفرتها حماس.
٣. استكمال الجدار الذي تقوم إسرائيل بحفره تحت الأرض شرق القطاع لوقف تمدد الأنفاق.
٤. الرد على كل قذيفة هاون أو صاروخ يسقط من غزة على إسرائيل باستهداف قدرات حماس العسكرية الحساسة، وتدمير مخازن إنتاج الصواريخ، ومنصات الإطلاق، لأن حماس هي المسئولة عن قطاع غزة.
٥. تقوية مستوطني منطقة غلاف غزة من خلال دعمهم اقتصادياً.
٦. ضرورة أن تعلم حماس أنه حين يجري الحديث عن إعادة إعمار غزة، فسيكون مقابل ذلك نزع السلاح منه.

[١٠٦٨] Yaron Schneider, "The Limits of Restraint: Hamas in Gaza and a Confrontation with Israel", INSS Insight, No. 987, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, October 30, 2017.

[١٠٦٩] شلومو تسزانا، "ليبرمان عرض خطة للقضاء على تهديد حماس"، مقال نشر في صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٨/١/١٥ .

وطوال السنوات الماضية، تباينت المعالجات الإسرائيلية لما يجري في قطاع غزة، بين التدخل المباشر الذي قاد إلى ٤ حروب كبيرة طاحنة، وبين الحصار الاقتصادي الممنهج والمدروس عبر التحكم في المعابر. لكن يمكن القول أن المستوى السياسي والأمني أدخل سنة ٢٠١٨ معالجة جديدة تمثلت في منح بعض التسهيلات، من خلال تخفيف الحصار والسماح بإدخال أموال للقطاع، مقابل ضمان الهدوء على الحدود. التفاهمات التي كانت تتم بواسطة السفير القطري محمد العمادي كانت تقتضي أن يتراجع المتظاهرون مئات الأمتار عن السلك الحدودي، وأن يتم وقف البالونات الحارقة، مقابل أن تسمح "إسرائيل" بإدخال ١٥ مليون دولار شهرياً، تقوم حماس بإنفاقها على موظفي السلطة التي تديرها حماس في غزة، وعلى الحالات الاجتماعية المحتاجة، وهو الاتفاق الذي دفع بليبرمان لمغادرة الحكومة[١٠٧٠].

وبحسب دراسة صادرة عن مركز دراسات الأمن القومي في "إسرائيل"، فقد تمثّلت أهداف "إسرائيل" تجاه غزة في التالي: تحقيق الهدوء والاستقرار الأمني وعدم حدوث توترات ومواجهة عسكرية؛ تحسن الوضع الإنساني في القطاع؛ رفع مسؤولية "إسرائيل" عن غزة؛ مواصلة الالتزام المصري تجاه غزة في مجال تثبيت التهدئة وتحقيق الأمن؛ الحفاظ على التزام مالي عربي ودولي من أجل تحسن الوضع الإنساني في القطاع. وبالقدر الذي يجب فيه على "إسرائيل" أن تسعى من أجل تحقيق الهدوء، ومن ثمّ عدم الانجرار إلى مواجهة مسلحة، فإن هدف كل سياساتها في غزة، وبالتعاون مع الفاعلين في الإقليم والمجتمع الدولي، يجب أن يكون وقف تسلح حركة حماس، إذ تعتقد الدراسة أن هذا قد يكون شرطاً مقابل تحسين الوضع الإنساني[١٠٧١].

ثانياً: التهدئة والحرب يحكمان الصراع في قطاع غزة:

مرت العلاقة بين "إسرائيل" وقطاع غزة أو بالأحرى حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، بفترات من الحذر والترقب بعد عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط خلال العدوان على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وشهدت بعض الفترات عملية تفاوض بين الطرفين لإطلاق سراح شاليط مقابل إطلاق "إسرائيل" أسرى فلسطينيين ومطالب أخرى، غير أن عمليات التفاوض لم يكتب لها النجاح لأسباب مختلفة، ربما أبرزها أن نتنياهو لم يشأ أن يزعزع استقرار حكمه بسبب

[١٠٧٠] عاطف أبو يوسف، إسرائيل والمسألة الفلسطينية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٩، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٩، ص ٤٣.

[١٠٧١] Udi Dekel, Israel Policy towards the Gaza Strip", in Anat Kurz and Udi Dekel and Benedetta Berti (Eds), The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2018, pp113-126.

خوفه من دفع أثمان كبيرة لحماس، لا يتحمل عواقبها في الداخل الإسرائيلي خصوصاً في معسكر اليمين الذي يشكل الداعم الرئيسي لحكمه.

غير أنه مع تبدل الظروف وظهور متغيرات ومستجدات أخرى، أبرزها ربما رغبة نتنياهو بالتدخل في الشأن الفلسطيني والتأثير عليه خاصة في ظل إصرار الرئيس أبو مازن على المضي قدماً في الذهاب إلى مجلس الأمن، وميله لتعميق المصالحة مع حماس. جاءت عملية تبادل الأسرى المفاجئة لتقوية حماس أمام إصرار "أبو مازن" ووقوفه في وجه الضغوط التي مورست عليه لثنيه عن موقفه؛ وفيما كانت شعبية الرئيس "أبو مازن" ترتفع بسبب مواقفه الصلبة في رفض أي تنازل عن الذهاب للأمم المتحدة لنيل الاعتراف بعضوية فلسطين الكاملة، قدم نتنياهو لحماس مصدراً موازياً من الدعم الشعبي. فأراد نتنياهو أن يضعف موقف عباس وذلك من خلال "تقوية" حركة حماس وإظهارها في موقع المدافع عن الأسرى ورفع رصيدها في الشارع الفلسطيني على حساب رئيس السلطة الفلسطينية.

مع إطلاق سراح شاليط، تحررت "إسرائيل" نوعاً ما من حرج شن عمليات عسكرية واسعة ضدّ قطاع غزة بسبب الخوف من قصف مكان الجندي شاليط في غزة عن طريق الخطأ، بل وارتفع بين الفينة والأخرى في "إسرائيل" نقاش متفاوت الوتيرة حول الحاجة لعملية عسكرية واسعة في غزة، خاصة في أعقاب عمليات إطلاق صواريخ على "إسرائيل"، والخوف من أن تبدو "إسرائيل" عاجزة عن الرد.

حافظت "إسرائيل" وحماس على قواعد اللعبة بحيث لم تعد عمليات الاغتيال التي ينفذها الجيش تؤدي إلى تصعيد غير مضبوط ومحكوم، كما لم تقم "إسرائيل" بضربات شديدة بحق قيادة حماس وإن كانت فعلت ذلك بحق الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة وكتائب الأقصى. في المقابل حاولت حماس ضبط إيقاع التصعيد مع "إسرائيل" وفق الظروف المحلية والدولية، من خلال منع أو ملاحقة بعض الجماعات التي كانت تطلق الصواريخ على "إسرائيل" في التوقيت غير المحبذ فلسطينياً. تواصلت "لعبة القط والفأر" بكلمات حنان غرينبرغ ولم يكن أي طرف معنياً أن يحمل وعاء الوقود إلى نقطة التفجير، بل مواصلة اللعب حسب قواعد اللعبة[١٠٧٢].

[١٠٧٢] حنان غرينبرغ، "لعبة القط والفأر في غزة"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ١٣ /٢٠١١/١٢.

وعلى الرغم من أن التصعيد في بعض الأوقات وصل ذروة كبيرة، حيث شهد شهر آذار/ مارس ٢٠١١ تصعيداً كبيراً تمثل بإطلاق خمسين صاروخاً على "إسرائيل"، إلا أن الطرفين حافظا على "شعرة معاوية". وقد حاولت "إسرائيل" استغلال فترات الهدوء مع قطاع غزة من أجل جهودها في تطوير القبة الحديدية، كما سعت "إسرائيل" إلى إقامة غابة أمنية على الحدود مع غزة لعرقلة إطلاق الصواريخ.

إن أكثر ما كانت تخشاه "إسرائيل" بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أن يمثل المستجد الإقليمي المصري، وغيره أيضاً، حافزاً للحركات المسلحة في غزة لتوسيع هامش حراكها العسكري ضد تل أبيب، المحكومة أيضاً بخشية أخرى أكثر تأثيراً على قراراتها، وهي التداعيات على المشهد المصري وما يحمله من تهديد ضد "إسرائيل"[١٠٧٣].

وهناك ذريعة أخرى تتبناها "إسرائيل" لشن عدوانها، هو أن عملية تهريب السلاح النوعي مستمرة إلى قطاع غزة. حيث ادعت المصادر الأمنية الإسرائيلية، أنه على الرغم من تقييمات الجيش الإسرائيلي بأن حركة حماس غير معنية بخوض مواجهة واسعة النطاق في تلك المرحلة مع إسرائيل، إلا أنها واصلت تسلحها واستعدادها العسكري لاحتمال تفجر الأوضاع الأمنية في أي لحظة، مشيرة إلى انه طرأت زيادة سنة ٢٠١١ تصل إلى عشرين بالمائة على كميات الأسلحة التي يجري تهريبها إلى قطاع غزة، مقارنة بالعام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى الثورات العربية في مصر وليبيا[١٠٧٤].

هذا التخوف كان يشي بأن المواجهة حتمية ومطلوبة مع حماس لاختبار هذه الفرضيات. فالسلاح الذي زعمت مصادر المخابرات تهريبه لغزة من السودان أو من ليبيا مروراً بمصر، يشكل نقلة نوعية في قدرات حماس لا بد من التصرف حيالها، وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المصادر العسكرية الإسرائيلية كانت تشير في سياق التطرق لإمكانية شن عملية عسكرية، إلى صعوبات العملية العسكرية بالأخص فيما يتعلق بكم الأنفاق التي حُفرت في عمق أراضي قطاع غزة، وهي أنفاق متطورة ومتشعبة تمرُّ من بيت إلى بيت ومن ساحة إلى ساحة[١٠٧٥].

[١٠٧٣] فادي نحاس، المشهد الأمني –العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٢، ص ١٦٣.

[١٠٧٤] معاريف: تهريب أسلحة من ليبيا لغزة، موقع الجزيرة.نت، ٢٠١١/٦/١٠، انظر: https://cutt.us/y4mxw، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٦/٤.

[١٠٧٥] فادي نحاس، المشهد الأمني –العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١٦٤.

كانت "إسرائيل" تُدرك بأن أي عملية عسكرية إسرائيلية واسعة في قطاع غزة، مشابهة لعملية "الرصاص المصبوب" نهاية عام ٢٠٠٨، سوف تؤدي إلى تداعيات إقليمية قد تنعكس سلباً على الموقف من إسرائيل في الساحتين المصرية والأردنية تحديداً؛ لا الواقع العربي ولا الواقع الدولي في ظل "الربيع العربي"، يسمحان بخيار الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين.

إن إسرائيل لم تكن تطمح إلى تصعيد واسع لأنها في الأصل تعيش حالة انتظار بعد الثورة المصرية التي شكلت نوعاً من الكابح للعدوانية الإسرائيلية في قطاع غزة. ويصعب تخيل أن تبادر إسرائيل إلى عمل واسع يدفع مصر آنذاك إلى تغيير مواقفها أو إلى التحول إلى عدو.

على الرغم من تمثل المصلحة الإسرائيلية في عدم تصدّر الأحداث وتوجيه الأنظار إليها مع بدايات "الربيع العربي"، إلا أنها استمرت بالمبادرة من فترة إلى أخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف ردعها وإبقائها في حالة من الدفاع. وبحكم حضور الظرف السياسي الإقليمي، في خلفية صنع القرار في "إسرائيل" واضطرار مراعاة سقوف محددة من التصعيد، في مرحلة الصدمة الإسرائيلية من الأحداث في مصر، بقيت للاعتبارات الردعية والأمنية حضورها الذي فرض على صانع القرار عدم الوقوف مكتوف الأيدي إزاء تعاظم قوة فصائل المقاومة في القطاع، والذي يشخصه صانع القرار بوصفه خطراً داهماً. إلا أن تطورات الأحداث في قطاع غزة، واعتبارات البيئة السياسية المحلية الإسرائيلية، وتصدير أزمة السياسة الإسرائيلية إلى الخارج، أدى إلى شن ثلاث حروب على قطاع غزة.

أ. العدوان على غزة ٢٠١٢:

ضمن اعتبار "الحرب منخفضة الوتيرة"، شهد العام ٢٠١٢ فترات تسخين مختلفة طوال فصول السنة راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين، كما أطلقت خلالها عشرات القذائف والصواريخ على ما يسمى بغلاف غزة. وتصاعد الوضع بشكل جدي ومؤقت في آذار/ مارس ٢٠١٢ لفترة قصيرة، ومن ثم بشكل أكثر اتساعاً وأشد عنفاً نهاية العام مع خروج المقاتلات الإسرائيلية في ظهيرة ٢٠١٢/١١/١٤ لعملية عسكرية واسعة في غزة، بعد اغتيال القائد العسكري لحماس أحمد الجعبري[١٠٧٦]، جاءت في سياق عملية عسكرية إسرائيلية أطلقت عليها اسم "عملية عمود السحاب". ثم بدأ سلاح الجو سلسلة من الغارات المركزة على أهداف قالت "إسرائيل" إنها تستخدم إطلاق

[١٠٧٦] تسفيكا فوغل، "قبل أن يصبح نزع سلاح حماس متعذراً"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/١١/١٤.

الصواريخ. وبهذا بدأت جولة عسكرية ثانية أوسع انتشاراً وأطول وأشد عنفاً. وحددت الحكومة الإسرائيلية ثلاثة أهداف للعمليات العسكرية، وهي:

١. القضاء على مخازن السلاح، وبخاصة الصواريخ طويلة المدى.
٢. استمرار الاغتيالات.
٣. خلق قوة ردع.

ومع استمرار العملية، بدأت الصواريخ تنطلق من غزة باتجاه جنوب "إسرائيل"، إلى أن وصلت ريشون لتسيون وتل أبيب والقدس، وطُرح السؤال مرة أخرى إلى أي مدى يمكن لـ"إسرائيل" أن تستمر في العملية مع تعطل الحياة في أكثر من نصف سكان البلاد، ونزول مئات الآلاف إلى الملاجئ. خلال ثمانية أيام من العدوان ،شن الطيران الحربي الإسرائيلي أكثر من ١٥٠٠ غارة جوية على القطاع، دون أن تبدأ عملية برية. ونتيجة العدوان وقع ١٦١ شهيداً و١٢٢١ جريحاً فلسطينياً. وتركز النقاش الإسرائيلي، الإعلامي والعسكري والسياسي، على جدوى العملية البرية. غير أن الثابت أن جل النقاشات في دوائر صنع القرار، كما في الرأي العام، ركزت على مخاطر العملية البرية التي تمثلت في[١٠٧٧]:

١. الخوف من سقوط الجنود.
٢. ارتفاع كبير في الإصابات في أوساط المدنيين في إسرائيل كما بين الفلسطينيين.
٣. فقدان الدعم والتأييد الدوليين، والخوف من تقرير غولدستون جديد حول المجازر ضد المدنيين.
٤. استفزاز مصر.

بدأت بعد عدة أيام على الحملة العسكرية تتعالى أصوات إسرائيلية تقول إن العملية العسكرية لن توقف الصواريخ، وأن الجبهة الداخلية في "إسرائيل" غير مهيأة لحرب طويلة، وأن على "إسرائيل" تجريب الخيار الدبلوماسي والتفاوض مع حماس. ووسط دعاة العملية البرية والمحذرين منها، كانت الوساطة المصرية بين الطرفين تحيك اتفاقاً يقضي بوقف إطلاق النار، نص على[١٠٧٨]:

[١٠٧٧] عاطف أبو سيف وأمطانس شحادة، مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٥٨.

[١٠٧٨] رون بني يشاي، "هذه شروط وقف اطلاق النار في غزة"، مقال نشر على موقع واي نت، ٢٠١٢/١١/٢٠/ :انظر: / il.co.ynet.www://http:

١. وقف الأعمال العدائية من الطرفين: بحيث توقف "إسرائيل" الاجتياحات وعمليات الاستهداف، وتوقف حماس والفصائل إطلاق الصواريخ والهجمات على الخط الحدودي.
٢. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المنطقة الحدودية، وحركة الصيادين داخل البحر حتى عمق ستة أميال.
٣. يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

شنّت "إسرائيل" الحرب على غزة في ظروف غير نموذجية من ناحيتها. والأمر لا يتعلق بالقوة المجردة؛ فهي تتمتع بتفوق عسكري وأمني واستخباراتي ظاهر، وإنما بالظروف المحددة التي تحيط أو قد تحيط باستخدام القوة ومقتضياتها. تشير حقيقة تعرض "إسرائيل" عن ٨٠٠ هجوم صاروخي من غزة خلال العام ٢٠١١، قبل بدء العملية العسكرية ضد حماس، إلى أن "إسرائيل" كانت تأمل في تجنب وقوع الانفجار[١٠٧٩]، وتحديداً عند بدء العدوان، كانت الانتخابات الإسرائيلية على الأبواب من ناحية، والظروف الإقليمية والدولية تنطوي على قدر من الغموض، يجعل الحرب من وجهة نظر قادة إسرائيل عموماً خطوة غير حكيمة[١٠٨٠].

عمدت "إسرائيل" إلى الإيحاء بأن الأمر الوحيد الباقي لمواجهة ذلك يتلخص إما في العودة لاحتلال قطاع غزة، أو البحث عن ردع يوفر هدنة تأمل أن تطول. والواقع أن "إسرائيل" حاولت من خلال عملية "الرصاص المصبوب" ٢٠٠٨، قبل أربعة أعوام أن تجسد سياسة "كي الوعي" التي تعتقد أنها ستمنحها الراحة لأطول فترة ممكنة، غير أن سياسة "كي الوعي" لم تدم طويلاً. وتواصلت عملية التآكل في الردع الإسرائيلي بتدرج من صاروخ هنا وآخر هناك (سياسة التنقيط) إلى تفاهمات، واتفاقات حول وقف النار. وكانت "إسرائيل" من جهة، والمقاومة من جهة أخرى، تسعيان إلى تعديل قواعد اللعبة، كل لمصلحته طوال الوقت[١٠٨١].

---

html.00,4309157-L,7340,0/articles، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٧/٤؛ وانظر أيضاً: ليلغ فايسمن، "التوصل الى اتفاقية وقف اطلاق النار في غزة"، موقع غلوبس، انظر:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000800106، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٤.

[١٠٧٩] فادي نحاس، المشهد الأمني –العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٣، ص ١٣٥.

[١٠٨٠] فادي نحاس، المرجع نفسه.

[١٠٨١] Meir Elran and Avner Golov, The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success. In: Shlomo Brom (Ed), In the Aftermath of Operation Pillar of Defense. Memorandum. No. 124, December 2012. P: 24-33.

بهذا، شنّت "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة تحت أهداف علنية محددة لا تحمل تصوراً استراتيجياً مستقبلياً، كما برز في الأهداف التي أعلنها وزير الدفاع إيهود باراك: "تقليل إطلاق الصواريخ" و"تحسين الواقع الأمني لسكان الجنوب" و"تعزيز الردع". وقد أشار باراك إلى أن بمقدور "إسرائيل" إسقاط حكم "حماس" في غزة، لكن هذا سيعني أن "إسرائيل" ستضطر للبقاء في القطاع لسنوات، نظراً لأنه سيكون من الصعب إيجاد طريقة للانسحاب من غزة من جديد[١٠٨٢].

قد يصح القول، إن "إسرائيل" لم تهدف من خلال العدوان على غزة إلى تغيير في موازين القوى العسكرية بين المقاومة الفلسطينية في القطاع و"إسرائيل"، فالكفة راجحة من هذه الناحية لـ"إسرائيل". إلا أن الأهداف المعلنة للعدوان، كما ذكرنا أعلاه، اقتصرت على ترميم محدود لقوة الردع. أرادت القيادتان السياسية والعسكرية الإسرائيلية عملية عسكريه سريعة تجنباً لما حدث في عملية "الرصاص المصبوب" التي تحولت إلى حرب استنزاف للطرفين. كان من الواضح لـ"إسرائيل" أن نجاح العملية أو فشلها لا يتحدد وفقاً للنتائج الميدانية التي يحققها الجيش، بل وفق "النتائج الاستراتيجية والسياسية"[١٠٨٣].

فيما يتعلق بالأهداف العلنية التي حددتها القيادة السياسية الإسرائيلية للعملية، من الواضح، أن "إسرائيل" تعلمت من أخطائها السياسية والعسكرية التي رافقت حرب تموز ٢٠٠٦، وبخاصة فيما يتعلق بالأهداف المبالغ فيها التي سبق أن وضعتها في عملية "الرصاص المصبوب". من هنا، فقد حددت القيادة الإسرائيلية أهدافاً قابلة للتحقيق للعدوان ٢٠١٢، مثل "تقليص عمليات إطلاق الصواريخ، وتحسين الواقع الأمني، وإمكانية العمل بالقرب من الجدار دون خطر"[١٠٨٤].

لقد حققت إسرائيل عملياً أهدافاً قصيرة الأمد للعملية التي انتهت باتفاقية الهدنة المتوقع ثباتها لفترة زمنية معينة، غير أن هذه العملية لم تنجح في القضاء على قدرات المقاومة، ولم تؤد إلى المسّ جوهرياً بقدرة الفصائل على إطلاق الصواريخ، فقد تم إطلاق أكثر من ١٠٠٠ قذيفة صاروخية في ستة أيام، وتم توسيع دائرة الأهداف لتصل إلى تل أبيب والقدس[١٠٨٥].

[١٠٨٢] باراك: لم نسع لقهر غزة خلال عملية "عمود السحاب"، موقع روسيا اليوم، ٢٠١٢/١١/٢٢، انظر: https://cutt.us/FDYYI، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٤.

[١٠٨٣] Giora Eiland, "Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives", op. cit.، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١٢/١.

[١٠٨٤] Ephraim Kam, Following the Operation: The Balance between the Two Sides. In Shlomo Brom (Ed), In the Aftermath of Operation Pillar of Defense, Memorandum, No. 124, December 2012. P: 16-23.

[١٠٨٥] Giora Eiland, "Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives", Ibid..

أما لجهة الردع، فمن غير الواضح إن كانت "إسرائيل" رممت قدرة الردع في هذه المرحلة، حيث تم خلال العدوان إطلاق مئات القذائف الصاروخية يومياً، ويمكننا أن نضيف هنا أن "إسرائيل" لم "تفشل في تقدير تصميم الفصائل المقاومة" كما يدعي البعض، بل إنها كانت تدرك عدم إمكانية منع إطلاق الصواريخ إلا من خلال إعادة احتلال قطاع غزة، أو على الأقل القيام بعملية برية واسعة النطاق، الأمر الذي تم تفاديه[١٠٨٦]، خوفاً من الخسائر البشرية التي سيتكبدها جيشه عندما يتوغل في الأحياء المدنية المكتظة، كما ستكون هناك خسائر مدنية لدى الفلسطينيين، لن يتقبلها الواقع العربي الجديد بالإضافة إلى المجتمع الدولي.

وفق خلاصات مجموعة دراسات أعدها معهد الأمن القومي فإن عملية "عمود السحاب" حققت جزئيًا الردع الكامل المطلوب، وإن واحداً من أخطاء "إسرائيل" في الحرب على غزة أنها لم تقم بتدمير كامل للبنية التحتية لحماس كما فعلت في حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ مع حزب الله على الرغم من تطبيقها "عقيدة الضاحية" في غزة[١٠٨٧].

ب. العدوان على غزة ٢٠١٤:

مع تراجع فرص إجراء مفاوضات إسرائيلية فلسطينية بوساطة أمريكية في سنة ٢٠١٤، بدأت "إسرائيل" تتنصل من كل ما التزمت بعد حربها عام ٢٠١٢ أمام الوسيط المصري. فهي من جهة واصلت مضايقاتها للمزارعين الفلسطينيين على طول الشريط الحدودي مع قطاع غزة، كما لم تتوقف عن تضييق الخناق على الصيادين وتقليل مساحة الصيد في القطاع، كما أنها واصلت التشديدات على إدخال الكثير من المواد الخام ومواد البناء.

وبكلمة أخرى، فإن الحصار المفروض على القطاع ظل أساس السياسة الإسرائيلية، ولم تتوقف "إسرائيل" بين فينة وأخرى عن توجيه ضربات خفيفة داخل القطاع بذرائع أمنية، كما لم تتوقف الطائرات الزنانة والمقاتلات الحربية لإسرائيلية والبوارج عن استهداف القطاع.

ظهر النقاش مبكرا حول ضرب غزة وممكنات ذلك والمحاذير التي على "إسرائيل" أن تنتبه لها، وكان جل النقاش يدور حول أهداف الضربة وكيفية تقليل الخسائر الناجمة عنها، خاصة فيما

[١٠٨٦] روؤبين بدهتسور، هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٧.

[١٠٨٧] Giora Eiland, "Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives", in Shlomo Brom (Ed), In the Aftermath of Operation Pillar of Defense The Gaza Strip, INSS, Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

يتعلق بصورة "إسرائيل" في الخارج المتدهورة أصلاً. ويظل التوازن بين ذريعة حماية أمن المواطنين، والحفاظ على شخصية "إسرائيل" المعنوية والأخلاقية جوهر هذا النقاش[١٠٨٨].

واقترح عاموس يدلين ١٢ قاعدة لفهم ما تحتاجه إسرائيل خلال الحرب، أهمها[١٠٨٩]:

- غاية العملية تنبع من التزام "إسرائيل" بحماية مواطنيها واستعادة قوة الردع، ومعالجة قدرات حماس والتنظيمات العسكرية.
- لا يجب أن تتضمن العملية احتلال غزة.
- معالجة قضية الأنفاق.
- عدم توفر عنصر المفاجأة، وعليه فحماس تحكمت بوقت الحرب.
- مناعة الجبهة الداخلية.
- عامل الوقت، فكلما مر الوقت سينفذ صبر الرأي العام في إسرائيل ويتصاعد الضغط الدولي.
- عملية مركبة من الجو والأرض والاستخبارات، حيث أن القيام بعملية برية أمر مهم للرأي العام حتى لو لم يتم احتلال غزة.

وهكذا شنت "إسرائيل" عدواناً جديداً على قطاع غزة فعلياً يوم ٢٠١٤/٧/٨ والتي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي عملية "الجرف الصامد". وكان الهدف المعلن من العملية الإسرائيلية هو وقف إطلاق الصواريخ من غزة إلى "إسرائيل"، التي ازدادت بعد الحملة الإسرائيلية ضد حماس في الضفة الغربية في أعقاب عملية اختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في ١٢ /٦/ ٢٠١٤ من قبل حركة حماس.

هذه المرة، وصلت الصواريخ تل أبيب وحيفا، وحامت طائرات الاستطلاع الفلسطينية فوق مناطق داخل "إسرائيل"، ضمن مجموعة مفاجئات صدمت "إسرائيل"، وشملت أيضاً عملية إنزال بحري، إلى جانب ذلك فإن حرب الأنفاق التي خاضها الفلسطينيون ضدّ "إسرائيل" كانت مفاجئة. فرغم تقدير "إسرائيل" وجود مثل هذه الأنفاق التي كانت اكتشفت بعضاً منها في منطقة شرق خانيونس قبل ذلك، إلا أنها لم تتوقع انتشارها بهذه الطريقة. وبدأت بعض المعارك البرية الشرسة

١٠٨٨ Liram Stenzler-Koblentz, «Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations», Military and Strategic Affairs, Vol. 6, No. 1, March 2014, P. 97-79.

١٠٨٩ Amos Yadlin, Operation Protective Edge: The Goal and the Strategy to Achieve Them, INSS Insight No. 571, July 9, 2014.

في بيت حانون والشجاعية وخزاعة، حيث واجه الجنود الإسرائيليون المقاتلين الفلسطينيين وجهاً لوجه، بعد أن خرجوا لهم من الأنفاق[١٠٩٠].

وأمام اشتداد المعارك، حدد عاموس يدلين الخيارات المتاحة أمام "إسرائيل" بأربعة خيارات:

الخيار الأول: إنهاء من طرف واحد .

الخيار الثاني: القبول باتفاق ثنائي .

الخيار الثالث: توسيع العملية.

الخيار الرابع: احتلال غزة.

وفي ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤ أعلنت القاهرة عن نجاحها في التوسط لإنهاء الحرب، وتوقيع الطرفين على اتفاق تفصيلي حول ذلك. لا يختلف الاتفاق الذي تم برعاية مصرية عن تفاهمات عام 2012، حيث شمل توسيع مساحة الصيد إلى ستة أميال، والسماح بدخول مواد البناء وفتح المعابر بما يضمن فك الحصار، وتم ترحيل كل القضايا الأخرى إلى فترة ما بعد شهر. شملت هذه القضايا مطالب حماس حول إعادة تشغيل المطار وبناء الميناء؛ بكلمة أخرى، لم تلتزم إسرائيل بالمطالب الفلسطينية، بل التزمت مناقشتها والتفاوض حولها.

المؤكد أنه من الصعب الجزم أن "إسرائيل" حققت ما كانت تصبو إليه من وراء الحرب. فهي من جهة لم تقم بالقضاء على حماس، ولم تتمكن من تركيعها بشكل كامل، حيث أن الحرب انتهت، وحماس تضرب العمق الإسرائيلي بالصواريخ، كما أنه من الصعب القول أن الجيش لم يحقق شيئا، فغزة بدت مدمرة وكومة من الخراب، وهي مشاهد ستردع حماس عن الخوض في حرب جديدة لفترة مقبلة. ومن الواضح أن الحرب على غزة لم تنه مشكلة غزة، بل سلطت الضوء أكثر على ضرورة أن تطور "إسرائيل" آلية تعامل مع "الجار المزعج"، تعتمد على احتوائه والحفاظ على وضعيته الراهنة.

ربما يصح القول إن التوصيف الفعلي للأبعاد الاستراتيجية للحرب على غزة، هو "توافق" آليات الإنهاء والترتيب من أجل تحقق الغاية الاستراتيجية للطرفين. فقد اختارت "إسرائيل" تحديد حماس

[1090]Udi Dekel and Shlomo Brom, Reconstruction for Demilitarization: Lifting the Economic Siege and Tightening the Security Siege around the Gaza Strip, INSS Insight No. 580, July 28, 2014.

كالعنوان المسؤول في القطاع، إلى جانب ممارسة الجهد المستمر لإضعاف حماس، لكنها لم تضع لنفسها هدف تدمير حماس في القطاع، وبالتالي حددت "إسرائيل" غاية حملة "الجرف الصامد"[١٠٩١]:

١. تحسين الوضع الأمني من خلال وقف إطلاق الصواريخ نحو "إسرائيل" .
٢. ترميم الردع لغرض إبعاد جولة المواجهة التالية .
٣. منع ترميم وتعاظم حماس، والعثور على الأنفاق الهجومية التي تستهدف التسلل والقيام بعمليات في أراضي "إسرائيل" وتدميرها.

بالمقابل كانت غاية حماس إعادة مكانتها بصفتها اللاعب المركزي الذي يملك القوة والقدرة على التحكم بالقطاع، إحداث تغيير في موقف مصر وإسرائيل منها. إلى جانب ذلك، تسعى حماس إلى كسر الحصار على القطاع بتوسيع الحركة في المعابر الإسرائيلية، والفتح المتواصل لمعبر رفح إلى مصر، وتحويل الأموال إلى القطاع، والتسهيلات في مجال الصيد، والتجارة، والزراعة وغيرها[١٠٩٢].

وبعد انتهاء الحرب، حولت "إسرائيل" قضية إعادة إعمار ما دمرته إلى قضية فدرالية بالمصطلح الأميركي. فهي تريد أن تجعل الحلم الفلسطيني يتمثل في إعادة الإعمار، لذا لم تدخل الأسمنت إلا بدفعات قليلة، وواصلت حرمان غزة من مواد البناء ومستلزماته، بالطبع ساقت إسرائيل دعاوى ومزاعم عدة في ذلك.

استحوذت غزة والوضع فيها على جزء كبير من الخطاب الإسرائيلي، خصوصاً مع تنظيم مسيرات العودة الأسبوعية خلال العام ٢٠١٨ على طول السلك الحدودي الفاصل بين غزة وإسرائيل جهة الشرق، وبعد ذلك المسير البحري شمال القطاع.

يمكن ملاحظة أن مستقبل غزة كجزء من الحل مع السلطة الفلسطينية، ضمن عملية السلام بالمفهوم المتعارف عليه، لم يعد قائماً بالقوّة ذاتها التي كان موجوداً فيها في النقاش الإسرائيلي الداخلي، مع غياب أفق الحل الشامل مع الفلسطينيين، ومع تراجع فرص إحداث اختراق في هذا الاتجاه، والنزوع الإسرائيلي لفرض حلول من طرف واحد تضمن تحقيق المصالح الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ بل على العكس من ذلك، لم تظهر غزة في التصورات السياسية الإسرائيلية إلا

١٠٩١ Amos Yadlin, "To Save Gaza, Destroy Hamas", New York Times newspaper, 25/7/2014.

١٠٩٢ Udi Dekel, "Israel-Hamas: Conditions for a Stable Ceasefire", INSS Insight. No. 575, 17/72014.

منفردة، بوصفها ذات مصير منفصل عن الضفة الغربية والقدس. لذلك فإن الطرح الإسرائيلي حول غزة لم يبارح واقع الانقسام القائم، جغرافياً وسياسياً، بينها وبين الضفة؛ بل سعى إلى ترسيخه.

وفق التقدير السنوي لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، نجح الجيش الإسرائيلي في ردع حركة حماس، إلا أن حماس مستمرة في تعزيز قوتها، وهي جاهزة لإدارة معركة ضد إسرائيل قد تستمر أياماً محدودة، غير أنها حذرت من التصعيد الذي قد يؤدي إلى حملة عسكرية واسعة[١٠٩٣].

لهذا، نلحظ قراءات عسكرية إسرائيلية تتخوف من استمرار حالة التصعيد المستمرة، وعدم القدرة على التوصل إلى هدنة بعيدة الأمد، وهو مؤشر لتبلور وضع غير محتمل بالنسبة إلى إسرائيل، يتمثل بعدم رسم "خطوط حمراء" يفترض تجاوزها من قبل حركة حماس، أن يؤدي إلى القيام بـ "ضربة استباقية" أو شن "حرب استباقية" قصيرة وقوية بناء على مفهوم استراتيجي واضح ضد إمكانية بناء قدرات استراتيجية مفاجئة لحماس.

تتخوف إسرائيل من تحول المشهد الأمني في قطاع غزة إلى مرحلة استنزاف للجيش الإسرائيلي، نتيجة لوجود قرار فلسطيني بإطلاق كميات كبيرة من القذائف وعلى وتيرة متقطعة، بهدف إصابة إسرائيل بحالة من الشلل الجزئي على مساحة لا تقل عن نصف "إسرائيل"، بدلاً من إطلاق صواريخ بعيدة المدى، وتوجيه ضربة موجعة إلى العمق الاستراتيجي لإسرائيل ما يستدعي عملية عسكرية شاملة ضد قطاع غزة.

أضف إلى ذلك، أن استراتيجية الاستنزاف العسكري تفرض على "إسرائيل" تكاليف باهظة من وراء تشغيل بطاريات "القبة الحديدية" المخصصة لاعتراض الصواريخ الفلسطينية التي يتواصل إطلاقها من قطاع غزة تجاه مستوطنات الغلاف ومواقع أخرى[١٠٩٤]. وعلى الرغم من ما يسوقه الجيش الإسرائيلي من نجاحات لهذه المنظومة، إلا أن البيانات تشير إلى فشل المنظومة في اعتراض جزء كبير من الدفعات الصاروخية التي أطلقت من قطاع غزة.

ج. العدوان على غزة ٢٠٢١:

ومع عدم قدرة بنيامين نتنياهو على تشكيل حكومة ائتلافية مدعومة من الأحزاب اليمينية، وقرب تشكيل حكومة إسرائيلية تغييرية مدعومة من أحزب المعارضة بعد انتقال التكليف إلى زعيم حزب

[١٠٩٣] فادي نحاس، المشهد الأمني–العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٣٦.

[١٠٩٤] إن سعر البطارية الواحدة يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار، في حين يبلغ سعر الصاروخ الواحد ٥٠ ألف دولار.

"أزرق أبيض" يئير لبيد، بدى أن هناك نية من قبل نتنياهو وأحزاب اليمين في عرقلة تشكيل حكومة التغيير، وبدأت عمليات اقتحام المستوطنين اليهود للمسجد الأقصى، بالتزامن مع تنامي المخطط الإسرائيلي لإخلاء حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، من ساكنيه الفلسطينيين.

وقد هددت الفصائل الفلسطينية بقصف مستوطنات القدس ومستوطنات غلاف غزة بالصواريخ في حال تنفيذ المستوطنين اليهود خططهم في اقتحام المسجد الأقصى، من خلال مسيرة الأعلام في ذكرى يوم القدس (حسب التقويم العبري)، وقد نفذت الفصائل الفلسطينية تهديدها بالقصف الصاروخي طال مستوطنات القدس المحتلة في ٢٠٢١/٥/١٠، مطلقة معركة "سيف القدس"[١٠٩٥]، وعلى إثر ذلك شن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية ضد قطاع غزة، أطلق عليها عملية "حارس الأسوار"[١٠٩٦].

استمر العدوان الإسرائيل على قطاع غزة حتى ٢٠٢١/٥/٢١، حيث أعلن عن التوصل إلى وقف إطلاق نار غير مشروط برعاية مصرية[١٠٩٧]. وقد تميزت هذه الجولة من القتال بعدة أمور أهمها:

١. كانت الفصائل الفلسطينية هي الطرف المبادر إلى المعركة خلافاً للجولات السابقة.
٢. استطاعت الفصائل إطلاق أكثر من ٤ آلاف صاروخ وقذيفة، خلال ١١ يوماً، غطت أكثر من ثلثي مساحة "إسرائيل"، واستهدفت أكثر من نصف السكان الإسرائيليين.
٣. أدخلت المقاومة أسلحة جديدة على مسرح المعركة، كصاروخ عياش بمدى ٢٥٠ كلم، وصواريخ كورنيت المضادة للدبابات، والطائرات المسيرة الانتحارية.
٤. استخدمت إسرائيل قوة نارية كبيرة خلال هذه الجولة، استهدفت الأبراج السكنية، ومترو أنفاق حماس في قطاع غزة.
٥. استطاعت نسبة مهمة من صواريخ المقاومة إصابة أهدافها في التجمعات السكنية الإسرائيلية، وثبت فشل منظومة القبة الحديدة في التصدي لعدد كبير من الصواريخ.

[١٠٩٥] الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٢١/٥/١١.

[١٠٩٦] الجزيرة.نت، ٢٠٢١/٥/١٠.

[١٠٩٧] عرب ٤٨، ٢٠٢١/٥/٢٠.

٦. مارست إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن ضغوطاً كبيرة على إسرائيل لوقف إطلاق النار.

٧. كان هناك رد فعل دولي وعربي رسمي وشعبي ضد جرائم "إسرائيل"، خصوصاً استهداف الأبراج السكنية.

٨. استشهد في هذا العدوان ٢٥٧ فلسطينياً، بينهم ٦٦ طفلاً، و٣٩ امرأة، و١٧ مسناً، فيما استقر عدد الجرحى عند ١٩٤٨، بينهم ٢٧٧ طفلاً و٤١٢ سيدة[١٠٩٨].

٩. بلغ عدد القتلى الإسرائيليين ١٣ قتيلاً[١٠٩٩].

بالمجمل لم تقدم "إسرائيل" على شن عملية برية ضد القطاع لإعادة احتلال أو لوقف إطلاق الصواريخ، بل اكتفت بالتعامل عن بعد من خلال القوى النارية (الطيران، المدفعية، البوارج الحربية). وهذه دلالة على تآكل الردع الإسرائيلي، وتجنب الاعتماد على مبدأ الحسم، كما أن الخطط العسكرية والاستراتيجيات العسكرية التي دأبت على تطويرها بعد عدوان ٢٠١٤، لم تثبت نجاعتها، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز وتوسيع استخدام القوات البرية، وكما ثبت فشل خطة "تنوفاه" التي وضعت معياراً للنصر يتمثل في إيقاع أكبر قدر من الشهداء في صفوف الأذرع المسلحة للفصائل الفلسطينية، فقد أعلن قائد حماس في قطاع غزة يحي السنوار عن حصيلة الشهداء العسكريين: ٥٧ عنصراً من كتائب القسام الجناح العسكري لحماس، ٢٢ عنصراً لسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد[١١٠٠].

يتضح مما تقدم، أنه ليس هناك من حل عسكري لمواجهة حركة حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وسياسة الاغتيالات ليست كفيلة بردع قادة حماس وباقي الفصائل، وليس التدمير للمناطق السكنية وللبنية التحتية في غزة قادراً على قلب الموقف ضد حكم حماس، وحتى سيناريو إعادة احتلال القطاع لن يحل المشكلة.

[١٠٩٨] موقع دنيا الوطن، ٢٠٢١/٦/١٥، انظر: https://cutt.us/HY46r، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٦/٢٠.

[١٠٩٩] موقع رؤيا الإخباري، ٢٠٢١/٥/٢٣، انظر: https://royanews.tv/news/246491، تاريخ الزيارة، ٢٠٢١/٦/٢٠.

[١١٠٠] الجزيرة.نت، ٢٠٢١/٥/٢٦.

الفرع الثاني

مواجهة الوضع في سيناء

لطالما شكَّل موضوع الأمن في سيناء هاجساً لتل أبيب خلال السنوات الماضية؛ بسبب طول الحدود معها من الجهة الجنوبية، وبسبب الخوف من تسلل عناصر تابعة للجماعات الإسلامية المتشددة إلى داخل قطاع غزة، أو إلى داخل حدود "إسرائيل"، كما أن إدارة العلاقة مع الجانب المصري يقع ضمن أولويات الجانب الإسرائيلي؛ بسبب المكانة التي تتمتع بها مصر كقوة إقليمية عربية لها مكانتها في المنطقة العربية وفي الإقليم وفي العالم، وقد خبرت "إسرائيل" قوة الجيش المصري وإرادة التصميم والكفاءة التي يتمتع بها الجانب المصري، منذ زمن القائد الرئيس جمال عبد الناصر الذي شكّل حاجز صدّ منيع في وجه الأطماع التوسعية العدوانية الإسرائيلية، ولقّن الجانب الإسرائيلي دروساً في الحرب وفن إدارة الصراع، ما زالت راسخة في أذهان ووعي الإسرائيليين، كما هي راسخة في عقل ووعي وقلب ووجدان العرب والأحرار في العالم.

وقد تخوفت "إسرائيل" من الأحداث التي وقعت في مصر إبّان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وأشدّ ما كانت تخشاه هو عودة "الروح الناصرية" إلى مصر الكنانة، فهي تُدرك أكثر من غيرها ما يعنيه هذا الخط، وما يمكن أن يكون عليه الوضع في المنطقة؛ إذا قدر لمصر الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لتقود من جديد وتجمع العرب تحت مشروع النهضة والانبعاث، بمعزل عن المؤامرات الخارجية التي تحاك ضدّ هذا البلد الكبير. وسوف نناقش في السطور التالية الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل في التعامل مع مصر والوضع في سيناء بعد ٢٥ يناير ٢٠١١.

أولاً: انعكاسات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الأمن القومي الإسرائيلي:

سيطرت حالة من الترقب والقلق لدى صانع القرار الإسرائيلي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بسبب التخوف الإسرائيلي من تأثير هذه الثورة على وضع العلاقات بين "إسرائيل" ومصر بشكل عام، ومستقبل اتفاقية كامب ديفيد بخصوص الوضع في سيناء بشكل خاص.

وقد صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ٢٠١١/١/٣٠ "نحن نراقب ما يحدث في مصر والمنطقة. أجريت في نهاية الأسبوع محادثات مع الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ووزير الدفاع إيهود باراك ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان ومع رجالات الاستخبارات"، وأضاف "أتت هذه المشاورات للحفاظ على الاستقرار والأمن في منطقتنا، السلام بين مصر

وإسرائيل قائم منذ ٣٠ عاماً، هدفنا أن نؤكد على استمراره". ولقد عبّرت "إسرائيل" عن ارتياحها الشديد عندما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قراره احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية[١١٠١].

وتنظر "إسرائيل" بعين القلق إلى بعض الأمور التي تنعكس في العلاقات الإسرائيلية- المصرية، وأهمها التطورات الأمنية في سيناء، وحالة الانفلات الأمني هناك، والذي يؤدي إلى تطور تهديد أمني يتمثل بقوى عسكرية تنتمي للقاعدة أو منظمات إسلامية متطرفة. وقد أتت عملية إيلات في آب/ أغسطس ٢٠١١،[١١٠٢] لتعطي "إسرائيل" الذريعة الكافية للتأكيد على موقفها مما يحدث في سيناء، وبالحاجة لتوجيه الأنظار للمخاطر الأمنية هنالك، ناهيك عن العلاقات التي تأخذ بالتوسع بين حركة حماس في غزة وقوى جهادية في الأراضي المصرية[١١٠٣].

كان التخوف الإسرائيلي من أن معالم نظام الحكم المستقبلي في مصر كانت ما تزال تتأرجح بين سلطة المجلس العسكري، الذي يمثل الجيش المصري والمؤسسة الأمنية، وبين القوى والأحزاب المنتخبة وعلى رأسها الإخوان المسلمين. كان من الصعب التكهن كيف ستتطور السياسة الخارجية المصرية، وكيف سيتم توجيه الدور المصري في المنطقة، إلا أنه بات من الواضح أن الجيش المصري الذي لعب دوراً مركزياً في الثورة، وكيفية نقل السلطة بدون إراقة دماء، سيبقي على دوره المركزي في النظام السياسي المستقبلي، الشيء الذي يعني الحفاظ على المصالح الاستراتيجية المصرية كما رآها في السنوات السابقة، وبالتالي الحفاظ على العلاقة مع "إسرائيل" في إطار المحافظة على معاهدة كامب ديفيد، خصوصاً فيما يتعلق باتفاقية بيع الغاز المصري لـ"إسرائيل" وفي ما يتعلق بالملحق العسكري الخاص بكامب ديفيد؛ أي المتعلق بشكل الانتشار العسكري المصري في سيناء.

راقبت "إسرائيل" الأوضاع المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، ولعل الحدث الأبرز عدا ضرب خطوط الغاز بين البلدين، الذي استحوذ على اهتمام صانع القرار الإسرائيلي، هو اقتحام متظاهرين

[١١٠١] رويترز، ٢٠١١/١/٣٠، انظر: https://cutt.us/lBb9e، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٤.

[١١٠٢] في ٢٠١١/٨/١٨، قام مسلحون يستقلون سيارة مدنية باعتراض حافلة سياحية تابعة لشركة "إيغد" الإسرائيلية وأطلقوا النار عليها عند مفترق "شيكما" في شارع ١٢ على بعد ٢٨ كلم من مدينة إيلات، مما أدى إلى إصابة خمسة إسرائيليين بجراح متفاوتة.

[١١٠٣] أمل جمّال، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلي، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٢، ص ١٠٢.

مصريين السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وهو ما شكل مصدر قلق بل ودليل على عمق التحول الاستراتيجي الذي يشهده الشرق الأوسط[١١٠٤].

باتت العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" ومصر بعد ثورة ٢٥ يناير، تجري برعاية الإدارة الأميركية، حيث أشار تقدير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أن مصر التي عرفت طوال السنين بأنها دولة صديقة ذات احتمال خطر، أصبحت دولة ذات احتمال خطر عالٍ. وفي حال فقد الجيش المصري قوته لصالح التيارات الإسلامية (الإخوان المسلمين) والحركات السلفية، فان مصر ستتحول بالنسبة إلى "إسرائيل" من خطر عال إلى تهديد حقيقي[١١٠٥].

بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية المصرية وتحقيق الإسلاميين بشقيهم الإخواني والسلفي نصراً كاسحاً في حدود ٦٥٪، نقلت صحفية "يديعوت أحرونوت" عن مصدر أمني إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن ما حصل في مصر "أخطر مما قدرنا"، مضيفاً أن "ما كان خطراً أصبح تهديدا"[١١٠٦].

في المقابل، راهنت "إسرائيل" في علاقاتها المستقبلية مع مصر على استمرار الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين، وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري، على الأقل في المدى القريب، من المنطلقات التالية[١١٠٧]:

أولاً: تحتاج القاهرة إلى سنوات كي تستعيد توازنها ودورها الإقليمي، فضلاً عن أن السلطة الجديدة طمأنت الجميع إلى أنها لن تسعى إلى إعادة النظر في معاهدة السلام مع "إسرائيل".

ثانياً: رغم الوزن المتزايد للرأي العام المصري، لا يوجد تغيير ذو مغزى في المصالح الأساسية لمصر، مثلما تراها السلطة ومعظم المحافل السياسية.

[١١٠٤] التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١، معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب.

[١١٠٥] Shlomo Brom, The Crisis in Israeli-Egyptian Relations. INSS Insight. No. 278, August 28, 2011. ١٠
Yoram Meital, The Struggle for the Reins of Government in Egypt INSS Insight. No. 303, December 15, 2011.

[١١٠٦] يديعوت أحرونوت، ٤ /٢٠١١/١٢.

[١١٠٧] فادي نحاس، المشهد الأمني العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٢، ص ١٥٦.

ثالثاً: بعد تلاشي الهجمات اللفظية على مصر، والتي تفسر كمس بالكرامة الوطنية المصرية، يعتقد بعض الإسرائيليين بأن المصريين سيركزون على شؤونهم الداخلية، ويكونون أقل تفرغاً للانشغال بعلاقات "إسرائيل" والفلسطينيين.

رابعاً: لم يطرأ بعد الثورة تغيير حقيقي في الموقف من حركة حماس في كل ما يتعلق بإجراءات الخروج من غزة إلى مصر. وهو ما قد يشير إلى وجود فرصة رغم "الربيع العربي" لإطلاق حوار استراتيجي وبناء تفاهمات استراتيجية بين "إسرائيل" ومصر، قد تتضمن إجراء تغييرات في الملحق العسكري لاتفاق السلام بين البلدين.

بالنسبة للعلاقة مع مصر بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، فإن لدى "إسرائيل" ثلاثة تخوفات أساسية، كما يشير إلى ذلك الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي أفرامي بلوم: "الخوف أن تتحول مصر إلى دولة معادية، وتقوم بإلغاء اتفاق السلام أو تفريغه من مضمونه. التخوف من أن تتحول شبه جزيرة سيناء لقاعدة هجمات على "إسرائيل" من طرف منظمات جهادية وفلسطينية، والتخوف الثالث أن تدعم مصر حكم حماس في قطاع غزة، وتمنع التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين"[١١٠٨].

اهتمت "إسرائيل" بالأحداث في العالم العربي، ولكن ما يحدث في مصر يعنيها بشكل خاص، إن التخوف الإسرائيلي ينحصر تحديداً حول مصر، فمصر هي "الكنز الاستراتيجي" حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الاستراتيجي والسياسي. بالنسبة لـ"إسرائيل" فإن السلام مع مصر كان بارداً، إلا أن برودة السلام مع مصر أسلم من حرّ الحرب معها، أو حالة العداء معها. تخشى "إسرائيل" في أن خسارة مصر، سوف تجعلها في قائمة الدول التي خسرتها "إسرائيل" خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ أي إيران إبّان حكم الشاه، وتركيا قبل سيطرة حزب العدالة والتنمية الإسلامي برئاسة رجب طيب أردوغان.

وعلى الرغم من الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الاستراتيجية التاريخية التي أسسها ديفيد بن جوريون، إلا أن مصر أكثر أهمية، كونها دولة حدودية، وخاضت حروباً سابقة مع "إسرائيل"، وتربطها معها قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، وهي الدولة المحورية في العالم العربي وقائدة الدبلوماسية العربية، ما يجعل

[١١٠٨] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ١٠٦.

مصر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أكثر أهمية، والتخوف من فقدانها بسبب صعود التيار الإسلامي أكثر حدة من التخوف من فقدان تركيا، وحتى من إيران الشاه.

تميزت العلاقات الإسرائيلية المصرية بتحديد المصالح المشتركة بين الدولتين بعد صعود عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم. وقد أسهمت الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤ بتوضيح هذه العلاقة بشكل كبير، وتحديد المصالح المشتركة بين الطرفين، والتي تتمثل في محاربة "الإرهاب" في سيناء كمصلحة مصرية بالدرجة الأولى، والاتفاق على الخطوط العريضة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة. وخلال الحرب على غزة رفضت "إسرائيل" كل المبادرات للوصول إلى تهدئة ما عدا الورقة المصرية، حتى عندما تبنى وزير الخارجية الأميركي الوساطة القطرية التركية في البداية، رفضت "إسرائيل" التعامل مع هذه الوساطة وأصرت على الورقة المصرية، حيث رأت "إسرائيل" أن الدور المصري في إيجاد حل يؤدي إلى توقف الحرب يجب أن يكون الدور المركزي والمحوري[١١٠٩].

استراتيجياً، قربت الحرب على غزة وجهات النظر بين "إسرائيل" ومصر، فالطرفان باتت مصالحهما مشتركة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة، بالنسبة للموقف المصري فإنه يرى في حماس جزءاً من "الإخوان المسلمين" التي تم تعريفها كجماعة إرهابية، تشترك في المسؤولية عن الإرهاب في سيناء، وفي هذه النقطة تلتقي "إسرائيل" مع مصر في اعتبار حماس "حركة إرهابية" كما أن مصر تريد أن ترى السلطة الفلسطينية فاعلة بشكل أكبر في قطاع غزة، ولا تزال مصر مصرة على موقفها أن أي تفاهمات حول معبر رفح ستتم مع السلطة الفلسطينية وليس مع حماس[١١١٠].

وهذا ما ينسجم مع الموقف الإسرائيلي بالنسبة لقطاع غزة، ولكن يبقى الفرق بين الطرفين أن مصر تريد أن ترى السلطة الفلسطينية في مركز القطاع بينما تريد "إسرائيل" ذلك في الأطراف– المعابر[١١١١]. تريد "إسرائيل" إبقاء الانقسام على المشهد الفلسطيني لإضعاف حماس والسلطة الفلسطينية في الوقت نفسه، بينما ترى مصر أهمية إعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة من جديد، وتعتقد أن إضعاف حركة حماس سيحقق هذا الهدف.

[١١٠٩] مهند مصطفى، العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٥، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٥، ص ١٣٢.

[١١١٠] مهند مصطفى، المرجع نفسه، ص ١٣٣.

[١١١١] عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٤.

ومع حلول سنة ٢٠١٦ أجمعت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية على أنه لم يعد هناك خطر يتهدد "إسرائيل" من الجبهة الجنوبية المحاذية لمصر، واعتبر الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك، أن التغيرات التي نتجت بعد صعود حكم السيسي في مصر حملت تغيرات إيجابية لـ"إسرائيل" "فالجنرال السيسي أبعد الإخوان المسلمين والعلاقات مع مصر جيدة، كذلك الكراهية تجاه إسرائيل خفّت"[١١١٢]. ويأتي تقدير جلعاد على خلفية تقاطع المصالح بين مصر و"إسرائيل" في محاصرة حماس، والحركات الجهادية في سيناء، حيث أشار جلعاد إلى أن الجيش المصري أعطب "٩٠-٩٥٪ من الأنفاق إلى غزة، ويقوم بحرب مثابرة ضد القاعدة في سيناء"[١١١٣].

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن العلاقة آخذة بالتحول تدريجياً من تعاون أمني – عسكري خلف أبواب مغلقة، إلى تعاون استراتيجي غير مسبوق. تنسجم هذه التقديرات مع تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي العلنية، في مقابلته مع "سي بي أس" CBS، عن وجود "تعاون عسكري وثيق غير مسبوق" مع "إسرائيل"، في سياق ما تقوم به "إسرائيل" من مساعدة للجيش المصري في حربها ضد التنظيمات المسلحة في سيناء على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين الطرفين[١١١٤]. لذا، يتم وصف العلاقات المصرية الإسرائيلية بأنها في "عصرها الذهبي" في مرحلة ما بعد اتفاقية كامب ديفيد.

في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، دخلت العلاقات المصرية الإسرائيلية مرحلة استراتيجية جديدة، وبرزت في عام ٢٠١٩ على المستوى الاقتصادي، وخصوصاً في مجال الغاز الطبيعي، أو استمرار التنسيق على أعلى المستويات في مكافحة التنظيمات المسلحة خصوصا في سيناء[١١١٥].

[١١١٢] فادي نحاس، المشهد الأمني– العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٦، ص١٤٢.

[١١١٣] المرجع نفسه.

[١١١٤] لقاء مع الرئيس السيسي لشبكة CBS، ٢٠١٩/١/٥، انظر أيضاً: نشرة اتجاهات الاسبوعية ٢٠١٩/١/٥ (neworientnews.com)، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/١٠.

[١١١٥] Eran Lerman, "The Keystone: Sisi, Egyptian Stability and the Future of the Eastern Mediterranean. Scholarship" The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 16/8/2019, see: https://bit.ly/2ve8zkr, Last Seen 25/2/2020،

وأجمعت الأوساط السياسية والبحثية أن العلاقات الأمنية والتنسيق بين البلدين مرت بنقلة نوعية، فيما لم تشهد العلاقات الاستخباراتية بين مصر و"إسرائيل" هذا الانفتاح من قبل، حتى منذ توقيع اتفاق السلام بينهما قبل أربعة عقود[١١١٦].

لكن بمعزل عن تلك الأوصاف "السوريالية" للعلاقات، ففي عمق التقديرات الإسرائيلية يتم توصيف العلاقات المصرية – الإسرائيلية في إطار "التعاون الأمني المتين المحكوم بتنافس منضبط لا يصل لدرجة الصراع". ذلك أن مظاهر الانسجام والتوافق بين البلدين تشوبها في الباطن عوامل التهديد الناجم عن أي تحول سياسي داخلي في مصر، واختلاف بالرؤية فيما يتعلق بعدد من القضايا، منها: إشكالية الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد، تصاعد الحضور الإسرائيلي في أفريقيا، موقف مصر من الأسلحة النووية الإسرائيلية، والتخوف من تطلعات مصر النووية[١١١٧].

ثانياً: مواجهة الوضع الأمني في جبهة سيناء:

تحولت سيناء بعد ثورة ٢٥ يناير إلى نقطة توتر أمني بالغة الخطورة من وجهة النظر الإسرائيلية، يعود ذلك جزئياً إلى الطبيعة الجغرافية والديمغرافية المعقدة لمنطقة سيناء، التي يصطلح الخبراء المصريون على تسميتها بـ "المفتاح"، والى التوازنات التي تحكمها من الناحيتين العسكرية والأمنية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر و"إسرائيل" عام ١٩٧٩، فضلاً عن الغموض الذي فرضته السلطات المصرية على كل ما يجري فيها من أحداث، لا سيما في ما يتعلق بهوية المجموعات المسلحة الناشطة فيها.

وساد أوساط المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قلق بشأن قيام الجيش المصري بالانتشار في شبه جزيرة سيناء التي تنص اتفاقيات "كامب ديفيد" على بقائها شبه منزوعة السلاح، وشبه خالية من الوجود العسكري المصري. وأشارت المصادر الإسرائيلية إلى سيناريوين محتملين يؤديان لهذا الانتشار، **الأول** هو أن تقرر القيادة المصرية دخول الجيش إلى سيناء لإجراء تدريبات فيها، فيما يفترض **السيناريو الثاني** إدخال قوات مصرية إلى شبه الجزيرة على هامش حرب إسرائيلية مع حزب الله أو سورية، في خطوة تهدف إلى التعبير عن وحدة الدول العربية.

[١١١٦] فادي نحاس، المشهد الأمني–العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٤٥.

[١١١٧] فادي نحاس، المشهد الأمني – العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٩، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٩، ص ١٢١

ولعل قيام القوات المسلحة المصرية بإطلاق عملية "النسر"، في أعقاب الهجوم المسلح على شمالي إيلات في ٢٠١١/٨/١٨، لإعادة فرض الأمن في سيناء، وعلى إثر سلسلة العمليات المسلحة في إيلات، الذي تردد أن منفذيها تمكنوا من التسلل باتجاه الموقع المستهدف عبر سيناء يشكل مؤشراً لوجه التطورات العسكرية في سيناء، مع العلم أن عملية "النسر" هي أضخم خطة أمنية تنفذها القوات المسلحة المصرية في سيناء، منذ أن استعادت مصر السيادة على شبه الجزيرة في العام ١٩٨٢[١١١٨] .

في هذا السياق، أبرزت "عملية إيلات" التحديات الأمنية التي استجدت بعد الثورة المصرية، والأهم أن هذه العملية أبرزت قيود القوة الإسرائيلية. يبدو أن الأمن الإسرائيلي الداخلي حتى ومن غير اللجوء إلى صواريخ تطلق عبر الحدود، هو أمن مكشوف، وأن تخطيطاً مناسباً يمكن اختراقه اختراقاً يؤدي إلى إنتاج القلق وانهيار الوهم الإسرائيلي بالأمن المستتب. تسببت العملية وتداعياتها الميدانية في كشف محدودية الإجراءات الوقائية الإسرائيلية، ومنظومات الدفاع الصاروخي من "قبة حديدية" إلى "معطف الريح" إلى "مقلاع داوود". وأظهرت العملية أن هناك تغييراً جذرياً في حجم الأخطار التي ستواجهها الجبهة الداخلية الإسرائيلية في الحرب المقبلة التي تريدها "إسرائيل".

وبناء على التحول الاستراتيجي، شهدت دوائر الجيش الإسرائيلي ارتفاعاً في مستوى بناء النقاش بشأن تحديد "**نقطة التحول**" في الوضع المصري، بحيث ستكون هناك حاجة إلى الشروع في إنشاء تشكيلات عسكرية ووضع برامج جديدة لمواجهة هذا التهديد. خصص الجيش خلال عام ٢٠١١ خططاً لتبيان الأوضاع في مصر، ونفض الغبار عن الخرائط القديمة وإعداد التصورات للمستقبل. ويرى الجيش أنه ينبغي الاستعداد مسبقاً لاحتمال حصول تحول في الوجهة المصرية الاستراتيجية، لأن بناء تشكيلات عسكرية جديدة يستغرق سنوات، لذلك ثمة حاجة إلى بدء العمل عاجلاً، لا آجلاً[١١١٩].

ويبدو أن نقطة التحول التي يبحثها الجيش تتقاطع إلى حد كبير مع الفوز الواضح للإخوان المسلمين المصريين في الانتخابات البرلمانية ٢٠١١، وانتخابات الرئاسية المصرية سنة ٢٠١٢، وأن شعبة التخطيط في الجيش أوصت بالتعامل مع هذا الفوز بوصفه "**خط القطع**" الذي يجب على

[١١١٨] Yoram Schweitzer and Ilona Dryndin, Evil Develops in the South. INSS Insight. No. 295, November 21, 2011.

[١١١٩] Yoram Schweitzer and Ilona Dryndin, Ibid..

الجيش عنده، بدء العمل على إطلاق إجراءات بعيدة المدى، مثل تأسيس وحدات برية وأسراب جوية.

وبالفعل، فإنه في أعقاب فوز "الإخوان" بالانتخابات التشريعية، عمد الجيش، إلى وضع خطط قيد الدرس تتعلق بإعادة تأسيس وحدات عسكرية كان قد فككها قبل سبع سنوات. وكذلك، على الصعيد العسكري – الميداني، سرّعت الحكومة الإسرائيلية في أعمال بناء الجدار على الحدود المصرية، وتحدث نتنياهو عن بناء جدار مشابه في القسم الجنوبي من الحدود المصرية. وقد كثف الجيش الإسرائيلي من انتشاره على الحدود المصرية، وتضاعف حجم القوات هناك، وينتشر في المنطقة الجنوبية حالياً لواء مشاة نظامي، كما رفعت قيادة الجيش من قدرات الفرقة اللوائية (٨٠) بشكل كبير. ودار النقاش داخل أروقة الجيش الإسرائيلي حول إمكانية إقامة فيلق جنوبي بهدف استخدامه في سيناء عند الطوارئ[١١٢٠].

ولمواجهة الأخطار الجديدة، شكلت قيادة الجيش كذلك جسماً عسكرياً جديداً أسمته "**قيادة العمق**"، مهمته قيادة عمليات متشعبة في "العمق الاستراتيجي" المحيط بـ"إسرائيل". وهنالك أصوات عسكرية دعت لبناء قوة خاصة للتدخل في سيناء، مشكلة من سلاح الطيران وقوات برية.

ظهر تخوف لدى الجانب الإسرائيلي من تلاشي سيناء كمنطقة عازلة بين "إسرائيل" ومصر: وتساءل كثيرون في "إسرائيل" عما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة تستغل الهجمات التي حدثت في ٢٠١٢/٨/٥، والتي قتل فيها مسلحون ملثمون ١٦ جندياً مصرياً، ثم عبروا إلى داخل الحدود الإسرائيلية في سيارة مدرعة محملة بالمتفجرات قبل أن يلقوا حتفهم، ذريعة لتعديل اتفاقية "كامب ديفيد" من دون المرور بالقنوات الشرعية، حيث تعاظم التخوف الإسرائيلي من دخول القوات العسكرية المصرية إلى سيناء التي من المفترض أن تبقى منزوعة من السلاح وفق الملحق العسكري للاتفاقية، على الرغم من التأكيدات والتطمينات المصرية الرسمية التي تفيد أن مصر تحترم اتفاقياتها وتلتزم بكل الأمور المتعلقة بها، وأن أي جهود لتعديل تفاصيل الاتفاقية ستأتي من خلال الطرق القانونية والمشروعة.

لا تمثل الدبابات الموجودة في سيناء تهديداً حقيقياً لـ"إسرائيل"، إلا أن الخروقات من جانب الجيش المصري في سيناء؛ أي عدم وجود تنسيق بشأن نشر هذه الدبابات، وتواجد وحدات عسكرية

[١١٢٠] صحيفة هآرتس، ١١ /٢٠١١/١٢.

محظورة من قبل الملحق العسكري المرفق باتفاقية السلام، يمثل تقويضاً محتملاً لاتفاقية السلام، التي كانت حجر الزاوية في أمن "إسرائيل" على مدار العقود الماضية. قد يصح القول، أن "إسرائيل" أدركت أن سيناء تلاشت كمنطقة عازلة بين "إسرائيل" ومصر، وقد تضطر إلى مراجعة موقفها، وإعادة النظر في الملحق العسكري، الذي يحدد الترتيبات الأمنية والعسكرية في سيناء، لسببين أساسيين[١١٢١]:

أولاً: الاتفاق مسؤول رئيسي عن الفراغ الأمني في سيناء. وهذا الفراغ هيأ الظروف لنشاط عصابات التهريب وشبكات قبلية وجماعات مسلحة متطرفة في سيناء، ويجب وضع تعديلات تراعي الظروف المستجدة القائمة لو أريد لهذه الاتفاقات أن تستمر.

ثانياً: أن مصر قد تلجأ مستقبلاً لتصدير المشاكل الأمنية إلى "إسرائيل"، من خلال قطاع غزة ورفح، وقد يمتد الأمر ليصل المرور البحري للبارجات الإسرائيلية عبر قناة السويس واحداً منها.

وتشدد التقارير على أن لـ"إسرائيل" مصلحة استراتيجية واضحة في تغلب الجيش المصري على تنظيم ولاية سيناء على اعتبار أن نجاحات الجيش المصري ستسهم في تقليص قدرة "ولاية سيناء" على استهداف "إسرائيل" مستقبلاً. لهذا، لا تتردد "إسرائيل" في تزويد الجيش المصري بالمعلومات الاستخبارية التي تملكها، والتي يفترض أن تساعد على تمكينه من ضرب التنظيم بكل قوة. وأن "إسرائيل" تجاوزت عن بعض بنود الملحق الأمني في اتفاقية "كامب ديفيد"، التي تفرض قيوداً على الوجود العسكري المصري في سيناء، وسمحت للجيش المصري بإرسال قوات ودبابات وطائرات إلى منطقة شمال سيناء، من أجل تحسين قدرته على قتال "ولاية سيناء" هناك[١١٢٢].

هناك شبه إجماع في أوساط الخبراء في "إسرائيل"، أنه بالرغم من إبداء الارتياح لرئاسة عبد الفتاح السيسي في مصر، فإن هناك ثغرات عديدة تقلق "إسرائيل"، من بينها: **أولاً:** انتشار أوكار وخلايا إرهابية في سيناء تشكل خطراً كبيراً على الاستقرار في المنطقة، وخصوصاً في مصر، ومن ثم لها انعكاسات على قطاع غزة الملاصق وعلى "إسرائيل"، بصورة مختلفة؛ **ثانياً:** تبدي "إسرائيل" قلقاً مستمراً بالنسبة لشبكة علاقاتها مع مصر، خصوصاً بما له علاقة بمستقبل اتفاقية السلام بين البلدين، وواقع ومستقبل التعاون العسكري في الأساس، وصولاً إلى التعاون السياحي

١١٢١ Shlomo Brom, Egypt after Morsi's Victory in the Presidential Elections Strategic Assessment Volume 15, No. 2, July 2012.

١١٢٢ .Anat Kurz and Shlomo Brom (Eds), "Strategic Survey for Israel 2015-2016." Op. cit..

والزراعي والتكنولوجي في بعض القطاعات؛ **ثالثاً:** وإن بدرجة أقل، القلق الإسرائيلي من تطور العلاقات بين الحكومة المصرية وحماس في غزة[١١٢٣].

وتراهن "إسرائيل" على مصر في لجم أي تحرك غير مرضي عنه بالنسبة لها على طول الجبهة الجنوبية، وذلك معناه أن هناك تنسيقاً، ولو بالخفاء، بين "إسرائيل" ومصر بالنسبة لمصير ومستقبل حماس في القطاع.

في السياق نفسه، نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تحقيقاً في ٢٠١٨/٢/٣، أفاد بوجود تعاون عسكري سرّي بين مصر وإسرائيل، تشن بموجبه "إسرائيل" غارات ضد عناصر مسلّحة في شمال سيناء[١١٢٤].

وتشير التقارير أن إسرائيل نشرت بالتوافق مع الجانب المصري طائرات بدون طيار فوق سيناء شنت غارات ضد عناصر مسلحة في شمال سيناء. حيث أن طائرات من دون طيار ومروحيات ومقاتلات إسرائيلية نفذت خلال عامي ٢٠١٨ – ٢٠١٩ مئات الطلعات والضربات الجوية داخل سيناء المصرية بموافقة من الرئيس السيسي[١١٢٥]. وقد أشارت تقارير أن الجيش الإسرائيلي قام بتنفيذ ٢٠٠ ضربة في سيناء خلال عامي ٢٠١٦–٢٠١٧، كجزء من الشراكة مع مصر في محاربة الجماعات المسلحة في سيناء، حيث وصفت الولايات المتحدة أن "إسرائيل تلعب دوراً حاسماً في محاربة المنظمات الإرهابية"[١١٢٦].

لا شك أن استتباب الأمن في سيناء والآلية أو الطريقة التي ستتعامل بها مصر على المستويين الأمني والعسكري مع أي تطورات مستقبلية ومستجدة في سيناء، ستبقى الحاكمة لطبيعة العلاقة بين القاهرة وتل أبيب في السنوات القادمة. مع حضور مهم لملفات خارج هذا السياق تشكل محددات هذه العلاقة؛ مثل النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا الساحة الخلفية لمصر، خصوصاً فيما يتعلق بعلاقة "إسرائيل" مع أثيوبيا، وتحديداً ما له تأثير على ملف مشروع سد النهضة الإشكالي

[١١٢٣] جوني منصور، المشهد الأمني–العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٨، مرجع سابق، ص ١٤٩.

[١١٢٤] الموقع الإلكتروني لصحيفة "نيويورك تاميز"، ٢٠١٨/٢/٣، انظر: Secret Alliance: Israel Carries Out Airstrikes in Egypt, With Cairo's O.K. - The New York Times (nytimes.com)، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٤.

[١١٢٥] فادي نحاس، المشهد الأمني–العسكري، في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٤٥.

[١١٢٦] مصطفى مهند، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في التقرير الاستراتيجي ٢٠١٨، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٨، ص ١١٧.

بالنسبة لمصر، كذلك ما يُثار حول اتفاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية تتعلق بتشكل علاقة جديدة تتركز في المجال الجغرافي للبحر الأحمر، وما له صلة بموضوع مشروع إيلات عسقلان لنقل النفط الخليجي، وما لذلك من أثر على موقع قناة السويس في مركز الاقتصاد المصري.

الخاتمة

تعرضنا في هذه الدراسة إلى موضوع "الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في ضوء المتغيرات الإقليمية بعد العام ٢٠١١"، على اعتبار أن الاستراتيجية الأمنية في المنطقة لها تأثيرات وتداعيات على منطقة الشرق الأوسط، وهي تحدد طبيعة العلاقة القائمة بين دول المنطقة، وقد تضمّن هذا البحث، التعرف على مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي وتطور الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في مواجهة التحديات والمتغيرات في البيئة الإقليمية.

فقد واجهت "إسرائيل" تحولات وتغيرات محلية وإقليمية مهمة بعضها يرقى إلى مصاف القضايا المصيرية خلال العقد المنصرم، استطاعت "إسرائيل" بسبب المرونة التي يتمتع بها صانع القرار السياسي والأمني أن تطور بعض ركائز الأمن القومي، وكذلك الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية لمواجهة هذه التحديات. وقد صاغت إسرائيل استراتيجية وعقيدة أمنية محدثة تتوافق مع مستوى التحديات والتطورات المحلية والإقليمية، استطاعت في بعض الملفات أن تُحقق إنجازات واختراقات مهمة، ولكنها أيضاً واجهت إخفاقات خطيرة في ملفات أخرى.

من الواضح أن طبيعة التطورات في المنطقة على مدى العقد الماضي على الأصعدة السورية واللبنانية وقطاع غزة، والملف النووي الإيراني، والساحة المصرية والعراقية واليمنية، تركت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على نظرية الأمن الإسرائيلية.

تعود أسباب القلق الإسرائيلي من الواقع الإقليمي إلى عدة قضايا وملفات ومتغيرات إقليمية، تبدأ من التواجد العسكري الإيراني في سوريا، الذي بات حقيقة واقعة، وصولاً إلى أن الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة باتت غير مردوعة، فضلاً عن قابلية الوضع في الضفة الغربية للاشتعال.

إن معظم الجبهات المحيطة بإسرائيل باتت شبه متفجرة، بانتظار الصاعق الذي قد يشعلها. لقد أصبح لدى صانع القرار الإسرائيلي قناعة بحسب الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها خلال السنوات الماضية، أنه في حال تحقق هذا السيناريو القائم على فرضية مواجهة عسكرية شاملة تضم حزب الله وإيران وسوريا في الجبهة الشمالية، والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وفجر الوضع في الضفة الغربية، مع بروز عنصر قلق جديد متمثل في تدخل فلسطينيو ١٩٤٨ في

"إسرائيل"، فإن إسرائيل لن تكون أمام جبهة واحدة انفرادية، وإنما قد تجد نفسها أمام حرب ضد عدة جبهات في الوقت نفسه. هناك ترقب وقلق لدى تل أبيب من حالة عدم الاستقرار الأمني للسلطة الفلسطينية، مع تقديرات باحتمال قرب نهاية عهد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وفي المدى البعيد احتمال الذهاب نحو حل الدولة الواحدة ومخاطرها، وسوف تترك آثارها الخطيرة على إسرائيل كـ"دولة قومية للشعب اليهودي".

هناك توافق داخلي لدى الاستراتيجيين والسياسيين الإسرائيليين حول العديد من القضايا التي تحتل مكانة مهمة في اهتمامات الأمن القومي الإسرائيلي، منها وصول إيران إلى العتبة النووية، وتواجدها في سوريا والعراق، ومشروع حزب الله للصواريخ الدقيقة، والوضع السوري، والتهديد العسكري لحماس في غزة، وعلاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة والصين وروسيا، واتفاقيات التطبيع، ومكانة إسرائيل السياسية في العالم، جميع هذه القضايا ليس حولها فروقات أيديولوجية بين اليمين واليسار.

تعرض مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وركائزه إلى الدراسة والتقييم والتطوير والتحديث المستمر على مدى العقود التي تلت قيام الكيان الإسرائيلي، وتتشكل عناصر الأمن القومي الإسرائيلي من مجموعة عناصر أمنية يُطلق عليها "قيود أمنية"، وهي دائمة التأثير، ومن الصعب تغييرها أو تليينها، إضافة إلى مجموعة عناصر يُطلق عليها "ردود أمنية" أو حلول استراتيجية، جرى بلورتها للرد على المخاطر المتأتية من عناصر "القيود أمنية"، ويأتي في طليعة المجموعة الأولى الظروف التي يفرضها صغر مساحة الكيان الإسرائيلي، وانكشاف العمق الجغرافي والأهداف الحيوية فيها، والتعداد السكاني، والموارد الاقتصادية وغيرها، بينما يندرج في إطار المجموعة الثانية، والتي تُعد المرتكزات الأساسية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، وأهمها:

١. تعزيز قوة الردع.
٢. نقل المعركة في أقرب وقت ممكن إلى أرض العدو وإنهائها بسرعة.
٣. "هجوم استباقي" أو "حرب خاطفة وقائية" في حال التأكد من خطر وشيك تحت مسمى "الذرائع".
٤. تدمير قوات العدو العسكرية ومعداته.
٥. التفوق النوعي مقابل التفوق الكمي.
٦. الإنذار الاستخباراتي.

٧. رعاية الدولة العظمى.

٨. سلاح نووي كخيار أو ملاذ أخير.

لقد هدفت إسرائيل من خلال تطوير مفهومها للأمن القومي وتتطوير استراتيجياتها الأمنية والعسكرية واستخدام وسائل أخرى سياسية واقتصادية، إلى تحقيق أهداف الأمن القومي الإسرائيلي المتمثلة بالأمن والشرعية (الدولية والمحلية) والهيمنة الإقليمية. لا شك أن بعض هذه الأهداف قد تحقق جزئيا أو بشكل كبير، لكن ما زالت هناك قيود وتحديات تقف عائقاً أما التحقيق الكامل للأهداف.

لقد أصبح هناك إدراك ووعي، العقد الأخير، خصوصاً لدى المؤسسات البحثية لضرورة إجراء تعديل جوهري على العقيدة الأمنية، نتيجة تراكم المتغيرات والمستجدات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل. إلاّ أننا لم نشهد أي قراءة رسمية تشير إلى أي تغيير أو تحديث جوهري في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وطالما أن "إسرائيل" لا تملك رؤية سياسية مستقبلية، فإن الذهنية الأمنية والعسكرية ستبقى هي المسيطرة، وتبقى التغييرات الأساسية ترتكز في المجال العملاني العسكري (الاستراتيجيا العسكرية) وفقاً للمحيط الاستراتيجي القائم.

من الممكن القول إنه من خلال دراسة الحروب التي خاضتها "إسرائيل" ضد لبنان وقطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٦ وحتى أيار/ مايو ٢٠٢١، أي حرب ضد حزب الله في لبنان سنة ٢٠١٦، وأربعة حروب ضد قطاع غزة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١، فإننا أما نظرية "حرب ثانية"؛ لم يُعلن عنها من قبل القيادة الإسرائيلية لكنها أصبحت أكثر وضوحاً ورسوخاً في إدارة الحروب المذكورة. لقد خاضت إسرائيل حروبها الأخيرة من خلال نمط متكرر يختلف عمّا عرفناه في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي؛ فقد خاضت إسرائيل هذه الحروب من خلال خطوات متكررة: قصف بنك أهداف كمرحلة أولية تنتهي مع انتهاء بنك الأهداف، ثم يعقبها فترة تريث تأتي بعدها عمليات اجتياحات محدودة، ثم بعد ذلك يبدأ تكثيف القصف الجوي والمدفعي عن بعد لتشكّل وسيلة ضغط على "العدو" ريثما تتهأ الظروف للوصول إلى اتفاق وقف إطلاق نار؛ والذي في الغالب لا يكون اتفاق جوهري شامل يعقبه اتفاق سياسي بين الأطراف، إنما تسوية مؤقتة "هدنة" لا تلبث أن تتبعها حرب أو جولة عسكرية جديدة؛ خصوصاً مع تراجع كبير بالتزامات بنود التهدئة السابقة.

إن تحولات البيئة الاستراتيجية انعكست بشكل واضح على صانع القرار الإسرائيلي وفرضت عليه اتباع استراتيجية مختلفة في التصدي للتحديات والمعضلات في كافة الجبهات، فقد اتبعت إسرائيل اسرتيجية "المعركة بين الحروب" في مواجهة تحديات الجبهة الشمالية (الأزمة السورية) وفق ركيزة الردع بالمنع، لتتوافق مع ظروف هذه الجبهة التي تحولت فيها الحرب من حرب أهلية إلى حرب إقليمية دولية، تضم العديد من اللاعبين الدوليين والإقليميين يتنازعون مصالح مختلفة؛ فلا مصلحة لـ"إسرائيل" وربما لا قدرة، لشن حرب شاملة ضد هذه الجبهة. أما في الجبهة الجنوبية (قطاع غزة) تحديداً، فإن إسرائيل استخدمت استراتيجية "جز العشب" مع هذه الجبهة وفق ركيزة الردع بالمنع والعقاب؛ فهي لا تريد أو لا ترغب في شن حرب شاملة ضد القطاع تعيد من خلالها احتلال القطاع؛ فهذا الأمر سيُدخل الكيان الإسرائيلي في حسابات جديدة وتصادمات مع قوى دولية وإقليمية، ومن غير المتوقع أن تقبل مصر بهذا الأمر؛ فقطاع غزة يظل محدد من محددات الأمن القومي المصري واحتلاله يعيد خلط الأوراق من جديد.

من الممكن القول، إن استراتيجية "المعركة بين الحروب" في الشمال واستراتيجية "جز العشب" في الجنوب، يعكسان بشكل واضح تراجع صانع القرار الإسرائيلي عن الالتزام بأهم عنصر من عناصر الأمن القومي الإسرائيلي الذي ساد خلال العقود التي تلت قيام الكيان الإسرائيلي، وهو عنصر الحسم ونقل المعركة إلى أرض العدو؛ لقد تم استبدال الردع بالحسم وباتت الجبهة الداخلية لـ"إسرائيل" جبهة متقدمة، أي جبهة معركة تتلقى الضربات من خلال الصواريخ والطائرات المسيرة التي بات يتقن استخدامها حزب الله في لبنان والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. إن نقل المعركة إلى أرض العدو بات ميزة يتمتع بها أعداء الكيان الإسرائيلي، وهو ما أدخل الكيان الإسرائيلي في مأزق كبير؛ فالمستوى السياسي الذي دخل المعركة ربما لتحقيق أهداف انتخابية وسياسية، بات فاقداً لاستراتيجية المواجهة الشاملة وهو يعتمد التكتيك بدلاً عن الاستراتيجية، وهو لا شك يتأثر بضغط البيئة السياسية المحلية والرأي العام المحلي، بالإضافة إلى القيود الدولية والإقليمية، في المقابل فإن المستويين الأمني والعسكري واللذان باتا في السنوات الأخيرة كبشي فداء، بسبب القاء المستوى السياسي المسؤولية عليهما عن القصور العسكري؛ متهما إياهما بالتقصير في الاستعداد للحروب والتردد.

خلاصة القول، إن الديناميكية التي باتت تخوض إسرائيل من خلالها الحروب الأخيرة لم تؤدي إلى صيانة الردع بل أدت إلى تآكله، وبالتالي حاولت "إسرائيل" استخدام رافعات ووسائل سياسية

واقتصادية لممارسة ضغط أكبر على الجبهتين الشمالية والجنوبية بالإضافة إلى الجبهة الشرقية والملف الإيراني، وهو ما تُرجم من خلال المسار الدبلوماسي مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مسار التطبيع مع الجانب العربي.

لا شك أن المنطقة مقبلة على استحقاقات جديدة من غير الواضح مدى قدرة الحسم في العديد من الملفات الساخنة، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على محدى استقرار هذه المنطقة، وخروجها من حالة السيلان التي ما زالت مستمرة منذ اندلاع أحداث "الربيع العربي"؛ وهذا بدون شك ما يقلق صانع القرار الإسرائيلي ويحاول مواجهة بكافة الوسائل الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية.

من أجل ذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على خطة علمية ثنائية، قُسّمت إلى بابين اثنين، بحيث تناول الباب الأول: الأمن القومي والاستراتيجية الأمنية من المنظور الإسرائيلي، والذي بينّا فيه مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومدى تطوره وتكيفه مع الظروف والمتغيرات التي مر بها الكيان، كما تناولنا فيه مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي وتحديات الأمن القومي الإسرائيلي، ثم عرّجنا على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ومنطلقاتها الفكرية، كذلك توسعنا في النظريات الاستراتيجية الإسرائيلية، واستخدم إسرائيل لنظرية المباريات في إدارة الصراع.

أما الباب الثاني فتناول: تقييم وضع "إسرائيل" الاستراتيجي وخططها لمواجهة التحديات والمتغيرات في المنطقة، فقد بحثنا في هذا الباب المتغيرات والتحديات المحلية والإقليمية وأثرها على الأمن الإسرائيلي، وسلطنا الضوء على بيئة إسرائيل الاستراتيجية في الفترة ٢٠١١-٢٠٢١، وتطرقنا إلى الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة تحديات البيئة الاستراتيجية، وتعرضنا للعقيدة الأمنية العسكرية الإسرائيلية وتطوراتها، وخطط الجيش الإسرائيلي التي صِيغت وتطورت خلال هذه الفترة، ثم انتقلنا إلى الحديث عن رؤية إسرائيل وخططها العملية الأمنية والدبلوماسية لمواجهة الملف النووي الإيراني، ومواجهة التمركز الإيراني في سورية، وكذلك لمواجهة تعاظم قوة حزب الله في الجبهة الشمالية، وتعاظم قوة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، ولمواجهة والوضع الأمني والسياسي في الضفة الغربية، وأخيراً تناولنا الاستراتيجية والخطط الإسرائيلية لمواجهة تحديات الوضع في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، والتهديدات الأمنية في سيناء وتطورات العلاقة مع مصر في ما يتعلق بالوضع في الجبهة الجنوبية (قطاع غزة وسيناء).

ولأنّ قيمة النتائج، وجديّة المقترحات تعكسان أهمية موضوع الدراسة وسبب اختياره، سوف نتناول من خلال هذه الجزئية، أهمّ الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة، والتوصيات المقترحة بشأنها، وذلك من خلال التركيز على أهم هذه الاستنتاجات، وتلك المقترحات، ضمن نقاط محددة، تاركين ما عدا ذلك في ثنايا هذا البحث ومحتوياته المختلفة.

أولاً: الاستنتاجات

ويمكن تلخيص وإيجاز نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

١. لاحظنا من خلال الدراسة أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي تطور وتغير على مدى سنوات بعد قيام "إسرائيل"، ولكن ما زالت السمة الأمنية العسكرية هي المسيطرة على هذا المفهوم ومرتكزاته. وما زالت المخاطر الأمنية والعسكرية تحكم أي تصور جديد وتحديث جديد لمفهوم الأمن القومي، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على صياغة الاستراتيجية الأمنية، والعقيدة الأمنية والعسكرية لـ"إسرائيل".
٢. قامت "إسرائيل" بتطبيق نظرية اللعبة خلال إدارة الصراع مع الفلسطينيين وفي البيئة الإقليمية، وقد حققت بعض الإنجازات مستغلة التغيرات الجيوسياسية في المنطقة بعد "الربيع العربي"، ولكنها أخفقت في تحقيق البعض الآخر.
٣. حملت البيئة الإقليمية لـ"إسرائيل" مخاطر جدية على أمنها القومي بعد تسارع أحداث "الربيع العربي" خصوصاً في الجبهة الجنوبية؛ مصر تحديداً، بالإضافة إلى تطورات الحرب الأهلية في سورية، وهو ما دفعها إلى إحداث تغييرات في طريقة إدارتها للصراع، من خلال اعتماد خطط واستراتيجيات جديدة محدثة متعددة المجالات، تستطيع التعامل في الشأن العسكري في الوقت نفسه، على سبيل المثال مع جبهة شمالية كبيرة متصلة بين الجنوب اللبناني والجنوب السوري، بالإضافة إلى الجبهة الجنوبية مع غزة، والجبهة الشرقية مع الضفة الغربية. لكن هذا التفاؤل الإسرائيلي في قدرته على التعامل مع جبهات متعددة ما زال غير محسوم؛ بسبب تعاظم القدرات الأمنية والعسكرية للأطراف المعادية لـ"إسرائيل"، كما أنه وبالرغم من أن "إسرائيل" تحاول أن تتعاطي مع المستجدات الإقليمية كأنها "دولة عظمى" إلا أن قدراتها العسكرية والاقتصادية والجغرافية والديمغرافية تحد كثيراً من هذا التمني، وتجعله حلماً صعب التحقق؛ فصراع الإرادات سيبقى الحاكم في العلاقة بين الأطراف خصوصاً بين "الدول الإقليمية العظمى" كإيران وتركيا وإسرائيل ومصر، وهو ما

يجعل قضية حسم الأمور غير قابل للتحقق، فاللعبة أو المباريات ستكون صفرية في جانب وغير صفرية أو تعاونية في جوانب أخرى.

٤. بالنسبة للملف النووي الإيراني اتبعت "إسرائيل" مسارين في مواجهة هذا الملف، الأول دبلوماسي، وقد حققت فيه بعض النقاط الإيجابية، حيث استطاعت رفع المسألة الإيرانية النووية من مشكلة إسرائيلية إلى مشكلة دولية وإقليمية؛ وهو ما حاولت أن تثبته خلال فترة أوباما وتوقيع الاتفاق النووي (٥ +١) سنة ٢٠١٥، على الرغم من أنها لم تستطع إفشاله أو حتى الحصول على ضمانات بشأن الخطوات التالية في حال استمرار التخصيب بعد ذلك، خلال فترة أوباما؛ إلا أنها استطاعت أن تحصل على مكاسب مادية كبيرة كتعويض عن الاتفاق، كرفع المساعدات المالية لإسرائيل إلى ٣٨ مليار دولار تتلقاها على مدى سنوات بمعدل ٣.٨ مليار بالسنة، والحصول على طائرات أف ٣٥ الاستراتيجية ومكاسب أخرى.

ولكنها في المقابل، استطاعت أن تدفع واشنطن خلال فترة ترامب إلى الانسحاب من الاتفاق النووي سنة ٢٠١٨، وزيادة الضغوط الاقتصادية الأمريكية "بحدها الأقصى" على طهران وتكبيدها خسائر اقتصادية لا يُستهان بها، وهذا يُعد إنجازاً بالنسبة لتل أبيب. أما **المسار الثاني** فهو يتمثل في الجانب الأمني، وتجسد من خلال العمليات الأمنية التي نفذتها "إسرائيل" خلال السنوات الماضية، والتي بلغت ذروتها عند اغتيال العالم النووي الإيراني محسن زاده، ويمكن وضع اغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني في هذا الإطار أيضاً، بالإضافة إلى عملية نطنز نيسان/ إبريل ٢٠٢١، كما دخل "البعد البحري" كجزء جديد في مسار الصراع في الأشهر الأخيرة، تمثل في استهداف محسوب متبادل لسفن البلدين، أُريد منه على ما بدو إسرائيلياً، ممارسة ضغوط على المسار التفاوضي بين طهران وواشنطن الذي دُشن خلال عهد الرئيس الأمريكي الجديد بايدن، والذي تركز حول إعادة تفعيل الاتفاق النووي السابق، لكن استهداف السفن لا يبدو أنه يصب في صالح "إسرائيل" بشكل مؤكد؛ بسبب الخسائر الاقتصادية التي باتت تتكبدها الشركات الإسرائيلية المالكة لهذه السفن، بسبب ارتفاع قيمة التأمين وخسائر الشحن والتأخير.

لا يبدو أن هناك نتائج حاسمة بالنسبة لإفشال أو عرقلة المشروع النووي الإيراني، على الرغم من تظهير الجانب الإسرائيلي لما تم إنجازه كنجاح نهائي أصبى إلى عرقلة أو تأخير هذا المشروع لسنوات عديدة، وهو ما يتنافى مع الواقع؛ فالجانب الإيراني قام بالإعلان

رسميّاً، بعد ساعات من هجوم نطنز سابق الذكر، عن بدءَ تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠٪، وتركيب ١٠٠٠ جهاز طرد مركزي إضافي في منشأة نطنز،[1127] مع الإشارة إلى أن طهران كانت قد رفعت نسبة التخصيب إلى درجة ٢٠٪ سنة ٢٠١٠، وهو يعكس مدى تطور المشروع النووي الإيراني، مع الإشارة أيضاً، إلى أن وصول نسبة التخصيب إلى ٩٠٪ هو شرط أساسي لتصبح طهران دولة نووية. ورداً على هذا الإعلان تساءلت وسائل الإعلام في "إسرائيل" حول مدى صدقية الادعاءات الإسرائيلية في تعطيل المشروع الإيراني وتأخيره إلى أشهر بعد استهداف مفاعل نطنز. وفي هذا السياق قالت صحيفة واشنطن بوست (The Washington Post) أن عمليات التخريب الإسرائيلية محدودة التأثير، ولن تعيق بشكل حاسم مشروع إيران النووي، حيث لا يملك الإسرائيليون القدرة على القضاء على طموحات إيران[١١٢٨].

٥. فيما يتعلق بالاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الجبهة الشمالية والتي تجسدت من خلال "المعركة بين الحربين" في إطار استراتيجية الردع (بالمنع) ومن خلال ركيزة الإنذار المبكر، فلا يبدو أن هذه الاستراتيجية، وباعتراف بعض الأصوات في "البيت الإسرائيلي"، قد حققت مرادها على الرغم من تكثيف هذا المسار خلال السنوات والأشهر الأخيرة. فلا التموضع الإيراني في سورية أُفشل، وحزب الله بات يملك ترسانة كبيرة من الأسلحة باتت تحتوي على مخزون لا بأس به من الصواريخ الدقيقة؛ بحسب التصريحات الإسرائيلية. ولا يمكن إغفال مدى الضرر الأمني والعسكري الذي استطاعت "إسرائيل" إلحاقه بالجانب الإيراني وحزب الله خصوصاً في سورية؛ إلا أن ما تم تحقيقه، بالنسبة للأخيرين، من منجزات يُمكن وضعها في خانة "إنجازات استراتيجية" لا يمكن إغفالها وهي تُعد "خسارة استراتيجية" للجانب الإسرائيلي في الوقت نفسه. ما يُمكن تسجيله كإنجاز إسرائيلي هنا في هذا الإطار، هو نجاح وثبات التنسيق الإسرائيلي مع الجانب الروسي، والذي أتاح للإسرائيلي استهداف الأراضي السورية دون الإضرار بكل ما له علاقة بالوضع الاستراتيجي الروسي هناك؛ غير أن هذا التنسيق لا يبدو أنه يرقى إلى مصاف التحالف الاستراتيجي؛ فما زالت حسابات كلا الطرفين تتعارض مع الواقع والمستقبل.

٦. استطاعت "إسرائيل" تثبيت وجودها في الجبهة الشرقية، أي الضفة الغربية، فهذه الجبهة تحتل موقعاً استراتيجياً مهما في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، لما لها من علاقة

[1127] الأخبار، بيروت، ٢٠٢١/٤/١٤.

[١١٢٨] الجزيرة.نت، الدوحة، ٢٠٢١/٤/١٣.

بالمجال الجغرافي الحيوي وارتباطه بتوسيع وحماية العمق الاستراتيجي والعمق الجغرافي وتالياً الجبهة الداخلية. وقد تعاملت "إسرائيل" مع الضفة الغربية وفق محددين؛ الأول أمني استراتيجي، يقوم على منع إقامة كيان فلسطيني مترابط يتصل حدودياً بالجانب الأردني تحت ذريعة "الترتيبات الأمنية" و"الحدود الآمنة" وحماية العمق الاستراتيجي وهو ما يتوافق مع "ركيزة الأمن القومي الإسرائيلي أي حماية العمق"، وقد ضاعفت "إسرائيل" في إطاره، من عمليات الاستيطان والاستيلاء على الأراضي تمهيداً لمخطط "الضم الزاحف"، مستغلة فترة ترامب و"صفقة القرن". أما المحدد الثاني وهو سياسي استراتيجي، يتمثل في تحقيق استراتيجية "إدارة الصراع لا حله"، وقامت "إسرائيل" وفق هذا المبدأ بتقليل ثمن الاحتلال وتخفيض التكاليف وجعله "احتلال غير مكلف"، متذرعة تارة "بعدم وجود شريك" وطوراً بـ"لا حاجة لشريك"، وقد ربطت المسار التفاوضي مع الجانب الفلسطيني بشرط الاعتراف بهودية الدولة، والتخلي عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين والقبول بكيان "أقل من دولة" أي حكم ذاتي نهائي في أقل من ٤٠٪ من الضفة الغربية، لا يتمتع بسيادة أمنية ولا يملك قوة عسكرية ولا موارد اقتصادية، وبالتالي حولت مبدأ "الأرض مقابل السلام" إلى مبدأ "السلام مقابل السلام" أو "السلام مقابل الهدوء". كما عملت "إسرائيل" على تهميش وإرجاء أي نقاش حول مواضيع قضايا الحل النهائي (القدس، المستوطنات، اللاجئون، الحدود، السيادة). وقد استطاعت "إسرائيل" الحفاظ على "التنسيق الأمني" مع السلطة الفلسطينية خلال مختلف الظروف في السنوات الماضية، وهو ما انعكس على محدودية العمل العسكري المقاوم ضد الاحتلال، وساعد على ضبط إيقاع الهبات الشعبية ومنع اندلاع "انتفاضة ثالثة".

٧. فيما يتعلق بالجبهة الجنوبية (قطاع غزة وسيناء)، لا شك أن "إسرائيل" استطاعت أن تحتوي هذه المنطقة من خلال تثبيت استراتيجية الردع (بالمنع) أو الردع (بالعقاب) مع قطاع غزة، وضبط قواعد الاشتباك (تصعيد في حدود منخفضة وغير مكلفة) وهو ما تمثل بسياسة "اللاحرب واللاسلم"؛ فـ"إسرائيل" عملت على "خنق القطاع" لا على "قتله"، قد يصح هنا القول الرائج "سياسة العصى والجزرة". ولكن هذا المسار أو هذه السياسة تبقى مرتبطة ومحكومة بالتحولات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية؛ خصوصاً فيما يتعلق بمسار "التسوية السلمية" مع السلطة الفلسطينية واستحقاقات الانتخابات التشريعية الفلسطينية والانقسام، وكذلك استحقاقات الانتخابات الإسرائيلية القادمة. فـ"إسرائيل" تستفيد من الانقسام الفلسطيني الفلسطيني ولا تريد أن ترى سلطة رام الله مسيطرة على قطاع غزة، في المقابل لا تريد سلطة قوية لحركة حماس في القطاع، لكن لا تريد أيضاً سيطرة إسرائيلية على

القطاع، أي احتلال القطاع. لا شك في المقابل، أن حركة حماس وباقي الفصائل استطاعت أن تزيد من ترسانة الأسلحة لديها، وهو ما ظهر جلياً خلال الحرب على القطاع ٢٠١٢ و٢٠١٤، و٢٠٢١، وفي جولات التصعيد المتعددة، فـ"الأراضي الإسرائيلية" جميعها باتت هدفاً محققاً للصواريخ الفلسطينية المنطلقة من القطاع في أي مواجهة أو حرب قادمة، وهو ما يُنقص من حالة الردع الإسرائيلية ويُغيِّر من قواعد الاشتباك مستقبلاً.

أما بخصوص جبهة سيناء، فإن التحولات في هذه الجبهة ارتبطت بمخرجات "الربيع العربي" خصوصاً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر. وقد تعاملت "إسرائيل" بحذر تجاه هذه المسألة خصوصاً في الفترة الأولى، يمكن تسميتها بمرحلة "الصدمة"، انتهجت "إسرائيل" خلالها سياسة "الصمت الاستراتيجي" لحين انجلاء الغبار ووضوح الرؤية، مع رفع درجة التأهب الأمني والعسكري، وإزالة الغبار عن تدابير أمنية وعسكرية كانت متبعة تجاه سيناء وجبهة مصر، تم تجميدها منذ سنوات.

ومع الإطاحة بالرئيس مرسي في منتصف سنة ٢٠١٣، وانتخاب الرئيس السيسي، عادت العلاقة بين "إسرائيل" ومصر إلى سابق عهدها بل وصلت إلى "عصرها الذهبي" بحسب التعبير الإسرائيلي؛ فالتنسيق وصل مراحل متقدمة فيما يتعلق بمحاربة تنظيم بيت المقدس والجماعات الجهادية في سيناء، وهو ما أعاد النقاش حول تعديل الملحق العسكري المتعلق بمعاهدة "كامب ديفيد"، والذي يخص طبيعة وجود قوات الجيش المصري في سيناء.

٨. عربياً، أحدثت "إسرائيل" اختراقاً مهماً في جدار العلاقات العربية الإسرائيلية، من خلال عقد اتفاقات تطبيعية مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والسودان ودولة المغرب. وقد استغلت "إسرائيل" حالة العداء بين بعض الدول في الخليج العربي وبين إيران، لإعادة رسم علاقة "إسرائيل" مع هذه الدول في "الإطار الاستراتيجي" كتشكيل جبهة في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، وخوض الصراع ضد المشروع النووي الإيراني. وقد ازداد التنسيق على كافة المستويات بطريقة متسارعة بين "إسرائيل" وبعض الدول المطبعة في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة، وهي ما حاولت "إسرائيل" تسويقه كنصر استراتيجي غير مسبوق في المنطقة.

٩. في ما يتعلق بالوضع الإقليمي المجاور، أعادت "إسرائيل" إحياء "سياسة الأطراف الإقليمية" التي كانت سائدة خلال حقبة بن جوريون. من خلال عقد اتفاقيات اقتصادية مع كل من

اليونان وقبرص الرومانية، كما وثقت علاقاتها مع دول الاتحاد السوفياتي السابق، في مقدمتها أذربيجان الجارة الشمالية لإيران والشرقية لتركيا.

١٠. أما الحلف الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي، فهو وإن شهد بعض الأزمات أو شد الحبل بين الطرفين، خصوصاً خلال عهد أوباما، فما زال وثيقاً؛ فالخلاف بين الطرفين لا يعدو أن يكون "خلافاً تكتيكياً" وليس استراتيجياً، فما زالت واشنطن تشكل المظلة الدولية والراعية الرئيسية لاستمرارية وتفوق الكيان الإسرائيلي في المنطقة، كما أن "إسرائيل" ما زالت تشكل "حجر الزاوية الاستراتيجي" للولايات المتحدة في المنطقة أو "القلعة الاستراتيجية"، ومن غير المرجح أن تتغير هذه العلاقة تحت عهد أي رئيس أمريكي جديد سواء كان جمهورياً أو ديمقراطياً.

ثانياً: المقترحات:

على ضوء نتائج الدراسة فإننا نقترح ما يلي:

١. من خلال النظر إلى الإستراتيجيات والنظريات التي تتعاطى بها "إسرائيل" مع تطورات المنطقة العربية والإقليمية، والتي شهدت غزارة في التطوير والتطبيق؛ فإنه من الأحرى بنا كدول عربية يجمعها مصير واحد ويتهددها مخاطر متعددة وموحدة، أن نقوم بوضع استراتيجيات شاملة وخطط حديثة لوضع مفهوم أمن قومي عربي موحد، نعمل على تطبيقه وحمايته وتطويره ليتناسب مع التحديات والتغيرات في المنطقة.

٢. ضرورة توفير إجماع استراتيجي عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهوم الأمن الجماعي العربي في ثقافة صانعي السياسة العربية، وعلى آليات تحقيقها ووسائلها، وأيضاً توافر الإرادة السياسية لتفعيلها.

٣. ضرورة تحديد مصادر التهديدات والمخاطر التي تهدد الدول العربية ومن ثم الأمن القومي العربي ككل، وذلك باعتبارها ركيزة أساسية لكي يبني عليهما أي منظور عسكري وأمني للنظام العربي.

٤. ضرورة العمل على تحقيق التفوق العربي بوصفه هدفاً أصيلاً على أن يتم تحقيق التوازن مرحلياً سواء على مستوى القدرات العسكرية لبعض الدول العربية، أو من خلال القوة العربية المضافة، وذلك في إطار سياسات لضبط التسلح في المنطقة، والعمل على

الوصول إلى تفوق القدرات العسكرية العربية بالتعاون مع الدول الإقليمية والعظمى التي تراعي مصالح الدول العربية، لا يشمل ذلك بالتأكيد الكيان الإسرائيلي الغاصب.

٥. ينبغي على الدول العربية كافة الوقوف صفاً واحداً أمام المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض الوصاية السياسية والأمنية الإسرائيلية على المنطقة العربية، واستغلال مواردها الاقتصادية بعد ذلك.

٦. النظر إلى موقفها الذي يعتبر أن الوضع الراهن المتأزم في العالم العربي يشكل مصلحة عليا للأمن القومي الإسرائيلي، وأن إجراء عملية مصالحة عربية عربية من شأنه المضي في عملية تغيير، تؤدي إلى تمتين وتحصين الأمن القومي العربي، فإن المصلحة الإسرائيلية تقتضي بقاء العالم العربي في حالة انقسام وخلاف وتشظي.

٧. تتعرض البيئة العربية لتحديات ومخاطر داخلية وخارجية، والأعداء يتربصون بأمتنا العربية من كل حدب وصوب؛ وهذا يتطلب وضع خطوط عريضة لتشكيل جبهة موحدة، وصياغة استراتيجية على مستوى الأمن القومي، لتتوحد الجهود وتتكامل الإمكانيات وتتضافر؛ فإن لم نعتمد على أنفسنا ونحمي أمننا القومي، فلن يقوم أحد بهذا الدور وإن ادعى ذلك، فهو لن يفعل ذلك من غير أن يصادر إرادتنا وينهب ثراواتنا.

٨. مهما قيل زوراً وبهتاناً عن تراجع الدور المصري وتخلفها عن قطار القيادة العربية؛ فتبقى مصر حجر الرحى في قيادة أي نهضة عربية مستقبلية؛ فهي تتمتع بالموقع الاستراتيجي في نقطة تقاطع الحضارات، وتمتلك المقومات البشرية والمعرفية والتاريخ الضارب في صنع الحضارات، ومهما حاول البعض أن يحجب أو يعيق هذا الدور، لن يستطع أن يغطي شعاع الشمس الساطع بواسطة الغربال. فإن أرادت الأمة العربية أن تنهض من جديد وتقف في مواجهة التحديات والمخاطر سواء القادمة من إسرائيل أو من غيرها لن يكون ذلك إلا من خلال عودة مصر إلى قيادة الأمة العربية من جديد؛ فهي الأقدر على تحقيق النهوض وجمع العرب تحت رايتها.

٩. يقف العالم العربي خلال هذه المرحلة، في نقطة توازن حساسة، وفي مركز مفترق استراتيجي كبير. فيجب أن يشكل هذا الوضع فرصة لحوار عربي عربي، وعربي إسلامي "جديد" للمراجعة الجدية والمعمّقة لاستراتيجيات المواجهة الفاعلة مع منظومات الاحتلال وسياساته وأدواته في المنطقة.

١٠. لا يمكن لمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" أن يكون ذريعة لبعض الدول العربية التي أقدمت على توقيع اتفاقيات تطبيع مع الكيان الإسرائيلي، فالأمن القومي العربي لا يمكن أن يُصّحن ويصان من خلال علاقات وتحالفات مع كيان غاصب لأرضنا، ويغتنم الفرص كي ينقض على أمننا القومي. إن الوحدة العربية هي أساس المنعة والتطور للعرب.

١١. من المهم إعادة النظر في السياسات السائدة لدى صناع القرار في عالمنا العربي؛ خصوصاً فيما يتعلق بإدارة العلاقات مع الدول الإقليمية، فإن مبدأ لا عداوات دائمة بل مصالح متبادلة يجب أن يكون ركيزة إدارة علاقاتنا مع كافة الأطراف باستثناء الكيان الإسرائيلي. إن المجتمع الدولي أصبح قائماً على التعاون والمصالح المشتركة في هذه الأيام، فحري بنا أن تبحث في علاقاتنا مع كافة الأطراف من خلال المزايا والمصالح التي تجمعنا لا من خلال نقاط الخلاف، بشرط أن لا يفقد الدول العربية مصالحها القومية بل يؤدي إلى الحفاظ عليها وزيادة مكتسباتها.

١٢. وضع النموذج الإسرائيلي الذي يتعاطى مع المتغيرات والمستجدات القريبة والبعيدة الأجل في المنطقة والإقليم والمجتمع الدولي بشكل حساس ومتعمّق؛ ما يدفعه إلى إجراء دراسات ومراجعات معمقة للوضع الاستراتيجي المستجد، وعلى ضوء ذلك يقوم بتطوير الخطط والاستراتيجيات والنظريات الأمنية والعسكرية والسياسية، كما ويقوم بإبرام التحالفات وعقد الاتفاقيات مع الدول القوية والفاعلة في العالم والمنطقة، كي يكون في قلب الحدث ومؤثراً في التطورات لا متأثراً بها؛ وهذا يدعونا نحن العرب إلى وضع أرضية وآلية لاستشراف المستقبل، وهو ما يستوجب الاهتمام بالدراسات والأبحاث المستقبلية وتطويرها. إن الأمن القومي العربي مسألة لا يمكن التساهل بها؛ فهي قيمة بحد ذاتها ينبغي الاهتمام بها ورعايتها لا إهمالها وخسارتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

١. إبراهيم العابد، مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧١.

٢. إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، ط ٢، مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦.

٣. أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، ط١، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٤. أحمد خليفة (تحرير)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٥)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٨.

٥. ـــــــــــــــ، المشروع النووي الإيراني: الرؤية الإسرائيلية لأبعاده وأشكال مواجهته، سلسلة قضايا استراتيجية (١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٢.

٦. ـــــــــــــــ. استراتيجية الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٨.

٧. ـــــــــــــــ. العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (٣)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥.

٨. ـــــــــــــــ. الوضع الاستراتيجي الراهن في سورية وانعكاساته على أمن إسرائيل ومصالحها، سلسلة قضايا استراتيجية (٧)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٩.

٩. ـــــــــــــــ. في الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل، سلسلة قضايا استراتيجية (٤)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٧.

١٠. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت العالم العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠.

١١. أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
١٢. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ١٩٧٩.
١٣. أمن إسرائيل في الثمانينيات، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠.
١٤. أمين هويدي، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٥.
١٥. أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.
١٦. أور هونيغ، العسكرية الإسرائيلية ونهاية سياسة ضبط النفس، فصلية الشرق الأوسط، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧.
١٧. إيغال لورن، تكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة: عثمان سعيد العودة، ١٩٧١.
١٨. بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، دار البيان لنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
١٩. جمال عبد الهادي، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية، كيف تفكر إسرائيل، دار الوفاء، دمشق، ١٩٩٩.
٢٠. جمال مصطفى عبد الله السلطان، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، دراسة لواقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية، وانعكاسها على المنطقة العربية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمّان ، ٢٠٠٠.
٢١. جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥.
٢٢. جهاد عوده، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، دار المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٤.
٢٣. حامد أحمد موسى هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.
٢٤. حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية، دار الوفاء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
٢٥. ـــــــــ، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية: إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٥.
٢٦. ـــــــــ، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة ، ١٩٨٤.

٢٧. حسن الخولي، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٢٨. ـــــــــــــ. سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.
٢٩. حسين آغا وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
٣٠. خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧.
٣١. خضر محمود عباس، الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، مركز الوعي للدراسات والتدريب، غزة، ٢٠٠٣.
٣٢. دلال محمود السيد، الاستمرارية والتغيير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية، الجزء (١)، ط ١، المكتب العربي للمعارف والنشر، القاهرة، ٢٠١٥.
٣٣. ديفيد روهان، عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي: مراجعة ابتدائية، ترجمة: مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، ٢٠٠٣.
٣٤. رندة حيدر (إعداد)، السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية، سلسلة قضايا استراتيجية (٦)، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٨.
٣٥. روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، دار القومي، القاهرة، ١٩٧٠.
٣٦. سعد شاكر شبلي ومحمد حسين المومني، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٣.
٣٧. شاي فيلدمان، الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة: غازي السعدي، ط ١، دار الجليل للنشر، عمّان، ١٩٨٤.
٣٨. شمعون بيرز، شرق أوسط جديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٤.
٣٩. شموئيل إيفن وديفيد بن سليمان، حرب في الفضاء الإلكتروني: اتجاهات وتأثيرات على إسرائيل، عرض: محمود محارب، معهد دراسات الأمن القومي، إسرائيل، ٢٠١١.
٤٠. صلاح نيوف، المدخل الى الفكر الاستراتيجي، دار وائل لنشر، عمّان، ٢٠٠١.
٤١. عبد القادر فهمي، المدخل إلى علم الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٦.

٤٢. عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي العربي، في الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
٤٣. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
٤٤. عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، دار قانة للنشر والتوزيع والتجليد، الجزائر، ٢٠١٠.
٤٥. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، الجزء (١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢.
٤٦. ـــــــــــــــــ. من هم اليهود؟ وما هي اليهودية؟ أزمة الهوية وأزمة الدولة اليهودية، ط ٤، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.
٤٧. ـــــــــــــــــ. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٦)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.
٤٨. ـــــــــــــــــ. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (٧)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.
٤٩. ـــــــــــــــــ. نهاية التاريخ: دراسة في بنية الفكر الصهيوني، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٩.
٥٠. عبد ربه حسن المصري، إسرائيل ديمقراطية للإرهاب والعنصرية، ط ١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٥١. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، ط ١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٩.
٥٢. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥.
٥٣. علاء طاهر، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، ١٩٩١.
٥٤. علي الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من ١٩٧٤-١٩٨١، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٨.
٥٥. عوض منصور، دليل إسرائيل العام ٢٠١١: المؤسسة الأمنية والعسكرية، محرر: كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١١.

٥٦. فادي نحاس، المؤسسة الأمنية والعسكرية، في كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٠.
٥٧. فؤاد جابر، الأسلحة النووية الإسرائيلية واستراتيجية إسرائيل، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.
٥٨. فؤاد عبد الحليم، الأمن الأسيوي والشرق الأوسط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٤.
٥٩. قاسم محمد جعفر، ميزان القوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط ١٩٨٤-١٩٨٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.
٦٠. كارل فون كلاوزفيتر، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٦١. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ١٩٨٨.
٦٢. ـــــــــــــ. الوجيز في الاستراتيجية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ٢٠٠٠.
٦٣. مازن محمود علي وآخرون، الأمن القومي الإماراتي والخليجي والجزر الإماراتية المحتلة، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٩.
٦٤. محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠١١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.
٦٥. ـــــــــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢-٢٠١٣، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، ٢٠١٤.
٦٦. ـــــــــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٤-٢٠١٥، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦.
٦٧. ـــــــــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦-٢٠١٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٨.
٦٨. ـــــــــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٨-٢٠١٩، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢٠.
٦٩. ـــــــــــــــــــــ. دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣.
٧٠. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، دن، القاهرة، ٢٠٠٠.

٧١. مركز السياسات والاستراتيجية العسكرية الصهيونية، المجلد (٢)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٤.
٧٢. مكسيم، رودنسون، إسرائيل واقع استعماري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٧.
٧٣. مناحيم بيغن، الإرهاب، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨.
٧٤. مناحيم بيغين، سياسة إسرائيل الأمنية، تحرير: زئيف كيلان، ترجمة: بدر عقيلي، ط١، دار الجليل، الأردن، ١٩٩٠.
٧٥. منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
٧٦. مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، مركز مسارات، رام الله، ٢٠١٦.
٧٧. ميشيل أورين، ستة أيام من الحرب: حزيران ١٩٦٧ وصناعة شرق أوسط جديد، ط١، ترجمة: إبراهيم الشهابي، دار العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٥.
٧٨. ناجح الجسراوي، إسرائيل والطاقة الذرية، سلسلة دراسة صامد الاقتصادي، ط ٢، منشورات دار الكرمل، الأردن، ١٩٨٦.
٧٩. نبيل هادي، أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥.
٨٠. نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية – الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت ، ٢٠٠٧.
٨١. هنيدة غانم (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٢.
٨٢. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٣، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٣.
٨٣. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٥، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٥.
٨٤. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٦.
٨٥. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٧، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٧.
٨٦. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٨، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٨.
٨٧. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠١٩، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٩.
٨٨. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠، مركز مدار، رام الله، ٢٠٢٠.
٨٩. ـــــــــــــــ. التقرير الاستراتيجي ٢٠٢١، مركز مدار، رام الله، ٢٠٢١.
٩٠. هيثم كيلاني، الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي، منشورات مجلة الفكر العسكري، دمشق، ١٩٨١.
٩١. ـــــــــــــــ. المذهب العسكري الإسرائيلي، وزارة الدفاع السورية، دمشق، ١٩٦٢.

٩٢. يسرائيل طال، "الأمن القومي: قلة مقابل كثرة"، مطبعة دفير، تل أبيب، ١٩٩٦.
٩٣. ـــــــــــــ. الأمن القومي: أقليه مقابل أكثرية: أمن إسرائيل في الثمانينيات، ترجمة: مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨٠.

ب. <u>المجلات المحكمة والدوريات:</u>

١. إبراهيم البحراوي، "استراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨ دراسة تحليلية،" والباحث الرئيسي المعتمد أ.د درويش، دن، دت.
٢. إبراهيم حبيب، "أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد (١٨)، العدد (٢)، غزة، ٢٠١٠.
٣. أحمد سامح الخالدي، "إسرائيل: التحديات والمآزق والمعضلات،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٢٢)، ربيع ٢٠٢٠.
٤. أرون أبرافوميتش،" تقويم النوايا والقدرات الإيرانية"، وثائق مؤتمر هرتسيليا الثامن.
٥. آغا حسين وأحمد سالم الخالدي وقاسم جعفر، "إسرائيل، العقيدة العسكرية وشؤون التسلح"، سلسة الدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
٦. ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ. "بعض مسائل الصراع العربي الإسرائيلي"، سلسة الدراسات الاستراتيجية، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
٧. أفرايم عنبار وإيتان شمير، "حز العشب، الاستراتيجيا الإسرائيلية لمواجهة نزاعات متواصلة غير قابلة للحل"، مركز بيغن- السادات للدارسات الاستراتيجية، سلسلة أبحاث أمن الشرق الأوسط، العدد (١٠٥)، ٢٠١٣.
٨. أفي شليم، "ديفيد بن جوريون: دولة إسرائيل والعالم العربي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (٨)، العدد (٢٩)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، شتاء ١٩٩٧.
٩. "تطور نظرية الأمن الإسرائيلي وتأثيرها على العقيدة القتالية العسكرية في إسرائيل"، مجلة عكا للشؤون الإسرائيلية، ٢٠١٦/٨/٦.
١٠. جاسم محمد محمد، "الاستراتيجية الأمنية في الخليج العربي"، منشورات مركز الخليج العربي، العدد (٦٥)، ١٩٨٣.

١١. "حروب إسرائيل على الوعي" في العصر الرقمي!"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، ٢٠٢١/٣/١، انظر: https://cutt.us/U6RMG
١٢. ديفيد رودمان، "مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية"، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، العدد (٣)، ٢٠٠١.
١٣. زكي شالوم، ٢٠١٠، "بين المطرقة والسندان: حكومة نتنياهو عشية تجديد المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين"، مجلة مباط عال، العدد (١٩٢).
١٤. ستيورات كوهين، "تبادل النقد على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي"، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، العدد (٥)، ٢٠٠١.
١٥. شاؤول شاي وأليكس مينتس، مفهوم مُعدَّل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات، الجبهات والمحددات". في: "إسرائيل إلى أين؟، مناقشات مؤتمر هرتسليا ٢٠١٦، ترجمة: معهد السياسات والاستراتيجيا، هرتسليا، ٢٠١٦.
١٦. شاؤول شاي، "نظرية الأمن الإسرائيلية بين الردع والحسم"، من وثائق مؤتمر هرتسليا، ٢٠١٥/٧/٧.
١٧. شلومو بروم، "المسار الفلسطيني الإسرائيلي"، مجلة عدكان استراتيجي، المجلد (١٢)، العدد (٣)، ٢٠٠٩.
١٨.شلومي بروم، "تجديد المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين: الصعوبات في الطريق"، مجلة "مباط عال"، العدد (٢٠٣) ، آب/ أغسطس ٢٠١٠.
١٩. عاموس يدلين، "روسيا في سورية والانعكاسات على إسرائيل"، مجلة عدكان استراتيجي، المجلد (١٩)، العدد (٢)، ٢٠١٦.
٢٠. عبد النور عنتر، "تطور مفهوم الأمن القومي في العلاقات الدولية"، مجلة السياسات الدولية، العدد (١٦٠)، القاهرة.
٢١. عماد أبو عماد، "منظومة الردع الإسرائيلية.. بين النجاح والإخفاق"، مركز رؤية للتنمية السياسية، بحث منشور إلكترونياً، ٢٠١٦/٤/٢٨، لمزيد من المعلومات، انظر: الرابط التالي: https://cutt.us/nILyn
٢٢. غادة كنفاني، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد (١٠)، بيروت، ١٩٨٠.
٢٣. فايز الزريقات، المدخل لدراسة الاستراتيجية، محاضرات دكتوراه العلوم السياسية ، جامعة مؤتة، عمّان، ٢٠١٦.
٢٤. كوثراني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٢)، ١٩٩٥.
٢٥. مجدي حماد، مجلة شؤون عربية، اب/ أغسطس ١٩٨٢.
٢٦. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤)، خريف ١٩٩٠.

٢٧. مجلة شؤون عربيه، العدد (٦٢)، ١٩٩٠.
٢٨. محمد فاروق الهيثمي، "تخطيط سياسة إسرائيل العسكرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣)، تموز ١٩٦٨.
٢٩. محمود عزمي، "نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، الجذور والتطبيقات الأولى ١٩٤٨-١٩٥٦"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (١)، تموز/ يوليو ١٩٨١.
٣٠. مهند مصطفى، "مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (٦٦)، ٢٠١٧.
٣١.نبيل خليفة، "مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم"، مجلة الوحدة، العدد (٧٦)، ١٩٩١.
٣٢.ياسين سويد، "كيف يتحقق الأمن القومي العربي"، مجلة الوحدة، العدد (٨٨)، ١٩٩٢.
٣٣. يعقوب عميدرور، "استعمال القوة في سورية: هاوية الجليد الروسي"، مجلة مباط، مركز بيغن سادات للدراسات الاستراتيجية، العدد (٣٧١)، ٢٠١٦.

ج. <u>مقالات:</u>

١. ألكس مينتس وشاؤول شاي، "التغييرات الجيوسياسية في المنطقة تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنية"، مقال ترجم ونشر في صحيفة السفير، بيروت، ٢٠١٤/٦/٢٩.
٢. أليكس فيشمان، "الحكومة الإسرائيلية تدفن ٦٠٠ مليون شيكل في باطن الأرض"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٦/٩/٥.
٣. أنطوان شلحت، "حرب اليوم الواحد على سورية: استمرارية أم مرحلة جديدة؟"، مقال نشر على الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، ٢٠١٨/٢/١٤.
٤. إيتان هابر، "سنضطر يوماً ما للحديث مع حماس"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٠١٢/١٢/١٠،
٥. ايتي تريلنيك، "دبلوماسي تركي: تعاون إسرائيل مع قبرص سيمنع تصدير الغاز عبر تركيا"، مقال نشر في صحيفة ذا ماركر، ٢٠١٣/١/٢٧.
٦. إيريك فورث وهولغر ستارك، "هكذا دمرت إسرائيل المفاعل النووي السوري"، مقال نشر في مجلة دير شبيغل الألمانية، ٢٠٠٩/١١/٢.

٧. ببندر أريك، "فريدمان: كل خطوة أحادية الجانب للضمّ – تشكل خطورة على الاعتراف الأميركي"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ٢٠٢٠/٢/٩.
٨. براك ربيد، "نتنياهو على خلفية الأزمة في العراق: إسرائيل تدعم دولة كردية مستقلة"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٥/٦/٢٧.
٩. تشيلو روزنبرغ، "الانفصال الكام عن غزة"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ٢٠١٢/١١/١٥.
١٠. ـــــــــــــ. "غزة لا تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ٢٠١٢/١١/٢٦.
١١. جلال نصار، "“البجعة السوداء” في نظرية الأمن الإسرائيلي ٢٠٣٠"، مقال نشر على موقع المرصد المصري، ٢٠٢٠/١٠/٢٩.
١٢. دورون مينيرت، "إذا لم يكن الردع مطلوب الحسم"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٤/٧/٣٠.
١٣. رون برامين، "الحل في غزة: الصواريخ مقابل الغذاء"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/١١/١٦.
١٤. رؤوبني باركو، "حماس على مفترق طرق"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/١٥.
١٥. شلومو تسزانا، "ليبرمان عرض خطة للقضاء على تهديد حماس"، مقال نشر في صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٨/١/١٥.
١٦. شلومو سفيرسكي وإيتي أطياس، "صورة الوضع الاجتماعي الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧"، مقال نشر في مركز أدفا، تل أبيب، ٢٠٠٧/١٢/١٥.
١٧. شيك فرايلخ، "المسيح المخلص لم يأت، هو فقط يغرد"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٧/١/١٥.
١٨. ـــــــــــــ. "تبعية وجودية بالولايات المتحدة"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٧/٢/٥.
١٩. عاموس هرئيل. "لماذا حزب الله فجأة يهدد باحتلال الجليل؟"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٤/٦/٥.
٢٠. ـــــــــــــ. "ليبرمان وسياسة الرد المنضبط"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٧/١٢/٢٢.

٢١. ـــــــــــــ. "الجيش يتدرب على حرب الأنفاق"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١٦/١٠/٢.
٢٢. عميرة هاس، "الطبيعة تتجند خدمة للمستوطنين، تحت رعاية قضايا المحكمة العليا"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠٢٠/١/١٧.
٢٣. عوفر شيلح، "الضربة الاستباقية"، مقال ترجم ونشر في صحيفة الأيام، رام الله، ٢٠٠٥/٨/١.
٢٤. عيدو نحوشتان، "الهدف هو منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية وليس الهجوم"، مقال نشر على الموقع الإلكترونية لوكالة نعنع ١٠.
٢٥. غاريث بورتر، "حرب إسرائيل على إيران.. خديعة "بيبي" الكبرى"، مقال ترجم ونشر في صحيفة الغد، عمّان، ٢٠١٢/١١/٢٠.
٢٦. غيورا إيلاند، "رصاص مصبوب ٢ – حتى نتلافى أخطاء الماضي"، مقال نشر في صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠١١/٣/٢٩.
٢٧. ـــــــــــــ. "مبادئ حاكمة للتعامل مع غزة"، مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/٦/٢٨.
٢٨. كولين كاهل، "على إسرائيل أن تَعلمَ الدرس من أوزيرياك"، مقال نشر في صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٨/٣/ ٢٠١٢.
٢٩. محسن محمد صالح، "السياسة الأمريكية في سورية.. جدران الدم"، مقال نشر على الموقع الإلكتروني للجزيرة. نت، 2016/8/10.
٣٠. مركز إسرائيلي: خلافاتنا تهدد خطط الجيش والتحديات تتصاعد، تقرير نشر على موقع "عربي ٢١"، ٢٠٢١/٣/٢.
٣١. هغار شيزاف، "نتنياهو وغانتس يتحدثون عن ضم غور الاردن، ولكن ماذا يعني ذلك؟"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠٢٠/١/٢٤.
٣٢. يعقوب عمدرور، "تفكك سورية: الحذر، وتسوية جديدة"، أوراق مركز بيغن سادات، رقم (٣١٧)، ٢٠١٥.
٣٣. يوآف ليمور، "إيران لا تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل"، مقال نشر في صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/١٠/١١.
٣٤. يوسي ميلمان، "الولايات المتحدة: إسرائيل تتجسس على إيران من أذربيجان"، مقال نشر في صحيفة هآرتس، ٢٠١١/٤/١٣.

٣٥. ـــــــــــــ. "محاصرة غزة بجدار إسمنتي تحت أرضي وبجدار علوي"، مقال نشر في صحيفة معاريف، ترجمة: صحيفة القدس العربي، لندن، 2017/8/11.

د. صحف ووكالات أنباء:

١. صحيفة **الأخبار**، بيروت.
٢. صحيفة **الحياة**، لندن.
٣. صحيفة **الخليج**، الشارقة.
٤. صحيفة **الدستور**، عمّان،
٥. صحيفة **الراي**، الكويت.
٦. صحيفة **السفير**، بيروت.
٧. صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن.
٨. صحيفة **الشرق**، الدوحة
٩. صحيفة **العربي الجديد**، لندن.
١٠. صحيفة **العهد**، بيروت.
١١. صحيفة **الغد**، عمّان.
١٢.صحيفة **القدس**، القدس.
١٣.صحيفة **المستقبل**، بيروت.
١٤. صحيفة **اليوم السابع**، مصر.
١٥.وكالة الأناضول.
١٦.وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (ارنا).
١٧.وكالة قدس برس.

هـ. المواقع الإلكترونية:

١. www.almaany.com
٢. قناة الحرة الفضائية.
٣. مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي.
٤. موقع i24NEWS.
٥. موقع "عربي ٢١".
٦. موقع DW.
٧. موقع إذاعة النور.

٨. موقع إذاعة مونت كارلو الدولية.

٩. موقع إرم.

١٠. موقع أطلس لسياسات الدولية.

١١. الموقع الإلكتروني لـ"معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى".

١٢. موقع الرسالة نت.

١٣. موقع اللجنة السورية لحقوق الإنسان

١٤. موقع المجد الأمني.

١٥. موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان،

١٦. موقع النجاح.

١٧. موقع الوقت.

١٨. موقع بي بي سي.

١٩. موقع تايمز أوف إسرائيل.

٢٠. موقع تي أر تي.

٢١. موقع روسيا اليوم.

٢٢. موقع سبوتنيك.

٢٣. موقع سي أن أن.

٢٤. موقع عرب ٤٨.

٢٥. موقع فلسطين أون لاين.

٢٦. موقع قناة العالم.

٢٧. موقع قناة الميادين.

٢٨. موقع مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية.

٢٩. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،

٣٠. وكالة سما الإخبارية.

٣١. وكالة فرانس ٢٤ الإخبارية.

٣٢. وكالة مدار نيوز، (madar.news).

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية:

1.Books

1. Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics, The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1962.
2. Henry Kissinger, Problems Of National Strategy, Praeger, New York, 1965.
3. _____, The Troubled Partnership, New York, 1965.
4. Liddell Hart, Strategy: The Indirect Approach, Faber and faber, London, 1967.
5. Sasson Sofer, Zionism and the Foundation of Israeli Diplomacy ,Cambridge, 1998.
6. Shimon Peres, The New Middle East, Henry Holt & Co, New York ,1993.

B.Journals and magazines:

1. Alex Fishman, What if a war breaks out tomorrow morning, Ynetnews, 26/9/2017.
2. Aluf Benn, Netanyahu, Barak Spent NIS 11 Bil. on Preparations for Iran Strike That Never Happened, Haaretz, 12/1/2013.
3. Amos Harel, Putin's Interests in Syria and Lebanon Are Limiting Israel's Military Options, Haaretz, 18/11/2018.
4. Amos Perlmutter, "The Military and Politics in Israel ",1967-1977. Pp. xiv, 222. Totowa, Frank Cass, NJ, 1978.
5. Amos Yadlin and Kim Lavi, A Framework Strategic for the Palestinian-Israeli Arena. A special publication for The Institute National Security Studies, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, August 2018.
6. Amos Yadlin, "The Case for Unilateral Action", Mosaic, September 15, 2014.
7. _____, "To Save Gaza, Destroy Hamas", International New York Times, July 25, 2014.
8. _____, "The Geneva Agreement: Neither Agreement nor a Historic failure," INSS Insight, no. 489, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, November 27, 2013.
9. _____, Operation Protective Edge: The Goal and the Strategy to Achieve Them, INSS Insight No. 571, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, July 9, 2014.
10. _____, "Security Council Resolution 2334 and a Strategy for Israel", INSS Insight 881, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, December 27, 2016.
11. Anat Kurz and Shlomo Brom (Eds), "Strategic Survey for Israel 2015-2016." INSS Insight, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2016.
12. _____, "Strategic Survey for Israel 2016-2017," site of The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 3/1/2017.
13. _____, Strategic Survey for Israel 2012-2013, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2013.
14. Antatol Ropoport, Fights, Games, and Debates, Ann Arbor, Mich University, 1960.

15. Anthlny Giddens," Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (Eds), Conflict and Consensus ,The Free Press, New York, 1984.
16. As'ad Ghanem and Mohanad Mustafa and Salim Brake, Israel in the Post Oslo Era.
17. Avi Jager, “The Myth of Compulsory Military Service in Israel”, The Jerusalem Post, 18/10/2018.
18. Avner Golov, “Situation Assessment on the Iranian Nuclear Program: Three Events, Two Questions.
19. Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza", Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.
20. Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah’s Political and Security Situation: Existing and 167 Emerging Challenges", INSS Insight, No. 529, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, March 19, 2014.
21. Benedetta Berti, Israel and The Spring: Understanding Attitudes and Responses to the “Middle East”.
22. Bouchnik-Chen and Raphael G., "Deterrence Is Not Everything" , BESA Center Perspectives Paper, No. 1,035, December 13, 2018.
23. Building a Political Firewall Against Israel's Delegitimization, Reut group, paper submitted to 10th Hertzliya Conference, march 2010.
24. Buzan Barry, People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Past-cold war Era, Lynne Rienner Publishers, Boukder, 1991.
25. Cabinet approves establishment of National Cyber Authority," Israel Ministry of Foreign Affairs, Jerusalem, Feb. 15, 2015.
26. Charles Freilich, Israeli National Security: A New Strategy for an Era of Change, Oxford University Press, New York, 2018.
27. Charles S Maier, Peace and security for the 1990s. Unpublished paper for the MacArthur Fellowship Program, Social Science Research Council, 12 Jun 1990. As quoted in Romm 1993.
28. Chemi Shalev, “New Poll Shows Support for Israel Plummeting Among U.S. Liberals, Millennials and Women”, Haaretz, 26/10/2018.
29. Cyber Command: Defeating the Enemy that Can't Be Seen," Israel Defense Forces blog, Jerusalem, Dec. 22, 2015.
30. Cyber Warfare, RAND Corp, accessed Sept. 16, 2016.
31. Dan Meridor and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine: The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine, Ten Years Later," Memorandum, February 2019.
32. Dungan Snidal, The Game Theory Of International Politics, Vol. 38, No. 1, Cambridge University Press, Oct., 1985.
33. Ehud Eilam, Egypt: new government, old challenges, Defense & Security Analysis, Vol. 28, No. 2, Routledge, part of the Taylor & Francis Group, June 2012.
34. _____, Operational aspects of a future war between Egypt and Israel, Defense & Security Analysis Vol. 28, No. 3, Routledge, part of the Taylor & Francis Group, September 2012
35. Emmanuel Navon, From Kippur to Oslo: Israel s Foreign Policy ,1973 - 1993,Israel Affairs ,Vol.10, No.3, spring 2004.
36. Encyclopedia of the Social, Vol. 11.

37. Ephraim Kam, Following the Operation: The Balance between the Two Sides. In: Shlomo Brom (Ed), In the Aftermath of Operation Pillar of Defense. Memorandum. No. 124, December 2012..
38. Ephraim Sneh, Netanyahu's Dangerous Failure, Haaretz, 29/8/2017.
39. Ephram Kam and Ephram Asculai, “Countdown to the Iranian Bomb,” Strategic Assessent, vol. 12, no. 4, February 2010.
40. Eran Lerman, “The Benefit and Strategic Importance of the “War Between the Wars””. Policy Papers, The Jerusalem Institute for Strategy and Security.
41. _____, “The Keystone: Sisi, Egyptian Stability and the Future of the Eastern Mediterranean. Scholarship” The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 16/8/2019.
42. F.B Horton and A.C. Rogerson and E.L. Warner, Comparative Defence Policy, John Hopkins University Press, 1974.
43. Frank C.Zagare, Recent Advances in Game Theory and Political Science, p. 62.
44. Full Transcript: Kerry Blasts Israeli Government, Presents Six Points of Future Peace Deal”, Haaretz, 28/12/2016.
45. Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, “The IDF Exercises in Cyprus and Crete.
46. _____, “The IDF’s Cognitive Effort: Supplementing the Kinetic Effort,” INSS Insight No. 1028, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, March 1, 2018.
47. Gabi Siboni and Yuval Bazak and Gal Perl Finkel, “The Development of Security: Military Thinking in the IDF,” Strategic Assessment, vol. 21, no. 1, April 2018.
48. George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society, Stevens & Sons Limited, London, 1964.
49. Gershon Hacohen, “Israel’s New Existential Challenge,” BESA Center Perspectives Paper No. 1277.
50. Gil Baram, Israeli Defense in the Age of Cyber War, Middle East Quarterly
51. Giora Eiland, "Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives", in Shlomo Brom (Ed), In the Aftermath of Operation Pillar of Defense The Gaza Strip, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2012.
52. Gur Layish, Main Points of the National Security Council’s Security Concept – For Routine and Emergency,” Site Of Israeli Army, Eshtonot, July 2015.
53. Hanan Greenberg, "Virus bimkom matos," NRG, Nov. 11, 2011.
54. Harold Brown, (1983) Thinking about national security: defense and foreign policy in a dangerous world. As quoted in Watson, Cynthia Ann, 2008.
55. Harold Lasswell and A.Kaplan,” National Security”, in :” International Encyclopedia of the SocialSciences”,Vol. 11,Macmillan, 1968.
56. Hillel Frisch, The Egyptian Army and Egypt's ‘Spring’, journal of Strategic of Studies, Vol. 26, No.2, 2013.
57. Homeland Security News Wire (Mineola, N.Y.), Feb. 2, 2012; "Cyber-security: The vexed question of global rules" .
58. INSS Insight, no. 945, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, June 28, 2017.
59. INSS Insight. No. 523, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, March 2, 2014.
60. Isaac Ben-Israel, Israel's Strategic Doctrine, Tel Aviv University.
61. J.Spyre, 2010, "The Netanyahu Government at its halfway point: Keeping things Quiet." , Middle East Review of International Affairs, Vol.14, No.3.

62. Jacob Nagel, From Ben-Gurion to Netanyahu: The Evolution of Israel's National Security Strategy, Site of Foundation for Defense of Democracies, 13/5/2019.
63. Jeffrey Heller, "Jews, Arabs Nearing Population Parity in Holy Land: Israeli Officials", Reuters, 26/3/2018.
64. John C. Harsanyi .Game Theory and the Analysis of International Conflict ,in James N. Rosenau (Ed) International Politics and Foreign Policy – a reader in research and theory ,The Free Press, USA,1969.
65. Jonathan Renshon, "The psychological origins of preventive war", April 2006.
66. Joseph J Romm, (1993). Defining national security: the nonmilitary aspects. Pew Project on America's Task in a Changed World (Pew Project Series). Council on Foreign Relations.
67. Juan Carlos Iscara, "why preventive war is immoral?", May 2003.
68. Kobi Michael and Udi Dekel , The Gaza Strip: What Can Israel Do to Postpone - or Even Prevent – the 40 Next Round of Violence, INSS Insight No. 641, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, December 11, 2014.
69. Kobi Michael, "Dealing with Hamas' Military Force Reconstruction", INSS Insight. No. 606, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, September 11, 2014.
70. Liram Stenzler-Koblentz, "Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations", Military and Strategic Affairs, Vol. 6, No. 1, March 2014.
71. Mark Doyle, "A Nuclear – Armed Iran and US Extended Deterrance In the Gulf," Strategic Assessment, Vol. 16, No. 3, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, October 2013.
72. Meir Elran and Avner Golov, The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success. In:. Shlomo Brom (Ed). In the Aftermath of Operation Pillar of Defense. Memorandum. No. 124 December 2012.
73. Meital,, Yoram. The Struggle for the Reins of Government in Egypt INSS Insight. No. 303, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, December 15, 2011.
74. MichaelKobi and Udi Dekel,"The "Double Game" in the Palestinian Arena: A Platform for Increased.. Terrorism," INSS Insight. No. 720, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, July 12, 2015.
75. Prospects for Conflict and Reconciliation with the Palestinians, 2019.
76. Rand Corporation, 3/3/2021, see: https://www.rand.org/pubs/authors/d/dresher_melvin.html
77. Rauf Baker, "The Syrian Kurds: Israel's Forgotten Ally," BESA Center Perspectives Paper No. 614, site of The Begin-Sadat Center For Strategic Studies (BESA), 14/10/2017.
78. Robert Aumann, Game Theory and Negotiations with Arab Countries: The Blackmailers Paradox.
79. Ronen Bergman and Mark Mazzetti, "The Secret History of the Push to Strike Iran", New York Times, 4/9/2019.
80. RT Television Network (Washington, D.C. and London), Apr. 6, 2014; Ynet ,Tel Aviv, Apr. 7, 2014.
81. Shlomo Brom and Anat Kurz and Gilead Sher , "Israel and the Palestinians: Ongoing Crisis and Widening Stagnation", in 21 Anata Kurz and Shlomo Brom

(Eds), Strategic Survey for Israel 2016-2017. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016.
82. Shlomo Brom (Ed), In the Aftermath of Operation Pillar of Defense The Gaza Strip, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2012.
83. _____, Egypt after Morsi's Victory in the Presidential Elections Strategic Assessment, Vol. 15, No. 2, July 2012.
84. _____, The Crisis in Israeli-Egyptian Relations. INSS Insight. No. 278, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, August 28, 2011.
85. Shmuel Even and David Siman-Tov and Gabi Siboni, "Structuring Israel's Cyber Defense," INSS Insight, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, Sept. 21, 2016.
86. Steven J. Brams, Theory of Moves ,American Scientist , Volume 81 ,November –December 1993.
87. _____, Game Theory and Politics, Free Press, New York, 1975.
88. Strategy in the Missile Age, Princetion University Press, 1959-1962.
89. The IDF Strategy, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2017.
90. The Man Who Humbled Qassim Suleimani, An interview with Lt. Gen., Israel's chief of staff, New York Times, 11/1/2019.
91. The White House, Peace to Prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people, Washington D, The White House, 2020.
92. Theodore L. Turocy and Bernhard Von Stengel, Game Theory ,CDAM Research Report LSE-CDAM - 2001 -09.
93. Udi Dekel and Carmit Valensi, The Iranian Threat in Syria: As Bad as It Seems?, NSS Insight No. 967, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 23/8/2017.
94. Udi Dekel and Shlomo Brom, Reconstruction for Demilitarization: Lifting the Economic Siege and Tightening the Security Siege around the Gaza Strip, INSS Insight No. 580, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, July 28, 2014.
95. Udi Dekel, "Israel-Hamas: Conditions for a Stable Ceasefire", INSS Insight. No. 575, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, July 17, 2014.
96. _____, " Israel Policy towards the Gaza Strip", in Anat Kurz and Udi Dekel, and Benedetta Berti (Eds), The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2018.
97. Vladimir Ze'ev Jabotinsky, "The Iron Wall," November 4, 1923, translation accessed via the Jewish Virtual Library on May 6, 2019.
Winter 2017.
98. Yaakov Lappin, 'Hezbollahstan has 120,000 rockets pointed at Israel', site of Jewish News Syndicate (JNS), 10/5/2018.
99. Yael Zerubavel, "Recovered Roots: Collective Memory and The Making Of Israel National Tradition", University Of Chicago, Chicago, 1995.
100. Yagil Henkin, "And What If We Did Not Deter Hizbollah?", Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.

101. Yaron Schneider, “The Limits of Restraint: Hamas in Gaza and a Confrontation with Israel”, INSS Insight, No. 987, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, October 30, 2017.
102. Yoav Limor, Hezbollah likely to replace ISIS on Israel's northern border IDF says, Israel Hayom newspaper.
103. Yoram Schweitzer and Ilona Dryndin, Evil Develops in the South. INSS Insight. No. 295, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, November 21, 2011.
104. Yoram Schweitzer, "How Hamas Sees its Achievements in Operation Protective Edge, and How Israel Should Respond", INSS Insight, No. 586, The Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, August 7, 2014.

C.Newspapers:

1. Haaretz.
2. Israel Hayom.
3. The Jerusalem Post.
4. The New York times.
5. The Times of Israel newspaper.
6. The Wall Street Journal newspaper.
7. Yedioth Ahronoth.

D.Websites:

1. https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/national-security
2. Site of British Broadcasting Corporation (BBC).
3. Site of Dimensions of information.
4. Site of Herzliya Conference.
5. Site of Israel Ministry of Foreign Affairs, “Excerpt from PM Netanyahu’s Remarks at the Globes[1] Business Conference,” 19/12/2018.
6. Site of Middle East Online.
7. Site of nrg.
8. Site of Reuters.
9. Site of The Voice of America (VOA).
10. Site of walla.
11. Site of Whitehouse.
12. The Washington Institute For Near East Policy

الفهرس

الإهداء .....أ

الشكر والتقدير.....ب

المقدمة.....١

الباب الأول: الأمن القومي والاستراتيجية الأمنية من المنظور الإسرائيلي..... ١٠

الفصل الأول: مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي..... ١٢

المبحث الأول: نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ١٤

المطلب الأول: المرجعية الفكرية والتاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي ١٥

الفرع الأول: تعريف الأمن القومي وخلفياته..... ١٥

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن: ١٦

ثانياً: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم "القومية":..... ٢٠

ثالثاً: مفهوم "الأمن القومي":..... ٢١

رابعاً: مستويات الأمن القومي: ٢٥

الفرع الثاني: نظرية الأمن القومي الإسرائيلي..... ٢٧

أولاً: تعريف الأمن القومي الإسرائيلي: ٢٨

ثانياً: المرجعية الفكرية التاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي:..... ٣٣

المطلب الثاني: المحدِّدات والمرتكزات للأمن القومي الإسرائيلي..... ٤١

الفرع الأول: محددات الأمن القومي الإسرائيلي..... ٤١

أولاً: المحددات:..... ٤٢

ثانياً: مشكلة العمق الاستراتيجي:..... ٤٤

ثالثاً: مشكلة الموارد الاقتصادية والعسكرية: ٥٠

الفرع الثاني: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي ٥٢
أولاً: مبدأ الردع:..... ٥٤
ثانياً: مبدأ الهجوم الاستباقي والوقائي: ٥٨
ثالثا: مبدأ الحدود الآمنة– الترتيبات الأمنية: ٦١
رابعاً: مبدأ الإنذار الاستخباراتي: ٦٣
خامساً: الدفاع الإقليمي (المستعمرات): ٦٥
سادساً: مبدأ استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتحصينات: ٦٦
المبحث الثاني: تحدِّيات الأمن القومي الإسرائيلي ٦٨
المطلب الأول: مكونات أساسية في مفهوم الأمن القومي المحدث لـ"إسرائيل" ٦٩
الفرع الأول: نظرية الأمن القومي في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي..... ٦٩
أولاً: لماذا أهملت السياسة الأمنية:..... ٧٠
ثانياً: تعريف "النظرية الأمنية":..... ٧١
ثالثاً: من يصوغ "العقيدة الأمنية" أو "النظرية الأمنية":..... ٧٣
رابعاً: صعوبات صياغة "العقيدة الأمنية":..... ٧٥
الفرع الثاني: تحديث مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ٧٩
أولاً: محاولات تحديث عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي:..... ٨٠
ثانياً: أثر التغيرات على مكوّنات عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية: ٨٩
ثالثاً: الحرب السيبرانية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي:..... ٩٥
المطلب الثاني: التحديات الأمنية بعيدة المدى ١٠٠
الفرع الأول: التحدي العسكري – الاستراتيجي..... ١٠١
أولاً: انحسار القدرة على شن الحروب الخاطفة والضربات الاستباقية: ١٠١

ثانياً: تآكل قوة الردع:..... ١٠٣
ثالثاً: تراجع القدرة على نقل المعركة إلى أرض العدو:..... ١٠٧
رابعاً: عسكرة النِّظام السِّياسي:..... ١١٠
خامساً: العامل الاجتماعي الديموغرافي وتأثيره على المؤسسة العسكرية:..... ١١١
سادساً: تضاؤل الفجوة التقنية بين "إسرائيل" وأعدائها:..... ١١٤
الفرع الثاني: التحديات الإقليمية والدولية..... ١١٥
أولا: التحالفات الإقليمية:..... ١١٥
ثانياً: مأزق التسوية الفلسطينية:..... ١١٦
ثالثاً: زيادة أهمية الساحة البحرية:..... ١١٨
رابعاً: الحرب السيبرانية كتهديد حتمي وخطر:..... ١١٩
خامساً: العلاقة مع الولايات المتحدة (تراجع مكانة إسرائيل لدى داعمي الحزب الديمقراطي):..... ١٢١
سادساً: تراجع صورة "إسرائيل" لدى المجتمع الدولي:..... ١٢٤
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية..... ١٢٦
المبحث الأول: المنطلقات الفكرية للاستراتيجية الإسرائيلية..... ١٢٨
المطلب الأول: التأصيل النظري لمفهوم الاستراتيجية..... ١٢٩
الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية..... ١٢٩
أولاً: التعريف اللغوي والإجرائي:..... ١٢٩
ثانياً: إجمال التعريفات:..... ١٣٦
الفرع الثاني: الاستراتيجية في الفكر الإسرائيلي..... ١٣٨
المطلب الثاني: الأهداف والرؤى الأمنية وملامح الاستراتيجية الإسرائيلية..... ١٤٨
الفرع الأول: مكانة الاستراتيجية في الأمن القومي الإسرائيلي ١٤٨

أولاً: الاستراتيجية العليا لـ"إسرائيل":..... ١٤٩
ثانياً: الاستراتيجية الصهيونية– الإسرائيلية:..... ١٥٤
ثالثاً: الاستراتيجية الإسرائيلية وعملية التسوية السلمية:..... ١٥٦
الفرع الثاني: الاستراتيجية العسكرية في النظرية الأمنية الإسرائيلية ١٦٠
أولا: العقيدة العسكرية الإسرائيلية:..... ١٦٠
ثانياً: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية..... ١٦٣
ثالثاً: العلاقات الخارجية والصناعة العسكرية:..... ١٦٨
المبحث الثاني: النظريات الاستراتيجية الإسرائيلية..... ١٧١
المطلب الأول: نظرية اللعبة (المباريات) ودورها في الأمن الإسرائيلي ١٧٢
الفرع الأول: مدخل إلى نظرية المباريات..... ١٧٢
أولاً: البدايات الأولى لنظرية المباريات واستخدامها في العلاقات الدولية:..... ١٧٢
ثانياً: أنواع المباريات:..... ١٧٩
ثالثاً: المباريات التعاونية وغير التعاونية:..... ١٨٣
رابعاً: حدود استعمال نظرية المباريات أو اللعبة في العلاقات الدولية: ١٨٧
الفرع الثاني: استخدام "إسرائيل" لنظرية المباريات..... ١٨٨
أولاً: استخدام "إسرائيل" لنظرية المباريات ذات الطبيعة الصراعية مع الدول المجاورة: ١٨٨
ثانياً: "إسرائيل" تختار نوع المباريات وفق المتغيرات الخارجية: ١٩٠
ثالثاً: "إسرائيل" تسعى لتحقيق أكبر عائد خلال إدارة مبارياتها: ١٩٢
رابعاً: نظرية البجعة السوداء:..... ١٩٥
المطلب الثاني: من استراتيجية الحسم إلى استراتيجية الردع في العقيدة الأمنية العسكرية
..... ١٩٧
الفرع الأول: الردع ومرتكزاته..... ١٩٨

أولاً: نظرية الردع الإسرائيلية:..... ١٩٨
ثانياً: من استراتيجيا الحسم إلى استراتيجيا الردع:..... ٢٠٠
ثالثاً: أبرز مفاهيم استراتيجية الردع:..... ٢٠٢
الفرع الثاني: استراتيجية "الحرب على الوعي" في إطار ترسيخ الردع..... ٢٠٨
أولاً: استراتيجية "إسرائيل" في استخدام "الحرب على الوعي":..... ٢٠٨
ثانياً: حملات يحكمها "منطق المحاسبة" في إطار استراتيجية الردع: ٢١٤
الباب الثاني: تقييم وضع "إسرائيل" الاستراتيجي: صورة الوضع ومواجهة التحديات ٢١٨
الفصل الأول: المتغيرات والتحديات الإقليمية وأثرها على الأمن الإسرائيلي ٢٢١
المبحث الأول: الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن "إسرائيل"..... ٢٢٣
المطلب الأول: بيئة إسرائيل الاستراتيجية ٢٠١١ –٢٠٢١ ..... ٢٢٤
الفرع الأول: المتغيرات والتحديات العربية والإقليمية ٢٢٤
أولاً: حالة الضعف التي تعيشها الدول العربية:..... ٢٢٤
ثانياً: عودة الدول العظمى إلى النشاط العسكري في المنطقة:..... ٢٢٦
ثالثاً: صعود قوى إقليمية (إيران وتركيا):..... ٢٢٨
رابعاً: بروز لاعبين من غير الدول (منظمات وحركات) في المنطقة:..... ٢٣٤
الفرع الثاني: التحديات تجاه المسألة الفلسطينية وفي الداخل الإسرائيلي..... ٢٤٠
أولاً: فشل مسار التسوية السلمية مع السلطة الفلسطينية بشأن الحل الدائم: "انتفاضة ثالثة" سلاحها علمليات الطعن والدهس:..... ٢٤٠
ثانياً: قوة شبكات التواصل الاجتماعي:..... ٢٤١
ثالثاً: تراجع مكانة "إسرائيل" الدولية: ٢٤٢
رابعاً: حالة عدم الاستقرار السياسي في النظام السياسي الإسرائيلي: ٢٤٤

المطلب الثاني: المقاربة الإسرائيلية المتعددة المجالات للتأثير في البيئة الاستراتيجية (٢٠١١-٢٠٢١)..... ٢٤٦

الفرع الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية للتأثير في البيئة العربية ٢٤٧

أولاً: المخاوف الجديدة على الأمن القومي الإسرائيلي مع بداية "الربيع العربي": ٢٤٧

ثانياً: الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة تحديات البيئة الاستراتيجية (البيئة العربية): .. ٢٥٢

الفرع الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية للتأثير في البيئة الإقليمية ٢٦٤

أولاً: التحالفات الإقليمية وإحياء "سياسة دول الأطراف":..... ٢٦٤

ثانياً: توثيق التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية:..... ٢٧١

ثالثاً: العلاقة مع روسيا: تعزيز التفاهمات بين البلدين (الملف السوري في القلب): .. ٢٧٧

المبحث الثاني: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.. ومواجهة "الخطر" النووي الإيراني.. ٢٨٠

المطلب الأول: استراتيجية الجيش الإسرائيلي في مواجهة التغيرات الإقليمية ٢٨١

الفرع الأول: الخطط والتوجهات العسكرية الإسرائيلية ٢٨٢

أولاً: خطط الجيش الإسرائيلي لمواجهة التحديات:..... ٢٨٢

ثانياً: نشر وثيقة عسكرية جديدة (عقيدة أيزنكوت):..... ٢٨٧

ثالثاً: وثيقة عسكرية جديدة عن استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في سنة ٢٠١٨: ٢٨٧

رابعاً: ضرورة الاستعداد للمواجهات المستقبلية مع قوى ومنظمات تحت دولية:..... ٢٩٠

خامساً: الاستعداد لمواجهة الحرب الإلكترونية (سايبر):..... ٢٩١

سادساً: الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات:..... ٢٩٢

سابعاً: ترسيخ مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو":..... ٢٩٨

ثامناً: المحافظة على حالة الهدوء واستمرار استراتيجية (المعركة بين الحروب):..... ٢٩٩

تاسعاً: التحذير من حالة الاستنزاف على عدة جبهات: ٣٠٢

الفرع الثاني: المناورات العسكرية ٣٠٥

أولا: انعكاس الأحداث في المنطقة على طبيعة المناورات العسكرية الإسرائيلية: ٣٠٥
ثانياً: مناورات لتحصين الجبهة الداخلية (جبهة العمق): ٣٠٦
ثالثاً: مناورات "أور هدغان" نقطة تحول في تاريخ المناورات الحديثة:..... ٣١٠
رابعاً: مناورات إسرائيلية مشتركة مع حلفاء دوليين وإقليميين:..... ٣١٢
المطلب الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني..... ٣١٣
الفرع الأول: الجهد الأمني في مواجهة البرنامج النووي الإيراني ٣١٤
أولاً: الخلفية التاريخية لسياسة "إسرائيل" تجاه الملف النووي الإيراني: ٣١٤
ثانياً: استراتيجية "إسرائيل" تجاه البرنامج النووي الإيراني حتى سنة ٢٠٠٩:..... ٣١٨
ثالثاً: الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني بعد سنة ٢٠٠٩: ٣٢٢
رابعاً: الخيار العسكري (العمليات العسكرية والاغتيالات):..... ٣٢٤
خامساً: المصاعب والتداعيات:..... ٣٢٧
سادساً: أبرز العمليات الأمنية ضدّ البرنامج النووي الإيراني:..... ٣٢٩
الفرع الثاني: الجهد الدبلوماسي في مواجهة البرنامج النووي الإيراني..... ٣٣١
أولاً: الجهد الدبلوماسي المكثف والخلاف مع الولايات المتحدة: ٣٣١
ثانياً: تداعيات توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (٥ +١) على "إسرائيل":.. ٣٣٨
ثالثاً: ترامب وحالة التماهي مع الموقف الإسرائيلي في مقاربة الملف النووي الإيراني: ٣٤٠
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية والتحديات المجاورة..... ٣٤٣
المبحث الأول: استراتيجية "إسرائيل" في مواجهة التحديات في الجبهة الشمالية ٣٤٥
المطلب الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة نفوذ إيران وحزب الله في سورية ولبنان
..... ٣٤٦
الفرع الأول: انعكاس الأزمة السورية على الأمن القومي الإسرائيلي..... ٣٤٦
أولاً: تطور الأزمة السورية وانعكاساتها على "الأمن القومي الإسرائيلي": ٣٤٧

ثانياً: أسباب الاهتمام الإسرائيلي بتطورات الأزمة السورية:..... ٣٥٠
ثالثاً: الأهداف الإسرائيلية في سورية:..... ٣٥٥
رابعاً: الخطوط الحمراء الإسرائيلية في سورية:..... ٣٥٨
الفرع الثاني: إدارة "إسرائيل" للملف السوري (سياساً وعسكرياً)..... ٣٥٩
أولاً: إدارة العلاقة مع النظام السوري وقوى المعارضة:..... ٣٥٩
ثانياً: إدارة الصراع مع إيران وحزب الله:..... ٣٧١
المطلب الثاني: التدخل الدولي والإقليمي في سورية وأثره في طبيعة الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي..... ٣٨٠
الفرع الأول: التدخل الدولي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي..... ٣٨١
أولا: التدخل الأمريكي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي: ٣٨١
ثانياً: التدخل الروسي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي:..... ٣٨٩
الفرع الثاني: التدخل الإقليمي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي..... ٣٩٨
أولاً: التدخل التركي في سورية وأثره على الأداء الإسرائيلي:..... ٣٩٨
ثانياً: هل حققت "إسرائيل" أهدافها في سورية: ٤٠١
المبحث الثاني: استراتيجية "إسرائيل" في مواجهة التحديات في الجبهتين الشرقية والجنوبية
..... ٤٠٦
المطلب الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الأوضاع في الضفة الغربية ٤٠٧
الفرع الأول: فرض الحقائق على الأرض وإنهاء حل الدولتين مع الحفاظ على التنسيق الأمني..... ٤٠٧
أولاً: مركبات استراتيجية التفاوض الإسرائيلي:..... ٤٠٨
ثانياً: تكتيكات "إسرائيل" بخصوص عملية التسوية:..... ٤١٢
ثالثاً: إدارة الصراع من خلال المسار الأمني:..... ٤١٤

الفرع الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية لإدارة الأوضاع في الضفة الغربية في عهدي أوباما وترامب..... ٤٢٠

أولاً: المسار التفاوضي واستراتيجية فرض الوقائع على الأرض وتوسيع الاستيطان وخطط الضم خلال عهد باراك أوباما:..... ٤٢١

ثانياً: استراتيجية الاستفادة القصوى في ظل إدارة ترامب وفرض صفقة القرن وعملية الضم:..... ٤٣٢

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة المواجهة مع قطاع غزة والتنظيمات الإسلامية في سيناء..... ٤٤٠

الفرع الأول: إدارة المواجهة مع قطاع غزة..... ٤٤٠

أولاً: المسار السياسي والرؤية الإسرائيلية للحل في غزة:..... ٤٤١

ثانياً: التهدئة والحرب يحكمان الصراع في قطاع غزة: ٤٥١

الفرع الثاني: مواجهة الوضع في سيناء ٤٦٥

أولاً: انعكاسات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الأمن القومي الإسرائيلي: ٤٦٥

ثانياً: مواجهة الوضع الأمني في جبهة سيناء:..... ٤٧١

الخاتمة..... ٤٧٧

قائمة المصادر والمراجع..... ٤٩٠

الفهرس..... ٥٠٩